عليك توكلي يا سعيد بالله ... من العوارض

يا كبكب يا كبكب يا كبكب يا كبكب

هذا كتاب مطوّل

تصفحه زائر

والذين يحبون الله ورسوله وما اوتي به فانهم عشورهم اجر كبير

هو العلام الغيوب في المكونات

اشترى هذا الكتاب

سنة

١٢٣٣

ثمانية وعشرين

دراهم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنهمنا حقايق المعاني • وهدانا بأيدي البيان • وخصنا بسداد الإيادي • ورواديع الإحسان • امتنانا بحكمته نظام العالم • على وفق ما اقتضته الحال • وأورد كرد بدأ فيه فرق الأنام في طرفي الإنعام والإفضال • والصلوة على نبيه محمد خير من نطق من ضيق الأكرم والسياحة • وأشرف من تبع بين ذوحة اللسن والفصاحة • وعلى آله واصحابه الذين بهم تملأ الأعرة للحق وأشرقا وجه الدين • وانجلى وجه الباطل ولمع نور اليقين • وبعد فان اعجق الفضائل بالتقديم • واستبقها في استيجاب التعظيم • حيوالحق بحقايق العلوم والمعارف • والتصدي للحاطة بها في الصناعات من النكة والآلة فان كل استبان علم البيان المطلع على كنه نظم القرآن فانه كشاف عن حقايق التنزيل • رائع معناه كمد فايق التاويل • فايق شان لدلايل الاعجاز • واسرار البلاغة • اصبح لمعالم الايجاز وانار الفصاحة تلخيص لعوامض مشكل لكتاب الله • وتفصيل تقريب للغوص على فرايد محجل • ومفتصر • قواعده كافية في ضبط المصباح الى انوار التاويل ومواردة شافية عن النهاب الاكباد على الى اسرار التنزيل • به يظهر لباب اثار ترتكيبه وصفا • ومنه عذب عباب بحار اساليبه وصفا • لغير لايدرك الواصف للطرف خصايصه • وان لم يكن سابقا في كلما وصفا • ثم انه قد وقع في ايدي جماعة • هم اسراء التقليد وطفقوا ايضا طوعا من غير توثيق وتسديد يجوّمون في محزر مقاصده حول القيل والقال ويقصرون من تقدير طائفة على ذكر المقام والحال • لا يخرج عن ربقة التقليد اعناقهم حتى يتبرج في رياض التحقيق احداقهم ولا ترتفع غشاوة التعصب من ابصارهم حتى تطبع في فايق التعقل في ضمايرهم • كحل بضا عتهم الفجاج والعنا • وحجل بضاعتهم الاخراف عن منهج الرشاد • فنبهبات التنبيه للرمزة الدقيقة الشان • او التعطن للحقيقة المكان • واني بحمد ما فضيت

قضيت من بعض الفنون وطري • ولجلت في مستودعات الاسرار فرأح نظري بمثنى صدف الهمة من الارتقاء الى مدارج الكمال • وفرط الشعف باحد العلم من افواه الرجال على الترحل الى جزيرة خوارزم فوجد رجال الافاضل • ومجتمع ارباب الفضائل • حرق الله عنها سوابق الزمان وحمرسها عن طوارق الحدثان فشمرت عن ساق الجد الى اقتنا ذخاير العلوم والمعارف • واغتنا ذ الأنكتي عن عيون الاطايف • وصرفت شطرا من الزمان • للتلخص عن دقايق علم البيان ارتبع الشيوخ الذين حازوا قصب السبق في مضماره • واباحث الحذاق الذين غاصوا على غدر الفوائد • في بحاره وكنت اما كان يجالج قلبي ان اشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب الى الامام العلامة عمدة الكلام قدوة الانام • افضل المتاخرين لكل المتجرين • جلال الملة والدين • محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب جامع دمشق افاض الله عليه شابيب الغفران • واسكنه فدآويس الجنان • اذ قد وجدته مختصر لما معا جز راصول هذا العلم وقواعده حاويا لنكت مسايله • وعوايده محتويا على حقايق هي لباب اراء المتقدمين منظوما على دقايق هي نتايج افكار المتاخرين • مايلا عن غاية الاطناب ونهاية الايجاز لايجا عليه فحايل السحر • ودلايل الاعجاز • ففي كل لفظة منه روض من المنه • وفي كل سطر منه عقد من الدرر • وكان يعوقني عن ذلك الى في زمان ارى العلم قد طمت مشاهدة ومعاهده وكسدت مصادره وموارده وخلت دياره ومراسمه وعفت اطلاله ومعالمه حتى اشتعبت شموس الفضل على الافول • واستوطن الا فاضل زوايا الخمول • فلا يتعون من اندراس اطلال العلوم والفضايل • وبنيا سفون من انعكاس نعوال الارتياء والافاضل • وهكذا يذهب الزمان على العين • ويفني العلم فيه • وتندرس الاثار لكن لما رايت توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله • وامتداد اعناقهم نحوالاحاطة

بجملة وتفاصيله • والكرام قد جرموا توفيق الاقتداء الى ما فيه من مطوبات الدهور
والاسرار • إذ لم يقع له كشف عن وجوه خزانة الاستار • ترى بعض متعاطيه
قد اكتفوا بما فهموه من ظاهر المقال • من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة المآل وبعضهم
قد قصد وا لسلوك طريقه من غير دليل • فاضلوا الثبرا وضلوا عن سواء السبيل
اضلت من اثناء العجيل فرصا • مع ما الحج من الزمان عصا • وطفقت اقتحم
موارد الاسمار غايصا في لجج الافكار • والتقط فرائد الفكر من مطارح الانظار وبذلت
الجهد في مراجعة الفضلاء المشار اليهم بالبنان • وممارسة الكتب المصنفة في فنون البيان
لاسيما دلائل الاعجاز واسرار البلاغة فلقد تناهيت في تصفحها غاية الوسع والطاقة
ثم جعلت لشرح هذا الكتاب ما يذلل صعاب • عويصاته الأبية ويسهل طرقه الوصول
الى غرائب كنوزه المخفية واودعته فرائد نفيسة وشحيته بما كتب الغدماء وفوائد شريفة
سمحت بها اذهان الاذكياء وعرائس نكتة اهتديت اليها بانوار التوفيق • والطائف
فقر اتحذتها من عين التحقيق • وعسكيته في دفع اعتراضاته بذيل العدل والانصاف
وتجنبت في ردها واورد عليه من مذهب البغي والاعتساف • واشرت الى جمل اكثر
فوائده المفتاح والايضاح ونبهت على بعض ما وقع من التسامح للفاضل العلامة
في شرح المفتاح وأوضحت المواضع التي ذلت فيها اقدام الآخذين في هذه الصناعة
واعضضت عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة • ورفضت التاسي بهم
حفظا للتحقيق الواجبات • وما فرضت على نفسي سنتهم في تطويل الواضحات وحين
فرغت عن تسويد الصحائف بتلك الاطائف شعر • رمتني الدهر بالارزاء حتى
فؤادي في غشاء من نبال • فصرت اذا اصابتني سهام تكسرت النصال على النصال
وذلك من توارد الاخبار بتفاقم المصايب في العشائر والاخوان عند تلاطم
امواج الفتن في بلاد خرسان شعر لاكستاد يارب حال الشباب تعيبني • واول ارضي منزلي

مس جلدي • تربتها فليفعل جوده الدهر على اهلها بالسيف العدوان • واباد من كان فيها
من السكان • ولم يدع من اوطانها الا ذمة لم يتكلم منها أم اوفى ولم يبق من حزبها الا قوم
يبلدج بمجفر وكان لم يكن بين الحجون الى الصفا انيس ولم يسمع بمكة شاعر فطرحت الاوراق
فزوايا البطران • ونسجت عليها عنكبوت النسيان • وضربت بيني وبينها حجابا مسطورا
وجعلتها كان لم يكن شيئا مذكورا • ولولي الله المشتاق من وجد اذا اشتاد اعتمل ساءته • وان
يحسن ندم عليه من سامته ثم هداني الله سبحانه وتعالى سواء الطريق • وافاض على سجال
التوفيق حتى رجعت الى ما جمعت وشمرت الذيل لتصحيحه • وترتيبه واستهضت الرحل
والذيل لتفيحه وتهذيبه • واصفدت اليد ملكة تحريره في انشاء وكتك الفكر الفاتر • وسنح يعون
الله لناظر القاصر فيما يجد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوائد • ويجد المشتمر نفائس
الغرائب في مملكة تحفة لطرفة العلية وخدمة لسدة السنية لازالت ملجأ لطوائف الانام
وملاذا لهم من حوادث الايام • وحصنا حصينا للاسلام بالنبي وآله عليه وعليهم السلام وارجو
من ملاذي وخلصاني ان يشفعوني بصالح الدعاء • ويشركوني في مثوبته في هذا التاليف من
الكد والعناء • والى الله اتضرع فان ينفع به المحصلون • الذين لحجج هم طالبون • ومن طرق
العناد ناكبون • وغرضهم تحصيل الحق المبين • لا تصوير الباطل بصورة اليقين • وهذا
لعمري موصوف عزيز في اهل هذا الزمان فليل الوجود في هذه الايام فلعد غلب على الطباع اللدد و
العناد • ونشا الجدال والحد بين العباد • ولئن فاتني من الناس الثناء الجزيل في
العاجل فلي بما ارجوه من الثواب الجزيل في الاجل • وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه
انيب بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين بالتسمية يحمد الله سبحانه
اداء لحق شكره فليجب علينا من شكر نعمائه التي تاليف هذا المختصر اثر من اثارها والحمد
هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل والشكر فعل ينبئ
عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة بالجنان

او علا وحذفه بالاركان فجور والحمد هو اللسان وحده ومتعلقه نعم النعمة وغيرها وامور
الشكر بعكس اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص
باعتبار الامور والشكر بالعكس ومن ههنا خص تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة
الاحسان وتغايرهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط
على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان والآلة اسم لذات الوجوب الوجود المستحق لجميع
المحامد والله علم للمعبود الحق او الرازق او نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاق الحمد بوصف
دون وصف بل انما تعرض للاعلام سعيد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاله
استحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم في نفس الامر
صاحب الكشاف قدم ما فيه ايصال الآلة على اختصاص الحمد وانه بحق هو وبهذا ظهر
ان ما ذهب اليه من ان الكلام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس بمكن وجه كثير من الناس
الناس مبنيا على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله فلا يكون جميع المحامد لله بل على ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال وحمله النصب والعدول الى الرفع للدلالة
على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فلذا ما ينوب منابه وفيه
نظر لان النائب منابه الفعل انما هو المصدر المنكر مثل سلام عليك وح لا مانع من ان يدخل
فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان كونه للجنس مبنيا على انه المتبادر الى الفهم الناشئ
من الاستعمال لا بتأويل في المصادر وعند جفاء قرائن الاستغراق او على ان اللام لا يفيد سوى
التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذا لا يكون تمة استغراق وما نحن فيه ما نعم مصدرية
او موصولة اما لفظا فلاحتياج الموصولة الى العائد جرا اى انعم به مع تعذره في المعطوف
عليه اعني يعلم لكون ما لم يعلم مفعوله ومن زعم ان التقدير وعلمه على ان ما لم يعلم
بدل من الضمير المحذوف او خبر مبتدأ محذوف او نصب بتقدير اعني فقد غفل
واما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد على

على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة به ولبلا يتوهم اختصاص
بشيء دون شيء ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ثم انه صرح ببعض النعم اباء
الحاصول لما يحتاج اليه في بقاء النوع بيانه ان الانسان مدني بالطبع اي محتاج في
تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع من نوعه بتعاونون وبتشاركون في تحصيل الغذاء
واللبس والمسكن وغيرها وهذا موقوف على ان يعرف كل واحد صاحبه ما في ضميره
والاشارة لائتي بالمعدومات والمعقولات الصرفة وفي الكناية مشقة فانعم الله
عليهم بتعليم البيان وهو المنطوق الفصيح المعرب عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما
ينتظم اذا كان بينهم تعامل وعدل ينتفع للجميع عليه لان كل واحد يشتهي ما يحتاج اليه
ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور فيختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل الاتباع
الجزئيات الغير المحصورة بل لا بد لها من قوانين كلية وهي علم الشرائع ولا بد لها
من واضع يقدر على ما ينبغي مصونا عن الخطاء وهو الشارع ثم الشارع لا بد ان يعلم انه
الطاعة وهو انما يقدر بآيات تدل على ان كثر يعته من عند ربه وهي المعجزات واعلى
معجزات نبينا عليه السلام هو القرآن الفارق بين الحق والباطل فقوله وعلم من
عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان كما اشير
اليه في قوله خلق الانسان علمه البيان من البيان بيان لقوله ما لم يعلم قدم عليه
رعاية للسجع والصلوة على سيد نا نبي مبشر منذر خطا بالصواب ودعاء للشارع المحقق
للقوانين واقصل من اولى للمكانة اشارة الى القوانين لان ملكته هي علم الشرائع على
ما قرر في الكشاف ولفظ اولى تنبيه على انه من عند ربه لا من عند نفسه وتنزل
الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا لله وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفصل
التمييز ويقال للكلام البين فصل بمعنى مفصول فقصل الخطاب البين من الكلام
الملخص الذي يتبين من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اي الفاصل

فصل خطاب

من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطاء ثم دعا الذين عاندوا الشارع
في تقييد الاحكام وتبليغها الى العباد وبقوارع الى الرصاد اهل بدليل اهبل خصت استعارة
الاشراف ومن اله يخطر وعن الكسائي سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهبل وال
وأول الاظهار جمع ظاهر كصاحب واصحاب وصحابته الاحياء جمع حيز بالتشديد لعامة
اصله ما يمكن من شيء بعد الحد والثناء فوقعت خلة اما موقع اسم هو المبتدأ او
وفعل هو الشرط ونقلت معناها فاقتضتها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط
غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها الصوف الاسم اللازم للمبتداء فصار مفعولا مكانا
واقعا له بقدر الامكان وسمي لهذا زيادة تختص في الحال متعلقات الفعل فاذا كان
لما ظرف بمعنى اذا يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه
لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط فلما
الاولى لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما للثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه
ما تقدم جاء البلاغة هو المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم
قدر واد فيها ستر الاحاجة الى تخصيص العلوم بالعربية لانه يجعله لجميع العلوم
بل جعل طائفة من العلوم اجل مكسوبها وجعل من هذه الطائفة مع ان هذا ادعاء
منه وكل حزب بما لديهم فرحون اذ به اي علم البلاغة وتوابعها لا يجبر من العلوم
يعرف وفايع العربية واسرارها فيكون من اوفى العلوم سزاوية يكشف عن وجوه
الاعجاز في نظم القرآن استنارا فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف
الاستنار معرفة انه معجز لكونه في اعلا مراتب البلاغة لاكتشاف على الدقايق والاسرار
والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبي عليه السلام في جميع
ما جاء من عند الله به ليتفوز اثره فيفاز بالسعادة الدنيوية والاخروية فيكون
من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات

قوله فيكون من اوفى اي الان دقائق اللغة العربية وكمالها شافوية

قوله وصحاحها بفتح الصاد وكسرها يستعملان في الرد
الاتقاد وهما بمعنى الصحيح ضد السليم وهي الذين طاب
صحتهم مع البين ضد السليم وقيل الصحة ورود الوارد
دفعة واحدة والسقم ورود بعضه بعد بعض

قوله ومن لم يفق والباطل الحق والباطل في الاعتقاد
والصواب والخطاء في الاحكام

قوله جمع طاهر في الاصل الظهر بالضم نقيض البطن ومنه ظهر الدابة ويطلق على الذكر كالظهير
كصبور وكريم ومن يوالي ويظاهر ويظهر على الجمع ظهراء ويطلق على الاثر ومنه رجع
ورجعوا وكل ذلك في معاني البيان مجاز مرسل علاقته الجزئية او الكلية

قوله اصل اهل اوبول الهاء عوضة من الواو

قوله ثم ابولت التاء الخ

قوله حقوق جمع حال بمعنى انه فوض بعضها
في الاستحقاق لجعل اهل الجاز والاعتقاد الخ

قوله في الخواص

قوله في الفاعل في الكلام العالي والرجل
في المكان العالي

قوله الاباء الاباء الاباء
خلق الحسب انه خلق
وبيانه ان تخصيص
بالاعتقاد والاثبات
انه بناني للنفي
الاختصاص بالاثبات
فتدبر

قوله بل جعل طائفة من العلوم اجل
وبكون بعض تلك الطائفة
اجل من بعضها فلا يلزم
على العلوم المذكورة وعلوم
مرتبة لانه من تلك الطائفة

قوله لانه يجعل حتى يرد عليه ان اجل
من اعلم الكلام وعلم الفقه والتفسير
والحديث

قوله مع ان هذا ليس لمراد انه ادعاء امر يخالف
للواقع فان العالم لا يدعي شيئا باطلا بل المراد
انه كان عنايته وزعمه بذلك العلم يوهمه
فالطوا جليته بالنسبة الى كل العلوم نوعية
لعالمه والمراد اجليته بالنسبة الى البعض
كالوعيدات الواقعة عن الشارع مطلقا
والمراد التهديد

قوله مدرك الاعجاز اي ما به يدرك لان المدرك حقيقة هو النفس الناطقة ثم تكون

قوله هو الوقوف اي اللزوم فقط فمعنى حقه ما به يدرك الاعجاز في الوقوف وعلى كيفية للنفس بها يدرك المخواص والمزايا التي في الكلام

قوله وفي وجه اي نفس مرتبة البلاغة التي توجب اعجاز البليغ والمقصد حصر ادراك الاعجاز باعتبار معنى الكمال في هذا العلم ثم تكون

قوله ووجه الاعجاز امر مبهم البلاغة التي نسبتها الى الكلام كنسبة الفاتح عنه والمفتح اثبت كشف الفاتح بها وبين ما ذكر يرجع هذا الى اعتبار المعنى

قوله فلنا معنى كلامه اي بحيث هو المذكور سابقا

قوله مدرك الاعجاز اه معناه ان مدرك وقوله لا يمكن كشف الفاتح لا يمكن وصفه وبيانه كالبلاغة والاستقامة الزيادة والنقصان الوجدانيان يدرك ولا يمكن بيانها بحضور شيء

قوله وقد صرح بذلك اي بمجاز الخ

قوله بل هو عدوان ثم تكون لان نسبة الكشف الى العلم يؤدي على حصول العلم به لا على انه يكون صفة له وعلى الوقوع التوقع بين الدرك

قوله ولو بوجه ما اي ولو بوجه ما من الوجوه الكشف والوصف ولو بوجه ما من الوجوه الكشف والوصف

قوله ولو بوجه ما اي

قوله بيان لما وفيه اشارة الى ان القسم الثالث كان هو الكتاب كله لكونه صلة فيه قوله غير ممزوج اى غير منسوب اعظم اى بالنسبة الى غير الفاعل اى اعظم لغيره وقوله ممزوج مثل قوله وضع كل شئ بعضه بجنب بعض اى بجنب بعض اشياهه ونظائره اى يرد الاشياء الى اشباهها وامثالها وهذا معنى قوله مزاول اى اعظم مزاولا اى ممارسا لغيره قوله احسن الكتب اه فيترتب الكتب المشهورة حسن وترتيب القسم الثالث احسن قوله هذا الخ اى كونه احسن ترتيبا

حاشيه سلكوتي

البلاغة ونوابعها من الكتب المشهورة بيان لما نفعا غير ممزوج من اعظم للكون احسنها ترتيبا اى للكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع كل شئ في مرتبته والعمل هيئة مثل مراتب بعضها اليوم بعض فوضعها فيه احسن وان شئت ان تعرف صدق هذه المقالة فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر تراها كانها عقد قد انفض فتناثرت لآليه ولكونه انفعها غير ممزوج وهو تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول والقواعد هو منعلق بمجموع بقرينة قوله جميعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند العرب كالموصول بان مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشئ المترتب الاخذ وعليه هذا والاظهر انه حينئذ لكان المعمول ظرفا او شبهه قال الله فالمبالغ معمول لمحذوف اى لانا خذكم بها رأفة ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس كلما قل شئ حكمه ما قل به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة الفعل لانه يشاب لبس لغيره لتنزله من الشئ منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف مالم يتسع في غيرها ولكن كان القسم الثالث غير مفصول اى غير محفوظ عن الشوب وهو الزائد المستغنى عنه ومن التطويل وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة وسيجئ الفرق بينهما في باب الاطناب وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا بتوجيه على الذهن فيحصل معناه قابلا لخبر بعد خبر اى كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا خبرا آخر اى كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى التجريد عما فيه من الشوب الغث مخفف جواب لما كان ما تقدم سببا لما نحن فيه مضمر ما فيه اى في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهو حكم كلي ينطبق على جزئياته ليستفاد احكامها منه كقولنا كل حكم الغيبة الى المتكلم يجب تأكيده فانه ينطبق على ان زيدا قائم وان عمرا لراكب وغيرهما لكن ما يلقى الى المتكلم يجب ان يؤكد فيعلم انه يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه لانه ما سكت عنه ليكون حشوا من الا

قوله تراها اى بالنسبة الى ترتيب القسم الثالث وفي كافي الشيب اشارة الى ان الحسن المذكور بالنسبة الى الكتب فلا يرد ما قيل انها لو كانت كعقد المنضد لا يكون فيها حسن ترتيب فلا يكون صدقا للمثال المذكور قوله تهذيب الكلام اى الزائد وكونه اتم بالنسبة اليها لانها تشتمل على الحشو والتطويل في بعض الموارد قوله تكميم جزاء اى يجوز الموصول والفصل كشئ وعد ونحوهما مما جاء من الكلام بدون الاولى من ترتيب الازم وهو ايكون الفصل بعده بلا فصل فلا يجوز تقديم ما نحن فيه على ما سبق عليه وتأخيره عليه وانما تقديم

قوله حكم ما الاولى به اى لا يشاركه في جميع الاحكام لجواز ان يكون بعض احكامه مختصا بصورة بعينها لفظا

قوله مع ان الظرف اى الجار والمجرور قوله فلا يلغى فان اسقطوا ان حاصل ما يلغى الى الستر الذي توان يسعى به ابو اهيم عليه السلام والتة في قضاء حوائجه ارباه بتوجيه وهو المعنى اغا يحصل بتعلق مع السعي وكذا في قوله تعالى وانا معكم اى ناصركم في دين الله نفي الرأفة تعليق

قوله ان ترتب الخ اى مقتضاه الاصلي عند البلغاء فلا يرد انه قد جاء في الوقف على كلام فيه تفصيل لنفي الشيوع وتعقيبه بما يفيد خلاف الاصل ولو وقع هذا قال الشارح وهذا حالما لا اشكال فيه قوله كان نفيا للاجماع المفهوم منه ان يكون بعض الكل الا ان فيه نفي الاجماع بحسب الواقع فكأنه نفيا لاجماع عن نفس الاعتبار

قوله ان ترتب الخ اى مقتضاه الاصلي عند البلغاء فلا يرد انه قد جاء في الوقف على كلام فيه تفصيل لنفي الشيوع وتعقيبه بما يفيد خلاف الاصل ولو وقع هذا قال الشارح وهذا حالما لا اشكال فيه قوله كان نفيا للاجماع المفهوم منه ان يكون بعض الكل الا ان فيه نفي الاجماع بحسب الواقع فكأنه نفيا لاجماع عن نفس الاعتبار

قوله لكان المعنى اى لو لم يأول المنفي بالمثبت لكان المعنى اى لو لم يكن المنفي مؤولا بالمثبت لكان المعنى

قوله ولو باقل الخ لو لم يأول لما بقي الا انه قصر الاضافة الى العموم الحكم وانه لا بد لكل قيد تعلق بالمنفي من حيث المنفي من التأويل بالمثبت استفيد منه موجود حتى في غير مستقل بالمفهومية لا يمكن للعقل تقييده ما لم يلاحظ فصل وقع بصيغة لولا اسميا او فعليا سأولا بالمثبت

حاشيه سلكوتي

من الامثلة وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد وهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او من كلام العرب الموثوق بعربيتهم فهو اخص من الامثلة ولم آل من الالو وهو التقصير يريد انه لم يقصر في الفتح الاجتهادي ومن الغرائر الهند بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل الالو في قوله لم الو جهدا متعديا الى مفعولين والمعنى لم امنعك جهدا وحذف ههنا المفعول الاول لانه غير مقصود اى لم امنع اجتهادا في تحقيقه اى المختصر عيني وغيني وما ذكر فيه من الابحاث الشريفة وتهذيبه اى تنقيحه ورتبته اى المختصر ترتيبا اقرب تناولا اى اخذا وهو في الاصل مد اليد الى الشئ ليتوخذ من ترتيبه اى من ترتيب الكلي او القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول ولم ابالغ في اختصاره لفظا اى المختصر تقريبا مفعولا له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قيل تركت المبالغة في الاختصار تقريبا لتناوله وطلبا للتسهيل فهمه على طالبه ولو قيل لا لاجل الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكر لكان المعنى ان المبالغة في الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل بل لامر آخر وهذا مبني على اصل ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان من حكم النفي اذا دخل على الكلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم يأكل القوم جميعون كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ولعمري لقد افرط المصنف في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا اتعرى عنها اولا وتلوى عنها ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا الى ما حيث وصف مؤلف يأتي بمختصر صحيح سهل اما اخذ اى افرغ ظلام لعدم من القوم بالفتح بها اى بالزوائد ولا الاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن تخصيصها منه بالتنبيه وان لم يقصدوها بعينها لم تتوجه اليها نفيا ولا اثباتا كبعض اعتراضات على المفتاح وغيره ولقد اعجب في جعل ملتقطات كتب الائمة فوائد ومخترعات خاطره زوائد وسنته

قوله على ما ذكرنا بقوله لا سأولا يستغني عنه ليكون حشوا قوله والعقد اعجب اى ان يأمر عجيب يحتمل المدح والذم

حاشيه سلكوتي

قوله وهو الزائد اى اللفظ الزائد في الكلام المستغنى عنه في اداء اصل المراد فيه باعتبار المعنى المصدري فلا حاجة الى ما قيل انه لا يستقيم لان الزائد سواء كان معنى او لا كما في قوله كوني بنانا او لا يكون الا تعالة على الحشو وقوله ليكون وجعلها على ذلك لموافقة قوله قابلا للاختصار اذ الجامعة الفائقة يكون اطنابا وهو قد يكون لا تعالة على الحشو والتطويل لاصل المراد بعبارة قليلة والتجريد تخليته عن الزائد

قوله والتجريد في الاختصار ايراد الكلام المؤدي لاصل المراد بعبارة قليلة والتجريد تخليته عن الزائد

حاشيه سلكوتي

تلخيص للمفتاح وانما اسئال اقتبه لا يعرف لتقديم المسند اليه جزئية حسن بهذا اذا لا مقتضى
للتخصيص والا للتقوى فكانه قصد بجعل الواو للحال فاتى بالجملة الاسمية من فضله حال
من ان ينفع به اى بهذا المختصر لكل منفع باصله وبهذا المفتاح او القسم الثالث منه انداى الله
ولى ذلك النفع فهو حسبانى يحسبنى وكافى لا اسئال غيره فعلى هذا كان الانسب ان يقول
والله اسئال بتقديم المفعول ونعم الوكيل عطف انشائى جملة وهو حسبى والمخصوص بالمدح
كانه قوله تعالى نعم العبد فيكون من عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية
واما على خبريا وهو نعم الوكيل ح فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح
وغيره فى قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى
الفعل كما فى قولهم تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على رأى لكنه فى الحقيقة من عطف
الانشاء على الاخبار وهذا او ان الشروع فى المقصود وفنقول رتب المص المختصر
على مقدمة وثلثة فنون لان المذكور فيما اما ان يكون من قبيل المقاصد فى هذا الفن اولا
الثانى المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطاء فى تأدية المراد وهو الفن
الاول والا وان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوى فهو الفن الثانى والا فهو ما
يعرف به وجوه التحسين فهو الفن الثالث وعليه منع ظاهر يدفع بالاستغراء وقيل
رتبه على مقدمة وثلثة فنون وخاتمة لان الثانى ان توقف عليه المقصود فمقدمة
والا فخاتمة والحق ان الخاتمة انما هى من الفن الثالث لما سنبين هناك ان شاء الله
ولما انجر كلامه فى آخر المقدمة الى انحصار المقصود فى الفنون الثلثة صار كل منها معهودا
فعرف بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكر لها ولا اشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى
فنكر بها وقال مقدمة اى هذه مقدمة فى بيان معنى الفصاحة والبلاغة والانحصار
علم البلاغة فى علمى المعانى والبيان وما يتصل بذلك مما ينبغى ان يقدم امام الكلام ومحصولها
ان يعرف علم التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلثة ووجه الاحتياج اليها والمقدمة

والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم بمثال
مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله لمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب
لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط لها واستفاع لها فيه سواء توقف
عليها او لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امران
احتاجوا فى التفصى عنها الى تكلف احدهما ببيان توقف مسائل العلوم الثلثة على ما
ذكر فى هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح فى آخر المعانى والبيان والثانى
ما وقع فى بعض الكتب من ان المقدمة فى بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه
زعما منهم ان هذا عين المقدمة واعلم ان للناس فى تفسير الفصاحة والبلاغة
اقوالا اشتمالا فائدة فى ايرادها الا الاضطراب فالاولى ان يقتصر على تفسير ما ذكر
فى الكتاب فنقول الفصاحة وهى فى الاصل تنبئ عن الابانة والظهور يقال افصح
عجمى وافصح اذا انطلق لسانه وفصلت لغته من اللكنة وجادت فهو فصيح
اى صحيح يوصف بها المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام يقال كلام فصيح فى النثر وقصيدة
فصيحة فى النظم والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهى تنبئ عن الوصول
والانتهاء يوصف بها الاخيران اى الكلام والمتكلم فقط دون المفرد يقال
كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط اى على اسماء الافعال بعين
انتهى وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اى اذا وصفت
بهما الاخيران فقط اى فانتبه عن وصف الاول بهما واعلم انه لما كانت الفصاحة
عندهم بمقابل يكون اخفت جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم
كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا ان الالفاظ الكثيرة
الدور فيما بينهم هى التى يكون جارية على اللسان سالمة من تنافر الحروف
والكلمات ومن الغرابة والتعقيد الاولى والمعنى جزم المص بان اللفظ

قوله والظهور عطف تفسير للابانة فانها
بمجئ لا ذاما ومتعديا كما لم يكتفى بالظهور
دعاية لصيانة دلالة الايجاد وصلاحيها

قوله يقال استشهاد على الابانة المذكور
فى ذكر الاستشهاد ومفهوم الشئ مع كونه
اصلا بالاتفاق اذ فيما ذكره توصيف
للمتكلم والكلام بالفصاحة فهو
اتسب بالمقولية حاشية الكفوى

قوله كلمة اللفظ كلمة كانت او كلاما

قوله على القوانين العربية والنحوية

قوله وقد علموا ان لم يجعل الجار على
القوانين متعلقا على كثرة الاستعمال كما
فكون الفصاحة الفصاحة عبارة عن كون
اللفظ كثير الاستعمال على السنتهم كما
فى المفتاح والايضاح لان القوانين
مستنبطة فى الاستقراء كلامهم فجعل الفصاحة
المقومة عليها فى الوجود متفرعة على
طابقة تلك القوانين متفرعة مع الكفوى

قوله فالفصاحة الخ الظاهر في المفرد السلامة والخلوص فيكون في المفرد مرادفا للفصاحة المعنوية في الكلام وان كان الفصاحة في المفرد اخص من الفصاحة في الكلام لان الكلام قد يكون فصيحا مع تنافر كلماته بخلاف المفرد فان التنافر فيه يستلزم الفصاحة في الكلام ولعل هذا هو الوجه في تعريف المفرد بما ذكر دون ما ذكره غيره من الشراح

قوله لكونه لازما الخ اي لكون التنافر لازما للكلمة لا للمفرد فان المفرد قد يكون متنافرا مع عدم تنافر كلماته كما في تركيب الحلفا لان الحروف بانفرادها متباعدة المخارج وان كان التنافر في حكم الكثرة لان القياس وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا يساعد عليه

قوله ومن ثم الخ اي من اجل ان التنافر لازم للكلمة لا للمفرد

قوله ومن ثم سمي الخ اي من اجل ان التنافر لازم للكلمة لا للمفرد سمي الخ

قوله ومن ثم قيل الخ اي من اجل ان التنافر لازم للكلمة لا للمفرد قيل

والغيلس طلوع الفجر ومغرب عزتي في الكلام العربي فاسد لأنه ممنوع والوسلم فالمعنى على الغرابة
عزتي الاسلوب والنظم والوسلم فيما عتبار الاعم الاغلب ولم يشترط في الكلام العربي ان
يكون كل كلمة منه عربية كما يشترط في فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة فافهم جيدا
من ذاك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام
غير فصيح والعقل باشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقطع به
المهد او العجز الى انه عابقولون الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة
المعنى ولا مأنوسة الاستعمال فمنه ما يجتاج في معرفته الى ان يتفرّ ويبحث عنه في كتب
اللغة المبسوطة كالقاموس والصراح وغيرهما وهو المعنى بقول عيسى بن عمر النحوي حين سقط من الخمار وهو يجمع
الناس عليه ما لكم تكاءدكم تكاءدكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي تجتمعتم تجمعا شديدا
كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله العلامة في الفائق انه قال لجماعة مرّ بهم وهم
ببعض طرق البصرة وهم جاثمة به مرة فوثب عليه قوم يعبرون اجسامهم ويؤذونه فانفلت من ايديهم وقال مالكم تكاءدكم تكاءدكم على ذي جنة افرنقعوا عني فتفالوا
بصوبهم وهو عربي فان شيطانه بتكلم بالهندية ومنه ما يجتاج الى ان يخرج له وجه جيد مذكور في فقه اللغة
وحاسيا اي مقعيا قاعدا على مقعدته وفاحما اي شعره اسود كالفحم ومرسنا اي نافعا
مسرجا اي كالسبج في الدقة والانسياب والسبج اسم فارسي ينقب به السيوف
او كالسبج في التراب الاثمان وهذا قريب من قولهم سبج وجهه بالكسر اي حسن وسبج
الله وجهه اي بهجه وحسنه وايام يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انهم لم يعتبروا هذا
الاستعمال وان يكون هذا مولدا مستخدما من السبج ط لانه لا يعتد ان يقال ان سبج الله
وجهه ايضا من باب الغرابة واما صاحب مجمل اللغة فقد قال سبج الله وجهه اي حسنه وبهجه
ثم انشد بعد هذا المصراع لا يقال الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال
وهي في مقابلة المعتادة وهي بحسب قوم دون قوم والوحشية هي المشتملة على تركيب

والمعنى ان لهذه النساء مقرّ سوداء وصاحبها مدقع كذلك والنفاء الاسود

قال صدر الافاضل المدرس موضع الرسن من البعير ثم كثر المرس في رتع ما يرسن ويشد بالرسن ثم كثر استعمال الرتع في الاتساع حتى قيل فعلت على ترتعهم ورسنه اي على زعمه انتهى

و وجه ما يحتاج الى تخريج وجه بعيد من الغرابة و وجه ان فقرا قد يعنى لنسبة الشيء الى امر اصله نحو تمتمته اي نسبته الى تميم فتتبع يعني منسوب الى السراج او السريجي اي يأتي بهذه فروعه التخريج هذا ووجه البعد ان مجرد النسبة لا يدل على التشبيه فاحفظه منه بعيد

قوله ومقدة وحاسيا مز تجها وجا بعد ان مقدة في اللغة العين ومزج فيه رجل خلف قاب واستعمال مقعدة بعض بيا ضاف العين مع سوداء ومزج يعني مد قعا مطولا بعيد من الاستعمال في اصل الغرابة بينهما مغايرة

قوله ان الغرابة بالنظر الى المتبع

قوله ان الغرابة بالنظر الى المتبع

تركيب يستنفر الطبع منه وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان يكون مذبة فلا يحسن تفسيره
بالوحشية بل الوحشية قيد زائد لفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلام الغريزة
بذلك المعنى تحتاج بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور وقد تتبعناه حيث قالوا الوحشي
منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار فيغلب للالفاظ الذي لم يؤنس استعمالها والوحشي
قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا يجاب استعماله على العرب
لانه لم يكن وحشيا عندهم ودلك مثل شرثت وكمثرى وافر وهي في النظم اعني منها في
النثر ومنه غريب القرآن والحديث والغريب القبيح يجاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي
الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق و
يسمى المتوحش ايضا ودلك مثل تعجيش للغريد والطلم الامر وجحنفى وامثال دلك
وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال تغير للوحشية فمنع كونه مثلا
بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان اراد بالفصاحة معنى آخر وحينئذ
ان كشأ من التنافر والغرابة والمخالفة الاكل جاء فلا مشاحة والمخالفة ان يكون الكلمة على خلاف
القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني هيئات الفاظهم الموضوعة او ما تطوا عليه
الاعلال والمخو قام والادغام في نحو مدّ وغيرد لك مما يدل عليه علم التصريف واما نحو الى باب
وثوب عور واستحوذ وقيطت شعره وآل وماء وما اشبه دلك من الشواذ الثابتة في اللغة
فليست من مخالفة القياس في شيء لانها كذلك بتتبع عن الواضع فهي في حكم المستثناة
فلكانه قال القياس كذا الا في هذه الصور بل المخالفة بما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع
نحو الاجلل بفك الادغام في قوله لمد لله العلي الاجلل والقياس الاجل فتبين فصاحة المفرد
خلوه عما ذكر ومن الكراهة في السمع بان يتنزل السمع من سماعه كما ينفر من سماع
الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما يستلذ النفس
سماعه ومنها ما يستكرهه نحو ما شرح في قوله الى الطيب في مدح سيف الدولة

الى الطيبين على مبارك الاسم اغر اللقب كريم المرتشى اى النفس شريف النسب فالاسم مبارك لما وافقه اسمه اسم امير المؤمنين على رضى عنه والكنية مشهورة بين الناس والا غير من القليل الابيض للجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور ان المراد ما من قبيل شكلا كاغر وافر نفوذ الوجه والطيخ واطلاقه

وقد ذكر لها وجوه اخر الاول انها ان اوتت الى النقل فقد دخلت تحت التنافر والا فالاقل تحمل بالفصاحة الثانى ان ما ذكر هذا القائل فى بيان هذا الشرط من ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف فى موضعه وضعف هذين الوجهين ظاهر الثالث ان الكراهة فى السمع ربعة لان النغم فلكم من لفظ فصيح يستنكره فى السمع اذا اوتى بنغم غير متناسبة وصوت منكر فلكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا اوتى بنغم متناسبة وصوت طيب وليس شئ للقطع باستكراه للحس دون النفس سواء اوتى بصوت حسن اومنيره وكذا خفى وملع دون قنت وملم والرابع ان مثل ذلك واقع فى التنزيل كلفظ ضيزى ودسر ونحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة مايمنع السبتة فيصير اللفظ فصيحا فان مفرداته الالفاظ تتفاوت باختلاف المقامات كما سيجئ فى الخاتمة ولفظ ضيزى ودسر كذلك والفصاحة فى الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير فى خلوصه اى خلوصا ما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستنثر واغة مستبع ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات فى تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون كلام مشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كلمات اسم الا فصيحا لانه صادق حينئذ ان خلصت من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف القانون النحوى المشتهر فيما بين معظم اصحابه حتى يستتبع عندهم للضرورة كالضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان مثل هذه

فان قلت ان كان الظرف حالا من الضمير فى خلوصه يلزم العامل فيه الخلو صلة لان العامل فى الحال وذيها واحد فيلزم خلو الصلة مع تحريم بان اللفظ لا يقع حالا والا خبرا ولا صلة فلت الحلال العامل فى نفس الظرف ساعة من قبيل الحلال اسم كل على حياله الخبر

وجه تعميم كون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة فصيحا فاحفظ

فقوله ليس لكثير حسن فات

قوله ثم استعير للواضح المعروف ذكره فى الكشاف ان استعماره لشئ قليل الاستعمار وكانه نظر الى ان وصف القلب بالنقاء ليس لكثير حسن فات

مطلب عدم ظهور اسباب الاخلال

اما الاول فلان عدم ظهور الشئ لا يجب عدم الاحتمال له بالفصاحة لجواز ان يكون لعدم الاحكمة والسمع فما يجئ من الاشتباه فى الفصيح وغيره من الالفاظ استحسانا فلا يقدح فى فصاحته وان اشتهر فلان كلام البليغ بل على ان يتحرز عن مظنة ذلك ما امكن وقد يجعل مع جعل الالفاظ مقياسا لها ما ذكر شايع بعبارة اتقن من عبارة غيره فلا يقدح فى فصاحته ما ذكر من ان الالفاظ تتفاوت باختلاف المقامات وليس من كلام الامام ما يدل على ان الفصاحة الذى يقتضيها ان اللفظ

قوله وليس قرب حرب قبر حرب قبر دكون فى عجائب المخلوقات المخلوق ان يزعق نوعا يقال له الهاتف صاحب واحوسهم على حرب ابن امية فات فقال ذلك الجنى هوالبيت والواو فى وليس يحتمل ان يكون للحال وان يكون للعطف ثم ان الوتر بعض المغارب والاقاصى فاتة للغطية وكون اضافة الصور معنوية فى الاكثر لا ينافى كونها لفظية او نقول قرب ظرف خبر ليس اى وليس قرب كائنا قرب قبر حرب او الخلاف محمول على اختلاف صرح به الحاكى فى قوله يكون مزاجها عسل وماء على ان المنفى بلن لا يلزم ما تمتنع على احد وقوله فى كلام العرب يزكون المعنى جنى ليس موجودا فى كلام العرب وهو خروب والمسند اليه اعنى لهم مستتر تم فى هوالبيت جنى ومعناه الخبث على ما حكى عن كنى وصنع الطعام موضع الخبث على ما حكى عن ابن الاعرابى ويجوز ان يكون قوله المنظور فى قوله قبر حرب قبر دكون اى قوابى عاصم ثم قصيدة يمدحها الى صوحه وهو ابو نعيم موكى ابو ابراهيم الواقعى او ابو الهيثم جاعة فاتة فى هجاء فعابه بتركه فقال ابو عاصم القصيدة معتورا او مستورا اعنى نسب اليه وما قيل انت المذكور اعنى الجنى ان نظر وكون خروب اسم طرف امرئ صادق الود الا ليس هى القول مزلوطه تو اذا الضجانى عنه موقفة عنوى مزحتى جلى

هذه الصورة اعنى ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش وشيعته ابن جنى لشدة اقتضاء الفعل المفعول كالفاعل واستشهد بقوله جزى بنو شنى غدرة خارج بجزاء الكلاب العاويات وقد فعل وقوله لما مضى اصحابه وصحبا اوى اليه الكليل صاحا صياع ورد بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل رب الجزاء واصحاب العصيان لقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اى العدل واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعالا كما يجزى سنمار وقوله الا ليت شعرى هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب فشاذ لا يقاس عليه والتنافر ان يكون الكلمات ثقيلة على اللسان فمنه ما هو مبناه على الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب اسم رجل قبر صدره اى صدر البيت وقبر حرب بمكان قفر اى خال من العمارة والاهلة ومنه ماد ون وكذلك مثل قوله اى تام كريم متى امدحه امدحه والورى معى واذا ما مثله مثله وحدى والورى مبتدا خبره معى والواو للحال اى لاشتراكى احدا فى ملامته لاناسى نجاة المدح دون الملامة وفى استعمال اذا والفعل الماضى هنا اشعار بان الممدوح بهما ثبوت الدعوى كانه محقق منه الالوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة الممدوح باللوم دون الذم اولى لانها عابه الصاحب قال المعنى فان فى احد حملا ما بين الهاء والهاء من التنافر ولعله اراد ان فيه شيئا من الثقل والتنافر فاذا اظم اليه امدحه الثانى تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر المخل بالفصاحة ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع فى التنزيل كخوسبه والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن صرح بذلك ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابى تمام حيث قال فى هذا النكير فى امدحه مع الجمع بين الهاء والهاء وبهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر لكل التنافر بين المتماثلين فردا آخر وهو ان مناط الثقل فى الاول غير اجتماع الكلمات وفى الثانى حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر جمع كلمة مع اخرى

خبر مبتدا سيبويه لها بكمّ سكّل مع قيد بل وسعيد بالنسبة الى الثاني مثلا وهو وجه لانه لا يوجب التثقيل
على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اى كون الكلام معقدا على ان المصدر
(اى يجمع حيث كان مع خبر في جملته)
من المبني للمفعول ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه مثلا واقع اتفاقا النظم بان
لا يكون ترتيب الالفاظ على ترتيب وفق المعاني بسبب تقديم او تأخير او حذف او اضمار او غير
ذلك فما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثبتا في الكلام جاريا على القوانين فان سبب
التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون
التعقيد حاصلا ببعض منها لكنه مع اعتبار الجميع يكون اشد واقوى فذكر ضعف التأليف
لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهم بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام
بن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومي وما مثله في الناس الا ملكا
ابو امه حي ابوه يقاربه اى ليس مثله في الناس حي يقاربه اى احد شبيه به في الفضل
الا ملك ابي ينطى المال والملك اعني هشاما ابو امه اى تم ذلك الملك ابوه اى ابو ابراهيم
الممدوح والجملة صفة ملكا اى لا يأبى احدا الا ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتدا
والخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي ولهذا
نصبه والا فالمختار البدل فهذا التقديم شايع الاستعمال لكنه يقاربه باجنبي الذي يوجبه
وتقديم المستثنى على المستثنى منه اعني حي ولهذا نصبه والا فالمختار البدل فهذا التقديم شايع
الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد قيل مثل مبتدا وخبره حي وما بمعنى ما على
اللغة التميمية وقيل بالعكس وتقابلان العمل لتقديم الخبر ولحلا الوجهين يوجب غلقا في
المعنى يظهر بالتأمل في قولنا ليس مثله في الناس حيا يقاربه او ليس حي يقاربه
مثلا في الناس فالصحيح مثله اسم ما وفي الناس جزء وحي يقاربه بدل من مثله
ففيه فصل بين البدل والمبدل منه واما ينتقل اى لا يكون ظاهر الدلالة على المراد مثلا
واقع في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك

(هو جود العين من الدموع ش)

(وانا نقدر ان الاول ... ش)

(هو السرور)

وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن
الدالة على المقصود كقول الاخير وهو عباس بن الاحنف شكا ظلم بعد الدار عنكم لتقربوا
وتسكب اى تصب بالرفع وهو الرواية الصحيحة المبني عليها كلام الشيخ فهو دلائل الاعجاز
والنصب توهم عيناي الدموع لبعد احتمال سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق
الاحبة من الكآبة والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال انكاني واضحكني
اى ساءني وسرني وعليه قوله انكاني الدهر وبار بما اضحكني الدهر بائه حيني ولكنه بعكسه
في الكناية عما يوجبه دوام البكاء والوصال من الفرح والسرور يجوز والعين فاعل الاول
من جود العين اذا بكى بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة لا
الى ما قصده الشاعر من السرور الحاصل بملاقاة الاضداد وموصلة الاحبة ولهذا
لا يصح ان يقال في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك ويقال سنة
جاد والمطر فيها وناقة جاد اذا لبن لها كانها جعلان بالمطر والابن قال الخليل الآن عينا
لم تجد يوم كاظمة عليك بجاري ودمعها بخيل فان قيل استعمال الجود في مطلق خلو العين من
الدموع مجاز من باب استعمال المقيد في مطلق ثم كني به عن المتيرة لكونه لازما لها قلنا
هذا ثانيا على الصحة الكلام واستقامته والكلام عليه من التعقيد المعنوي لظهور ان
الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه
من معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهم من مجرد اللفظ ولما
الكلام الذي ليس له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط من درجة الاعتبار عند البلغاء كما
ستعرفه في مبحث بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الانسان بتخليط
والجريان على عكس المقصود ولي الى الآن كنت اطلب القرب والسرور فلم تحصل الا
الحزن والفراق فبعد هذا طلب البعد والفراق لتحصيل القرب والوصال والطلب
الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور وهذا ان نصبت تسكب بتقدير ان يكون معطوفا

(اى ياقوم ... ش)

(بحزن تسكبه)

قوله الحماسي البيت الحماسي منسوب الى الحماسة
وهي في اللغة الشجاعة والمراد بها ههنا
الكتاب المشهور المنسوب الى ابي تمام حبيب
ابن اوس الطائي جمع فيه اشعار البلغاء
الذين يستشهد بكلامهم فاذا قيل وهل
البيت حماسي يراد به انه مذكور في ذلك
الكتاب فاذا اطلق الحماسي فالمراد به
احد الشعراء المذكورين في ذلك الكتاب
ثم البيت المذكور للابي عطاء السندي يرثي
ابن ابي هبيرة وهو الذي اجيبي للامام
ابا حنيفة رضي الله تعالى عنه واوصاه
على ان يكون خاتمه في يده ولا يعطيه كاتب
ولا بيع حتى يرجع من بيت المال الآباذنه
فامتنع الامام فامر بحبسه وضربه
فقال دعوني حتى اشاور اخواني فامر
بتخليته وكتب مطيته فهرب الى مكة

منه حلي

قوله ذكر الشيخ مرة بعد اخرى وكثرته
ان لا يكون ذكره فوق الواحد وفيه ما يتوهم
منه ان التكرار بجموعي المذكورين فلا يتعدد
بتكرر الشيء ثلاثة مرات فضلا عن اكثر فلا
فلا وجه لتعدد البين من كثرة التكرار ووجه
الدفع ان التكرار هو الذكر الاول لا مجموع
المذكورين وان المراد بالكثرة ما يقابل
الوحدة فيحصل التكرار وان كثر بتثليث الذكر وقد يجاب انه اذا ذكر الشيء
ثلاث مرات فقد كثر التكرار وان كان المراد
بالكثرة معناها العرفي بناء على ان الذكر
الثاني تكرار بالنسبة الى الاول والكرار
الآخر بالنسبة الى الثالث وكل الكلام في
ذكر الاول والثالث وبيان الاضافة في
كثرة التكرار ترجيح المسبب الى السبب
اي كثرة الذكور الى التكرار وتحصيل الظرفية
قوله وسعدى ان السعادة الخ كما يثبت
بالنقل بان المراد بالسوح الوسي وهو ما نبت
سماحي سما او هما لغتان اشار بقوله يسوح
فيه المذكور والمؤنث الى ان المراد بقوله سعدى في
العنوان لانه اراد الاخبار عما صدر منهما
في بعض الحروب لكنه يدل الى المضارعية
لتحضار الصورة الاسعاد والاقوى ان يراد
الاستمرار التجددي بدل بنية المقام
قوله وعليها متعلق بها اي بسوا هل لكن يتضمنها
معنى الولاية فلا يرد ان الشهادة المتعدية
بعلى لم ترد الا في الضرورة
قوله فاعل الظرف وبجوز ان يكون مبتدأ
والظرف خبره متعلق بما عليه
حسن جلبي

على مجد الدار وان رفعته كما هو الصواب فالمعنى ابكي واتحزن الآن ليحصل في المستقبل
السرور والفرح بالقرب والوصال وح لا يدخل بكاء الدمع تحت الطلب لكنه اكد
عليه ولا زمه ملازمة الامر المطلوب ليقظة الدهر انه مطلوب فيأتي في عضده هذا هو
المعنى المشهور فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف ومنشأه عدم
التعرض للمعاني وقلة التفحص للمرام المدرج من التلف والصحيح انه اراد بطلب العزاء
طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كأنه امر مطلوب والمعنى الى اليوم اطيب نفسا بالبعد
والعزاء واوطنها على مقاساة الاحزان والاسوا فاني اتجرع غصصها واتحمل لاجلها
حزنا يفيض الدموع من عيني لاتسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان
الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا والكل بداية نهاية وهذا هو المفهوم من دلائل
الاعجاز فعلى هذا فالبين في سائر الطلب للمجرد الثاكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى
سنكتب ما قالوا وغيره لكنك قيل وفصاحة الكلام خلوه عما ذكره ومن كثرة التكرار وهو ذكر
الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات فكثرة التكرار
كقوله اي قول الطبيب وسعدى في غمرة بعد غمرة الغمر ما يغمرك من الماء والمراد
الشدة يسوح فعل بمعنى فاعل من السيح وهو شدة عدو الفرس كيتوى في المذكر
والمؤنث واراد بها فرسا حسن الطرى الشعب راكبها كانها تجري في الماء لها صفة لم
يسوح منها حال من شواهد عليها متعلق بها وشواهد فاعل الظرف اعني لها الاعتماد
على الموصوف والضمائر كلها للسوح يعني ان لها من نفسها علامات شاهدة
على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله اي قوله ابن باكث حمامة جرعى حومة الجندل
اسجعي فعليه اضافة حمامة الى جرعى وهي ارض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا
تأنيث الاجدع قصرها للضرورة واضافة جرعى الى الحومة وهي معظم الشيء واضافة
حومة الى الجندل وهي ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه تامه فانت

فانت بهم تعلن سعاد ومسيع اي بحيث تتراكض سعاد وسيع صوتا كيقال فلان يمر اي يمشي
ومسيع اي بحيث اراه والسيع قوله كذا في الصحاح وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار
وتتابع الاضافات ان خل اللفظ بسببه على البيان فقد حصل الاحتراز عنه بالا
بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد قال النبي عليه السلام الكريم بن الكريم بن الكريم
الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم قال الشيخ عبد القاهر
قال الصاحب اتباك والاضافات المتداخلة فانها تحسن وذكر انها تستعمل للهجاء
كقوله يا علي ابن حمزة بن عمارة انت والله ثلجة في خبارة ثم الشيخ لا شك وشغل
ولكنك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف كقول فطنت مدبر الكاس يبدي
جاذرا عيناق دنا بنور الوجوه مداح ومنه الاطراد المذكور وعلم البديع كقوله يقتيبة بن
الحارث ابن شهاب وما اورده الصاحب في الايضاح من كلام الشيخ مشعر بانه جعل
تتابع الاضافات اعم من ان يكون متر تبة لا يقع بين المضافين شيء مغاير له كما
في البيت او غير متر تبة كما في الحديث والذي اورد الحديث مثالا للمغرة التكرار دون
تتابع الاضافات سهو انه اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد لا ما قال ان من شرطه
ذلك اراد تتابع الاضافات المتر تبة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد كما في
البيتين والحديث سالم عن هذا لانا نقول بهما ايضا ان قوله وسبانا نعلا وشباة قذال
والا فلا حاجة لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله تعالى مثل داب
قوم نوح وقوله تعالى ونفس وما سواها فان لهما مجرورها ومنصوبها والفصاحة
في المتكلم ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بكلام فصيح وهي من مقولة الكيف ورسم القدماء الكيف بانها هيئة
قارة لا يقتضي قسمة ولا نسبة لذاتها والهيئة والعرض متغايران والمفهوم الا
ان العرض يقال باعتبار معروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة
الثابتة في المحل فيخرج بالعنصر الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال

قوله ان الكريم ابن الكريم الخ قال
صاحب النهاية الكريم هو الذي يجتمع فيه انواع
الخير والشرف والفضائل ووصف يوسف عليه
السلام به لانه اجتمع له الشرف بالنبوة
والعلم والعمل ورئاسة الدنيا والدين
قوله قال الشيخ الخ توضيح مراد كلام
الشيخ تقويته ما ذكره في وجه التقارب والتوطئة
للقول وما اورد والمعترض في الايضاح
قوله
المهملة على الشخص والخيار للعباب وليس بعربي
اصيل نعم الاظهر ان المعنى على القلب اي
انت خيارة في ثلجه والمقصود وصفه
بالبرودة لان الخيار بارد بالطبع واذا
وصف في وعد الشيخ تضاعفت برودته كما
واما اذا زيد برودة الشيخ بالوصف في
وعد الخيارة حتى لا يجعل على القلب فغير
ظاهر الا ان يحمل في بعض
بعض منه وفي بعض النسخ بحذف الجار
المهملة والباء الموحدة فهي ارض رخوة
اي لينة فالمقصود ح وصفه بالضعف
لان الثلج اذا وضع في الارض اللينة سهل
في الاضمحلال
حسن جلبي

قوله الفعل والا فالمفعول لاثانية الفعل بمعناه
الحاصل بالمصدر فالمعنى ما ذكر
حسن جلبي

فالاضافات لان الاضافة الاولى وهو قوله
الخ وح لا يبقى الا اضافة واحدة
حسن جلبي

قوله باقي الاغراض اما ان كانت النسبة خارجة عن ماهيتها لازمة لها فظاهرة واما ان كانت داخلة فيها فلان كلا منها نسبة خاصة والخاص يستلزم العام وبتقييده قوله

يدخل فيه كيفيات المتعلقة للقسمة بواسطة محلها وجوابه ان قول اهل الاقتضاء

وبالثاني الكم والثالث باقي الاعراض النسبية وقولهم لذاته ليدخل فيه الكيفيات

وبهذا ترض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة والاقسمة ومحله

اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان احتاجت بذواتها الى النفس سميت كيفية نفسانية وح

ان كانت راسخة في موضوعها سميت ملكة والا سميت حالا فالملكة كيفية راسخة في النفس فتقوض

ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من

غير رسوخ ولكنه فيه لا يسمى فصيحا على الاصطلاح وقوله يعتد به اى التعبير عن المقصود

دون يعتد شعار بانه يسمى فصيحا حالة النطق وعدمه اى سواء كان ممن ينطق بمقصوده

بلفظ فصيح في زمان من الازمنة اولا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعتبر

لاحتمل ان ينطق بمقصوده في الجملة هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح

ليعم المفرد والمركب وذلك لان الكلام في المقصد للاستغراق اى كل ما وقع عليه قصد المتكلم

وارادته فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل مقصود

بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت

ان تلقي على المخاطب اجناسا مختلفة ليرفع حسابها فتقول دار غلام جارية ثوب بساط

الى غير ذلك فلذلك قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقوله بعضهم دون كلام فصيح او لفظ

بليغ ليعم المفرد والمركب بسر ظاهر فان قيل هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك

والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لم ان هذه اسباب بل شروط

ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقي المنبا ورلى الفهم مما يشتمل فيه البا

البينة والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال المراد بالحال الامر الداعي الى التكلم

على وجه مخصوص اى الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به اصل المعنى خصوصية ما وهو

مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تاكيده والتاكيد مقتضاه

ومعنى مطابقته له ان الحال ان اقتضى التاكيد كان الكلام مؤكدا فان اقتضى الاطلاق

كان عاريا عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر

الى غير ذلك من التفاصيل المشتملة عليها علم المعاني مع فصاحته اى فصاحة الكلام فان

البلاغة انما تجتمعان عند تحقق الامرين وهواى المقتضى الحال مختلف فانه مقام اطناب

قوله خصوصية له خصه بالشيء خصوصا وخصوصية والفتح افصح كذا في الصحاح ولا يخفى ان الضم

يفتقر الى نوع تعمل دفعا لتكرر معنى المصدرية اذ هي مستفادة من لفظ الخصوص مرة لانه مصدر

لجعل المصدر بمعنى الصفة مثلا وجعل الياء للنسبة مبالغة نحو احمري والتاء للمبالغة كعلامة

وحينئذ اوجه وكرارة وجه الوصفية لكن الوصف اسم مخصص للتوابع فلا تكرر

قوله والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الكلام المشتمل

على التاكيد الذي يقتضيه المقام مثلا ولا قصد لقائله اليه مع انه ليس ببليغ لتصريحهم بوجوب القصد

في الكلام البليغ الى الخصوصية قلت هذا خارج بذكر الحال اذ المراد هو الامر الداعي الى تلك

الخصوصية واذا انتفى القصد لم يصدق عليه انه داع اليه ولغرض الشارح التنبيه على ان الاعتبار بقوله

اى الذي يعتبر في تعريفه فتر الحال ولم يقتصر بمجرد تفسير الحال بل اشتغل بالتصريح بالمقصود

وفسر الكلام على وجه مخصوص لا يخفاء ان قوله اى الذي يعتبر في تفسير الكلام على وجه مخصوص

وتفسير الكلام الذي هو فعل الله بالاعتبار الذي هو قصد القلب غير مستقيم لانا نقول

الاعتبار والقصد في الظ تفسير للكلام على وجه مخصوص وفي التحقيق تفسير للوجه المخصوص

بملاحظة تعلق الداعي اليه ووقوعه عليه بالقصد ذلك الوجه المخصوص فوقع التسامح في العبارة

بانهاء الامر على المجموع المركب مع قصد التفسير الى بعض اجزائه اد المعنى اى الذي الكلام على قصد

ذلك الوجه المخصوص والاوضح ان يقال التفسير المذكور تنبيه على ان مراده بالكلام في معنى الحال

القصد المقتضي الى الكلام على انه من ذكر المسبب وارادة السبب والذي حمل الشارح على هذا التسامح

ما نبهناك عليه من ان العبرة في باب البلاغة هو قصد الخصوصية لا مجرد وجودها مقبولا عنها وما اشتمل

ظاهر عبارة القوم ما يناني في تعريف الحال على ان مجرد الكلام المشتمل على الخصوصية كاف

وان لم يوجد القصد اليه اشار الى تفسير الكلام بالاعتبار الى ان القصد هنا هو الجزء الاعظم

وله الاعتبار في امر البلاغة والبه يعود الفضيلة والشرف حتى كان المراد بالكلام

هو وحتى لو فات الكلم وتحقق هو لا ضير

المعاني اد

او المسند بيان مقام تعريف ومقام اطلاق لكم او التقييد او المسند اليه او المسند
او متعلقه بيان مقام تقييد بموكد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او بالعكس
ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته بيان مقام تأخير وكذا مقام
ذكره بيان مقام حذفه فهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر
بيان مقام خلافه اى خلاف كل منها وانما فصّل قوله ومقام الفصل بيان مقام الوصل
لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على
معرفة الفصل والوصل والثانى انه من الاحوال المختصة بالكثر من جملة وفصّل قوله
ومقام الايجاز بيان مقام خلافه اى الاطناب والمساوات لكونه غير مختص بجملة
او جزء لها ولانه باب عظيم الشان كثير المباحث وقد اشار بـ المفتاح الى تفاوت
مقام الايجاز والاطناب بقوله ولكل حد يشتهى اليه الكلام مقام فان لكل من الا
الايجاز والاطناب لكون نهايتين حدود او مراتب متفاوتة ومقام كل بيان مقام
الاخر وكذا الحال فى المساوات بيان مع خطاب الغبى فان مقام الاول بيان مقام الثانى
فان الذكى يكتسب من الاشارات اللطيفة والمعانى الدقيقة المعبر عنها بسبب الغبى
وكان الاسب ان يذكر مع الغبى الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس مفيدة لكنها
الا آلة وحسن هذه القوة الذهن وجودة رتبة بها تصور ما يرد عليها من الغير من غير
العطبة والعباوة وعدم الفطنة مما من شانه ان يكون كذلك فطن الغبى هو الفطن
والكل كلمة مع صاحبتها اى مع كلمة اخرى صوجبت معها مقام ليس لها مع بيانه ذلك
الصاحبة فى اصل المعنى مثلا الفعل الذى قصد اقترانه بالشرط فله مع كل
من ادوات الشرط مقام ليس له مع الآخر والكل من ادوات الشرط مثلا مع
الماضى مقام ليس له مع المضارع وكذا الكلمات الاستفهام والمسند اليه بد
مثلا له مع المسند المعرف اسما وفعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع

قوله بيان مقام تقييد بحكم الزمة
قيد بذلك لظهر الفرق بين الحكم
فتقييد حكمه بوقت ليس الا
وتقييده بادلة قصر الحكم
وكذا الى غير ذلك

قوله ذكر اقوله خطاب الذكى فصله عما قبله لان
هذا باعتبار المعنى وما قبله باعتبار منشى الكلام
ثم المفاد ان المراد بالخطاب ما هو طريق
لا المعنى المصدرى لكون مقتضى الحال وبيانه
الامور المذكورة التى هى مقتضى الحال والاضافة
لادنى ملابسة هى الخطاب الذى له تعلق
بالذكى صفة الى الخطاب الذى له تعلق
بالغبى بسببه الامور المذكورة فى ان مقام
الاول بيان مقام الثانى منه جلبى

قوله ولكل كلمة مع صاحبتها مع متعلق بمحذوف
محذوف اى لوضع كل كلمة كائنة فى نحو حسن
للمتناء او حال من كل كلمة اوصفة لها

قوله اى مع كلمة اخرى الاظهر ان يقول
او مع حكمها او اغراضه اعتمادا على كلامه
الآتى وبناء على الاكثر منه جلبى

ومع جملة الاسمية او الفعلية او الظرفية مقام اخر المراد بالصاحبة الكلمة
الحقيقية او ما هو فى حكمها او اعم مع المسند اليه مقام ومع الفعل مقام اخر المراد بالخبر الكلمة
هكذا ينبغى ان تصور هذا المقام فجميع ما ذكر من التقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير
ذلك اعتبارات متناسبة وارتفاع شان الكلام فى الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب
والخطاطه اى الخطاطة شانية بعدها اى بعد مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد
بالاعتبار المناسب الامر الذى اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء
يقال اعتبرت الشئ اذا نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار هذا لامر فى المعنى قلا وبالذات وفى اللفظ
ثانيا وبالعرض وايراد الكلام الفصيح لكونه اشارة الى المسمى اذ الارتفاع الغير الفصيح وارد
بالحسن الذى لا يخلو عن البلاغة دون العرضى الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية
او المعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتأكيد
والاطلاق وغيره فما حد دناه وبه يصح لفظ المفتاح وتستفيد هذه زيادة تحقيق والغاية قوله
فمقتضى الحال يدل على انه تتنوع على ما تقدم وتتبعه له وبيان وكذا انه قد يعلم كما عدم ان ارتفاع
شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب الاعبر لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال
حُرّى نيدا فى الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهى مطابقة الكلام الفصيح بمقتضى الحال
فحصل هنا المقدمتان احديهما ان ليس ارتفاعه الا مطابقة للاعتبار المناسب والثانية ان
ليس ارتفاعه الا بمطابقة لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب مقتضى الحال
وحده والا لدخل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر وهذا اعنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذى
يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول هو توخى معانى النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض
التى يصاغ لها الكلام وذكر له فى مواضع من كتابه ان ليس فى النظم الا ان تضع كلامك
الموضع الذى يقتضيه علم النحو ويعمل على قوانينه مثل ان ينظر فى الخبر مثلا الى وجوهه التى ذكرها
مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق وزيد هو المنطلق وزيد هو

قوله اضافة المصدر تفيد الحصر كما ذكروا
فى ضرب زيد قائما انه يفيد الانحصار
جميع الضربات فى حال القيام وفيه نأمل
لان اضافة المصدر يفيد العموم لان اللام للجنس
المضاف تزاد ادوات العموم والانحصار
فى المثال يعنى ضربى زيدا قائما انما هو
بحيثية ان العموم فيه يستلزم الحصر
فانه اذا انحصر جميع الضربات فى حال القيام
لم يصح ان يكون ضرب فى غير تلك الحال
والا لم يكن جميع الضربات فى تلك الحال
لامتناع ان يكون ضرب واحد بالشخص
فى حالتين وانما عنى فيه بعض قوله ارتفاع
فانه لا يلزم من ارتفاع الكلام فالعموم لا يستلزم الحصر
بجميع الارتفاعات ان لا يحصل ارتفاع قط
بغير المطابقة لجواز فعل والاسباب مر
لسببه واحد فيجوز حصول كل منها وانما
يلزم الحصر لو كل الكلام على حصر
لسببية جميع الارتفاعات فى المطابقة وليس
يعنى فى الكلام دلالة على قصر سببية جميع الارتفاعات
الارتفاعات فى المطابقة فليس يعنى لزوم
حصول الارتفاع فى المتبوع المطابقة وبكون
بانه ليس معنى الكلام بحيث ان المطابقة
سببية جميع الارتفاعات بل الى جميعها
حاصل بسببه المطابقة ومعلوم ان ذلك
يستلزم الحصر اذ لو حصل ارتفاع بغير
المطابقة لم يصح ان يكون ذلك الارتفاع
حاصلا بها لامتناع تعدد المعلول الشخصى والحال
واحد

منطوقٌ وكذا الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج لك غيره وكذا الحال مثل جاء زيد مسرعا او يسرع او وهو مسرع او قد اسرع لعمرو لكن فتعرف ملاك ذلك موضعه ونحو به حيث ما ينبغي له وتتظرف الحروف التي تشترك في معنى بتفرد كل منها بخصوصيته في ذلك فتقع كلا من ذلك في خاصة معناه نحو ان تأتي عاديا فتي كالاول او يلتبس في نفي الاستقبال وبان فيما يتردد بين ان يكون وبين ان لا يكون وبإذا فيما علم انه كائن وتتظرف الجمل التي تتردد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل وفي الوصل موضع الواو من الفاء وبالفاء من ثم الى غير ذلك وتتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والحذف والتكرار والاظهار والاضمار فتصيب بكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير راجعة الى الالفاظ انفسها ومن حيث هي هي ولكن يعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمل بعضها مع بعض فرب تنكير مثلا هو مزية في لفظه وهو في لفظ آخر في غاية القبح بل وهذه اللفظة منكرة في بيت تعرفه وفي هذا الشاهد بعينه فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لكن لأن حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى بعين العرض المصنوع له الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار افادته المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له او غير مطابق له لعدم الحاجة ومن هذا القبيل ان يكون عند تخير المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام وكثيرا ما نصب هذا الظرف للرئيس صفة الاحيان وما للتأكيد معنى الكثرة والعامل فيه ما يليه على ما ذكره في الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون اي في كثير من الاحيان سيجيء ذلك الوصف احد كثيرين وصفة ايضا كما سيجيء بلاغة في هذا الشاهد اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ ودلالة

قوله وباذا فيما علم عند اذا استعمل الظروف الموضوعة على سبيل التغليب نعم وقع في كلام نحاة الاسلام وغيرهم انهم ان اذا اذا استعمل فواجب على حذف الوجود كقوله فاذا تعبث كفاك حفاة فتحمل بكونه جوابا لكن لا كما وكذا اذا استعمل فيما علم فهو لهم بانفاق على ان استعمال الجزم في معنى كلمة ان ينبغي في عبارات المتقدمين

قوله في الجمل التي تسرد اي تنسج وساق منتظمة بعضها على بعض يقال فلان يسرد الحديث سردا اذا كان جيد السياق له واصل السرد الدرع اي نسجها

قوله بل دلالة اللفظة الخ معطوف على قوله في غاية القبح واعلى الشين بعد بل لئلا يتوهم ان المراد ابطال الطالبة السابقة كما هو ان يقع اذا ان هاهنا

قوله والى هذا اشار اي الى ان الامور المذكورة ليست ثابتة للالفاظ انفسها من حيث الحال اي بل تعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام

قوله بالتركيب وذهب السكاكي الى ان الافادة في المفردات فعلى هذا يكون قوله بالتركيب تأكيدا لمعنى الافادة

قوله على ما ذكره في الكشاف موتبط بقوله ما للتأكيد ومعنى الكثرة وكون العامل ما يليه للاشعار على الظرفية فان صاحب الكشاف جعل قليلا في الآية صفة مصدر محذوف هي شكرا قليلا ولم يذكر ان رد ذلك الاحتمال ههنا مبني على ان وصفه لتسمية الشيء باسم ما يؤل اليه لا باعتبار التركيب اذ الفعل الوصفي اعني كثير حيث لم يقل تسمية كثيرة الى آخره دليل بلا ضرورة ولهذا جوز في سائر نحو القليل وكثيرا ما يجيء الكلام على خلاف

في دلائل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظ للمعنى وحتى ان المعاني مقررة في الطرق يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفات الكلام الفاضلة فيكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين ان ايراد بفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها من صفة الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعاني عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب وح لا تناقض بحمل النفي والاثبات هذا خلاصة كلام المص وكانه لم يتضح لدلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر الخطبة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وتتصف به الكلام به يقع التفاضل ويتبين الاعجاز وعليه تطلق البراعة والبلاغة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع فيها ايضا في ان الموصوف بها حقيقة هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشأ هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدرج فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي دل بلفظه على معناه اللغوي ثم جد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعان اول ومعان ثوان والشيخ يطلق على المعاني الاول على ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق عليها حذو النعل بالنعل اسم النظم والصور والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يريدها المتكلم اثباتها او نفيها فحيث يثبت انها من صفات الالفاظ او المعاني يريد بها تلك المعاني

قوله الاعجمي والعربي الاعجمي منسوب الى العجم وهو الذي لا يفصح وان كان من العرب والاعرابي منها من هو في خلافه وفي شرح الكشاف في الفقب ان العرب اسم لساكن المدر والمدن والاعراب اسم لساكن البادية والموافق لكتب اللغة ان العرب هم هؤلاء الصنف احفادا بل للعجم والاعراب منهم اسم لساكن البادية خاصة والنسبة اليهم الاعرابي لا غير ولا يقولون فلان من الاعراب الفواد العاطفة نزر والذي لكن احسن كما لا يخفى

حسن چلبي

وبحذون الحفظ جار ما على المقدمين المستفيضة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال عند اهل اللغة العرب المدونة

قوله وح لا نسلم قصر تسليم صحة النفي والاثبات حاصل توفيق كلام المصنف على ما ذكر فيما يضاف ان الشيخ اراد بقوله فضيلة الكلام للفظ للمعناه ان البلاغة ثابتة للفظ صفة له باعتبار افادته المعاني عند التركيب لا صفة معناه واراد بحكمها الى انكار المعنى دون اللفظ فلا ينافي ان للفظ بهذا الاعتبار حيثية ما ان التفت اليها يتصف بالبلاغة وان لم يلتفت لا يتصف بها باعتبار افادة المعاني عند التركيب لان التركيب انما يحصل بالمعنى فلا توفيق بين نفي كون البلاغة من صفات الالفاظ واثباتها وبين نفي كونها من صفات المعاني واثباتها فان كلام الشيخ يوهم التناقض من وجهين والشارح اغا تعرض للوجه الاول وقد يقال في وجه التوفيق بين كلامي الشيخ بناء على اطلاق الفصاحة على البلاغة ان اراد بالفصاحة حيث حكم بانها راجعة الى اللفظ دون المعنى المعنى التابع المشهور واراد بها حيث ذكر انها صفة راجعة الى المعنى معنى البلاغة وانت خبير ان قول الشيخ فضيلة الكلام للفظ للمعناه حتى ان المعاني مقررة الخ بابى عن حمل الفصاحة على المعنى المشهور فتأمل

حسن چلبي

قوله المعانى الثانى فى اشواق التى جعلت حواشيه فى الاطراق توضيحه ان المخاطب اذا كان متكلما فالبليغ وغيره يشتركان فى ان كلا واحد منهما يراعى رتبة الكلام لكن البليغ يعرف كيفية ترتيب المعانى الاول للمعنى بترتيب الالفاظ حتى يزول الكلام عن خلل وغيره البليغ وتركيب المعانى فى الاول هو المطابقة الى فصيحة بلاريب منه حسن چلبى

قوله فجعلوا الخواصة الى قوله والمعنى الثانى هو ان اللفظ الموضوع للمعنى الاول قد يستعمل فى معنى آخر يناسب المعنى الاول بنوع من المناسبة كالاستعارة والكناية والتورية ونحوها مما يأتى بيانها على التفصيل وانما كانوا يطلقون الالفاظ على المعانى الثانية مع ان تلك المعانى ليست الا معانى الالفاظ الموضوعة للمعانى الاولى بالحقيقة او المجاز لان المعانى الثانية لما كانت مقصودة بالافادة بالذات بواسطة المعانى الاولى صح اطلاق الالفاظ عليها توسعا على ما قيل

قوله وتوضيح صورة ما ذكره الشارح المحقق ان المعنى ليس له صورة فكيف يصح توكيد الصورة بالمعنى وهو يريد ان الصورة التى تحصل فى الخيال من الكلام الموضوع للمعنى الاول يسمى صورة المعنى الاول وكذا الصورة التى تحصل فى الخيال من الكلام الموضوع للمعنى الثانى يسمى صورة المعنى الثانى وقد يعبر عن الصورة بالمعنى مجازا لكونها مدركة بالبصر كما ان المعنى مدرك بالبصيرة فالمعنى الثانى مدرك بالبصيرة والصورة التى تحصل فى الخيال من الكلام الموضوع للمعنى الثانى مدركة بالبصر فيصح توكيد الصورة بالمعنى وهذا بنوع تكلف كما ترى

قوله فى الاطراق اى فى اثناء الكلام السابق

قوله فى الاطراق توضيحه ان المخاطب اذا كان متكلما فالبليغ وغيره يشتركان فى ان كلا واحد منهما يراعى رتبة الكلام لكن البليغ يعرف كيفية ترتيب المعانى الاول للمعنى بترتيب الالفاظ حتى يزول الكلام عن خلل وغيره البليغ وتركيب المعانى فى الاول هو المطابقة الى فصيحة بلاريب منه حسن چلبى

قوله فجعلوا الخواصة الى قوله والمعنى الثانى هو ان اللفظ الموضوع للمعنى الاول قد يستعمل فى معنى آخر يناسب المعنى الاول بنوع من المناسبة كالاستعارة والكناية والتورية ونحوها مما يأتى بيانها على التفصيل وانما كانوا يطلقون الالفاظ على المعانى الثانية مع ان تلك المعانى ليست الا معانى الالفاظ الموضوعة للمعانى الاولى بالحقيقة او المجاز لان المعانى الثانية لما كانت مقصودة بالافادة بالذات بواسطة المعانى الاولى صح اطلاق الالفاظ عليها توسعا على ما قيل

قوله وتوضيح صورة ما ذكره الشارح المحقق ان المعنى ليس له صورة فكيف يصح توكيد الصورة بالمعنى وهو يريد ان الصورة التى تحصل فى الخيال من الكلام الموضوع للمعنى الاول يسمى صورة المعنى الاول وكذا الصورة التى تحصل فى الخيال من الكلام الموضوع للمعنى الثانى يسمى صورة المعنى الثانى وقد يعبر عن الصورة بالمعنى مجازا لكونها مدركة بالبصر كما ان المعنى مدرك بالبصيرة فالمعنى الثانى مدرك بالبصيرة والصورة التى تحصل فى الخيال من الكلام الموضوع للمعنى الثانى مدركة بالبصر فيصح توكيد الصورة بالمعنى وهذا بنوع تكلف كما ترى

قوله كما يمنع ان يوصف بانها دالة اراد اما منع الوصف بالدلالة على ذلك الفضيلة كما دل عليه لسان او اراد بالدلالة الدلالة مطلقا لكن بالمعنى المشهور الذى اثبت للفظ الفصيح اعنى الدلالة اللفظية وهو فى المعنى اللفظ فلا يناسب سوق قوله عم يجعلون كل معنى دلالة ثانية على المقصود قوله البلاغة تنقسم الى الايضاح توطئة لوضع ما يتوهم قوله المعنى كونه قوله وما يقرب منه عطفا على حد الايجاز كذا فى الايضاح قوله وهو ان يوصف وجوهم

قوله اما اجل فلانه يشعر بان الايجاز ليس بمعجز عن ادراك ما فاته الايضاح وهو احد الايجاز كذا فى الايضاح

قوله الى ان الايجاز كلام المنتهى بالبلاغة الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كافل بايضاحه فما هذا التقسيم قلنا لما كان الايجاز متضمنا حق الرعاية فيما يتعلق بكلام هو فى الطرف الاعلى من البلاغة ولو بعد اراد ان يفسر ذلك الطرف الاعلى بما يعرف به هذا العلم الا ان هذا طالب يعتقد ان الايجاز مثلا واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات حسب المقامات فامر خارج ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع كما سر وكثير من مهرة هذا الفن تراه لا يقدر على ايراد كلام بليغ فضلا عما هو فى الطرف الاعلى وما يقرب منه ظاهر هو العبارة ان الطرف الاعلى هو حد الايجاز وما يقرب من حد الايجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه انما يكون من المراتب العليا والجزئية فحينئذ من الطرف الاعلى فكيف يفسر الاعلى بما هو منه وكذا قوله المناسب ان يؤخذ ذلك حقيقة كما نهاية او توسعا كالايجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الايجاز فى كلام غير البشر وما يقرب منه فى كلام البشر فالاول حد لا يمكن لبشر ان يجاوزه والثانى حد لا يمكن لبشر ان يجاوزه اقول المراد ان الاعلى هو نهاية الايجاز وما يقرب من النهاية وكلا هما ايجاز قلنا انا الا نقتض ان يدركهم من اللفظ مع ان العبث فى بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام بشر او غيره بشر واما الثانى فلا يدفع الغرض على ان للخصم ان يقول صاحب الكشاف فى قوله يا ارض ابلعى ماءك وغيض الماء وقضى الامر واستوت على الجودى وقيل بعدا للقوم الظالمين انه لو جمع ما قيل يعقل معنى فصيح وللجواب ان مراده ان الفضيلة التى بها يسمى اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما يكون فى المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون اللفظ

قوله ان يوصف بالفصاحة الخ اى بالفصاحة اللفظية كما يدل عليه ما بعده

قوله وهو ان يؤدى المعنى الخ فى الخطى قوله وهذا بنوع تكلف كما ذكره الشيخ اى قليل واعلم ان الكلام الذى نقله الشارح عن عبد القاهر ليس كذلك فانه لم يذكر فيه الا الايجاز بل ذكر فيه التركيب بل بعضه مذكور فى اوائله وبعضه فى اواخره وانما حكم البعض بانه فى نقل الشارح احتمالا لا ولا ينبغى ان يفتح هذا غفلة قوله مزاولة الحروف وسلامتها ومزاقتها ما لا يمتها للطبع وسلامتها كمولة النطق بها والفصاحة عبارة عن كون اللفظ بهذا الاعتبار اى هذا هو الاعتبار الذى حرى عليه المصنف فى المفتاح والا فان جعل معنى ذلك الفصاحة بطل بالحس الذى يشاهد من كلام الشيخ فتدبر حسن چلبى

قوله عطفا على الجملة على الجملة وهذا الاولى مما ذكره الشارح بحسب اللفظ وان الحمل المؤدى لسلامة المعنى بعد مقتضى المخرج والعطف على بعض الموصول وامتاز عن بعض بقيام القرينة فاسمع على كلام الشارح حسن چلبى

قوله سوى المطابقة والفصاحة هو غير معرف بالاضافة ولو اوقع صفة للوجوه اشارة الى ان احيز لكل الوجوه بالنظر الى المطابقة والفصاحة والمراد تتبعهما وجوه تغايرهما فلا يلزم كون كل منهما تابعا للبلاغة سوى اعتبار دلالة الكلام على الوجوه بالمتابعة عنى اعتبر تقييد كل الوجوه بالمغايرة للامرين او بالعكس وفيه ان زيادة المحترزة في المخصص بان الامر ان والاضمار المذكورين يقربان منه في البلاغة لا يمكن معارضته وهو حجة الانجار وبهذا الوجه افى لما في المفتاح من ان البلاغة تتبرأ بعد الامر ان تبلغ حد الانجار وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اى من الطرفين الاعلى فانه وما يقرب منه كذا في شرح تخليص ولا يخفى ان بعض الايات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركة في امتناع معارضته وفي نهاية الانجار ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز والسافل وهو ما اى حرف للبلاغة اذا غير الكلام عنه الى ما دونه اى الى مرتبته هي او الى منه وانزل السخف الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات قصد فهم ما تهيجها غير اعتبار الالطائف والخواص الزائدة على اصل المراد وبهما اى بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها على من بعضها بحسبها وتوة للمقامات ورعاية الاعتبارات والقيد من اسباب الاخلال بالفصاحة وتنبيها ان البلاغة في الكلام ووجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة توريث الكلام حسنا هذا تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام غرض خارج عن حد البلاغة ولفظ تنبيها اشعار بان هذه الوجوه انما تفيد تحسينة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة للبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست ما يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هو من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة والمتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ فعلم تفرع علم ما تقدم وعز مد لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان والحصار ما فصلا الكتاب في الفنون الثلثة وفيه تعريضا لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة والصرف والنحو مع انها متقدم اصول احدها ان كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة ما وعدة في تعريف البلاغة علما سبق ولا يكون اى ليس كل فصيح بليغا وهو ظاهر والثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها وهو ما يجب ان يحصل حتى يكل بليغا كما قالوا مرجع الضمير ما يعود اليه والكذب الى مطابقة للكل للواقع ولا طباقه قد اى مطابقة يتحققان ويتصدقان الى الاخبار عن الشيء بما هو به في نحو زيد كاتب ويكون للتكثير قوله والاعتبار الى الاخير اى اخر الخطاء في نحو ضرب زيد راجلا عن اسهاب الاخلال بالفصاحة قوله وهو حتى في تعيين الكلام اه قيل لم قوله في الوصوف الفصيح الكلام اه قيل لم قوله في الوصوف الفصيح الكلام اه قيل لم قوله في الوصوف الفصيح

قوله منه ما يبين الخ ظاهره العموم فان بعض واحد يتبين في بعض واحد وهو منها بعض آخر قبل هو قيل الشروع في الكلام بجملة اذكى في قوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى فيكون كلمة ما كناية عن جميع المميزات الحاصلة بين الاشياء او يحمل على بعض منها بعض تذكرة المميزات والمعرض عليه بان التبيين الاعلام ولا معنى لاعلام المتميز الذي فتش بالمعرفة اذ ليس المقصود العلم بالعلم ويجب واجيب بان المراد ههنا اظهار الوجوه التي يتميز بها الشيء عن غيره

البهرف اذ يعرف ان الاتحلي للمخالف للقياس دون الاخل وقيس عليه هذا البواقي فاتضح ان غير الفصيح عن غيره منه ما يتبين اي يوضح في علم امن اللغة كالعربية اعني تتميز السالم من العربية عن غيره وانما قال من الائمة لان اللغة قد تطلق على جميع اقسام العربية او في علم التصريف كالمغة القياس او في علم النحو كضعف التأليف والتعقيد اللفظي او يعلم الدلالة الخ كالشاذ او يدرك الخ مستشذ ان مشتق فرد دون مرتفع وكذا اشتاذ في الكلام قوله في علم التصريف الخ

قوله ويجوز ان يريد نفس الاصول والقواعد المعلومة وصوب بالمعلومة اشارة الى وجه التجوز فان تطاهروا ان العلم حقيقة في الادراك ومجاز في القواعد المذكورة اطلقا بالمصدر على المعقول ولم يجعل حقيقة فيهما ترجيحا للمجاز على الالفاظ المشتركة وكذا اطلاق علم على الملكة مجاز اطلاق اسم المسبب على السبب او بالعكس وقد يقال المتبادر الى الفهم من اطلاق العلم على المعلوم المدونة والصناعات الملكة والقواعد من غير ملاحظة بين بنية وهذا اية النقل فلفظ العلم فيهما حقيقة عرفية او اصطلاحية ترجيح خطائي للمختصر

علم البديع وعاكان هذا المختصر في علم البلاغة ونواعرها انحصر مقصوده في الفنون الثلاثة وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاولى علم المعاني والاخريين علم البيان والبديع علم البيان والثلاثة علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة والله اعلم الفن

تعريف فن ثلثة

الفن الاول علم المعاني قوله هو علم يبين به احوال اللفظ العربي الخ

لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فهذه زيادة في التعريف ليست في المعاني والمغرد معدم على المركب طبعا وقيل الشروع في مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبطه اجوابه اجمالا ليكون للطالب زيادة بصيرة ولان كل علم فهو مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة باعتبار ما تقصد علما ولهذا يفرد بالتدوين ويتمايز حاول تحصيل كثيرة تضبطها جهة وحدة فعليه ان يعرفها تلك الجهة لئلا يفوته ما يجب ولا يضيع وقته فيما لا يجب فقال وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة ايضا بيان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة من تراكيب البلغاء تحصل من ادراكها وممارستها قوة ملكة يمكن من استحضار ما والالتفات اليها وتفصيلها ما شئ اريد وهي العلم ولذا قالوا وجه الشبه بين العلم والحكمة هو كونهما جهتي ادراك الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية هي مبدأ لتفاصيل مسائله يمكنه استحضارها ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها ثم المعرفة تقال لادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلي او المركب ولذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة تقال لادراك المسبوق بالعدم او للاخير من ادراكيه لشيء ولهذا تخالفا بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المرة من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى علام ولا يقال عارف والمصنف قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال عرف به احوال اللفظ العربي دون يعلم فكانه قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد فرض يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لانها تحصل جملة بالفعل لان وجود ما

طرفا وهو القصر افرد بابا خامسا ولما من احوال الطرفين مالا مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام

وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والاولى من احوال الطرفين ما يتعلق احوال القصر والمقصور له

الفصل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص مسندا ولا مسندا اليه بل يجري فيهما وكان كثيرا

وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهو ما كانت احوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولكان هنا كذلك

الجاحظ رجعه الى الانشاء خاتمة جعل الانشاء بابا ثامنا فالحصر في ثمانية ابواب

تنبيه وسم هذا البحث بالتنبيه لانه قد يذكر منه ذكرا ما في قولنا مطابقة او لا مطابقة وقوله

ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة مطابقة او لا مطابقة فالخبر على هذا

بعض الكلام المخبر به كما في قولهم الخبر حد الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار

كما في قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به بدليل تعديته بعن فلا دور وايضا

الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم فتعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقته

نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور وانتفعوا

على الحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون بالانحصار في

تقريرها فذهب الجمهور الى ما ذكره المصنف بقوله صدق الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه

فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبالعرض للواقع

وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري ولذا به عدمها اي عدم مطابقته للواقع

بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين الشيئين اما بالثبوت بان هذا

ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك وقع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد ان يكون

بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة

الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجة بان يكون ثبوتيا

او سلبيين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما نحن

الامر فاذا قلنا البيع واردت به الاخبار الحالي فلا بد من وقوع بيع خارج حاصل

حاصل بفتح هذا اللفظ بقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الاثنائي فانه لا خارج

له تقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وبهذا اللفظ موجد له والبيع في

وذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام

حاصل لزيد في الخارج وحصول القيام له امر متحقق وجود في الخارج فانا لو قطعنا النظر

عن ادراك الذهن وتخيله القيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل

قائم الظلم ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ

غير مطابق للواقع وكذب الخبر عندهم اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ فقولنا

القائل اتحدا معتقدا او لا كل صدق وقولنا اتحدا فوقنا غير معتقد كذب والواو

في قوله ولو خطأ للحال وقيل للعطف اي ولو لم يكن خطأ ولو كان خطأ والمراد بالاعتقاد

الحكم الذهني الجازم او الراجح فيع العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور

وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون

صادق والموهوم كاذب لانه الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه لا

اعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا

ولا كاذبا وبثبت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد وتحقق عدم المطابقة لذا

اعتقادا وفيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه لما حكم معه ولا

يضر في ذلك هو الحجر المتصور حاضرا بين ارباب المعقول لانا نقول لا حكم للشاك

بعضهم انهم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها وذهنه لم يحكم شيء من النفي والاثبات

لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لما يدل

انا نتيقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك

النظام بدليل قوله تع اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يشهد

ان المنافقين لكاذبون فانه تع يحكم عليهم بانهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله

قوله وكم عدا البحث بالتنبيه اي على ولم يكن

وكما ذكرته واذا اشرت فيه ولي والبها موصوف

من الواو وفي قوله لانه قد يذكر منه ذكرا ما ان

الى ان النسبة انما تتعلق فيما يتعلق به حرف

العالم بقاء او لكان في حكم لا البدية او ان

يتعلق فيما لا يحتاج الى الدليل لبديهي

ويتعلق به على ما يعرف حكم

قوله والمذكور الى تعريف الخبر صفة الكلام

ان ما هو صفة المتكلم ربما يعبر عنها

الكلام صفته بناء على ان قولنا متكلم

صفته صادق كلامه او موصوف على ما هو

يكون كلامه صادقا فالدور لازم وجوابه اما على الاول

فلان الصدق والكذب وان الحادث الغيري على ذلك

الاخبار بالاتيان بالخبر عاد الدور واجيب او دفعه الى

آخره واما على الثاني فبان صدق المتكلم على هذا التعريف

على صدق المتكلم وانما صدق المتكلم على هذا التعريف

على ما هو صدق المتكلم بالخبر بمعنى الشيء

فيه وان كان بعض الاذهان بالخبر بمعنى الاخبار والمحذور

توقف صدق المتكلم على الخبر اذ الدور ح

على صدق الكلام وليس فالدور

فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى سعد الله بن ابى وأصحابه فحلفوا فصدقهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدق فانتابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمر ما اردت الى ان كذبك رسول الله وعتبك فانزل الله اذا جاءك المنافقون قولهم الى آخر الآية

والكذب واثبت الواسطة وتخيره كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق او لحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها سواء عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق وبالجملة فالمعتبر عنده في الصدق والكذب هو الاعتقاد لا الواقع

توافق الواقع والاعتقاد وغيرها وهي الاربعة الباقية اعني مطابقة مع اعتقاد اللامطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب وكل من الصدق والكذب بتفسيره المحض منه تعبير للجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين الذين اكتفى كل واحد منهما فليتدبر فانه امر يقع للمحقق وهذا المقام ويقرر مذهب النظام وقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب واستدل الحافظ سراج الدين قوله افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي عليه السلام بالمشرة والنشر في الافتراء والاجمال للجنة كما سيجيء منع الحلبي والكشي ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى الذب ام اخبر حال الجنة وقد اين

يجب ان يكون غير وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق فعند اظهار ما كذبه لا يردون بخلاف الصدق الذي هو عبر الحال عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه

قوله وهو ان شهادتنا هذه مع صميم القلب يريد ان كون هذه الشهادة مع صميم القلب

مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد وهذا الاستدلال

بان المعنى لكاذبون في الشهادة وفي ادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب يرجع الى قولهم نشهد

باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو انهم شاهدوا من صميم القلب وخلو صميم الاعتقاد وانشهاد

ان واللام واللام للاستئناف ولكنك انه غير مطابق للواقع لكونهم الما فعلين الذين يقولون

باقوالهم ما ليس في قلوبهم وما فيل انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع

الاحتمال الخالي عن المواطاة شهادة لان المواطاة مستلزمة للشهادة وفيه نظر لان مثل

هذا يكون غلطا في الخلاف اللفظ لانه بالان تسمية كاذبا ليس من باب الاخبار ولو سلم

فاشتراط المواطاة في مطلق الشهادة ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا

الى قولهم انك لرسول الله مستند الحدين الوجهان ثم الجواب على تقدير التسليم بانكار

التكذيب يرجع الى قولهم نشهد ايضا لانه في المشهود به اعني قولهم انك لرسول

اليه بقوله والمشهود به اي المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعني قولهم انك لرسول

لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم يعتقدون انه غير مطابق

للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فيه فليتامل

لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها

وجها المطابقة لاعتقاد وللواقع

فبين معنيين لون سعيد فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب التحقيقي منع كون التكذيب

راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلثة لبيان السند واعلم ان ههنا وجها

احر لم يذكره القوم وهو ان يكون المكذب راجعا الى جاعلي المنافقين وزعمهم انهم

لم يقولوا الا ما تحققوا على من عند رسول الله حتى ينقضوا من حوله ولو رجعنا من عنده لخرجن

عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي بن سلول يقول لا

لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا من عنده لخرجن

الاعز منها الاذل فذكرت ذلك يعني فذكرت ذلك للنبي عليه السلام فدعاني فحدثته

قوله بل انشاء اخر عن منع كونه خبرا

لانه منع للسند وادعى انه انشاء ليكون

اثباتا للمدعى وهو رجوع التكذيب

الى المشهود به ولم يذكر الدليل لظهوره

اذ لو كان اخبارا عن الشهادة في الحال

او على الاستمرار لافتقر وجود الشهادة

احرى منهم كما في قوله تعالى سنكتب

فارسل

مطابق فيكون كاذبا فاخبار زيد الانسان صادق وباخباره الفرس كاذب وباخباره العالم محتمل

وعنه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي دون الاخباري حتى قالوا ان

الاوصاف قبل العلم بها اخبارا كان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فتطرأ الوقف في الصدق و

الكذب لما ذكره الشيخ انما يتوجه ان لو اما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية

ليست كذلك لان الوصف ما يقصد بسوقه الاخبار بالنسبة الخارجية او يقصد

بعض عدم الاقتال من حيث هو كما ان علم

بعاني بعض الاخبار لا يخرجه عن الاخبار

من حيث هو هو بل الجملة

قوله كان الاخبار بعد العلم

بعاني الكلمة وصفا

ان عدم معرفة القصد لا

ينافي معرفة الاجمال فتأمل

في مقدمة الكتاب يكون انتفاء حظ التوبيخ ويمكن ان يقال مراده

ان الاخبار بعد العلم بها قد يكون اوصافا لان الاخبار

وانما عبرت عنه ان هذا الكلام ناظر الى العدم وجوب العلم

بالنسبة التقديرية اعتبر الى جماعة وجماعة لهذا لا وجوب

عدمه والقول الاول محمول على الكلية بقرينة ان نظر الى وجوده

العلم بالنسبة التقديرية فالمعتبر انها اخبار البتة لا اوصاف

الباب الاول في احوال الاسناد الخبري

وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم

بان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اولى من قولهم بانه الحكم بمفهوم

احدهما ثابت له او منفي عنه كما في الامتناع للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف

الالفاظ وغيرهم وانما ابتدأ بالحال للغير لكونه اعظم شانا واعم فائدة لانه هو الذي يصير

بالصور الكثيرة وهي سبع الصياغات العينية وبه سبع عالية العشر بانها التي بها التفاضل

ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء انما خصص منه بالاستحقاق في الامر والنهي او نقل كعسى

ونعم وبئس وشتربت او زيادة اداة كالاستفهام والنفي وما اشبهه وكذا ثم قدم بحث

احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متأخرة عن الطرفين

لان علم المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا وصفا

الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه مالم يسند احد اللفظين الى الآخر لم يصر احدهما

مسندا اليه والآخر مسندا والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها

لاشك ان قصد المخبر اما ان يكون مجرد الاخبار والاعلام لامن يتلفظ بالجملة الخبرية

فانه كثيرا ما تورد الجملة الخبرية لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله عليه السلام حكاية

عن امرأة عمران رب اني وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس

تقديرها والتحزن لان ربها لا كانت ترجوا وتعتقد ان تلد ذكرا وقوله عليه السلام حكاية

قوله وعليه بحث فان الفاضل الخبشي وذلك لان الانكسار

في الجبر والانشاء انما هو فيما يكون كلاما حقيقة وقول

المحقق ليس بكلام حقيقة نظر بزعم هذا القائل أو ان

الانشاء انما يطلق عنده على مجموع كلام المجنون والطفل

بجميع اجزائه وفي الوجهين بحث اما في الاول فلان الكلام

عندهم باعتبار المعاني ما تشتمل على لفظ المسند والمسند اليه

كما سيجيء عليه فنهي الشكوى والمرجوع عند الجمهور

غير داخل في الانشاء والانكار ان غير المجنون

لكن فيه بحث فلا معنى لجعل القائل واما الثاني فلان

الضمير فيها حصر عائد الى الواسطة بينها اي التقسيم

هذا ان كان لنسبة المدلول خارج قيد

والا فانشاء فلا انا لا ان يعتبر اصطلاح

فلا يصح قوله

قوله وعلم ان الافتراء

جعل الكذب فالمعنى

اوضح والاقرب بعض

ان العنصر معتبر فيما

هو مدلول الافتراء و

حقيقة فلو سلم ان ليس

بمعتبر فيه على هو عين الكذب

مطلقا فقد اريد ههنا قصد الافتراء بناء على ان الاقوال

التي من شانها ان تصدر عن اختيار اذا اسند الى ذوي الا

رادة شانا ورضيا صدورها عن قصد وان لم يكن داخلا

في مفهومها واما المجنون فليس له ارادة معتبرة بها

قوله وفيه بحث وذلك ان الانكسار في الانشاء

ليس انما يلزم فيما يكون كلاما حقيقة وقول المجنون

ليس بكلام حقيقة على زعم هذا القائل اذ ان

الانكسار فيها

باظلة عنده

بل بحمل كلام

المجنون

وليس

بها

قوله فيكون مراد من حصر قبيل الاولى

الواو مكان او لان المحصور فيه انما هو

مجموع الامرين لا احدهما وهو مثل

تعليم يحتمل الصدق والكذب وهذا

انما يرد لو كان المراد بالحصر نفي التردد

واما ان كان المراد حصر اخباره عليه السلام

بالبعث على الانصاف باحد الامرين في ارل

لفظه اذ الواقعة منتصر تحقيقة في

نفس الامر كما سبق فالمراد حصر اخباره

عليه السلام عند من لا يعلم هما ان اويعلم

جميعا الواو فتدبر

قوله وفيه بحث

قوله فلا يصح قوله لكن فيه بحث لان الكلام في الخبر

لا في الانشاء وانما هو فيما يكون كلاما حقيقة وقول

المحقق ليس بكلام حقيقة نظر بزعم هذا القائل أو ان

الانشاء انما يطلق عنده على مجموع كلام المجنون والطفل

بجميع اجزائه وفي الوجهين بحث اما في الاول فلان الكلام

عندهم باعتبار المعاني ما تشتمل على لفظ المسند والمسند اليه

كما سيجيء عليه فنهي الشكوى والمرجوع عند الجمهور

غير داخل في الانشاء والانكار ان غير المجنون

لكن فيه بحث فلا معنى لجعل القائل واما الثاني فلان

الضمير فيها حصر عائد الى الواسطة بينها اي التقسيم

هذا ان كان لنسبة المدلول خارج قيد

والا فانشاء فلا انا لا ان يعتبر اصطلاح

فلا يصح قوله

لكن الظاهر ان الصحة على تقدير الصدق والكذب

ليس بدليل ولا صحة الدلالة لقول ابن جنية على عدم صحة صيد ما ليس بمأكول

لان الظاهر ان الصحة على تقدير الصدق والكذب

ليس بدليل ولا صحة الدلالة لقول ابن جنية على عدم صحة صيد ما ليس بمأكول

لان الظاهر ان الصحة على تقدير الصدق والكذب

يعبر عنه بما يدل على الصدق والكذب بين الصدق والكذب

اللسان عارفون بالفعة فيجب ان يكون من الخبر حالين صادقا ولا كاذب ليكون هذا منه

بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق

عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا حتى يلزم

عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررنا والفرق ظاهر ورد هذا الدليل بان المعنى اي معنى

جنية ام لم يفهم فغير عندي عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا افتراء له

لانه الكذب عن عمد والاعمد للمجنون والثاني ليس فيما للكذب بل لما هو اخص منه عن

الافتراء فيكون هذا حصر الخبر الكاذب في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولكم

ان الافتراء يعبر الكذب فالمعنى اقصد الافتراء اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد

لما به من الجنة فان قلت الاقل هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه

بلا دليل قلا اولى ان المعنى اقصد ام لم يقصد بل به جنة وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد

له يعتد به ولا شعور فيكون مراد حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبر

لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت لعل دليلنا في التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال العرب ولانم

ان لا قصد والشعور مدخل في خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم

كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان

المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر ليجري في خبر من لم

يقصد الاخبر كالساهي والنائم والمجنون ولا يجري في خبر من قصد الاخبار كالكاذب عمدا

المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبته وذكر

بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا بانه ان عبر عنها بكلام تام

بسيط خبرا وتصورا تحقيقا كقولنا زيد انسان او فرس والا بان يعبر عنها بكلام تام

كما في قولنا يا زيد الانسان او الفرس وايا كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير

مطابق

قوله قال الشيخ في دلائل الاعجاز الخ بحث وجوابه مرجوابان الخ كيف واني واشالها اما هي لطلب التصور فقط والتاكيد بان لا تصور الا والتصديق او كلام الشيخ يدل على جوابين ان يقال انه صلة في جواب كيف زيد وانه والدار في جواب اين زيد الا انه حكم بانهم يتعينا الجواب والام يسبق ان يقال في الجواب صلة في الدار فحينئذ فجرى الجواب اصلا في التاكيد بان يؤدي الى انتفاء هذه الاستفامة المعلومة فوجب ان يشترط في الجواب المؤكد بان ان يكون للسامع ظن خلافه ليخصص مقالته ويمكن تخريجها بان التصور قد يكون زيد في مكان بعلم التصور هنا يكون في الدار مثلا فاذا قلت ابن زيد فانت مصور بالاول وطالب للثاني فجاء التاكيد بان ولما كان الاصل حصول التصديق الاول ثم يتبعه التصور الثاني الاخصوص عطف عليه بثم ويحتمل ان المقصود هنا قالوا المطلوب هنا التصور دون التصديق فتدبر

وهذا مما قالوا فيه وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده اي الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا فلهذا زاد في الانكار زيد في التاكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسله

عيسى ﷺ اذ كذبوا لهم المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكد بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون التاكيد بناء على ان

ولكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه الصحاب وحي ورسلا من الله بناء على ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فعززنا اي قوينا بالثالث

الرسالة عن التبليغ الى الكناية التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر رغما منهم ان البشر

لا يكون رسولا البتة والا فالبشرية في استفهامهم انما بنا في الرسالة من الله لا من رسل بتاكيدين

الله وقوله اذ كذبوا الثلاثة مبنية على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للاخر وبهذا الثالث

لا خلاف المرسل والمرسل به والا فالمكذب في المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله اذ ارسلنا

اليهم اي الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية اثنين وهم كانوا يعبدون الاصنام فعززنا

بثالث اي فقويناهما برسول ثالث وهو شمعون او حبيب النجار وسيمة الغرب الاول

ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا وسيمة اخراج الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة

وهي الملقوة عن التاكيد في الاول والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد

بحسب الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وبهذا خص مطلقا من مقتضى الحال

لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صورة

الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر مع جحد اكدت

الكلام وقلت ان زيدا لقائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التاكيد

وليس كلام على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه

غير بليغ في يكون بينهما عموم من وجه لا مطلقا قلنا لا سلم انه ليس على وفق مقتضى الحال

لان

لان المقتضي لتلك التاكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلاف مطلقا لان انتفاء الحال لا يوجب استفاء العلم علوا انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم تاكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما نصب على الظرف او على المصدر اي حينا كثيرا او اخراجا كثيرا بخروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر بمعنى ان وقوعه في الكلام كثيرا في غير لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا ويجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه ما يلوح له اي لغير السائل اي تشير اليه فيتشوف غير السائل له اي لغير السائل بمعنى ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع راسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا تدعني يائسا من شان قومك واستدفاع العذاب عنهم شفاعتك فهذا الكلام يلوح بالخبر مع مناسبة من قوله واصنع الفلك باعيننا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا ويطلبه فنزل منزلة الطالب وعين انهم مغرقون اي مؤكدا بان اي محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المجرد عن شبه اشارة الى جنس المخبر حتى ان النفس المتيقظ والفهم المتناع عن كلام يتردد فيه ويطلبه لا انه يشير الى حقيقة المخبر وخصوصيته ومثله وما اجرى نفسي ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم وبا ايتها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وخبرنا ذلك فما يأتي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر رحمه الله ان في هذه المقامات تصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه وبغنى عن الفاء عناء الفاء ويجعل غير الانكار كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو قول مجلد ابن ظلة جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه واضعا على العرض من عرض البعير على الاناء والسيف على الفخذ وهذا تنكيرا في بنى عمه رماحا

لكن مجيئه واضحا بالنسبة الى الغرض من غير التفات وتنبيه امارة انه يعتقد ان الرجل فيهم
بل كلامه على الاسلام معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله ان بني
عمك فيهم رماح مؤكدا ومثلثا اكم سعد لكك ليتيون مؤكدا بان والام وان كان مما لا ينكر
لان تمارضهم في الغفلة والاعراض عن العمل بما يجدية من امارات الانكار ويجعل المنكر كغير
المنكر اذا كان معه اى مع المنكر ما ان تأمله اى شيء من الدلائل والشواهد ان تأمل المنكر
ولكك الشيء ارتفع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا عنده كما
تقول للمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تأكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد عم
لكنه لانيا ما لها لم يرتفع عن الانكار وقد يذكر في هذا لفظ الكتاب هنا وجوه متقاربة
لا فائدة في ايرادها وقوله لخو لاريب فيه ظاهر في التمثيل لما يخلي مصدوده فان قبل التمثيل
به لا يكاد يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعني نفي الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم به لكثرة
المرتابين فضلا عن ان يؤكد والثاني انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل ان قوله لاريب
فيه تأكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالمنكر نحو زيد قائم زيد قائم ويكون
على مقتضى الظاهر بل مقصود المصنف انه قد يجعل انكار المنكر كلا انكار تنبيها على ما يزيله فتذكر
التأكيد كما مر نقل الريب بناء على ما يزيله كلاريب حتى يصح نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين
فيكون نظير التنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اعتدادا على ما يزيله به فالجواب عن الاول
انه قد ينفي الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين وبلبي احدهما ما ذكر في السؤال
وجوابه انه جعل الريب كلاريب تنبيها على ما يزيله وحق لا يكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما ما ذكر
صاحب الكشاف وجوابه ما ينفي الريب عنه يعني ان احد الارتيابين فيه بين ليس محلا
لوقوع الريب فيه فيه لانه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا يشبق لاحد ان يرتاب
فيه كانه قيل هو مما لا ينبغي ان يرتاب في انه عند الله وهذا اجلى صحيح لكن ينكره كثير من الاشياء
فينبغي ان يؤكد لكن ترك تأكيده لانهم جعلوا المنكر لما معهم من الدلائل غير منزلة

ومن وضع كشيء وان نبي كك فانه يخرج على خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضاه ان الكتاب لا
لان ابن طبلاة ينكر وجوده المرجع ولكن الخطيب علامة الانكار

مثل تنزيل وجود الشيء عدمه

لهذه الانكار لو تأملوا به وهو انه كلام معجز اتى به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة وعن
الثاني ان المذكور في بحث الفصل والوصل انه بمنزلة التأكيد المعنوي ووزانه وزان نفسه
في نحو زيد نفسه وفي هذا نوع خفاء لكن المذكور في دلائل
الاعجاز يؤكد السؤال ويهونه قال لاريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله تعالى ذلك الكتاب
وزيادة تنبيه لم يمثله ان يقول هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية للتشديد فان قلت قد
ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر سيتم في علم البيان بالكناية وهي ذكر
لازم الشيء لينتقل عنه الى ملزومه فما وجه قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه
يجب الظاهر لكنا به من انك تزيلت هذا المقام والى المنتفع منزلة المقام والحال الذي يناسبه
ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لان هذا المعنى بما يازمه ايراد
الكلام على الوجه المذكور وينتقل عنه اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق عبر عما
التأكيد كناية من انك جعلت انكاره وتزلته منزلة حالي الذهن معقولا على ما يزيل
الانكار لان شوق الكلام مع المنكر يساوق مع حالي الذهن فيما ينتقل عنه الى هذا المعنى وغير
ذلك مما ذكره صاحب المباب في شرح قوله في المهد ينطق عن سعادة جده اشراق الضحاة
ساطع البرهان قوله اثر الضحاة ساطع البرهان جملة مستأنفة جوابا عن سؤال كانه قيل كيف
ذلك الانباء والنطق مع انه رضيع في المهد فدفع هذا الخلل اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر
لعدم السؤال حقيقة وذلك كناية عن ان هذا الغرابة وندوره مما لا يليق صدقه للسامع
في بادي الرأي ويحوجه الى السؤال عن بيان كيفيته وبيان صدقه فيبقى الكلام مع السامع
الكلام مع السائل المستشرف الى كيفية بيانه المشوب الى ساطع برهانه وفي على هذا الوجه
ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لاريب
فيه اختار الفاضل المحقق وجها آخر فقال وهكذا اعتبارات التي من التجريد عن المذكورات
في الابتدائي وتقريبه بتوكيد السماء في الطلبي ووجوب التأكيد بحسب الانكار في الانكاري

معنى ان في خبر ان
ومعه حسنة بل يجوز
بدونه

معنى ان وما تعلقها

والامثلة ظاهرة وكذا جميع الكلام فيما على خلاف مقتضى الظاهر فيما تقدم وههنا يجب ان يعد
من التتميم له وجوه ان الاخصر فائدة ان في تاكيد الحكم تعيين الشك او رد الانكار ولا يجب في
كل كلام مؤكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر ولذا تجرد من التاكيد قال
الشيخ عبد القاهر قد دخل كلمة ان للدلالة على ان الاول كان من المتكلم في الذي كان انه
لا يكون كقولك للشيخ وهو يعمر ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى وتحسبه
لو فعلان ثم انه فعل حينئذ ما ترى وعليه رب اني وضعتها انثى ورب ان قومي كذبون و
ومن خصائص هذا ان تصدير الشان ومهما حسنا ليس هو نهايا بل يتبع هو نهايا الخوان من
يتبع ويصير الاية وانه من عمل سوء وانه لا يفلح الكافرون ومنها تنكير النكرة لان يصير
معناه كقولهم ان شواء ونشوة وصنيب البائل الا ان وان كانت النكرة موصوفة
تراها مع ان احسن كقوله ان دهرا يلف شملي بسعدى لزمان يهم بالاحسان ومنها
حذف الخبر كقولهم مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا فلو اسقطت ان لم يحسن الحذف
او لم يجز استهزاء كلامه وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا تساعده على تاكيده
لكونه غير معتقد له اولانه لا يريد ان منه ولا يتقبل على لفظ التاكيد ويؤكد الحكم المسلم
لصدق الرغبة فيه والترويج قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا الذين
امنوا قالوا امنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما هاهنا ما ضموا به المؤمنين
حديثا باقوى الكلامين ولو كدها لانهم في ادعاء حدوث الايمان منهم لا في ادعاء
انهم اوحد يتون فيه وذلك اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك
من العقايد وانما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التاكيد والمبالغة واما
مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق
رغبة وفوز نشاط وهو رايج عندهم متقبل منهم ولكن مظنة للتحقيق وهيئة
للتوكيد وقد يؤكد الحكم بنبار على ان المخاطب منكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما

مثال الاسناد الحقيقة
عقلية او جاد

كما تقول لمعلم كامل وعليه قوله تعالى قالوا انا رسل ربك لن يصلوا اليك وقوله تعالى واذا رات ان عقبه المخاطب
علم ان هذا المتكلم كاذب في ادعاء ان بعد الخبر على وفق اعتقاده توكيد الحكم وان لم يكن مخاطبا
منكر البطابق ما ادعاه وعليه قوله تعالى ان المتقين في جنات ونهر وما قوله تعالى انا جعلنا ما على الارض
لرسوله فانما اكد لانه هاهنا يجب ان يبالغ في تحقيق ولانه لو لم يقع الا بهام والا فالمخاطب عالم به ولا
فنا مل وكستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام ثم الاسناد مطلقا سواء كان حقيقيا او انشائيا
ولذا ذكره باسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية لم يخل اما حقيقة
واما مجاز لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يبن المسند فعلا او معناه كقولنا
للبيد ان جسم فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعله حقيقة ومجازا
للاسناد دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح قال واما احتراز ولان كلمة الذي
سببية حقيقة او مجاز الى المعمل على ما بين في النحو او واسطة وعلى قولها الاسناد اليه ايضا
اعلم ان الاسناد سيجيء ان نسبة الاسناد حقيقة انما هي باعتبار انه ثابت في محله ومجازا باعتبار انه
منبوا وانا به والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة تعزى شيء يحصل بالقصد
المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثباتا
الضرب فعلا له واما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون المفروض وفي الزمان الماضي
دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده
منسوب اليه فان قيل لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعل السكاكي
ومن تبعه قلنا فرق انه ولعل في تعريف علم المعاني دون البيان وكانه مبني على انه من الاحوال
المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد من المؤكدات وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث عن
الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة
والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة
والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه او المسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد

مثلا اذا قلت زيد ليس بكاتب كامل فان كاملا قيد زيد على ما هو في حيز النفي وهو كاتب فاوجب نفيها وتنا ولا لما هو خارج فنقله فان ليس بكاتب اخص وليس بكاتب كامل اعم لان كل ما لا يكون كاتبا فهو ليس بكاتب كامل وليس كل ما لا يكون كاتبا كاملا فهو ليس بكاتب فيجوز ان يكون كاتبا غير كامل ولا يمكن ان الاعم يتناول

فان قلت زيادة القيد على ما هو في حيز النفي توجب تخصيص العموم فيه فلم قلت ان قولنا ليس بكاتب كامل اعم من قولنا ليس بكاتب فهو ليس كاتبا ولا عالما بل جاهلا وبين العامين عموم من وجه قلت لما كان نفي الاخص اعم من نفي الاعم واما العموم في الاثبات فموجب لان يكون مخصصا فكيف يتصور ان يكون كل واحد من قوله عند المتكلم في الظاهر موجبا لان يدخل في الآخر ما لا يدخل فيه عند بعض الطائفة قلت ليس كذلك منها تقييدا في الحقيقة بل هو مغير للعبارة الدالة من معنا ها الاصلي الى معنى هو غير معنا ها فان قوله ما هو كاتب غير راض الى هو لا كاتب بحسب الواقع فلا تناول ما يطابق الاعتقاد فوقط فان فهم اليه قوله عند المتكلم يشارك من يخبر بما معنى امر هو ما هو لا في اعتقاد كذا سواء طابق الواقع ام لا فاندرج في هذا المعنى ما طابق الاعتقاد فوقط وخرج عنه ما وصل في الاول وهو ما طابق الواقع فوقط فبين المعنيين عموم من وجه

قوله وقد ذكر بان لا ينصب قرينة كانه اراد بنصب قرينة مدلولة دلالتها على المراد ليتناول مثل قولنا الاحمر الذي قاتم قوله سواء كان مخلوقا لله او لغيره الفاء انه يعني على مذهب المعتزلة من ان افعال العباد مخلوقة لهم والمراد بالصدور عنه الظهور منه فتحقق الصدور بهذا المعنى في الموت ونظيره حصل

والاعتقاد كقول المؤمن ثبت الله البغل وما يطابق الاعتقاد فقط كقول الجاهل ما ثبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخبر به عن خلق الله تعالى الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال الى الله تعالى اسناد الى ما هو لا عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا من هذا كقولك جاء زيد وانت ترى والحال انك خاطئة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ما هو لا عنده في الظاهر لان المخاطب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم تقديم المسند اليه احتراز عما اذا كان المخاطب جاهلا بانه لم يجئ فانه يخرج لا بتنبيه كونه حقيقة بل بتنبيه الى تنبيه احد هذين اي كون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ اعلما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ والثاني ان لا يكون المخاطب عالما به والاول لا يكون اسنادا الى ما هو لا عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون اسنادا حقيقة عقلية بل ان كان بحسب اللغة يكون مجازا والا فهو مما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل منسوب قائله الى ما ذكره كما صرح به في

قوله فمن لا يعرف حاله وهو يخبر به منه لا يخفى ان العقيد الثاني كيف في هذا الكلام المذكور حقيقة لان المتكلم اذا فرض حاله مع المخاطب وقال خلق الله الافعال كلها لا ينصب قرينة على عدم ارادة الظاهر فتكون حقيقة سواء عرف المخاطب حاله من الاول حال المتكلم او لا وكذا اذا لم يعرف حاله في اول الامر بقي هذا تأمل وبيان المعنى انه اذا اتى فلان بكلام واحد كقوله خلق الله الافعال كلها الى عالم بحال وجاهل بها يلزم ان يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا في حالة واحدة لانهم لا ان يمنع استحالة ذلك بالنظر الى

في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب عالم بانه لم يجئ ليفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو لا عنده بناء على زعمه او نسيان واما عدول عن تعريف صاحب المفتاح وبيان للحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه للامور الاول انه جعلها صفة للكلام والمص للاسناد والثاني انه يقتضي قصد الصدق بما ليس المسند فيه فعلا او معناه نحو الابنا نجم وهو اخلال بحقيقة ولا لمجاز وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكما ذكر قول الشيخ عبد القاهر انها كل جاءت وضعت على ان الحكم المفاد بها ما هو عليه في العقل واقع موقعه فغير نافع لان المصنف غير وجه عنه الثالث انه غير منفك عن عدم صدقه عليما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقولنا في الظاهر فالمتبادر عنه بانه اما ترك مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز اقول ما لا يلتفت اليه في التعريفات جوابه انا لا نسلم عدم صدق ما ذكر فان قوله بها الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر بل دلالته على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على السر وقولنا ان يقول تعريف المصنف مطرد ولا منعكس لما الاول فلصدقه على نحو قولنا جاءني فانها ايضا بان واد بار مما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر فانه يزعم فلان فضل هذا الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم نر قبله ولا بعده من بين ان يكون المجاز في الكلمة او انما المجاز في ان حصلت الكثرة ما تبين بما ذكرت من الافعال والادبار وليس ايضا عائدا الى حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان لم يذكر وانه منه اولو قلنا ان زيدا انجاني واذات اقبال وادبار اراف بها الشعر علانا وحبتني الى السكن ومفعول وفاعل عاقني مرد ول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة سنتا للمعاني ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد مر على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لانه مراد وهو بيان لغلط الاسناد الى المبتدأ والاسناد الى المبتدأ عندي ليس بحقيقة ولا لمجاز ولما الثاني فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو من المتعاقبات فان السناد والتيمم والضرب ليس لما هو له لا في الحقيقة ولا في

قوله فقمت وما ليل المطي بنائم صدره لقد يستثنى بالام غيلان في السرى والسرى هو السير بالليل قوله وحبذا به ان معناه سيد حليه ان يستلزم
ان يكون ما صام النهار بل الانسان يصام فيه مجازا لانه لو اوفق بصورة الاثبات وقيل صام النهار لمجاز الاسناد الى مبتدأ ما هو قطعا
مع ان حقيقة فاما الصوب في الطوب على ما نقل عنه ان يقال يختار الشق الثاني من السؤال قوله فقد دخل في التعريف من المجاز
العقلي ممنوع اذ لو اريد بما صام اي افطر نهارا

لم يكن اسنادا الى ما هو له فلا يدخل
في تعريف الحقيقة. منه

واذ اريد نفي الصوم عن النهار
حقيقة فهو داخل في تعريفها
فلا فرق اذا انما ذكر الصائم فان اريد
الاستفهام عن ثبوت الصوم فالجواب في النهار
فمجاز وان اريد الاستفهام عن ثبوته لمعنى
النهار فحقيقة كما في قولك انما ذكر صائم ام بنت
وكون الصوم المسند الى النهار بعض واحد في
الصورتين ليس بمدافع والمقصود قوله
وبسببه مجاز حكمي اما حسنه مجاز حكمي وان
كان المجاز يقع في الاضافة والاتباع فلتعلقه بالكل
اما ظاهرا ومنذ اول الامر اشرف واما شرعيه
مجاز في الاثبات وان لا مجاز
يقع في النفي ايضا فان لا مجاز
في العقل فرع مجاز في الاثبات
على ما ذكر الشارح واما شتيته
اسنادا مجازيا فاما باعتبار
الاشرف ولان الكناية
بعضها مطابقة الشتية
قوله بنا ما لم يسم فاعله ذا الذي كون مبنيا
ما هو له نا ما لم يسم سيانا للطائع اذ الذي كون مبنيا
غير ما هو له وهو ما لم يسم فاعله غير ما لم يسم مفعوله
واتمام على ان ما لم يسم فاعله غير ما لم يسم مفعوله
في المجاز العقلي من فاعل او مفعول به اذ لا بد
اليه ان يكون الاسناد حقيقة كما سيجيء حصل

لا يخفى ان قيد الثاني يغني عن قيد غير ما هو له
اذ الاول فيما هو له ولانه انما يكفي به لان دلالة
على معنى المذكور التزامية موجودة في التعاريف
قوله تخلف ناشئ ما يقول اليه بدء ان التناول
خلف بالتحريك والتالي اما مصدر بمعنى بعدا المفعول
اي الرجوع بمعنى المرجوع اليه على الوصف والاسناد
او انه موضع و من في الحقيقة بيانية وفي من العقل
وبيتدائية و من العقد حال اي تظلما من العقد
من جهة العقل وان لم يكن له تحقق في نفس الامر
وحاصل الكلام انك تخلف حقيقة الموجودة
ان كانت موجودة والوضع العقلي ان لم تكن موجودة
ما يطلق كيف ينفي حتى يكون ما هو له في العقل
ان لا يكن موجودا على ما هو عليه في نفس الامر

قوله لان الفعل لا ينسب اليها و ذلك لان المفعول معه
مثل جاء الجيش مع الامير ينصب مع فنسبة اسناد الفعل
اليه لا ينفي هذا المعنى فظا واما المفعول به فليس
الا ما وقع عليه فعل الفاعل وعدم الاسناد الفعل اليه
لا ينفي صدق المعنى الصلة واما تغيير نصبه وهو ليس
بمعتبر فلان المعتبر مفهوم كلمة ان ونحوها دون الالفاظ فلا يرد ان قول الماهل ثبت الله العقل مجاز مع ان اسناد الفعل المبني للفاعل اليه
الى الفاعل انما كان مبنيا لحقيقة ارادة الفاعل ما يقوم به الفعل وفي الدار والدابة وبه حقيقة مع انه اسناد الفعل المبني للمفعول الى غير المفعول به
قوله وغير المفعول في المبني للمفعول الى ضمره او الى المفعول به جاز فنسبة الاسناد الى غير المفعول به مجاز
فنسبة الترخيم طرفا وعكسا ثلث بل به اسناد الفعل المذكور الى المفعول به جاز سنطة حصل

الكسناد مجاز هو له لغيره لمشابهته اياه في الملابسة كما استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته اياه في الجراءة
فالمجاز والاستعارة في شيء من طرفي الاسناد واما العرض تشبيه هذه المالة بحالة الاستعارة
الاصطلاحية كما قال في دلائل الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر في خلق وجود الفعل ليس هو
التشبيه الذي يجاء بكان والكاف ونحوها وانما هو عبارة عن قلبه الذي رأيناه المتكلم عليه المتطن
الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا كمشيته فماشيس فرفع بها الاسم ونصب
للخبر فان الغرض بيان تقدير فدبروه في نفوسهم وجعلوه راعوه في اعطاء ما لهم ليس في العمل

كقولهم عيشته راضية فيبنى للمفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم
في علمه او المعم اسم المفعول من افعم الاناء ملأنه وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر
في المصدر والاولى ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى
المفعول لا بمعنى ما ليف الشعر فيكون من قبيل عيشته راضية وحقيقة ما ذكره المرزوقي في
وجوه ان من شان العرب ان يشفعوا من لفظ البيت الذي يريدون المبالغة في وصفه
بما يتبعونه به تأكيدا وتنبيها على تبيين ذلك قولهم ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر
ونهاره صائم في الزمان ونهر جار في المكان وبنى الامير المدينة في السبب الامر وضربات
في الب الفاني ومثله يوم يقوم الحساب اي يحل الاحل وقد فرغ من تعريف الاسناد المجازي
امران احدهما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر نحو رجل عدل فانما هي اقبال وادبار
علما مر والثاني وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم
فان المبني للفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر
من افعاله مثل انشأت الكتاب وكلامه ظاهر في ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه
مجازا يجب ان يكون مما يلابسه ذلك المسند وكذا اما اسند الى المصدر الذي يلابسه
فعل آخر من افعاله فاعل نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما هو
الضال والاليم هو المعذب فوصف به فعل مثل جد جده كذا في الكشاف وظاهر ان

مضاف بحذف عقلي
مجاز عقلي

لما عرفت حالها انبت الله البقل وخلق الافعال كلها واضل الكافر بالتاول والقصد للاثم

اسناد الى السببية الخ اسناد الى ما هو له في نفس الامر وبالجملة ان اراد بغير ما هو له في نفس الامر فقد

خرج عن تعريفه امثال ما ذكر وان اراد عند المتكلم او الظاهر بقرينة ذكر في مقابلة الحقيقة فقد خرج

نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة يقول عند المتكلم في الظاهر فصار قوله تاول ضابطا واسناد

اخراج نحو قول الجاهل البيه فاسدا قلت الاولى بالاسناد الى غير ما هو له مفهوم الظاهر الاعم اعني

ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعما لمغايرة في الواقع او عند المتكلم للحقيقة

او في الظاهر وح يدخل نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيها الى غير ما هو له في الواقع

وقول المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج جميعها بقوله بتاول وبقي التعريف سالما

ويخرج عنه مالا تاول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهري انبت الله البقل بتاول وخلق الله الاعمال

كلها بتاول لكونه الى غير ما هو له في الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله البقل بتاول عند الخفاء حال

من الدهري واظهر انه غير معتد لظهور بطلان السببية الا لي غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر

لا مجال العالم لا يتحقق الا في ضمن الخاص وفي بيان فساده فليتامل يجوز ان يراد بغير ما هو له اعم من

ان يكون في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر بانا نقول في بيان ارادة معروف العالم في ضمن الخاص

تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه وقد يتبادر ان الفساد

انما يتاتى من ارادة الخاص بخصوصه فلا فساد في ارادة العام بعمومه فليتامل في هذا المقام

سيتصعبه اقوام وايدا ي ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز اشتراط التاول فيه يحمل

نحو قول اي قول الصلتان العبدي اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي على المجاز اتى

على ان الاسناد الى الكر الغداة ومر العشي مجاز ما دام لم تعلم اولم يظن ان قايلا لم يرد

ظاهره لعدم تاول ح بل حمل على الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما مر من قول الجاهل

كما استدل بعضهم بحمل ولم يستدل استشهاد على انهم يريدون ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد البلى الى

جذب الليالي في قول ابي تمام قد اصبحت ام الخيار تقول على ذنبا كله لم اصنع من ان رات راسي كراس

قوله او نحو قوله تعالى ربما الآية لما كان وان المعنى واذا علمت عليهم اباءته زادتهم تصديقا بوقوع

مجاز العقلي في القرآن كثيرا والمقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير الايات مجاز لانها فعل الله واتما

الايات سبب لها يذبح ابناءهم منسوب الى فرعون الذبح الذي هو فعله حقيقة الا انه سبب آمر بذبح

عنها الباسها منسوب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو فعله حقيقة الى ابليس لان سببيته الآلة

من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين يوما مضت على ان زيدا

مفعول به لمقرون اي كيف تقرون يوم الغيبة ان يغنيهم على الامر بوما يجعل الولدان شيبا بتهويل الفعل

الى الزمان وبوله الله حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه مبتدع

عند تفاقم الاحزان الشيب وعن طوله وان الاطفال تهلعون فيه او ان الشجوخة واخرجت

الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي مافيها من الدفائن والخزائن سبب الاخراج الى

مكانه وبوفعل الله حقيقة وبوجه مختص بالمبدء كما ينبوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات ومن

وكثر في لعوال الاسناد الخبري بالجري بالاثبات نحو يا هامان ابن لي صرحا وقوله تعالى ربنا اخرج

من الجنة فان المنبأ فعل العز وبالهامان سبب آمر وكذا الاخراج فعل الله والبليس سببه

فليت الربيع ما شاء وليم نارك والبنى حيدك وما كشبه دلالة فما اسند الامر او النهي الى

ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك عنه ومنه بعيري النهر ولا تطلع امر فلان على هامات الناس

البوه ولذا ليت النهر جار واصله ليكن ثامر كوخوذ لك ولا بد له اي المجاز العقلي من قرينة صارفة

عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كانت في قول

ابي النجم في قوله افنا قبل الله او معنوية كالسخاوة قيام المسند بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور

معه عقلا اي من جهة العقل يعني بكون بحيث لا يدعي احد من المحبين والمحبوبين انه يجوز

قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه بعيد محالا كقولك محبتك جارت في البيك او عادة اي

من جهة العادة كخهزم الامير للجند وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون بيد صدوره

عنه كضرب وبزم او غيره كضرب وجعد ومرض وبات وصدوره من الموجد عطف على

قوله او نحو قوله تعالى ربما الآية لما كان وان المعنى واذا علمت عليهم اباءته زادتهم تصديقا بوقوع

مجاز العقلي في القرآن كثيرا والمقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير الايات مجاز لانها فعل الله واتما

الايات سبب لها يذبح ابناءهم منسوب الى فرعون الذبح الذي هو فعله حقيقة الا انه سبب آمر بذبح

عنها الباسها منسوب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو فعله حقيقة الى ابليس لان سببيته الآلة

من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين يوما مضت على ان زيدا

مفعول به لمقرون اي كيف تقرون يوم الغيبة ان يغنيهم على الامر بوما يجعل الولدان شيبا بتهويل الفعل

الى الزمان وبوله الله حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه مبتدع

عند تفاقم الاحزان الشيب وعن طوله وان الاطفال تهلعون فيه او ان الشجوخة واخرجت

الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي مافيها من الدفائن والخزائن سبب الاخراج الى

مكانه وبوفعل الله حقيقة وبوجه مختص بالمبدء كما ينبوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات ومن

وكثر في لعوال الاسناد الخبري بالجري بالاثبات نحو يا هامان ابن لي صرحا وقوله تعالى ربنا اخرج

من الجنة فان المنبأ فعل العز وبالهامان سبب آمر وكذا الاخراج فعل الله والبليس سببه

فليت الربيع ما شاء وليم نارك والبنى حيدك وما كشبه دلالة فما اسند الامر او النهي الى

ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك عنه ومنه بعيري النهر ولا تطلع امر فلان على هامات الناس

البوه ولذا ليت النهر جار واصله ليكن ثامر كوخوذ لك ولا بد له اي المجاز العقلي من قرينة صارفة

عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كانت في قول

ابي النجم في قوله افنا قبل الله او معنوية كالسخاوة قيام المسند بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور

معه عقلا اي من جهة العقل يعني بكون بحيث لا يدعي احد من المحبين والمحبوبين انه يجوز

قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه بعيد محالا كقولك محبتك جارت في البيك او عادة اي

من جهة العادة كخهزم الامير للجند وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون بيد صدوره

عنه كضرب وبزم او غيره كضرب وجعد ومرض وبات وصدوره من الموجد عطف على

فان قلت كيف يصح الافتباس ولا ايهام

فيه قلت قد يقال ليهدم بهذا الفصيل وانما

ما استعمل به على قبول الايمان الزيادة والنقصان

وحبب بأن المراد الزيادة حسبا ودوام وكثرة

الاوزان والسيئات وبأن المراد زيادة حب

وكثرة المؤمنين وبأن المراد زيادة شرح وانشراح

بالمعارف وقد يقال انه يزيد بالطاعات وينقص

بالمعاصي وقد يقال المراد حصول الطمأنينة

التي كانت للانبياء المستدعية لها طمأنينة القلب

وحمد طاهر بأن المعنى هم بعثاهدة اخبار الطيور

ع الاحياء فاكرم كريم

قوله اي مدة جهة العقل او مدة جهة العادة اشارة

الى ان عقلا وعادة صفة لما بعد الغير من نسبته

الاستغراق العقيم فتسمى متاعا بمنفعة قوله

وقيام المسند اليهم مرصوص بأي الفعل المسند الخبر

في الاصل فتكون ما مكررة في الفعل مذكور في الا

شتغالية لا يتعدى وما بعدي عليه من فعل الفعل

فان الفعل عليه العادة وبوجه عليه من فعل الفعل

يلتبس ان تحول ان تحول ان تحول ان تحول

ثم ان المنصوص اعلى لكن ان يكون مضافا الى المفعول

والفاعل محذوف وبو الشائع حقيقة ان قرينة

المجاز صدق الكلام مع ظاهر الكلام محالا فقوله

عقلا وعادة تمييز عن هذه النسبة قال الفاضل

المحقق اي نسبة عقلية او عادية حسن

قال في مجاز عقلي

على استحالة اي كصدور الكلام من الموجد فيما يدعي الموحد للحق انه ليس بجائز بالمعنى

وان كان الدهري المبطل يدعي فيما به مثل اشاب الصغير الكبير وانبت الربيع البقل

فمثل هذا الكلام اذا صدر من الموحد لكم ان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد ان ما هو له

لكنه امثال هذا ليست بمستحيلة بالعقل والا لما ذهب اليه كثير من ذوي العقول ولما احتيج

في اعطاء الدليل ومعرفة حقيقته بيد ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعلا ومفعولا به

اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر منا نه عبارة عن اسناده الى خبر ما هو له فما هو له هو الفعل

والمفعول به للحقيق لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة بل يجوز ان لا اسند الى ما هو له فطما كان المجاز

الوضعي لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة بل يجوز ان لا

يستعمل فيه قطعا فعرفه فاعلا او مفعولا اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله

فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم واما خفية تستظهر الا بعد نظر وتامل كما في قولك سرتني

رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك وقولك اي قول ابن المعتز بريا صفيرة قريب فاسناد فعل

المزين يديك وجهه حسنا اذا مازينة نظرا في يديك الله حسنا في وجهه ليلا او وجه من فاعل

الحسن والجمال يظهر بعد التامل والامعان ولكفوك افقد من بلدك حقا لي على فلان اي افقد مني

تقسم اجلدني عليه ومحبتك جاءت بي اليك اي جاءت بي متسما اليك لمحبتك وقول الشاعر

وصيرني هواك وبي لحبي تضرب المثل اي صيرني الله بسبب حبك لك بهذه الحالة وهو الذي يضرب

المثل في ليلاك في محبتك ففي معرفة الحقيقة وهذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها بعض

الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض به حيث قال اعلم انه ليس بواجب في هذا

ان يكون الفعل فاعلا في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صارت حقيقة كما في قولك ما ربحت

تجارتهم فانك لا تجد في نحو افقد مني بلدك حقا لي على فلان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع

في وصيرتني وبي يديك ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى ولوجهه فالاعتبار

انما ان يكون المعنى الذي يوجع اليه الفعل موجودا في الكلام على حقيقة فان العدوم موجود

قوله او نحو قوله تعالى ربما الآية لما كان وان المعنى واذا علمت عليهم اباءته زادتهم تصديقا بوقوع

مجاز العقلي في القرآن كثيرا والمقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير الايات مجاز لانها فعل الله واتما

الايات سبب لها يذبح ابناءهم منسوب الى فرعون الذبح الذي هو فعله حقيقة الا انه سبب آمر بذبح

عنها الباسها منسوب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو فعله حقيقة الى ابليس لان سببيته الآلة

من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين يوما مضت على ان زيدا

مفعول به لمقرون اي كيف تقرون يوم الغيبة ان يغنيهم على الامر بوما يجعل الولدان شيبا بتهويل الفعل

الى الزمان وبوله الله حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه مبتدع

عند تفاقم الاحزان الشيب وعن طوله وان الاطفال تهلعون فيه او ان الشجوخة واخرجت

الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي مافيها من الدفائن والخزائن سبب الاخراج الى

مكانه وبوفعل الله حقيقة وبوجه مختص بالمبدء كما ينبوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات ومن

وكثر في لعوال الاسناد الخبري بالجري بالاثبات نحو يا هامان ابن لي صرحا وقوله تعالى ربنا اخرج

من الجنة فان المنبأ فعل العز وبالهامان سبب آمر وكذا الاخراج فعل الله والبليس سببه

فليت الربيع ما شاء وليم نارك والبنى حيدك وما كشبه دلالة فما اسند الامر او النهي الى

ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك عنه ومنه بعيري النهر ولا تطلع امر فلان على هامات الناس

البوه ولذا ليت النهر جار واصله ليكن ثامر كوخوذ لك ولا بد له اي المجاز العقلي من قرينة صارفة

عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كانت في قول

ابي النجم في قوله افنا قبل الله او معنوية كالسخاوة قيام المسند بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور

معه عقلا اي من جهة العقل يعني بكون بحيث لا يدعي احد من المحبين والمحبوبين انه يجوز

قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه بعيد محالا كقولك محبتك جارت في البيك او عادة اي

من جهة العادة كخهزم الامير للجند وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون بيد صدوره

عنه كضرب وبزم او غيره كضرب وجعد ومرض وبات وصدوره من الموجد عطف على

حقيقة ولكن الصيرورة والرياوة واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فينتفي

فيكون في الكلام فائدة لكن هذه الفائدة انما تحسن ضمنا حتى يكون على بصيرة من الامر فقال الامام الرا

ترى فيه نظرا لان الفعل لا بد من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا من فاعل وهو

ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز والا فان امكن تقديره والا كثره اي مجازا العقلي السكاكي وقال

الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي

بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة الاستعارة وهذا معنى قوله

فاجعلها الى ان ما تضمن من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي عنده ان يتذكر المشبه ويريد

المشبه بواسطة قرينة وهي ان تشبه المنية بالسبع ثم تعرضها بالذكر وتضيف اليها شيئا من

لوازم السبع فتنقل محاسن المنية نحو انشبت مخالبها على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي

للانبات هو القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل

الحقيقي اليه اي الى الربيع وبهذا يندفع ما اورد عليه اي على هذا المثال حيث ان المراد بالطيب

الذي في الحقيقي بقرينة نسبة اثارة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير المدبر للاسباب الهزيمة

هو الطيب بقرينة نسبة الهزيم اليه والحاصل ان يشبه الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي

في خلق وجود الفعل ثم يعرى بالذكر وينسب اليه الذي من لوازم الفاعل الحقيقي وهذا

اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بهذه في قوله فهو في هذه

صاحبها كما سبق في الكتاب من تعذر الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرنا ما فيه

وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا هو في صاحبه عشبة وكذا معنى قولنا خلع من شجر بدفع

الماء اي بعثه في قوله خلع من ماء دافق ويستلزم ان لا يصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل

المجازي للفاعل الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الثاني منه اللازمة من كلامه لان

المراد بالنهار ليل نقره ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله فما ربحت

تجارتهم وامثال بقوله فما ربحت تجارتهم لو يقوله فنام ليلي وتجلى همي كان ادفع للمثلب

للثلب لان قوله نهاره صائم مما شاع استخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال

ليست من دأب المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر بالنداء في قوله يا جبلا ما ابن اوبر

لها ما ان لان المراد به العلة انعدم وليس كذلك لان النداء والخطاب معه ويستلزم

ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرني رؤيتك مما يكون الفاعل

الحقيقي هو الله تعالى والسبع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم

الا حقيقة ولا مجازا مما لم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع

ذائع في كلامهم سمع من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي كونه من

باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان منيته

الاعتراض على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان يذكر المشبه ويريد المشبه به تحقيقا

وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان هو السبع

حقيقة بل المراد الموت لكن باد عاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء

كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه انا ندعي ان اسم المنية اسم السبع مرادف فالمراد بالمخالب تأويل

وهو ان المنية تدخل في جنس السبع لاصل المبالغة في التشبيه وفاما ايضا المراد بالمنية

السبع باد عاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع وح يكون المراد بجنية صاحبها

باد عاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم باد عاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل

الاضافة وايضا يكون الامر بالنباء لها مانا كان ان النداء له لكن باد عاء انه بان وجعلها من جنس

العلة لفظ المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع او المراد

به حقيقة هو الربيع لكن باد عاء انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر يرد

على مذهبه في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي تذكر في علم البيان ان شاء الله ولا ندري اي

ما ذهب اليه السكاكي يقتضي جعل نهاره صائم وليله قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر

الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة

قوله اولا لخفوتهن المناسب وجه انباله من التشبيه ظاهر اذ لا معنى لاعتبار الاستعارة فيه وقطعا فيتعين ان المقصود منه التشبيه بخلاف قولنا جاءني اسد فانه وقع مايحتمل من انه بمعناه حقيقة او بمعنى الماء كلاهما شائع في التركيب الاضافي والاشتمال على ذكر طرفي التشبيه غاية الامر ان كان من باب اضافة المشبه الى المشبه به والثاني مكسور الغرة وبانباء احدهما عن التشبيه دون الامر تحكم صحيح

كما صرح به في كتابه وقال ان نحو رأيت بغلان اسدا ولقيني منه اسد وما شبهه دلك من باب التشبيلا الاستعارة وجوابه انا لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بلا اذا كان على وجه يقتضي عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لقيني الماء بدليل انه حمل نحو قوله فدرت ازراره على من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه به ههنا شخص صائم مطلقا والضمير لبغلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غير صائم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاخذ في الاولى بانها الاستعارة انما تجري في ضمير الغيبة والمعنى هو في عينة حسنة مثل عينة راعي صاحبها وهو والمراد بالبغال الصائم مطلقا فيكون من اضافة العام الى الخاص ولا يسلم فان اضافة المشتق الى الاسم فانظر الى ما ارتكبه من النحو المستبعد وعلى الكلام الذي هو من البلاغة بالمحل على الوجه المتداول وعن الثالث بان الامر بالبناء لها مان مجاز ولغيره حقيقة وحتى عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو الباني حقيقة كما فهم لم يكن الامر لها حقيقة ولا مجازا الا ترى انك اذا قلت ازنم بالاسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بان التوقيف انما هو مذهب البعض والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم بلا توقيف على علاقة من غير توقيف ولئن سلم فلم لا يجوز ان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه لوضع او لغيره وذلك لوجوب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شايع ذايع في كلام المجمع من غير توقيف الباب الثاني احوال المسند اليه اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الرابعة اليه لذاته لا بسوق سنطة الكلام او المسند مثلا لكونه مسندا اليه لحكم مؤكد او متروك التاكيد ولكونه مسندا اليه مسند مقدم او مؤخر معرف او منكر ونحو ذلك وسياتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم اما حذفه فقد مه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو متقدم على الاتيان لتاخر وجود العارض عن عروض المعروض

قوله فدرت ازراره على الغير

قوله فلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه في قولك زيد صائم لان المضاف اليه هو الصائم والمضاف الصائم

قوله فان اضافة المشتق الى الاسم وقيل بالعكس ورد على الاول بانه المضاف اليه ضمير والضمير فلو اريجع الى الاسم وقع الثاني في باب الصوم يتبع ان ينسب الى اللفظ

قوله اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه اراد بالامور العارضة الاحوال التي بها يتغاير اللفظ حقيقة لجاز ان يكون سببا قريبا لتلك المغايرة والقرينة على ذلك تعليقها في شرحه المعاني فلا يرد ان الوضع من الامور العارضة للمسند اليه من حيث انه مسند اليه مع انه لا يبحث عنه في هذا الباب قوله معرف او منكر قيل هذا منقوض بالبحث من ان المسند اليه اذا كان معرفة لا بد ان يكون المسند اليه معرفة فان التعريف بهما عارض للمسند اليه لا للاثنين عليه ما تقرر كونه مسندا اليه لمسند معرف او لجواب اذ لم يقع في الباب الاول من هذا الكتاب ما ذكرته من البحث ولو كان مبنيا متعلقا بعلم المعاني وليس غرض الشارح الان مراد فحص بالاحوال التي من هذا الكتاب التي منها واو ورد ما قيد المسند اليه من حيث انه كذلك قوله لتاخر وجوده احترز عن عدم الاراده عند التابوا واعلم ان عدم الذكر مع ان الحذف يستلزمه للعدم الاعم اقوى لان الواقع ههنا في حيز الامر وهو عدم السبق اذ المتبوع انما يوجد بالمسند اليه لانه ان لم يسبق ذكره كما سبق لكن لاعتبار هذا اللفظ اياه الى المسند اليه لكونه اكمل الاعظم كانه اتى به ثم حذف لانه كذلك في نفس الامر ثم قد يقتضي تقديم الحذف على الذكر اقتضاء تقديم ما يأتي الاحوال لكونه متوغلا على الذكر في اعتبارهم صحيح

واما قال بناء على الظاهر لان المسند اليه عمدة في الكلام فلا يكون ذكره منافيا للحقيقة بل بالنظر الى اصل الوجود والغرابة المبنية على اولان قد يحصل مكررا وهما مانعة خلو تحقيقا كما التنبيه على تباين السامع او الاستلذاذ وغيرها سيجئ فتدبر

عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدهما فالحالية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لو جوده الفرد الكمل والثاني الداعي الموجب لجريان حرف على الذكر ولما كان الاول معلوما مما مقرر في علم النحو اعتبر دون الثاني فقصد الاختصار الثاني مع اشارة ما ضمنية الى الاول فقال فلا احتراز عن العبث اذ القرينة والتعليق قد ذكره عبث لكن الابناء على اللحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر والا فربما لا تكون القرينة في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك فلا ستلزام والتنبيه على عباوة السامع ونحو ذلك او تحميل العدول الى اقوى الدليلين من العقل والنقل الاعتناء عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذف فقد خيلت اليك عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوى واما قال تحميل لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه القرائن والاعتماد في دلالة اللفظ بالاخرة على العقل فالاعتماد الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ والاعتماد الحذف على العقل كقوله قال لي كيف انت قلت عليل ملل فعلى انا عليلا الاحتراز عن العبث والتحميل المذكورين او اختيار نفسه السامع عند القرينة هل يتبينه ام لا او لاختبار مقدار تنبهه هل تنبه بالقرائن للحقيقة ام لا او اراد بها هو اي المسند اليه عن لسانك حقيقا ما او عكسه اي انهام صون لسانك عنه تحقيرا له واهانة او تاتي الانكار ونحوه لدى المجادلة نحو فاسجح فاجراي زيد لتسير لك ان تقول ما ارزنه بل غيره او تعينه او اداته اي الفعل او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب مخبرة وسآمة او فوات فرصة او نحو فاقطف علورن او سجع او قافية او ما شابه ذلك كقعدا القصي ودنيا فان المقام لا يسع ان يقال هذا غلامي فاضطدوه وكالاحتقار من غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رميته من غير رام وكشقشقة عرفها من اهزم واما يترك نظائره كما في الرفع على المدح والذم

قوله اولا لخفوتهن المناسب وجه انباله من التشبيه ظاهر اذ لا معنى لاعتبار الاستعارة فيه وقطعا فيتعين ان المقصود منه التشبيه بخلاف قولنا جاءني اسد فانه وقع مايحتمل من انه بمعناه حقيقة او بمعنى الماء كلاهما شائع في التركيب الاضافي والاشتمال على ذكر طرفي التشبيه غاية الامر ان كان من باب اضافة المشبه الى المشبه به والثاني مكسور الغرة وبانباء احدهما عن التشبيه دون الامر تحكم صحيح

او الاهتمام فانهم لا يجاوزون بذكرون فيه مبتدأ نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعيدان يذكروا
رجلا فيهم من شانه كذا وكذا او بعدان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة
عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وهو يجب اسناد الفعل الى المفعول ولا يقدر
هذا الى قرينة الدالة عليه بعين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف مثل قبل الخبار ترعم
الاستفهام بعثمان قاتل وانا المقصود ان يقتل ليس من شرة وقد يكون حذف الشئ لظهوره
بانه بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره قال الله ان هذا القران يهدي للتي هي اقوم اى للحالة
التي او الحالة او الطريقة ففي الحذف فخامة لا توجد في الذكر او بلغ من مقتضاة الى حيث لا يقدر
المتكلم على بعبارته على الاتيان او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سألت عن
الواقع في بليته يحال لا تنال عنه اما لانه يخجل ان يجري على لسانه ما هو فيه لعظاعته
واضجاره المتكلم واما لانك لا تقتدر على استماعه لايحاشك السامع واضجاره واما ذكره
فلكونه اى الذكر الاصل ولا مقتضى للعدول عنه او الاحتياط لضعف القرينة او
التنبيه على نباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه واولئك هم المفلحون بتكرير
اسم الاشارة تنبيها على انهم كاملون لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح فجعله
كل من الاثرتين وتعديهم باثنانية التي لو انفردت لفت مميزة على حيالها او اظهار رفظيمه
او اهانته او التبرك بذكره او استدلاله او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اى في مقام
يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمه وشرفه نحو قوله تعالى عصاى اتوكاء عليها من اعتناء
وانهض بها على غنمي ولهذا يطال الكلام مع الاحباء ويجوز ان يكون حيث مستعارا لان فان
وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وعدد كثير من الاعتبارات المناسبة
كما يقال لك من نبيك فتقول نبيي حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله الى غير ذلك من الاوصاف
وقد يذكر المسند اليه للتهويل والتعجيب او الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع حتى
يكون له سبيل الى الانكار هذا كله مع قيام القرينة وما جعله صاحب المفتاح مقتضيا

مقتضى الذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد بتخصيصه بعين نحو زيد قام
وعمرو ذاهب وخالد في الدار وامتنع بعضهم محتجا بانه ان قامت قرينة تدل عليه اي حينئذ
فيعم الخبر وارادة تخصيصه بعين وحدها لا يقتضيان وكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر ثالث
كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم يقم قرينة كان ذكره ولعبا
لاستغناء شرط المحذوف للاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص وجواز ان عموم النسبة
وارادة التخصيص تفصيل لاستغناء قرينة الحذف وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام النسبة
نحو خالق كل شئ يفهم منه ان المراد هو الله وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه بعين
نحو حين قال هذا الفاسق الفاجر يفهم منه ان المراد كل احد ولا معنى بالقرينة سوى ما يدل
على المراد وقيل مراده فيكون ذكره وجيها لا رجحا والمقتضى ما يكون مرجحا لا موجبا فيكون
ذكره ولعبا فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضى اعم من الموجب والمرجح ولانه
المنافات بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه
المثابة واما تعريفه اى جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل كذلك بعينه وحقيقة
التعريف جعل الذات مشارا اليها لاحاضر اشارة وصيغتها قررهم في باب المسند اليه التعريف
على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند العكس فتعريفه لافادة المخاطب
اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر هي افادة المخاطب اما الحكم او لازمه
وتبعا يضاحكم لان المتكلم لما حكم في الاول بوقوع النسبة بين الطرفين بحكم ههنا بانه عالم بوقوع
النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم منه كان اعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى فلما
ازداد المسند والمسند اليه تخصصا ازداد الحكم جدا كما ترى في قولك شئ ما موجود و
وقولك زيد حاضر فالتنوية فلافادة اتم فائدة ثم تخصيصا تم تخصيص وهو التعريف لانه
لكمال التخصيص والنكرة وان امكن ان تختص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك
اعبد الله خلق السماء والقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل لكن لا يكون

ذكر الشيء بأحد ملابسه

مطلب وضع الموصولات

المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الله بمعنى المعبود بحقٍ والا لم
علماً على المفرد والموجود ومنه والمعنى الاستحقاق للعبودية له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو
خالق العالم وحيد امعنى قول صاحب الكشاف ان الله منقول بالغلبة عن المعبود بالحق ثم غلب عليه واما
بالفرد والموجود الذي يجب بالحق تعالى وتقدس او تعظم او هانة كما في القاب الصالحة لمدح او ذم
أو كناية عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا وفي التنزيل يتب يدا ابي لهب وانما جاز ذلك
انتسابه الى الابهب بدل على ملابسته اياها كما يقال ابو اللبن والبر والتمر ونحو الفصل والوصل
لمن بلابسهما هذه الامور والابهب للحقيقة المشهورة فالانتقال من الى ابي لهب الى جهنم انتقال من الملزوم
الى اللازم ومن الازم الى الملزوم على اختلاف الرأيين في الكناية الآن هذا اللزوم انما هو بسبب
الوضع الاول اعني الاضافة دون الثاني اعني العلمية وهم يعتبرون في اللهب المعاني الاصلية وهما
بدل على ان الكناية انما هي عند الاعتبار لا باعتبارين وذلك الشخص لو سمي انسان سواء كان اسمه
أبا لهب او زيدا او عمرا له كذلك أكثر ما في الوقت هذا الرجل فعل كذا بأبي لهب لا يكون من الكناية في شيء
ويجب ان يعلم ان ابا لهب اذا استعمل هنا في الشخص المسمى به لينتقل منه الى جهنم كما ان طويل النجاد
يستعمل ومعناه الموصوف به لينتقل منه الى طول القامة ولو قلت رأيت اليوم أبا لهب وارد ت
كافرا جهنميا لكنت مستعارا بي لهب بهذا الوصف بكون استعارة بحتة رأيت حاتما ولا يكون من الكناية
في شيء قلنا ما قال فان هذا المقام من مزالق الاقدام او ابهام استلذاذه اي العلم او اية اخرى
او نحو ذلك كالتأمل والتدبر والتنبيل على اسامه وغير ذلك مما ينسب اعتباره في الاعلام

وبالموصولية اي معرب المسند اليه بالموصولية ومعرفا على الاسم الذي يشتق منه المشتق
الاشارة لكونه اعرف لانا المخاطب يعرف مدلوله بالغلبة والعين بخلاف الموصولية ثم لو
وذو والام سواء في الرتبة ولهذا صح جعل الذي يوسوس صفة الخناس وتوسيط المضاف
لتعريف المضاف اليه وما ذكرنا من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مباحث
أعرفية الصلة للموصولية هو ان يصح لعاقل ان يقول بواسطة خبر معلومة الانتساب

وجعلت الخاصة اولى لان الاشارة ان يشتهر
اردت به مفهوم لجهة اللازم باعتبار الاشتهار
وجعلت اللزوم علاقة فان وجعلت قرينة
صارفة عن ارادة الموضوع له صار مجازا مرسلا
والكناية وان اردت به جانبا خصوصا ولا
حفظت خصوصيته مع القرينة الصارفة صار مجازا
متنزعا عن مجاز او الكناية مجازا في مرتبة واحدة
وهذا ان قصد مفهوم المجهنمية انما يفهم
في مثل زيد ابو لهب مجازا من مثل رأيت ابا لهب

حاشيه مولا قرمي

مطلب وضع الموصولات

الاتساب الاشارة اليه يجب بالمعنى لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يتعقد
ان المخاطب يتمكن من تحصيل حاصل له فلهذا كانت الموصولات اعرف معارف بخلاف
النكرة الموصوفة المختصة بوصف فان تخصيصها ليس بحد الوضع فتعرفك من ضربته اذا
كانت من موصولة فمعناه لغيب الانسان المعهود ويكون معرفا بالك وان جعلتها موصوفة
فكما تقول لغيب انسانا مضروبا لك فتوصيفه تخصيصا بنوع مضروبا لك لكنه ليس بحد
الوضع لان موضوع الانسان للتخصص فيه بخلاف الموصول فان وضعه على ان يتحقق
بمضمون الصلة وتكون معرفة بها وهذا هو المقام الصالح للموصول ثم المرجع فلا شارة
الى تفصيل الباعث او الموجب له او المرجع بقوله لعدم علم الخاطب بالاحوال المختصة
بسوى الصلة كذلك الذي كان معنا امس رجل علم ولم يتم غرضنا لما لا يكون للمتكلم
او كلها يا علم غير الصلة نحو الذين في الدار شر فرقم لا اعرفهم لعدم جدوى هذا الكلام
وندرة وقوعه او استبعاد ان يقرع بالاسم او زيادة التقرير اي تقرير العرض
الموفى للكلام نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه اي راودته زليخا يوسف
والمراودة المفاعلة من راد يرود اي جاء وذهب وكان المعنى حاد يته عن
نفسه وفعلت فعل المخادع بصاحبه عن الشيء الذي لا يريد ان يخرجه من يده و
يحتاله عليه ان يخليه وياخذه منه وهي عبارة عن التحيل الموافقتنا ياها فالكلام
موفق لنزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور دليل عليه من امرأة العزيز
او زليخا لان كونه في بيتها وموفى لها يوجب قوة تمكنها من المراودة وقيل المراد
فاياؤه عليها وعدم الالقياد لها يكون غاية في النزاهة عن الخنا وقيل معناه
زيادة تقرير المسند لان كونه في بيتها زيادة تقرير للمراودة لما فيه من شرط
الاختلاط والالفة وقيل بل تقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك
في زليخا وامرأة العزيز فلا يتقرر المسند اليه ولا يتعين مثل في الدهر هو
العزيز المرأة المسمى بالاسم زليخا وحصر خاصة بهما

الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة المختصة بواحد فان تخصيصها

فوله لقد جهدوني هذا الكلام قيد لتوضيح حال الاولى ان خلا
بانه اذا لم يكن للمتكلم علم بغير الصلة كيف يأتي بها حتى يلزم
علم المخاطب بشيء والاكان الشيء معلوم الثبوت فلذا
الموصول بشيء لعدم جدوى الموصول حينئذ
ويكون لعدم حال الموصول حينئذ الصلة
واجب بانه قد يجيء العلم بغير الصلة مطلقا بل بالاحوال
المختصة منها بخبر او استخبار او حكم منكر مثلا بخبر مختص وقيد
انه اذا لم يكن بالاختصاص بمعنى من المعاني للقصر يلزم ان يكون
الصلة من الاحوال المختصة في موصوفها وهو ضيع
والتردد مجرد زيادة التعليل في ظاهر وجوده في الجملة
ويكون ان يوجد تخصيص بان المعتبر والمعرفة
انما هو علم المخاطب ولذا قالوا المعرفة ما جاز بكلا
مخاطبك فجهد علم المتكلم بالصلة دون غيرها
لا يقتضي ان يأتي بالموصول حاشيه مولانا زاده المحشي

فوله ثم انه قد ذكر ان تخصيص الباعث الموجب لذكر المرجع
الباعث الاهم من الغرض يدل على ان الخارج والاهم يعرض
في سياق المفتاح بالباعث وقل ان يراد به معنى حتى يلزم ان
يكون متأخرا عن الايراد وهو حصول الاعراض بقولون ولا يجب
والمرجع بان كثيرا ما ذكر والمصليب موجبا وفيه ان يجيء
ما ذكره المصنف مرجحا فيه ان ايراد بالمرجح طريق جامع عاد
او يكون بدل الموصول النكرة الموصوفة والمعرفة بالموصوفة
بالموصول وانقضاء فان يقال جاء الذي قائما معنا امس
مصاحبا امس وان اريد المرجح على البعض الاطراد والكثرة
بالترجيح بالنسبة الى البعض فليكتف بالايماء بالنسبة الى
البعض لعدم العلم باسرى الصلة يوجب الموصول
بالنظر الى الحكم العلم والاستهجان الترجيح بالاسم موقعة
حاشيه مولانا زاده

فوله وقيل بل تقرير المسند اليه اي معنى قوله او زيادة
التقرير ليس هو زيادة تقرير العرض الموفى للزيادة تقرير
المسند بل هو تقرير المسند اليه قوله وذلك لامكان
الاشتراك اي حصول زيادة تقرير المسند اليه في ذلك
انما هو لو كانت التي هو في بيتها مرادة بزيادة التقرير
العزيز المرأة المسمى بالاسم زليخا وحصر خاصة بهما

فيتبادلا لانها واحدة معينة مشخصة وما هو بعض في زياده تقرير الغرض المسوق له الكلام

في غير السند الى البسيط اعتمادا على المسوغ لكن في صحيح ومحسن عبيد من خلق المسيحي فانه اول على عدم

منه فهم من التسهيل النصاري من ان يقول عن عبيد الله والمشهور ان الاية مثال لزياده

التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم لانه قال اوان

يستحسن التصريح باسم اوان يقصد زيادة التقرير بحو وزيادته الآية ثم قال العدول عن

التصريح من باب البلاغة واورد حكاية يشرح فلوله لكن مثالا لها لا لامر زيادة التقرير

عن الحكاية فالهم اولتفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم ومنه في غير السند اليه قول

ابي نواس ولقد نزلت مع الغواة بدلوهم فاستسقت سرح الخطوب سجالا وابلغ

ما بلغ امرء شبابه فاذا عصارة تلك ايام او تنبيه الخ طيب على خطاء بحو قول عبيدة

بن الطبيب في قصيدة بعط فيها بنيه ان الذين ترونهم اي نظنونهم اخوانكم يشفي علي صدورهم

ان يقصروا اي تهلكوا او تضيعا بالحوادث فعيه من التنبيه على خطائهم في هذا الظن مما ليس

في قولك ان القوم الغلاة وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الايهام الى وجه بناء

الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطاء وردوه المصنف بانه ليس فيه ايهام الى وجه بناء الخبر بل

لا بعد ان يكون فيه ايهام الى وجه بناء نقيضه عليه وحوابه ان العرف والروية شاهدا

صدق على انك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم الخالصون اخوانا خلصا ان الذين تظنونهم

اخوانكم كان فيه ايهام الى الخبر المبني عليه امر بناء في الاخوة وبين المحبة او الايهام الى وجه

بناء الخبر اي الطرفين يتعلق عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى حسبه اي على طرزه وطريقته

عيني باني الموصول والعائد محذوف للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اي وجه واتى مرجوح من

الثواب والعقاب عهد المدح والذم وغير ذلك وحاصله ان باني الغاية على وجه

بنية الغلبة على الخائنة كالامر صاد في علم البديع نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي

سيدخلون جهنم داخرين فان فيه ايهاما الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب

قوله فانه فهم وجهه الى قوله والعدول وما بعده

من حكاية شرح متعلقا جوابه اوائل يستحسن

فلعلم لكن الاية مثال لا لكل يستحسن فينبغي ان

يراجع ثم وعن الحالية المتعلقة بالاستحسان

ليكون التعرض زيادة التقرير بعد الفراغ

من ذكر عرض الاستحسان وحكايته ان وجدا

اقول هكذا كتبه ثم بجمع فقال شرح شيء عليك

ابين فتت عليك اي شيء عليك عكفا

عليه يجمع فابين فتت الحالة كتابة عن تغير

وللتفهم مع تخفيفا وجود الاذهان في الخارج والاعم

والاعم لزوم الاعم للاخص وعدم عند الغير عن ابعد

في الخارج بل يكفي بمجرد ذلك مع دوران وتحاذاة

تقيد عليه كناية عن مجاذبته حيث رجع عناية

عليه واتمام يتعرض لهذه الكناية لان الرجع

بالعرض منزلة التصحيح بالملازم وهو متعين

فلك التصحيح بالملزوم فتعد الى الكناية

عن الملازم تكلف سراج

قوله ان الذين ترونهم اي تظنونهم وجه

تقرير ترونهم بتتطلعون منه ما ذكرته الشراح

ان الارادة اي كانت من العلم لا يكون

حالته من عدم الجزم فالمعنى ما ذكرناه

فيكون تقرير بالازم كذا في حاشية مفتاح المصري

متن لوجهه

قوله الى وجه بناء الخبر اما ان يراد بالوجه الذي

يبنى عليه الخبر او وجه بناء الخبر على المبتدأ

وعلى الاول لابد ان يراد بالوجه الطرز وطريقة

كما ذكره الا العلة وعلى الثاني اما ان يراد بناء الخبر

بشوته للمبتدأ فلا يصح ان يراد بالوجه معنى العلة

لانه لا تعلق في الكلام الواضح كما لا يخفى واما ان يراد

بناء الخبر لمسنده ورتبته فيصح ان يراد بالوجه

معنى الطرز والعلة وقد يرجع ارادة العلة

جملة ان الاحتراز الطرز بموجب استدراك دفع

البناء عدم صحة اما لمسند لك فلان للمتولي ان

طرق الخبر ان لم تكن طرقه واما عدم الصحة فلانه

ليس بناء الخبر طاهرا الا الطرز واحد فلا وجه

لاعتبار الايهام اليه اذ لابد من خدوه للموهي اليه فظهر ان هذا السؤال لا يتجه على ما ذكره وجه العناية بشارة

الى ان الخبر ان لم تخصص لمبتدأ دبا لوجه الطرز فهو من جنس العذاب لا من خصوصه الا على ارادة المعنى الاعم

حاشيه سعد الدين الدواني

قوله اعني العزة من العزة وهي القوة والغلبة اس من حبتك

يا جبير فانه يوافق ما عليه هذا البيت او من السماء وقيل بمعنى

العزيز والطويل والاعتراض بان عظيم الخبر مستفاد من تعظيم

الصلة لا من ايمانها اما الاول فلان انكار المعلوم لا يكون

مستفادا منه وكون البيت الذي بناه بانى السيد وقيل بالسماء

واما الثاني فلانه لو افاد المعلوم لوصول مع صلته لفظا او تقديرا

كما لو قيل بنا النابغة الذي رفع السماء كان تعظيم البيت

بايمانها عليه اولم يتعظم الايمان كان تعظيم البيت

اظهر فتقديم الموصول لمشاركة لكن تعظيم شيء عليه السلام

مستفاد من تسمية المخبر الى الكتاب دون ايمانها الصلة

الى صنيع المخبر حتى لو قيل فوز عمر الذين لكذا بما شيء ايمانها

تعظيم ايمانها عليه اذ عدم معرفة المخاطب مستفاد من

نفس الصلة لا من ايمانها على ان عدم معرفة المخاطب لا يصير

كون الخبر المبني عليه من جنس التضيف والعقد فلا يجاد

الان ان يكون من جزئية العرف كما في قوله ان الذين ترونهم البيت

وكذا اية الشيطان مستفادة من كون اتباعه سببا

للضلال لا من الايمان وكذا اختيار زوال الخبر مستفاد

من بناء البيت عليها وعلى سواء قدم او اخر فلا يكون من

الايماء فانا كرر التعريف في جهة الاعراض لانها ليست

بمقصودة من الكلام بل المقصود منها اعراض مخاطب

في ضمن هذه الاعراض لاستلزامه اياها باستلزام

عقلي او عادي او ادعائي وليس بانه لكونه على المقدر

من البيان من حصول التعريض بذلك الامر ضمن صيغة خبر صورة

الايماء لا يقع في حصول بالايماء فانه تقرير مفهوم

وقد تقدم افادة الكلام على فائدة كذا وهو حصولها منه مجردا

كما في العلم الطرز تصرف مفهوم

السراج

قوله وبعد متعلق بمحذوف اي كائن الايماء الى وجه

بناء الخبر على مقتضى الظاهر ان يكون الايماء الى وجه

بناء الخبر على المبتدأ كما يشير اليه قوله فقد ظهر ان الخبر

على المبتدأ الخبر والمبتدأ الخبر على الاول

وسقط معترض بان الاولى ان يقول فقد ظهر ان الايماء

الى وجه بناء الخبر على المبتدأ الخبر على الاول

قوله ثم مرجع بان هذا ثم مرجع بان هذا

ثم قوله اشارة الى ان الايماء الى وجه بناء الخبر

على المبتدأ الخبر على الاول

الافضية المستفادة من تعريف المسند اليه

قوله باعتبار كونه معهودا في الذهن الخ قوله مطابقة اما بالنظر الى مدلول اللام المقتضى ان قوله باعتبار عرضية اشارة الى انه لا يجوز معنى التعريف وهو المعهودية في العهد الذهني وقوله اضافية علة للاثبات المذكور وبيان صحته بهذا الاتيان والثاني ساقط اما اولا فلما سيأتي وامثالا فلما سيأتي حاشيه مير وامثالا فلما في الشرح

قوله لمطابقة ذلك الوصف الحقيقة معنى المطابقة على ما وقع به البعض الشارح المحقق حملك ذلك الحقيقة على ذلك الوصف وعند ابن الحاجب معناها اشتمالها عليها وعلى الوجهين فالمعرف واللام باعتبار مطابقته لها بتلك المعلومة صار كانه معهود ان معلوم قبله عهدية بهذا الاعتبار فتبصر معهود فليتأمل حاشيه مصطفى

اللام لتعريف الجنس او لتعريف الحقيقة

قوله للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى الاضافة اما من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف او بيانية اي مفهوم هو مسمى الاسم المجرد عن اللام او اضافية اي مفهوم نفس الحقيقة اشارة الى نفس الحقيقة اعتبرت باللام او انما يظهر اذا لم يوجد علم الجنس والا فعلمه ايضا اشارة الى نفس الحقيقة لكن بحسب اعتبار اللفظ لا باللام حسن

قوله بعين طبقا للمعرف اه دفع لما يتبادر من ظاهر قول المصنف وقد يأتي لواحد اه من ان المعرف باللام لحقيقة في العهد الذهني مستعمل في مجموع الحاية والعوارض فهو من قبيل اطلاق العام وارادة الخاص وحينئذ فما هنا من كلام المصنف حسن

قوله ومفهوم المسمى عطف على الحقيقة اي نفس مفهوم المسمى والاضافة لبيانية اضيف الى المسمى وما سيأتي من الاسم المجرد عن اللام ووضع بازائه اشعار بانه يقصد باللام تغريد ما وضع الاسم بازائه من غير اعتبار امر زائد وازالة ما عسى يتوهم انه يقصد بها نفس الحقيقة مطلقا سواء قصد اليها من حيث هي او من حيث الموجود ليس كذلك بعد الاعتبار لام الجنس وتمام العبارة فليتأمل حاشيه مصطفى المرعشي

كذا طبقته

الاشارة الى مدلول التعليم او السامع باحد الوجوه ذلك وباللام اي تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اي الى جزئية من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة مقول عهدت هذا او اذكرته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كنايته نحو ولقيت امرأة فقلت لها او الا انثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله فالت رب اني وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله ليس الذكر كالانثى اي ليس الذكر الذي طلبت امرأة عمران كالانثى التي وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله فالت رب اني وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظة ما وان كان يعتم الذكور والاناث لكن التحرير يرد هو ان جعل الولد الذي في بطنها خادما للكنيسة المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو المسند اليه وقد يتضمن ما تقدم ذكره للعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير فاذا الرجل في البلد الامير لعهد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر لا في وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة واللام الداخل على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ونحو ذلك لان التعريف للماهية وقد يأتي المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهده في تبعة الذهن مطابقة ولذلك الواحد الحقيقة سمي بظلها المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع الحقيقة المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وحينئذ من حيث هي هي لا من حيث هي موجودة ولا من حيث هي معدومة بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرناه وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما تطلق على الفرد الموجود

قوله والوزن اه لما علم مما تقدم ان المعرف بلام العهد الذهني مستعمل في فرد من الحقيقة والكثرة انما كان يأتي الوزن اي يتم بما ذكر على الاشتباه وتمهيد لقوله وهذا في المعنى كالكثرة بان الزيادة في الكثرة مستفادة من اللفظ وفي المعرف المذكور من القضية الخارجية واما الوزن بينه وبين اسماء الاجناس المجردة فلانه لا فرق فيما عدا الوزن بين اسماء الاجناس المعرف بلام الجنس وغيره المعرف بها وهو الاشارة الى نفس الحقيقة في الاولى والثانية معلوم عام من قوله

الموجود ومنها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيهم فجاء التعدد باعتبار الوضع والتفرقة بينه وبين النكرة كالتفرقة بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فاسد موضوع لواحد من اجناسه فاطلاقه على الواحد الخارجي على اصله وضعه واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقت على الواحد فانما اريدت الحقيقة ولزم من اطلاقها على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة بقيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالمدخول مثلا فهو كالعام المخصوص بالقرينة فالتجرد والالمام دون بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى افرادها مختلفان والبه اشار بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة وان كان في الالفاظ يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للاعرف وموصوفا بها ونحو ذلك لعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية هي التي اضطرتهم الى القول بكونه معرفة بخلاف اسامة على حاله فانه كما علمت وتعلم مما ذكرنا من تقرير كلامه ان نحو والضيف في قوله وقد يأتي الى المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف بالام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملتها النكرة كثيرا فيوصف بالجمل كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة للحمار وعنه الا المتصفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة للمتصفين والرجال والنساء والولدان للدلالة الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس بتعريف لتوغل الشائع وهو حرف في ان اللام والمعنى المتصفين حرف التعريف كالمنكرة من قريب وان كان اسما موصولا لا يصح هذا ايضا لان الموصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكر صاحب الكشاف في قوله ان الذين اشمت عليهم لا توفيت فيه ونحو كفعله ولقد امر على اللئيم يسبني فتبصر ان

قوله تكلفه اه البحث الذي مار وان العرب اجرت عليه احكام المعارف ولا تعين فيه وجه اعتبار علامة تكميل المضرف وصنعوا اضافتها وتعريفها ودخول اللام عليها ولا تعين فيها بل الثاني فقط تكلف المعهود الوضعي فما عينوا فيه وجها تعين لكل تقدم وفي اسامة العلمية كما تبين ولا يخفى ان المعرف الذي في المعين الكثرة هو المعرف بلام الحقيقة لا مطلق المعرف حاشيه سراي

قوله باعتبار الحقيقة اي لا باعتبار خصوصه والا لكان مجازا ينبه اطلاق المقيد على المطلق حيث ان معتقد حاشيه سالكوتي

قوله ولفظ المعرف اه اشارة الى ان الاولى ان يقول ولفظ المعرف بالفتح لانه اسم فاعل

قوله وهو ما يعين مدلوله اي يعين مدلول لفظه بان يجعله معينا بعد ان لم يكن كذلك فالمعين بالفتح هو اللفظ والمعين بالكسر هو المدلول

قوله وهو ما يعين مدلوله اي يعين مدلول لفظه بان يجعله معينا بعد ان لم يكن كذلك فالمعين بالفتح هو اللفظ والمعين بالكسر هو المدلول

اسم جنس وعلم جنس

قوله وسيتضح بهذا قال هنا كأنه اذا اطلع فقط العالم على الخاص لا بما يتناول خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رأيت زيدا فقلت رأيت انسانا او رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له كلفظ هذه وضع في الخارج على زيد وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق وبهذا الكلام يعرف ناطق بالمجاز اذا اطلع على الخاص بخصوصه

علمه مولانا فريدي

قوله فتناول كل جنس للكل في حالة العبارة أي بتجريد كون لام الجنس متناولا للاستغراق لا بقيض ان يكون لام الجنس مستخدمة في الاستغراق على ما يدل عليه قوله فيتناول كل جنس الان يحمل اتفاقا على الفصيحة وهو ان يراد بكل فرد فرد ما يتناوله اللفظ بحسب اللغة قال في شرح تلخيص مفتاح وواضح ان السيد السند قدس سره اراد بالاستغراق ان يكون مستعملا للافراد على سبيل الحقيقة بان يراد بكل فرد فرد والعرض ما يحمل عليه بسبب الحقيقة بان يراد بالجمع اسم وما في الحاصل ان الاستعمال ان كان على سبيل الحقيقة فحقيقي وان كان بقرينة بان يكون في العرف مجازا في الاشتمال والجميع ولم يكن كذلك في الواقع فالحقيقة فهو عرفي والاظهر ان هذا اقرب الى الحقيقة مما ذكره بما تأمل بتعرفه والعلم ان الاستغراق الحقيقي هو استعمال اسم الجنس في تمام ما وضع له كلفظ كل وجميع سواء جعل للجميع او للعرض على ما مر اوقات العرف والعادة او بما ذكره الشارح بهما فتأمل

علمه بهر تال

ان يقع النكرة اه قوله غير المغضوب عليهم وضالين فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في هذا وطل السوق وقد يراد بأسامة معين لا الحقيقة هو ام لا جاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلية في المعنيان يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها فانت اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام الغريزة فهو مستعمل الا فيما وضع له وسيتضح هذا وبحث الاستعارة وقد

يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر مشيرا باللام الى الحقيقة لكن لما قصد بها ما هيته من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاكتشاف الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وحقيقة ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها تعين ان يكون للجميع وهو المطلوب هذا ما يظهر لصاحب الكشاف حيث يجعلون لام الجنس عاما يفيد الاستغراق كما ذكره في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين في قال في قوله تعالى ان الله يحب الذين ان اللام للجنس فتبطل الكلية وكثيرا ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام في الحد للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حقيقة معينة منها ولعهدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على حقيقة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى نكرة والاضمار في عبر بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة فانه اذا قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هي هي لم يتميز من اسماء الاجناس التي ليست فيها

فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجحي وذكري والرجحي والذكري وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه انا لا نام عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في المعرف والمعين او اثنين او جماعة بخلافة الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاظرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار التعيين باعتبار بعده وهو اسرا لا استغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد وما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو علم الغيب والشهادة اي كل غيب وكشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد وما يتناوله اللفظ بحسب المفاهيم العرف كقولنا جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته لانه المعهود عرفا لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صايغ واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل على مذهبه قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فيهما في صورة الاسم وليس بعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس في معنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر والصالح والعالم وهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف اتفاقا وكلام صاحب الكشاف والمفتاح يقبح عن ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد تقريب طلبة الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره والموصول ايضا للاستغراق نحو الكرم الذي يأتونه الا زيدا او افراد الغائبين الا عمرو او هذا فظ واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره اكثر من استغراق المثنى والجمع لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد او استغراق المثنى اثنا اثنا يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع اثنا اثنا يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا

واعلم ان المصادر التي ليست فيها شائبة الوصفية كالكرم وجهل وبشر اذا اعتبرت بلام الجنس وقصد بها المبالغة من حيث هي لا لافراد معينة بين معرفة ونكرة الا باعتبارات المعرف الشائعة للحضور دون المنكر على ما قيل بل يكسبها اسم الجنس المنكر والمعرف بلام العهد الذهني فكما يجوز ان يعامل المعرف اذا اريد به الفرد المنتشر معاملة المنكر كما هو المشهور يشبه ان يجوز ذلك في هذه المصادر والان ورد به في الاستعمال خير متحقق بخلافه الاول فانه مشهور صحيح

قوله استغراق المفرد اه لكون المصادر المضافة كالمعرفة بلام الجنس في افادة العموم كما ان مبناها على الاضافة كالمعرفة بلام الجنس في افادة العموم كما ان مبناها على الاضافة كالمعرفة بلام الجنس في افادة العموم كما ان مبناها على الاضافة

الا ترى ان الموصول في نحو الذي ضربته زيد مفرد وقوله ضربته صلته وعائده والجملة لا محل لها من الاعراب لانها صلة والموصول الحرفي مع صلته في تأويل المصدر وهو ضربك زيدا وهو مفرد وقوله

اللاءم عرفي تويعتي ثم لفاعل
والمفعول منه ما دام ماضي و
موصول ضي ما عنه عفي

مطلب الفرق بين احاط بالمفرد والجمع

مطلب النكرة في سياق النفي والنهي

اذا كان فيها رجل او رجلان او اكثر فقط بطلان ما ذكره صاحب المفتاح وبذلك ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه يتحقق عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا في المقيد نحو تمرة خير من جرادة وقليل في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات يا اهل المعنى وفيتم شكرا واما اذا كانت النكرة في حيز النفي ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار وهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل الا رجل في الدار بل رجلان

والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع تجوز ولقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى بلام الاستغراق اشمل للافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو وقد عليه الاستغراق وصرح به ائمة التفسير في كثير من المواضع كما موقع التنزيل من هذا القبيل نحو اعلم غيب السموات والارض وعلم آدم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم والله يحب المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد وما ربك بظلام للعبيد ونحو ذلك ولهذا صح بلا خلاف جاءني القوم والعلماء الا زيدا او الا الذين مع امتناع قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيد على الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يقتضي استيعاب الآحاد والجمع لا يقتضي الا استيعاب المجموع حتى ان معنى قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي ان مجموع الواحد والاثنين مدلول الجمع بخلاف المفرد قلنا لو كان كذلك فلا يكون مجموع الواحد والاثنين مدلولا للجمع مع انه مدلول للمفرد والاثنين معا والواحد من الجموع كالاثنين فلا يكون مجموع الواحد والاثنين مدلولا للجمع ايضا لان الجمع لا يدل على ما يدل عليه المفرد والاثنين معا وايضا لو كان مجموع الواحد والاثنين مدلولا للجمع لكان مدلولا للمفرد ايضا لان المفرد يدل على كل ما يدل عليه الجمع بل المفرد يدل على ما لا يدل عليه الجمع ايضا لان المفرد يدل على الواحد والجمع لا يدل عليه فكان المفرد اشمل من الجمع فكيف يصح ما ذكرتم من ان الجمع المحلى باللام اشمل من المفرد المحلى باللام والجواب ان الجمع المحلى باللام لا يفيد الاستغراق بل يفيد احاطة الآحاد والتبعيض الجمع عند اهل الاصول والنحو كثير وعند اهل التفسير وعند الزمخشري صاحب الكشاف كما سيأتي الامثلة من الآي فانه لم يذكر واما غيره غيرهم بعضا وعند صاحب المفتاح انكر امثالهم لا يفيد فانكلا لان احاطة الآحاد والتبعيض الآحاد مجموعا لا يفيد احاطة الآحاد

قوله والى هذا اشار صاحب الكشاف اي الى كون النكرة المنفية المستعملة مع من ظاهرة او مقدرة نصا في الاستغراق فقط ومفيدة له وجوبا اشار بقوله ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق لان من بها مقدرة والتقدير لا من ريب فيه الى كون تلك النكرة بدون ظاهرة ومقدرة راجحة في الاستغراق عند عدم قرينة على عدمه اشار بقوله وبالرفع تجوز لان الرفع يمكن مشابهته بليس فلا تكون من مقدرة فتحتمل عدم الاستغراق وعدمه استغراقا مرجوحا بل مجازا فتحتمل عدم الاستغراق وعدمه استغراقا مرجوحا

سعد فتاش

قوله ولقائل ان يقول اه هذا الاعتراض كما ترى وارد على علوم الشمولية لاستغراق المفرد ولذلك لم يستغرق ما ذكر وقد حيث قال السيوطي كان صيغ التعريف لغيره وحاصله ان تلك الكلية سلبا او ايجابا في النكرة المنفية ولا نسلم في المفرد المعرف باللام بل اللام يشمل الافراد كلها كما ان المفرد المعرف باللام او النكرة المنفية يشمل كل فلا يصح الحكم بان الاستغراق المفرد اشمل من استغراق الجمع المعرف باللام والتعريض المنصوب في قوله كما ذكره ائمة الاصول والنحو والمجرور في قوله وبذلك صح مع بسائمة التعبير برجع كلا بما لا يكون يجمع المحلى باللام شاملا للافراد كلها مثل المفرد والبيه الاشارة في قوله ولهذا الى قوله ولكون الجمع المحلى باللام كذا اصح بدلالة ان نحو جاءني القوم او العلماء الا زيدا او الا الزيدين او جميع الاقوام والعلماء الا زيدا او الا الزيدين وبعضهم في الاستثناء المتصل فان تحت جنسه متفقة بينهما ان المستثنى والمستثنى منه يجمعهما في قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا

قوله لان النفي والنهي ناظر الى نفي ما يفيده المفرد وتثبيته للعقيدة والحكمة والشمول وما يفيده الافراد والبعضية والخصوص خلاف سراس

قوله فيعد اللام اي قول النحويين وسواء ام يعني منه بعض مفاهيمه ولكن فيها اقوى فلا مدخل في رجحان احدهما الذي حصل له الوجود جميع مفاهيمه او البعض دون البعض والاظهر الوجه كما اصاب البعض بل اصاب الجميع من حيث هو جميع فالبعض هو الوجه على الثاني ودون الاول والتاج حمله على الوجه الاول وانه ما ذكر بعضهم قد علمت ما فيه

فخلاصة الجواب ان المجموع المحلي باللام لا الاستغراق يفيد احاطة الآحاد والتبعيض الجميع عند اهل الاصول والنحو كثير وعند اهل التفسير وعند الزمخشري صاحب الكشاف كما سيأتي الامثلة من الآي فانه لم يذكر واما غيره غيرهم بعضا وعند صاحب المفتاح انكر امثالهم لا يفيد فانكلا لان احاطة الآحاد والتبعيض الآحاد مجموعا لا يفيد احاطة الآحاد

ص ٢١١ سواء بحرف التعريف او غيره كما في سياق النفي ونحوه

ص ٢١١ لكن في غير من الجموع كالمفرد والمثنى احاطة الجموع بحسب ما يليق به

ص ٢١١ بل احاطة الاستغراق في الجمع بحسب ما يليق به

العالم لبناء اسماء مختلفة لان المفرد يفيد شمول الآحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وكذلك انه اذا كان
الجمع معدا لاقل الجمع فانه يتناول العشرة فما دونها وان كان معدا لاكثر الجمع فانه يتناول المائة فما فوقها
الآحاد فقط واما الدلالة على الجنس لكونه موضوعا له فهذا هو المعنى واكثر ما قيل ان العالمين ما هيات
مختلفة فيتناول اهل الجمع الاعظم ودرك الفرق بين هذه التفرقة لا يجد بالعقل ولا بالنقل وبالجملة فالقول
بان الجمع يفيد خلق الحكم بحيث لا يبقى من الافراد مشتبها لا يوافقه ما قرره الائمة وشهد به الاستعمال
ومرجع به صاحب الكشاف في غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر من صاحب المفتاح
نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه آخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع
جميع الجنس فان يراد به بعضه الى الواحد منه كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر فالجمع صالح لان يراد به جميع
الجنس في ان يراد به بعضه الى الاثنين او الثلاثة فيما فوقها لان الجمعية في الجنس كالوحدة فيه
والجمعية في الجنس لا تنافي الوحدة اذ الكثائر تحصر قهرا فان الجنس كما يتحقق في الواحد يتحقق في الكثائر
ولهذا صح ان يقال الجنس الفلاني خير من الجنس الفلاني وان المفرد في تناول
الجنسية والجمعية في الجنس لا يوافق الجمع فان الجمع يركب الجنس والجنسية تركيبا يصير بها
واحدا ولهذا جاز مثل قولهم هذا فلان فحلها وانجادها ولا جاز منهم فان قلت فقد روي عن ابن عباس
رضي الله عنهما ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب الكشاف بانه اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في واحد ان
الجنس كما يتحقق بالجميع يتحقق بالواحد منه فكذلك الجنسية قلت هذا لا يصح على ما علم من تحقيق
علماء هذا الشان ان الجنس بما هو جنس لا يتحقق الا في ضمن الجميع فلا يتحقق في الواحد منه
على ما يجيء المفرد عند البعض من ان الجمع المعرف باللام عين الجمع المنكر جماعة او ورده توجيها بالمرام ابن عباس
رضي الله عنه ولم يجد اثنا هذا بعد بل ليته صح مجملا فيه مرة واحدة والاستغراق ما يصح منه ذلك واما فلان
الكلام في هذا المقام لانه من مدارج الانظار ومطارح الافكار كم زلت فيه اقدام افاضل اقدامهم وطاشت
دون الوصول الى الحق احلامهم فلما كان هنا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة
معناه واستغراقه يدل على تعدده والوحدة والتعدد متنافيان فكيف يجتمعان اشار الى الجواب
بقوله لا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الافراد الدال على الاستغراق كحرف النفي واللام التعريف
انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة كالمجرد عن التاء الدالة
على التعدد وانما اشتهر وصفه بتعريف الجمع نحو الرجل الطويل لكن فظه على التشاكل اللفظي لانه

قوله ولان كل مختلفة الخ اعترض عليه بان هذا الاعتراض
معارضة لقوله واستغراقا المفرد اشمل من
الاستغراق المشروط والجمع فما صدق ان المفرد
يجتمع ان يكون مستغرقا لمتناول بين الافراد
المفرد واستغراقه فلا يصح التعليل بان الاستغراق
اكمل فلا يجاب بمنع الاكملية وبعد التسليم فعلة
ما يدل عليه صحة تقييد احدهما بحين وعدم صحته في الآخر
بل وبحيث عن معنى الوصف والاسم فلا يشكل بصحة
قولك ضربت كل مختلفة الخ وبهذا يندفع ما قيل
ان قاضي ان يكون صفة الجمع

قوله لان ورائه اي حال الجمع المعرف بلام الجنس
كل المفرد المعرف به في ان كلا منهما لا يتناول الا اقل
من الكل من فلسفة كذا الجمع انما اريد به بعضه لا يجوز
انتهائه الى اقل من ثلثة فربما يجتمع الجنس ايضا
لو اريد جميع الافراد فلا فرق حينئذ بين الجمع
ثلثة بكل واحد في كل منهما سواء كان جميع مفرد لفظا
اولا كالفلس او سواء كانت التعريف باللام اولا
فما قد تحسس اجراء لعدم القائل بالفصل فالجواب
ان جميع عند راوي بعضه على الواحد هي ان كان اول
حقيقته ثلثة وعليه قوله تعالى ان الله يامركم ان الآية

قوله يحتمل بان الدلالة الخ اعترض عليه بان دلالة المفرد
على وحدة معناه بحسب الوضع انما قبل بوضعه للمفرد
المتصور في اذهان الذهن من المفرد الى الوحدة
ضرورة بالنسبة الى العالم بالوضع فما معنى تقييد
المفرد عن الدلالة على معنى الوحدة اجيب بان معناه
عدم اعتبار دلالته على معنى الوحدة والاحتقار وانه
على هذا التقدير لا يلزم الجمع بين المتنافيين
في الارادة بل في الدلالة والاستعمال فيه عند قيام
القرينة على تعيين المراد فقد يجرد احد الدلالة
عما عداه عن اعتبار ما عداه لا الغاء عن الوحدة
ولا يلزم من عدم اعتبارها الغاؤها حاشية

قوله لفظة كل تستعمل الخ اللفظ المراد من التناقل
اللفظي المركب مما فاظة في الصورة المذكورة ودلالة
كل من الصيغتين على لغاية فلا يرد وصف كل
بالجمع كالقوم والرهط بالجمع الصحيح قوله ولهذا
امتنع وصفه بنحو الجمع اي لكون المفرد المستغرق
عبارة عن فرد لا لجميع الافراد ثم اظهر ان هذا الا
متناع بالنظر الى ظاهر ما استفيد من اللفظ واما
بالنظر الى تحقق كل فرد الدلالة على كل الافراد فالتقابل
جواز وصفه بنحو جميع مثلا لان المعنى كما في الا احياء مثلا فعلك بسيون
اللهم الا ان يفرق بين الصفة والخبر فتامل منه

ولانه اي للمفرد الداخل عليه حروف الاستغراق بعض كل فرد للمجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنحو
الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اسمال
ونطفة امشاج فلان الثوب مؤلف من قطع كل منها سمال اي خلق والنطفة معرفة من اشياء
كل منها مشيج فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو جنيه وبالاضافة اي بعرب
المسند اليه بالاضافة الى شيء من المعارف لانها اخصر طرق الى احضار المسند اليه في ذهن
السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثي هواي مصون الخ اي مصوني وعهد العمر من الذي اهواه ونحو لكما
والاختصار مطلوب لمقتضى المقام وفرط السآمة الكون في السجن وجبينه على الوجه مع التركيب
اليماني مقصد اي مبعد اذهب في الارض وتمامه حيثما شئتما حتى بكة موئل والجنيب المجنوب
المتبع وللثمان الشخص والموئل المعتمد ولعقبا اليب خبره ومعناه تاسف وتحسر على سلب اليب
او تضمنها معطيا لسان المضاف اليه او العكس نحو هما هو لك في الاول عبدي حقر وفي الثاني
عبد الحامي مركب وفي الثالث عبد السلطان عشري عطف بيان على المضاف اليه اي عبد السلطان
عنده وجوبان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغيرها المضاف اليه المسند اليه وهو كذلك
المراد او غيرهما او المضمنها نحو غلام جارية الملك حاضر او المضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر
او غيرهما نحو ولد الملك جالس زيدا وبنا دمه وقد يكون الاضافة لاغنا نهما عن تفصيل
متعذر نحو اتفق اهل الحي عليك كذا او متعسر نحو تخطئ البلد فعلك كذا او لانه يمنع من التفصيل مانع
كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر البوم علماء البلد وبالتعريف بدلهم وبعلمهم نحو
علماء البلد فعلوا كذا وكسآمة السامع او المتكلم نحو حضر اصل السوء او لبعض الاضافة نحو زيد
على اكبر اولاد لال او نحو بها نحو صرفيك او عدوك بالباب ومنه قولهم ذرع ولا اشبار والدة
ولدها ولا مولود لولده فانه لما نهيت المرأة عن المضارة اضيف الولد اليها استطرفا
لها عليه وكذا الوالد ولقضيها استبعادا وتهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون
او لغيرها الجاريا وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير تملك ونحوه كونه كوكب الطرفاء

مطلب تعريف المسند اليه بالاضافة

اولا لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباء اولا لافادة الاضافة خصوصية ما
كقولهم هذا لك على ظهر الفرس اى للارض المخصوصة من راكبها المعهد ملاحظ الخلق وكذلك لان الاسم المفرد
جامد لمعنى الجنس والمفرد فاذا اضيف اضافة ما من خواص الجنس دون الفرد علم ان المقصود
الجنس كالوصف في نحو قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه علما مسبوقا ان شاء الله تعالى واما تنكيره فلان
اى تنكير المسند اليه للقصد الى فرد غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس نحو قوله تعالى وجاء رجل
من اقصى المدينة يسعى او النوعية اى العثور على نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اى نوع من الا
غطية غير معتاد بعارف الناس وهو غطاء التعامي عن آيات الله وفي الكشاف انه صيره للتعظيم
اى غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الادراك لان المقصود بيان تفاوتهم
عن الادراك والتعظيم دال عليه ولو في شيء والتحقير يعتبر بالغ في ارتفاع شانه
او انحطاطه مثلما لا يكون ان يعرف لقوله اى فولد ابن اى الشرط حاجتك مانع عظيم في كل امر
يشاء اى جنيه وليس المعنى على الف الفرق الاتيان حاجتك حقير فكيف بالعظيم والتكثير لقولهم
ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم
بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا كما في المعدود والا
والموزونات والمكيلات ولهذا اولكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله وقد يجاء للتعظيم والتكثير
نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اى ذوو عدد كثير بهذا نظر الى التكثير وآيات عظام
هذا نظر الى التعظيم وقد يجيء للتحقير والتقليل اضيفا بحسب اعتبار ما شيئا اى حقيرا قليلا فالتعظيم و
التكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المخاطب
بجهة من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا اولانه يمنع عن التعريف مانع كقولك اذا شئت مررت
بمن يمين لطول الطي بدلا لتشابههما في خفاء عين احترازا عن التعريف بسبب السامة الى بين المدوح وجعل
صاحب المفتاح التنكير في قوله تعالى ولتجدنهم احرص من حذاب ريك للتحقير واعترض المصنف عليه
بان التحقير مستفاد من شباء الحرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم تفحة الريح اذا هبت

قوله ان خبر الفصل تام منهم من ذهب الى ظهوره وجعل هذا المنصور من ان خبر الفصل لا يكون الا مع تعريف المسند اليه او قدر تقرر في النحو ان ما بعد لا يكون الا معرفة او نكرة وهذا يجوز ان ما قلت بعد القائم وما كان رجل هو القائم ومنهم من ذهب الى ان هذا يجوز ان يكون امة هو اردء من امة فهم يجيزون ان خبر الفصل قد يكون نكرة وهذا قليل امران بعد ما كونه مبتدأ في ظاهر الامر والاصل خلوه لذلك ام المظنون والناصح الصافون كنت انت الرقيب عليهم وهو خبر مقدم

قوله ان ظن الاظن لا فائدة المتقدم والمتأخر كان قبل ما تحتمل صفته من الصفات الظن صفة الظن فهو الاستثناء بعد الاثبات صح مصلحك

قوله فلذلك اي فتح ما قبل الا بعض حاصل الكلام بهذا انه غير مقصد بذلك البعض المستثنى وقد مقصوده التخيير ووجه الفصد ان ذلك ان ينفي علم تظهر وعين اللسان فهو تخليم واجمالا وان يثبته علم تظهر اللسان عنه فهو عنتير واذا قال مصلحك

قوله او مربط بالجزم جاية للوزنة وضرورا من التقلل فحاصل من تواتي اربع حركات واو بعضها الى ان وعقبه شركاء المكنة اذا قام زيد سير

وصف المسند اليه

قوله واما الوصف اه اراد بالوصف الذي فسره بقوله التابع المخصوص لانه اعم من الكاشف اولا وبالذات والمعنى المصدري انما يقصد بالذات ثانيا وبالعرض ولو قال بعد اما اذا كانت اللام للجنس اظهر للمراد ولان المقتضى اشارة الى ان العهد في قوله لكونه يرجع الى ما دل عليه قوله واما وصفه لا طائل تحته لانه ذهني المحضري كما ذكرته وانما قال مبتنيا لانه عن معناه مبني بين البين والكشف كان الاول بالنظر اليه نفسه والثاني بالقياس الى السامع حيث صار صدد الموصوف بدونه ذكر العلامة المقصود المذكور من العلم الاول طار ولا العلامة المقدرة والمثال فان ذكر الوصف صار العلم اي تعريف الجنس والكمال وفيه مع ذكر اشارة الى علة الاحتياج الى ذكر ستعد لان المعتد في الجملة التلك بالمقصود الى ذكر حقيقة وصورة بحسب المعنى وان كان بالجمع لانه جنس واحد معنى فانه قيل اسم الجنس الذي يقع على الواحد والجمع بلفظ واحد معنى فانه قيل من مع عقد الاطلاق والاسراب وبعضه الوصف لما قولك علو حاصل الاصل مصدر فجوز ان يطلق على المفرد والاسراب وبعضه الوصف ومتم من قال ذكر ذلك ليس فيه دلالة على كون الوصف لبيان المقصود لجواز ان يكون لبيان الوصف الجامد ولا يخفى ان الوصف الجامد هو الطويل المتعدد وحده لاستلزامه الطويل والعريض فقيل الصفة الكاشفة جامدة

النفس احتمل حيث ما ان الذي تخبر به قد وعيا الى قوله ان الذي جمع السماحة والعبدة والبذل التقي وتسمعا ان الخبر الذي بعضا كما ظن فان قدر اي وقد سمعا الا يعين والبذل الذي المتوقد وهو اما او الذي فلا ينفع الاشاحة من امر ليس فيجا وقول البيعا فالا يحق ليس عند اليه وقوله الذي ظن بك الى آخره وصف له كاشف من معناه محاكي عن الاصعى انه سئل عن الاتقى فانشد ليث ولم يرد عليه ومثله في النكرة قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو اعجبكم واذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الفعل كغرزة الجزع عند مس المكروه وسوءة المنع عند مس الخير وارد بالتخصيص بما يقبل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرة بحضور جزء علم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته ببعض من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد الناجي او الرجل الناجي عندنا فانه كان يحتمل الناجي وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال او كون الوصف مدحا او ذما او تأكيدا نحو جاءني زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف عند زيد قبل ذكره اي ذكر الوصف والتعيين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف والشرط في هذا الاخير الوصف مختصا او تأكيدا ان كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما فان لفظ امس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتقريره كما سيأتي ومنه قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائرا بما هو من خواص الجنس لبيان ان المقصود منهما الى الجنس دون الفرد وفيهما الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة فيهما واعلم ان الوصف قد يكون جملة وشرط فيه تنكير الموصوف لان الجملة انما تحل من الاعراب تجب صحة وقوع المعرف موقعها والفرد الذي يستدل من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار

الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال هنؤ فلان قتلوا
زيدا وانما قتله واحد منهم وربما يجمع بين الكل والبعض بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم
اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستمرار سجودهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشأن وبهذا
يزول ما قيل ان التعبير بالتفريع على ما يلبس ولا دلالة له على كون السجود جميعا في زمان واحد على ما توهم و
هو ساقط بما ذكر وهو ان ذكر عدم الشمول انما يجوز زيادة توضيح والا فهو نوع من قبيل دفع توهم الجواز
لان كلهم مثلا انما يكون تأكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول وقد يختل لعدم الشمول على سبيل الجواز
والا لكان نائبا ولهذا قالوا ان الشيخ عبد القاهر لا يعني بقولنا بفيد الشمول انه موجب من اصله
لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا لم يتم تأكيدا بل المراد انه يمتنع ان يكون اللفظ المتعلق للتبع
مستعملا على خلاف ظاهره ويجوز ان يتم كلامه واما حجاني الرجلان في كلامها فوقوعه لدفع توهم
عدم الشمول نظرا لان التثنية تعني في مدلوله لا يجاد على الواحد اصلا فلما توهم فيه عدم الشمول بل
الاولى انه لدفع توهم ان يكون الثاني والعاد عائدا منهما او الاسناد اليهما انما وقع سهوا او اتفاقا توهم
التوافق ان الطائي رسولان لهما او نعتا جاءوا رسول الآخر فلا يقال لبعد فيه جاءني الرجلان الطائيان
بل انعتهما او عنهما وكذا اذا توهم ان الطائي لاحدهما والآخر غير متصف بالمنعوت بحمد وكذا فيما يدفع
ولذلك بنا تأكيد المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه واما بإنابة اي تعقيب المسند اليه بعطف
البيان فلما يصاحبه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد لا يلزم كون الثاني واضح الحال بحيث
الايضاح من احتمالها وفائدة عطف البيان لا تخصص في الايضاح كما ذكر صاحب الكشاف ان ابيت
للرام في قوله حاشا لله الا لمكة البيت للرام فيما ما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح
لما يجيء الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد وفائدته
وان كان البيان حاصلا بدونه انه سبق الى بعض الافهام ان عادا مشترك بين قبيلتين فلما سمع
فيه وجه من الوجوه وما يدل على ان عطف البيان لا يلزم البتة ان يكون اسما مختصا بمتبوعه
ما ذكره وانه في قوله والمؤمن العائذات الطير ان الطير عطف بيان وكذا كل صفة اجري عليها

قوله وبهذا يحاث وهو ان ذكر عدم الشمول انما يجيء
اذا اريد بالتجوز ما يعم المجاز العقلي والمعنوي
واما اذا اختص بالتجوز العقلي كما يشير به كلام السكاكي
حيث قال واما الطائفة التي يقتضي تأكيده فهي
اذا كان المراد ان لا يفطن بكون السامع وهما
ذلك تجوزا او سهوا او نسيانا فلا بد من التعرض
لعدم فائدة تجوز لغوي لم يتدرج في التجوز المذكور
على هذا التقدير

قوله الاولى انه ولكن ان يقال فعلى هذا جاز
ان يراد بكل دفع توهم ان يكون لبعض
والاسناد الى الكل تاما دفع سهوا

قوله لا يلزم كون الثاني واضح الحال كما اذا فرض
ان كنية زيد مشتركة بين عشرين واسم بين
ثلثين صغيرين لا لفقد فاذا اتبع الاسم فكنيته
عطف بيان لها فان ابيت فاذا اتبع الكنية
واضح من الاسم حال الانفراد وكذا لا يلزم ان يكون
الثاني اشهر من الاول فان زيدا اذا اشتهر بكنيته
اكثر من اشتهاره باسمه مع كون الكنية مشتركة
دون الاسم فاذا جعل الاسم عطف بيان لها
اوضح مما مع ان المتبوع اشهر سيد سرحه

عليها الموصوف بحجاني العاقل الكامل بديهة فالاحسن ان الموصوف يعطف بيان لما فيه من ايضاح
الصفة المبهمة وفيه استعبار بكونه علما في هذه الصفة فان قلت فداود ورد المص قوله ولا تتخذوا
آلهين اثنين انما هو آله ولعدد في باب الوصف وذكر انه للبيان والتعبير واورده السكاكي في باب عطف
البيان مصرحا به من هذا القبيل فما الفارق وكيف قلت ليسه في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان
صناعي بل ذكر انه من قبيل الايضاح والتعبير وان كان وصفا صناعيا ولكون ايراده في هذا
البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان يجوز في بحث التأكيد على ما هو دأب السكاكي ويكون
مقصوده انه وصف صناعي جيء به للايضاح والتعبير لا للتأكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام النحاة
وتقرير ذلك ان لفظ الاثنين حامل لمعنى التثنية اعني الاثنينية ومعنى العدد اعني الاثنية وكذا لفظ
آلهين حامل لمعنى التثنية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الآلهة
لا عن اتخاذ جنس الآلهة وفي الثاني اثبات الوحدة من الآلهة لا اثبات جنس الوحدة فوصف الآلهين باثنين
والآلهة بواحد يفيد الغرض وتغيير الترتيب وتعدد القيد فقصده صاحب الكشاف حيث قال الاكم
الحاصل لمعنى الافراد والتثنية دال على ان المعنى به منهما والذي يشافي له الوارث هو العدد وشيع جاء زيد وشيع جاءني رجلان وكذا
اي تقرير وجه بحقه ولم يقصد انه تأكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ مخصوصة
فما وقع في شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان الآلهين اثنين وتخته واحدة من التأكيد
الصناعي ليس بشيء اذ لا دلالة للكلام عليه بل اورد في المفصل قوله تخته واحدة مثالا للوصف
المؤكد لحد امس الدابر فالحق ان لكل من اثنين وواحد وصف صناعي للبيان والتعبير كما في قوله
تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل في الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه
صفة لطائر للتوصل الى العدد الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف فلا يمكن ان يقال ان
في ان الوصف فيهما للبيان وتغير فان من حيث ان في الآلهين اثنين واله واحد لبيان ان القصد
الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض وطائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون

العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكرت فيما مر بيد عليه للمنصف وبه يتبين ان لا خلاف بين صاحب
الكشاف وصاحب المفتاح والمصنف على ما تحقق القديم واستدلال العلامة في شرح المفتاح على ما
بيان لما وصف به بان معنى قولهم الصفة تابع بدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى
في متبوعه على ما مثل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين ولم يقصد بالدلالة على الاثنينية والوحدة
التثنية في متبوعها ليكون لها وصفين بل ذكر البدل للدلالة على ان القصد من متبوعها الى ما عبر عنه
بعض التثنية والوحدة دون الجزء الآخر يعني للتثنية فيكون منها تابع غير صفة يوضح متبوعه
فيكون عطف بيان لا صفة واولى ان يريد انه ذكر البدل على معنى في متبوعه فلا حاجة
التعريف عليه شيء من الوصفية لانها التبعية تكون لتخصيص او تاكيد او مدح او نحو ذلك وان اريد
ذكر البدل على معنى في متبوعه ويكون الغرض من دلالته عليه بشيء آخر كالتخصيص والتاكيد ونحوهما
فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على اثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا بيان
المقصود ونحو قولك ان الامير بكر ليدل على معنى الدثور والغرض منه التاكيد بل الامر كذلك
عند المحققين الا ترى ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كالشيء ومن وضح ولم يخرج مهما لعن الو
الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه وفيه نظر اما لانا لا نم
ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا ترى الى ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا
لله شركاء الجن الله وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا يصح
لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى ان يبدل لانه المقصود بالنسبة اذ اليه
انما هو عن الحاد الاثنين من الآية على ما تبين تقريره واما الابدال منه اي المسند اليه وهذا
اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل في جاءني اخوك
زيد هو لفظك والا فالمسند اليه في التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح اجمال والى ذلك فليزيارة
التقرير نحو جاءني اخوك زيد بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان
مفهوما متغايرين وجاز القوم اكثرهم فبدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا من

قوله لانه لا يقوم مقام المبدل منه لان الغرض المسوق له الكلام في الاول انما هو عن الحاد الاثنين من الواو في الثاني اثنان الواحد منه كما مر وليس الاثنين والواحد منفردين مقصودا بالنسبة فلو قلت لا تخذوا اثنين وانما هو واحد لما حالت بذلك الغرض كما لا يخفى قوله وفيه نظر لان لانم ان اشارة الى ان المقدمة المشهورة القائلة بان المبدل منه في حكم الساقط ليست بكلية على ما يشير اليه منها قال الفاضل البرزلي والا لزم في ان المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا لوجب عود الضمير اليه في بدل البعض وبدل الاشتمال وايضا في بدل الكل قد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني وبعد اتسامها بكلان ما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ما اشهدتهم خلق السموات والارض الآية ما ذكره من ان المعنى ما اشهدوا انفسهم ما خلقت انفسهم ولا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المجرور به قلنا منه ان المبدل منه في حكم الساقط فينبغي الصلة بلا عائد على انه لكم كلية المقدمة المذكورة لم يقدر ان العائد موجود حسا فلا مانع والعجب انه قال في المفصل قولهم البدل في حكم التنحية الاول ايضا من هم باشتقاله بنفسه وهما يقتضيه التالي هم والصفة في كونها تخصيص علة

مطلب ابدال المسند اليه

من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه فتحقق الابدال من اثنين اذا جعلناه بدلا
بكون بدل الكل دون البعض لان ما تحاشيا من ان يوهمه ما صدق عليه الاثنان وسلب غير وجه وبدل
الاشتمال وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال
الظرف على المظروف بل من حيث كونه والا عليه متحدا او متقاضيا له بوجه ما لما يجيء انتفى المقتضى عنه
ذكر المبدل منه متوقعة الى ذكره منتظرة له فيجيء بعده مبتدأ له وملخصا لما اجمل اولا او لا وكلت عن بدل
الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام فان قلت لم قال هنا لزيادة التقرير وفي التاكيد للتقرير قلت
هذا فيه تحقيق من لغط المفتاح على عادة افتنانه في الكلام وهو من اضافة المصدر الى المفعول
او اضافة البيان اي الزيادة التي هي التقرير والتاكيد فيه الاشارة الى ان البدل هو المقصود بالنسبة
والتقرير زيادة تقصد بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس المقرر وبيان التقرير في بدل
الكل ظاهر لما فيه من التكرير فان صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين اتخذوا العجل سينالهم
لما فيه من التثنية والتكرير والاستئناف بان الطريق المستقيم بيانه وتقييده صراط المسلمين وفي بدل
البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فلما ذكره اولا اتى في البعض بقاء
واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان لا يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا
اعجبك علمه بخلاف ضربت غلامه فتحه جاءني زيد غلامه او لعنه او خاره بدل غلط
لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح التثنية ما فيه
من التفصيل بعد الاجمال والتقرير بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتقرير كما مر فلعل
الاحسن ان يقال للزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح واما العطف اذا جعلا الثاني معطوفا
على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل
من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق اي الشيوع للحكم للتابع والمتبوع من
غير تعرض لتقدم او تاخر او معية ولجوز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاء عمرو
فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة لو لتفصيل

مطلب العطف

قوله او لتفصيل المسند بائنة في حصل آي يشير الى ان تفصيل المسند انما هو بيان الى مقدره واشار بعضه عن بعض يجب الوقوف في الائمة اياها على الشائعة واشار بعض فان هذا هو المعتبر في باب العطف دون معدة من الاشياء لتفيد والضعف او الجلي والتفصيل فان المرور في قولك مررت بزيد وعمر فاصر ورا واحد افقي قولك مررت بزيد فعمار بعيد مرورين متباينين

قوله من نحو جاءني زيد وعمر وبعيد وبعيد وكسنة آي انها احترز عن وكقولك لانه من القسم الاول اذ العطف فيه افاد تفصيل المسند اليه مع تخصيص الحرف العامل الذي قام العاطف واما تفصيل المسند مقيده يجب الوقوف في الائمة فانما يستفيد من التقييد بالظرف لا من العطف وليس في اللام

باب تفصيل المسند

احتضار فتح

الاضرار

سرد

قوله ترتيب بعض للاحتراز عن نحو جاءني زيد وعمر بعده

فاء

ثم

حتى

حروف عطف

مطلب

الى التبيين

مطلب واو الثمانية

المسند بائنة فتحصل عن احد المذكورين اولا وعن الآخر بعده متراخيا او غير متراخ كذلك اي كذلك مع اختصار واحترز بقيد عن نحو جاءني زيد وجاءني عمر وبعده بيوم او شهر او سنة وما شابه وذلك نحو جاءني زيد فعمر واو ثم عمرو او جاءني القوم حتى خالد فهذه الثلاثة تشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ملابسة الفعل المتبوع بعد ملابسة المتبوع بلا مهلة وثم لذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها جاء ناقصا خسيسا بالنسبة لما بعدها يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها فهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس لا ترتيب الخارج بل جواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى آدم او فوائها نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمان ولعد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤك معا او يكون خالد اضعفهم او قويهم لمعنى تفصيل المسند فحتى انما تعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انها قوى الجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم ومن يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلها معا قلت ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقرير توجه ما يتوجه الى ذلك التقرير ولذا الاثبات وهذه الامارة هي من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء على الشيء او نفيه عنه الا وهو العرض المقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه اذا تقرر لك هذا فقولنا جاءني زيد فعمرو يكون بالعرض اثبات المجيء لعمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى لك ان تعلم ان المجيء زيد وعمرو وان كذا في الترتيب والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير فتأمل وقلت ماجاءني زيد فعمرو كان نفي المجيء يعقب مجيء زيد ويحتمل انهما جاءا معا او جاءك عمرو قبل زيد او بعده بمدة مديدة فان قلت فيه يجيء العطف على المسند اليه بالفاء ومن غير تفصيل المسند نحو جاءني الا كل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف واحدا قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه في المعنى الذي باكل فشارب فنائم والكلام فاذا دلالة فيتأمل فافهم وذكر علماء انه يلزم ان يكون

ان يكون لتفصيل المسند اورد السامع حين الانظار في الحكم الى الصواب وسببي تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك معا وقد يكون بهذا القصد وحده جيء وما جاءني زيد بل عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو كذا في المفتاح والايضاح ولم يذكره المصنف هنا لكونه مثل لا في الرد الى الصواب الا ان لا للنفي للحكم عن التابع عدا بجاء به للمتبوع ولكن لا يجاء به للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع توهم المخاطب ان عمرو الصالم يمين كذبه بناء على ملابسة بينهما وملابسة بينه وبين ذلك المستدرك وهو يرفع توهم متوالده من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء وهذا مرجع في انه انما يقال ماجاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد انهما جاءاك دون عمرو على ما وقع في المفتاح واما ان يقال لمن اعتقد انهما جاءاك على ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد

او صرف الحكم عن المحكوم عليه الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه بحيث ان بلا سبيل لحكم ولا لاثبات ولا لنفي جاءني زيد بل عمرو بحيث لم يدر زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب ان يقتضي عدم المجيء قطعا واما اذا قصد السكوت نحو جاءني زيد لا بل عمرو فيه يفيد عدم مجيء زيد قطعا واما المتقي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته واستلقائه في المتبوع فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن وبهذا اختار كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه جعل النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالسكوت او الحكم متحقق الثبوت له وفي ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاءني عمرو فعدم مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق وعدم

مطلب بل بل

بل اضرابية اما ان يكون في كلام موجب او منفي وان كان في الموجب فتنبيه مذهب الجمهور ومذهب ابن حاجب وان كان في المنفي فتنبيه ثلثة مذاهب مذهب ابن حاجب معه مذهب الجمهور مذهب المبرد

اي نفي الاضراب

صوف الحكم

السببي

المتبوع

الى التابع

وجعل

المتبوع

منفي

التبوت

ضوء الشمس

قوله واقاطع مذهب الجمهور فعليه اشكال وذلك لان الحكم المذكور في الكلام سواء تقدم او تاخر فلم يعرف الى التتابع على مذهبهم وكيف ان يتكلف ويقال الحكم هو الجواز من حيث يعتبر بنسبتهما جميعا من ان يكون اثباتا او نفيا فانهما نسبتان الجواز الاول نفيا ثم صرف عنه الى الثاني اثباتا وجعل الاول في حكم المسكوت عنه واما من يقعدا فانهما منفيتان عن المتبوع ثابتتان للتابع فلا وجود للصرف على قوله سديسرس

للحكم في المثبت ظاهرا وكذا في المنفي على مذهب الجمهور وفي اقاطع مذهب الجمهور فعليه اشكال

فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان على في المثبت مطلقا وفي المنفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى تركه لبدل الغلط قلت وقد يعارض بما ذكره بعض المحققين من ان الحكاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط او الشك من المتكلم او المتكلك اي ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او ائتني بانواع نحو ائتوا اباكم لعلكم تهتدون او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيدا او عمرو او للتفريق بينهما الا ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث ان مدلول اللفظ بل بسبب امر خارج

قوله بل بسبب امر خارج وذلك لان مدلول اللفظ ثبوت الحكم لاحدهما مطلقا فان كان الاصل فيها المنع كستفيد التخيير وعدم جواز الجمع والا استفيدت الاباحة وجواز الجمع بسببها سديسرس

وما عداه الكاكي من عروض العطف اي المغايرة والظهور على ان ما بعد بل يطف بين لما قبلها ووقوعها بعد غير الامر المجرور من غير اعادة الجار والاصح المتصل من غير تاكيد او فصل يقوى مذهب الجمهور وهذا تتابع لا طاهر خنده واما الفصل اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعلوه من احوال المسند اليه لانه يفيد ان براءة الاولا لانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابقة له وهذا اولى من قول من قال لانه تخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند هنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله بحيث لا يقع وغيره كما قال في المفتاح ان تخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله قصر المسند على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق ان فائدته ترجع اليهما جميعا لانه يجعل احدهما مقصورا ومختصا والآخر مختصا به ومقصورا عليه فلتخصيص اي المسند اليه بالمسند يفيد قصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم انحصار القيام مقصورا على زيد لا يتجاوز الى عمرو ولهذا يقال في تاكيده لا عمرو فان قلت الذي سبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعم

قوله اولا للابهام نحو انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين المراد من الابهام ترك التعيين لغرض سيعود اليه وهو في الآية ان يجمع بين سببة الضلال الى المخاطب لقوله برىء مما تعملون وليس المراد به ايقاع السامع في الشك او اصل الحكم وهو ظاهر

مسعد

ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على ان يكون المقصور عليه المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر وكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصد المسند عليه الآتي في قولهم في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما مر على كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين اتصفت صفة المفلحين وتحققوا اسمائهم وتصوروا بصورتهم للتغيبة فهم لا يجدون تلك الحقيقة اسمها كلاما فيحمد ان معنى لا يجدون تلك الحقيقة اسمها كلاما موجودون على صفة الفلاح لا يتجاوزونه الى صفة اخرى وهذا يعلم منشاؤه عدم التدرب في هذا الفن

وقلة التدرب للكلام القوم اما اولا فلان هذا اشارة الى معنى آخر للخبر المعرف باللام وهو الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكر وهو ان يكون المعنى على انه اسم جنس الصفة كقولك هو الكريم تريد انه الجامع لكل ما يسمى كرما وهو الذي يتلو الشجاع في ان اسم الجنس يقع عليه وعلى ما دونه وكقولك هو الشجاع تريد انه الكامل في الشجاعة الذي ليس فوقه شجاع وكقولك هو الطويل تريد انه الذي ليس بعده طويل وكقولك هو الطبيب تريد انه الحاذق في الطب وكقولك هو الفقيه تريد انه الذي لا يشق غباره في الفقه وكقولك هو الشاعر تريد انه الذي لا يدانيه احد في الشعر وكقولك هو النحوي تريد انه الذي لا يقادر قدره في النحو وكقولك هو الخطيب تريد انه الذي لا يقوم احد مقامه في الخطابة وكقولك هو الشاعر تريد انه الذي لا يدانيه احد في الشعر وكقولك هو النحوي تريد انه الذي لا يقادر قدره في النحو وكقولك هو الخطيب تريد انه الذي لا يقوم احد مقامه في الخطابة وكقولك هو الشاعر تريد انه الذي لا يدانيه احد في الشعر وكقولك هو النحوي تريد انه الذي لا يقادر قدره في النحو وكقولك هو الخطيب تريد انه الذي لا يقوم احد مقامه في الخطابة

قوله وكقولك هو الشاعر تريد انه الذي لا يدانيه احد في الشعر وكقولك هو النحوي تريد انه الذي لا يقادر قدره في النحو وكقولك هو الخطيب تريد انه الذي لا يقوم احد مقامه في الخطابة

فعليك ايها الحاكي عن زيد انه الاحمق ان يراعي ذلك وطريقته فتقول له لكن فهل سمعت بالكيس وهل تعرف حقيقته فزيد بعينه هو هذا كلامه واما ثانيا فلان صاحب الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف وفائدته لا معنى الفصل بل صرح في هذه الآية بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده جدير بان يكون صفة والتوكيد والايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يعاتبك ام الاسد ذكر صاحب الكشاف

مطلب الفصل قد يكون للتخصيص

انباءة ووقع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل يقال ووقع الشرب مثلا نعم لو قيل على المفتاح لاتم ان التقديم دخلا في الدلالة على الاستمرار بل انما يدل عليه الفعل المضارع كما سنذكره في بحث لوات طيبة ان شاء الله تعالى الكائن وجها ومثل افادة زيادة تخصيص لكقوله منتهز

ينفقون عنه فواتهم سيوفنا قطر يشن في هامهم رنين وان ضيغلم

فهم خفوف والمراد بهم كما ذكر في المفتاح اى خفى الاسنة هو قولهم خفوف بتقديم المسند اليه

فتقول المعنى هذا الامر لا غير بالاشارة باعادة لفظه ليس بشئ واعترض ايضا بان كون التقديم مفيد التخصيص مشروط بكون الخبر فعليا على ما سيأتى في بحث السببية في حاجتك

والخبر هنا اسم فاعل لان خفوفا جمع خاف بمعنى خفيف والعجب بمنع هذا الاشتراط

يدرع انه التقدير بالحصر في قولك ما انا سعيت بك الا لاكرمك وما انت علينا بوكيل وما انا بطارد

الذين امنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل وفيه بحث ظهور ان الحصر في قولهم

فهم خفوف غير مناسب للمقام واجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص

بالذكر الذى اشار اليه في قوله واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهى انا كون المخبر عالما

بنسبته الى كل مسند اليه والمراد بتخصيصه بعينه وهذا سديد لكن في بيان كون التقديم

مفيدا لزيادة التخصيص نوع خفاء لشيوع عبارة الشيخ وقد وقع في دلائل الاعجاز كلاما

حاصل ما اشار اليه المصنف بقوله وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلى

اى قصر الخبر او التقييد بالفعلى عليه فما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب

المفتاح قائل بالحصر فيما اذا كان الخبر من المستفاض نحو ما انا علينا بعزيز وان وقع في حيز النفى اى اذا كان المسند اليه مجرورا في النفى بلا وفصل من قولهم وليك اى قرب منك

نحو ما انا قلت هذا اذا لم اقل مع انه مقول لغيرى فالتقديم يفيد نفى الفعل عن المذكور

وثبوته لغيره على الوجه الذى نفى عنه من العموم وللخصوص فلا يقال هذا الا في شئ

ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفى كونه قائلا لا نفى القول فيلزم منه ان يكون

ان يكون بتقديم المسند اليه كما انه قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توجه للمخاطب انكاره

معه في القول او انفراده كما به وقوله لا بالنسبة الى جميع من في العالم ولهذا اى ولان التقديم

يفيد التخصيص ونفى الفعل عن المذكور مع ثبوته لغيره لم يصح ما انا قلت ولا غيرى لان

مفهوم الاول انه ما انا قلت بتقدير ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق

الثانى انه لا غيرى نفى قائلية عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا

المعنى ان يؤخر المسند اليه ويقال ما قلت انا ولا احد غيرى اللهم الا اذا قامت قرينة على ان

المقدم لغرض اخر غير التخصيص كما اذا قال المخاطب بك ظننت فاسد بين احدهما انك

فلت هذا القول والثانى انك تعتقد ان قائلا غيرك فيقول لك لست انت قلت لا غيرك

فتقول ما انا قلته ولا احد غيرى قصدا الى انكار نفس الفعل فتقدم المسند اليه يطابق

كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما في هذا المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار

ولا غيرى فانه لا يصح ولا ما انا رأيت احدا لانه يقتضى ان يكون اثبات غير المتكلم قد راى

كل احد لانه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره ايضا

على وجه العموم لما تقدم قال المصنف ان المنفى هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس

وقد تقدم ان الفعل الذى يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذى نفى

عن المذكور وفيه نظر لانا لا نعلم ان المنفى بهذه الرؤية الواقعة على كل احد من الناس بل

الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد السلب الجزئى

لان نفى الرؤية الواقعة على كل احد لا ينافى اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثانى

يفيد السلب الكلى لوقوع النكرة في سياق النفى وهذا احد كثير من الناس على انه سهو

من الكاتب والصواب ما انا رأيت كل احد واعتذر عنه بعضهم بوجه بين احدهما اشار

منبها على ما ذكرناه ثم ان الاقفه من ان احدا ان لم يكن همزته بدلا عن الواو لا يستعمل

في الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رأيت احدا راجعا الى من زعم انك رأيت

قوله ورد على من زعم انكَ رأيت كل احد واذا كان رد اعليه ينبغي ان يقدر في المثال المذكور لفظ كل ليطابق الرد المردود فيصير قول المص لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد هذا توجيه ماذكره وكلا المقدرين فيه نظر اما الاول فلانك تحققت ان مراد المص نفي الخبر المقيد والام يستلزم كلا منهما اصلا فينبغي ان يكون المثال المذكور على ما زعم رد اعلى من اعتقد ان غيرك رأى احدا وشاركك في عدم رؤيته احدا ولا يخفى ان حظه الخاطب في مقام التخصيص في قائل المخصص المعمل نفيا او اثباتا وليس هذا من الباب المخصص حسبما علم

كلّ احد لانه اجاب فلا يستقيم بدون كلّ الثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بين عليه وعود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله وما منكم من احد عنه حاجزين وفتره في قوله تعالى لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم جريان هذا الاستعمال في الكلام المنفي فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ما ينفي من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور منتفيا عن المتكلم والمخاطب معا وان عاما فعام وان خاصا فخاص او لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن المخاطب في الفاعل محسب والتقدير بخلافه واعترض عليه بعض المحققين بان الباقي بعد نفي الفاعل هنا هو السلب الكلي اعني عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان اينا ما لم احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه ونعم انه غيرك انت وشاركته الغير فتغيت وبهت وحضرت في غيبك هذا السلب بعض عدم رؤية احد من الناس او لو اختلف العقلان ايجابا وسلبا لم يكن المخاطب في الفاعل محسبة هي الكلام الدائر في هذا المقام على السنتهم وهي متغايرة ومتناوبة عليه حصل كلام الشيخ ولم يغير فوا بين مقدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا وتعمد على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما انا قلت كذا مثله في نحو ما قلت كذا وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام فنقول كذا انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا فانه حكم المثبت يأتي تارة للتخصيص وتارة للتخصيص كما يذكر عن قريب واذا قدم على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص وظيفيا لكن فرق بين التخصيص بالنفي فان قولك انا ما سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته واصاب فيه لكنه اخطأ في فاعل الذي لم يسع فزعم انه غيرك انت وانت بمشاركة الغير كما ان قولك انا سعيت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب لكنه اخطأ في فاعل الذي سعى فزعم انه غيرك انت وانت بمشاركة

قوله لان هذا الامتناع جار في ورد على الوجهين معا وقوله وايضا مخصوص بالوجه الاول وقوله وان لا يكون بالوجه الثاني يقتضيها منافسته وهي ان جريان الامتناع في هذه الصورة انما هو لكونه وجها لفاعل ما ذكر والمتعذر لجواز ان يكون وجه الامتناع متعددا والحق انها يظهر انما وان اجرى الوجه المذكور في صورة ولم يوجد فيها الفاعل كما لا يخفى وقد يجاب بان المص هنا اعتمد نقل كلام الشيخ وقد ذكر الشيخ ما ذكرناه فيما سبق شعرا وما نا قدمت شيئا مع قوله ما انا رأيت احدا في قرن واحد ووضع عدم المصدر في الجمع على كون المنفي عاما على ما سيجيء فيكون التخصيص في الجملة خلط هرقا عند المص فليتأمل في ذلك

قوله لا على جميع الناس وان بنى الامر على كون جميع نكرة في سياق النفي يكون توسيطه كما في احد بعد جميع لغوا كما لا يخفى ان قلت لم لا يجوز ان يراد بالجميع جميع مخصوص هو الكل قلت لما لم يكن الامتناع مختصا بذلك الاراد في مع كونه خلاف المتبادر لم يلتفت اليه الشيخ حسبما علمت

مثال عموم النفي دون نفي العموم

فاعلم ان عموم النفي وعموم النفي بين بون في ويجب بحسب

ولا يخفى ان هذا اولى قارورة كسرت في الاسلام

الغير ونحو قولك ما انا سعيت في حاجتك فيجب على ما شار اليه الشارح العلامة انه ليس
لئن اتيقدو جوب سعي واحد بعينه بخلاف قولك ما انا سعيت في حاجة غيرك فانه يصح
بمشاركة الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي ذكره النفي ان علما
فهم وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان يكون
القائل هذا القول وكانت المناظرة في شيء ثبت انه مقول وليتأمل يصح ان يكون له
المنفي عاما وكان حلفا من القول ان تقول ما انا قلت شعرا قط ما انا اكلت اليوم
شيئا ما انا رأيت احدا من الناس لاقتضائه ان يكون انسانا فقال لكل شعر في الدنيا
واكل كل يوم كل شيء يؤكل ورأى كل احد من الناس فنفيت ان تكون الكلام
مخاطب ان هناك انسانا لم يقل شعرا قط ولم يأكل اليوم شيئا ولم ير احدا من الناس
في ولكن لك ان تدعي خطأه في تعيين فرض انه غيرك اوانت بمشاركة الغير فلا بد ان تقول له
انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت اليوم شيئا انا ما رأيت احدا من الناس ويكون هذا
معنى صحيحا كما اذا قلنا انا الذي لم يقل شعرا انا الذي لم يأكل اليوم شيئا انا الذي لم ير احدا
من الناس لان اللازم من هذا التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفي فيه
ان يكون قد قال شعرا او اكل شيئا او رأى احدا ولا يصلح في هذا المقام ان يقال ما انا قلت
شعرا ما انا اكلت شيئا ما انا رأيت احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على
الوجه الذي ذكره في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد بانه سيعمل للمرء على ما اضاف في نفي
الفعل ولحظ طرفا من نفي عنه الفعل فزعم انه غير المذكور وحده او بمشاركة المذكور كما اذا
قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا بل الواجب فيهما بل حروف النفي ان يكون المخاطب
مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور لخطأ في اعتقاده ان فاعل هو المذكور
وحده او بمشاركة الغير فليتأمل ولا ما ضربت الا زيدا لانه يقتضي ان يكون انسانا
غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون في الملتبث

في المثبت كذلك لما تقدم وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكي
ومن هاهنا حيث علموا امتناع ما انا ضربت الا زيدا بان مقتضى النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت
زيدا دون تقديم المفعول الا وهو خروج النفي يقتضي ان لا يكون ضربته حصرا ان علة امتناعه ما
ذكرنا لا ما ذكروه لانا لا نعني ان ايلاء حرف النفي يقتضي ذلك وجوابه انه قد سبق ان مثل
هذا عن تقديم المسند اليه وايلاء حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه فانه
متحققا منتفيا بهما وانما يكون المناظرة في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب
مصيبا في اعتقاده ووقع الضرب على من عدا زيد مخطئا في اعتقاده ان فاعلا ان ضربه فقد تكلم
رده الى الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا لانه لم تكن انت الفاعل لا لانتفى الفعل
بعينه ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيد امسلم لكن فاعله غيري لانا فاذا كان النفي
في هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد وانت قررته ونفيت ان يكون فاعله فلا يكون
زيد مضروبا لك ولغيرك ايضا وهذا هو الذي ذكره العلامة في شرح المفتاح ان المقام
يقتضي ان ينتفي عنه الفعل المثبت ثم الاستثناء اثباته منفيا لغير من ذلك الفعل
فثبت ان مخالفة ما ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين وقع بل يكون نفي الضرب
محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد فيثبت التوقيف لا بما يجوز ان يكون هناك
فرآن وقع لهما على من عدا زيدا والآخر على زيد ووقعت المناظرة في فاعل الاول
فنقاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا لهما بهذا الضرب
الذي نوظر في فاعله ولا يلزم ان لا يكون زيد مضروبا لهما اصلا لانا نقول المستفاد بالا
هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا له ومنفيا عنه
هذا مع ما عندي ان قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربته زيدا اجدر بان يعترض
عليه فيقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى كون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم
والفعل المذكور هو الضرب الذي استثنى منه زيد فالاستثناء انما هو من الاشياء دون

قوله فالاستثناء انما يجوز من الاثبات دون النفي فلا يكون من انتفاء ضد النفي اه
الاستثناء المفرغ من الاثبات وان لم يجز فيما لا يستقيم فيه المعنى الا ان مراده ان ج
لزوم ذلك اذ الجواز ان يكون من النفي لم يجعله الى المعاملة لا الفعل بمقتضى القاعدة
السابقة والجواب ان كلا الا على غير بعدم ذكر او صوف فتقيض كون الاستثناء من الاثبات
واعتذر عنه المحقق الدواني لاستثناء مفرغ على فرض ضربه الا زيد صلى

النفي فلا يكون من انتفاض النفي وشبهه كما اذا قلت لست الذي ضربته الا زيداً فكانه
اعتقد انك انما ضربت كل احد الا زيداً وانت ذلك الانسان فنفيت ان تكون انت
ذلك الانسان واعلم ان ما ذكره المصنف ليتحقق مخالفته لهم في مجرد التعليل بل بظهر
اثر ما في قولنا ما انا قرأت القرآن الا السورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المصنف جواز
ان يكون احد قد قرأ كل القرآن سوى سورة الفاتحة وعندهم يمتنع هذا لانه يقتضي
ان يكون الفاتحة مقروءة للمتكلم غير مقروءة للمتكلم لما مر هذا محال والا عطف على ان وفي حرف
النفي والمعنى ان على المسند اليه المقدم حرف النفي فهو يفيد التخصيص وقطعا سواء كان
متقدما او منكرا مظهرا او مضمرا وان لم يكن حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا كما انا
قمت او يكون لكن قدم المسند اليه على حرف النفي والفعل جميعا نحو انا ما قلت فقد يفيد
التخصيص وقد يفيد العكس والبه اشار بقوله فقد يأتي اي التقديم للتخصيص ردا على من
زعم انه لم يفد غير اي غير المسند اليه المذكور اي بالفعل الفعلي وزعم مشاركته اي الغير فيه
اي للغير الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن اعتقد ان غيرك انت الذي سعى في حاجتهم او كان
مشاركا لك فيه فيكون على الاول وقصر افراد وعلى الثاني قصر قلب وعلى الاول نحو
لا عمرو مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سوى او ما شبهه وذلك على الثاني نحو وحدي مثل
منفردا ومنوحدا او غير مشارك ونحوه ولك ان تقول ان من التأكيد وقع شبهة خالجت قلب
السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر من غيرك والثاني ان صدر منك غير مشاركة
الغير والدال مر بحاله ومطابقة على دفع الاول نحو لا غيرك وعلى دفع الثاني نحو وحدي
دون العكس وقد يأتي ليتقوى الحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو
يعطي الجزيل قصدا الى ان تقريره في ذهن السامع وتحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى
غيره لا يفعل ذلك وسبب تفعيته تكرر الاسناد كما يذكر في باب كون المسند جملة
وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد يأتي للتخصيص نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا الى

الى تخصيصه بعدم السعي وقد يأتي للتقوي ولم يمثل ايضا لان الآية لم يتضح عليه التفرقة بينه وبين ما تكرر
المسند اليه فانه محل الاشتباه والحال في التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من
لا تكذب وكذا من لا تكذب انت مع ان فيه تأكيدا ولذا ذكره بلفظ كذا لانه تالية للحكوم عليه
لا للحكم لعدم تكريره فقولنا لا تكذب نفي الكذب عن الضمير المستتر وانت مؤكد له على معنى
ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى الغير انك لا تظن ان عدم الكذب في
هذه الحالة التي اتكلم فيها مسند الى غير الضمير وانما اسنده تلك الضمير على سبيل التجوز او السهو
او النسيان وليس معناه ان نفي الكذب مختص فيك فليتأمل وكذا قولنا سعيت انا في حاجتك
لا يفيد التخصيص هذا التقوي بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو
او نسيان وهذا الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك
او سعيت انا في حاجتك يجب ان يكون عند السامع وجود سعي في حاجتك وقد وقع خطأ
منه في فاعل فقصد ان لا نظن بل اذا قلته اي المثال الاخير ابتداء مفيدا للسامع صدور
السعي منك غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل صح وانما يتعرض لنفي التقوي
لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص وانما وضعنا البيان بالمثال الاخير لانه هو محل
الاشتباه والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز او السهو او النسيان
مما لا يرد بذلك النظر فيه الا التعقيب والتحير وذلك انه قال اذا قلت ابتداء اي من غير علم
المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك لتفيده وجود السعي
منك صح من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت في الابتداء لافادة وجود
السعي اولا في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب التجوز او السهو او النسيان
اما الاول فلان قولك انا سعيت انما يستعمل لرد او لظاهر في الفاعل لافادة وجود السعي
فاذا استعمل لافادة وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه فيكون مجازا
او باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه ونسيانا ان عرف ذلك

وامّا الثانى فلانك اذا قلت انا سعيت فى حاجتك لم تفد الا ابتداء بل عند خطاب المخاطب فى
الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فان كان قد سبقه الى الغير
لم يكن سبته كان تجوزا والا لكان سبهما او كسبانا فالتجوز او السهو او السبق على الاول من
المتكلم وعلى الثانى من المخاطب ثم نبى على كلا التقديرين والشهرة مثنى عن المرة هذا الذى
ذكر من التفصيل اذا بنى الفعل على معرف وان بنى الفعل على منكر فاما التقديم والبناء على المنكر
تخصيص للجنس والواحد به اى بالفعل نحو رجل جاءنى اى لا امرأة فيكون تخصيص جنس لا
رجلان فيكون تخصيص واحد قال الشيخ انه قد يكون فى الافظ دليل على امرين ثم يقع القصد
الى احدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بان لم يدخل فى القصد فان لم يدخل فى دلالة اللفظ
واصل النكرة ان تكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب
بهذا الكلام ان قد اتاك آت ولم يدر جنسه أرجل هو ام امرأة او اعتقد انه امرأة وتارة الى
الواحد فقط كما اذا عرف ان قد اتاك ممن هو من جنس الرجل ولم يدر ارجل هو ام رجلان
او اعتقد انه رجلان ولفظ دالّ على الاخبار مقتض عن انه يدخل فى تخصيص الجنس بخصوص النوع
نحو رجلان طويلان فانه لا يفى معنى ان الباقى من جنس طوال الرجال من جنسه فصدره ظاهر كلام المص
انه اذا بنى الفعل على منكر وهو للتخصيص قطعا وليس فى كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء
على المنكر والبناء على المعرف بل اشار فى موضع من دلائل الاعجاز الى البناء على المنكر ايضا فيه
يكون للتعرى لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما فى التخصيص ولعلّ هذا نور دكلام
عند تحقيق معنى التعرى وافقه اى عبد القاهر السكاكى على ان تقديم المسند اليه
يفيد التخصيص لكن خالفه فى شروط وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكر نا انه ان وقع بعد النفى
وهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتعرى مظهرا كان الاسم او مضمرا
معرفا او منكرا مبتدا كان الفعل او منفيا وعلى ما ذكره الخصم انه ان كان الاسم نكرة وهو ايضا
نكرة للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه فاهر بالامر

مطلب ان بنى الفعل على منكر

مطلب موافقة عبد القاهر السكاكى فى التخصيص

بالحمر فهو للتشبيط التوبيخ والتقريع وامثالهما مما سند اليه مظهر معرف ومذهب السكاكى
انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كالنفى وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون
للتخصيص البتة فان كان مضمرا فان قدر كونه فى الاصل موخرا فهو للتخصيص والا فلا فالتقوى
ولم يتعرض فى كتابه للفرق بين ما يلى حرف النفى وما لا يليه وصرح بالفرق فى الحكم بين الصورتين
وان قولنا زيد عرف محمول على الاستبداد لكن على سبيل القطع الاجمالى التقديم وكرر لكن فى
ارادة التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف ولا حاجة الى هذا اشار بقوله الا انه قد قال التقديم
يفيد الاختصاص عند طائفة الشيخ الى الاول بقوله ان جاز تقدير كونه اى كون المسند اليه فى
الاصل موخرا على انه فاعل معنى فقط الا تراهم يخافون فانه يجوز ان يقدر ان اصله وقت
انا فيكون انا فاعلا فى المعنى وان كان فى اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثانى بقوله وقد يقدر وقطعه
على جاز اى وقد يقدر كونه فى الاصل موخرا على انه فاعل معنى والا اى وان لم يجز هذا التقدير
فلا يفيد الا تقوى الحكم سواء كان استثناء التى تلى بانتفاء نفس المقدر او استثناء جواز
التقدير كما اشار اليهما بقوله جاز تقدير التاخير كما مر فى انا قمت ولم يقدر اصلا
نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره ولما كان مقتضى
هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءنى مفيدا الا اختصاصا لانه لا يجوز تقدير كونه فى
الاصل موخرا على انه فاعل معنى فقط لانك اذا قلت جاءنى رجل فهو فاعل لفظا مثل قام
زيد بخلاف قمت انا فيجب ان لا يفيد الا التقوى مثل زيد قام استثناء التى تلى وهو جيد
هذا الكلام بانا جعلنا الاصل بدلا من العامل اللفظى ليكون فاعلا معنى فقط لافادة التاكيد
وهذا معنى قوله واستثنى المنكر بحدين باب واسترو النحويّ الذين ظلموا اى على القول
بالابدال من الضمير اى فقد ان اصله جاءنى رجل على ان رجل بدل من الضمير فى جاءنى لا
فاعل له وانما حكمنا من هذا الكتاب لئلا يشمل التخصيص اذ لا سبيل اى للتخصيص سواه
اى سوى تقدير كونه موخرا فى الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا انتفى التخصيص

لم يصح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد فلا
تركب الاعند الصرورة فهو في المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه اي شرط جعل المنكر
من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير ان لا يمنع من التخصيص مانع لفظا نار جل جاءني
على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امرأة اولا رجلان دون قولهم شتان هذا وذاك فان فيه
مانعا من التخصيص اما على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلان شتان اي بعد
لان الهجر لا يكون الا شتا او ظهور للغير بالكلب لا يهجره ولا يقدر عليه واما على تقدير الثاني اعني
تخصيص الواحد من الافراد فلبنوه اي هذا المقدر عن مقامات استعماله اي موارد استعمال
قولهم شتان هذا وذاك لانه لا يستعمل عند القصد الى ان الهجر شر ولهذا لا شتان ولا هذا
واذ قد عرض الآية تخصيص حيث تلوكوه بما هذا ذاك الاشر فالوجه اي وجه طبع بين
قول الائمة تخصيص وقولنا بوجود المانع من التخصيص تقطيع شان الشر بتكبيره اي جعل
التنكير للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير السند اليه ليكون المعنى شر وقطيع عظيم هذا وذاك
لا شر جعيد فيفتح قولهم معناه ما هذا وذاك الا شر اي الا شر وقطيع فيكون تخصيصا بعد
والمانع انما يمنع من التخصيص لفظا والعروي فيثاني التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه لا بجرد
جعل نكرة محضة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص
بمعنى المصحح ثم اولوه بما هذا وذاك الا شر والقائل ان يقول بعد ما جعل التنكير للتعظيم
لم يحتج الى التوفيق لا بد من اعتبار كونه في الاصل وصفا اعلم انه فاعل معنى فقط كما يقتضيه
ليفيد الحصر فيثاني التوفيق والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدأ كالمعرفة فلا يصح
ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لا يصح والمعرف لصحة وقوعها مبتدأ هلا مدفع لهذا الايراد
بقال انه اشترط اعتبار التقديم والتأخير في افادة التقديم للحصر ولا حصر هنا ليس بشيء
من التقديم الا من الوصف بناء على ان التقييد بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا
رجل طويل جاءني مضمونه لا قصير من غير تقدير كونه مؤخرا يدل على هذا انه قال بالتخصيص

بالتخصيص الحصري في نحو قولنا ما ضربت اكبر بعمرو كما هو في معنى ما ضربت احدا كائنا الا اكبر وفي اي
فيفاد ذهابه الى آخره واجيح به لما ذهبت نظرا الى الفاعل اللفظي والمعنوي كالتأكيد والبدل كذا قرره
في امتناع التقديم ما يقتضيه امتناع حالها اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع
اولى وانما كان يقتضيه امتناع حالها فلان امتناع في تقدير ما واما ان فتجويز تقديم المعنوي دون
اللفظي تحكم لان اتصال الفاعل لما يحتمل التقديم بوجه والتابع يحتمله على سبيل التصحيح على ما تعرفه
وهو جائز كما في حمرة قطيفة واخلاق ثياب وقوله والمؤمن العائذات الطير لان ذلك بلا ما يمنع تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتدأ وافيم مقامه صير فلا
وتجويز الفسخ في التابع دون الفاعل حكم والاستدلال بالوقوع فاسد لان هذا امتناع
مخصوصا فكما يجوز في حمرة قطيفة قليل زيد قام فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا
ممتنع بالاتفاق واما التابع فلم امتناع تقديره حال كونه تابعا بل هو واقع كما نشاهده في
قولنا شيء ما قبل المحاق يبلى فكان محاقا كل ذلك الشهر فان كلة تأكيد لذلك الشهر
والمعطوف في قوله عليك ورحمة الله السلام عليه وجه وبيت الكاسة لو كان يشكى الى الاموات
ما لقي الاحياء بعدهم من شدة الكدر لشكت الكاسة الى كاسة فقرسنارا وقرسنارا فهذا فان
قوله وكاسة عطف على قبر فحوانا وانت وهو في قولنا انا قمت وانت قمت وهو قام
عند قصد التخصيص ليس بمبتدأ عند السكاكي بل هو تأكيد اصطلاحي معنوي ولهذا فعاينه
وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحي فان امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا شائع عند النحاة
ولهذا جعلوا الضمير في قوله والمؤمن العائذات عطف بيان للعائذات لا موصوفا واتفقوا
على امتناع ما جاءني الا احمد كذا بعد الرفع على الابدال لامتناع تقديم البدل ومنع هذا محض
مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التبكيت بالمبتدأ قائم هنا وامافي قوله
وكان محاقا كل ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت مما يستشهد به يحتمل ان يكون كل تأكيدا
للضمير المستتر فكان لدلالة قوله قبل المحاق على الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا منه

وتقدير الواو ولو سلم فيكون شاذا محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم

ففيه تقديم على المتبوع فقط والمطلوب جوازه فقد يمنع على العامل ايضا نعم قد ذكر الخلاف اثنين

يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واوو لا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر شرط

ان لا يتقدم المعطوف عليه على العامل واما تقديم التأكيد والبدل في السعة على المتبوع العامل

جيدا فسالم يقل به احد ثم لانم انتفاء التخصيص في صورة المنكر اعني في نحو رجل جاءني لولا تقدير

التقديم لحصولا اي لتحصيل التخصيص بغيره اي بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي وشتر

اجروا ناب من النهو بابا وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التنكير

فزهوا ان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم كلاما ذلك حيث حيل قال الناظر يكفي

ذلك الوجه البعيد عند المنكر لغوات شرط المبتدا او ابقال التنكير انما يدل على النوعية بالنهو يل

او غيره والحاصل انا نستفيد من تقدير التقديم فلا بد هنا من حال كما انا نقول قد ذكرنا ان يلتخصص

بالوصف يتبع تقدير التأخير فيه اصح ونوعه مبتدا لكونه المعرف واريد ان يكون الاخبار مستفادا

من الوصف والا فلا توجيه للكلام على ما ذهب انه انما يعتبر التقديم والتاخير في صورة المنكر

اذ لم يقصد به التخصيص النوعي الذي يكون الاستفادة من الوصف المستفاد من التنكير كما قولنا

رجل جاءني بعض لا امرأة او رجلان ثم لانم امتناع ان يراد المهر شر لاخبر اذ لا دليل عليه الا العقل

ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر فقدم شر لان المعنى ان الذي اه تهر من جنس الشر لا من جنس

الخير ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم في التقوي لتضمنه اي قائم الضمير مثل

قام فيتكرر الاسناد وتتقوى الحكم وقال انما قلت يقرب دون ان اقول نظيره لان قائم لما

لم يتقاوت في الحكاية والمخاطب والغيبة في انا قائم وانت قائم وهو قائم اشبه الكناية من الضمير

وهذا معنى قوله وشبهه السكاكي قائم مع انه مقتض للضمير بالحالي عنه اي عن الضمير من جهة

عدم تغيره في التكلم والمخاطب والغيبة كما لا يتغير الحالي عنهم نحو انا غلام وانت غلام

وهو غلام وقد صححت قوله وشبهه محققا ونظن انه اسم منصوب على انه مفعول معه اي

اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي مع مشابهته للحالي عن الضمير يعني ان قوله وشبهه يشتمل على امرين

احدهما المقاربة في التقوي والثاني عدم كمال التقوي فقوله لتضمنه علة الاول وشبهه علة الثاني مع

ولخفي ما فيهم من التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون

اوضح ولهذا اي ولشبهه بالحالي عن الضمير يحكم بانه مع الضمير جملة واما في صلة الموصول فانما

حكم بذلك لكونه فيها فيعدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف

على صريح الفعل ولا عمل في قائم مع الضمير معاملته الحالي في البناء حيث اعرب في نحو رجلا قائم

ورجلا قائما ورجل قائم والفاصل انه لما كان مقتضيا للضمير ومشابها للحالي عنه روعي فيه الجهتان

اما الاولى فبان جعل قريبا من هو قائم في التقوي واما الثانية فبان لم يجعل جملة والغو عمل

معاملتها في البناء فان قيل لو كان لكم بالافراد والاعراب في قائم من زيد قائم على شبهه بالحالي

لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما يسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل عنه

اذ الفعل لا يتغاوت عند الاسناد الى اللفظ فلنا جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه

في حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح واشبهه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه انما

جعل تابعا لعارف المسند الى الضمير عارف للمسند الى الظاهر فحكم بانه مفرد مثل وقالا الملصا

معناه اتبع عارف عرف في الافراد اذا اسند الى اللفظ مفردا كان الظاهر او مثنى او مجموعا

ولعله سواء لا حاصل لهذا الكلام وتتابيري تقديم على المسند كالالزم لفظ مثل وغير

اذا استعملا على سبيل الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود عين اثبت لا يبخل وانت

يجود وفي الايجاب نحو مثل الامير حمل على الاوهم والاشهب وغيري بالكفر تقلد الناكس

يتجمع اي الامير حمل وانا لا اتجمع فالاول كناية عن شيوة الفعل او غيره عن المخاطب

بل قيل مضيف اليه لفظ مثل لانه اذا ثبت الفعل لمن شبه به ثبت لمن شبه به وقيل يتعين الاول

او صافيه او نفيه عنه واريد ان من يكون على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى الغنيمة

وموجب العرف ان يجعل كذا او ان الفعل كذا لزم الثبوت لذاته او انتفى عنها بالطريق

الاولى والثانى كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غيره فى النفى وعن سلبه عنه
فى الايجاب لانه اذا نفى الوجود عن متعلق الخطاب مثلا ثبت بمعونة القرائن ان الوجود موجود
ولا بد له من محل يقوم به ولانه اذا ثبت الانخداع للمخبر من غير قصد الى ان انسانا
سوى المتكلم سيضيف بالانخداع ولاشك فى ثبوت عدم الانخداع لاحد فى الجملة لزم سلب
الانخداع عن المتكلم فهو فائدة استعمالا على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل او نفيه لان
مماثل او مغاير لمن اضيفا اليه كما قلنا مثلك لا يوجد وغيرى جبنى وانا الملقب
فيكم فكما ثنى كناية المتقدم فان التقديم ليس كالازم عند وقصد بهذا المعنى والى هذا
اشار بقوله من غير ارادة عرض لغير المخاطب بان يراد بعبدك وغيرى انسان غير
للمخاطب مماثل له او غير مماثل وقوله من غير معناه حال كون ذلك القول او الكلام
ناشيا من غير ارادة التعرض اى لم ينشأ من الارادة التعرض كما تقول عرضت من غير
ونب اى ضرب لم ينشأ من ذنب كان فوقك غيرى فعل كذا معناه انا لم افعله فهذا
مقام التعريض ستعمل فيه غير على سبيل الكناية ويلتزم فيه من قرينة لانه لكونه اى يرى
تقديم كالازم للمتقدم اعنى المراد بهما اى بهذا التركيبين لانهما من الكناية
المطلوب بها نفس الحكم واشباه للحكم طريق الكناية ابلغ كالتسبيب والتقديم للمتقدم مفيدا
للمتقدم اعنى على اشباه للحكم طريق المبالغة وقوله يرى تعديه كالازم عبارة لا
الشيخ فى دلائل الاعجاز ومعناه ان مقتضى العقل وموجب العرف ان يجوز التأخير
ايضا حصول المبالغة بالكناية لكن التقديم يرى كالامر الازم لانه لم يقع الاستعمال
على خلافه قطعا قال الشيخ واعلم اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين معدما
ابدا على الفعل اذا قصد بها هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيها اذا لم يقدما له
قلت بفعل كذا مثلك او غيرك لا رأيت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته ور
ورأيت اللفظ قد تبناء عن معناه ورأيت الطبع يأبى ان يرضاه قيل وقد تقدم المسند اليه

المسند اليه المقرون بحرف النفى لانه اى التقديم دال على العموم اى
على نفى الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد
نفى القيام عن كل واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد
نفى الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفى والتاخير
لا يفيد الا سلب العموم ونفى الشمول وذلك اى افادة التقديم النفى عن كل فرد والتاخير
من جملة الافراد لما يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله و
وتقويته على التاسيس وهو ان يكون لافادة معنى لم يكن حاصلا قبله بعين لو لم يكن التقديم
مفيدا لعموم النفى والتاخير مفيد النفى العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم
بطل لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فا
فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال كل فى التاكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم
فليم عارضه ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة وكان هذا القائل يتمسك فى اصل
الدعوى بالاستقراء ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة والا فلا ثبت الفقه بالاستدلال
وبيان الملازمة اما فى صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة واهمل فيها
بيان كمية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزءا من المحمول
لا ينفصل عنه ولا يمكن تقدير الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من المحمول
والسلب ولهذا جعلت موجبة معدولة لكن البتة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع
كما فى هذه المادة ولهذا صح جعلها فى قوة البتة الجزئية والا فالبتة اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فانا اذا قلنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول
يكون معناه نفى القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول
فى قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع لخلم يقم بعض الانسان عجزا انها ممتازان
فى الصدق لانه قد حكم فى المهملة بنفى القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون

64

جميع الافراد او بعضها وايا ما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام
عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة وكلما صدق انسان لم يقم صدق
لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذا التقدير وجود الموضوع فرفع قوة السالبة الجزئية
للستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان
يكون الحكم منتفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون منتفيا عن بعض من الافراد تتا
لبعض آخر وعلى كل تقدير يلزم انتفاء الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد فلجواز ان يكون
منتفيا عن البعض ثابتا للبعض الآخر واذا ثبت ان انسانا لم يقم بدون كل معناه
نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا كذلك
كان تأكيدا لا تأسيسا فيلزم ترجيح التأكيد على التأسيس في يجب ان يكون معنى كل
انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل تأسيسا معنى آخر لا تأكيد المعنى الاول
ولقائل في صورة التاخير فلان يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة
المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية نفي الحكم عن كل فرد ولعل لا شيء من الانسان
بقائم وانما قال في الاول المستلزمة وههنا المقتضية لان السالبة الجزئية يحتمل نفي
الحكم عن كل فرد ويحتمل تقيده عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير يستلزم نفي الحكم
عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا الخلاف فانها يتفق
بصريحها نفي الحكم عن كل فرد وكان المقتضي عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وقد حكم
بتاليها في قوة الكلية يحتاج الى بيانه فاشار اليه بقوله لورود موضوعها اي موضوع
المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك مفيد لعموم النفي
وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد
الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظة كل فتفيد
ورودها في سياق النفي انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب

سلب جزئي واذا كان هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم
انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا اردنا ان نقول لم يقم كل انسان فلو كان
معناه ايضا نفي الحكم عن كل فرد يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فيجب ان يكون معنى
نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تأسيسا فالحاصل ان التقديم قبل كل لسلب العموم
فيجب ان يكون بعده لعموم السلب ليكون كل المتأسيس لا التأكيد والتاخير بالعكس
وذلك لان لفظ كل لا تخ عن افادة احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما ثبت
الآخر ضرورة وفيه نظر لانه عليه تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي عن
الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا نم انه يجب ان يكون كل تأكيدا
حتى يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني
الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني
السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل وبلفظ
انسان وقد زال وذلك اي الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها اي الى كل لان
انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون اي على تقدير ان يكون الاسناد
الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل تأسيسا لا تأكيدا
لان التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفي
عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما افاده رفع نفس
الاسناد الى كل لا شيء آخر ليكون كل لتقوية وما كان لقائل ان يدفع هذا المنع
بان ما ذكرت من معنى التأكيد هو التأكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتأكيد ههنا
ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه وح لا يتوجه هذا المنع انا نقول
منع اخر على تقدير ان يكون معنى التأكيد هذا فقال ولان الصورة الثانية
اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت

النفي عن الجملة فاذا حملت كل على الثاني اي على افادة النفي عن جملة الافراد وحتى يكون معنى
الافراد
لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لاعن كل فرد لايكون كل تأسيسا بل تأكيدا على ما مر
من التقرير لان بدله المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تأسيسا فلو جعلنا ما للنفي
عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التأكيد
على التأسيس اذ لا تأسيس هناك اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التأكيدين على الآخر للحاصل
ان لم يقم انسان تماما كان مفيدا للنفي عن كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل قبل وعلى اي تقدير يحملت يكون تأكيدا لا تأسيسا فلا يصح قول المستدل
انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس لا يقال دلالة
قولنا لم يقم انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه
بطريق المطابقة فلا يكون تأكيدا لانا نقول انما ان يشترط في التأكيد اتحاد الدلالتين
او لا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل في قولنا لم يقم كل انسان تأكيدا سواء جعل
للنفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل في قولنا لكل انسان لم يقم
عند جعله للنفي عن جملة الافراد تأكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم على النفي عن الجملة
بطريق الالتزام وهو ظاهر وح يبطل ما ذكرتم بل للخصم ان ينفي الحكم عن الجملة اما بانا
يكون منتفيا عن كل فرد او بانا يكون منتفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الآخر
او بانا يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط
فالحمل عليه تأكيد وعلى غيره تأسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد
يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس واما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد على الوجه
المحتمل فيكون تأسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتأمل ولان
النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لما مر بيانه كما ذكره
هذا القائل لانها قد بينا فيما ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع

للموضوع لا يقال ستنا ما مهملة باعتبار اجمال السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد
الموضوع لانا نقول المشهور في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كلية
وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اي لم يبين فيها ان الايجاب والسلب في كل افراد
الموضوع او بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وظاهر ان
القاصر فيما نحن فيه انما هو تعرض الكلية دون المهملة واقامة السور
التقضية
فيها ممنوع اذ التقدير انه قضية بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان
اي الشيء الذي يدل على سلب الحكم عن كل فرد
من شيء يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب
الكلي الكل او الواحد فلم يقصدوا الانحصار فيها بل كل ما يدل على العموم فهو سور
وكلية كقولنا طرا واجمعين ونحو اكد يقتضي عليه الشيخ في الاشارات وههنا يجوز ان
مثل كلهم
يكون هيئة التقضية وهي كون الموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين عليه سور
الكلية كما انه في الموجبة سور للجزئية على ما قال في الاشارات ان كان ادخال اللام والالف
يوجب نعتها وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهملة في لغة العرب وقال
اي يلزم ان لا يوجد مهملة في لغة العرب
عبد القاهر في تقدير ان كلمة كل تارة تكون لشمول النفي وتصرف النفي الشمول ان كان
كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة النفي او لا في لغة التميم
وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح
بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو فوك ما كل متمنى المرء حاصلا او حاصل على
اللغة الحجازية او التميمية او معمولة للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على داخلة في
حيز النفي واما ان يكون بتقدير فعل عطفا على اخرت والمعنى او جعلت معمولة
وكلاهما سديد لان كلا من الدخول في حيز النفي والتأخير عن اداة النفي
شامل لو فوقوعها معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه بالواو اما الاول فظاهر
واما الثاني فلان التأخير عن اداة النفي اعم من ان يقع بينهما فصل نحو ما زيد

سور القضايا الكلية والجزئية
كلية كل تارة لشمول النفي ونفي الشمول
قوله تجري الرياح بما لا تشتهي السفن اورد عليه ان ما عاما يعم العام والخاص فيصح ان يقال ما كل ما يتمنى المرء يدركه فيكون

كل القوم وما جاءني كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة او لا يقع نحو ما كل
متعدد المرء حاصلا فان خصصت الثاني بالنطق فلم يخرج منه الا المحمول المقدم على
العامل المنفي وان جعلته اعم من النطقي والتقديري دخل فيه الفعل الماضي واياما
كان فالكلام لا يخرج عن تكلف واما وقع فيه لتقييده عبارة الشيخ وهو قوله اذا
ادخلت كلا في حيز النفي بان يتقدم النفي عليه لفظا او تقديرا عين كما اذا قدر متعلقا
الفعل المنفي العامل فيه فانه مؤخر تقديرا لان مرتبة المحمول الثاني خبرا عن العامل
فالاقرب ان يجعل معطوفا على اخرت فيكون المراد بقوله اخرت عن اداة
النفي ما فاعلم تدخل اداة النفي على فعل عامل في كل ما يشعر به المثال المذكور والمعنى
بان اخرت عن اداة النفي الغير الداخلة على العامل فيها او جعلت معمولة للفعل
المنفي اما فاعلا لفظيا او نائبا عنه نحو ما جاءني القوم كلهم او جاء كل القوم وقدم
التاكيد لان كلا اصل فيه او مفعولا لاكدك منا خبرا نحو ما اخذ كل الدراهم او الدراهم
بيع كلها او مقدما نحو كل الدراهم لم اخذ او الدراهم كلها لم اخذ وترك مثال التاكيد
اعتمادا على ما سبق وجعل العمل معنويا لم لان المنفي حينئذ لا يتقدم معموله عليه بخلاف ما
ولا ولن عليما يات في النحو وكذا اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم
وما كنت كل الايام ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة
لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل والوصف لبعض ما اضيف اليه كل
ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذي حمل عليها او اعم فيها كقولنا
في الفعل ما كل القوم كتب وما كتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم كاتب
او ما كاتبا كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت
الحكم لشيء ما اذا كان خبرا جامدا نحو ما كل سوداء تمرة فلا يصح او تعليقه
اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض اذا كانت كل في المعنى مفعولا للفعل

نحو كل الدراهم لم آخذ
مع القسم

اي اذا قيد بها المقول ان حذفت

اي المعمول المقدم والمتاخر

اي جاز كونه لفظا كل معمولا مقدما للفعل المنفي
او تاكيدا له

لا يصح

لا يفعل

لا يفعل

لا يفعل

للجنس واما الاحتجاج بشعر الراعي النمري فلانه فصيح والشائع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس في نصب كل منهما مايكره له وزنا وسيأتي للامدي انه لم يأت بشيء حاوجت عليه بهذه المرة فلو كان النصب ضعيفا لدرك العموم والرفع غير معتد به لعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشائع الى الرفع ثم المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة وقيل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظ كل اذا اضيف الى المضمر يستعمل في كلامهم الا تأكيدا او مبتدا لا تقول جاءني كلكم ولا ضربت كلكم وما مررت بكلكم ويظن بعضهم ما ذكره سيبويه في قولهم ثلث ثلاثة قتلت عددا ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة اذ الضرورة تلجئ اليه لامكان ان تقول كلهن قتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيف الى المضمر يستعمل الا تأكيدا او مبتدا ولان قياسها ان يستعمل تأكيدا تقدمها ما استعملت على ضربه لان معناها افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيف اليه ولما اضيفت الى المضمر كانت الجملة متقدما ذكرها او في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدأ لانا العامل فيه معنوي لا يجز بها في الصورة عما هي عليه فلذلك يقال ان الامر كله لله بالرفع والنصب ولا يقال الا من لله لله هذا كلامه واما تأخير فلا قضاء المقام تقديم المسند وتجيء بيانه بهذا اي الذي ذكر من الحذف والذكر والاصل والتعريف والتنكير والتأخير كل مقتضى الظاهر من المقال وقد يخرج الكلام عما خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء المقال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان فقولهم نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام جوا لاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متقدم مشهود في الذهن مبهم بامتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل ليحصل به الابهام

قوله فلو كان الرفع لازما لم يجز نصبه قلت لا نسلم ذلك فان الرفع جائز مع ان الاسم مشغول بالضمير

قوله وما ذكره سيبويه من ان الرفع في ثلث ثلاثة على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز

قوله ولان قياسها ان يستعمل تأكيدا

قوله لانا العامل فيه معنوي لا يجز بها في الصورة عما هي عليه فلذلك يقال ان الامر كله لله بالرفع

قوله والذي ذكرته على ان لفظ هذا اشارة الى الى الذي ذكر من الحذف والذكر الخ

قوله كقولهم الى منتهى الوضع في قولهم وارتفاع الخبر بعد تقدم المرجع في الضمير المبهم وكما لا يكفي ضما ظاهرا ان تقدم المرجع بشرط في الضمير الغائب كذلك لا يكتفي كون مدلول الفعل كالنعم لانه مقتضى ان تقدم حقيقة مدلوله

وضع المضمر موضع المظهر ومعناه

الابهام ثم التفسير لمناسب لوضع هذا الباب الذي هو مدح العام او الذم العام ثم تخصيص ذلك العام بالمخصوص بالمدح او الذم وهذا الباب يسمى باب نعم وبئس وما جاء على بنائهما ويسمى باب المدح والذم ايضا وهو كل فعل غير متصرف لانشائه ذما او مدحا عاما بعد تقديم اسم جنس محلى بالالف واللام او مضاف الى ما فيه الالف واللام او مضمر مفسر بنكرة منصوبة على التمييز وهي المخصوص بالمدح او الذم نحو نعم الرجل زيد ونعم غلام الرجل زيد ونعم رجلا زيد ونعم الرجل رجلا زيد ونعم رجلا زيد ونعم رجلا زيد ونعم

اشتمال مضمون الجملة التي تعظم بشأنه

لما خيل القائد المقدس عليه من التشوق الى معرفة ما قصد اليها مما هو فيتكاين المسموع بعده
في ذهنه فضل تمكن لان ما يحصل بعد مقاساة التعب ومعاناة الطلب له في القلب محل و مكانة لا
يكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون مصون الغاية بشيء عظيما يتبين به فلذا يقال
الذي يطير وهذا اعني وقصد الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر في التزام تقديم
ضمير الشان وهو مقتضى التزام تأخير الخصوص في باب نعم المنه فدجاء تقديمه كقول الاخطل
ابو موسى فجزاك ربك نعم حقا وشيخ لي خالك نعم خالا وهو قليل والكثير ان ما ذكرته من ان السامع
اذا لم يفهم منه ومعنى انتظاره انما يجتمع في ضمير الشان دون الضمير في باب نعم اذ السامع مالم
يسمع المخصوص يعلم انه فيه ضمير مستقبل ووضع المضمر موضع المظهر في باب نعم فاذكر ليس
بسديد وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقولهم انا انزلناه
اي القرآن اولانه بلغ من عظم شانه الى ان صار متعقل الاذهان بحيث هو الحق الباقي ولا يزال
ان الغرض لا يلتفت الى غيره كقوله في المطلع زارت علينا للظلام رواح وقد يعكس اي يوضع
المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم اشارة فلكمال العناية
بتمييزه ان تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اي قول ابن الرا وندي كم عاقل
عاقل هو وصف لعاقلا للاول بعين كامل العقل متناه فيه كما تقول مررت برجل رجل
اي كامل في الرجولية اتيت اي اتيته عجبي العجز نه اي اوا عجبت عليه وصعبت هذا
اي ظرف معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا فاهذا الذي ترك الاوهام حائرة وصير
العالم النحرير المتقن من نحر العلم اذا اتقنه تدقيقا كافرا نافيا للصانع قائلا لكان لا
وجود لما كان الامر كذلك فقوله بهذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون
العاقل محروما والجاهل مرزوقا وكان المقام مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع صح مجيئه
الشان وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن تدقيقا كلت عنانا اتمتكلم بتميزه
فابرزه في معرض المحسوس كانه يريد السامع بعين ان هذا الشيء الحقيقي بهو الذي

قوله انما يصح في ضمير الشان قيل لا يصح
ايضا في ضمير الشان شيئا اذا لم يكن في مسند
الكلام لان السامع اذا سمع ضمير الشان
يفهم الرجوع الى ما تقدم تحقيقا او بتقدير
ولا يتنظر ما يعقب الضمير واعلم ان قولهم
ولا يحتمل امارة اذا جعل التعليل الخ
ليتمكن تعليلا لوضع المضمر موضع المظهر
على ما ذكره

وهذا هو
الخطأ لان
مرجع التعليل
الى القاعدة
هو الوجه
والعلة اذا
تكلف وجعل
تعليلا للقول
هو او بنى
ربما عام
فلا يرد
لم يوجد

قوله ليس بسديد يمكن ان يقال مراده
الحصر المتبين في ذهن السامع ما يعقبه
بعد العلم بالضمير والعلم بالضمير
لا يختص بسماع المضمر فلا يرد ان
ان يعلم بالقرينة ولعله لذا
لم يقل ليس بجميع مكلف

الاظهر موضعا
ة في العقر
والا زال
تزيدا

قوله وصف اي ليس بتأكيد كما سبق
لان المراد الاحالة على التأكيد ومغايرته
لما هو صفة لعجل الابهام المستفاد من
التنكير على الكمال فكانه قيل كم عاقل
كامل العقل كذلك

قيل معنى ابن الرا وندي والزنديق
كذب هذا الرجل في زمان قليل
والصواب الاصوات والفروج فتقلبوا

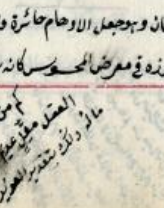

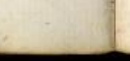

ايلائك الصفة العجيبة والحكم البديع وفي بقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل
مرزوقا فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه
ضد ما كان ينبغي والخفي ما فيه من التعنف او التهكم عطف على كمال العناية اي اولالة هم
بالسامع والسخرية كما اذا كان فاقد البصر ولا يكون ثمة مشار اليه اصلا او النداء على
كمال بلادته فانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس
او اذعاء كما في ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه او ويطلع وضع اسم الاشارة موضع المضمر
لاذعاء كمال ظهوره من غير هذا الباب اي باب المسند اليه قول ابن دميته تعالت اي ظهرت
العلية والمرض كي اشفى كي حزن من شجني علي علي جام واما شجي شجوا فهو متعد بحال
شجاني هذا الدعاء حزن ني وما لك علي علي تريدين قتلي قد ظفرت بذلك اي بقتلي ثم قيل به لانه
ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم الاشارة وان كان المضمر اوضع
موضع المظهر غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين ان يكون المسند اليه عند السامع

نحو قل هو الله احد الله الصمد من صد اليه اذا قصده لانه يقصد اليه في الحوائج ونظيره من غيره
اي نظيره قل هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غيره
المسند اليه قوله عز وجل انا انزلناه وبالحق نزل اي ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية
لانزاله وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع في ضمير السامع
وتربية المهابة او تقوية داعي المأمور اي ملكون داعيا لمن امرته شبه الى الامتثال ولا
نبالي به مثالها اي مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين
بامرك بكذا مكانك الامر كذلك فقوله بهذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون
من غيره اي من غير باب المسند اليه فاذا عزمت بعد المشاورة فتوكل وضع الرأي فتوكل
على الله حيث لم يجعل الفاء في لفظة اه من تتمة داعي النبي عليه السلام الى التوكل عليه للدلالة
على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال والاستعطاف اي لطلب

قوله فهذا احسن تعبير الجمهور لان اعبر فيه معنى اعبر الجمهور وقيد بالمتأخر عن وحدة المخاطب والفائدة العامة التي حكوها الجمهور لا يدل على اعتبارهم هنا القيد لان الخطاب الاول اذا لم يكن لسامعه الخطاب الثاني المتوجه الى غيره لم يوجد الالتفات وان كان سامعا تحقق ذلك الا ان نكتة الوحدة السامع لكافيها وانما قال ان رحم فيما سبق عنوة مأتوفيه المخاطب بل لم تشاهد فيما نقل الى الاعلم الاغلب حتى جلبي

وكانت فاطمة بنت اسد ولدته وابو طالب غايب ستة اسفار باسم ابيه فلما قدم ابو طالب كره هذا الاسم فسماه عليا حتى جلبي

قوله وجوبع وكان قبيح عند النحويين لانه فيجب لان الالتفات من اثم وجد بخمس الكلام فلا وجه للتعبير لانه التفات من الغيبة الى التكلم وفيه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ كما لا يخفى قوله بل انتم قوم مجهلون علانه بور وعليهم بل انتم قوم مجهلون لان الصفة كما تصلح ان توصف الصالحون الاسماء الظاهرة كلها سيان سواء كانت موصولة او موصوفة حسن

قوله تظاول ليلك الابيات لامرئ القيس في مرثية ابيه والليل الطي بالهم والفرح والوقاد والنوم ولرحال من ليلة اذ لا معنى لتعلقه بيات والبناء الذي جاء به وقتل ابيه وابو الاسود كنيته كذا في شرح الشريشي للفتاح وقيل سبع وكان الخبر منه قيل قوله ليلك بجر به فلا لكونه التفاتا وليس بيانا لا منافاة بينهما كما اشار اليه الشريف في شرح الكشاف ورد بان مبنى التعبير بهذا على مغايرة المتبوع للمتبوع منه ليترتب عليه ما قصده من المبالغة في الوصف وهذا لا التفات على اتحاد المعنى ليتحصل ما اريد به من الاداة المعنى في صورة اخرى حيدر ما يكفي بجيب ظاهره ويؤيده ذلك ما نقل الفاضل اليمني من ان ابا علي وابن جني وابن الانباري حكموا بان ليلك تجريد وليس بالتفات فالصواب ان ليلك ان حمل على الالتفات لم يكن تجريدا وان عد تجريدا لم يكن التفاتا حسن

منه شيء حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال من الخطاب فيلك الى الغيبة فيأتي قد اضمحل الخطاب فضلا عن اسلوبه اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم في جاءني الا من الغيبة وحدها وعلى الثاني انما الاسلم ان الكاف في ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعتبر منه ولعدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما في قوله سبحانه ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم تو ليتم من بعد ذلك حيث لم يقل من بعد ذلكم مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب ومالي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعتبر عنه وحدها قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالي لا اعبد الخ طيون والمعنى ومالكم لا تعبدون الذي فطركم لكم سيجيء فالمعتبر عنه في جميع هو الخ طيون فان فاتح لوما قوله ترجعون وارد على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون من خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نسلم ان قوله ترجعون وارد على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري الاخير على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله ومن نبأ جاءني وقد قطع النظر عما ورد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكي لا يتحقق في خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر بالحصار فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان فعل ترجعون وجاءني في الآية والبيت التفات عند السكاكي وغيره فلو كان وارد على مقتضى الظاهر لما تحقق الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي فلا يتحقق خلاف سيبويه وغيره ثم لئن سلمنا انه ليس في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجاءني من خلاف مقتضى الظاهر عليها حققناه ولي العتبة انا اعطيناك الكوثر وفصل لربك فان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له كقوله تعالى انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون ولكن للغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال العربيين ومن الخطاب لا التكلم نحو قول علقمة بن عبدة فطاب كما ای ذهب بك قلب في الجمان وشاطرت طروب قال المرزوقي في معنى طروب في الجمان اي طرب في طلب الجمان وشاطرت مزاولتها

قوله حيث لم يقل شيء جعوذ لكم لا يخفى انه في موضع الاستدلال على كون الخطاب في ذلك مما يلقى الكلام في ذلك لا الخطاب الاول والا لقال خاطبكم فعلى بحث اذ يلزم منه خطاب الثنية في طلام واحد من غير نكتة اوجبته او عطف وبسط وفي بحث الغلب ببطلانه على انه ناقضه ظاهرا حكم في الكوهي حيث قال اراد الحاضر فاولئك لم يكترث بهم لانه كثر عظمهم على جلية فاخلوا وان كان الخطاب بها للأمة لان اداة الخطاب متصل بالاسم الا ان الحاضر في خطاب الجماعة كقوله تعالى عفونا عنكم من بعد ذلك فتدبر ذلك عم الكلام حتى جلبي

قوله قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالي لا اعبد الخ طيون لا يخفى ان المتكلم بهذا الكلام اعني ومالي لا اعبد الذي فطرني هو المخاطبون بالظاهر فالمراد ومالكم لا تعبدون وكان ايراد الكلام في مقام تعليم المخاطبين لغيرهم وهو توجيه منهم على سبيل التوبيخ يستلطف لهم ويوارثهم والفائدة المخصوصة بهذا الموضع هذا الالتفات التوبيخي والاعلام بان المراد من اول الكلام الخاطبون حتى جلبي

قوله فصل لربك سكاكي لما فاتحة الالتفات في الآية في الآية الذي قد اخرب حتى على ما لم يأمر به لان مرجوب بحسب العادة وهي ازالة الاحتمال ايضا لان قوله انا اعطيناك الكوثر ليس صريحا في افادة الاعطاء الزمن الماضي وايضا كلمة ان يحتمل الجمع كما يحتمل الواحد المعظم فانا التفت تفيد فضل ربك زال هذا الاحتمال حتى جلبي

قوله واما استعمال المولدين فان قلت فرعاء مثل حذري في الوعل الجبل حيث قال عز فؤادي بانتزاعها الذي اذا تقسمتم النساء فكفى بتسميتهم هذا الجمع دليلا على ان الاضافي لا يجمع فرقوه كونه دليلا على ان ورد على اسلوب المولدين وهو في بعض المواضع لا يوجب الجمع حتى جلبي

مزيد تقلب الخطاب على الغائب وحاصله اذا خاطبت انت واسكا واحضرا النداء وعم الخطاب بالكم لا يجب امامت فتوارثكم كنداء اسم الله في اول الكلام معه ما لحكم بعمهم في هذا بحث وهو ان صاحب الكشاف والقاضي جوزا في قوله تعالى فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا انما انزل بعلم الله ان يكون الخطاب لمن لم يستجب من الكفار والمؤمنين ليتناول الكل على سبيل التغليب وهذا يدل على ان الخطاب في الآية الذي قد اخرب حتى على ما لم يأمر به لا يختص بالكفار بل يعم المؤمنين ايضا فليتأمل

قوله وقوله خلية جملة حالية والمعنى يكلفني ولمثلها اذا بعد قربها او ايام قربها على حذف المضاف والمخاطب جميع خلق عيني اللام

قوله حتى اذا كنتم في الفلك الاية في تاج الاتقياء في قوله وجرين بهم الميا لغة كان الله تعالى خالهم عن وجوههم وقعودهم منها وطيب الاخبار عليهم

قوله والتالي ارسل الرياح الاية فائدة الالتفات في قصة التعظيم لان فعلك عظيم لا يقدر عليه الا ذو القوة البالغة ويستعمل في كلام البلغاء صيغة الجمع والمفرد للتعظيم حتى يقال هذا الملك من غير التفات بان يقول قصري

قوله ان يكون الخطاب بالكلام اي من يلقى اليه الكلام ويتلقى من المتكلم سواء كان الكلام في حرف الخطاب ام لا واعلم ان تلخص ما ذكر في ان رحمان في الالتفات اربعة مخاطب الزمخشري والكاكي وشرحهما وعلى الاول لا يخلو اما ان يشترط ان يكون المخاطب واحدا او لا والاول لا يتصف البيضاوي في نظامه واحدا والثاني لا يخلو اما ان يشترط بعض الكلام وعلى الثاني لا يخلو اما ان يشترط كون الخطاب في التعبيرين اهم لا واحد من حسب الجمهور منه حسن جلبي

قوله ومن عين الخليفة بالنصب الخ متعلق بالنصب المقدر عاريعوج بعده او بنفسه لكسر الباء فائدة كما بينت عليه في قوله فقد وما انت علينا بمزين اي مغني بالفوز بالبغية من عنه الخليفة والمناداة في فوكرك يا فتى محذوف اي يا خليفة والسبب العطاء وسيجيء والاريحية السرور كانه اراد انك فوق نشاط في العطاء

بعد الشباب اي حين وفي الشباب ولكاد يتعدى بحرف الشك اي زمان قرب للشيب

واقبالها على الهموم بكلفني ليلي فيه التفات من الخطاب الى التكلم حيث لم يقل بكلفك

وفاعل بكلفني ضمير الغلب وليلي مفعوله الثاني اي يكلفني ذلك الغلب ليلي ويطالبني

بوصلها وروي بالنصب والعطف فانية على انه مسند الى ليلي والمفعول محذوف اي شاد قوراء

وهو في طباع الخ اي وعلى انه خطاب للغلب فقيه التفات اخر من الغيبة الى الخطاب وقوله طباعك فيه التفات اخر

التفات اخر عند السكاكي لانه عند الجمهور وقد شطت اي بعدت وتباينها اي قربها وعاوت عواد

بتيا وخطوبا يقال الملمز وفي عادت يجوز ان يكون فاعلت من العاء وان كان الصواب

والظرب صارت تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد يعود اي عادت عواد وعوائد كما انت

تحول بتيا الى ما كانت عليه قبله والى الغيبة حتى انك كنتم في الفلك وجرين بهم فكان بكم

ومن الغيبة الى التكلم والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان سائقه

والى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل في ضرائم

الشرط ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين والحد كما تقدم ايا ك

نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الغائب من حيث الظاهر فهو بمنزلة الخطاب

به لان ذلك تجزي من العبد مع الله لا مع غيره بخلاف جبريل فانه لا يقول يا الله ليس له شريك

ومن عنده خليفة بالنجاح اعني يا فتى ادراك اي وافي يجود ومنك يسبك ذوارتياح فانه

ليس من الالتفات في شئ لان المخاطب بالبيت الاول امرأته والمخاطب بالبيت الثاني

هو الخليفة وهذا بخلاف من تغير ظهور فعول الى العلاء هل بين لمن رسالة مرسل

ام ليس ينبغي في اولاك الوكء فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في ميزهم لكم الى الغيبة

في اولاك بعض اولائك وهو قاله ارتضاه ابو حيان عن خطاب سيكفيناه الى الاخبار عنهم فان

كان يرى من قبيل الالتفات فليس منه لان الخطاب سهل يزجرنكم سوكنانة وبقوله

اولاك ابت وقد طلبوا الالتفات على معنيين احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة

مستقلة مثلا فيه او المعنى على طريق المثل والدعاء او نحوهما كما في قوله وزهير الخ

ان الباطل كان زهوقا وقوله ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وفي كلامهم قصر الفعل ظرفي

والفعل من فاصلات الظهر وفي قول حيدر متى كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث ايتها

الخيام تنبيه يوم تصقل عارضا رمح عتاقة سقى الخيام والثاني ان يذكر معنى فعل

ان السامع اختلبه شئ فالتفت الى الكلام يتبدل اختلاجه ثم ترجع الى مقصودك كقول

مبتدة فلا خرم يبد وفي الياس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه عاقان فلا

خرم يبد وقيل له وما تصنع به فاجاب بقوله وفي الياس راحة ووجهه اي وجه حسن

الالتفات على الاطلاق ان الكلام اذا انتقل من اسلوب الى اسلوب اخر كان احسن يطرية

اي الوجه الزيد الاخص الذي دون اخر الكلام المنقول

اي يخدد واحدا من ضربت الثوب بالشاط الشاعر وكانه اكد ايقاظا للاصغاء اليه

الى ذلك الكلام وقد تخص مواقعه بالطبيعة اي يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام

لطيفة ووجه مخصوص به بحسب المقام كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا وكل المخيم

بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك العبد من نفسه تحركا للاقبال عليه اي على ذلك المخيم

بالحمد وكما يجري عليه صفة من تلك الصفات العظام فوي ذلك المحرك الى ان يؤول الامر

الى خاتمتها اي خاتمة تلك الصفات وهي قوله مالك يوم الدين المجيدة انه اي ذلك المخيم

للحمد مالك للامور كلها في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع

والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم فح

يوجب ذلك المحرك لثنا يبعث القوة الاقبال عليه اي على ذلك المخيم بالحمد للمخاطب

بتخصيص غاية الخضوع والاستعانة في امهاتها والبارع بتخصيصه متعلقا بالخطاب

تقول خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مولجرة والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب

العبد ذلك المخيم بالحمد بما يدل على تخصيصه بان العبادة وهي غاية الخضوع والتذلل

له لا لغيره وبانه الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره ونعم المهمات مستفاد

قوله قسم الفوز المقسم بالذات كسوالشئ حبتي بتيتن والمقسم بالفاء

كسوس عنبوان بيتين منه حسن حلبي

من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة ويكون اتيانا بما للمعونة ليتلائم الكلام ويكون العبادة قد لذاتها لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة في المهمات فالاطيفة المحتضرة موقع هذا الالتفات ويوان فيه تنبيها على ان العبد اذا اعتقد في القرآن يجب ان يكون قرأته على وجه يجد من نفسه وتلك الحركة المذكورة بهذا الذي ذكره المحدثون طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو ان ذكر المحقق بالمدح واجرى عليه تلك الصفات خلق العلم بعلوم عظيم الشان معتنى بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب بذلك المعلوم المتميز فقيل اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون ذلك اوقع على ان العبادة له لاجل ذلك التميز الذي لاجله وجد العباد الآية لان المخاطب اوغل في التميز واعرف فيه فكان تعليق العبادة به تعليقا بملوظ المتميز ليشعر بالعلية ويكون ان بقاله ان اذ وياد وذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب ازديادا وتميزا والعلم به فلما ذكر الله توجه النفس الى الذات المحقق بالمدح ولما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد بذلك وقد وصف اولا بانه المدبر للعالم والملك وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية ليتنظم امر المعاش وسيتوا لامر المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب واليه معاد العباد فانصرفت النفس بالكلية اليه لتناسب وضوح وغيبة بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا عن سائر الذوات حاضرا في قلبه بحيث يراه ويشاهده في جميع حالاته العبادية وفيه تعظيم لامر العبادة وانها ينبغي ان تكون عن قلب حاضر كما انه ينبغي ان يكون ثوبه وبدنه طاهرا ولا يلتفت الى مكسوه وما يجري مجراه لان ذكر خلوف مقتضى الظاهر ورد عدة اقسام منه وان لم يكن من مباحث الامر عند اليه فقال ومن خلاف المقتضى تلقي المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده البارد في غير الصدقة وفي جعل للتبيه واعرض ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب الذي صدر منه كلام بغير ما يتوقع بحمل كلام المخاطب على خلاف ما اراده تنبيها على انه اي ذلك

قوله وكذلك الخ اعلم ان قال خلاف مراده الا ان مال الى جانب المعنى اذ يصدق على خلاف مراده ان المغير بمعنى انه غير ما اراده

صحيح سلمي

قوله بانواع النعم الدنيوية والاخروية الخ ان حمل المنعم على الوجه الدنيوية والرحيم على المنعم بالنعم الاخروية وبالعكس ان الرحمن البليغ الرحيم بالغية فزيادة البناء كغضبي وقطع في عبر الا بليغية باعتبار الكمية كما قيل يا رحمن الدنيا والآخرة لانه يعم المؤمن والكافر والرحيم لانه لا يتحقق المؤمن وقد يلاحظ الا بليغية باعتبار الكيفية الكيفية فيحمل الرحمن على المنعم بالنعم الاخروية لان نعمها اجسام واما النعم الدنيوية فحقيق بالنسبة اليها خرحن جلبي

خلوف مقتضى الظاهر لكن خاطب للكلام

صحيح

ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول القعقاع للحاج فقال الحاج له حال كون الحاج متوقعا اياه لاجلك على الاديم بعني العبيد مثل الامير حملك على الاديم والاكثر بهذا معقول قول القعقاع فابرز وعيد الحاج فعرض الوعيد ولقاه بغير ما يترقب بان حمل الاديم على الفرس الاديم اي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض الذي فيه وقيم العين الاكحل اي الذي غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومر الحاج انما هو العبيد فنبه على ان حمل على الفرس لا ادهم هو الاولى بان يقصده الامير اي من كان مثل الامير في السلطان وبسطة اليد فجدير بان يقصد اي فالواجب بان يقطى الحال ويرهب من الاضطراد لان يصيد اي يعبد ويوثق من صعدة وقال الحاج لا ثانيا انه اي الاديم حديد فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون جلدا لحمل الحديد اياها على خلاف مراده او السائل عطف على المخاطب اي تلقى السائل بغير ما يطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره اي غير ذلك السؤال تنبيها على انه اي ذلك الغير الاولى بحال السائل او المتكلم كقوله يسئلونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوا عن السبب في اختلاف الفرع زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم تزايد قليلا قليلا حتى يتلى ويسنى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الآية بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر وحل الديون والصوم وغير ذلك ومعالم الحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان سألوا عن السبب لانهم ليسوا من يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا تعلق له بغرض وكقوله يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين والمتامى والمساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان تقع موقعها وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق فذكر

صحيح

قوله ما لهم العلم الهيئة بجواب ما يسأل او لعدم الفائدة فيه بالنسبة اليه

قوله سألوا عن السبب اي روية الهلال وغيبة الشهر ثلاثا او بها معا وجه السؤال اقبل ما يطلعا عليه الجمع عند مجامعة منهم الترحم فلذا قال سألوا بلفظ الجمع

قوله فاجيبوا ببيان الغرض اي الطاوي الغرض باعتبار ان ما يطلع عليه الفعل والاجاز ليست معلولة بالاغراض بل تقع عبثا

صحيح

اعلم ان الجواب يطابق السؤال اذا كان جزئيا واذا كان كليا فينبغي ان يكون الجواب كليا ايضا

مطلب خلاف ظاهر التعبير بالمستقبل بالماضي وبالعكس والمعتبر

قوله والصواب آه واما الآية التي وقع فيها فصعقا فلم يذكر فيها اليوم بل نظم الآية ونفخ في الصور فصعقا وقد يقال مراده مجرد التمثيل لا على انه من القرآن ولذا لم يقل نحو قوله

مطلب قلب على خلاف معنى الكلام

قوله وكذا الماضي عند الاكثرين اي وكذا اسم الفاعل والمفعول نحو زيد قائم امس وزيد مضروب امس خلافا لمن شذ من الكثيرين وقيل حقيقة والبيضاوي وجمع الى انه في واحتاره عبد القاهر والبوهكاشي وقيل الاظهر للفعل عادة بقاءه كالمتحرك والمكاتب ونحوه ذلك حقيقة والا فمجاز ش حفني جلبي

قوله القلب تة قلبت الجملة جعلت

قوله ظاهرها باطنها وباطنها ظاهرها

قوله ما هو في موضع المبتدا نكرة كما ان ما هو في موضع الخبر معرفة كما في قوله تعالى وما كان حجتهم الا قولهم ائتوا بآبائنا وكما في قوله تعالى ان قالوا الا انهم قالوا

أرضيه سماوة ويهنا مضاف محذوف اى لون سمائه وبهذا معنى قوله اى لونها فالمصراع
الاخير من باب القلب والمعنى كأن لون سمائه لقربه لون ارضه وفى القلب من المبالغة
ما ليس فى تركه لاشعاره بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشتبه بلون الارض
فى الغبرة والا اى وان لم يكن اعتبار الطباردة لان الغبرول من مقتضى الظاهر من غير
نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن ما يؤتى
عكس المقصود كقولك اى لقول الفيلسوفى بصيف نافيت بالسنين فلنا ان جرين سنين عليها
كما طينت من طينت التطخ بالغدن اى القصر السياتا اى الطين المخلوط بالتبن والمعنى
كما طينت الغدن بالسيتاج وجوابنا قوله بعده امرت بها الرجال لينا خذوها ودخن نظن ان
شسنطانا والقائل ان يقول انه يتضمن من المبالغة فى تسمين النافية ما لا يتضمنه قولنا كما طينت
الغدن بالسيتاج لانا بها مدعيان السيتاج قد بلغ فى العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والغدن
بالنسبة اليه كالسيتاج بالنسبة الى الغدن والثانى ان يتضمن ما يؤدى مكس المقصود فيكون
اوحى فى الرد كقولك اخرجت وقد اصبت ولم اصب جمع البصرة فارج الاقدام والمعنى
فارج البصرة جمع الاقدام على انه حال من الضمير فى اخرجت ولم اصب بعض لم اخرج وذلك
لان الجزوعة حدائة السن والعرقوب قرمة وتنا بهما فالمناسب وصف الترابى والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام والاقتحام فى المعارك بالجزوعة كما يقال اقدام
غير رايى مجرب فليس فى هذا العقب استبار لطيف بل فيه ابهام لعكس المقصود
وخيب بانه ليس من باب العقب لان قوله جمع البصرة فارج الاقدام حال من
الضمير فى اصبت لانه اقرب ومعناه لم الف ممن اصبت الشيء الفيئته ووجدته
اعم الف بهذه الصفة بل وجدت الجلا فيها جمع الاقدام فارج البصرة وليس
معناه لم اخرج لان ما قبله من الابيات يدل على انه خرج وخدر منها الدم ولا
ان محذوف الكلام الدلالة على انه خرج ولم يبت اعلما بان الاقدام ليس علة للعلم
ان الضمير فى اصبت للجمع فى اخرجت وقد اصبت ولم يبت اعلما بان الاقدام ليس علة للعلم

مطلب نكتة قلب مبالغة

مطلب العقب نوعان تكلم على قسمين

قوله كما طينت وفى الصحاح عن الاصمعى طينت ما خلطت
والمعنى يضاهى الصحاح كما تخبر الب بتراب
العقب لان القصر بطانة السياج للداخل العكس
قوله اى الطين المخلوط بالتبن كما فى الصحاح
وفى الاساس السياج بالكسر ما طين به
والطين المضامر المطين الكثيف فانه
بالكثيف يكون حسنا بل العكس وضع
الخشونات فالحق ان هذا المبالغة بارد
فان البيت محمول على ضمان الطينى معنى
الالصاق والمعالجة الصفة السياج
بالقصر على الطين المطين فلا قلب اصلا
نرجى جلبى

قوله والجواب المرضى حالا شار اليه اما بالمرفوعى اه فان قلت ملخص هذا الكلام ان يكون جواب الرضى اشار اليه فى انشاء بحث غير مرضى مع ان
يلزم من الفصل بين الحال وذى الحال فالسر فى ذلك قلت السر فى ذلك ما قيل من هو ان اذا جعل جزء الجملة الاسمية الضمير حال الامر الضمير فى المركب
او مفعولا ثانيا لظننتهم منه الذليل بكل جزء الجملة الاسمية اعنى المبتدا والخبر حالا كونه جزء جملة اوحى القائم اياه فاعل صار كذلك بعد
الزيادة وبعد الالقاء يكون جزء جملة وبكون الكلام ناظرا عن افادة المقصود واذا جعل حالا من الضمير فى اضرعت يكون
الكلام خلوا عن ذكر هذا الحال لعدم تصور فائدة
اخبار جواب اذا رضى فى كلى الاحتمالين كما لا يخفى
لكن لان كونه بصورة التى كان عليها
انما يناسب وصفها بالوخر دون الاولية
وهذا بالعكس والاحسن فى الجواب على ما هو
اللائق بقولهم اخر امرى وراء جوب
بالاضافة وفيها اذ يقال وصف
الاقدام بالوخر اشارة الى اقدام ما كان
لها حال كونها وخرا ووصف بيضى بالاولية
ان ذلك الاثر اى اثر خدش ما وحصل بعد
التجربة للاصالة قبل خدش الامور
فافهم وتدبر فيهما نرجى جلبى

مطلب للمسند اقسامه

قوله ومن ذلك امى بالمدينة رحلها اليت بنى فلان حذف فاعل ما حذف مبتدا تقديره هو امى بالمدينة فليس فى الا امى الذى هو غريب والغريب عازم على الارتحال
وليكن اصل يكون حذف الواو لاجل عرا التقاء الساكنين الحاصل من وقوع الراء بعد الواو الساكنة ثم حذف النون ايضا تخفيفا لكثرة تعدد الكلمة وقيل هى
بالتسوية وفاعل امى اما ضمير يعود الى المرء الجملة الاسمية اعنى رحله بالمدينة حالا من او لفظ رحله بالمدينة متعلق بامى
نرجى جلبى

قوله تقديره لو عكلوك عكلوك قيل فيه جمع بين الضدين وهو خطأ جائز فالصواب ان يقول تقديره لو عكلوك اجبب بانه مبني على جواز تقدير
ما حصل الغرض حيث جعل الفعل الثاني في مثل ما اكيد فقال على تقدير لو عكلوك عكلوك فانا اشد الناس تأكيد ثم حذف الاول اقتصارا
ورد بان قوله اذ المقصود بالاتيان بهما ايظا لو تغير المعنى ربما يأبى هذا الجواب اللهم الا ان يكون قوله الكلام مبتدأ على تقدير
الكاكي وبالكاكي عنده عوض عن محذوف كما ذهب اليه بعض النحاة في آخر الكلام الى ما هو مختار عنه سر كون الثاني مفعولا فتأمل منه حلبي

والمتكملة بثنانه والمترجمة عنه وايضا في بيضة المقام اعني المحافظة على الشرط المقصد

بعد ما مثل للاختصار بدون الضيعة بقوله ان زيدا او ان عمرا وقال وعليه قوله ان

محلا معينا على هذا الاسلوب الذي هو حذف خبر ان المكسورة ظرفا ولم يقصد انه بدون ضيعة

المقام فافهم وقوله نمع قبل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي لقدره لو تملكون في

تملكون الاول وابدل من ضميره المتصل اعني الواو ضمير منفصل وهو انتم لتعذر الاتصال

لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم الاسم او جملة والغرض

منه الاحتراز عن العيب اذ المقصود من الاتيان بهذا الظاهر تقدير المقدر فلو اظهره

لم تحتج اليه وانما صير اليه لان لو انما يدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف

لا مبتدأ ولا تأكيد ايضا على ان يكون التقدير لو تملكون انتم لان حذف المفرد اسهل من

حذف الجملة ولانه لم يفد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التأكيد قال صاحب الكشاف

هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم البيان وهو ان انتم تملكون فيه دلالة

على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ لان الفعل الاول لما

سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدإ والخبر يعني كما ان قولنا انا سعيت

في حاجتك وهو مبتدأ وخبر يفيد الاختصاص فكذا لو انتم تملكون للكونية مشاركة

الصورة فالذي يمنع من استدلال بهذا الكلام على ان قولنا انا عرفت عند الاختصاص جملة

فعلية والذي يعتبد به وبل تأكيد مقدم وهذا الكلام صريح في معصاة فتدبر فيه وجه

عليه لا له وقوله فصير جميل يحتمل الامرين حذف المسند اي فصبري صبر جميل او حذف

المسند اليه اي فامري صبر جميل فعلى الحذف تكثير للفائدة بالمعنى لان حمل الكلام على كل

من المعنيين يخالف ما لو ذكر فانه يكون نفاضا احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه

الى الخلق ورجح حذف المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام

للمدح بحصول الصبر والاخبار بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله له وبانه مع

في الاصل من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا وحذف على حذف المبتدإ وايقاع

له دون حذف الخبر وبان فيام الصبر قرينة حالية على حذف المبتدإ وليس على

خصوص حذف الخبر اعني اجمل قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة

شرط الحذف في لا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا هو انه اذا اصاب الانسان

مكروه فليخبر اما بقوله الصبر خير حتى صار هذا المقام فما يفهم منه هذا المعنى بسهولة

ويرجح حذف المبتدإ ايضا بقراءة من قرأه فصبر جميلا بالنصب فان مفاده الخبر

صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدإ التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدإ معرفة

اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا فصبر جميل اجمل انا صابرون

من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى وما

يحتمل الامرين قوله ولا تقولوا ثلثة اي لا تقولوا انا اوفي الوجود الالهية ثلاثة

او ثلثة الآلهة فحذف للتهكم الموصوف او الخبر لولا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة

اي مستورون في استحقاق العبادة والربوبية كما اذا اريد لطاق اثنين لوحدة وصفية

ورتبة قيل هم ثلثة فحذف المبتدإ قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند

بناء على ان ذكر جميع ما ليس مرادا كقولك ارني عندك ام عمرو فانك لو قلت ام

عندك عمرو او ام عمرو عندك لخرج ام من الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه اذا

وليها تام والجملة جملتان مستقلتان كل واحد منهما مغاير للاخرى فالمسند اليه لو المسند

على اتباع مفرد بعدهم نحو اقام زيد ام قام عمرو وانما قائم ام هو قاعد وانما زيد

عندك ام عمرو وعندك او عندك عمرو فام منقطعة لانك تقدر على

الاتيان بالمفرد بعدها وهو اقرب الى الاتصال للكون ما قبلها وما بعدها بتقدير

كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة

على المفرد احترازا عن نحو الفعلين المشتركين في الفاعل نحو اقامت ام قعدت وانما

مطلب يجب الحذف مع قرينة

قوله لان هذا الكلام عند تقدم ما يدل عليه قبل الاجابة الى هذا التوجيه لان الآية هي جواب السؤال وهي محققة مذكورة في الآية وان كان وصف السؤال اليه مفروضا والعباد رسمه قوله المحقق اقول ان كان هذا مراد هكذا ولكن لا صلة عنا السؤال ومحقق منه الان تحرك على المصير الى المبادر وانقل الى ما يقتضيه المعنى حسن وذلك بان يجعل محقق السؤال على تحقق خلقهن سواء محقق وصف السؤال به ام هذا على حد ما ذكره فاضل المحشي وفيه بحث لان هذا التوجيه لا يناسب كلام المصنف فانه جعل القرينة وهو عدم الكلام جواب السؤال المحقق واعتبر الحذف بالجواب بلزومه اعتبار انتفاء السؤال بالسؤال الذي هو المراد بمحقق السؤال بالسؤال الذي هو المراد بمحقق السؤال تحقق السؤال ايضا فالتوجيه هو ما ذكره الشارح قوله ولان القرينة فعلية لان القرينة في الحقيقة جملة خلق السموات والارض لان المشتمل على المسند فيها هو الذي يدل على وجوده في الجواب وقولهم والسؤال قرينة اعا هو باعتبار جزئه الذي هو خلق السموات والارض وقد يقال حذف المسند اكثر من حذف مسند الفاعل فالحمل عليه اولى قوله لظهور السؤال للذي المستفاد منه كلمة الحصر فيما جدك اي لا يدل على ان تعدي الفعل مقدما اولى للفهم اذ السؤال الخ من حسن چلپي

قوله والاتم يعتد على شيء لان المدار هو الظهور اذ فان قلت بل قد اعتمد على الموصوف المقدر اي الشخص ضارع فعلى تقدير كثرة اطلاق الاعتماد على الموصوف المقدر لا يصور الالغاء لعدم الاعتماد قلت ان كفى في عدم الاعتماد تعيين الذات التي قامت بها المعنى وهو كاف في تعلق العبارية لا الحذور ايضا فان كفى الموصوف معهم الذي على سلمتم لغظا او تقديرا

وغيره لكن ان يتعين كونه اى المسند اسما او فعلا فمفيد الثبوت او التجدد كما سنذكره

لان يدل على قصد التعيين المسند اليه كقولك زيد قائم وقوم الاسد عند قيام القرائن لسبق بعض

وتلطخ ثوبه وبخوذلك ومحصول التعجيب بدون الذكر ممنوع لان الغرنية انما تدل على تخصيص المسند

واما تجريد المتكلم السامع فيالذكر المسند فيه فى اللفظ واما افراده اى جعل المسند غير جملة

فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوى الحكم اولكونه سببيا نحو زيد قام ابوه او معه الا

للتقوى نحو زيد قام فهو جملة فعلها واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوى بل هو قريب

من زيد قام فى اعتبار التقوى كما مر وقوله مع عدم افادة تقوى الحكم معناه مع عدم

افادة نفس التركيب تقوى الحكم فحذف فاعل المصدر فغيز ما يفيد التقوى بحسب التكرير

نحو عرفت عرفت او بحرف التاكيد نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك او يقال تقوى الحكم فى

الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قائم واما قول بعض مع عدم قصد التقوى

كما يشعر لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو ما سعيت فى حاجتك ورجل جاءنى وما

انا قلت هذا فانه يقصد به التقوى لكنه يفيد ضرورة بل رد الاسناد فعدم افادة

التقوى اعم من عدم قصد التقوى ولعيب لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت عند

وقصد التخصيص جملة فعلية وانا تاكيد مقدم للابتداء والمسند معرف للجملة كما فى سعيت

انا وقد مرت ما فيه ووقع قوله غير سببي موقع الفعلي فى عبارة المفتاح عدل اليه لئلا

ان صاحب المفتاح قد قيد الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه

او بالانتفاء عنه فزعم المصنف انه يشمل السببي ايضا لان كل مسند محكوم به بالثبوت

للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشئ للشئ او بنفيه

عنه ولقائل ان يقول لانسلم صدق هذا التعبير على المسند السببي لانا نسلم ان المسند

السببي فى نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة

الى زيد لا الجملة التى وقعت خبرا للمبتدا وظاهر انهم لم يحكموا بثبوت الاسناد للخبر فى الثانية

قوله وكونه غير سببي معرا افادة تقوى الحكم

اعترض عليه بانه الواقع حين ينكر السامع

نحو قولك هو الله احد غير سببي ولا يفيد تقوى

الحكم فيدخل فى قولنا بطل الاذا اريد بكونه

جدة وجيب بان موجب معنى كلامه ان عبارة

عند الابتداء والمعنى الاهتمام الى الخطاب

كما سبق وان لكل جملة صورة

حسن حلبي

مطلب اقوال المسند

كل مسند محكوم

فى كلامه بانه لابد ان يكون بحيث يصح ان يحكم بمفهوم لمفهوم وهو ما يتبوته له او انتفائه عنه ضرورة فلا بد من حكم

بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد بعين ان ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية ما

فى الباب وصف اعتبارى فلو اريد بهذا الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض بكثير من المسندات

الفعلية الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان كون المسند فعليا مع عدم قصد

التقوى يقتضى افراده وما ذكره الفاضل فى شرح المفتاح هنا ان المسند فى زيد منطلق

ابوه فعلى بخلافه فى زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند فى زيد منطلق ابوه هو

منطلق بدون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به فى زيد منطلق ابوه

هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا حيث ظاهر لان اللازم هاهنا كون الكلام منطلق

مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وحده والظاهر ان مراد الكاكى ان

المسند فى زيد منطلق ابوه ليس بفعلى كما انه ليس سببيا والا لكان المناسب ان يورد فى الفعلى

مثالا من هذا القبيل لانه حقيقة اولى بان يمثل له وايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه

ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه لحكم مخصوص الخ مذكور فى قسم النحو من المفتاح ان نحو

رجل كريم وصف فعلى ونحو رجل كريم اخوه وصف سببي وعلى هذا كان العكس اولى بجعل

نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يمثل به فى الجملة عبارة المص اوضح ثم اورد

صاحب المفتاح بعد تغيير المسند الفعلى امثلة منها الكبرى من البيتين وفى الرسالة

وقال انا التقدير استقر فيها او حصل على اقوى الاحتمالين واعترض عليه المص بان الظرف

انما كان معتمدا فى المثالين لجملة وبحصل التقوى لان خالدا مرفوع بالابتداء

لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شئ واشار الفاضل فى الشرح الى الجواب بان القائل

الاول مبنى على ان الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل والثانى مبنى على مذهب الاخفش

والكوفيين حيث لم يشترطوا فى عمل الظرف الاعتماد على شئ ثم قال وانما قيد المثال

الاخير بقوله ان تقديره استقر او حصل لانه لو قدر بغير ذلك حتى يكون خالد مرفوعا

قوله واجب لصاحب المفتاح هذا الجواب

ضعيف لان اعترافه بانه ولو قيل مراد

الكاكى ان يكون التقوى مقصودا مطلقا

اعلا فى هذا المقام ولا فى غيره لا ندفع

الاعتراض كل بعيد والاقرب ان

كلام المفتاح محمول على حذف المضاف

اى لم يكن المقصود من نوع نفى التركيب

فلا محذور اصلا

حسن حلبي

مطلب وصف فعلي ووصفي

قوله والظاهر ان مراد الكاكى ان المسند فى زيد

منطلق ابوه ليس بفعلى لا يقال لعل الكاكى

ادرج فى تعريف الفعلى بان اريد منه ما يكون

فعلى بوجه من وجوه انتساب الى غيره انسابا

حليا محكوما بالثبوت للمسند اليه وانتفائه

عنه لانا نقول حكمك للابهام من العبارة

يشعر بعدم ارادته عدم ايراد مثال يزيد

القبيل واما كونه الاسناد حراز هذا القيد

يقتضى ان يكون منطلق فى انطلق زيد انطلق

ابوه عند الكاكى من قبيل المسند الفعلى

وقد جعل من المسند السببي فليس بشئ فان

المراد المفيد بالانتساب الذى فى الجملة لا الانتساب

الذى فيها فعلية عمدة وغيرها فتامل

منه وجوه ظاهر

مرتضى حلبي

بها لم يصح التركيب وجميع ذلك مبسوط ولم يقصد الشاكي الا ذكر المثلة المسند الفعلي ايضا
لتغيره مفردا كان او جملة ولم يذكر الا فراد المسند بها مثالا لان المفرد اما اسم او فعل و
وكل منهما مذكور بامثلته فاغتر ض فيكون التمثيل بها ضائعا ولذا تركه المصاصي ايضا
وبدل على ما ذكرنا انه بعد ما فرغ من الامثلة قال وتغيير تقوى الحكم يذكر في تقديم
المسند فلو كان قصده انما امثلة لافراد المسند لكان المناسب تاخيرها عن هذا
الكلام لانه قد وقع منه في ضابط الافراد ذكر الفعل وذكر التقوى فتبسيط امثلة
الافراد بين تقرير بها لا يكون مناسبا وهذا ظاهر للفطن العارف بصياغة التركيب
في نظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم يفتره لاشكاله وتقسيطه
وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يقدر بانه
جملة علقت على المبتداء بعائد بشرط ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه في تلك الجملة
فخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو فلان هو الله احد لان تعليقها على المبتداء
ليس بعائد ونحو زيد قام وزيد هو قائم لان العائد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد
ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد كسرت
سرج فرس غلامه وزيد مررت به ونحو قوله تع ان الذين امنوا وعملوا الصالحات
انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان المبتدا اهم من ان يكون قبل دخول العوامل
او بعدها والعائد اعم من الضمير وغيره فعلم هذا المسند السببي هو مجموع
الجملة التي وقعت خبر مبتداء وقال صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند
مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذي بنى عليه ذلك المسند اي جعل خبرا عنه او مسندا
عنه مطلوب التعليق بغير ثابت عليه ذلك المسند تعليق اثبات لذلك الغير
بنوع ما او تعليق نفي عنه بنوع ما او يكون المسند فعلا السند عى الاسناد الى ما
بعده بالاثبات او النفي ويطلب تعليقا ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات

اثبات او نفي لكون ما بعده ذلك المسند متعلقا بما قبله بسببية ما فالاول نحو زيد ابوه منطلق
فان مفهوم منطلق مع الحكم عليه بشبوته لمبتداه اعني ابوه قد علق بزيد بالاثبات لكونه
غير ما ثبت منطلق عليه لان معناه ما حاصل مبتداه او وقع منطلق مثلا خبرا عنه فخرج
من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه او انطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل او الفعل ليس
بمبتدا على ما عرفت من تقريره والثاني نحو عمرو ضرب غلامه فان ضرب فعل المسند
الى ما بعده وهو اخوه ثم علق به ما قبله وهو عمرو بالاثبات لكون الاخ متعلقا به ومضافا
الى ضميره فالمسند السببي قسمان وقوله او يكون المسند فعلا منصوب بمحذوف على قوله يكون
مفهوم المسند فدتوهم بعضهم ان المسند السببي هو القسم الاول فقط وان قوله او يكون
مرفوع معطوف على قوله اذا كان في قوله واما الحاجة المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد
تقوى الحكم واذا كان المسند سببيا والا فكفى لمجرد الربط المناسب ان يقول لو اذا كان
المسند فعلا اذ لا وجه للعدول الى المضارع وترك لفظ اذا في موضع الالتباس مع رجاية
في الاقرب الذي لا التباس فيه اعني قوله اذا كان المسند سببيا تم الظاهر من لفظ المفتاح
ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو منطلق وفي عمرو ضرب غلامه هو ضرب وانه
قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا نحو زيد ابوه انطلق
وليس في كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببي يجب ان يكون جملة بل اللازم من
كلامه انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسند ذلك الكلام جملة وهذا
حق لما مر من ان المسند السببي لا يكون الا جملة وقد يجعل مسندا الى مبتداء ويمكن
ان يقال ان في قوله هو ان يكون مضافا محذوفا هو الزما وهو ضمير عائد الى المسند
السببي اولى قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان مفهوم
المسند كذا او وقت كون المسند سببيا وقت كونه كذا وح يكون المسند السببي هو
المأخوذ من مجموع كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرناه اولا واما كونه اي كون المسند

قوله والحال هو جزء من الماضي والمستقبل اي تعيين مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب الافعال ولا يتعين له مقدار مخصوص فانه يقال زيد يأكل ويشرب ويمشي ويركب الحمار ويحج ويكتب الكتاب بادق الزمان ومعذلك فكل واحد من هذه الافعال يتحقق في اختلاف مقادير يزمنتها وهذا المذكور على مذهب الحكماء القائلين بان الزمان موجود متصل فالحال عندهم هو الآن الذي هو فاصل بين الماضي والمستقبل وهو عرض حالي في الزمان لا جزء منه فالآن يجب ان يكون موجودا حالا في الزمان موجود ثم اما ان يكون الآن عرضا حالا في الزمان او جوهرا فرد او مركبا من الجواهر الفردة فهو الحال عند الحكماء القائلين بان الزمان موجود متص

ان المتكلم مختارا او قادرا على الكلم فيتولد منه عداوة وما شبه ذلك وانما تقيده اى
الفعل بالشرط نحو اكرمك ان اكرمني وان لم اكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده
به لانه تعرف الا بعرفة ما يبين ادواته اى حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين
ذلك التفصيل في علم النحو فليرجع اليه وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للمعلل مثل
المفعول ونحوه فان قولك ان اكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك
اياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء
ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان
انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اى اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب
المفتاح ان جملة الشرط جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص فجملة في نفسها للصدق و
الكذب بناء على انه في بحث تقييد المسند الخبري واما نفس الشرط بدون الجزاء فليس
فظاهر ان الطرف قد يرجع الى الانشاء كما استفهام ولذا لا يتقدم عليه ما في خبره
ولا يصح عرا ان تضرب اضربك واما ما ذكره الشارح العلامة من ان مراده ان الجزاء
جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اى نظرا الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط
لا مع التقييد بها عليه فظاهر لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق
والكذب ولهذه الدقيقة قيده بقوله في نفسها فتفطن منه ومخلط الكلام اهل
العربية يجاذب اليه المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزاء من الشرطية
مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب وعلق
الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية
ولا محتمل للصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عند وقوعه جوابا بالشرط
وعليه منع ظاهر وهو انا لانم ذلك في الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا
اكرمك على تقدير مجيئك او وقت مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطية

قوله وليس الا تقدم ما في حيزه عليه لانه يفيد معنى الجملة وان لم يرجع الى ثبوت الصدق لها فتفطن قوله اول الامر ان الخطاب اى نوعه قوله فتعرف منه جملة كلام المعلم على ما عليه اهل المنطق ان تخليطا للاصطلاحين قوله فعول الشارح تخليط اه في موضع ليس بموضع التخليط قوله في نفسها قوله بوجه التعميم قوله للصدق والكذب اى جازم سواء كان للصدق والكذب قوله عدم الجزم يحتمل السلب والايجاب قوله وقوله ان كان زيد يوقف على الشرط وقوله الوقت فعل كذا معناه ان مفهوم الوقت فعل كذا معناه ان مفهوم الوقت لا كان زيد قعد وجب الوقت بان وقت القعود تقييده او كذا في قد يستعمل في كلام الخاطب كما يستعمل في كلام الشارع او نحو ذلك مما يجمع تفصيله قوله واصل اداة الجزم قبل اداة الجزم بالجزم معناه التحقيق وامّا المتصل المجعل الواقع في ذهنه وامّا المظنونات فانما تستعمل اذا فهمها باعتبار خطابي قوله فانما مل يطلع عليه اى على ان في نفسها ما يمنع ان عدم الجزم بالوقوع

الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غير بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم
والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس فظاهر
ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة
الحكم بثبوت الوجود للنهار وكذبها بعدم تها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط
والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة
الحكم باللزوم وكذبها بعدمها وكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق
والكذب وقالوا انها تشارك الحملية في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب و
تخالفها بان طرفيها مفردان ابدا وان لم يكونا خبريين وبانها لحكم فيها ليس
بان احد الطرفين هو الاخر بخلاف الحملية الاخرى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فا
النهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند انتفاء
ان التقدير النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس وظاهر انه جملة خبرية قيد مستمرة
بمفعول فيه فلم يبق المحذور مبنيا وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث
ولكن لا بد من النظر هنا في ان واذا ولو لكثرة مباحثها الشريفة المهملة في علم النحو
فان واذا للشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم
فلا يتبع في كلام الدرع الاعلى طريق الحكاية او على ضرب من التاويل واصل اذا الجزم بوقوعه
في اعتقاده فان قلت كما انه يشترط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا يشترط فيها
عدم الجزم بالوقوع كما ذكر جميع النحاة وصرحوا بانها تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة
فلم لم تبرح صلة المصنف قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما
في كونهما للشرط في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما
عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فليتامل وكذا ذكر في المفتاح ان الاصل

فيما للملوّ عن الجزم بوقوع الشرط كقولك ائتني اكرمك حيث لا يعلم العاقل بكرمه اياه لا فيما يقتضي
المثال على اشتراط الملوّ عن الجزم بالواو وقوع وكذا قال انها في نحو ان لم اكرمك ايا كيف تراني
حقق مستقبلة في معناه الجزم لكنه وظاهر ان الجزم بهما انما يوقع الشرط لان الشرط
هو انتفاء كونه ايا لم فلو لم يثبت له الملوّ عنه ايضا لما احتاج هذا المثال الى التأويل وقد سبق
الفاضل الشارح بهذا فزعم ان الجزم فيها انما هو بوقوع الشرط ولذلك اى ولان اصل ان
عدم الجزم بالوقوع واصل لو الجزم به كان للكم النادر الوقوع موقعا لان الناذر سيرد
مقطوع به في الغالب ولذلك ايضا غلب لفظ الماضي على لفظ المضارع في الاستعمال مع
ان الاصل في عدم الجزم
اذ الان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى لفظه الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان
بالنظر الى معنى على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى معنى الاستقبال مثل
ان نحو فاذا جاءتهم اى قوم موسى هم الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اى هذه
محققة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة جدب وبلاء يطيروا بموسى اى يتشاءموا
به ويقولوا هذه بشؤم موسى هم ومن معه من المؤمنين جيئ في جانب الحسنة بلفظ
الماضي مع ان المراد الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به ولهذا وقعت موقع
الخصب اى الحقيقة لا الاستعارة وان كان تعريف الجنس سيطلق عليها وجيئ في السيئة
وقوعه كالوجب لكثرتها واتساعها لتحققه في كل نوع من الانواع بخلاف نوع
الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها ولهذا جيئ بان دون اذا فيما قصد به النوع كقوله
تع وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله وبهما جيئ وهو آت عدم الكثير
وعدم القطع بالحصول انما هو في نوع معين او فرد معين واما في نوع من الانواع
وفرد من الافراد كما يدل عليه التنكير فلا لان القطع بحصول الجنس يوجب
القطع بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه فالفرق بين كلمة ان
جاءتهم الحسنة وكلمة ان تصبهم حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد بنوع مخصوص

مطلب استعمال ان في مقام الجزم

مطلب القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول النوع

مخصوص والمصنف قد وقع بكون تعريف الحسنة تعريف جنس ردا على صاحب المفتاح
حيث جوز ان يكون تعريف عهد وزعم انه اقتضى لجوح البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد
على مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا لكون اللام اشارة
اليها ولو سلم فيجب ان يكون القصد لواحدة معينة من الجنس والمحذور ان المراد بالحسنة
المطلقة المقطوع بكثرة وقوع وايتاءها وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اقتضى لجوح البلاغة
لكونه اول على فضل الله وعلى ما نبه حيث جعل الحسنة المعهودة التي حقها ان تشكر لوفورها
كثرة الوقوع فطنته للحصول مع جعل السيئة القليلة غير وطنته للحصول وان اراد العهد
على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة تنزلت منزلة المعهود الحاضر في الذهن حتى كانها
حضرت اعتبارهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما بينهم ويكون اقتضى لجوح البلاغة
لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه وبهذا يظهر ما
ذكره الشارح العلامة من انه تعريف العهد اقتضى لجوح البلاغة اما معنى فلكونه اول على
سوء معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء قد صارت لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة
المعهود الحاضر وفي تعريف العهد دلالة على ان هؤلاء الذين يتوعون انهم لعقاء باختصاص
هذه العطايا من الحسنات ولا ينكرون الله عليها فهم اقبح الناس اعتقادا واسوؤهم
معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استغراق القليل كدعوى
استغراق الكثير لانه قد يسلم الاولى دون الثانية ولا تترك النكير على القليل كتركه
على الكثير فانه قد يعذر الاول دون الثاني واما لفظا فلانه اذا قصد بها العهد تكون
الحسنة واقعة موجودة فيتوافق القطع اذ وجد بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها
من حيث هو جنس قليلا ان تقول انهم اذا اتوا بالاستغراق فهم واختصاصهم بالجنس
الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا ولزم من تركه النكير على الجنس تركه
على المعهود وغيره فيكون اسوأ وايضا وقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع افرادها

تعريف العهد اقتضى لجوح البلاغة

مطلب

قوله اتقتلهم فضرب اعناقكم الذكر اعلم ان المهملة لا تقع في جملة معطوفة بالفاء او الواو الا ثم نحو اكلم سيبويه فالخليل فضرب عنقه الذكر ثم بعث اذا اما وقعت ونظائرها فيبويه والجمهور ان المهملة في جملة المعطوفة قد وقعت على العاطف بينها على اصالتها في المقصود واحوالها تأخر عن المعطوف عليه العاطف كما هو القياس نحو قاتي تدهبون فانى يؤفكون فيمن يملك الا القوم الكافرين الفاسقون وخالفهم في ذلك جماعة اولهم الزمخشري فزعموا ان المهملة في الصورة المذكورة في موضعها الاصلي والجملة معطوفة على جملة مقدرة بينها وبين العاطف وهو الفاء الضارب اتقتلهم الضرب عنقه الذكر اشارة الى هذا المذهب وهو يرد قول الجمهور ان الامر الذكر على ما قال الزمخشري ومتابعيه لجاز وقوعها في اول الكلام قبل ان يتقدمها ما يكون معمولا عليه وهم يمنعون ذلك والاستعمال يكذبهم فيما ذهبوا اليه لا يقال انه يكون معمولا على ما تقدم من الكلام المحذوف لانا نقول هذا خلاف الظاهر ولا يصار اليه الا لضرورة او ما يجري مجراها

اصله لاقتلنك ذلك المقام الا لعرضه اى فرض الشرط كائنا غرض المجال لغرض يتعلق بقوله فضرب اعناقكم الذكر كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك نحو اقتضرب عنكم الذكر اى انهاكم فتضربوا عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد صفحا اى اعراضا والاعراض مفعول مطلق لمحذوف وجوبا

او معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر فان الشرط هو الكون مسرفين اى مشركين مفروغ به لكن حمي بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ان لا يكون الا على تحري الفرض والتقدير كما يفرض المحالات لاشتمال المقام على الآية الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر من العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال اذ مآل مقتضى المقام لايقال المستعمل في فرض المحال لا ينبغي ان يكون كلمة لو كما في قوله ولو سمعوا ما استجابوا لكم بعني الاصنام دون ان لما مر من ان تنزيل الشرط منزلة المحال يوجب عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه فلا يقال ان طالما لا كانه كذا بل يقال لوطا رلانا لقولنا ان الحي في هذا المقام يتنزل منزلة بالا قطع بعدمه على سبيل المبالغة وازهاق العنان لقصد التبكيت فمن هذا يصح استعمال ان فيه كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تع فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وانه من باب التبكيت لان دينكم الحق واحد لا يوجد له مثل فجيء بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير اى ان حصل لهم دينا آخر مساويا لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي قوله ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة اى ان كان حقا فعاقبنا على انكاره والمراد تحقيقه وتعليق العذاب بكون جماعة اعتقادا نه باطل تعليق بالمحال ومنه قوله تع قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف به اى بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام فطن الحصول بالنسبة الى بعض غير وطن الحصول بالنسبة الى الآخرين فيقال للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا لمن لا قيام له على من له قيام او على من حصل لهم القيام فطعا وقوله تع وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله الى قوله ان كنتم صادقين يحتمل ان يكون من هذا القبيل

مطلب استعمال ان في المحال مقام او دعاء

مطلب باب التغليب

والمقام حيث يمتنع فيه دخول اذا عليه لا يكون محتملا لامر جوهري اذا اجعلت للشبه بالواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الشبه كما هو المحذور وح يظهر فيما قيل انها قضت بلحاق البلاغة للكون اشد من الانكار واو جبت الالزام لكونها اشارة الى حاضر معهود لا يكذبهم انكاره والحاصل ان القول بكون المراد بالشبه المعهودة بناء على القول بكون المراد بالشبه المطلقة ويمكن الجواب بانه مبني على قول من قال ان اسم الاشارة يشار به الى الحقيقة من حيث هي من غير ملاحظة الاطلاق والتقييد كونها معهودة انما يعبارة معينة من حيث هي معينة وهي لا تضر والتقاء ومعنى كونها بليغة ان المراد بها مطلق الغضب والزجار من غير تعيين بعض وبهذا يظهر صحة ما ذكرنا كونها قضت لحاق البلاغة والبشرية نادرة بالنسبة اليها او من جانب البشرية ملفوظ الصانع مع ان لان البشرية مادة الوقوع بالنسبة الى الحنية المطلقة ولهذا لم يكن تحقيرا على تقليل فان قلت جاء استعمال الماضي مع اذا في البشرية منكرا في قوله تع واذا مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجه قلت اما الاول فلان لفظ الشر المبين من معنى القلة والى تنكير شر المفيد للتقليل والا لاستغرق المستحق ان للجنة فكان شرا لبعده عن الحق واما كاد الصلاة فنفيه بلفظ اذا والماضي على ان مسكين قدر بسير من الضر فلم يحقق ان يكون في حكم المقطوع به واما الثاني فلان الضر في حقه للانسان المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله اذا واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فنيط لفظ اذا والماضي على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر يجب ان يكون معتدا به وقد يستعمل ان في مقام للجزم بوقوع الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام كما اذا سئل السيد عن سيئة هل هي في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اضرب فيتجاهل هو فامن السيد وكما اذا قال الملك لمملوكه فتقول ان طلع الصبح وبقي الليل افعل كذا فيتجاهل تقول له وصبح او قد مضى هذا والعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت فاذا تفعل لو تذريه اى تتجاهل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمقتضى العلم كقولك لمن يؤذيك ابا ان كان انكر فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى العلم ان لا يؤذيه او التوبيخ اى لتعنيد المخاطب على الشرط وتصوير ان اتمامه للاستمرار على ما يقتضي الشرط عن اصله

مطلب استعمال ان في مقام اذا بالجزم

مطلب استعمال ان في الجزم او لعدم جزم المخاطب او تضعيفه اذا تنزل المخاطب

يحتمل ان يكون المنوع تبع على الارتياب وتصوير ان الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت لكم لانكم لا تسيل الغرض لاستنال المقام على ما ترتيلا وتقابلة عن اصله وهو الاباء الدالة على ان منزل من عند الله وان يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما انكر عنادا والجملة على الجميع كانه لا ارتياب لهم والاشكال المذكور وارد هنا لان عدم الشرط حتم بكون مظنونا به فلا يصح استقبال ان لما مر لا يقال الشرط انما هو وقوع الارتياب فلا يستقبال لانا نقول بذا زعم الكوفيون ان ان هنا بمعنى اذ وقد نص المبرد والزجاج على ان اذا لا تغلب كان لان معنى الاستقبال وقد كثر من النحاة انه اذا اريد ابقاء معنى المضارع مع ان جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تع ان كنتم قلتم فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل فصدقت وان كان قميصه قد من دبر فكذبت لغة دلالة كان على المضي لتحقيقه لان الحدث المطلوع الذي هو مدلوله من الخبر فلا يستقبال منه الا الزمان الماضي ولذا ذكر صاحب الكشاف في قوله ع وانما يتبين يتبين الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى انه يجوز ان يراد ان كان الشيطان يتبين يتبين قبل النهي فيجب مجانبة المنهي عنه لانه مما يكره العقول فلا تقعد بعد ان ذكرتم بها فعلى اراد جعل الشرط ماضيا قدر كان يستقيم المعنى فان قيل لما كان البعض مرتابا ببعضها وبعضها غير مرتاب قطعا جعل الجميع كانه قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم قلت بعد هذه الكلمة في ان في هذا المقام وليب من التغليب في شيء ولا التحيص عن هذا الاشكال الا بان يقال غلب على المرتابين قطعا غير المرتابين قطعا عن الذين لا قطع لهم بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب وعدمه ويكون معنى الكلام او التغليب غير المقطوع بارتيابه بالنسبة الى المقطوع بارتيابه كما اشرنا اليه في المثال المذكور ثم ان التغليب يجري في فنون كثيرة منه تغليب الذكور على الاناث بان يجري على الذكور والاناث صيغة مشتركة المعنى بينهم على طريقة اجرائه على الذكور خاصة كقوله ع وكانت من القانتين عدت الانثى من الذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت من القانتات ويحتمل

مطلب ان بمعنى اذا عند الكوفيين

لانا نقول ظاهران ليست المغلبة على صدوث الارتياب في المستقبل

مطلب اذا اريد البقاء معنى للماضي مع جعل الشرط كان

مطلب تغليب الذكور على الاناث

ان لا يكون من التبعيض بل من ابتداء الغاية اي كانت ناشئة من القوم القائلين لانا من العقاب هرون اخيه موسى والاوفق هو الوجه لان الغرض صدهم بانها صدقت بشريعة موسى وكتابه وكانت من المطيعين له ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تع بل انتم قوم تجهلون بناء للخطاب والعتاب بناء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم واللفظ اللفظ الغائب لكون اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه ايوا وبخوه كالقمرين للابوين بكر وعمر رضي الله عنهما والقمر نير للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين رضي الله عنهما وما اشبه ذلك مما غلب احد المتصاحبين او المتشاركين على الآخر بان جعل الآخر منتفيا لذكر في الاسم ثم ثنى ذلك الاسم واوصد اليهما جميعا وينبغي ان يغلب الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث كالقمرين والاخفى عليك ان ابوين وقمرين من هذا القبيل لا من قبيل قوله ع وكانت من القانتين او ليس تغليب احدهما على الآخر بانه عبر عليهما بالوجه المشترك بينهما على طريقة اجرائه على الذكور خاصة بل بانه جعل احدهما منتفيا للآخر في الاسم ثم ثنى ذلك الاسم فان قلت لا يكفي في المثنى الاتفاق في الاخف بل لابد من الاتفاق في المعنى ولذا تأكلوا الزيدين بالمسين يزيد فلا يطلق قرآن الا على الطهر والحيضين او الحيض قلت هو حيض قلت هو مختلف فيه قال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس فعين الميزان فهم يجيزون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فليكن مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان الاخف لم يسم فيما وضع له الا بدل من القائمين موضع المذكور المذكور صفة فيه بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وفيه ما فيه جميع الامثلة السابقة والآتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مقهور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله ع وقد قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس فانه ليس من الملائكة لكونه جنيا ولعدم اباهم فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل من جنس ما يترتب الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله ع حكاية لتخويفك يا شعيب والذين

مطلب تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ

فكونه منه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ في هذا المثال خوجة يعني به

مطلب تغليب الكثير على القليل

مطلب تغليب الاخف على الاثقل

قوله وجميع باب التغليب مجاز قال في شرح المفتاح وانما يتجه هذا في التغليب والعلاقة فيه فان مطلق التغليب لم ار احدا صرح به ولا يخفى ان في جميع ابواب التغليب الحقيقة والمجاز لان الكلمة مستعملة في جزء معناها لا في تمام ما وضعت له لانا نقول فيلزم المجاز اصلا لجواز ان يجعل العلاقة الحكم في الكل الجزء الذي وضع له والتحكم في كل المجاز والجواب ان سلكنا السببية في المجاز المرسل فالعلاقة هنا ظاهرة والا فالتحكم في جميع المجازات ولا يخفى ان هذا الجواب على تقدير تسليمه لا يدفع ما ذكره الشارح

مطلب جميع باب التغليب من المجاز

واجيب بان المجاز انما يلزم اذا اطلق كل واحد منهما مرادا باللفظ الواحد وآن واحد وهو ممنوع انما اريد معنى الواحد بتركيب معنى الهيئة والمادة فلا مجاز في شيء من اللفظ في واحد منهما على ان في جميع ما ذكر من الامثلة في جميع المعاني المغلبة في جميع ما ذكر من الامثلة في جميع المعاني المغلبة في جميع ما ذكر من الامثلة في جميع المعاني المغلبة

مطلب تغليب جمع الكثير الاولاد على الاقل

في الاستعمالات الاربعة الواقعة في القرآن

مطلب تغليب الاكثر على الاقل

آمنوا لعمالك من قريتنا او لتعودن في ملتنا او لنخرجنك شعيب لجأهم التغليب في العود الى ملتهم
مع انهم لم يكونوا في ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم من آمن به ومنه تغليب المتكلم
على المخاطب او الغائب نحو انا ونت فعلنا او انا وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب
نحو انت وزيد فعلتما وانت والقوم فعلتم قال اللهم ومباركٌ بعضاً منهم وعلى بعض فيمن قرأ بتاء
الخطاب والمعنى فعلت انت بالجيد وجميع من يشاكلك من المكافين وغيرهم والمجنون فيه تغليب
خطاب من يعقل من غير اعتبار التغليب لامتناع ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من
غير عطف او تثنية او جمع فاعلم وقال اللهم فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم اي جزاؤهم
وجزاؤك وقال يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب
في لعلكم شامل للناس الذين توجه اليهم الخطاب اولا وللذين من قبلهم الذين ذكروا بلفظ الغيبة لان
لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس التي طبقتهم اذ لا معنى لقوله اعبدوا
لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم بالحاق الفاظ المختص بالعقلاء على الجميع كما تقول
خلق الله الناس والانعام ورزقهم فان لفظهم مختص بالعقلاء وقد يجتمع في لفظ واحد
تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم كقولنا جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن
الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي خلق لكم ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ذكورا واناثا
وخلق للانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يذرؤكم ويكثركم ايها الناس والانعام في هذا
التدبير والجعل الفيء من التكثير من التوالد والتناسل فهو لما للمبتدع والمعدن للتبث
والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة
ففيه تغليب المخاطب على الغائب والاناث على الجميع اعني الناس والانعام بطريق الخطأ
لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والاناث على الجميع خطاب الجميع بلفظكم المختص بالعقلاء
ففي لفظكم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان يقال يذرؤكم اياها كذا في الكشاف
والمفتاح وغيرهما والقائل ان يقول جعل لفظا شاملا للانعام فلا حاجة اليه لان الغرض

مطلب تغليب المخاطب على الغائب

مطلب تغليب المخاطب على الغائب

مطلب تغليب العقلاء على غيرهم العقلاء

مطلب تغليب المخاطب على الغائب وتذكير الجمع لتغليب المخاطب

الفرض اظهار القدرة وبيان الالطاف في خلق الناس فالخطاب يختص بهم والمعنى يذرؤكم
ايها الناس في هذا التدبير حيث جعل لكم من التوالد والتناسل وحيا لكم من مصالحكم ملتحقا بعض
البعض في ترتيب المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لاجلكم فيها دفؤ ومنافع ومنها تأكلون
وجعلها ازواجا تبقى ببقائكم ويدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام
ازواجا وهذا اسلوب بديع من الكلام قد قدم وهو جعل للانعام من انفسها ازواجا ومنه
تغليب الموجود على ما لم يوجد تغليب ما لم يوجد على ما لم يوجد كذا قيل وجود بعض الشيء وجود متقرب الوجود فيحصل الجميع
كائنا وجد كقوله ربي والذين يؤمنون بما انزل اليك والمراد المنزل كله وان لم ينزل الا
بعضه ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله وكان ما قدمت
ايديكم ذكر الايدي لان اكثر الاعمال تزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليبا ولكونها
تعليل لقوله كان لكل من جملة كل قدم لينبه الحكم من اول الامر جملة فيكون له في النفس
استقرار للمكون لما يذكر تعليله بعده اي ولكون ان واذا التعليقيتين امرين وحصول مضمون
الجزاء بغيره بعد حصول مضمون الشرط في الاستقبال متعلق بغيره على معنى جعل
حصول الجزاء مترتبا على حصول الشرط في الاستقبال وللجوزين ان يتعلق تعليقية امر
لان التعليق انما يقع في زمان التكلم لا في الاستقبال الا يرى انك اذا قلت ان دخلت
الدار فانت حر فقد علقت الحرية على دخول الدار في الزمان المستقبل كان كل من الجملتين
كل منهما اذا وان عين الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط فقط لانه مفروض
للحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول
الشرط ويتبع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصوله ما يحصل في المستقبل ويجب
ان يتبين ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعلي استقبالي
لدلالته على الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب على امر بخلاف الشرط فانه مفروض
الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم ولا يجازف وكذا لفظ الا لانه لفظ

قوله فلا يخفى عليك الخ لا معنى لتوهين من يصدر منه الاشراك وطلب الخلق الى ترك التوهين عام على صورتهم الاشراك في الماضي وغيره وذا يجعل توهين المضارع أخص لمن اشرك وهو الذي يصدر منه الاشراك لم يستحقوا التوهين فلا وجه لتخصيصه ولا طائل تحته

قوله وان ذكر المضارع معه لا يفيد التوهين في صورة الماضي بسبب ان الفعل الواقع في الشرط لا حكم له بل هو للدلالة على الماضي الذي هو المعنى المقصود من الوضع مع قطعه عن الشرط بما لا يقبح معه ان يكون الشرط مخالفا للمشروط في الزمان

قوله لان الاشراك لا يتم قد تحبطت اعمالهم كما اذا اشتركت احد فنقتل واحدا لان بشتمني الاحمر لاضربنه والاشراك في الشرط كالشرط في الجزاء

قوله لان الاشراك لا يتم الخ قد يقال ان الاشراك في الشرط كالشرط في الجزاء في ان كلا منهما يدخل على المشكوك كما سبق والشرك الانبياء يجزم الاشراك

قوله فيما يظهر باعتبار طلب الكثرة قلت الذي يوقع في هذا التوهم هو قوله فيما يظهر باعتبار طلب الكثرة فتأمل

قوله لان الاشراك بالنسبة الى المذكور مشكوك الوقوع وليس كذلك لما تحقق ان الاشراك قد حصل من بعضهم

قوله من الشبه ما يحتمل الخ قد يقال ان الشبه لا تصلح لكونها شرطا لان الشرط ما يلزم من عدمه العدم لذاته والشبه لا تصلح لذلك لجواز ان يكون لها بدل آخر

قوله ان ما كان الخ فيه بحث لان الشرط ما يلزم من عدمه العدم لذاته وان كان له بدل آخر

قوله ان كان ممكنا محتملا لكن لا يخفى انه بعيد واحتمال فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو جواب وجزاء من حيث المعنى

قوله لانها واضحة اللزوم بالنسبة اليهما فان قيل الماضي يدل على تحقق مدلوله لا على تحقق لزومه فكيف يدل اختيار الماضي على تحقق اللزوم قلت لزومه لغيره وتحقق الملزوم يدل على تحقق اللازم

قوله فان يجوز انتفاؤها لجواز انتفاء الملزوم مع بقاء اللازم

قوله فان قيل الخ قد يقال ان الآية تتضمن الوعد والوعيد فلا يلزم من عدم تحقق الوعيد عدم تحقق الوعد

مطلب لو

قوله لانّ تعليق الخ هذا ينوب مناب قولهم ان تعليق الخ يعني ان الحكم بالوصف المشعر بالعلية وبعض الخ لم يوجد هنا فاعترض بانا لا نسلم ان تعليق الجزاء بالشرط يفيد ما ذكرتم لجواز ان يكون لاكرمتك معلقا بمجموع الشرط والقطع بانتفاء الاكرام وانما عبارة المفتاح وهي انما تعلق بما يتبع بانتفاء مذهب على سبيل القطع كقولك لو جئتني اكرمتك معلقا لامتناع اكرامك بانتفاء المجيء فقيل انما تعلق بما يتبع من حيث انه متبع وهذا معنى قولهم تعليق الحكم بالوصف مشعر بالعلية فالا ولى ان يقال لانه عل

لا يجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس وانما تصفنا وجدنا استدلالها على قاعدة اللغة
الكل لكن قد يستدل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا يظهر ان الغرض منه الجزم
بانتفاء تعدد الآلهة لانتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واتباعه اتما يرد
على ما فهموه من كلام المقدم وقد غلطوا فيه غلطا مركبا وكم من عائب قولا صحيحا وآفته من
الفهم السقيم فانه قيل لا يصح ذكر لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو قوله عليه السلام
نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا يلزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا
فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان فانا قد نستدل ان لو للدلالة على ان الجزاء لازم
الوجود لجميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استدامة الدلالة الجزاء
ويكون نقيض ذلك الشرط اسبب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء
على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون وانما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اتيتني
لاثبت عليك او منفيتين نحو لو لم تخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجرة
اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو كرمتني لاثبت عليك ففي
هذه الامثلة اذا وقع لزوم وجود الجزاء لوجود الشرط مع استبعاد لزومه له فوجوده عند عدم
هذا الشرط بالطريق الاولى ويستعمل لهذا المعنى ولا ايضا نحو لو لا اكرمك اياك لا اثبت عليك عين
اثبت عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده اي لا فرق في المعنى بين قولنا لولا
ولو الداخلة على النفي فان قيل يلزم ان يكون لو في هذه الامثلة على اصلها من تقدير انتفاء
الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجب ان يكون هذا منفيا
وعدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا تقدير انتفاء الشاء المرتبط بعدم الاكرام بناء على
ثبوت الشاء المرتبط بالاكرام قلنا لا نفي على هذا بعد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم
الجزاء وانما يجيء ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييده بالشرط تكرارا كما اذا قلنا ان جئتني
لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجيء ونحن نعلم قطعا ان المجيء في قولنا ان جئتني لاكرمتك هو نفس

قوله ان الارتباط الخ قد يقال انا ان رفعنا المقدم
لا يجب رفع التالي وان وضعنا التالي لا يجب
رفع المقدم ولو اعتبر الارتباط لا يخلو قوله
فلو جوزناه بان يكون مستدلا على اصلي قوله

قوله وانما تحتاج النتيجة ممنوعة اي لانسلم
استحالة الخلف بالنظر الى ما قبل اي احتمالهما على
كلام الطائر بحالين فاذا قبل احتمالهما على
تقدير وقوع المقدم واما قوله والمحال
جاز ان يستلزم المحال فالمحال الذي يحتاج
في نفسه فلا نسلم انه حق بل قد يكون المحال
قوله والمحال جاز ان يستلزم المحال وان لم يكن
بينهما علاقة عقلية على ما هو التحقيق من
عدم كفاية العلاقة في استلزام المحال للمحال
فانه قد قام قائل لا علام في جواز استلزام
المحال لكن لا ريب في استحالة استلزام
ما المحال ما يستحيل تحققه عن تحققه وهيهنا
كذلك قوله وهذا اي السؤال والجواب المذكور

فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الذي لم يجتمع منهم التقوى والاعراض عنه فلم يلزم
من هذا تحقق الانقياد له فان قيل انتفاء التقوى خبرٌ وقد ذكر ان لا حبر فيهم فلنا لانم
ان انتفاء التقوى بسبب انتفاء الاسماع خيرٌ وانما يكون خيرا لو كانوا من اهله بان اسمعوا
شيئاً ثم انقادوا له ولم يرضوا وهذا كما يقال لا خير في فلان لو كان به قوة لقتل المسلمين
فان عدم قتل المسلمين بناءً على عدم القوة والقدرة ليس خيرا فيهم واما فقوله تعالى ولو جعلنا
ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول
ملكا لجعلناه رجلا في صورة رجل فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصله ومن انتفاء الشرط
والجزاء اي لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلناه رجلا لانه اعلك في صورة رجل ولو كان
لو للشرط فاذا دخلت عليها حرف النفي يلزم التأكيد في النفي والنفي التأكيد والثبوت ولهذا
قالوا ان قوله تعالى ولا يتمنونه ابدا تأكيد لقوله تعالى ولن يتمنوه وما يزيد عرفت
وما يزيد هررت لا اختصاص له بالنفي لاختصاص مع انه يدل على اختصاص النفي بالاختصاص ولهذا
نظائره فلا يرد عليه ان دخول لو على المضارع في نحو لو تراهم حين وافى الله يوم القيمة والثبوت فقال
ابو العلا لو وضعت في وقيلة النهام لم تنق منى للبرح الا والقلوب حنقا ويصف ناقته
على مفازة بعيدة وشوق كأنه لي ماء وجلة والمعنى ان وضعت لكنه جاء بلو قصدا
الى ان وضع كأنها النهام في ماء وجلة كأنه امر قد حصل منه اليأس وانقطع الرجاء
وصار في حكم المقطوع بالانتفاء فدخلها على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر
لعنتم اي لو وقعتم في المشقة والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا
لانه كان في ارادتهم استمرار على ما يستحقون به اللعنة كلما عن لهم
رأي في امر كان معمولا عليه بدليل قوله في كثير من الامر كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم
بعد قوله انا نحن مستهزئون حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل
وقصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية

السخرية والاستخفاف ومعناه انزال المهانة والحقارة بهم وبكذا كانت حال آيات الله في المنافقين
وبلاياه النازلة بهم يتجدد وقتا فوقتا وحدثت حالا فحالا فان قيل ان اراد بالمعطوف قوله يقصد استمرار
الفعل الاطاعة مثلا لكون المعنى ان انتفاء تنكم سببا لانتفاء استمراره على طاعتكم فهذا مخالف
لما ذكر في المفتاح من ان المعنى ان امتناع تنكم باستمرار امتناعه عن اطاعتكم وان اراد به امتناع
الطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع من الطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع
يفيد الاستمرار فدخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع فلنا الوظيفة الاول
والثاني بناء على وجه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار
المنفي ويفيد الدخول عليه لو استمرار الامتناع بحسب استعمال كما ان تلك الاسمية تفيد الدوام والثبوت
والتأكيد فاذا دخلت عليها حرف النفي يلزم التأكيد النفي وثباته للنفي التأكيد والثبوت ولهذا
قالوا ان قوله تعالى ولا يتمنونه ابدا تأكيد لقوله تعالى ولن يتمنوه وما يزيد عرفت
وما يزيد هررت لا اختصاص له بالنفي لاختصاص مع انه يدل على اختصاص النفي بالاختصاص ولهذا
نظائره فلا يرد عليه ان دخول لو على المضارع في نحو لو تراهم حين وافى الله يوم القيمة والثبوت فقال
ابو العلا لو وضعت في وقيلة النهام لم تنق منى للبرح الا والقلوب حنقا ويصف ناقته
على مفازة بعيدة وشوق كأنه لي ماء وجلة والمعنى ان وضعت لكنه جاء بلو قصدا
الى ان وضع كأنها النهام في ماء وجلة كأنه امر قد حصل منه اليأس وانقطع الرجاء
وصار في حكم المقطوع بالانتفاء فدخلها على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر
لعنتم اي لو وقعتم في المشقة والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا
لانه كان في ارادتهم استمرار على ما يستحقون به اللعنة كلما عن لهم
رأي في امر كان معمولا عليه بدليل قوله في كثير من الامر كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم
بعد قوله انا نحن مستهزئون حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل
وقصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية

استعمال المضارع في الثبوت والنفي
مطلب جملة الاسمية تفيد الدوام والثبوت
مطلب اذا دخل على الجملة الاسمية حرف النفي يفيد التأكيد
مطلب دخول لو على المضارع يفيد استمرار

ما رأيته ولو رأيته لرأيت امرأ عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعل الخطاب
بالنهي عليه السلام ولو للتعمد فلا شك ولا ان لو للتعمد تدخل على المضارع كما في رباعيه الرضي
كقوله فانك فقد اتيتم ابن السبيل الرواح وانت على الاصباح ان الفعل الواقع بعد رب الكاذبة
بايجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي وجوزا بو علي وغيره الاصباح ومن تبعه
ووقوع الحال والاستقبال بعدها فقول ربما يود من تتبع شواذ المضارع منزلة الماضي في بعد
قول البصريين واما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان اي ربما كان يود فحذف لكثرة استعمال
كان بعد ربما واما جعل ما بكثرة موصوفة بيود والفعل المتعلق به رب محذوفا اي رب
شئ يود الذين كفروا لتحقيقا وتثبيت فلا يخفى ما فيه من التعسف وقد ذهب بعضهم الى ان
ان يكون مستعارا للكثير وذكر ابن الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما في قوله
قد علم الله ومفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين على ان لو للتمني حكاية
لودادتهم حين يعاينون لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن فعلا ولو قيل
لافعلن لكان صادقا صادقا واما من زعم ان لو الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى
التمني حرف مصدرية فيقول يود منذره هو قوله تعالى لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة
عطف على قوله لتنذر به بعين صورة رؤية الكافرين هو قوله فبين النار فآمنين يا ليتنا
نرده ولا نكذب بايات ربنا بصورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم واطرقين
ناكسي رؤسهم متقاولين بذلك المقال كما قال الله تعالى فتثير سحابا بالملفظ المضارع
بعد قوله الله الذي ارسل الرياح استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة
الباهرة اعني صورة اثارة السحاب متمرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة
والانتقال بالتعاقبية ودلك لان المضارع قد يدل على الحال الماضر الذي من شانه ان يشاهد
كانه يستحضر لفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا

الا في امر يتهم عنه بادية لغرابته او فظاعته او نحو ذلك وهو في الكلام كثير وقد يكون دخولها على
المضارع للدلالة على ان الفعل من الغرابة بحيث يحق ان يعتنى بشانه بلفظ الماضي لكونه مما يدل
على الوقوع في طلبه كما تقول لقد اتاني فلان وتويخ لي الآن فما بقي من كلامه متعرض للعذول
عن عدم الثبوت لاجعل الجملة الثانية كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير
لدلالة على اثبات المثوبة واستقرارها لانه ظاهر واما الجملة الاولى فلم تقع الا فعلية البتة واما تنكيره
اي تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد المذهنيين من تعريفه كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر
ويجوز فيه ما اذا قصد حكاية المتكلم كما اذا قال لك قائل عندي رجل فتقول تصديقا لقوله هذا رجل
وان كنت تعلم انه زيد او للتفخيم نحو ان لي لاجرا ان لي لعملا صالحا او للتحقير نحو ان في الدار
لرجلا او للتعميم نحو ما زيد شيئا قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا حاضر فانه
يصح تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سوغ قلما يسوغ عقلا او ليسوغ
ليس في كلام العرب ونحو قولك ولا يكن هو قصدك هذا ما قاله وقوله يكون منزلها حسنا وما من
باب القلب على ما مر وهذا على اطلاقه ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتدا نكرة كما اسلفناه
وللزم معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك وكذا في ما ذا صنعت على ان بعضهم اجاز كون الخبر
وقد صرحوا في جمع وكك باب اسم الاستفهام مبتدا والمعرفة بعده خبرا وستعلم بعونه تعالى ان كون
المبتدا نكرة والخبر معرفة يمنع عقلا وجوبا لان الاصل ان المسند اليه ان يكون معلوما والمستلزم
للحكم على الشئ العلم به والاصل في المسند التنكير لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة وارتكاب
خلاف الاصل مستبعد عند العقل الثاني ان العلم بكم من احكام شتى يستلزم جواز حكم العقل
على ذلك الشئ بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشئ والامتناع الحكم على العلم
بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية الفساد اما الاول فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه
معرفا فان الكثرة الموصوفة بكثرة المحصورة معلومة من وجه والحكم على الشئ انما يستلزم العلم به
بوجه ما والا لم تكن قوله لا فائدة في الاخبار بالمعرفة غلط لما سيجيء في تعريف المسند والا

قوله واما الجملة الثانية فلا تقع الا فعلية واما قوله
المتنبي ولو قام الذي في نفسها سمعت له الصخور
عويله فمن خطف كاتب
منه حسن چلپي

قوله فلارادة عدم الحصر والعهد فيجب ان تقدر
بعد في بحث تعقيب المسند اليه بعضهم بفضل العقل
ان الاصل الحصر والعهل في قولك هو المطلق الحكم
ومعروف تعريف المسند ومثله مثل رايت بكاء كثير
المخبل الجهل على ما سبق في ظاهره ان يراد فيه امثل
مخصوص بزيد اي هو ملحق بالمعروف فليس بشئ حقيقي
فضلا عن عظيم
منه حسن چلپي

قوله لاستلزام الحكم به ان يجب عليه الاستلزام ان يكون
في الاصل في المحكوم به التعريف لان الحكم على الشئ
يستلزم العلم بالطرفين ومنع غلط عدم
الفرق بين المعرفين والعلم ان العلم بحكم ان الحكم
الشئ اي من حيث ان حكم له وحال من احواله
سالكوفي

قوله كما انه لم يقع في كتاب سيبويه الا الماضي
يكون التعبير بالمضارع عن الكوفيين لانهم اتوا بالمضارع
المجزوم مقبلة بالنسبة الى الجزم لا ان الواو
وان كانت ماضية بالنسبة الى زمان تكلمها
كانت الى مثله الحسي في بحث الفصل والوصل
منه حسن حلبي

مسندا اليه فلا بد من ان يكون معلوما مثلا لا تقول نحوك زيد لمن لا يعرف انك اياه
لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه الخ طب اصلا وعكسها اى نحو ملك امثال زيد هو
اخوك زيد والمخاطب عمرو والقائل في التقديم انه اذا كان احدهما معينا من صفات
التعريف عرف السامع اتصافه باحدهما دون الاخر حتى يجوز ان يكونا وصفين لشيئين
متعددين في الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به ويتوكا الطالب
يجب ان يملك ان تحكم عليه بالاخر يجب ان يقدم اللفظ الدال عليه ويجعله مبتدأ وانتهى كان
بحيث يجهل السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب انك تحكم بشيوعه للذات او بتعينه عنها يجب ان
يؤخر اللفظ الدال عليه ويجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف انه
بانه يعنوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد لعوك واذا عرف اخاله ولا يعرفه على التعيين
واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد لعوك وبهذا اتضح قولنا
اسود غايبا الرماح ولا يصح رماحها الغاب ولهذا قبل وبينه الشرط يجوز فيه تقدم الخبر
ماؤه ان الصواب ماؤه تقدم لان السامع يعرف له ماء وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف
زيدا وعلم انه كاتب من انسان اطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المخاطب المعهود وارد
ان تعرفه ذلك قلت زيد المخاطب وان اردت ان تعرفه ان ذلك المخاطب زيد بناء على انه
يطلب على التعيين ويقول من المخاطب قلت المخاطب زيد ولا يصح زيد المخاطب وبهذا ظهر
ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله مع واولئك هم المفلحون انه اذا علم ان انسانا من
اهل بلدك تاسف المستخبر من هو فيقبل زيد الكاتب فحسن نظر وقس عليها ما ذكر انسائر
طرق التعريف والثاني اى اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شئ تحقيقا اى
قصرا حقيقيا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اى لم يكن امير سواه او مبالغة اى
قصرا غير محقق بل مبالغا فيه لكمال فيه اى كمال ذلك الجنس في ذلك الشئ او بالعكس
نحو عمرو الشجاع اى الكامل في الشجاعة فيتبرأ الكلام في صورة نوعها ان الشجاعة

بانتبار تقييده بوصف او حال او ظرف او مفعول او نحو ذلك كقولك في القصر تخفيفا او مبالغة
هو الرجل الكريم وهو انسان راكبا وهو الوفي حين لا يفي احد والواجب الذي قد وجب قال الاشتر
هو الواجب المأة المصطفا قاما قاعدا واما مثالا فقير عليه هيئة المأة من الابل حال كونه مختارا
او مثالا الهيئة المأة مطلقا باي حال كانت والهيئة مطلقا سواء كانت هيئة ابل او غيرها او
ليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار القصد الى القصر هنا لان القصر هنا الى جنس محصور من الهيئة
بمنزلة النوع الاخص محصورة هي بمنزلة الشخص وهنا بمنزلة ذكر هيأة شخصة فلا دليل الاعجاز وهو
ان قولنا انت الطيب لبيب معناه انك الكامل في المحبوبية حتى انك المحبوبة في الدنيا اللهم بتحبيب
كما في قولنا انت الشجاع ولا ان تعدم مثل محبتك حتى ان سائر المحبات في جنبها غير محبة كما في قولنا
انت المظلوم على معنى انك لعدلك تظلم مثل الظلم الذي اصابك حتى كأن كل ظلم في جنب عدلك
ان المحبة منتهى تعلقها مقصورة عليك وليس لغيرك من محبتك منه ولا من شيء منها المنطلق اي
كائن منه الانطلاق المعهود الا ان ههنا نوعا من المحبة لان المعنى ان المحبة منتهى تعلقها
مقصورة عليك ولم تعد الى محبة واحدة من محباتك ولا يتصور هذا في زيد المنطلق اذ لا يرجع
للمحبة ولو قلت زيد المنطلق فاحبك لكان الذي من شانه ان يكون احب منك عرضا فيه
معنى الجنسية فمثله في انت الحبيب وقوله قد يفيد بلفظه قد اشارة الى ان القصد يفيد القصر
كما في قول الخنساء في مرثية اخيها صخر وان صخرا اذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا
فانها لم ترد قصر جنس الحسن على بكائها لاستحالة ذلك بل قصر جنس بعينه جوابا للعقل
اذ قبح البكاء على قتيل فلا معنى للقصر في قولنا قبح البكاء على قتيل لم يحسن الا بكاء
عليها لكن يخفى على من لا دربة له بامثال هذا الكلام لفظ ان الغرض ان تثبت لبكائه الحسن
وتخرجه من جنس بكاء غيره من العقلى كما قيل الصبر محمود الا عنك والجزع مذموم الا عليك
وبهذا سقط ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة او ان يكون لقصر الحسن على بكائه
بعينه لا بكاء غيره لانه لا يتجاوزه الى بكاء الغير ومعنى التعريف ههنا

مهما ان اتصاف المبتدا بالخبر امر ظاهر لا يشك فيه ومثله قول حيان والله
سمام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اراد ان يثبت له العبودية فجعله
ظاهرا لامر فيها معروفا بها كذا قوله فلا دليل الاعجاز فان قيل اللام في الجنس فلا يتناول القول
بكون اعتبار تعريف الجنس معنى القصر وانما قلنا قد سبق ان اللام التي ليست للعهد
انما هي للجنس وباقي المعاني من تشخيص وفرضه وكذا الحق الذي اشرنا اليه في بحث ضمير
الفصل وانما يجيء حكم القصر بالتبع حتى تعرف الجنس لان القصر وعدمه انما يكون فيما
يتحقق فيه العموم والشمول فالجواب والمعهود في زيد المنطلق يجيء سادس المبتدا والخبر
فلا يصدق احدهما بدون الآخر وكذا قولنا انت زيد وبعمرو وما شهد ذلك وكذا الخبر زيد
المحوك اذا جعل المضاف معروفا كما هو اصل وضع الاضافة ومثل هذا الاحتجاج صالحا لحال
لم القصر في الاطلاع وقبل الكلام متعين للابتداء تقدم او تأخر لدلالته على الذات والصفة
متعينة للخبرية قدمت او تأخرت لدلالتها على امر نسبي لانه ليس للمبتدا مبتدا لكونه منوطا
به اولا بالكون مسندا اليه ومشتملا المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منوطا به ثانيا بل لكونه
مسندا ومشتملا المعنى والذات بها المنسوب اليها والصفة هي المنسوبة فنقول انا قلنا
زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدا والمنطلق خبرا ورد هذا القول بانا نعني
الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسندا اليه
والاسم جعل دالا على امر نسبي ومسندا وقد سبق الى الوهم انا نأول زيد بصاحب هذا
الاسم فما لعاجة اليه عند من لم يشترط في الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب
البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان السامع قد يعرف ذلك الشخص بعينه
وانما المجهول عنده هو اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة
هذا المعنى واما عند المطلقين فهذا التأويل واجب قطعا لان الخبر الحقيقي لا يكون
محمولا البتة فلا بد من تأويله بمعنى ولان كان في الواقع مصدرا او شخصا واما كونه ذا

مطلب القصر وعدم القصر انما يكون فيما يقبل — في الجملة والشيوع في العموم

مطلب اصل وضع الاضافة العهد — في

الكلام متعينة للابتداء والصفة متعينة للخبرية — وليا المبتدا ومتى كانا كذلك وجب تقديم المبتدا وتأخير الخبر لكونه مسندا اليه والخبر جزء الكون مسندا وجزئه

مطلب عدم اشتراط اشتقاق الجزء من الجزء

المسند جملة قد تقوم كثيرا من اتحاد الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان بشهادة امره وكونه
الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولا يجب ان يكون ثابتا للمبتدا بل الاسناد ليس بثابت
في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدا هو الذي اسند الى المبتدا لا ما يحتمل الصدق
والكذب والغلط من غير ملاحظة وقوع ثبوت المسند للمبتدا وانما هو في الخبر والقضية لا طلق
خبر المبتدا لان الاسناد عندهم اعم من الاخباري والانشائي الا ترى ان الظرف في نحو اين زيد و
اي رجل هذا وما شبهه وكذا في العقال وما شبهه كذلك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت
للمبتدا وكذا قولنا مع بالتنوين امر لاسم جنسكم وقولك امارة فاطرة وزينة فاتنة الا ترى انه لا يحسن الرجل
زيد على احد المعنيين والاولى ان تقدير القول في جميع ذلك متعذر فلكونه سببيا كما مر
من ان افراده لكونه غير سببي مع عدم افادته تقوى الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يكون
بحالها هو من سببي الموصوف الا انه لا يكون الا جملة وقولهم هذا من ذاك اي متفاعلا به شيء
من ذاك لان التسبب في الاصل هو للمبتدا ولها يتوصل به الى شرف السببي المتقوي عليها وكونه حاصلا
المفتاح هو ان المبتدا لكونه مسندا اليه شيء في المسند اليه شيء فاذا تجرد عن ما يصلح ان يسند
الى ذلك المبتدا صار قوة المبتدا والى نفسه وكان خالصا عنه الضمير او مقتضيا له فيفقد بها حكمه من
اذ كان مقتضى الضمير المعتبر به بان لا يكون مشارا به للغائب عن الضمير حاضرا عرفه وذلك الضمير للمبتدا
ثابتا فيكسبه الحكم قوة فعلى هذا يخصص التقدير بما يكون مسندا الى ضمير المبتدا او مبنيا على ضمير زيد
خبره ويبقى زيد مجملا سببيا كما سبقت الاشارة اليه والقائل بما ذكره الشيخ دلائل الاعجاز
وجوه ان الاسم لا يجوز بهم معرى عن العوامل اللفظية فتوسوء اسناده اليه فاذا قلت
زيد قعد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه بهذا التوطئة له وتهيئة للاعلام به
فاذا قلت قام بدل قعد وهو ان المانوس وهذا اشد للثبوت وامنع عن الشبهة
والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان
ذلك يصير بمجرده تاكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو ضربته وزيد مررت به

مطلب كون المسند جملة فلتقوي او كونه سببيا

مطلب الاسناد اعم عندهم من الاخباري والانشائي

مطلب ان جملة الواقعة خبرا مبتدا انشائية يجوز ان تكون انشائية كما يجوز بعض الجمل

حكم اذا جاء بعد المبتدا ما صلح ان يكون مبتدا

مطلب الضمير اذا كان مقتضى الضمير اي المبتداء صح

مطلب جملة واقعة خبرا ضمير الشان

مطلب الظرف مقدرة بالفعل على الاصح لا الاسم

قال في الحفني اللبيب كلام القزويني على اطلاقه
ليس بصحيح بل يعتبر المتعلق على ما اقتضاه
المقام من الفعل ماضيا او مضارعا او من
الاسم وقد اوضحنا في شرح هذا حقق
الحق لا كلام فيه منه مغربه ذقني

مطلب الظرف مقدرة بالاسم على غير او صح

وامّا تأخيره فلانّ ذكر المسند اليه انّما هو بحكم مرجوع تقديم المسند اليه واما تقديم فلتخصيصه
بالمسند اليه اى لقصر المسند اليه على المسند على ما مرّ في صدر الفصل لانّ معنى قولنا قائم
زيد انّ قيام مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود ونحو لا فيها غول اى بخلاف خمور الدنيا واو
بانّ المسند هو الظرف اعنى فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل خمور الجنة اعنى
الغير الراجع الى خمور الجنة او على الوصف فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف بخمور الدنيا او للعول
فيها وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى انّ العقول مقصور على عدم الحصول والكينونة
في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند
قصر غير حقيقي وكذا قولك ما لكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف بالكم
لا يتجاوز بل دين مقصور على الاتصاف بلي لا يتجاوز بالكم فهو من قصر الموصوف على الصفة
دون العكس كما توهم البعض وغلّط لكنه صاحب الكشاف ما ذكر صاحب المفتاح في قوله ع انّ حسابهم
الّا على ربّي ان معناه حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربّي لا يتجاوزه الى الاتصاف
بغيّ وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من كونه دينهم مقصورا على الاتصاف بل انّ لا يتجاوز
الى غيره اصلا وكذا قوله ع لكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف بالكم
لا يتجاوز بل دين مقصور على الاتصاف بلي لا يتجاوز بالكم فهو من قصر الموصوف على الصفة
دون العكس كما توهم البعض وغلّط لكنه صاحب الكشاف ما ذكره العلامة
في شرحه للمفتاح من انّ الاختصاص ههنا ليس على معنى انّ دينكم لا يتجاوز الى غيركم ودين
لا يتجاوز الى غيره بل على معنى انّ المختص بكم دينكم لا دين والمختص بي دين لا دينكم كما انّ
معنى قام زيد انّ المختص به القيام دون القعود لا انّ غيره لا يكون قائما فليتأمل في هذا
المقام فانّه من المزالق والمزلج من القوانين ولهذا اى ولان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا
لم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه
عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله مع بعد دلالة لخطأ آبائه على انتفاء اختصاص عدم الريب
بالقرآن وانما قالوا في سائر كتب الله مع بعد دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان القصر ليس بحقيقي
ان يكون هو في بال الغالب ان يكون غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القرآن هو باقي كتب الله

مطلب تقديم وتأخير
مسند اليه

مطلب تقديم المسند للتخصيص وتصرفه

وتحوّلوا ان المراد ان عدم
العقول مقصور على الاتصاف
بغول مخمور الجنة مع

مطلب الغالب في المحصور ان يكون غير حقيقي

الله نعم كان المقصود مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا بالسائر المشروبات ونحوها او التنبيه عطف على
تخصيص اى تقديم المسند على المسند اليه للتنبيه من اوّل الامر على انّه اى المسند خبر لا نعت
لو التفت لا يتقدّم على المنعوت وانما قال من اوّل الامر لانّه ربما يعلم انه خبر لانّه تثبت بالتأمل
في المعنى والنظر الى انّه لم يرد في الكلام خبر للمبتدا كقولك اى قول حسّان في مدح النبيّ عليه السلام
له همّ لا منتهى للكبار ولا همّة الصغر اجلّ من الدهر فانه لو اخّر الظرف اعنى لو جعل المبتدا
اعنى همّ لتوهّم انه نعت له لا خبر ثم هذا التقديم واجب فيما اذا كان المبتدا نكرة غير مختصة
نحو في الدار رجل ليصير المبتدا بتقديم الحكم عليه كانّه موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه
يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل وبشرط ان يكون للخبر ظرفا فلا يصح قائم رجل لان
الالتباس بان يجوز ان يكون قائم مبتدا ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعيّن كونه
خبرا ولا يلتفت الى تقدّم المعمول والظروف ما لم يتسعوا فيها وانما اذا كانت النكرة مختصة فلا يجب
التقديم كقولك عليّ نذر لامر عظيم وانما يحسن التقديم اذا كان بسبب
تقدم الحكم على غير مختص ضرورة انّ التخصيص لا يحصل الّا بعد حصول الحكم وقد قالوا
انّ الاحكام على ما ليس بمختص فائدتها في هذا المقام ما ذكره ابن دهّان وجواز تنكير
المبتدا مبنيّ على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر عنه اى نكرة كشيء نحو رجل
على الباب وغلام على الاسطح وكوكب انقضّ الساعة او التعاون نحو سعد في قرية وهذا الامر
او التشويق الى ذكر المسند اليه كقولك اى قول محدث ويجب في المقدّم ما الاستفهام
المسند المقدم والمسند اليه كمثل الصبح وما عطف عليه كشرّ فما من اشرّ فعن صار مفيدا
وفاعله هو الدنيا والضمير العائد الى الموصوف اعني ثلثة هو الضمير في قوله بهجتها اعني عجبها
اى عجب الدنيا منورة ببهجة هذه الثلثة وبهائها وقد توهّم بعضهم انّ شرّ فما مسند الى ضمير
ثلاثة والدنيا ظرف اى في الدنيا او مفعول به على تضمين شرّ فما معنى فعل مقدر وهو كما
شمس الضحى وابو صباح اكرم ممّا يقتضي تقديم المسند تخصيصه للاستفهام نحو كيف

مطلب تقديم المسند اليه واجب اذا كان المسند

مطلب اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب التقديم

مطلب جواز تنكير المبتدا مبنيّ على الفائدة

زيدا وكونه اهم عند المتكلم بحويله من الرهن ما يستحقه وقد مرها اعص اما لو اريد به
امره ولان الكلام في الخبر دون الانشاء واما الثاني فلان الاجنبية ليست اعتبارا معتبرا
باعتبار المذكور بل بها المعنى المقتضى للتقديم وجميع المذكور تفاصيل لرجل ما مر في تقديم
المسند اليه وقد جعله السكاكي مقتضيا للتقديم المسند كقولي المراد من الجملة افادة التجدد
نحو عمرو زيد وتركه المص لانه كلام يفتقر من ضبطه واشكال ويشتمل على نوع اختلال وذلك
انه قال اوان يكون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا مقدما
البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وقولي في الدرجة الاولى احترازا من نحو انا عرفت وانت
عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عوده
ذلك الضمير الى ما قبله يسند اليه في الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان
هذا الكلام صريح في ان خبر المبتداء اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا فالمسند هو الفعل الى الضمير
في الدرجة الاولى والى المبتداء في الدرجة الثانية وكلامه في تحقق الحكم سيلان على عكس
ذلك حيث قال ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح
ان يسند اليه صرفه المبتدا الى نفسه فيتعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدا او
متضمنا له اذا كان مقتضى الظاهر رفعه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة
وهذا ظاهر في ان الاسناد الى المبتدا واسقاد الحكم بينهما مقدم على الاسناد الى الضمير
وهل هذا الا تناقض وثانيهما ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني نحو انا عرفت
وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتدا في الدرجة الاولى على ما ذكره ههنا كيف
يصح الاحتراز عنها بقوله في الدرجة الاولى واعلم ان الفعل في كل منهما مقدم عليه المسند اليه
في الدرجة الاولى وهل هذا الا تناقض وكان يجاب عن الاول بانه في نحو زيد عرف
ثلاثة اسناد مترتبة في المتقدم والمتاخر اولا اسناد عرف الى زيد بطريق القصد والاسناد
الفعل الى المبتدا وقبل عود الضمير ممنوع وثانيها اسناده الى ضمير زيد وثالثها

مطلب الجملة يفيد التجدد او الثبوت

مطلب ان جزء المبتدا اذا كان فعلا مسندا الى ضميره
الحق فاسناد الفعل الى المبتدا في الدرجة الاولى
والى السبب في الدرجة الثانية زيد عرف

وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد يستدعي صرف الاسناد
اليه مرة ثانية اما وجه تقدم الاول على الثاني فلان الاسناد بسببه لا يتحقق قبل تحقق الطرفين
وبعد تحققها لا يتوقف على شيء آخر والاسناد ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدا
قبله فكلا يتحقق الطرفان انعقد بينهما الحكم واما وجه تقدم الثاني على الثالث فظاهر وكلامه
ههنا صريح في ان اسناد الفعل للضمير المبتدا مقدم على اسناده الى المبتدا بواسطة عود
الضمير وهو الذي كان بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوي الحكم محمول على ان اسناد الفعل
الى المبتدا بطريق القصد من ضمير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى
المبتدا بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض فالمدعى ان احد الامرين لازم اما
استلزام كلامه التناقض واما اقتضاء كلامه القول بالاسناد الثلثة لان قولي عرفه
وكذا الضمير الى المبتدا ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض لانه يقبل
تارة اولا وتارة ثانيا وان كان غيره كان مع الاسنادين الآخرين ثلثة وعن الثاني بانه
لما كان اول الاسنادين هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد والمسند اليه
بهذا الاسناد ومقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى بخلاف نحو
زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن بقي ههنا اعتراض
صعب لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء آه لا يصلح
تعليلا للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على ان اولية اسناد
الفعل الى الضمير والخط اولية اسناده الى المبتدا فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا
وانما الصالح لذلك ما اورده في بحث التقوي فانه الذي يدل على ان اسناد الفعل الى
المبتدا في الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورد بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح
بان نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث ثم
انه تصدى لمناظرته بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما قليل الجدوى وهو ان

مطلب البسيطة لا يتحقق قبل تحقق طرفيها

مطلب اسناد الفعل الى المبتدا في الدرجة الاولى

مطلب ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل

ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على مرتبتين الاولى الاسناد في الدرجة الاولى
اي بلا واسطة شيء كالاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة
الثانية اي بواسطة شيء كالاسناد الى المبتداء بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتداء فقوله
صرفه الى المبتدأ الى نفسه محمول على القسم الثاني وقوله صرفه وذلك الضمير الى اعتباره ثانيا يحمل
على الضرب الثاني من القسم الاول اعني الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل مع
ان ناقض هذا كلامه بعد التنبيه والتصحيح والاحق ان فيه القول بتحقق ثلاثة اسانيد
وان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتداء اسناد مجرد الفعل الى المبتداء فهو بعينه ما ذكره
الشه وان اراد اسناده الجملة التي هي الخبر وانه مغاير للاسناد الفعل بواسطة الضمير
فلا بد من بيان جهة تقتضيه على الاسناد بواسطة الضمير الى المبتداء كما شيء قوله ثم انا
كان مقتضى الضمير صرفه وذلك الضمير الى المبتداء ثانيا فانه منشاء الاشكال وقد اجملوا ولا
بد ان المقصود بزيادة لفظ الفيه والاقتصار وتغيير الدرجة الاولى بالاولى بواسطة
ومن العجب انه لم يقع في شيء من كلام الشارح ولم ينبه على ما فيه من الغلط ولم يتعرض
لتحقيق مقصود الكافي من هذا المقال ولم يره ولا طيف حيالي ثم بالغ في التشنيع
على الشه تلافيا لما كان عند المناظرة وتشنيعا مما جرى عليه أقول في كلام الشارح نظر
من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صرح في ان كون المسند جملة فعلية في نحو زيد ظن
او يظن انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان نحو زيد علم يفيد التجدد وان نحو
زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل فالقول بان كل جملة يجب
تفيد الثبوت وبهم بل انما يكون وذلك اذا لم تكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد
والثبوت معا باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح و
وقولي في الدرجة الاولى ان كلام ظاهر في ان المراد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل
الى الضمير لا الى المبتدأ وكما زعم الثالث ان حمل قوله في بحث التقوى صرفه المبتدأ الى نفسه

مطلب جملة

مطلب احتمال الماضي والاسم الفاعل التجدد والثبوت

مطلب قول النحاة ان الجملة الاسمية يفيد الثبوت

الى نفسه على اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ بعيد لا يلائم ان المبتدأ للكونه مبتدأ لا يستدعي غير ذلك
للمبتدأ يظهر ان تقضاه انما هو مع الخبر لا مجرد ما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدأ
فباعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقال ان الفعل مع ضمير المتصل به
فعل الرابع ان اراد بالاسناد والنسبة المضمونة فليس في نحو انا عرفت الا اسناد
واحد هو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذي به يحصل بين العرفة
احد اللفظين مسندا اليه والآخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد الى شيء لا يقتضي
الاسناد الى ذلك الشيء اصلا حالا مجرورا في قولنا دخلت على زيد فقام فان الاسناد عندهم
ليس الا بين المبتدأ والخبر ولو بعد العوامل او بين الفاعل وعامله فلا بد ههنا من زيادة اعتبار
الخامس انه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله الثالث
مع انه المتفق على تحققه وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ قصدا مع ما فيه من الاستبشاع
والاستهجان وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلثة اذ الاسانيد اربعة الاول اسناد
مجرد الفعل الى المبتدأ الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدأ
الرابع اسناد الجملة التي هي الخبر الى المبتدأ وبهذا علم ما قيل به احد ولم يلجئ اليه ضرورة فان قلت
فقد ظهر لك مما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل
الى المبتدأ وكلام الشه ايضا لائح عن اعتراض بدر الدين وكلام المعترض مضبوط في بتمام المعنى
في ريب الكيا في تصحيح كلام صاحب المفتاح وفي تحقيقا احترازه عن خوانا مر فيه مع الصحيح
بانه مفيد للتجدد دون الثبوت قلت اما الاول فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى
فرع الدرجة الثانية ولهذا بالذات مغاير بالاعتبار لان ما يسند اليه الفعل ان اعتبر
من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة عن ضمير
آخر هو الاسناد الى الضمير العائد الى شيء اسناد الى ذلك الشيء من جهة المعنى ان لا تفاوت
الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا اعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى

مطلب الاسناد عندهم بالنسبة الى الضمير

مطلب الاسانيد اربعة

الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو وعدت علي زيد فقام ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده
الى ضميره وكلامه ههنا صريح في تقديم الاعتبار الاول على الثاني وكلامه في بحث التقدي لا
يدل الا على انه اخر الاعتبار الثاني عن الاسناد للخبر الذي هو الجملة الى المبتدا لانه الذي يشبه
المبتدا لكونه مبتدأ وهو المراد بقوله صرفه المبتدا الى نفسه واما كان الاعتبار الثاني
متأخرا عن هذا الاسناد وقيدا بتقييد ذات المبتدا وجد مفهوم الخبر المتوقف على شيء
اخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يجيء بعد اعتبار تضمن الخبر للضمير وكونه عائدا الى
المبتدا ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير وغير متضمن وصفه متأخر من ذات فهذا
الاعتبار فالاولى اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا بعين ما صرفه
المبتدا الخبر الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير اسند اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدا
مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني
من اسناد الفعل الى الضمير المتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول منه
وهو لم يستلزم كلامه التناقض ولا يقتضي الاسناد الثلثة على الوجه المستفيد المستمع
كما زعم واما الثاني فهو ان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت
يجعل عند الواقع فيه فعلا ويقدم ذلك الفعل الثبتة على ما سيشير اليه في الدرجة
الاولى يعني الى فاعليه سواء وجد ههنا اسناد اخر كما نحن في زيد عرف وقام ابوه زيد
على ان زيد مبتدأ وقام ابوه خبره مقدم عليه اولم يوجد كما في عرف زيد فيجيء هذا
يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما سيشير اليه في الدرجة الاولى
واخر بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف يعني عن اسناد الفعل بتوسط
الضمير الى المبتدا فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقديم الفعل
الثبتة على هذا المسند اليه وبهذا معنى الاحتراز عن زيد عرف وانا عرفت والله
عرفت لا ما ذكره الشيخ من انه احتراز عنه لانه لا يفيد التجدد تنبيه كثير

كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبل يعني باب المسند اليه يختص بها
كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغير
ذلك مكسوب والفرطبي اذا اتفق اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتبار ذلك في غيرهما
من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه وانما قال اكثر مما قبل لان بعضا مختص بالباب كالخبر
الفصل فانه يختص بباب المسند اليه والمسند وكالمفعول المطلق فعلا فانه يختص بالمسند لان
كلا فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا نعم يصح ان يكون جملة فعلية واما
يقال من انه اشارة الى ان جميع الاخير في غير البابين كالبابين كالتعريف للحال والتنبيه و
كالتقديم في المضاف اليه فليست لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي
جريان شيء من المذكورات في كل ما يغاير البابين فضلا عن جريانها كلها فيه الذي لعدم
الاختصاص بالبابين شبوته في واحد مما يغايرهما احوال متعلقات الفعل قد سبق
الاشارة الاجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجيء فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين
لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع عموم ومزيد دقة فوضع هذا
الباب واراد بالاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم المعمول البعض
على بعضهم مهد لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من
ذكره معه اما ذكر كل منهما مع الفاعل واهمال مع الفعل او ذكر الفعل مع كل منهما يعرف بالتامل
افادة تلبسه بها اي تلبس الفعل بكل منهما لكنها يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه
وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لان
هذا التقييد لخدعة وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من
ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه ولو معه وغير
ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل
وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع او على من وقع او لو كان الغرض ذلك

يجوز ان يتقدم عليه كما في قام ابوه زيد ويجوز ان يتقدم كما في زيد عرف مع حصول التجدد في الصورتين فلا فرق المسند اليه في الدرجة الاولى فانه لا بد من تقدم الفعل عليه والا ما ذكره اشار بقوله البتة ح

كان ذكر الفاعل والمفعول معه بمنزلة المبارة ج ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت له
او نحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل الا ترى انه اذا اريد تلبيه بين وقع
منه فقط تُرك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبيه بين وقع عليه فقط تُرك الفاعل
المعقول واسند البناء فاذا لم يذكر المفعول به معه اى مع العمل المتعدى المنزل
فاعله فالغرض ان كان اثباته اى اثبات ذلك العمل لفاعله او نفيه عنه اى نفى العمل
عن فاعله مطلقا اى من غير اعتبار عموم في المفعول بان يراد جميع افراده او خصوص بان
يراد بعض افراده ومن غير اعتبار تعلقه بين وقع عليه فضلا عن عمومه او خصوصه
تُرك العمل متعدى منزلة اللازم ولم يُقدّر له مفعول لان المقدر هو اسطة دلالة القرينة
كما المذكور في ان السامع يفهم منها ان الغرض الاخبار بوقوع العمل من الفاعل بانبار
تعلقه بين وقع عليه فيقتضى مرض المتكلم الاخبر انك اذا قلت يعطى الدنانير كان
الغرض بيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا ويكون كلاما مع من ثبت
له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهواى هذا القسم الذى نزل
منزلة اللازم هو بان لا تريد ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اى من غير اعتبار عموم او خصوص
فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اى عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول
مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثانى كقولهم فى قول من يسقى الناس يعلمون
والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في افراده
ولا خصوص ومن غير تعلقه بمعلوم عام وخاص وللمعنى لا يستوون من وجد له حقيقة
العلم ومن لا يوجد ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص دلت
عليه القرينة وانما قدم الثانى لانه باعتبار كثرة وقوعه استحق اهتماما بحاله وذكر السكاكى
في بحث افادة اللام للاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استند لا ليا كقوله عليه السلام
المؤمن غِرٌّ كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام معرف ما كان او جها على

لو بحثي — لو تحثي لو دبحثي

على الاستغراق لعلة ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيها ترجيح
لاحد المتساويين على الاخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه فد يكون للقصد الى نفس
الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم ذاهبا في نحو فلان يعطى الى معنى يفعل الاعطاء
ويوجد هذه للحقيقة اما بالنظر الى المادة بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق
فحمل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا حمل
المعرف باللام على الاستغراق والبه اشار بقوله ثم اى بعد كون الغرض ثبوت اصل
الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا يمتنع فيه تجرد
الطلق لا ستدعاء المخاطب فيه اليقين الذهنى افاد اى المقام الخطابى او الفعل المذكور
ذلك اى كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا
للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد آخر وتحقيقه ان معنى يعطى ج يفعل الاعطاء
ويوجد هذه الحقيقة فمصدر هذا الفعل معرف باللام للحقيقة فيجب ان يجرى في المقام الخطابى
على استغراق الاعطيات وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين لا يقال ان افادة
التعميم في افراد الفعل بثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا
للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد آخر وتحقيقه ان معنى يعطى ج يفعل الاعطاء
ويوجد هذه الحقيقة فمصدر هذا الفعل معرف باللام للحقيقة فيجب ان يجرى في المقام الخطابى
على استغراق الاعطيات وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين لا يقال ان افادة
التعميم في افراد الفعل بثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا
للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد آخر وتحقيقه ان معنى يعطى ج يفعل الاعطاء
ويوجد هذه الحقيقة فمصدر هذا الفعل معرف باللام للحقيقة فيجب ان يجرى في المقام الخطابى
على استغراق الاعطيات وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين لا يقال ان افادة
التعميم في افراد الفعل بثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا
للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد آخر وتحقيقه ان معنى يعطى ج يفعل الاعطاء
ويوجد هذه الحقيقة فمصدر هذا الفعل معرف باللام للحقيقة فيجب ان يجرى في المقام الخطابى
على استغراق الاعطيات وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين لا يقال ان افادة
التعميم في افراد الفعل بثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا
للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد آخر وتحقيقه ان معنى يعطى ج يفعل الاعطاء
ويوجد هذه الحقيقة فمصدر هذا الفعل معرف باللام للحقيقة فيجب ان يجرى في المقام الخطابى
على استغراق الاعطيات وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين لا يقال ان افادة
التعميم في افراد الفعل بثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا
للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد آخر وتحقيقه ان معنى يعطى ج يفعل الاعطاء

غير موجد الاعطاء واما انه لا يوجد الا الاعطاء فممّا لا يسعه هذه العبارة والظاهر
ما ذكره المص وتحقيقه ما ذكرنا فليحمل وفق عليه فان هذا المقام مما وقع فيه بعضهم
حظ عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص
كقول المختبري في الممتحن بالله مفرضا بالمسقين بالله سبحانه وتعالى وحفظه عداه
ان يرى منبصرا ويسمع واعى اى ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه
وبالسمع اخباره الظاهرة على استحقاق الامامة دون غيره فلا تجد واضب عطف
على المضارع المنصوب قبله اى فلا تجد اعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة
الى منارعته الامامة سبيلا فالمعنى انه ينزل برى ويسمع منزلة الازم اى يصدر
منه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلها كنايتين عن رؤيته
والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره باعداء الملازمة بين
مطلق الرؤية ورؤية انواره وبين محاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره
دلالة على انواره واخباره البالغة من الكثرة والانتشار الى حيث يمتنع خفاؤها
فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائى الا انواره ولا يسمع الولى الا اخباره
فذكر الملزوم واراده اللازم على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى
عند ذكر المفعول او تقديره لما فى التفاعيل من ذكره والاعراض عنه من الايذان
بان فضائله يكفى فيها ان يكون ذو بصر وذو سمع من علم انه المتفرد بالفضائل الا
اى وان لم تكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المسند الى فاعله
اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب
التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص
وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بان قصد
اثباته او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار المتعلق بمفعول

بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قلت فلان يحيى ويميت
مرة او مرتين اى يفعل احداثا من غير تعيين المفعول وقد ان حظى مع قصد ان يفعل
كل اعطاء من غير اعتبار للمفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر واما
وفرض ثلاثة بها الوجوه فلا ملازمة بينها فى الاعتبار والقصد ثم الحذف اى حذف المفعول
من اللفظ بعد قابلية المقام اعنى وجود القرينة اما للبيان بعد الابهام كما فى فعل المشية
والارادة ونحوها اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه وبينه هلم ان تعلق
فعل المشية بالمفعول غريبا نحو فلو شئت لهديكم اجمعين لو شاء لهداكم اجمعين فانه منبئ قبل
لو شاء علم الناس مع ان يكون متعلق المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا جاء بجواب الشرط
صار مبينا وهذا واقع فى الدين بخلاف نحو قول المخبر يرزق ربه ويصيب نفسه بشقة الزمن
والعبر عليه ولو شئت ان ابكى دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق فعل
المشية بالبكاء الدم تعلقا غريبا فلابد من ذكر المفعول ليتقرر عند السامع ويأمن السامع به واما
قوله اى قول ابى الحسن على بن احمد البوسرى ولم يبق منه الشوق غير متكرى فلو شئت ان ابكى
بكيت تكرا فليس منه اى تمام ترك فيه حذف مفعول المشية بناء على ان تعلقها به علما سبقا
الى الوهم من ان المراد لو شئت ان ابكى تكرا بكيت تكرا فلم يحذف مفعول المشية ولم يجعل لو شئت
بكيت تكرا لان تعلق المشية بالبكاء التكرى غريب كتعلقها بالبكاء الدم فرفع هذا الوهم وقع بانه
ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء المحقيقى لا البكاء الكنى لانه لم يرد ان يجعل لو شئت
ان ابكى تكرا بكيت تكرا بل اراد ان يقول انى لتجول فلم يبق منى غير هذا تكرى فلو شئت ابكيت
لو شئت البكاء فرميته بحقيقى وعدت عيد بسيل مهاد دفع لم اجده وخرج منها بدل
الدمع التكرى فالبكاء الذى اراد بتعلق المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير معتد الى التكرى
البتة والبكاء الثانى معتد به معتد الى التكرى فلا يصلح تفسيرا للاول وبيانا له لان المبين
لابد وان لا يكون غير المبين كما اذا قلت لو شئت ان [illegible] فطلقى درهما او طلقى

ابقاع الفعل على صريح لفظه اى لفظ المفعول الطلبك لكمال العناية بوقوعه عليه اى وقع الفعل
على المفعول حتى لا يتصور بان يوقع على ضده فيما كان كذا بة منه كقولك اى التعجب قد طلبنا فلم يكدك
فى السؤدد والمجد والمكارم مثيلا اى قد طلبناك مثيلا فحذف المفعول من اللفظ اولا وذكره لكان
المناسب فى قولك لم يكد الاتيان بضميره اى فلم يكده وفيه تفويت للغرض وهو ايقاع نفى الوجدان على
صريح لفظ الكمال العناية بعدم وجدان المثل والاجل هذا المعنى جيء بكاد دون الرتبة فى قوله فلما اسلما
لا ضير شعرا بان يكون اصاب صلاته اعجل الفعل الاقل فى صريح لفظ اليم والثانى فى ضميره
ان الغرض ايقاع نفى المدح على العالم صريحا لكمال العناية به بكيف بخلاف الاضمار ويجوز ان يكون السبب
اى سبب حذف المفعول فى بيت الفجوى ترك مواجهة الممدوح بعلب مثيله قصدا الى المبالغة
فى التاديب معه لان طلبنا المثل صريحا مما يدل على جوبه بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده
وايضا فى هذا الحذف بيان عدم الابهام وانما للتعميم فى المفعول مع الاختصار كقولك فلان كانه مبكا
ما يريد اى كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر
المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار وعليه اى وعلى حذف المفعول للتعميم مع الاختصار
والله يدعو الى دار السلام اى يدعو العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لان الهداية
الى الطريق المستقيم الموصل اليها يخص بعض بناء ويهدى من يشاء الصراط مستقيم فانه يشمل
الاول يفيد العموم مبالغة والثانى تحقيقا وهما وان اصلا ان يجعلا من قبيل ما نزل منزلة
اللازم لكن المتامل الدوق يشهد ان القصد فى هذا الاقسام الى المفعول فانى للمحل على امثال هذه
المعانى تمايلون مقصد المتكلم وميكسبه المقام ولذا جعل صاحب المفتاح نحو فلان يعطى
محتملا للاستنزال منزلة اللازم وللقصد للتعميم المفعول وهما يحتمل الحذف للعموم فى غير المفعول به
قوله تع وانك لتهدى اى على كل امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليتلاءم
الكلام وبهذا بحث وجهان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب
فيه تقدير المفعول بحسب القرائن وقد فات دلالة القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما

اذا جعلوا الحذف فيه للتعميم بحسب القرائن

درهمين كذا فى دلائل الاعجاز وقيل شيء من سود الشامل وفائدة التدريج فى هذا المقام
ما قيل ان الكلام فى مفعول ابكى والمتبادر ان البيت ليس من قبيل ما صرف فيه المفعول
للبيان بعد الابهام بل لغرض آخر لا يقال يحتمل ان يريد انى ضعفت وخلقت بحيث لم يبق
فى مادة الدمع فضرت بحيث اقدر على ايجاد التفكر والمعنى لو شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون من قبيل ولو شئت
ان ابكى دما لبكيته لانا نقول ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق الخ يشوق خبرة تفكرى
يدل على فساد هذا الاحتمال لان ايجاد التفكر ليس سوى الاسف والكمد والقدرة عليه
لا تتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقى بحيث يحصل بكاء
بدل الدمع التفكر فانه فاتح توقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر فح يتبين ترتب النظم
فليتامل وما يحذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام هو كما امرته فقام اى
امرته بالقيام قال الله تع امرنا مترفيها ففسقوا اى امرناهم بالطاعة وهو يجاز من لازم
واقرارهم واما عطف على قوله اما للبيان اى لحذف له فح توهم ارادة غير المراد
متعلق بقوله توهم كقوله اى قول النجدى وكم ذدت اى دفعت عنى من تحامل
حادث بقال تحامل فلان على اذا ظلم بعدل وكم فى البيت خبرية ميزها قوله من تحامل حادث
واذا فصل بين كم الخبرية وميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس الميز
بمفعول ذلك الفعل نحو قولك كم ترك من جنات وكم اهلكنا من قرية ومحل كم اما
النصب على المفعولية وسورة انزلناها اى شرعناها وصولناها حيزت اى قطعنا اللهم لك الحمد
العظم فحذف المفعول اى اللهم اذا لو ذكر اللهم لربما توهم قبل ذكر ما بعده اى ما بعد
اللهم وهو قوله الى العظم ان المحزن بنته الى العظم بل كانه فى بعض النسخ فترك ذكر اللهم
ليدفع من اول امع هذا الوهم ويصور فى نفسه من اول الامر ان المحزن مضرة الكلم
حتى لم يبرده الا العظم واما لانه اريد ذكره اى ذكر المفعول ثانيا على وجه يفيد نوعا

فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف والا فالدلالة على التعميم فالاظهر ان العموم فيما ذكر انما هو
من دلالة القرينة على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره فيما يليه وهو قوله

مطلب حذف المفعول لمجرد الاختصار

واما المجرد الاختصار وقد وقع في بعض النسخ بعد قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق في قوله يجب
التقدير بحسب القرائن ولا حاجة اليه وما يقال عند قيام قرينة على ان للحذف لمجرد الاختصار ليس
بسديد لان هذا جار في سائر الاقسام ولا وجه للتخصيص بمجرد الاختصار نحو اضفت اليه ابن اوكرمته
وعليه قوله ارى نظر الملك اي ذاته وقد عرفت هذا البحث على وجه ضرم فقال اذا ذكر المفعول نحو يوم
كل احد يكون الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر وظاهر اللفظ يوهم الاستغراق للتحقيق وهو
ليس بمقصود واما اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل فظاهر انه لا يعم الا ما يجوزه العقل وهو
يوهم خلاف المقصود فصح ان الحذف للتعميم الذي هو لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار
او لو ذكر لا الاختصار لامكن ان يقال يحمل كل احد على ما يجوز العقل والعرف ايلاما اياه فعلت
اقول تقييد العموم بالذي لا يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحذف

مطلب الحذف للتعميم

ح انما يكون لدفع الايهام والتعميم مستفاد من عموم سياق المقدر ولو سلم فيتركك التعرض لما
مر بعد تخصيص بالحذف اعني دفع الايهام والتعرض لما ليس كذلك اعني التعميم غير مناسب
وثالثا ان هذا لا يستقيم في نحو قوله يدعوا الى دار السلام فان قصد به التعميم والاستغراق
حقيقة فالذكر لا يوهم خلاف المقصود بل يحقق المقصود على ما ذكره فلا وجه للحذف سوى مجرد
الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله يقل او عوا الله او ادعوا الرحمن على ان الرحمن عين
التسمية التي متعلق بها اي ستحقون الى مفعوليته اي تسمون ايا ما تسمون فله الاسماء الحسنى
او لو لها الدعاء بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير
مسمى الرحمن ولزم عطف الشيء على نفسه ان كان مسماه ومثل هذا العطف وان صح بالواو
باعتبار الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم لكنه لا يصح
بالواو لامتناع الاحداثين المتغايرين ولان التغاير امكان بين الشيئين وايضا لا يصح قوله

مطلب وضعا او

قوله اياما تدعوا لان ايا ما يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تع وما ورد مما يصدق
وجد عليه امة من الناس سيقفون ووجد من دونهم امرأتين تذودان فذهب الشيخ
عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله
منزلة اللازم اي يصدرون منهم السقي ومنها الذود ولعل ان المسقي والمذود ابل او غنم فخرج
عن المقصود بل يوجب خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لفهم ان
المرتكب عليها ليس من جهة انها على الذود والناكس على السقي بل من جهة ان مذودها غنم وسقيهم
ابل الا يرى انك اذا قلت ما لك تمنع احدا كنت منكرا لمنع لا من حيث هو منع بل من حيث
هو منع الاخ وذهب صاحب الانتصاف الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذود
ان غنمها وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الاية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترجيح لما يكون
من جهة صدور الذود عنها وصدور السقي من الناكس بل من جهة ذودها عنها وسقي الناكس
مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمها وكانا الناكس يسقون غير مواشيهم بل غنمها مثلا
لم يصح الترجيح فليتأمل فقيه وقوة اشعارها صاحب الانتصاف بعد التأمل في كلام الشيخين وغفل
عنها الجمهور فاستحسنوا الكلام بها واما الدعاية على العاصرة نحو قوله تع والصبح اذا اسفر
ما ودعك ربك وما قلى اي ما فارقك فحذف لان فواصل الآي على الالف ولا امتناع ان يجمع
في مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة ولعل ذكر صاحب الكشاف ههنا انه اجتمالا لفظي

مطلب واستحسان ذكره

لظهور المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكرات الله واما الاستبعان ذكره اي
ذكر المفعول كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه اي من النبي عليه السلام وللرأي متى
اي العورة واما التكنية اخرى كاخفائه او التكني من انكاره ان مسيس الحاجة اليه او تعينه او دلالة
قرينة او نحو ذلك قال الله تع لينذر بأسا شديدا اي لينذر الذين كفروا فحذف لتعينه ولان
الغرض هو ذكر المنذر به وتقديم مفعوله اي مفعولي العمل ونحوه اي نحو المفعول
من الجار والمجرور والحال ونحو ذلك عليه اي على العمل لرد الخطاء في التعيين كقولك

مطلب تقديم المفعول على الفعل لرد الخطاء

زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد او تقول لتأكيده اى تأكيد هذا
الرد زيدا عرفت لغيره وقد يكون ايضا للرد للخطاء او الاشتراك كقولك زيدا عرفت
لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا وغيرهما وتقول لتأكيد زيدا عرفت وحده فان علم
المخاطب ان ذكره بل كان الاحسن ان يقال بدل قوله لرد الخطاء لافادة الاختصاص
ليدخل فيه القصر بانواعه الثلثة نحو فوك زيدا الكريم وعمرا لا المكرم في الامر والنهي فان
اعتبار رد الخطاء فيه لا يخلو عن تكلف ولذلك اى ولان المقدم لرد الخطاء في سقيم المفعول
مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول في الجملة لا يقال زيدا ضربت ولا غيره ولا ما
زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان المقدم مفيد وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا
لمعنى الاختصاص وهو لك لا يخرج في نفسه نعم اذا قامت قرينة ان المقدم ليس للتخصيص
يصح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما قدر في ما انا قلت هذا ولا غيره وكذا يصح زيدا
ضربت وعمرا وانما لم يكن المقدم للاختصاص بخلاف ما اذا كان له واما الثاني فلان منبى
الكلام ليس على ان الخطاء في الضرب فترده قالى الصواب في الاكرام وانما الخطاء في المفعول
حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا واما نحو
زيدا عرفته فتأكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو
عرفت زيدا عرفته والا اى وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفته
فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور كما في بسم الله فحينئذ زيدا
عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التأكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب
فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتأكيد ومعلوم
ان ليس القصد والتخصيص الا التأكيد على تأكيد فيتعين بازدياد التأكيد لا محالة وهذا
معنى قول صاحب الكشاف في قوله تع واياى فارهبون انه من باب زيدا ضربته
وهو اوكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد وقد صرح في المفتاح بان الفاء

ان القصد التخصيص تأكيد على التأكيد

الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياى ارهبوا فارهبون وتحقق المغايرة بان في
المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض تقرير
تقرير الفعل لا بيان كيفيته تعلقه بالمفعول واما قوله تع ان ارضى واسعة فاياى فا
عبدون فهو على تقدير فاياى فاعبدون فالفاء في فاعبدون جواب شرط محذوف
لان المعنى ان ارضى واسعة فان لم تخلصوا العبادة لى في ارضى فاخلصوها في غيرها ثم
حذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول مع افادته الاختصاص كذا في الكشاف وجعل
الفاء في فاعبدون جزاء الشرط المحذوف بناء على انه تقرير لما هو الجزاء اعنى فاعبدوا
فحاصله هو واما الفاءات الثلث فاولاها هي التي كانت في الشرط المحذوف ابقيت
تنبيها على مسببيته عما قبلها اى اذا كان ارضى واسعة فان لم تخلصوا الى الآخر والثانية
جزاء الشرط والثالثة تكرير لها اوعاطفة كما في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ واما
نحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الاختصاص وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما
نحو واما ثمود هديناهم لان الاستفهام وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيقه هذا المقام
ان قولنا اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شئ فزيد قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شئ
يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل لازما لو وقع شئ
في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شئ فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعنى
كون من شئ واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقي الفاء اعنى دون بان ما بعدها
لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلامي اعنى لزوم القيام لزيد والا فليس هذا مقام الفاء لان
موقعه صدر الجزاء فحاصل التخصيص واقامة الملزوم في مقام المتكلم اعنى زيد لمقام
الملزوم في كلامهم اعنى الشرط وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما
هو المتعارف عندهم من ان جزء ما التزم حذفه ينبغي ان يشتغل بشئ آخر وحصل بقاء
بقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها او لا يقع الفاء السببية في ابتداء الكلام ولذا لم تقع

مطلب ما يكون في الدنيا شئ وتأويله واصل اما وتحقيق هذا المقام

على القارئ من اجتلاب الخبر المفعول والنظر فيه ويزيدك منا المعلوم انا قصد لزوم ما بعد
الفاء له ولا استنكار لاعلان ما بعد الفاء وما قبلها فان منع في غير هذا الموضع لانه تقديم لما حقه
هذه الاغراض المهمة فيجب لتحصيل الفائدة الملتبع وبظاهر كل من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم
ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض انا بعبدنا ثم دون غيرهم رد على من زعم الاشتراك
او انفراد الغير بالعبادة بل الغرض اثبات اصل العبادة لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الاخر
انه اذا جاز لك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت برجل تقول ما رزيدا فاكرمته واما عمرا
فاهنته وليس في هذا حصر وتخصيص لانه لم يكن عارفا بحديث اصل الاكرام والاهانة وكذلك
اي ومثل قولك زيدا عرفت قولك بزيدا مررت لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد
وكذا سائر المعمولات يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتأديبا ضربته ومكسبا جئت والا
والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعني ان التخصيص لا ينفك في غالب الامر عن تقديم ما حقه
التأخير عن انه لازم للتقديم لزوما جائزيا كالكتب بالمكاتبة لتحرك الملك الاسفل لازم للوضع
غالبا بخلاف النتاج وقوله غالبا اشارة الى ان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل يجب والاتم
او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع وذلك
وما شبهه وذلك قال الله وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون قال احذروه فعلموه فهم صلوه
ثم في سلسلة زرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكما فاطفئوني وقال الى ربها ناظرة وقال
فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع
مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لشيوع اهتمام عنه على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر حتى
ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف
النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري واشار اليه الحبر بقوله وله هذا يقال في اياك نعبد
واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفي لا الى الله تحشرون معناه اليه لا الى
غيره استفيد بما ذكرنا ان للتقديم مناطين احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا عرفت

مثله التخصيص لازم للتقديم غالبا

عرفت والثاني ما سواه مثل بزيد مررت مع ان الذوق اصدق شاهد على ذلك وبهذا يسقط
ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم في نحو اياك نعبد وايانا نستعين لمجرد الاهتمام ولا دليل على كونه للحصر
لان الذوقي وقول ائمة التفسير دليلان عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافي الاختصاص
واليه اشار بقوله وبعيد التقديم في الجميع وزر ائمة التخصيص اي بعيد اهتماما بالمقدم لانهم يعتقدون الذي شانه اهم وجه بيانه اعني قال الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتدوا
في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء
ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية وللكونه اهم من غير
ان يذكر من اين كانت تلك العناية وفي كان اهم ومن الخطاء ايضا ان يجعل التقديم معيدا في
كلام فائدة وغير مفيد في آخر بان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع
او من البعيد ان يكون في النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى هذا كلامه وفيه نظر ولهذا يقدر
المحذوف في بسم الله مؤخرا نحو بسم الله افعل كذا او اقرأ ليفيد مع الاختصاص الاهتمام لان
المشركين كانوا يبتدئون باسماء آلهتهم ويقولون باسم العزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله
بالابتداء للاهتمام والرد عليهم واورد واقرأ باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم
مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم بهم ربك لان كلام الله احق بمراعاة
ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم
كذا في الكشاف وبانه اي باسم ربك متعلق باقرأ الثاني اي هو متعلق اقرأ الذي بعده
ومعنى الاول او جدد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما يقال فلان يعطي اي
يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا في المفتاح وهو مبني على ان تعلق باسم
ربك باقرأ يقلب المفعولية وهو محل البحث والدوام كقولك احمدك احمدك
للاتمام واحدثك بالحظام والاحسن ان اقرأ الاول والثاني خلافا بينهما منزل منزلة اللازم
اي افعل القراءة او اوجد بها والمفعول محذوف في قلبهما اي اقرأ القرآن والباء للاستعانة

او الملابسة اى مستعينا باسم ربك او متبركا باسم ربك ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كونه
التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرا المتلو ويكون متعلقا الاول قوله
باسم الله وتقديم بعض معمولاته اى معمولات الفعل على بعض لان اصله اى اصل ذلك البعض
التقديم على البعض الآخر ولا مقتضى للعدول عنه الى ذلك الاصل كما الفاعل في نحو ضرب
زيد عمرا فان اصل التقديم على المفعول لانه عمدة بمنزلة البيدقة الكلام والمفعول فضلته
يستغنى عنه فيه والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغى ان لا يفصل
بينهما شئ والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول الثانى
لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه حاط اى آخذ العطاء والمترتب المفاعيل فعقيل الاصل
تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذى بواسطته ثم المفعول
فيه ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب ذى الحال والتابع
عقيب المتبوع من غير فصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم الصفة ثم التأكيد ثم البدل
او البيان اولان ذكر اى ذكر البعض الذى تقدم (بهم قد جعل الاجمية بهما فيما الاصل
التقديم وجعلها في المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المختصة لتقديم المسند اليه
وكلام المفتاح هنا موافق لما ذكر في المسند اليه فراجعه هنا الاجمية هنا العارض
يجب اشتمال المتكلم او السامع بشانه او اهتمامه بحال العرض من الاغراض كقولك قتل
الخارجى فلانا تقديم المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجى ليتخلص الناس من شره
ولعموم لان قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يقدر فيه انه يقتل احدا فالعرض الاهم الاصل
بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل اولان في التاخير اخلالا ببيان المعنى
نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم
ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اى ذلك الرجل منهم اى من آل فرعون بعض الشئ
قد ذكر لرجل ثلثة اوصاف والسبب في تقديم الاول اعنى مؤمن ظاهر لانه اشرف الاوصاف

تقديم بعض معمولات الفعل كالفاعل
والمفعول مطلقا وترتيب المفاعيل بعضها
على بعض كتقديم المفعول مطلقا على به وبعضها
والحكم على الكل بحكم على بعض والحال على ذى الحال
الاصل تقديم ذى الحال وعند اجتماع التوابع
ثم انه كد ثم البدل ثم البيان

مطلقا اولا هميه تقديم المفعول

الاوصاف واما الثانى فنسب تقديمه على الثالث الى انهم خلاف المقصود اولان
في الثانى خير لعلا لا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم
الجار والمجرور والمعمول على الفاعل لان فاصلة الآى على الالف وجعل السكاكى التقديم
للعناية مطلقا اى سواء كان من معمولات الفعل او غيرها فيبين بحد ما ان يكون اصل
الكلام فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدا المعرف على الخبر وتقديم ذى الحال المعرف على
الحال وتقديم العامل على المعمول لغير ذلك وثانيها ان يكون العناية بتقديمه اما لكونه
في نفسه نصب عينك كتقديم المعمول على العامل في قولك وجه الحبيب اتحت لمن قال
ما الذى تتمنى وتقديم المفعول الثانى على الاول في قوله ع وجعلوا لله شركاء على انها
مفعول لا جعلوا اى فكر الله وذكر وجه الحبيب انهم للكونه في نفسه نصب عينك واما
لانه يقتضيه الامر بوجب كونه نصب عينك كما اذا توهمت ان صاحبك ملكت البيعة
منتظرا لذكره كقوله ع وجاء من اقصى المدينة رجل سعى بتقديم المجرور على الفاعل
لاشتمال ما قبل الآية على يوسف ومعاملة اصحاب القرية الرسل فكان المقام مقام ان
ينتظر السامع لاتمام حديث بذكر القرية هل فيها مثل خبر امكما ذلك وهذا العارض
جعل المجرور نصب العين بخلاف قوله ع في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة
فانه ليس فيه ذلك العارض وكما اذا عرفت في الثانى خبر ما نافى مثل الاخلال بالمقصود
في قوله ع وقال الملا من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الاخرة واترفناهم في
الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعنى من قومه على الوصف اعنى الذين كفروا اذ لو تاخر
لتوهم انه من صلة الدنيا لانها هنا اسم تفضيل من الدنو وليس اسما والدنو متعد
بعن ومثل الاخلال بالفاصلة في قوله ع امنا برب هرون وموسى بتقديم هرون مع
ان موسى احق بالتقديم واعترض عليه المصنف بوجوه احدها ان قوله وجعلوا الا شركاء
مسوق للانكار التوبيخى فيمتنع ان يكون خلق جعلوه منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا

مطلقا جعل السكاكى التقديم للعناية
تقسيم التقديم على قسمين

ان يكون جعل تاما متعلقا بالله وكذا تعلقه بشاء انما ينكر باعتبار تعلقه بالله فلا فرق بان
تقديم الله وتاخيره وقد علم بهذا ان كل فعل متعد الى مفعولين لم يمكن الاقتناء بذكر احدهما
الا باعتبار تعلقه بالآخر اذا قدم احدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية والجواب
انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بالله من غير اعتبار تعلقه بشاء
بل كلامه ان المنكر تعلقه بها لكن العناية بالله اهم وايراده بالذكر اهم لكونه في نفسه
نصب عين المؤمن والحق انه لا يرد على هذا ما ذكره وثانيا انه جعل التقديم للاحتراز
عن الاخلال بالمقصود اولرعاية الفاصلة من القسم الثاني وليس منه وجوابه المنع
فان الاحتراز المذكور امر عارض اوجب ما تقدم ان يكون نصب العين وثالثها ان
تعلقه من قوته بالدنيا على تاخيره وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا
وصف والدنو يستدعي بنى لكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا انه
فنا الكفرة ونقتاهم في الحيوة الدنيا التي دنت من قوم نوح الاهم الاعلى وجه بعيد
مثل ان يراد دنت من حيوة قوم نوح اى كانت قريبة من حيوتهم شبيهة بها وهذا الا
عتراض وان كان مما قشه في المثال لكنه حق واعترض بعضهم بانه جعل تقديم وجه
الشبه على اتمّ من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه ما تشير
اليه من انه قد التقديم مطلقا بدليل انه اورد فيه تقديم العامل على المعمول والمبتدا
على الخبر نعم قد وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه عمم الحكم نظرا لفائدة
وقد يجاب بانه تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون بحيث يتبع الآخر تقديمه
على العامل فالمقصود بهما تقديم المفعول على العامل وانما جاء التقديم على الفعل من جهة الضرورة
لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديم على الفعل الا ترى ان قصر هو
الثقة الحبس تعقل وقصرت الثقة على فرسي اذا جعلت حبسه لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص
شيء بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب

بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة
الى شيء آخر بان لا يتجاوزه اليه وهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق
بل بالاضافة الى مُعيّن آخر كقولك ما زيد الا قائم يعني انه لا يتجاوز القيام الى القعود ونحوه
يعني ان لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانضمامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى
لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات وما لم يرجح صاحب المفتاح بتنبيه
الى الحقيقي وغير الحقيقي لفظ حيث وآه توهم المص انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال
حاصل معنى القصر رجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون ثان او بوصف مكان آخر
او الى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان او بموصوف مكان آخر وبهذا التفسير شامل
للحقيقي وغير الحقيقي لان المراد بقوله ثان وآخر ما يصدق عليه انه ثان او آخر اعم من
ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الوصف لخرج عنه كثير من امثلته غير
الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر
الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وبكرا وخالدا شعراء فانما مال فهذا لمنشاء توهم اختصاص
التغير لغير الحقيقي نعم انه قد ورد الا مثلة في اثناء بهذا التغير من غير الحقيقي اعتبار الكثرة
الوقوع واحترازا عن وحشة الكذب وكلامه لا يخ عن امثلة هي ظاهرة في الحقيقي كقولك ما شاعر
الا عمر وليس بمرّ وليس الا ومثل ما ضرب عمر الا زيدا وما ضرب زيدا الا عمر واذا ائتلفت وجدته
مشيرا الى التقسيم ايضا صحيح قال منقاد حلت النفي على الوصف المستفاد بثبوتية قلت ما شاعر
توجه النفي بحكم العقل الى ثبوتية المدعى له انما عالما كقولك في الدنيا الشعراء وفي قبيلة كذا شعراء
وان خاصا كقولك زيد وعمر شاعران فبنيا وفي النفي بثبوتية لذلك قلت فمتى قلت الا زيدا فاد القصر
وكل منهما اي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على
الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يمنع ان يشارك غيره في الصفة لان
معناه ان هذا الموصوف ليس لغير تلك الصفة ويجوز ان يكون حاصلة لموصوف آخر وفي الثاني

يمتنع ذلك المذاركة لان معناه ان لكل الصفة لبيت الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان يكون
لغيره لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر والمراد الصفة المعنوية التي هي
معنى قائم بالغير لا النعت النحوي الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول
وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا العالم حسن وصدق الصفة
المعنوية بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدقه بدونها على الرجل في قولنا
مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي فسرنا بها بدل على ذات
بامتياز معنى بها المقصود عموم من وجه لتصادقهما في جاءني رجل عالم وصدقها بدونه
في قولنا العالم مكرم وبالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالصفة
ههنا هذا المعنى والاول اشبه واناسب وكذلك ما هو الاريد وما زيد الا الاحمق وما الباب
الا ساج وغير ذلك مما وقع فيه الخبر حيا مدا فمن قصر الموصوف على الصفة اذا المعنى انه
مقصور على الكون زيدا او الاحمق او ساجا فالباطل والاول اي قصر الموصوف على الصفة
من الحقيق نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي بغير الكتابة وهو لا يجاد
يوجد لتقدير الاحاطة بصفات الشر اذ ما من مقصور الا وله صفات يتقدر احاطة المتكلم بها فكيف يصح فيه قصره على صفة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع من القصر مقتض الى المحال لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهو ايضا من الصفات فانا نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على اراده لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها وهو جمع النقيضين الان يراد الصفات الوجودية والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيق كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الكون في الدار مقصور على زيد ويجب ان يعلم ان الاقسام الثلثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا يجري في الحقيقي كما ستشير اليه وقد خصه اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد انه لا يعتد في الدار من عدا زيدا في حكم المعدوم

المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا او ادعائيا لا قصر اخبر حقيقي لفوات المقصود فالقصر الحقيقي
نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي ادعاء بالغة ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف
على الصفة ايضا بان يعتبر عدم الاعتداد بما في الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقي
والقصر الحقيقي مبالغة او تسامح وقيعا قليلا تامل والاول اي قصر الموصوف على الصفة
من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانا او تخصيص امر بصفة مكان
صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون
امر آخر او مكانا ولفظة او لمنع الجمع فلا ينافي التعبير وقولي دون اخر معناه تجاوز
عن صفة اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكهما في صفتين والمتكلم تخصيص باحديهما دون
الاخرى ومعنى دون في الاصل دنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك اذا كان احط
منه فلما لزم الاستعمار للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف
اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان قولك دون
وون تعرف الارادة دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد آخر فقد خرج عنه ما اذا
اعتقد المخاطب اتصاف امر بالكثير من اضدادها ثبوت صفة لا كثر من امرين نحو قولنا ما زيد
الا كاتب ان اعتقد كاتبا وشاعرا ومتجا وقولنا ما شاعر الا زيد ان اعتقد اشتراك
زيد وعمرو وبكر في الشاعرية وغير ذلك وان اراد بها عم من الواحد والاثنين والجمع فقد
دخل القصر الحقيقي في هذا النفي لانه تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات او تخصيص
صفة بامر دون سائر الامور وكذلك الكلام على قوله ما مكان لغيري ومكاني لغيري فان قلت كيف
تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات
لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا واحتمالا او هذا ما لا يقع
وكذا الكلام في البواقي قلت هذا الاقتضاء فحص بالقصر الحقيقي الا ترى انهم اتفقوا على
صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه ليس رد فاعلى ما اعتقد ان جميع الناس في الدار

ملخص اضافي ادعائي

ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بهذا الثاني وبهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه
خصصه بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريض بل غرضه من هذا الكلام ان يفرع عليه التقييد
الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا القسم الاخير في القصر الحقيقي او العرفي الذي يعتقد
اتصاف امر بجميع الصفات والاتصاف بجميع الصفات غير صفة واحدة والاتجرده ايضا بين
ذلك وكذا اشتراك صفة بين جميع الامور فكل منها اي فعلم من هذا الكلام ومن اصل
لفظة او فيه ان كلا واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف خرجان
الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون آخر والثاني تخصيص امر
بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان آخر والمخاطب بالاولى من طرفي كل من قصر
الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اي شركة صفتين
او اكثر في موصوف واحد او قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة
واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من
يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد
وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر افرادا لقطع الشركة اي المذكورة
وبالثاني اي المخاطب بالثاني من طرفي كل واحد تخصيص امر بصفة مكان اخرى او تخصيص
صفة بامر مكان آخر من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب
بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما كاتب
الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم
المخاطب رويتا وبا عنده والظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ الايضاح
صريح في ذلك اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده
الامران اعني اتصافه تلك الصفة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف واتصافه او
واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم

قائم من يعتقد انه قائم وقاعد ولا شعور له بالتعيين وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد ان
الشاعر اما زيد او عمرو من غير ان يعلم التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيين ما هو غير
معين عند المخاطب فالحاصل ان تخصيص شيء بشيء دون آخر قصر افراد وتخصيص شيء بشيء مكان آخر
ان اعتقد المخاطب فيه العكس فقلب وان تساويا وباعنده فقر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى
الامران عند المخاطب وعين المتكلم احدهما يكون هذا التخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص
امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم لمكان مكانا الا ترى انك اذا
قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود على التساوي فقد حققته
بالقيام متجاوزا القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود
حتى يقع القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء
دون آخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه بالمص قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان آخر
قصر قلب فان قلت مراده بالمص بالاخرى احدى الصفتين وبالآخر احد الامرين فاذا قلت ما زيد
الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد حققت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التي
هي احدى الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان اخرى ان
يكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا اريد بالاخرى احدى الصفتين فهي صادقة
على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لانه يحتمل
ان يكون معتقدا اتصافه باحدى الصفتين مع العلم بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين
فلا يكون هذا التخصيص صفة مكان اخرى بل تخصيص صفة يصدق عليها اخرى فان قلت قوله
مكان اخرى لا يتضمن ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفي فيه
تجويز نفيها واثبات الاخرى وبهذا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده فكما جوز ان يكون الصفة
الثابتة هو القيام فقد جوز ان يكون هو القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد
خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها على التعيين وهو القعود وهذا بخلاف

قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين لم يجز انتفاء احدهما فلا يكون قولك ما زيد
الا كاتب مختصا لزيد بالكتابة مكان الشعر لان الكتابة في مكانها قلت بعد ارتكاب جميع ذلك
فالاشكال بحاله لان غاية هذا التكلف ان يجعل قصر الصفتين تخصيص شيء مكان آخر لكنه
لا يقتضي ان يمتنع فيه تخصيص كل شيء دون آخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يرد به
القيام والقعود يخصص له بالقيام دون القعود وهذا ظاهر لا مدفع له فيكون قوله دون
آخرين مشتركا بين قصر الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب به ممن يعتقد الشركة
بل اما ممن يعتقد الشركة او ممن تساويا عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان في الكلام
حذفا واضمارا وتقديره المخاطب بالاول ممن يعتقد الشركة او تساويا عنده وبالثاني ممن
يعتقد العكس او تساويا عنده وسيجيء القصر الذي يكون المخاطب به ممن تساويا عنده
سواء كان دون آخرين او مكان آخرين قصر تعيين وكمن دليلا على متانة كلام المفتاح وركاكة
هذا الكلام ارجع الى بعض ما علقناه على هذه التكلفات ولعله يجيء صدرت عنه من غير قصد الى لما التزموه من شرط
قصر الموصوف على الصفة افراد او عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في
الموصوف حتى يكون المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او نحتي لا كونه متصفا بالامتناع
اجتماع الشاعرية والمغنية لان الاقحام هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف
على الصفة قلب اجتماع تنافيهما اي تنافي الوصفين ليكون اثباتهما مشعرا بانتفاء غيرهما كذرة
الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به ما سبق الى بعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة
المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع
اجتماعهما فمفسدة وضعف لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء
الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وان
اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التي تنافيها المتكلم كالمقعود مشعرا بانتفاء غيرها
وهو اعني اثباتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكس الحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا
الحكم الذي ذكره المتكلم

تعريف قصر افراد وتعيين وقلب

مطلب

ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه آخر مثل ان يفرح المخاطب به ويقبل
ما زيد الا قاعد وايضا لجواز ان يكون المخاطب ممن يعتقد انه كاتب لا شاعر عن الاقسام
القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة على انه لا كثرة في كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب
المفتاح ولقد حسن في عدم اشتراط هذا الشرط واما ما قال من ان هذا الشرط حاصل في قصر
القلب فحق لا يفهم من اللفظ بل بأمر آخر لفظ الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نمنع عدم حسن
قولنا ما زيد الا شاعر لمن يعتقده كاتبا لانا قد بينا ان المراد التنافي في اعتقاد
المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الشرط حتى يكون حاصلا لا نفهم ان في قصر القلب
هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس لعين ثبوت ما ينافيه المتكلم ونفي ما اثبته وايضا قد اعتبر
صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا العكس فلا يصح قول المصنف ثم شرط
في قصر القلب تنافي الوصفين واما عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فمبني
على انه ادخل فيه قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير
متنافيين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين المتعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما
ولا امتناعه فكل ما يوجد يصلح مثالا لقصر الافراد او القلب يصلح مثالا لقصر التعيين من غير
عكس والقصر طرفا والمذكور منها اربعة وقد يحصل القصر بتوسيط ضمير الفصل وتعريف
المسند ونحو فوك زيد مقصور على القيام ومخصوص به وما شابه ذلك فكان جعلهم القصر
بحسب الاصطلاح مبنيا على تخصيص يكون بطريق هذه الطرق الاربعة ويكون انما يجعل الفصل
وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن تركوا ذكرها ههنا لاختصاصها بابواب المسند اليه والمسند
مع التعرض لها فيما سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبق الكلام عليهما بيان غير المسند
اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا وكانت في قوة الجزء منها ومتى دون ان يتبدل اللفظ
والمعنى اسقاط هذا الطرق منها العطف كتعدك في قصر اي قصر الموصوف على الصفة افراد
زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر مثلا بتبادر احدهما ان يكون الوصف المثبت

مطلب قصر تعيين حاصل في الافراد والقلب

مطلب للقصر طرق

هو المعطوف عليه والمثنى هو المعطوف والثانى بالعكس وفيه اشعار بان المرجع العطف
الوصف
لاقصر هو لا وبل دون سائر حروف العطف وانما لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح
فى باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكر آه هنا وقد اشرنا الى ذلك فى بحث العطف
وقلما زيد قائم لا قاعد ونفى القعود وان علم من اثبات القيام بناء على تنافيهما لكنه لم يعلم
منه كون المخاطب معتقدا للعكس فلا طريق القصر دلالة على هذا المعنى بخلاف محرد الاثبات
يكون المخاطب معتقدا
فانه خال عن هذه الدلالة وما زيد قائما بل قاعد وفى قصرها اى الصفة على الموصوف
زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعر بل زيد وبصح ان يقال ما شاعر غير وبل زيد لكنه ليس بمستعمل كما شاعر
ح رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل
وذكر فى شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا عمل بقلة كذا اذا لم يعمل بقلة واما
العلامة
اذا توافقا فى الامة العاملة وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة واعلم انه لما لم يكن
فى قصر الموصوف على الافراد صالحا لان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافى فى الا
قراد وتحقق التنافى فى القلب على زعم القرد للقلب مثالا لتنافى فيه الوصفان بخلاف
قصر الصفة فان مثالا ولعدم صلاحيتها لها ولما كان كل مثال لها يصلح مثالا لاحد القسمين لم
يتعرض لذكره وكذا الكلام فى سائر الطرق ومنها النفى والاستثناء كقولك فى قصر افراد
ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفى قصرها افراد وقلبا ما شاعر الا زيد والكل
يصلح مثالا للقسمين والعناوة انما يوجب اضعاف المخاطب ومنها انما كقولك فى قصر افراد
انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفى قصرها افرادا وقلبا انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ
فى دلالة الاستثناء منفرا بان لا وانما يدلان على قصر القلب دون الافراد لانه قال فان ليس المراد
بقولهم ان الا يتنفى عن الثانى ما وجب للاول انها تنفى عن الثانى ان يكون قد شارك الاول
فى الفعل الا ترى انه ليس معنى جاءنى زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجئ مثل ما كان من
زيد حتى كان عكس قولك جاءنى زيد وعمرو بل المعنى ان المجئ هو لزيد لا لعمرو وهذا كلام صحيح من

اذا كان اذا الوصفى فيه القصر يكون
اذا انما للاصافى للقصر الافراد عند
الجمهور والقلب عند السكاكى
كما قال المحقق قيوم خاه ما قال
الشريف غفر له

اذا كان الاستدراك القصر يشترط
فيه امران احدهما ان يكون المستثنى
منه موجبا والثانى ان يكون المستثنى
معادات النفى مثل ما جاءنى الا زيد
وما زيد الا شاعر وذكر ما جاءنى
القوم الا زيد وما زيد كاتبا الا
شاعر وهذان شرطان اخران غيرهما ان
هو الا يكون المستثنى مرجع ضمير
المستثنى منه لاجرم منه والا فلا
فلا يصح ان يقال ضرب القوم الا
فلا يكون والحاصل القصر بالا لا
لا بوجود وذكر المؤخر المنفى
وان كان موجبا وفى غيره بطريق
الاولى فليتأمل كما قال الاستاذ
قيوم خاه ما قال الامام الشريف
محمد

من غلط فرعم ان المبائى عمرو لا زيد لامن اعتقد انها جاءتنى وبدا لى منى فانم بعينه فانما قلت انما جاءنى زيد لم يكن يمتنع ان يكون قد جاءنى زيد غيره وبل تنفى المجئ الذى اثبته لزيد عن عمرو
وهو كلام مع من زعم ان المبائى عمرو لا من زعم ان زيدا وعمرو اجاءنيان فان زعمت ان المعنى انما جاءنى
من بين القوم زيد وحده فانه تكلم والكلام هو الاول وبه الاعتبار اذا الكلام ولم يفيد بخبره جدا
لانه التابع الى الفهم انتهى كلامه وانما فائدة انما مفيدا القصر لتضمنه معنى ما والا وفى هذا الكلام
اشارة الى ان ما وانما ليست هى النافية بما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادته
القصر بان ان ما وانما للنفى ولا يجوز ان يكون للاثبات ما بعده ونفى ما سواه او على العكس
والثانى باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان لا يدخل الا على الاسم وما النافية
لا تنفى الا ما وليته على ما يجئ النحاة والاشارة بلفظ التنفى الى ان ليس بمعنى ما والا حتى كانهما
لفظان مترادفان او فرق بين ان يكون فى الخبر معنى النفى وان يكون النفى والاستثناء على الاطلاق
فليس فى الكلام ما يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما سيجئ ثم استدلوا على تضمنه معنى ما والا بثلثة اوجه
اشار الى الاول بقوله المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب مضمرا ما حرم عليكم الا الميتة وهو
ان هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اى رفع الميتة وتقرير هذا ان القراءة المشهورة بنصب
الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ برفعها وحرم
مبنيا للمفعول كذا فى تفسير الكواشى فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما فى انما كافة
وطعاما ذو كمائية موصولة ليقترن بلا خبر والموصول بلا خبر بل لم يسبق للكلام معنى اصلا
فاذا قرئ قراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة ثبت ان انما يفيد معنى ما والا وطابقت
هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة والعائد محذوف والميتة خبر ان تقديره
ان الذى حرمه الله عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما مر فى ضرب المثل ان الخبر المسند الى المبتدا
زيدا وزيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت هلا جعلت ما فى قراءة الرفع
كافة مثلها فى قراءة النصب قلت انما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور فى المفتاح

وتضعيفه بان يجب ان يكون ما لاثبات ما بعده فى

مطلب ما انما اثباتا ونفيا منى ما والا

المنطلق زيد وزيد المنطلق

والمقصود ههنا فظاهر انما لیست بکافة لانها تحرم مسند الی ضمیر الله فلا وجه لرفع المیتة الا علی ما ذکرنا
انما تحرم الله کذا هو المیتة ومع ظهور هذا الوجه الصحیح وهو ان یجعل ما موصولة والعائد
محذوفا والمیتة خبر ان والعقد بر ان الذی حرم الله علیکم المیتة لا مجال لارتکاب هذا
التأویل واما علی قراءة حرم مبنیا للمفعول فیتعین ان یکون ما کافة وان یکون موصولة
ونقل ابو علی عن الزجاج انه اختار ان یکون ما کافة وحرم مسند الی المیتة لکنا نقول
جعلها موصولة اسم ان والمیتة خبرها اولی لتتفق ان عاملة علی ما هو الاصل واشار
الی الثانی بقوله والمعول الصحاح انما لاثبات ما یذکر بعده وینفی ما سواه ای سوی ما
یذکر بعده اما فی قصر الموصوف نحو انما زید قائم فهو لاثبات قیام زید ونفی ما سواه
من القعود ونحوه واما فی قصر الصفة نحو انما یقوم زید فهو لاثبات قیامه ونفی ما سواه
من قیام عمرو وبکر وغیرهما فالسوی المحکوم بعدمه فی کل من القصرین مخصوص
بظهور انه لا ینفی کل حکم سواه وقد یقال ان المراد انه لاثبات الخبر الاخیر فما بعده
لموصوف او لاثباته لصفة مع نفی ما سواه وهو تکلف واشار الی الثانی بقوله
ولصحة انفصال الضمیر معه ای مع انا کقولک انما یقوم انا فما یقوم الا انا اذ قد تقرر
علم النحو انه لا یصح الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجهه التعذر ههنا صورة مثل التقدیم علی
العامل والفصل بینهما بالغرض ونحو ذلک وجمیع هذه الوجوه منتفیة ههنا سوی انه
یقدر فیه الفصل لغرض وذلک بان یکون المعنی ما یقوم الا انا نحو انما یشهد بصحة هذا
الانفصال بیت الفضل، وصرح بالسم الشاعر لیعلم انه من الابیات التی یستشهد بها للا
القواعد اذ لیس الغرض مجرد التمثیل فقال قال الفرزدق انا الذائد من الذود عن
القطر الغیاث الدمار وهو المرید وفی الکلس هو الحامی الذمار اذا حمی بالحمة لیم
وعتق مثنی حماة وحرمه وانما یدافع عن احسابهم انا او مثلی لما کان غرضه ان یثبت
المدافع لا المدافع عنه فصل الضمیر وبغیره اذ لو قال وانا ادافع عن احسابهم

عن احسابهم لصار المعنی انه یدافع عن احسابهم لا عن احساب غیرهم کما اذا قیل لا افتخر
الا عن احسابهم ولیس ولکنه معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غیره ولا
یجوز ان یقال انه محمول علی الضرورة لانه کان یمکن ان یقول وانما ادافع عن احسابهم انا
علی ان انا تأکید ولا یجوز ان یکون ما موصولة اسم ان وانا خبرها ای ان الذی یدافع
انا لان قوله انا الذائد دلیل علی ان الغرض الاخبار عن المتکلم بصدور الذود والمدافعة
عنه ولیس یستحسن ان یقال انا الذائد والمدافع وانما مع انه لا ضرورة فی العدول عن
لفظ من الی ما وهو اظهر فی المقصود فان قیل کیف صح اسناد الفعل الغائب الی ضمیر المتکلم
قلنا لانم ان الفعل انما یثبت لان غیبة الفعل وتکلمه وخطابه باعتبار المسند الیه فالفعل
فی نحو ما یقوم الا انا وانت لا یکون غائبا ولو سلم فالمسند الیه فی الحقیقة هو المستثنی
منه العلم وهو غائب وقد یستدل علی تضمنه معنی ما وألا بما علی الصفة الواقعة بعده
علی ما صرح به بعض النحاة نحو انا قائم ابوک فمثل ما قائم الا ابوک وقد یقال فی تضمنه معنی
ما ولا تمنا بیت من علی بن عیسی الربعی وهی انه لما کانت کانة ان لتأکید اثبات المسند
للمسند الیه ثم استعملت بها ما الموکدة نائب ان تضمن معنی القصر لان القصر لیس الا تأکیدا
للحکم علی تأکید ووجه ذلک ان نحو قولک زید جبار لا عمرو لیس یرید بالجبن بینهما بفید انبات الجبن
لزید صریحا فی قولک زید جبار وضمنا فی قولک لا عمرو لان نفی الجبن عما کان مسلم الثبوت
لاحدهما فاذا انتفیه عن عمرو ثبت لزید ضرورة فان قلت هذا انما یتم اثبات لتأکید علی تأکید
قلت اما الثانی عنی الاثبات الضمنی فتأکید قطعا واما الاول فتأکید ایضا بالنسبة الی نفس
الحکم لانه کان مسلم الثبوت قبل ذکره ویجب ان تعلم ان هذه مباحث ذکرت لوضع انام
متضمنا معنی ما وألا فلا یلزم اطراد باب حتی یکون کل کلام فیه تأکید علی تأکید مفید القصر مثل
انی زید القائم ومنها ای من طرق القصر التقدیم ای تقدیم ما حقه التأخیر کالخبر المبتدا
ومعمولا الفعل کقولک فی قصر الموصوف بخبرها وانما والاحسن ان یذکر مثالهم

التقدیم یجری المبتدا ومعمولة الفعل یفید القصر

مثالين لان هذا المثال لا يصح مثالا للجميع لان الخبيثة والقبيحة ان تنافيا لم يصح لقصر الاول
والا لم يصح القصر الغلب وقد قصرا انا نفسه منكرا افرادا لمن اعتقد انك مع الغير
كقبيحة وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به وبيانا لمن اعتقد اتصاف احد لكابه وكذا الكلام
في سائر معولات الفصل ما صح تقديمه وبهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في ان المخاطب
يجب ان يكون حاكما محكوما به بصواب وخطاء وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه
اما في قصر الافراد فلكونه صوابا في بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطأ في بعض وهو ما ينفيه المتكلم
واما في قصر القلب فالصواب كون ما موصوف على احد الوصفين او كون الوصف لاحد
الموصوفين والخطاء عكسه واما في قصر التعيين فالصواب فيهما كونه لاحدهما والخطاء
في تجويز كل منهما على التساوي مختلفا من وجوه فدلالة الرابع ان التقديم بالنحو المذكور
بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تامل من له الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم
فهم منه القصر وانه لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الثلثة الباقية بالوضع
لان الواضع وضع لا بل والنفي والاستدراك وانما معان تفيد القصر والاصل في الوجه
الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اي في طرق العطف النص على المثبت
والمنفي كما مر من الامثلة فان في لا انما عطف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي
وفي بل بالعكس فلا يترك النص عليهما الا لكراهة الاطناب كما اذا قيل لك زيد يعلم النحو
والصرف والعروض او زيد يعلم النحو بكر وعمرو فتقول فيهما اي في هذين اعني مثالي
زيد يعلم النحو لا بكر انما في الاول فمعناه لا يعلم النحو وهو قائم مقام لا تعرف ولا عمرو
واما في الثاني فمعناه لا بكر يعلم النحو وهو قائم مقام لا عمرو بكر وحذف المضاف اليه
من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات من جهة الابهام والمسطور في كلام بعض النحاة
ان لا وحده ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس او نحوه اي نحو لا غير مثل لا مساوا
ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد مثل في المفتاح في هذا المقام بنحو ليس غيره وليس

وليس الآخر يعترض عليه بان هذا ليس طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء لان المعنى زيد يعلم
النحو ليس معلوما منهم الا النحو وليس العالم بالنحو الا زيد او يجاب بان ترك النص على المثبت
والمنفي في العطف قد يكون بان يحذف المثبت والمنفي ويقام مقامهما لفظ آخر مشتمل له ويكون العطف
بحال يحوج الى تقدير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ غير موضوع
معناهما مثل ليس غيره وليس الا وح لا يبقى العطف فليتأمل فانه دقيق فالاصل في العطف
النص عليهما وفي الثالثة الباقية النص على المثبت فقط دون المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو
قائم وقائم هو فانه لا نص فيه على المنفي اصلا بل هو مفهوم من الوجه الثالث من وجوه الاختلاف
ان النفي بعين بلا العاطفة لا مطلقا النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو قاعدا وانما
لم يقل طريق العطف كما في المفتاح لان للكلام مخصص بلا دون بل لا يجامع الثاني اصلا النفي والاستثناء
لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد او هو قد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين
لانا نقول كلام المفتاح الذي يستشهد بكلامهم لان شرط المنفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح
ودلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفي منفيا فيما يخبر به من اذوات النفي لانها موضوعة لان
تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لانه يعتد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط منفود في النفي
والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيه التنازع منك
كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت الا قاعد فقد نفيت
بها شيئا هو منفي قبلها بالنافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا
وغيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج
عن وضعها فان قلت ما فائدة قوله غيره وكانه يجوز كون منفيا منفيا بلا العاطفة
الاخرى قلت المراد به غيرا من كلام النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز
عن ان يكون منفيا بغوى الكلام او علم السامع او المتكلم او شيء من الافعال الدالة
على النفي مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع

فيه مسامحة لان المقصود ان الحكم لا يجري
في بل الا ان عبر مختص بما كما سيشير
به العبارة حسن جلبي

لان الحكم مختص بلا دون بل اي الحكم بعدم
المجامعة للثاني مختص بلا بل المقول من الائمة
لا يجامع ذلك الحكم الا بل فانه يثبت ان يجيء
بعد النفي للاثبات نحو جاءني زيد بل عمرو
ولم يثبت انه لا يكون للنفي بعد الاثبات
فيجوز ان في قولنا مثل قولنا ما زيد الا
ما زيد الا قائم بل قاعد للنفي فلم يثبت
الحكم بعد الجامعة فان نفي ما قبل
الا عموم بجامعة بل للثاني فالا تستلزم
ما زيد الا قائم بل قاعد لانه معنى آخر يكون
للاثبات

مز سالك اوغلي

في ذلك فكان الاحسن ان يصرح المصنف بقوله من كلمات النفي وانما ذكرت من الوهم فهو منع
اي كونه منفيا منفيا عنه بتمامه بتمامه كما مر
بالتأمل في قولنا وأب الرجل الكريم ان لا يفوق غيره فان المفهوم منه ان لا يفوق غيره
سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الضمير لذلك الشخص فقوله بضمير اي بغير الا
العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمنع تقييد قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفي
شيء بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد اعتقد هذا الوهم منه بها وزعم انه احتراز
عن ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد تعلم ان يكون الثاني تأكيدا
للاول ونحو جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرهن لا حاجة الى ان يكون بدلا ويجامع
النفي بلا العاطفة الاخيرين اي انما والتقديم فيقال انما انا عمرا لا فيس وهو باتيته للعمرو
والتقييل نحو زيدا ضربت لا عمرا لان النفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به بخلاف
النفي والاستثناء فانه وان لم يكن المنفي فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي
واذا لم يكن الاخيران صريحين في النفي فلا بد وان يكونا صريحين في الايجاب فيكون لا قبلهما
لذلك اعني لاجل الموجب فلا يلزم ضروحها من وضعها وما يدل على ان النفي الضمني ليس في
حكم النفي الصريح اكثر يصح ان يقال ما مني آية الا الله وما احد الا هو ويقوى ذلك ويمتنع
اتيامن الا الله واتى احد الا هو ويقوى ذاك لان من لا يزيد الا الخ النفي واحد هذا
المعنى لا يقع الا قبله وبهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا لعمرو لانه وان دل على نفي المجيء
عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح اجاب امتناع المجيء لا فيكون لا في قولك
لا عمرو متعلقا عن الثاني بلا او جئته لاقوى بخلاف ما جاء زيد لا عمرو فانه صريح في النفي
فيكون لا نفيا للتقييد هو ايجاب فيتم وضعا فالتشبيه بقولنا امتنع زيد عن المجيء لا عمرو
من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي بلا العاطفة منفي
قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا عمرو لا فيس اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء
على نفي عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتأمل ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا المجيء زيد

زيد الا القيام لا القعود وقرأت الا يوم الجمعة لسائر الايام لان المنفي بلا ليس منفيا
شيء من كلمات النفي انهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء مشعر بان المنفي بها ضمني
اي لم يرد زيدا الا القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكي شرط لجامعة
اي النفي بلا العاطفة للثالث اي انما ان لا يكون الوصف في نفسه مختصا بالموصوف لعدم
الفائدة في ذلك عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال لا
الذين لا يسمعون اذ كلما قيل علم انه لا يكون الاستجابة الا من يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم
زيد لاحتمال ان يقال لا لاختصاص القيام في نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا تحسن الجامعة اذا
في الوصف الغرض كما تحسن في غيره وهذا اقرب اذ الدليل على الامتناع عند قصد زيادة
التحقيق والتأكيد ولم يذكروا هذا الشرط في التقديم لا وجوبا فلا استحسانا فكان دلالته
على القصر اضعف من انما ثم قال عبد القاهر ان النفي فيما يجيء فيه النفي يتقدم تارة نحو ما
زيد وانما جاءني عمرو وتأخر اخرى نحو انما جاءني زيد لا عمرو والا كانت مذكر ليست
عليهم بمسيطر وفيه بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة والا فالدليل على امتناع نحو ما جاءني
الا زيد لم يجيء عمرو وما زيد الا قائم ليس ببعيد وفي التنزيل وما انت بمسمع من في
القبور ان انت الا نذير واصل الثاني ان يكون ما استعمل فيه مما يعتقد المخاطب وضده بخلاف
الثالث اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي والاستثناء ان يكون الحكم الذي
استعمل هو فيه من الاحكام التي يعرفها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل
هو فيه مما يجهله المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح وقد يعتقد عن دلائل الاعجاز حيث قال لعلم
ان موضع انما ان يجيء لخبر يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينكره هذه المنزلة وما الا فانما يكون
او في حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حاكيا مشعورا بالخطأ لم يقع الغير
بلا بعيدا الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ انه يجيء حيث من شأنه ان لا يجهله المخاطب
ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في

في الممتاع وهو ان طريق اثباتك مع المخاطب في مقام لا يجترء على خطائه او يجب عليه ان لا يصر تم انه قد يترك كل من الاصليين اعتراضا بالكلام على خلاف مقتضى الظاهر فاشار الى امثلة الاصليين وتركها بقوله لعدوك لصاحبك وقد رأيت شيئا من جنس ما يرد الا نبذا واعتقد غيره اى اذا اعتقد صاحبك ذلك الشيء منيرا يرد مقررا على هذا الاعتقاد وقد يترك المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيتنزل له اى لذلك المعلوم في اى النفي والاستثناء افرادا اى حال كونه قصر افراد او نحو وما محمد الا رسول اى مقصور على الرسالة لا يتعدى بالى التبر من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين عالمون بكونه مقصورا على الرسالة غير متعدين بها الرسالة والتبر من الهلاك لكنهم لما كانوا يعتقدون بهلاكه امد عظيما بمنزلة استبعادهم بهلاكه اى عدم وقوعه منزلة انكارهم اياه اى الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر عليهم وشدة حزنهم على بقاء النبي عليه السلام فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون بهلاكه بالبال او قلب عطف على قوله افرادا اى او سيق له الكلام حال كونه قصر قلب بخوان انتم الا بشر مثلنا وما تريدون ان تصدونا عما كان يعبد ابا ونا فأتونا بسلطان مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اى لان الكفار القائلين بهذا القول اعني ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطأ منهم والرسل المخاطبون كانوا يعتقدون احد الوصفين اعني الرسالة فنزل لهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الآخر اعني البشرية بناء على ما اعتقدوا من التنافي بين الوصفين فقابلوا بهذا الحكم وعكسوه فقالوا ان انتم الا بشر اى ان انتم الا مقصورون على البشرية لكم ليس لكم وصف الرسالة التي

التي تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان التباين قد ارتفع بالتنافي بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اثبتوا وانكروا مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم فاشار الى جوابه بقوله وقولهم اى قول الرسل للمخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة لهم اى التنافي معه وايثار العناد اليه وللمسامحة معهم بتسليم بعض مقدماتهم ليغتنم للخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع حيث يراد بكلمته اى اسكات الخصم والزامه لا تسليم انتفاء الرسالة فالرسل كانهم قالوا ان جاز منا ان نكون بشرا مثلكم صح لا ينكره ولكن ذلك اى عدم انتفاء الرسالة لا يمنع ان يكون الله قد من علينا بالرسالة وهذا يصلح جوابا لاثبات المخاطبين لانفسهم واثارتهم الحصر فليكون على وفق كلام الخصم كما هو داب المناظرين ويمكن تصوير السؤال بوجه آخر وهو ان استعمل في قوله ان نحن الا بشر النفي والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعونه والاول او وفقا لجواب المتن فليس بمسلم وعلى تسليم استعمال المعلوم منزلة المجهول فمقتضى قوله تع حكاية عن اهل الظالمين حينما كذبوا رسلهم عسى ربكم ان يرحمكم وان عدتم عدنا وجعلنا جهنم للكافرين حصيرا من كثرة ان انتم الا مكذبون فقوله ان انتم الا بشر مقصر قلب على ما قدرنا الآن واما قوله ان انتم الا مكذبون فالظاهر ايضا انه مقصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون محقون وينكرون كونهم كاذبين لكن يحمل صاحب المفتاح على ان قصر افراد يعني الذي سماه المصنف قصر تعيين بناء على نكتة وهي ان الكفار يثبتون المخاطبين وتثبتهم على ان قطعهم بكونهم صادقين والا ينبغي ان يصدر عن العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكونوا ممترة دين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي عند التماس معين فقصر هم على الكذب قصر تعيين ولكونه معطوفا على قوله لعدوك لصاحبك يعني ان الاصل في آيات ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كعدوك اما بحسب اعتقاده لمن يعلم ذلك وتقريره وانت تريد ان تثبت قضية عليه اى ان تجعل من يعلم ذلك

رفيقاً مشفقاً عليه وكذلك الخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخبار لا
على مقتضى الظاهر لانه لما لم يكن شيخه على اخباره فكأنه لم يقطع فلم يجزم انه ليس باخيه لكنه ينزل منزلة من قطع بذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اى منزلة ما من شأنه ان يكون معلوما لمن
لا يقطع على انكاره لاذ مار ظهوره فيتلقى بالتسليم الى انا نحو قوله ع حكاية عن اليهود وانا
نحن مصلحون او نقول انا كونهم مصلحين امر ظاهر من شأنه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره
ولذلك جاء الآتهم هم المفسدون لكن تعليقهم حكماً بما تجزى من ابداء الجملة الاسمية
الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر اليه هو تأكيد وتوسيط ضمير
الفصل للتأكيد لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام
مما يحقر والعناية اليه مصروفة ثم التأكيد بان ثم تعقيب الكلام جاعلا على التقريع والتو
بيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون فعلم ان بين الطرق الاربعة مشاركة في الجملة كما مر و
ثلاثية كاشتراك الثلاثة الاول في ان دلالتها على القصر بالوضع والثانية الاخيرة
مع انه لا تخصيص فيها على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط وثنائية كاشتراك الاخيرتين
في صحة المجامعة مع لا العاطفة ومزيتها انها مع العطف انما جعل منها اى من انما الكائنة
اى الاثبات للمذكور والنفي لغيره بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات
ثم النفي كما زيد قائم لا قاعد او على العكس كما زيد ليس قائما بل قاعد وتقدم الكلام
معا ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول الامر كما في العطف واحسن
مواقعها اى مواقع انما المتعرضين نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه يتعرض بان الكفار من
فرط جهلهم كالبهائم قطع النظر والتأمل منهم كطعم النظر من البهائم
ثم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى ما يكون واعلى ما ترى بالطلب
اذا كان الايراد بالكلام بعد ما يظن معناه ولكن التعرض بامر هو مقتضاه قائما
غلم قطعا ان ليس الغرض من قوله نحو انما يتذكر اولوا الالباب ان يعلم السامعون

السامعون ظاهر معناه ولكن ان يتم الكفاية ومن يقال لهم انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم
القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كما
الفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيدا الا عمرو وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت
زيدا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وهو في الثلاثة والحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا وما
جاءني راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام
زيد الا في الدار وما نام الا في البيت وما ضربت الا تأديبا وما طاب الا تنا وهو ذلك
وكذا بين الصفة والموصوف والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني
احد الا نحوك وما ضربت زيدا الا تأديبا ومكسب زيدا الا شوبه ففي الاستثناء يؤخر
المقصور عليه مع اجراء الاستثناء كما ترى في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول
مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا او
غير حقيقي افرادا او قلبا او تعيينا كما مر والتحقيق اعتبار ذلك وقد تخيفها بحالها
اى جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور
عليه واداة الاستثناء بحالهما وبجواز ان يكون الاداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور عليه
بلا بحالهما نحو ما ضرب الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا
وما ضرب الا زيدا عمرا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد
ومنه قوله الشاعر لا اشتكي بالقوم الا قارئا بالامير ولا دفاع للحاجب والتقدير كما
ان لم يثق حتى يسوك ولم يقم على بعد الا عليك النوائح وكذا سائر المعمولات وانما قدر ذلك
لاستدامة قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول هي المسند
المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق
الضرب فلا بد من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني ليتم لتلك الصفة وانما

وانما جاز مع قلته لانها في الحقيقة تابعة لما بعدها المتعلق بالآخر وانما قال بجوازها احترازا
عن تقديرها مع ازالتها عن مكانها بان يقال في ما ضرب الا عمرا زيد الا ضربا فان هذا لا يجوز
في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن
مع تاخير الاداة عن المفعول وفي ما ضرب الا زيدا ما ضرب زيد الا عمرا بتقديم الفاعل
والاداة على المفعول لكن مع تاخير الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اخلال البعض
وانعكاس المقصود فالضابط من المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كان
متاخرا عنها كما هو الشايع او متقدما عليها كما هو القليل واعلم ان
تقديرها بجاز ايضا عاما منعه بعض النحاة وقالوا الا ظرف في قولنا ما ضرب الا زيدا احد
اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي منصوب بعضر اي اتبعوك في بادي الراي
وكذا باب الامير في البيت الاول اي لا اكترث باب الامير والتقاوح في البيت الثاني
مرفوع بعضر اي فاتت التقاوح وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار
المضمر لا يخلو عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع وانث المنصوب ومن هذا
قيل ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بعضر كانه قيل ما وقع ضرب الا
من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا اي ضرب عمرا قال المعبي وفيه نظر لاقتضائه
القصر الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لابهامه استفهام عن جميع
من وقع عليه الفعل حتى اذا قلت اذا ضرب زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضرب فقلت
زيدا لم يتم الجواب حتى تاتي بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو في المثال المذكور مضروبا
لزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد
علل بعضهم هذا البيان بمنعه اذ ذاك الاقتضاء فاتبين ان الفعل المحصور فيه
فيه اداة القصر فمن اين يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال انما يلزم فيقتضي
القصر في الفاعل والمفعول جميعا وفيه منع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام ووجه

ووجه الجميع اي التبيه في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدا والخبر او الفاعل والمفعول
او غيره ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ وهو الذي ترك فيه المستثنى منه فرغ الفعل الذي قبل
الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا متوجه الى مقدر هو مستثنى منه لان الا للاخراج والا
خراج يقتضي مخرجا منه عام ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ولئلا يلزم التخصيص
من غير مخصص قال صاحب المفتاح ولذلك ترانا في علم النحو نقول ثابت الضمة في كانت
في قراءة ابن جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي ترى مبنيا للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا
لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بيت ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع
للنظر الى ظاهر اللفظ والا فضل المذكور لا قتضاء المقام معنى شئ من الاشياء وفيه
اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا بان حذف المستثنى منه فلا ضير في العمل
اصلا فلا حاجة ان يقال تاثيث الفعل كما في الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر
الى الاصل والحقيقة فان العامل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا فالكلام سيد
العمل المنفي الى العامل المراد ووقوع الفعل منه واذا كان العامل حقيقة هو ذلك المقدر العام
وهو ليس بمذكور فلا ضمير في الفعل ضمير عائد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فاتني فان اسم كان
ضمير عائد الى ما علم عليه وكفعلوني والكتبة الذين يفرحون جاءوا فجعل قراءتها بالياء
فان فاعل ضمير عائد الى حاسب لامتناع حذف الفاعل فعلى مذهبه يكون هند مبتدا خبره
ما ضرب الا هند بدلا من الضمير العائد الى احد لكن التزم في هذا العلم الادل ولم يجوز
النصب لاستقلال المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار على ضمير العامل ما
ليس في اللفظ وانصراف العامل الى المستثنى منه مناسب للمستثنى في جنسه بان يقدر
في نحو ما ضرب الا زيدا احد وفي ما كلمت الا حبة لبابا وفي ما جاءني الا راكبا كائنا
على حال من الاحوال وفي ما مررت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفي ما صليت
الا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يصح تقدير المناسب

الاستثناء ان يكون متجنسه

في الجنس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر فيما كسوته الا حبشيا مع صحة اطلاق الكسوة على الحبة وكذا في سائر الامثلة المذكورة بل المراد من ذلك وقوع صفة بعينها وكونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان النفي متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب هذا اي من ذلك المقدر شيء بالاجماع القصر ضرورة ما عدا ذلك الشيء على صفته الاستثناء واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجار وهي اما خبر مبتدإ نحو ما زيد الا قائم او الا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم وبعيد او حال نحو ما جاءني زيد الا ضاحكا وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا فعرفا على قد او الواو ونحو ما انتبه الا اتى وفي الحديث ما رأيت الشيطان من يوم رآه الا يوم من قبل النار او ذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال مما لا يقارن مضمون عامله الا تأويلا او بل العزم والتقدير اي ما رأيت الشيطان من بني آدم من جهة غير النهار الا عازما على ارتيادهم من قبلهن كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا حمل المعروف عليه المجرور به كالواقع الحاصل وفي اغا بأخر المقصور عليه نحو انما ضرب زيد عمرا فانه يفيد انه ما وقع بعده بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه على غيره لان الكلام فانه انما جاز في النفي والاستثناء على قوله لعدم الالتباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور او اخر عنه وهنا ليس الا مذكورا بل الكلام مقتض لمعناه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد انعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيدا الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وهنا نظر وهو ان تقديم المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما في قولنا انما زيدا ضرب فانه لقصر

الثاني الذي يقع حالا لا بجود ان يوجد بعد واو الحال وقد يوجد فيه فالواو للاحتراز عن الثاني

ما رأيت الشيطان قوله عازما فصاعدا وهو آتاه هذا التقرير ضعيف وهو اشكال يورد ضمنا وهو ان هذا الحديث يدل على انه ليس الا عازما ان ما رأيته من قبل النهار والحال انه ليس كذلك بل هو عازم ومباشر في بعض الاحيان والجواب ان المراد بالرؤية العلم وهو لا يستلزم العكس وهو ما ذكر في بعض الحواشي

وابن الحاجب اورد

القصر هو تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص ويسمى الاول مقصورا والثاني مقصورا عليه والطريق المقصور والمراد بالشيء ما يعم الحكم والمحكوم به والمحكوم عليه والمتعلقات والقيود وانما ذكرنا هذا لان القصر قد يكون بين المبتدإ والخبر وقد يكون بين الفعل ومفعوله وقد يكون بين الفعل وفاعله وقد يكون بين الفعل ومتعلقاته من الظروف والحال وغيرها وقد يكون بين الصفة والموصوف وقد يكون بين الشرط والجزاء وقد يكون بين المبتدإ والخبر الفعلي وقد يكون بين الفعل والفاعل والمفعول وقد يكون بين الفعل ومتعلقاته وقد يكون بين الصفة والموصوف وقد يكون بين الشرط والجزاء وقد يكون بين المبتدإ والخبر الفعلي وقد يكون بين الفعل والفاعل والمفعول وقد يكون بين الفعل ومتعلقاته

يعني ان العرف اساء وان تزده معرفة على بل انا ذكرنا هذا لان الفائدة هي المعرفة وانما الفائدة ذكرنا باي ما ذكرنا

والجواب بان زيدا في المثال المذكور لا يجوز كونه مقصورا عليه بطلوع انما على المقصور عليها هو الفاعل والمقصور عليه هو المفعول الا ان الجملة التركيبية يفيد قصر المفعول على الفاعل كلما ذكرنا او الثاني على الاول بالعكس

مطلب الانشاء

موضوع طلب ليت ونحوه

انشاء غير طلبي كافعال المقاربة والمدح والذم وصيغ العقود والحل وكم الخبرية

مطلب

التمنّي والاستفهام والامر والنهي والنداء الا ان المطلب اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا او لا الثاني
التمنّي والاول ان كان المطلوب به حصول الامر في الذهن فهو الطالب وهو الاستفهام وان كان
المطلوب حصول امره في الخارج فان كان ذلك الامر استعلاء فهو الامر وان كان بشوبة
فان كان باحد حروف النداء فهو النداء والا فهو لاحد منها التمنّي وهو طلب حصول
شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط في المتمنّي ان الامكان المتمنّي لان الانسان كثيرا
ما يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يحج وقد يكون محالا كما تقول
ليت الشباب يعود لكنه اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون ذلك متوقع وطماعيته في وقوعه والا
صار ترجيا وسيجعل فيه لعل او عسى وما ذكرناه هو موضوع للتمنّي واشار الى ان يستعمل
في التمنّي مجازا فقال وقد يتمنى بها نحو هل لي من شفيع حيث علم ان لا شفيع له لانه
يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول العلم بانتفاء هذا الحكم واستدعاء الاستفهام العلم
بثبوته وانتفائه والنكتة في التمنّي بهل والعدول عن ليت هو اسرار المحبة لكمال العناية
به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيه فتحدثنا بالنصب
على تقدير فأن تحدثنا فان النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع
بعد بها على اضمار ان واضمار حرف في جواب الاشياء الستة واكتسب للمقام بهذا
هو التمنّي ولما يفرض بلو غير الواقع واما قولك طلب بليت ووقع ما لا طماعية
في وقوعه وقيل انها لو التي تجيء بعد فعل فيه معنى التمنّي نحو ودّ لو تدهن وهي حرف
مصدرية وكثيرا ما تستغني بها عن فعل التمنّي فينصب الفعل بعدها نحو لو كان لي مال
فأحج اي أودّ لو كان لي مال فقال الله لو ان لي كرة فاكون من المحسنين قال
السكاكي كان حروف التنديم والتحضيض وهي هلا والا بطلب الماضي لفظا ولو لا ولو ما
ما مأخوذة منها اي كأنها ما مأخوذة من هل ولو التي بمعنى التمنّي حال كونها مركبتين
مع لا وما المزيدتين لتضمنها علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن

ليت يستعمل في الممكن

في ضمن الشيء يقول ضمنت الكتاب كذا بابا او اجماعية متفقتان لكن الاجماع بمعنى ان الغرض من
هذا التركيب والتزامه يعقل لو وبل متضمنين معنى التمنّي لتولد علة لتضمنها بمعنى ان الغرض
من تضمنها معنى التمنّي ليس افادة التمنّي بل ان يتولد منه اي من معنى التمنّي المتضمنين بها
اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولو تكرمه على معنى ليتك اكرمته وجيء بالجملة الاسمية
على تركك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولو ما تقوم على معنى ليتك تقوم
وقصد الاحتثاث على القيام ومع هذا فلا يخلو من ضرب من التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان
يفعل اتى طلب قبل ان يطلب منه فعقل ليقتضيها مصدر مضاف الى ما فعله الاول والمعنى
التمنّي مفعوله الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لان
قال مركبته مع ما ولا المزيدتين مطلوبا بالالتزام التركيب التنبيه على التزام هل ولو
معنى التمنّي وهذا مشعر بان ما يقع في بعض النسخ لتضمنها ليس على ما ينبغي فتدبر
قوله لتولد ايضا لحصول كلام المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا فكان المعنى
ليتك اكرمته متولدا منه معنى التنديم واعلم ليجعل تركيبها من اول الامر لتضمين معنى
التنديم والتحضيض من غير توسط معنى التمنّي جريا على مقتضى المناسبة فان هلا
ولو استعملا ان للتمنّي وغيرها مما مضى بناء على التنديم وما سيقبل السؤال والتحضيض
وانما ذكر هذا الكلام بلفظه كان لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منها حرفا
موضوعا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فان التصرف في الحروف ما
بابه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعمل عمل ليت وينصب في جوابها المضارع
على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول فيسبب
بعده عن الحصول اشتباه الممكنات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فينقله
منه التمنّي لما مر من انه طلب محال او ممكن لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي فانه
ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثمة لا يقال لعل الشمس تغرب وبدخل

في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تقطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت الساعة وبهذا ظهر ان الترجي يطلب به منها اس من انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة الشئ في الذهن فان كانت تلك الصورة

وقوع نسبة بين الشيئين اولا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي ومتى وكم وكيف واين وانى وايان فبعضها مختص بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشئ منها بل يعم القبيلتين وبهذا الاعتبار صيرناهم فقدمنا المص وقال فالهمزة لطلب التصديق اي ادراك

وقوع النسبة اولا وقوعها وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجري مجراهما كقولك اقام زيد وازيد قائم فانت عالم بان بينهما نسبة اتما بالايجاب او السلب وتطلب تعيينها او التصور اي ادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه ازيد قائم

اعلم فالك تعلم ان في الانا رشيئا والمطلوب شيئه وفي طلب تصور المسند في القابية بينك ام في الرقي فانك تعلم ان الذي محكوم عليه بالكينونة في الخارج او في الرقي والمطلوب هو اليقين فالمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه ما في وبطلب بالاستفهام فصيله ولهذا اي لمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقع في طلب تصور الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقع في طلب تصور المفعول اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فنكون هل لطلب حصول الحاصل وهو قبيح بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول وهذا ظاهر في اعمرا عرفت واما في ازيدا قام فلانا نعلم ان تقديم المرفوع يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل غاية الشئ

يحتمل لذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه علل قبح هل زيد قام بان هل يعين

والاشفاق آه افاد عدى بمن لكونه بمعنى الخوف وافاد عدى بعلى لكونه بمعنى العطف حملا

مطلب حروف الاستفهام

لان احد قسمي وجوه ارتقاب المكروه لا يكون مطلوبا لاحد

متى للايقاع وغيره كالاوقات والعقول والنسبة

وضع همزة الاستفهام وهل وخصوصها

بمعنى قد لانه يختص بطلب التصديق كما سبق والمسؤول عنه بها اي الذي يسأل عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا او كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد وارودت بالاستفهام ان تعلم وجوده فهي ملي بهذا الطلب التصديق بصدور الفعل منه واذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو طلب تصور للمسند اضرب هو ام اكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما قيل بهذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بالجواب القرائن نحو فوكك افرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه سؤال عن وجود نفس الفعل ونحو كتبت هذا الكتاب ام الشعر بيه سؤال عن تعيين المسند اليه وبهذا يظهر ان كلام المص لا يخلو عن تعسف والفاعل في انت ضربت زيدا اذا كان الشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول في ازيدا ضربت اذا كان الشك في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو في الدار جلست واليوم الجمعة سرت وانا ديارضربته وار اكبا سرت ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل الاعجاز وما يؤيد ذلك انك تقول اقلت شعرا قط ارابنا اليوم انسانا فيصح ولا يصح ان تقول انت قلت شعرا قط انت رايت انسانا اولا معنى للسؤال عن الفاعل من يقع في مثل هذا لان ذلك انما تصور اذا كانت الاشارة الى فعل مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما اشبه ذلك مما يمكن ان يخص فيه على معين فاما قيل لشخص على الجملة ورؤية انسان على الاطلاق فمحال وذلك فيه لانه ليس مما يخص بهذا دون ذاك حتى تسأل عن فاعله وهل لطلب التصديق فحسب ويدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اي ولاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة وام

مطلب هل للتصديق وشرح حالها

وحاصل ان المسؤول اما فاعل من نفس الفعل لا تتبع الى تعيين الفعل واما اذا كان السؤال من الفاعل لا لتعيين الفعل فلذلك صح اقلت شعرا ولم يصح انت قلت شعرا لان السؤال هنا من الفاعل والفعل هو الشعر بعينه

مطلب قاعدة ام المتصلة

وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فهي لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فيهما تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا لم يدر اقام عمرو ام لا وقيل هل زيد قام فانه يقبح ولا يمتنع لما سبق فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق قلت ام المتصلة لطلب احد امرين قام عمرو ام لا قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما وزيادته قبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب الحاصل وهو قبيح وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم اشتمال المقدر بالضرورة على التقديم المجرد الاهتمام غير المتخصص وفيه نظر لانا لا نسلم ان التقديم يفيد الاهتمام مطلقا بل قد يكون لغرض التخصيص والحق ان التقديم يفيد الاهتمام ان غلب في المقام ولم يكن هناك قرينة على عدم الاهتمام وهذا يوجب ان يقبح وجه الطلب ايضا على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا فائدة في كون التقديم من الغالب به دون ضربته اي لم يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيدا اي هل ضربت زيدا ضربته بل هذا ارجح لان الاصل تقديم العامل على المعمول فلا يستدعي حصوله التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق فيحسن وذكر بعض المحققين من النحاة انها مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته بل لابد من ايلائها اياه لفظا وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك اي لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل كما سبق من ان اعتبار التقديم والتاخير في نحو رجل عرف واجب وان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في قولهم واسرّوا النجوى الذين ظلموا وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف ويلزمه اي

اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل على ما مر مع انه قبيح باتفاق النحاة وما ذكر صاحب المفصل من ان مثل زيد خرج على تقدير الفعل فتصحيح للوجه القبيح البعيد لانه شائع حسن وبهذا نظر وبهذا لانم لزوم ذلك لجواز ان يكون قبحها لعلة اخرى فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الكل مطلقا فغاية ما في البيان انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف لانه يلزم عدم قبحه وعلى غيره اي غير السكاكي قبحها اي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل يعين قد في الاصل واصله اهل كقولهم اهل عرفت الدار بالقرينتين وتركت الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد مر في لوازم الافعال وكذا ما بمعناها فان قلت هذا يقتضي ان لا يصح او يقبح وقوعها على الجملة الاسمية التي طرفاها كاسمان نحو هل عمرو قاعد والا فما الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا ولت الفعل فهي باقية على معناها الاصلي وهو التخصيص بالفعل وعلامة ذلك ان تقول هل زيد قام لا قعد ولا مشى ولا اكل ولا شرب ونحو ذلك فتعدد المعطوف عليه بلا وعدم قبول العطف بالواو دليل على ان الهمزة

بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال او حالية كما في قولهم
اتقولون على الله مالا تعلمون وقولك اتضرب اباك واتشتم السلطان فانه لا يقع
ويقع هل هذا الموقع وبهذا ظهر فساد ما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل لكل
المستقبل لا لتقييد الحال لعدم المغايرة لان الواجب مغايرة المحال لوقوع الفعل
واستغاثوا بالله هنا ممنوع الاولى لان صحة قولنا سيبويه يقيد زيدا الكتاب وساضرب زيدا
وهو بين يدي الامير قال المحاسن ساغسل عني العار بالسيف جالبا علي قضاء الله
ما كان جالبا وفي التنزيل سيهزم الجمع ويولون الدبر واعجب من هذا ان بعضهم لما
سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لما سنذكره
في بحث الحال فهم منه ان الفعل المعتمد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال
فلا يقع نحو يقيد هل تضرب بالحال واورد قول النحاة دليلا على كلامه وهو بناء
على خطائه ولم ينقل عن احد امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال ولعمري
ان التعرض لامثال هذه المباحث مما لا ينبغي ان يشتغل به لكنا نخاف على القا
صرين ان يقعوا فيها من غير تأمل وباخذ بها من لا اختصاص التصديق بها
اي لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما يا
تي اختصاك بالعبادة يعني الاعبدك غيرك وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان
لها مرة اختصاص بالكون زمانيا اظهر مما مر وصولة وكونه مبتدا خبره ظهر
وزمانيا خبر الكون اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء
من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعرفه وشهرته اما اقتضاؤها
الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال لذاتها وفطرتها اذ المضارع انما يكون
فعلا واما اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالتصديق لذاتها فلان التصديق
هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي

مقارنة المضارع الى الحال

وتقدير البيت ساغسل العار
عني بالسيف جالبا السيف
في الاعداء قضاء الله (اي
حكمه الشئ الذي قدره)

متحترز عنه اسم الفاعل
لانه دلالته على الزمان
بحسب العارض

هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء من حيث هي
لان الذوات ذوات فيما مضى في الحال وفيما يستقبل ولهذا اي ولان لها مزيد اختصاص
بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادخل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم
تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف لان ايجاز مكتفيا
في مقرض الثابت اولى على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله كما في هل تشكرون
لانها دخلت على الفعل حقيقة وفي هل انتم تشكرون لانها دخلت على الفعل تقديرا
لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا فهل انتم شاكرون ادل على
طلب الشكر من افانتم شاكرون وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية
لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معها اي ترك الفعل مع هل ادل على ذلك
اي على كمال العناية بحصول ما يتعلق به ولهذا اي ولان هل ادعى للفعل من الهمزة
لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبات
وامتناع تقييده في معرض الوجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه وبين
هل ينطلق زيد وكان الاولى به ان يدخله على الفعل كما هو اصله وهي اي هل قسمان
بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء اولا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة
او لا موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء اولا وجوده له
كقولنا هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة او لا وجوده
لها وقد اخذ في هذه شيئان غير الوجود وفي الاولى شيء واحد فلذا كانت
مركبة بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة رابطة والباقية
من الالفاظ الاستفهام متروك في انها لطلب التصور فقط وتختلف من
جهة ان المطلوب لكل منها تصور شيء آخر فقيل في طلب بما شرح الاسم كقولنا
ما العنقاء طالبا ان تشرح هذا الاسم وتبين مفهومه وانه لاي معنى وضع

مطلب هل بسيطة ومركبة وما في حروف النفي

وهي الحركة والدوام لان الدوام الذي
وجود مقيد بخلاف وجود الحركة
فان الرابطة هي التي تطلب بها المحمول بالضرورة
بما لا يوجد في زيد عالم فالوجود رابطة

مطلب يطلب بما ايضا الاسم وما هيته

فيقال بايراد لفظ اشخص سواء كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهيته المسمى اى
حقيقته التي هو بها هو كقولنا ما الكركي اى ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب
بايراد ذاتياته من الجنس والفصل ويقع هل البسيطة في الترتيب بينهما اى بين
ما التي لشرح الاسم والتي لطلب اما هيته بعني انها مقتضى الترتيب الطبيعي ان
يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من
لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ومن لم يعرف
انه موجود استحال منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا
حقيقة لان الماهية ما به يكون الشيء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق
بين المفهوم من اللفظ بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير
قليل فان كلا من حوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي يدل عليه
الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا الممارس بصناعة لا
المطلع فالموجودات لما كان لها مفهومات وحقايق كان لها حدود وبحسب
الاسم وبحسب الحقيقة واما المعدومات فلما لم يكن لها الا المفهوم فقط لم يكن لها حدود
الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات والحقيقة لا يكون الا بعد ان يعرف ان
الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اوائل التعاليم من حدود الاشياء التي
يبرهن على وجودها في انشاء العلم انما هي حدود بحسب شرح الاسم ثم لما
اثبت وجودها وبرهن عليه صار لتلك الحدود بعينها حدودا بالذات والحقيقة
كما ذكره الشيخ في الشفاء فعلم ان الجواب الواحد جاز ان يكون حدا بحسب
الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد في وقتين
وعن العارض المشخص لذي العلم اى يطلب بمن الامر الذي يعرض لذي العلم
فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا من في الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه مما

فتقول في جوابه بطريقة الحكمة
بخروج السؤال من القوة الى الفعل
وبطريقة الحكام وغيره حصول
شيء بتجلية بعد حصوله لبعض
الحاضرين

ط
الترتيب المعقول في السؤال اى بطلب اولا
بما شرح الاسم ثم بطلب هل البسيطة
نسبة الوجود الى مفهوم ذلك الاسم ثم
يطلب بما ماهية ذلك المسمى ثم
يطلب هل المركبة وجود نسبة
الذات المسمى ح

يعني ان الموجود اذا كان له ماهية مركبة
من الذاتيات مأخوذة باعتبار
التحقق والوجود وهي حقيقة
ذلك الموجود وصورة حاصلة
في العقل من اللفظ الدال عليه سواء
كانت من الذاتيات اولا
وسواء كانت مع الوجود اولا
وهو مفهومه والمعدومات ترسم
في العقل من اسمائها صور هي
مفهوماتها لا تتحقق لها
ليكون مغايرا منه

مثاله تعريف المثلث في مبادي الهندسة
بشكل يحيط به ثلثة اضلاع تعرض
اسمي وجعل الدلالة على وجوده
غير هويته تعريفا حقيقيا ح

مطلب السؤال بمن

ما يفيد تشخصه واما الجواب بخو رجل فاضل من قبيلة كذا وكنعو ابن فلان وكنعو فلان
وما شابه ذلك فانما يقع من جهة ان الغالب يعرفهم منه التشخص بحسب احضار الاوصاف
في الذهن في تشخصه وان كانت تلك الاوصاف نظرا الى مرتبة ما انها كليات وقال السكاكي سيأتي
بما عن الجنس نقول ما عندك اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه وعن
فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة اى اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ
مفرد موضوع وما الكلم اى اي اجناس الكلام هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسه
غير مقترن باحد الازمنة الثلثة او عن الوصف نقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفي
الحديث سيروا فقد سبق المفردون قيل وما المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون
الله كثيرا والذاكرات وبسؤال بمن عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبريل اما بشر
هو ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نم انه سؤال عن الجنس وانه يصح في جواب من جبريل
ان يقال ملك بل هو جوابه انه ملك يأتي بالوحي الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد للسامع
تشخصه وتعينه واما ما ذكره السكاكي من قوله ع حكاية عن ربكما يا موسى ان معناه
هو ام ملك ام جني فمردود بظهور خطأ جواب موسى لقوله ربنا الذي اعطى كل شيء
خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد تعينه وتشخصه علما ذكر او سئل بايّ يتأتى
احد المتاركين في امر عما يدعي الفريقين ضده مما اى انحن ام اصحابنا على فان
الكافر بنا والمؤمنين وهم اصحاب محمد عليه السلام قد اشتركوا في الفريقية فسألوا
عما يميز احدهما عن الاخر والامر الاعم المشترك فيه هو معنى ما اضيف اليها اي يتعين
قوله في المفتاح يتقل القاعل عندي ثياب فتقول اتاك الثياب هي فتظن منه وصفا
يميز بها عندك عما يشاركها النوعية قيل انه اذا اضيف الى ضمير اليه لقولنا انهم تعقل
كذا فجوابه اسم متضمن لاشارة الحسية او اسم علم واذا اضيف الى كلي فجوابه تمييز لا
غير وعلى الجملة هو طالب للتمييز وبسؤال بكم عن العدد وبكنو سؤال بنو اسرائيل كم اتيناكم

مطلب السؤال بما عن الجنس وعن الوصف

حد ما يسمى

مطلب السؤال بايّ

من اى الجنس المطلوب يفهم منه التشخص
بحسب الحضار ما

مطلب السؤال بكم عن العدد

ولكم في هذا الله سبحانه
نحو الله واحد لا رابع له
وغيرها

نحو اي رجل في جوابه
رجل عالم وفقيه

مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ اى كم اية اتيناهم اعشر مِنْ اى ثلثين او عشرين ونحو ذلك والغرض من ذلك السؤال التقريع والاستفهام استفهام تقرير اى حمل على الاقرار ومِنْ آيَةٍ تمييز كم بزيادة مِنْ قالوا واذا فصلوا بينهم وبين ميزه بفعل مُتَعَدٍّ وجب زيادة من فيه ليلا يلتبس بالمفعول كما مَرَّ في الخبرية وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز كم الاستفهامية متى لم تجر عليه مجرور اعني في نظم ولا نثر ولا تأت على جوازه كتاب من كتب النحو واقول بل سيأتي كما ستأتي الاشارة اليه في الحروف من كتابنا هذا ومن آيَةٍ بَيِّنَةٍ وبيانيا يكيف من المال وبيانيا عن المكان وبيانيا عن الزمان ما ضيا كان او مستقبلا وبيانيا عن الزمان المستقبل قيل ويستعمل في مواضع التفخيم مثل سَيَعْلَمُ اَيَّانَ يَوْمُ القيمة والى يستعمل تارة بمعنى كيف وتجب ان يكون بعده فعل نحو فانوا امنكم انى شئتم اى على اى حال ومِنْ اى اى شق اردتم بعد ان يكون امامى موضع المرتع فليحل الى زيدا بمعنى كيف هو وقد يجيء بمعنى مِنْ ايضا نحو انى لك هذا اى من اين لك هذا الا ترى الى الآن يوم وقولك استعمل اشعارا بانه يجوز ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا وايضا قد ذكر بعض النحاة ان اى قد يجيء بمعنى اين الا انهم قالوا انه قليل ان يكون في الاستفهام يكون مع مِنْ ظاهرة كما في قوله مِنْ اَيِّ عُشُرٍ وُنَ لَنَا مِنْ اى معدة لقوله تع الى لك هذا اى من اين فقال انهم قد تتسع في معنى من انها تكون كاين وكيف من جهة اضمار مِنْ او بدونه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب التصور بعضها مختص بطلب التصديق بعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تأتي لطلب التصور والتصديق لفرقها في الاستفهام وقد يجوز ان يقع جميع سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقولهم ام هل ستعلم الظلمات والنور وقوله تع اهن هذا الذي هو حبند لكم وقوله اما ذا كنتم تعلمون وقولهم لغير ام كيف بيع ملعوطي العلوة به ربان ايف اذا ما ضن باللبن فام هنا عين بل التي تكون للاستفال من كلام الى آخر من غير اعتبار استفهام كقولهم ام انا

والفرق بين اين وبين من اين ان الاول هو الطالب للمكان الذي حصل فيه الشيء والثاني هو الطالب للمكان الذي جاء منه الشيء الذي حصل في المكان الاول

مطلب السؤال بكيف وعن وعتى وايان وانى

مطلب كلمات الاستفهام بعضها لطلب التصور وبعضها لطلب التصديق وبعضها مشترك بين الطلبين

فائدة التعبير الاول دون الثاني ان الاول يوهم ان الثاني بعض المطلوب مجموع من الاين الخ

مطلب توكلمات الاستفهامية بعد ام اذا وقعت

تجيء

العلوة هنا الناقة التي عطفت عليها ولدها فلا ترضعه لبخل وتشمه وتنهضه الهين وراوضت الناقة ولعبت بها ما اى احتلبتم وضن بالشيء اذا بخل به

مطلب اسم المتصلة واسم منقطعة

مطلب كلمات الاستفهامية كيف يستعمل في غير الاستفهام

(صلة اى واينما وما فيها استفهامية)

اى آية الاستدلال منه مطلقا والوصول الوصلة بينهما

صلة

لما كان مبنى سورة هود على ان كل ما يكون من الله تعالى من الخلق والرزق والموت والحياة والسعادة والشقاوة وغير ذلك فانما يكون على وفق الحكمة والمصلحة وكان ذلك مما يخفى على اكثر الناس بين ان هذا الامر كذلك بالبرهان القاطع وهو ان كل ما يكون من الله تعالى فانما يكون بعلمه وقدرته وارادته وكل ما كان كذلك فانما يكون على وفق الحكمة والمصلحة

انا حَيَّةٌ مِنْ هذا الذي هو مَدِينٌ وبدا لي مما قبله في قوله تع اكذبتم بآياتي ولم تحيطوا بها علما ام ما ذا كنتم تعملون من ان ام ان كانت متصلة فشرطها ان يليها احد الامرين وبين والآخر بلي الهمزة وبهذا ليس كذلك وهو ظاهر وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوعها بعد بل اذ لا يستفهم عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل في الجواب من انها متصلة والمعنى اكذبتم ام لم تكذبوا واذا لم تكذبوا فاي شر كنتم تعلمون ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام بعونة القرائن وتعيينه كيفية هذا المجاز وبيانه ان من اي نوع من انواعه تمام تجيء بعد حوالكما لاستنباط الحكم وتوثيقا ومنه قوله تع حتى يقول الرسول والذين امنوا معه متى نصر الله الا ام وفيه تنبيه على ان ينبغي ان يكون الرسول والمؤمنون لنا اوان والتعجب نحو مالك لا ارى الهدهد والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون والوعيد نحو كيف تكفرون بالله الآية والتهويل نحو ما لهذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصاها والتسوية نحو سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم والتقرير نحو الم نشرح لك صدرك ونحو الم نخلقكم من ماء مهين ونحو الم نهلك الاولين ونحو الم نجعل الارض مهادا والجحد نحو ما كان لي من سلطان والتعظيم نحو من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه والتحقير نحو ما هذا الذي يرزقكم ان امسك رزقه والتعجيز نحو ما كان لكم ان تنبتوا شجرها والتهكم نحو ما كان صلاتك تأمرك والتكثير نحو كم تركوا من جنات وعيون وكم اهلكنا من قرن والتقليل نحو كم لبثتم قالوا لبثنا يوما او بعض يوم والتمني نحو فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا والتحضيض والتنبيه نحو الا تقاتلون الا تستغفرون الله والتحقيق نحو قد ما وعدنا ربنا حقا والتكذيب نحو اين ما كنتم تزعمون والتوبيخ نحو اين شركائي الذين كنتم تزعمون والتعظيم نحو من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه والتحقير نحو اهذا الذي بعث الله رسولا والتهويل نحو ما الحاقة ما الحاقة وما ادراك ما الحاقة والتعجب نحو مالك لا ارى الهدهد والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون والوعيد نحو كيف تكفرون بالله الآية والتهويل نحو ما لهذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصاها والتسوية نحو سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم والتقرير نحو الم نشرح لك صدرك ونحو الم نخلقكم من ماء مهين ونحو الم نهلك الاولين ونحو الم نجعل الارض مهادا والجحد نحو ما كان لي من سلطان

يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام والجواب بانه يدل عليه ما قبل الآية وهو انه عليه السلام
قد حلف بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين • ثم طار فاوأكسل الاصنام
قالوا من فعل هذا بالهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم
فانظروا بهم قد علموا ذلك من حلفه وهمته الاصنام وقدروا انهم بهروا ونركوه
في بيت الاصنام ليس معه احد فلما ابصروهم بكروا اليه ليسئلوه عن ليكتوه
وقوله بابلاء المقترن به الهمزة يعني اذا كان المقترن بالهمزة فانها هي التي تجيء للتقرير
بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف البواقي فان هل تكون للتقرير بنفس
الحكم نحو هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون • والاسماء الاستفهامية للتقرير يسئل
بها عن نحو كم اتيناهم من آية بينة وما فعلت بفلان ومن الذين قلتم نحو ذلك
والانكار كذلك نحو اغير الله تدعون اي بابلاء المنكر الهمزة يعني اذا كان الانكار
بالهمزة واما بغيرها فان صح مجيئه للانكار لكن لا يجري فيه هذا التفصيل وهو مثل
قولك ما اوأيضرك لو فعلت كذا ومن ذا فعل كذا وكم تدعوني وكيف تؤذي
اباك ومتى اين تذري ما العرار من الترند وما اشبه ذلك واما الهمزة فهي للانكار
مابليها كالفعل في قوله • اقتلتني والمشرفي مضاجعي • فانه ذكر ما يكون منعا
من الفعل فلو كان للانكار الفاعل وانه ليس ممن يتصور منه الفعل على ما سبق
الى الوهم لما احتاج الى ذلك وكالفاعل في قوله تع اهم يقسمون رحمة ربك
فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لانفس القسمة وكالمفعول في قوله تع
اغير الله اتخذ وليا • فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي واما
قوله تع اتتخذ اصناما آلهة فالمنكر هو نفس اتخاذ الآلهة فلذا اولي الفعل
الهمزة وكالحال في قولك ارا جلا اخيك اخير ذلك من المتعلق فانحو
ازيدا ضربته لتجعل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل لتجعل تقدير المفسر

العرار نبت طيب الرائحة
والترند شجر طيب الرائحة
من شجر البادية ه

قوله واعشر في مضاجعي المشرفي
اسم مرتجل والشام والمراد ههنا
السيف المنسوب اليها فانه ما يلي
عن القتل المضاجع المصاحبة

المفسر نحو قوله تع ابشرا منا واحدا نتبعه لانكار الفعل فقط دون الفاعل فقد رأ المفسر بعدها وكذا
اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون الانكار على نفس الفاعل نحو ابشر يهدوننا بالنصب
التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على ان يكون للمرء والتقوى وجعل صاحب
المفتاح قوله تع افانت تكره الناس وافانت تسمع الصم من قبيل تقوية حكم
الانكار نظرا الى ان المخاطب وهو النبي عليه السلام لم يعتقد اشتراكه في ذلك ولما
انفراده به وجعلها صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى انه عليه السلام
لفرط شفقته باياتهم وتبالغ حرصه على ذلك كأنه يعتقد قدرته على ذلك بالقوة
هزة الانكار بمنزلة حرف النفي وقد مر ان مابليها حرف النفي يفيد التخصيص قطعا
فكيف بحمل الكلام على التقوى دون التخصيص لانا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة
حرف النفي في ذلك فالكلام لم يفرق بين مابليها حرف النفي وغيره بل جعل الجميع
محتملا للتقوى والتخصيص ان كان مضمرا ومتعينا للتخصيص ان كان مظهرا
منكرا والتقوى ان كان مقرفا وقد اشار هنا الى تذكر هذا التفصيل ثم قال فلا
تحمل نحو قوله تع آلله اذن لكم على الله تفترون على التقديم فليس امرا ان الاذن
يكون من الله دون غيره ولكن احمله على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار وهذا
يوهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم وانكار نفس الفاعل اذا ساعد
عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف لا يحتمل الى
اعتبار التقديم فكأنه بنى هذا على مذهب القوم ومنه اي من مجيء الهمزة للانكار
اليس الله بكاف عبده اي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات
وبهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي لحمل المخاطب على الاقرار
بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف وبهذا قوله تع الم نشرح
لك صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة للانكار و

قد يكون الانكار على نفس الفاعل

مطلب يكون الانكار على

مطلب سوى هذه الاستفهام اباء شيء متحقق

مطلب تجيء الهمزة للانكار

امثلة الهمزة الاتي معنى الانكار

مطلب

معناه الهمزة مع لا وقد يكون بالهمزة
والرسالة والاتانة والانكار والتقاعة
والخطيئة والسخافة والوصمة والعيب

و قد يقال انها للتقرير و كلا هما حسن فعلم ان التقرير ليس يجب ان يكون بالحكم الاول
و دخل عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم و عليه قوله تع ءاذا ما قلت
للناس اتخذوني و امي الهين • فان الهمزة فيه للتقرير اى يا يعرفه عليه السلام
من هذا الحكم لا بانه قد قال و لكنك فافهم قوله و الانكار كذلك دال على ان صورة انكار
الفعل ان يلي الفعل الهمزة و اما كان له صورة اخرى لا بان يليها الفعل الهمزة اشار
اليها بقوله و لانكار الفعل صورة اخرى و هي نحو ازيدا ضربت ام عمرا لمن يرى انه ضرب
بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما غيته من اصله لانه لا
بد له من محل يعلق به و عليه قوله تع قل آلذكرين حرم ام الانثيين اما اشتملت عليه
ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم عن اصله و كذا اذا وليها الفاعل نحو ازيد ضرب
ام عمرا لمن يرى ان احدهما ضرب بينهما و بين الفاعل نحو ازيد في الدار ام عمرو
لتوجه كان هذا ام في المسجد الى غير ذلك • و الانكار اما للتوبيخ اى ما كان ينبغي ان
يكون ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت ربك فالعصيان واقع ففي هذا الاستفهام
تقرير بعض العتب و انكار بعض انه كان لا ينبغي ان يقع و عليه قوله اقوق الذي
توضع لي مهاد • فانه للتقرير مع شائبة من الانكار باد مهارا نه اعلى مرتبة من ذلك
او لا ينبغي ان يكون اى كيف يثبت و يتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة و ذلك
في المستقبل نحو أعصي ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العصيان او للتكذيب
في الماضي اى لم يكن لكم افاصفيكم ربكم بالبنين اى لم يفعل ذلك او في المستقبل
اى لا يكون نحو أنأمركم ان مكفوا اى لا تأمرنكم لمالك البهائية او للحجة اى انكر بكم على قبولها
و نفيكم على الاهتداء بها و الحال انكم لها كارهون عين لا يكون هذا الالزام
و عليه قوله تع هل جزاء الاحسان الا الاحسان و قول الشاعر • و هل يتحمن
الضرغام قول الارنبة • اذا ادمن اكل الطعام العامية • و قد يكون استفهام الانكار

ليس التوبيخ يجب ان يكون بالحكم الذي
مطلوب و خاطب عليه هو حق الاستفهام؟
لا اعلم وجه خاطب
فانه قلت فما وجه هذا الاستفهام
مع علم الله عز و جل ان عيسى لم يقل
قيل هذا السؤال منه لتوبيخ قومه
و تقريع امر جهلهم العقاب هم

لان الفعل يستلزم محلا و اذا نفيت
محله فقد نفيت الملازم و انتفاء
الملازم يستلزم انتفاء الملزوم

تجيء همزة الاستفهام للتوبيخ و التكذيب
مطلوب

الانكار الذي بعد النفي للتوبيخ ايضا كقوله تع ما ذا عليهم لو امنوا بالله بمعنى انه
لا شيء و وبال عليهم في الايمان و تركه النفاق و هذا للذم و التوبيخ و الا فلا مصلحة
فيه و النهي عطف على الاستفهام نحو اصلوتك تأمرك ان نترك ما يعبد آباؤنا و
التقدير نحو من هذا و التهويل كقراءة ابن عباس رضي الله عنه و لقد نجيناه بني اسرائيل
من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام و رفع فرعون و لهذا قال انه كان
عاليا من المسرفين و الاستعلاء نحو اني لهم الذكرى و قد جاءهم رسول مبين
ثم تولوا عنه هذا كله ظاهر و الحاصل ان كلية الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقته
تولد منه بحسب القرائن ما يناسب المقام و لا ينحصر المتولد فيما ذكره المصنف و لا
ينحصر ايضا شيء منها في اداة دون اداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق و تتبع
التراكيب فلا ينبغي ان يقتصر في ذلك على معنى سمعته أو مثال وجدته من غير ان
تتحفظه بل عليك بالتصرف و استعمال الروية و الله الهادي • و منها اى من انواع
الطلب الامر و عرفوه بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء و الغير يخرج
الكف عن النهي و بقولهم على جهة الاستعلاء اى على طريق طلب العلو سواء كان عاليا
حقيقة أو لا عن الدهماء و الاناس و فيه نظر لانه يخرج عنه نحو اخفض عن الفشل
ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر لما وضعت فقيل للوجوب فقط
و قيل للندب فقط و قيل للقدر المشترك بينهما و هو الطلب على جهة الاستعلاء
و قيل هي مشتركة بينهما لفظا و قيل بالتوقف بين كونها لاحد الامرين المشترك بينهما
و هو الطلب و بين الاشتراك اللفظي و قيل هي مشتركة بين الوجوب و الندب
و الاباحة فهو موضوعة لما منها و قيل للقدر المشترك بين الثلثة و هو الاذن
و الاكثر على كونها حقيقة في الوجوب و لما لم تكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء
من ذلك لم يجزم الامدي بشيء و اشار لما هو اظهر عند العقل لقوة امارته فقال

عن الصيغة للتكليف و التحقيق و التهويل
مطلوب و الاستيفاء

الاستفهام يمنع حمله على حقيقته تولد من بعضه
ان كلمة اذا امتنع حمله على حقيقته بحسب المقام
المقام هنا التقريع فناسب التوبيخ
مطلوب و لا ينحصر هذا المتولد

في ان الامر المذهب الاشعري في معناه
مطلوب الامر

والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا وفي هذا اشارة الى ان اقسام صيغة الامر ثلثة الاول المقترنة باللام الجازمة وتخصّ بالبس لانها من الخاطب والثاني ما يقتضي ان يُطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دالّ على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاولان لغلبة استعمالها في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء استعملها التحويون امرا استعلاء استعمالا في حقيقة الامر واوثروها بحقيقة اللفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كان اسماء لم يسبقه امر تميزا بين البابين موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي حال كون الطالب مستعليا كوآر كان عاليا في نحو اولا لتصاور الفهم عند سماعها اسماع الصيغة لان ذلك الطلب اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح واتفاقا انه الابلغ على اضافة نحو قوم اليقعم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون ليقولوا صيغة الاباحة اولام الاباحة مثلا ليعلم كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه حقيقة الامر وفيه نظر لانا لانم ان الامر في قولهم صيغة الامر عن طلب الفعل استعلاء بل الامر في عرفهم حقيقة في نحو قوم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليهم من اضافة العام الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع وامثالها فليتأمل ويمكن ان يجاب بانا لسنا ندّعي ان ذلك لكن يستعمونه في نحو قوم وليقم امرا دون ان يسمّوه اباحة مثلا يُريد ذلك في الجملة وان لم يصلح دليلا عليه وقد يستعمل صيغة الامر لغير طلب الفعل استعلاء كما يناسب المقام بحسب القرائن وذلك بان لا تكون لطلب الفعل اصلا او تكون لطلبه لا على سبيل الاستعلاء فالى الاول اشار بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد اي التخويف وهو اعمّ من الانذار لانه تبليغ مع تخويف وفي الصحاح هو تخويف مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فأتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو ذق انك انت العزيز الكريم وحديدا ان ليس الغرض ان يُطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة ففيه دلالة على سرعة تكوينه بخلاف اباهم فردة وانهم مستمرون لم منقادون لامره وفي الاهانة لا يحصل الفعل اذ لا يصيرون حجارة واما الغرض فاهانتهم وقلة مبالاتهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كأنه توهم ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل فأُبيح واذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كأنه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع وارجح بالنسبة اليه فرُفع ذلك وسوّى بينهما والتمني نحو قول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجل بصبح وما الاصباح منك بامثل الاصباح والانجلاء الانكشاف تقول ليزل ظلامك بضياء الصبح فما وليس الصبح بافضل منك عندي لاني اقاسي همومي نهارا كما اقاسيها ليلا او لان نهارك يظلم في عيني لازدحام الهموم عليّ فليس الغرض طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر عليه وذلك لكنه يتمنى ذلك تخاصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق ولاستطالته ملكه الليلة كأنه لا يريد الانجلاء بها وليس له طمأنية فيه ولا توقع فلهذا يجعل على التمني دون الترجي والى الثاني اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله والدعاء نحو ربّ اغفر لي فانه طلب الفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن سيأ وبك رتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع ايضا بل ولكن الالتماس في العرف اتيا بقال لا طلب على سبيل نوع من التضرع لا الى حدّ الدعاء ثم الامر قال السكاكي حقيقة الغور لانه الظاهر من الطلب عند الاتصاف كما في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم

عند الأمر شيئاً بعد الأمر بخلافه الى تقييد الامر الاول دون الجمع بين الامرين وارادة
التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى امّا يتبادر
الفهم الى انه غيّر الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لانه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع
مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لانم ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهوم الامر
الا الطلب استعلاءً والفور والتراخي مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانهم
لا دلالة للامر على شئ منها ومنها اى من انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن
الفعل استعلاءً وله حرف واحد وهو لا المختصة في نحو لا تفعل وفي عرف النحاة يسمى
نفس هذه الصيغة نهياً فاي معنى استعمل كالسير افعل امراً وهو لا امر في الاستعلاء
لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار اذ لحق ان النهي
يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي راجعاً الى قطع
الواقع كقولك للساكن تحرّك وللمتحرك لا تتحرك فالكف المرة وان كان راجعاً الى
ايصال الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك اى في الاستقبال وفي النهي للمتحرك
لا تسكن فالكف استمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب
البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض فانهم قد يفتقلون في ان مقتضى النهي
كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده او ترك الفعل وهو يقتضي ان
لا يفعل والمذهبان متقاربان بان فعل الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك
بان يستعمل لا لطلب الكف او الترك كالتهديد كقولك لعبدك لا تمتثل امري
لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس المراد طلب كفه عن الامتثال او يستعمل لطلب الكف
او الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاءً نحو الهم لا
تشمت بي اعدائي او على سبيل التلطف فيكون التماساً كقولك لمن هو مثلك لا
تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه

ولو كان للفور يلزم التكرار
فاقعد الساعة او اجتمع
الضدين في قولنا
اضرب غدا

مطلب من انواع الطلب النهي

لانه لا اختلاف فان الامر عند
اقترانه بقرينة يقتضي الفور كما
في هذه الصورة للفور وانما الخلاف
فيما اذا الامر المطلق عن القرائن هل
يقتضي الفور ام لا وقول ماصر
وفيه نظر يمكن ان يكون اشارة
الى هذا النظر ولعله اى الامر
لا يقتضي الفور ولا التراخي
كما بينا في الاصول منه

الامر والنهي للفور والتراخي

مطلب قد يستعمل النهي لطلب الكف

كما لو كان المكلف الواقعين في المثالين
وهما تحرك ان كنت ساكنا ولا تتحرك
ان كنت متحركا

مطلب النهي قد يستعمل في غير طلب الكف

عليه المخاطب من الفعل او الترك بخلاف هذا الشرط المستقيم والا يحتمل ان الله غافلا
اى دام واثبت على ذلك وهذه الاربعة بعض المتن والاستدامة والامر والنهي يجوز
تقدير الشرط بعدها وايراد الجزاء معقبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك دعه
المتن ليتك ما الا نفقته اى ان ازرقه انفقه وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اى
ان تقرّ فبيته ازرك وفي الامر اكرمك اكرمك اى ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتم
يكن خيراً لك اى ان لا تشتمني يكن خيراً لك وقد ذكرنا في تحقيقه وجهان احدهما ان هذه
الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك
السبب الحامل مستبعد وذلك الطلب في الخارج لان العلة الغائية يوجودها معلولها للعلة
الفاعلية وان كانت بها يتبعها علة العلة الفاعلية ولهذا قالوا ان الغاية متقدم
في الذهن على المعلول ومتأخرة في الخارج عنه وهذا معنى قولهم اول الفكر آخر العمل ولما
كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل مستبعداً من الطلب في الخارج مفهوماً من ذكر
الطلب ودل عليه وذكر السبب الذي يصلح سبباً حاملاً عليه انتفت هذه القرينة
من ذكر حروف الشرط وليس اذ ليس معنى الشرط ولا جزاء الا السببية الاولى والسببية
الثاني فانه يلزم الحامل بان مقدرة بعد هذه الاشياء وثانيهما ان كلام لا بد
فيه من حامل للمتكلم عليه والحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب بمضمونه وعلى الطلبي
كون المطلوب مقصوداً للمتكلم اما لذاته او لتوقيه عين بتوقف ذلك الغير على حصوله
وتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلبية ولم تذكر بعدها ما يصلح
لتوقف على المطلوب جوزنا في طلبي كون ذلك المطلوب مقصوداً للمتكلم والغيره وان
ذكرت بعده ذلك طلب علمنا كون المطلوب مقصوداً لذلك المذكور لا لنفسه
فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهراً هذا اذا كان المذكور بعده
الاربعة صالحاً لان يكون جزاءً من مفهومها وقصد به السببية بخلاف قولنا ايتني بيتك

تقدير حروف شرط بعد المتن والاستفهام
مطلب والامر والنهي والعرض

مطلب معنى الشرط ليس الا السببية الاولى والسببية الثانية
مطلب الجزاء وفيه سبب حامل

مطلب الحاصل من الكلام الخبري والطلبي

اى الاشتمال في شئ
في الاول والتزيد وذه
في الثاني والاكرام
في الثالث ثم

اضرب زيداً ان سوف اذا لم تضرب زيداً فانه لا يحسن الا بالواو والحالية ووجه ذلك لانهم وان جعلوا استفهام الانكار بمعنى النفي لم يقصدوا ان الاول فرع فيهما اصلان كل يسلم الذوق عدم نفع التعاوت وانما يصح وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الآخر وحذف الشرط في الكلام كثير وسيعرض له في بحث الايجاز ان شاء الله تعالى ومنها اسم من انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو او اقصد او تقديرا فاياً وهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا حقيقة او بالنسبة الى الامر الذي تناديه لانه بلغ من علو الشان الى حيث ان المخاطب لا يفي بما هو حقه من السعي فيه وان بذل وسعه واستغرق جهده فكانه غافل فينتهي بعيد وايّ والهمزة للقريب وقد يستعملان في البعيد تنبيها على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله [illegible] ألا يا قمر ربع قلبي كان • واما ايا فمتميل حقيقة في القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا وقيل بل للبعيد واستعمالها في القريب اما لاستقرار الداعي عنه واستعماله في مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان المطلوب مع تمام كونه على الامتثال كانه غافل عنه نحو يا ايها النبي بلغ ما انزل اليك واما للعرض على اقبال كانه امر عبيده نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلاهة وغباوة وانه بعيد من التنبيه نحو اسمع يا ايها الغافل واما للاحتياط شانه بعيد له عن المجلس نحو يا ايها القاعد وقد يستعمل صيغة اي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال كما مر قوله فوربك لنسئلنهم اجمعين فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل اصله تخصيص المخاطب بطلب اقباله عليك ثم جعل مجرد امر طلب الاقبال وينقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بجانب اليه وجوابا في معرض التفاخر نحو انا الكريم الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال بالكرام الضيف او التفاخر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا من بين المتسكنين

مطلب حروف النداء واحكامها

استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو والحالية ووجه ذلك لانهم وان جعلوا استفهام الانكار بمعنى النفي لم يقصدوا ان الاول فرع فيهما اصلان كل يسلم الذوق عدم نفع التعاوت وانما يصح وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الآخر وحذف الشرط في الكلام كثير وسيعرض له في بحث الايجاز ان شاء الله تعالى ومنها اسم من انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو او اقصد او تقديرا فاياً وهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا حقيقة او بالنسبة الى الامر الذي تناديه لانه بلغ من علو الشان الى حيث ان المخاطب لا يفي بما هو حقه من السعي فيه وان بذل وسعه واستغرق جهده فكانه غافل فينتهي بعيد وايّ والهمزة للقريب وقد يستعملان في البعيد تنبيها على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله [illegible] ألا يا قمر ربع قلبي كان • واما ايا فمتميل حقيقة في القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا وقيل بل للبعيد واستعمالها في القريب اما لاستقرار الداعي عنه واستعماله في مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان المطلوب مع تمام كونه على الامتثال كانه غافل عنه نحو يا ايها النبي بلغ ما انزل اليك واما للعرض على اقبال كانه امر عبيده نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلاهة وغباوة وانه بعيد من التنبيه نحو اسمع يا ايها الغافل واما للاحتياط لشانه بعيد له عن المجلس نحو يا ايها القاعد وقد يستعمل صيغة اي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال كما مر قوله فوربك لنسئلنهم اجمعين فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل اصله تخصيص المخاطب بطلب اقباله عليك ثم جعل مجرد امر طلب الاقبال وينقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بجانب اليه وجوابا في معرض التفاخر نحو انا الكريم الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال بالكرام الضيف او التفاخر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا من بين المتسكنين

مطلب حروف النداء وحذف منادى

وقد يتعلق حرف النداء في غير منادى

مطلب حروف عرض وشرط وحلها واصلها

مطلب انكار النفي اثبات

مطلب ان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون من جنسها

مطلب تقدير في غير هذا المواضع

اضرب زيداً ان سوف اذا لم تضرب زيداً فانه لا يحسن الا بالواو والحالية ووجه ذلك لانهم وان جعلوا استفهام الانكار بمعنى النفي لم يقصدوا ان الاول فرع فيهما اصلان كل يسلم الذوق عدم نفع التعاوت وانما يصح وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الآخر وحذف الشرط في الكلام كثير وسيعرض له في بحث الايجاز ان شاء الله تعالى ومنها اسم من انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو او اقصد او تقديرا فاياً وهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا حقيقة او بالنسبة الى الامر الذي تناديه لانه بلغ من علو الشان الى حيث ان المخاطب لا يفي بما هو حقه من السعي فيه وان بذل وسعه واستغرق جهده فكانه غافل فينتهي بعيد وايّ والهمزة للقريب وقد يستعملان في البعيد تنبيها على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله [illegible] ألا يا قمر ربع قلبي كان • واما ايا فمتميل حقيقة في القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا وقيل بل للبعيد واستعمالها في القريب اما لاستقرار الداعي عنه واستعماله في مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان المطلوب مع تمام كونه على الامتثال كانه غافل عنه نحو يا ايها النبي بلغ ما انزل اليك واما للعرض على اقبال كانه امر عبيده نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلاهة وغباوة وانه بعيد من التنبيه نحو اسمع يا ايها الغافل واما للاحتياط لشانه بعيد له عن المجلس نحو يا ايها القاعد وقد يستعمل صيغة اي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال كما مر قوله فوربك لنسئلنهم اجمعين فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل اصله تخصيص المخاطب بطلب اقباله عليك ثم جعل مجرد امر طلب الاقبال وينقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بجانب اليه وجوابا في معرض التفاخر نحو انا الكريم الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال بالكرام الضيف او التفاخر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا من بين المتسكنين

ومنها اسم من انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو او اقصد او تقديرا فاياً وهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا حقيقة او بالنسبة الى الامر الذي تناديه لانه بلغ من علو الشان الى حيث ان المخاطب لا يفي بما هو حقه من السعي فيه وان بذل وسعه واستغرق جهده فكانه غافل فينتهي بعيد وايّ والهمزة للقريب وقد يستعملان في البعيد تنبيها على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله [illegible] ألا يا قمر ربع قلبي كان • واما ايا فمتميل حقيقة في القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا وقيل بل للبعيد واستعمالها في القريب اما لاستقرار الداعي عنه واستعماله في مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان المطلوب مع تمام كونه على الامتثال كانه غافل عنه نحو يا ايها النبي بلغ ما انزل اليك واما للعرض على اقبال كانه امر عبيده نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلاهة وغباوة وانه بعيد من التنبيه نحو اسمع يا ايها الغافل واما للاحتياط لشانه بعيد له عن المجلس نحو يا ايها القاعد وقد يستعمل صيغة اي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال كما مر قوله فوربك لنسئلنهم اجمعين فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل اصله تخصيص المخاطب بطلب اقباله عليك ثم جعل مجرد امر طلب الاقبال وينقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بجانب اليه وجوابا في معرض التفاخر نحو انا الكريم الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال بالكرام الضيف او التفاخر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا من بين المتسكنين

او لغيره وبيان المقصود بذلك الضمير للتفاخر والاختصاص نحو انا افعل ايها الرجل ونحو نحن نفعل
ايها القوم فكل هذا صورته صورة المبتدأ وليس به لان اياه وما جعل منه وصفا لم يرد به الخبر
بل هو عبارة عما وقع عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يجيء في
معنى النداء اصلا وكذلك التصريح باداته فقوله ايها الرجل فاي مضموم والرجل مرفوع كما في النداء
لكن مجموعه في محل النصب على الحال وهذا قال المص في تقديره اعني مختصا من بين الرجال وقد
يقوم مقام اي اسم منصوب ايا معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف
او مضاف نحو انا معاشر الانبياء ورثما يكون عاما نحو بنا يكشف الضر قال ابن الخباز
المعرف ليس منقولا من النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو انا الرجل منقول منه وقطعا
والمضاف يحتمل الامرين النقل فيكون منصوبا بياء مقدرة وكونه مثل المعرف فيكون مضافا
بتقدير اعني او اخص قال الامام المرزوقي في قوله انا ابن باذل لا تذعري لاب البرجا بانه
ان نصب بنا على الاختصاص وبين ان يرتفع على الخبرية بهو انه لو جعل خبر الكان وقصده
الى تمريغ نفسه عند المخاطب وكان فعل ليدل على انه لا يخلو عند جوده فيهم وجهد من المخاطبة بشيء
واذا نصب امن من ذلك فقال معتمرا انا اذكر من لا يخيب شانه لانفعل كذا وكذا وهكذا يستعمل
فيه صيغة النداء الاستغاثة نحو يا لله من لئيم الفرات ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي
كانه لغرابته يدعوه وسيحضره ليتعجب منه ومنها الندبة والتحسر كقوله فيا قبر معن
والمطايا ونحو ذلك كقوله ايا منازل سلمى اين سلماك ونحو قوله يانافا حيدي فقد رقبت
انا لك بي صبري وعمري واحلاسي وانساعي ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن
كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله يا عين كاد عندك الصباح
ومنها الندبة كقولك يا جبراه لكل ندبوه ونقول تعالى فيا حسرتى على ما مثناها الثاء وامثال
هذه المعاني كثيرة في الكلام فتامل واستخرج ما تناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء
انما للتمثال بلفظ اعاض علا انه من الامور الحاصلة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك

وفقك الله لتقوى اولا اظهار للحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب لظهور
رغبته في شيء كثيرا يصور باياه فرتبا يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي كقولك رزقني الله
لقائك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ نحو رحم الله يحتملهما اي التفاؤل واظهار الحرص وقد
غير البليغ فهو ذا بل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر لقول العبد للمولى
يخاطر المولى الى ساعة دون ان يقول انظرني لانه في صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة
في الحقيقة او الحال الماضي طلب على المطلبان يكون الماضي طلب ميت لا يجب ان يكذب الطالب اي
ينسب اليه الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يجيب تكذيبك ما تيسر هذا مقام اشتى تحلبا لقحت
وجه على الاتيان لانه ان لم يأتك فقد اضرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة
الخبر فالخبر في هذه الصور مجاز لاستعمالها في غير ما وضع له ويجعل ان يجعل كناية في بعضها
ومن الاعتبارات المناسبة لا يقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب حتى
كان المخاطب سارع في الامتثال ومنها القصد الى استجلاب المخاطب في تحصيل المطلوب ومنها
التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفس لعقة الاسباب المتخذة في وقوعه ونحو
ذلك من الاعتبارات تنبيه الانشاء كما ذكرنا في كثير مما ذكر في الاجوبة للخمسة الساقطة
بعض احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقاته الفعل والقصر فليعتبر اي ذلك
الكثير الذي يشارك فيه الانشاء لطبر الناظر المتامل في الاعتبارات والطائف العبارات
فان الاستاد الانشائي ايضا اما مؤكد او مجرد عن التاكيد وكذا المسند اليه اما مذكور
او محذوف مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اسم او فعل مطلق
او مقيد بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات اما متقدمة او متاخرة مذكورة او محذوفة
واسناده وتعلقه ايضا اما بقصر او غير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما مر
في الخبر ولا يخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد الباب السابع الفصل
والوصل الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطف بعضها

على عوضية فيها بمقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاتحاد انما تعرف بالملكات
(اي الفصل والوصل)
واما في صدر الآية فقد قدم الفصل لانه الاصل والوصل طارئ عليه وانما قال عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام ليشتمل الجمل التي لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته اولا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها البتة كلاما ولا جملة لان اسناده باليسير اصلية والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة
(اي الاصلية)
او نحو ذلك جملة وليست بكلام لان اسناده باليسير مقصود الذاته فاذا اتت جملة بعد جملة فالا ولى اما ان يكون لها محل من الاعراب اولا وعلى الاول اى على تقدير ان يكون للاولى لها محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اى للاولى في حكمها اى حكم الاعراب الذي لها مثل كونها خبر مبتداء او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه بالمفرد قبله في حكم الاعراب من كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه وللجملة لا يكون لها محل من الاعراب الا وهي واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه اى كون العطف على الاول مفعولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اى بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة لنحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب او يقظى ويتبع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي وذلك لان هذا كعطف المفرد على المفرد وشرطه كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعط فقوله ونحوه اظهر ان اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص

الفرق بين الكلام والجملة ومعنى

مثال عاد وري

بالواو لان الكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان صدر منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلا يدل من جامع ولهذا عيب على إلى تمام في قوله
(اي الكلام)
لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان اباللبين كريم اذ لا مناسبة بين كرم الى الشيب ومرارة النوى سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعول العلم لان وجود الجامع شرط فيهما جميعا قوله للاتي
(اي عطف المفرد على المفرد والجملة على الجملة)
لما دخت للبيت عليه من الندر الشيب هواه يدل عليه البيت السابق وهو قوله
(اي الشيب)
هو الذي عفا الغداة كما عفا عنها طلال بالعوى ورسوم فاعل زعمت ضمير للبين والخطاب
(اي الغدرة)
في هو الذي للنفس وجواب القسم البيت الذي بعده وهو قوله ما زلت من سنن الوداد ولا عدمت نفسي الذي هو الخ وهو المختار نفسي على اسناد الفعل اليه مجازا
(اي الصابرة)
والا فالصابر هو الانسان لا النفس وعلى تقدير ان يكون الضمير للنفس فالمعنى ما عدمت نفسي الصابرة والا فالصابر هو الانسان والذي هو الخ في محل الجر صفة لله في قوله ولله در الغانيات الخ والضمير للغانيات وهو الراجع الى الموصول في قوله الغانيات اللواتي الخ والمعنى ولله در الغانيات اللواتي الخ ما رزئت من سنن الوداد ولا عدمت نفسي الذي هو الخ على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب والا فلا محل لها من الاعراب ولا ولى في حكم الاعراب الذي لها مثل كونها خبر مبتداء او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه بالمفرد قبله في حكم الاعراب من كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه وللجملة لا يكون لها محل من الاعراب الا وهي واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه اى كون العطف على الاول مفعولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اى بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة
(اي المناسبة بين الجملتين)
لنحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب او يقظى ويتبع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي وذلك لان هذا كعطف المفرد على المفرد وشرطه كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعط فقوله ونحوه الظاهر ان اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان الكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان صدر منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلا بد له من جامع ولهذا عيب على إلى تمام في قوله
(اي الكلام)
لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان اباللبين كريم اذ لا مناسبة بين كرم الى الشيب ومرارة النوى سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعول العلم لان وجود الجامع شرط فيهما جميعا قوله للاتي
(اي عطف المفرد على المفرد والجملة على الجملة)
لما دخت للبيت عليه من الندر الشيب هواه يدل عليه البيت السابق وهو قوله
(اي الشيب)
هو الذي عفا الغداة كما عفا عنها طلال بالعوى ورسوم فاعل زعمت ضمير للبين والخطاب
(اي الغدرة)
في هو الذي للنفس وجواب القسم البيت الذي بعده وهو قوله ما زلت من سنن الوداد ولا عدمت نفسي الذي هو الخ وهو المختار نفسي على اسناد الفعل اليه مجازا
(اي الصابرة)
والا فالصابر هو الانسان لا النفس وعلى تقدير ان يكون الضمير للنفس فالمعنى ما عدمت نفسي الصابرة والا فالصابر هو الانسان والذي هو الخ في محل الجر صفة لله في قوله ولله در الغانيات الخ والضمير للغانيات وهو الراجع الى الموصول في قوله الغانيات اللواتي الخ والمعنى ولله در الغانيات اللواتي الخ ما رزئت من سنن الوداد ولا عدمت نفسي الذي هو الخ على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب والا فلا محل لها من الاعراب ولا ولى في حكم الاعراب الذي لها مثل كونها خبر مبتداء او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه بالمفرد قبله في حكم الاعراب من كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه وللجملة لا يكون لها محل من الاعراب الا وهي واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه اى كون العطف على الاول مفعولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اى بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة
(اي المناسبة بين الجملتين)
لنحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب او يقظى ويتبع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي وذلك لان هذا كعطف المفرد على المفرد وشرطه كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعط فقوله ونحوه الظاهر ان اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص

مع الاشتراك في معاني مخصوصة وتفصيل ذلك ان حتى ولا العاطفتين لا تفقان في عطف الجمل
بالتعقيب والترتيب
واو واما واو في عطف المفردات وليس او في مثل قوله تع كلهم البصر او هو اقرب وقوله
تع الى مائة الف او يزيدون للعطف بل هو حرف استبنا فالمجرد الاضراب عن الحكم
المتقدم في المعطوف عليه
لكن قد عرفت فيما سبق وبل في الجمل مثلها والمفردات الا انها قد تكون للاستدراك الغلط
بل المجرد الانتقال من الكلام الى اخر اهم من الاول بلا قصد الى ابطال الاول وجعله في
حكم المسكوت كقوله تع بل لهم في شك منها بل هم منها عمون وامّا النّ وثم فالبقاء
الى الثاني
بتقييد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الاول بلا فصل وقد تقيد كون المذكور بعد
كلا مما مترتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها
في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فلبئس مثوى المتكبرين فان
مدخل الشيء او دخوله اياها يصح بعد جزئي ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل الجمل نحو وبارك
هذا مجمل
فيها ومن حولها الى قوله تع فقال بارب ان ابني من اهلي ونحو وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم
قائلون من القيلولة لان موضع التفصيل بعد الاجمال والاتيان ان يكون فيها معنى البغتة
الفاء
نحو يسقوم زيد فيخصمني عمرو ثم ان كون الترتيب بلا مهلة لا ينافي كون الثانية في المرتبة
مما يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله تع الم تر ان الله انزل
من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدئ عقيب نزول المطر لكن تم
في مدة ولو قال ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وثم للتراخي مع الترتيب كما في
المعنوي لكنها كثيرا ما تجيء لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبته
قال بدم المناسبة بين ضمير الرفع والمعطوف ظاهرا
ليحوجهم الى شاء ربك وكقوله تع الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد الاشتراك
او من نطفة ثم من علقة ثم يخرجكم طفلا اخرج به ثمرات
في الاخبار عن الله تع بالكلية والوجيه الى الله تع

كان جواب للسؤال المقدر وهو
ان يقال اذا اشترط في العطف بالفاء
ان يكون مضمون الثانية عقيب مضمون
الاولى واذا كان فيها معنى البعدية
لم يكن مضمون الاول عقيب
مضمون الثانية واجاب
بقوله ولا يناقض الخ

مطلب مثال ثم معنى الآية

ان قلم يجاوز رتبة
البقية احد من الخلايق
حتى لا فاجبر وجه الاضراب
على ستة جهنم لا يجاوزها
الا الابرار الاخيار الخ

مطلب معنى حروف العاطفة وحروفها

مطلب قد يجيء ثم للترتيب والتوبيخ

في التنزيل اكثر من ان يحصى وقد يجيء للجمع والترتيب والتدرج في وزع الاستقامة من
غير اعتبار تعقيب او تراخ كقوله ان من عبادي ثم ساد ابوه ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك
جده وكذا قوله تع وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين اذا عرفت
هذا فنقول اذا عطفت بواحد من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وايها
وهي الفاء والواو وثم حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا
انما يظهر فيما الحكم اصلي وعند انتفائه يثبت الاشكال فان قلت الواو ايضا يفيد الجمع بين
مضموني الجملتين في الحصول نقضا لانك اذا قلت يضرب زيد ينفع من عمرو فمعناه ان يكون
وقوعك بنفع رجوعا عن قولك يضرب عمرو بالاكرام كذا في دلائل الاعجاز قلت هذا القدر مشترك
الفائدة الجمع
بين الواو والفاء وثم والجمل المشتركة في محرة الحصول غير متناهية فتعيين ما يجب
فيه العطف عالا يعين هو الذي تكتب فيه العربات والآ اي وان لم يقصد ربط الثانية
بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان كان الاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل
واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الآية لم يعطف الله
سيستهزئ بهم على قالوا لان المبادئ تركيبه في الاختصاص بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول
او اذا خلوا
ونحوه من الظروف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم وقت
ان خذلهم وخلاهم ويمادوا لهم انفسهم مستمرا جاريا بهم من حيث لا يشعرون
مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع له حال فان قلت
لا نم ان اذا في الاية ظرفية بل شرطية وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء
فلا نم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد تقدم الشرط كما لا يخفى على
المتأمل ولو سلم فلا نم ان العطف على معتمد شيء يوجب تقييد المعطوف بذلك الشيء قلت
اذا الشرطية هي بمعنى الظرفية استعملت استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوا
قرائن الحال تفيد معنى الاقتران الا اذا خلوت سواء حصل ذلك باعتبار

حتى يلزم تقييد استهزاء الله مع
مجاراتهم الى شياطينهم الخ

في اصل الوضع لكنه استعملت استعمال
الشرط لاشتراكهما في اصل التعليق الخ

مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص ثم المقيد اذا كان مقدما على
المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف نحو ما كلمنا اليوم الجهنة سرت وضربت زيدا وقد
لنا ان جئتني اعطيك واكسك نعم انه ليس بقاطع لكلمة السابعة الى الفرم في الملفوظيات
فان قلت اذا عطف شئ على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزاء
نحو ان تأتني اعطيك واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه
ويكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير
استأذنت وخرجت اي اذا رجع استأذنت واذا استأذنت خرجت فلم لا يجوز
ان يكون عطف الله سبحانه وتعالى بهم على قالوا من هذا القبيل قلت لانه يصير المعنى واذا
قالوا ذلك استنزاء الله بهم وهذا غير مستقيم لان الجزاء عن استهزاء الله بهم انما
هو على نفس استهزائهم واراد تهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزؤن بيان
انهم لو قالوا ذلك لم يفهم عن انفسهم والتكلم عن مشيتهم لم يكن عليهم مؤاخذة
كذا في دلائل الاعجاز والاعطف على قوله فان كان للاولى حكم اي وان لم يكن للاولى
حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون
ذلك ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان كان بينهما اي بين الجملتين كمال الانقطاع
بلا ايهام اي بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف المراد او كمال الاتصال او شبه احدهما
اي احد الكمالين فكذلك بتعين الفصل والا وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام
ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين وكذلك ان الواو للجمع
والجمع بين شيئين يقتضي مناسبة بينهما وان يكون بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف
الشئ على نفسه والحاصل من احوال الجملتين التي لا محل لها من الاعراب ولم يكن
للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال
الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الا

كمال الاتصال وكمال الانقطاع
مطلب بين الجملتين

الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم
الاربعة السابقة الفصل اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة واما في الثاني والرابع
فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط بالعاطف فاخبار المصنف في تجميع المقامات الستة
وقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى اي يكون احدى الجملتين
خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو وقال اريد بهم ارسوا نتراولها
فكل صنف امري يجري بمقداره اي اريد الذي يقدم القوم لطلب الماء والكلاء وارسوا
اي فيموا من ارسيت السفينة اي حبستها بالمرساة نتراولها اي نحاولها ونغالبها
والضمير للعرب اي قال اريد القوم ومقدمهم اقيموا فاثقل فان موت قليل تقتضي بمرور
بمقدار اتباع وقدره لا اللبن يتبعه ولا الاقدام يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل
للخمر والوجه ما ذكرنا ولما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونتراولها خبرا كذلك
لم يعطف عليه ولم يجعل ايضا مجزوما جوابا للامر لان الغرض تقليل الامر بالاثاقل
بالمزاولة والامر في الجزم بالعكس اعني تصيير الاسباب علة للمزاولة كما في الكلم
تدخل الجنة فان قلت هذه الاقسام كلها على التقدير الثاني وهو ان لا يكون للجملة
الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال وهو قوله ارسوا في محل النصب على
انه مفعول قال الخليفي يصح قلت لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين التين لا محل
لاوليهما من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال او نحوهما اشار الى تجميع
هذه الاقسام من غير نظر الى كون بين الجملتين التين يكون الاوليهما محل من الاعراب
او لا يكون فهذا مثال لمجرد كمال الانقطاع بين الجملتين وقد يقال ان المقصود هو
بالتمثيل هو ما وقع في كلام المريد والجملتان في كلامه ليس لهما محل من الاعراب
ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال انما هو هذا المصراع والجملتان فيه ما
لهما اعراب وايضا اجعل قوله نحن انا معكم انا نحن مستهزؤن محاله محل من الاعراب

الاختلاف بين الجملتين اخبار
مطلب وانشاء معنى

على ما مرّ او معنى فقط اى لاختلافهما خبرا وانشاء معنى بان يكون احديهما خبرا معنى و
والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبريتين او انشائيتين لفظا نحو مات فلان رحمه الله
اى ليرحمه الله فهو انشاء معنى فلا يصح عطف مات فلان او لا انه عطف على الاختلاف فيهما
والضابط لئلا يجامع تبيينها كما سيأتى بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو ناثم
ولا العلم حسن ووجه زيد قبيح واما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى اى مقررة
عنها او مبينا لها واما النفى فلم يتميز من عطف البيان الا بأنه يدل على بعض الحق
المتبوع للاحلية والبيان بالعكس وهذا المنع ممنوع اذ المنع الحقيقى انما يكون للكلام تنزل الثانية من
الاولى منزلة النعت من المنعوت ثم جعل الثانية من الاولى منزلة التأكيد المعنوى
من المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى ليكون لدفع توهم التجوز او الغلط وهو
فمنان لانه اما ان تنزل الثانية من الاولى منزلة التأكيد المعنوى من متبوعه
فى افادة التقرير مع الاختلاف فى المعنى او منزلة التأكيد اللفظى فى اتحاد المعنى فى
القول نحو للريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة
او طائفة من حروف المعجم مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية والريب فيه جملة
ثالثة عليها هو الوجه الصحيح المختار وبهذا وجوه اخر خارجة عن المقصود فارتقبها

لما بلوغ فى وصفه اى وصف الكتاب والبارع فى قوله سيلوغه متعلق بوصفه اى فان
وصف بانه بلغ الدرجة العليا فى الكمال وبقوله سيلوغ متعلق بالبارع فى قوله ليجعل
المبتدأ ذلك وتعريف الخبر باللام وذلك لما مر من ان تعريف المسند اليه بالاشارة
يدل على كمال العناية بتمييزه وانه ربما يجعل بعده ذريعة الى تعظيمه وجود رتبته
وان تعريف المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو انه الواهب او مبالغة
نحو جاءنى الجواد فعلى هذا ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كان ما عداه من الكتب
فى مقابلته ناقصا وانه الذى سيأتيك ان تسلك كتابا كما تعلم هو الرجل ما الكامل

الكامل فى الرجولية كان من يتأتى منه الرجولية سواء بالنسبة اليه ليس برجل جاز جواب لما اى يجوز بسبب
هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل التأمل انه اى قوله ذلك الكتاب فما يأتى فى غير العالم
من غير ان يكون صادرا عن رؤية وبصيرة فأتبعه على لفظ الذى للمفعول والمرفوع المستتر
عائد الى قوله للاريب والمنصوب البارز الى قوله ذلك الكتاب اى ولما جاز ان يتوهم ان
قوله ذلك الكتاب خبر لمبتدأ محذوف جعل قوله للاريب فيه تابعا لمقوله ذلك الكتاب فنبه بقوله لا
التوهم فقوله لا اى وزان للاريب فيه وزان نفسه فى جاءنى زيد نفسه والثانى نحو يهدى اى
هو يهدى للمتقين فان معناه انه اى الكتاب فى الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها بالفكر
هدى من الابهام والتعظيم وكلمة التنبيه فى نهايته حتى كانه هداية مختصة حيث جعل الخبر مصدرا للاسم
الفاعل ولم يقل هاديا للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كامل الكتاب الكامل والمراد
بكمال الهداية ان الكتب السماوية يجب بها اى يجب الهداية بمثال ليكن عليك بهذا الكتاب
اى على قدره وعدده وتقديم الجار والمجرور للحصر اى يجب بها بتفاوت فى درجات الكمال لا يجب
غيرها فان قلت قد تتفاوت الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فائق سائر الكتب
باعجاز نظمه قلت هذا داخل فى الهداية لانه ارشاد الى التصديق وليل عليه وقوله ان اى
وزان هدى للمتقين وزان زيد الثانى فى جاءنى زيد زيد لكونه مقررا لمقوله ذلك الكتاب
مع انتفاء توهم فى المضى بخلاف قوله للاريب فيه فانه وان كان مقررا لكنه ها مختلفان معنى فلذا
جعل بمنزلة التأكيد المعنوى هذا ولكن ذكر الشيخ فى دلائل الاعجاز ان قوله للاريب فيه بيان
وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان يجعل هو ذلك الكتاب
هو ذلك الكتاب فيعيده مرة ثانية ليثبته او بدلا منها عطف على قوله مؤكدة للاولى
اى القسم الثانى من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اى الاولى
غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية او كالتى تشبه غير الوافية
والمقام يقتضى استئنافا بيانيا اى سببا لان المراد لان الغرض من الابدال ان يكون

فتوهم السامع فى قوله ذلك الكتاب
جوازا بان يكون متعلقا بما يصح الجواز وقوله
للريب فيه ينفى هذا الجواز فكان نفى فى قوله
جاءنى زيد نفسه ينفى جواز ان يرى بعضنا
جاءنى زيد جزافا والاستئناف اعنى معنى نفسه
وسائر انواع التأكيد اعنى معنى نفسه
ومعنى له ولكن لا معنى قولك للاريب فيه
غير معنى قوله ذلك الكتاب ومقرر له
منه

مطلب ما يتعلق بالمؤمن من ذلك الكتاب للاريب فيه

مطلب بدلا قد يقع تأكيدا قد يقع بيانا الى

مطلب نكتة كمال الاتصال وكمال الانقطاع بين الجملتين

حل
مثل ان يكون للاريب فيه خبرا له
او ذلك الكتاب او اعترضا
او حالا او غير ذلك مما هو مذكور
فى الكشاف وتفسير القاضى
وغيرهما فتدبر

الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يتضمن بيانا لنكتة كونه اى تلك النكتة
مثل كون المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا او عجيبا فتنزل الجملة الثانية من الاولى منزلة
بدل البعض او الاشتمال من متبوعه فلا تعطف عليها لما بين البدل وما ابدل منه
من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التأكيد الا بان لفظ غير لفظ متبوعه
وانما المقصود بالنسبة دونه بخلاف التأكيد وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل لانها
التي لا محل لها من الاعراب فالاولى وهو ان تنزل الثانية منزلة بدل البعض نحو
امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على عظم
النعم والمقام يقتضي اعتناء بشانه لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة الى غيره والاعتناء
بشانه اما بالاطناب كما في الآية او بالفصل كما في قوله ارحل الى آخره او في بنائية اى تاديته المراد
على ما اى على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فورائه وزر
وجهه في احد شقي رد وجه لدخول الثاني في الاول لان ما يعلمون يشمل الانعام
والبنين والجنات وغيرها والثاني وهو ان تنزل منزلة بدل الاشتمال لخروج قوله
ارحل لا تقيمن عندنا والا فكمن في السر والجهر مثلا اى ان لم ترحل فكن على ما تكون
يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر فان المراد به اى بقوله ارحل كمال
اظهار الكراهة لاقامته اما اقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا او في بنائية
اى تاديته المراد دليل الالتزام عليه اى لدلالة لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة
لاقامته بالمطابقة مع التأكيد الحاصل من النون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا
انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة
المنهي فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه يكون بالالتزام دون المطابقة
قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندي بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة القيام
وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندي والمراد كفه عن الاقامة بل مجرد

مجرد كراهة حضوره والتأكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا
دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة وقريب من هذا ما قال انه لم يرد بها
المطابقة دلالة التقيد على تمام ما وضع له بل دلالته على ما يلزمه منه قصدا صريحا بخلاف
ارحل فان دلالته على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شيء
من التأكيد بل انما يدل عليه دلالة بالالتزام بقرينة قوله والا فكمن في السر والجهر مسلما
فانه يدل على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفة سره
العلن وزعم صاحب المفتاح ان دلالة ارحل على هذا المراد بالتضمن فكانه اراد بالتضمن
معناه اللغوي لان ارحل معناه البصري طلب الرحلة وقد قصد فيضمن ويكفي تبيينه هنا
الاقامة اظهار الكراهتها وظاهر ان كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس جزءا من مفهوم
ارحل حتى يكون دالا عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالشيء يقتضي
النهي عن ضده فمعنى ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقم عندنا وهو اظهار كراهة اقامته
بحسب العرف كما مر وفيه تعسف وورائه اى وزان لا تقيمن عندنا وزان حسبك
اهدني الدار حتما بان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون لا تقيمن تأكيدا لقوله
ارحل او بدل كل وغيره لدخل فيه اى عدم الاقامة غير داخل في مفهوم الارتحال
فلا يكون بدل بعض مع ما بينهما من الملابسة والملازمة فيكون بدل اشتمال والكلام
في ان الجملة الاولى اعني ارحل منصوبة المحل لكونها مفعولا اقول كما مر في ارسوا نزاوها
وقوله في المثالين اعني الآية والبيت ان الثاني او في بنائية المراد ويدل على ان الجملة
الاولى فيهما وافية بتمام المراد لكنها كغير الوافية تماما في الآية فلما فيها من الاجمال ولما
في البيت فلما في دلالتها على تمام المراد من القصور او بيانا لها عطف على قوله مؤكدة
اى القسم الثالث من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بيانا للاولى فتنزل منها
منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح فلا تعطف عليها لخفائها اى

فان المطلوب لذاته يكون الاعتناء به اتم مما هو مطلوب لغيره وكذا الاعتناء بشانه بالتفصيل والتعجب والاطيف فوق الاعتناء بشانه بالاجمال كذا قالوا

ما ستراها من نقب ولا دبر وبعدن اغفر له
انكرها لانه كان يهذا فجرا كاذبا كذب الضيف
للناقة وروى انا امرأ يسرني كيت
جاء الى عمر رضي الله عنه فقال ان اهل بعيد
واني على ناقة ما بلغ محمحا وعقبا
فاستوى قطنه عمرو رضي الله عنه قائما
فلم يحمله فانطلق الاعرابي فجعل يجر ناقة
استقبل البطحاء وجعل يقول اين بالله
عمر يقبل من اعلى الوادي فاذا قال
اغفر له اللهم انه كان فجرا اي الكذب

وجه التأمل انه قدم انا المقوله منه حيث
اسناده الى الفاعل بيانا ان الوسوسة
لانه مجموع الجملة بيانا للجملة السابقة
ومعلوم ان علم كون الجملة بيانا
للوسوسة ظاهر لكن عدم كون القول
المسند الى الشيطان بيانا للوسوسة
يحتاج الى التأمل ليتظهر ان التعقيب
والبيان ليس في نفس القول بل
المجموع المركب منه ومن القائل
والمقول

كون الجملة الثانية كالمنقطعة

قوله لانه معنى ارجعا ظني انما بين
كذا لان ارجع من باب الافعال
اذا تعدى الى ثلثة مفاعيل فاذا بني
للمفعول يكون بمعنى اظن مسندا
الى الفاعل كذا

اي المقتضي لتبيين الجملة الاولى بالثانية حقائق الاولى مع اقتضاء المقام ازالة توهم
اليه الشيطان قال يا آدم وزان عمرة قوله اقسم بالله ابو حفص عمرة حيث جعل قال يا آدم بيانا
وتوضيحا لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص ولا يجوز
ان يقال انه من باب عطف البيان للفعل لانا اذا قطعنا النظر من الفاعل عن الشيطان
لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس فلذا عد وقد عطف الجملة التي تصلح بيانا للاولى عليها
تنبيها على استقلالها ومغايرتها للاولى كقوله تع سيموكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم
وفي سورة ابراهيم ويذبحون بالواو فحيث طرح الواو جعل بيانا ليسومونكم وتقدير
لاعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب وزاد عليه زيادة
ظاهرة كانه جنس آخر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونه بيانا وتقدير المغفرة
مغفرته كقوله تع عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه بيان عذاب اليوم الكبير بامر حكمي
الى من هو قادر على كل شيء فكان قادرا على اشد مما اردتم من عذابكم فلما فزع عن كمال
الانقطاع والاتصال اراد ان يشير الى شبهها فقال واما كونها اي كون الجملة الثانية
كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلكون عطفها عليها اي عطف الثانية على الاولى موهما
لعطفها على غيرها مما يؤدي الى فساد المعنى وشبهه هذا بكمال الانقطاع انه يشتمل على
مانع من العطف وهو ايهام خلاف المراد كما ان المختلفتين انشاء وخبرا المتفقتين
الاتين لاجامع بينهما يشتمل على مانع لكن هذا دون ذاك لان المانع في هذا عارض ربما
يمكن دفعه بنصب قرينة وسيجيء الفصل لذلك قطعا مثالا وقطن سلمى انني
انفي بها بدلا ارايا في الضلال تهيم فان بين الجملتين الخبريتين اعني قوله وقطن
سلمى وقوله ارايا مناسبة ظاهرة لاتحادهما في العدد لان معنى ارأها اظنها
والمسند اليه في الاولى مجهولة وفي الثانية محبت لكن لم يعطف ارايا على قطن لئلا يتوهم

لانه عاقل وقطن سلمى اسم شيء بل
كانه مظنة لان يسأل السامع ويقول
ما اعتقادك في ظنها اصحيح ما ظننت
ام باطل فجعل هذا السؤال المقدر
بمنزلة المحقق وقال في جوابه
ارايا في الضلال تهيم فاصلا
كلامه تاما قبل ما يجيء السؤال

لانه عاقل وقطن سلمى اسم شيء بل انه كان مظنة لان يسأل السامع ويقول ما اعتقادك في ظنها اصحيح ما ظننت ام باطل فجعل هذا السؤال المقدر بمنزلة المحقق وقال في جوابه ارايا في الضلال تهيم فاصلا كلامه تاما قبل ما يجيء السؤال

قوله لانه عاقل وقطن سلمى اسم شيء بل انه كان مظنة لان يسأل السامع ويقول ما اعتقادك في ظنها اصحيح ما ظننت ام باطل فجعل هذا السؤال المقدر بمنزلة المحقق وقال في جوابه ارايا في الضلال تهيم فاصلا كلامه تاما قبل ما يجيء السؤال

فان قيل على تقدير عدم العطف كذلك
الوهم باق بحاله لجواز ان يكون خبرا بعد خبر
وقيد بقوله انه احترز عنه واما
الاحتراز عما لا عطف له فلا احتراز
ليس بواجب عليه يلزم تركه
المجبور للمعذور

فصل الثانية عن الاولى

الباغي بالغين المعجمة
وقوله بدلا مفعول
ابغي

قوله لانه معنى ارجعا ظني انما بين
كذا لان ارجع من باب الافعال
اذا تعدى الى ثلثة مفاعيل فاذا بني
للمفعول يكون بمعنى اظن مسندا
الى الفاعل كذا

قوله كالمذكور على لفظ اسم الفاعل منا ورد انه
كان هذا الكلام لكونه منشأ السؤال هو
الذي يورد السؤال ترجيح

لانه عاقل وقطن سلمى اسم شيء بل انه كان مظنة لان يسأل السامع ويقول ما اعتقادك في ظنها اصحيح ما ظننت ام باطل فجعل هذا السؤال المقدر بمنزلة المحقق وقال في جوابه ارايا في الضلال تهيم فاصلا كلامه تاما قبل ما يجيء السؤال

لانه عاقل وقطن سلمى اسم شيء بل انه كان مظنة لان يسأل السامع ويقول ما اعتقادك في ظنها اصحيح ما ظننت ام باطل فجعل هذا السؤال المقدر بمنزلة المحقق وقال في جوابه ارايا في الضلال تهيم فاصلا كلامه تاما قبل ما يجيء السؤال

كون الجملة الثانية كالمتصلة فكونه

نبوهم انه عطف على قوله ابغي وهو اقرب اليه فيكون من مظنونات سلمى وليس كذلك
ولجعل الاستيناف كانه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال ارايا تحيرة اودية الضلال
ومن هذا القبيل قطع قوله الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية اعني قوله واذا خلوا
الى شياطينهم قالوا انا معكم فان عطف عليها بتوهم عطفه على جملة قالوا او جملة انا معكم
ولكلا بهافاسد كما مر فظهر ان قطعه ايضا للاحتياط كما في هذا البيت لا لوجوب كما زعم
السكاكي لانه لم يتبين امتناع عطف على الجملة الشرطية لا يقال انه ترك لظهور امتناع عطف
غير الشرطية على الشرطية وظهور انه لا جامع بينهما لانا نقول الاول ممنوع فان عطف
الشرطية على غيرها بالعكس كثير في الكلام مثل قوله تع وقالوا لولا انزل عليه ملك
ولو انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله تع فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون
وكذا الثاني لظهور المناسبة بين المسندين اعني استهزاء الله بهم وتقاولهم هذا لقلة
التفاوت الحاصل بين الاتحاد بهما في التحقيق وبين اسنديهما لكونهما متقابلين
ستهزئ كل منهما بالاخر بدليل انه علل قطع الله سبحانه بهزئهم عن جملة قالوا وجملة
انا معكم جامعا لعدم الجامع بينها فلبعدهم واما كونها اي كون الثاني كالمتصلة بها
بالاولى فلكونها اي الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزلت الاولى منزلة
منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية عنها اي عن الاولى
كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي النوع الثاني من
الحالة المقتضية للقطع ان يكون الكلام السابق بحيواه كالمورد للسؤال فينزل
ذلك السؤال المدلول عليه بالمعنى منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه
جوابا بالفعل عن الكلام لذلك وتنزيل السؤال بالمعنى منزلة الواقع لا يخلو
اليه الالتفاتة كاعناء السامع عن ان يسأل او ان لا يسمع عينه عطف على اعناء
اي مثل ان لا يسمع من السامع شيئا تحقيرا له وكراهة استماع كلامه او مثل ان

كون الجملة الثانية كالمتصلة فكونه

ان لا ينقطع كلامك بخلافه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال
وتركه للعلم به او غير ذلك فليس في كلام السكاكي دلالة على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال
كما في كلام المصنف فلهذا امعن نظر الحبر في قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال
لكونها مفصولة بها انما يكون على تقدير تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة
الى ذلك لان كون الجملة الاولى مثل السؤال كاف في كون الثانية التي هي الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال واما قطع قصة الكفار بعض قوله
ان الذين كفروا سواء عليهم الآية عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى
للمتقين والثانية مسوقة لبيان ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين
في الغرض والاسلوب وجها على حد لا مجال فيه للعاطف بخلاف قوله تع ان الابرار لفي نعيم
وان الفجار لفي جحيم ثم قال فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على المتقين
فما اذا ابتدائية وبين الكلام صفة المؤمنين ثم عقبت بكلام آخر في صفة اضدادهم
كان مثل قوله تع ان الابرار لفي نعيم قلت قد مر لك ان الكلام المبتدأ يعقب المتقين سبيل
الاستيناف وانه مبني على تقدير سؤال فذلك اورث له في حكم المتقين وتابع له في الحكم
وان كان مبتدأ في اللفظ ونوعا في الحقيقة كالجاري عليه وسيتم العقل لذلك اي لكون
الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى استينافا فكذا الجملة الثانية بغير واو تستتم
استينافا كما كانت مستأنفة وسواء الاستيناف ثلثة اضرب لان السؤال الذي
اقتضته الجملة الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت علي سقم
دائم وحزن طويل اي ما بالك كذلك علي الاطلاق او عن سبب خاص نحو وذلك لان العادة انه اذا قيل
فلان عليل ان يسئل عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب علته كذا وكذا
لاسيما السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب مرضه السهر والحزن لانهما من اشد
اسبابه المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص وعدم

حاصل الجواب ان الذين يؤمنون
اذا كان مبتدأ فما بعده مبتدأ
لفظا وسبيل الاستيناف لانه
قيل هدى للمتقين كانه سائل
اي يقول ما بال المتقين
المخصوصين فاجيب عنه
بقوله الذين يؤمنون فكلام
كالجاري على المتقين معنى

في بيان جهة الاستيناف وبيان الاضراب

اي اذا تخالط او تلاعس
حال كون كلا عليلا سأل
عن ذلك الشرط السيد هو
العلة ام لا كذلك

الكلام في المطلق وسبب الخاص
وغيرهما

وعدم التاكيد ايضا مشعر بذلك واما عن سبب خاص بهذا الحكم نحو وما ابرئ
نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم
ان النفس لامارة بالسوء فالتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان
الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضي تاكيد الحكم كما مر في احوال
الاسناد من ان المخاطب ان كان متردد اطالبا له حسن تقويته بمؤكد فعلم ان
المراد بالاقتضاء ههنا على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت ان عمدي
ربي لا ان العبادة حقا له فهو جواب السؤال عن السبب الخاص اي هل العبادة
حقا له واذا قلت فالعبادة حقا له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب ووصل ظاهر
بحرف موضوع للوصل واذا قلت العبادة حقا له فهو وصل حتى تقدير
والاستيناف جواب للسؤال عن مطلق السبب اي انما امرنا بالعبادة له وهذا بليغ
الوصلين واقواهما فتباينت هذه الثلثة بحسب تفاوت المقامات واما من
غير هما اي غير السبب المطلق والخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اي فاما
قال ابراهيم في جواب سلامهم فقيل فاما سلام اي تحيتهم بتحية احسن من
تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث اي نسلم سلاما وتحيتي
بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت اي سلام عليكم وقوله زيم العواذل ان ينين في
غرة العواذل جمع عاذلة بمعنى حماية عاذلة لا امرأة عاذلة بدليل قوله صدقوا
والمكان هذا مخبتة ان تتوهم ان غيرته هي استكثيف كما هو شان اكثر الغيرات
والشدائد اسندت كره بقوله قوله ولكن غيرتي لا تتجلى فتفصيل قوله صدقوا انما
قيل لكونه استينافا جوابا للسؤال عن غير السبب كانه قيل فما صدقوا في هذا
الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا وهو مثل المص بمثالين لان السؤال من غير السبب
ايضا ما ان يكون على اطلاقه كما في المثال الاول واما ان يشتمل على خصوصية كما في المثال

فاما سلاما

من اللوم بحية الابرة

قول ان العبادة حقا له وذلك ظاهر لطلب
المعبود ذلك وعلى هذا فالعبادة وصف له
بالنسبة الحقيقية وعلى ما يقتضيه ظاهر
العبادة حقا له بحسب الامر ايضا نظرا الى كون الامر انشائيا وقد
تكلف ههنا لاثبات ما يقتضيه ظاهر العبادة وذلك
غير لائق بالمقام فتدبر

تقديم أو لكنت فضع وقع عنه الكاشف بحذف مطلق المفعول بلا واسطة

الثاني فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه
والاستيناف باب واسع متكاثر المحاسن وابعدها منه هذا فتقديم احد الاستيناف
وجوازه منه ما يأتي باعادة اسم ما استؤنف عنه اي اوقع عنه الاستيناف
بحذف المفعول بلا واسطة والاصل استؤنف عنه الحديث نحو احسنت
انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى على صفته اي على صفة ما استؤنف
عنه ودون اسمه حتى يكون المسند اليه في الجملة الاستيانفية من صفات قصد
استيناف الحديث عنه اعني صفة تصلح لترتب الحديث عليه وبهذه العبارة
اوضح من قولهم ومنه ما يأتي باعادة صفته اي اعادة ذكر ذلك الشيء بصفة
من صفاته نحو احسنت الى زيد صديقك القديم افضل لذلك والسؤال المقدر
فيها لماذا احسن اليه اهو لكونه حقيقا بالاحسان وبهذا اي الاستيناف المبني
على صفة ما استؤنف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كقدم
الصداقة في المثال المذكور يلمح بسببا الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف ان الوصف
علة له واما اذا عقب المستأنف عنه في الكلام السابق صفات كثيرة فالا
ستيناف بلفظ اسم الاشارة كقولك قد احسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك
حقيق بالاحسان فالظاهر انه من قبيل الثاني وعليه قوله تع اولئك على هدى
من ربهم على وجه فان قلت ان كان السؤال في الاستيناف عن السبب فالجواب
سيشتمل على بيانه لامحالة سواء كان باعادة اسم ما استؤنف عنه او مبنيا على
صفته وان كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب كما في قولهم قالوا
سلاما قال سلام وقوله نعم العوائل البيت سوار كان باعادة الاسم او الصفة
فما وجه هذا الكلام قلت وجهه انه اذا اثبت شيء حكم ثم قدر سؤال عن سببه
واريد ان يجاب بان سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم واهل له فهذا الجواب يكون

ط
اي من الكثرة من التغالب
اي مصدر باب التغالب

ي
استئناف وانه من قبيل استئناف الفعل
الى ضمير مصدره وان منه متعلقا
بايقاع الاستيناف الذي هو معنى
مجازي لاستؤنف لا بالاستيناف الذي
الصنف اليه الايقاع هـ

ك
محذوف بفعل منتزلة اللازم هـ
المفعول ونزل

ل
لان اعادة الصفة انما يكون لو كانت
مذكورة اولا وليس كذلك في المثال
فتعقل المراد ما استؤنف عنه
بحدث اما بكسر او بصفته
فاعلم وهو ما استؤنف عنه
الصفة هـ

ع
و ذلك لانه وضع اسم الاشارة موضع
الضمير بها اياء الى ذلك الصفات
كانه قيل فذلك الكريم الفاضل
حقيقا بالاحسان هـ

ف
كما اثبت لزيد في قولك احسنت
الى زيد احسانا الى طالب اليه ح

يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة
صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس بخفي هذا على سائر
صور الاستيناف فانها امل وقد يحذف صدر الاستيناف فعلا كان او اسما نحو خرج
له فيما بالعقد وفي الاصال رجال كانه قيل من بينهم فقيل رجال اي بينهم رجال وعليه
نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف
اي هو زيد ويجعل الجملة استيانفا فاجوا بالسؤال عن سبب المدح كانه قيل
وقد يحذف الاستيناف كله اجتماع فيام شيء مقامه نحو قول الحكيم بالخير خير
وعم اي انعامكم قوبلتم ايام اي ايلاف في الرحلتين المعروفتين لهم الف اي الف
رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الا الف واحدة
في الرحلتين المعروفتين وبعيده اولئك اولئك مبتدا وعلى هدى خبره وقد جاءت
بغواسر وخافوا كانهم قالوا اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف
هذا الاستيناف كله وافهم قوله لهم الف وليس لكم الا الف مقامه لدلالته عليه
ويحتمل ان يكون قوله لهم الف وليس لكم الا الف جوابا لسؤال يقتضيه الجواب
المحذوف كانه لما قال المتكلم كذبتم قالوا ان كذبنا فقال لهم الف وليس لكم الا الف
فيكون في البيت استيناف كذا في الايضاح فان قلت هذا هو الوجه الاول
بعينه لان قوله لهم الف بالنسبة الى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استيانفا
جوابا له وبيانا للسبب فاي مقام للمسبب قلت بل يحتمل التاكيد والبيان فلا مانع
جعله في الوجه الاول مؤكدا للجواب المحذوف او بيانا له او بدون ذلك اي بدون
قيام شيء مقامه نحو قفي انما بدون اي نحن على قول من يجعل لم
المخصوص خبر مبتدا محذوف اي هم نحن فحذف المبتدا والخبر جميعا من
غير ان يقوم شيء مقامهما وقد فرغ من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل

ن
اي قول البصريين وهو ان يقال
الرجل فاعلم وزيد مرفوع بخبر
مبتدا محذوف تقديره هو زيد
فيكون جملة امرت مستانفة
وصدر الاستيناف هو المحذوف
وقيل زيد ح

وما جعل الجواب الدفع الثاني ابلغ
لاشتماله على بيان السبب وتظهر لك
ثم بهذا المثال كما اقتضت المحسنات الزيد
صديقك القديم افضل لذلك فانه مشتمل
على بيان السبب اي على الاحسان وهو
كونه افضل وحقيقا وهذا اقدر مشترك
بينها وسبب كونه حقيقا ايضا وهو قدم
صداقته ثم

الكناية بالقرينة والقرينة
في هذه الآية ما قبلها وهو
فرشناها فنعم الماهدون ح

الوصل لدفع الايهام او التوسط

مطلب

مشيع ع للجملتين المقتضيتين للوصل فقال واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقوله ع لا رد للكلام سابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل لا ليس الامر كذلك وقوله ع وايدك الله جملة انشائية معناها بعد الدعاء فيها كمال الانقطاع لكن عطف عليها لان تركك العطف هنا يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التأييد فلو قطع هذا الوهم حينئذ بالواو العاطفة لانشائية الدعائية على خبرية المنفية المدلول عليها بكلمة لا كما ترك العطف في صورة القطع نحو وتظن سلمى اني مريضة فلا يرد ان واما التوسط ان واما الوصل للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد توهيه بعضهم اما بكسر الهمزة فوقع في ضبط عظيم وانا بهوا اما بالفتح عطفا على اما السابقة وقد علم مما مر ان الوصل اما لدفع الايهام واما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فيقول اما الوصل لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا او انشاء لفظا ومعنا او معنا فقط بجامع اي مع وجود جامع بينهما وانما ترك هذا القيد استغناء عنه لكونه من انه اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع وبايذكر يعبد هذا من ان الجامع بينهما يجب ان يكون كذا وكذا والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كان كلتا الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كان كلتاهما خبريتين معنى فقط بان تكونا انشائيتين لفظا او تكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس او كان كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان تكونا خبريتين لفظا او تكون الاولى خبرية لفظا والثانية انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تع يخادعون الله وهو خادعهم

حكي ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه سئل عن وصله فقيل له ثقب فقال اتبع هذا فقال لا اطلق لك الله فقال الصديق هكذا قلت لا واطلق الله قفاه يشير الى الواو وان ثم المراد هذه

الاختلاف بين الجملتين تدنى الى ثمانية اقسام وجوه ومثالها على

حاشية

ومن ذلك قوله ع ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم فالخبر بين الجملتين المعنية الستة واعلم فيه الكاف تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال وكقوله ع واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولنا لا تسفكون دماءكم فعطف قولنا لا تعبدون لانها وان اختلفا لفظا لكنهما متفقتان معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا وكما تقول لعبدك اذهب الى فلان فتقول له كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر لانه كانه شرع في الامتثال فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا لابد له من فعل فاما ان يقدر خبرا في معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة اي وتحسنون بعض احسان او هو عطف على لا تعبدون فيكون مثالا لقسم اخر وهو ان تكونا انشائيتين معنى فقط بان تكونا كلتاهما خبريتين لفظا او يقدر من اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله ع في سورة الصف وبشر المؤمنين عطف على تؤمنون فيلزم في قوله ع يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى امنوا كذا قيل والكشاف وفيه نظر لان المخاطبين بالاول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله ع بالله ورسوله وبالثاني هم النبي عليه السلام وهما وان كانا متلازمين لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر للمخاطب على الامر للمخاطب اخر الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو على ان قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريق الاستئناف كانهم قالوا كيف نعمل فقيل تؤمنون اي الى اخره فلا يحتاج عطف بشر عليه فالاحسن انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الذين امنوا اي قل يا محمد كذا وبشر او على محذوف اي فاتبعني يا محمد وبشر يا محمد بشرة فاتبعني اي ستر وما اتفقتا في الجملتان في الخبرية معنى فقط والثانية انشاء ومعنى الاخبار قوله

عفا

في الجملة اخبارية امكن عن انشاء

مطلب

اي صار سرورا

اي مقيد بهذا القسم الذي يكون كلتا هما في المعنى انشائيتين فقط بان يكون الاولى خبرية والثانية انشائية لفظا

لانه تؤمنون ارشاد الى التجارة المنجية وتعليم لهم والمتعارف في التعليم هو الامر والنهي

الجزء حسن جلبي

فقوله نع قال اني اشهد الله واشهدوا اني بريء مما تشركون اي واشهدكم وبالعكس قولنع
الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم
لانه للتقرير فان قلت قد جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار ومن غير ان يحمل
الخبر على الانشائي او على العكس بل يؤخذ عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على
الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر في قوله نع فان لم تفعلوا الى قوله نع وبشر الذين امنوا
انه ليس المعتبر بالعطف هو الامر حتى يطلب منه مثل ما لي من امر او نهي يعطف عليه وانما
المعتبر بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فيه معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين
كما تقول زيد يعاقب بالعنف والازراء فاوبخ وشهر عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا وفق حسن
لكن من شرط العطف باتفاق الجملتين خبرا او انشاء لا سيما صحة ما ذكره من المثال ولهذا قال الخص
ان قوله وبشر الذين امنوا معطوف على محذوف يدل عليه ما قبله اي فانذرهم وبشر الذين
امنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل من اوامر قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي
خلقكم الاية فكأنه امر النبي عليه السلام بان يؤدي معنى هذا الكلام لانه قد اودع فيه قوله
نع وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول لغلامك وقد ضرب زيدا قل لعمرو
اما تستحي ان تضرب غلامي وانا المنعم عليك بانواع النعم والجامع بينهما اي بين الجملتين يجب
ان يكون باعتبار المسند اليها والمسند جميعا اي باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى
والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى والمسند في الثانية نحو زيد شعر
زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقاربهما في حبائل اصحابها ويعطلهم جميعا
لتقاضا الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون
بينهما جامع كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو
وقصير لمناسبة بينهما اي بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة او الصداقة
او العداوة او نحو ذلك وعلة الجملة يكون احدهما بسبب من الاخر وملابسة بخلاف

ا انا قلت فكأنه مع اذ خلاف الخط او ارتكب هذا المذكور وهو خلاف الظاهر نح

مطلب جملة جامعة

ط لانه صحيح اشعر والصحيح الكتابة بخيلا زاع الشعر والكتابة متقاربان نح

لانه الشعر نسبة هم تأليف كلام منظوم والكتابة تأليف كلام منثور نح

ع فاي المسند اليه فيهما متغايران فلا بد من تناسبهما بان يكونا الخوين او صديقين او مصاحبين او نحو ذلك نح

بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها اي بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح
وان كان المسندان متناسبين بل وان كانا متحدين ايضا ولهذا صح السكاكي بامتناع العطف
ونحو حتى ضيع وخاتم ضيعا ونحو بخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اي سواء كان بين زيد
وعمرو مناسبة اولم تكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعني الشعر وطول القامة
قال الشيخ في دلائل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث منه في احدى الجملتين بسبب من
المحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان يكون الخبر من الثاني مما يجري مجرى الشبيه او النظير
او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر لكان خلفا من القول
السكاكي الجامع بين الشيئين قد نقل ملخص كلام السكاكي وتصرف فيه تارة جعله مخلصا تارة
انه اصلاح له ونحن نشرح اولا هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكي ثم نشير الى ما في نقل الملخص
من الاختلال فنقول من القوى المدركة العقل وهي القوة العاقلة المدركة للكليات
ومنها الوهم وهو القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان يتأدى
اليها من طرق الحواس كإدراك العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاة
معنى في الذئب ومنها الخيال وهي قوة يجمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن
الحس المشترك وهي القوة التي تتأدى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة
فتدركها وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو وعن بالصور
ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي التي لها قوة
التفصيل والتركيب بين الصور الماخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم
بعضها مع بعض وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من شانها ان تكون عاطلة
منتظرة بالعقل استفادة ما تاتي تطلعه تريه فان استعملها بواسطة القوة الوهمية فهي
المتخيلة وان استعملها بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي المفكرة
اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة

و الحاصل انه يجب المناسبة بين الحديث عنه في الجملتين وكذا بين الخبرين نح

جنع قال السكاكي في بيان الجامع بين الجملتين يجب ان يكون بينهما الجامع في المسند اليها او المسندين وقال الخص في الايضاح واما ما يشترط ظاهر كلام السكاكي في موضع ويمكن ان يكون انه يكفي الجامع باعتبار المخبر عنه او الخبر او قيدين قيود هما فيه ويقتضي ظاهر كلامه ايضا ان الجملتين لو كانت فعليتين مثلا ولم يكن بينهما مناسبة فانه غير صحيح كما عرفت ويلزم ان يصح في موضع الفصل كما عرفت ويلزم ان يصح في موضع الوصل كما سيجيء منه في الفاء حتى ضيعا وخاتم ضيعا مع اتحادهما في الخبرية نح

ع محله معتبر البطن الاول من الوهم نح

ص محله معتبر البطن الاول من الوهم نح

محله معتبر البطن الاول من الوهم الذي هو الوارد بلفظ اليونانية نح

كما تصورنا شاعرا فاضلا سيئ الترتيب والمتصور انسانا حكيما الرأس وهو التخيل فقد فصلت هذه القوة رأسه عن زيد نح

جمعاً من جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين اما عقلي
بان يكون بينهما اتحاد في التصور المراد بالجامع العقلي امر سببه يقتضي العقل اجتماع
الجملتين في المفكرة قال السكاكي ويجوز ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصور مثل الاتحاد
في المخبر عنه او في المخبر او في قيد من قيوده ما مثل الوصف او الحال او الظرف او نحو
ذلك فظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور او كثيرا ما يطلق التصورات والتصديقات
على المعلومات التصورية والتصديقية او تمثل هناك اي في تصور من تصورتهما
ثم اشار الى سبب كون التماثل مما يقتضي بسببه العقل جمعهما في المفكرة بقوله فان العقل
يتجرد المثلين عن التشخص في الخارج بدفع التعدد بينهما لان العقل مجرد لا يدرك
بذاته الجزئي من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج وينزع
عنه المعنى الكلي فيدركه فالمثلان اذا جردا عن المشخصات صارا متحدين فيكون
حضور احدهما في المفكرة حضور الآخر وانما قال عن التشخص في الخارج لان كلا منهما
هو حاصل في العقل فلا بد له من تشخص عقلي ضرورة انه متميز عن سائر المعلومات
وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي بذاته لانه يدرك الجزئي بآلة سلطة الآلات الجسمانية
لانه يحكم بالكليات على الجزئيات كقولنا زيد انسان والحاكم يجب ان يدرك بها معا حتى
ادراكه للكلي بالذات وللجزئي بالآلة فحكمه بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك
فان قلت تجريد هما عن التشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع عدد بهما لجواز ان يتعددا
بجوارض كلية حاصلة في العقل مثل ان نعلم من زيد انه رجل احمر فاضل ومن
عمرو انه رجل اسود جاهل قلت اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد
وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل وان كان يجب
للخارج مختصة ببعض منها وبهذا نظر وبهذا ان التماثل اذا كان جامعا لم يتوقف
صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة

مطلب جامع عقلي

تحو زيد كاتب وعمرو فقيه وبكر شاعر

جاءني زيد والطويل وعمرو والقصير وخالد

مطلب تماثل بين الجملتين

انما ذكر قوله فالجامع الخ بالفاء مع ان السكاكي لم يذكره بالواو بناء على ان السكاكي بعد ما اشار بالارقام الثلثة قال والجامع العقلي بالامر الوصفي على ما يقتضيه العقل بالفاء فلم يكن للاتيان بالفاء مقتض بخلاف ما اشتمل الشارح في هذا المقام من عبارة ليصح فانه لما كان بصدد بيان الاجمال والتفصيل كان مقتضيا لذكر الفاء

في قول من قال ان التماثل جزء جامعا بين الجملتين سواء كان السكاكي او غيره

الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما في الانسانية وقد مر بطلانه
والحق ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف لا يتوقف اختصاص بهما وستقف على ذلك في باب
التشبيه او تخالف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس
الى تعقل الآخر فحصول كل واحد منهما في المفكرة سيستلزم حصول الآخر ضرورة وهذا
معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر آخر اما بالاستقلال او
بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والامر الآخر معلول فتعقل كل واحد منهما بالقياس
الى تعقل الآخر او الاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر
وهو اقل من الآخر او الآخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة ان المثال الاول مثال للتضايف بين الامور المعقولة والثاني مثال للتضايف بين ما يقع المحسوسات
والمعقولات وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول ومفهومي
الاقل والاكثر لا بين الذاتين الا يرى ان تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل
ذات مخلوقاته وبالعكس وكذا تعقل خزمة من الرجال ليس بالقياس الى تعقل كسرة
وبالعكس والمفهومات صور معقولة لا محسوسة وان اراد ان ما يصدق عليه الاقل
والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا فكذا العلة والمعلول كالنجار
والكرسي فانهما محسوسان وان اراد ان العلية والمعلولية معقولتان لكونهما
نسبتين فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك او وهمي عطف على قوله عقلي والمراد
بالجامع الوهمي امر سببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة اعني ان الوهم يحتاج
في ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين
تصوره بهما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فان الوهم يثير بينهما ومعرض المثلين
من جهة ان السبق الى الوهم انهما من نوع واحد زيد في احدهما عارض يخالف العقل
فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون وكذا الحضر

مطلب جامع وهمي

في الحقيقة النوعية فلا يرد السؤال

قوله ظاهره ان الاتحاد في الامور الاضافية كالابوة والبنوة ليس من الجامع العقلي وليس كذلك فان الابوة والبنوة متضايفان ومتحدان في الامور الاضافية ويمكن ان يقال ان المراد بالاتحاد في الامور الاضافية ان يكون بين المتضايفين اتحاد في امر غير اضافي كما في الابوة والبنوة فان بين المتضايفين اتحاد في امر غير اضافي وهو الانتساب الى الغير فتدبر

والسواد ولذلك اى ولان الوهم يبرزهما في معرض المتضادين ويجتهد في الجمع بينهما
في الفكرة مستبعدا الجمع بين الثلثة التي في قوله ثلثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس
الضحى وابو اسحاق والقمر فان الوهم يبرزها في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلثة
من نوع واحد وانما اختلفت باختلاف العوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان
كلا منها من نوع اخر وانما اشتركت في عارض هو اشراف الدنيا ببهجتها عليان وكذلك
في ابي اسحق مجاز او يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين
يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات والايمان
والكفر في المعقولات والضد ان بينهما تقابل العدم والملكة لاتقابل التضاد والايمان
هو تصديق النبي عليه السلام في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول العقل
لذلك والاذعان له من غير اباء والجحود على ما فسره المحققون من المتكلمين
مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه الايمان اللهم الا ان يقال
الكفر انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا مماثلا ومتصفا
بما اما بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يقيد مثل الاسود
والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين وهما السواد
والبياض والافراد يتواردان على المحل اصلا فكيف متضادان وذلك لان الاسود
مثلا هو المحل مع السواد او شبه تضاد كالنهار والارض في المحسوسات فان بينهما
شبه التضاد باعتبار انهما وجوديتان بعديدتان في غاية الارتفاع والاخرى
في غاية الانحطاط لانهما لايتواردان على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض
فلا يكونان متضادين والاول والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول
هو الذي لايكون سابقا على الغير ولايكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي
يكون مسبوقا بواحد فقط فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين

فان الشمس والقمر وجه الممدوح شبه تماثل كل منهما في الاشراق وانارة كل منهما بنفسها وكان الاشراق الوجه ادعائيا ج

سلب تضاد

١

اى التصديق بالعلم بالضرورة انه من دين محمد عليه السلام كالتوحيد والنبوة والمعاد والجزاء وقولنا بالضرورة احتراز عما علم بالاخبار وقولنا الذي لايكون كفرا هـ

اى التصديق بالاذعان والقبول ح

شبه تضاد

هذا مثال شبه التضاد لانه معطوف على قوله كالسماء والارض هـ

وصفين لايكون اجتماعهما بالكنهما بالنسبة متضادين لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين
بالاولية والثانوية فان قلت كما جعل نحو الاسود والابيض من قبيل المتضادين
باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فليجعل نحو السماء والارض والاول
والثاني ايضا من هذا القبيل بذلك الاعتبار والا فالفرق قلت الفرق ان الوصفين
المتضادين في نحو الاسود والابيض جزء المعنى به منهما بخلاف السماء والارض فانهما
لازمان لها خارجان واما الاول والثاني وان كانت الاولية والثانوية جزئين
من معنى بهما لكنهما ليسا متضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف لان الكثير ابعد
من الثاني مع ان العدم معتبر في معنى بهما فلا يكون وجوديين ثم بين سبب كون
التضاد وشبهه جامعا معا وبهما بقوله فانه اى الوهم ينزلها اى التضاد وشبه التضاد
منزلة التضايف فانه لايوجد احد المتضايفين او الشبيهين لهما الا بحضرة الاخر
ولذلك يجد الضد فرب خطور بالبال مع الصد من المغايرات التي ليست
اضدادا له فانه قل ما يخطر بالبال السواد الا ويخطر بالبال البياض وكذا السماء والارض
يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل يعقل كلا منهما فاهلا من الاخر وليس
عنده ما يقتضي اجتماعهما في الفكرة او خيالي بل وهم مبني بالجامع الخيالي امر
بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في الفكرة وان كان العقل من حيث الذات
غير مقتض لذلك وهو بان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال متابعا على العطف
لاسباب مؤدية الى ذلك واسبابه اى اسباب التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيال ترتيبا ووضوحا فكم من صور لاتتملك
بنيها في خيال وهي في اخر مما لايجتمع اصلا وكم من صور لاتغيب عن خيال وهي
في خيال اخر مما لايجتمع قط ولصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع
لان معظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبني على الجامع لاسيما الخيالي تأمل جيدا

جامع خيالي

فان جمع الخيال الكاشيا وجمع المعنى الخيالي بين صور الكاشيا في الذهن هـ

وما تحن فيه يؤيده حكاية الرفقا والارجة لحكاية حبتا خاولقرا ومعنا وصاحب سلاح ملك
تاذ فوا ذات ليلة مظلمة فتوضوا فتناسات ليلة مظلمة فقطع البدر عليهم مع انتباه فاخذ كل
واحد منهم شخصا ثابت في خيال مشبهه المتباع بالنفرة الخارجة في تونقه وشبهه العقار بالبين الابيض
الخارج من قالبه طريا وشبهه المعلم بالرغيف الذي يأتي من تنيه الموعاء وشبهه السلاح بالترس من الذهب

الالف والعادة بحب انعقاد الكسبا في اثبات الصور في خزانة الخيال وتباين
الاسباب ما يقوته الحر ولهذا امثلة وحكايات ذكرت في المفتاح وقد ظهر لك ما
ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا
بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان التضاد وشبه التضاد ليس من المعاني
التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال
بل جميع ذلك معان معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض اقوال الايضاح السواد
والبياض مثلا محسوسان فكيف يصح ان يحملا من الوهميات واجاب تارة بان
الجامع كون كل منهما مضادا للآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد
لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي وان اراد ان تضاد هذا السواد
وهذا البياض جزئي فمتاثل هذا مع ذاك وتضايف معه ايضا معنى جزئي فلا تفاوت
بين التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد في انها اذا اضيفت
الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت كليات فكيف يصح جعل
بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال
وظاهر انه لا يمكن جعل صورة مدركة في الخيال لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا
يظهر بالتامل في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المفتاح مشعر
بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفردا تهما
مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيود هما وفساده واضح للقطع
بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيوم الجمعة
ايضا معترف بامتناع نحو خفق صيفا وخاتمي ضيقا ونحو الشمس والقمر باردان
ومرارة الارنب مجدرة قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين
واما ان مثل هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا فمفوض الى ما قبل هذا او

هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيها بامتناع العطف فيما لا تناسب بين المخبر عنها
وان كان للخبران متحدين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما جميعا والمصنف
لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه اراد اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر
مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في حضور
ما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في المخبر او في قيد من قيوده ثم فظهر الفساد في قوله
الوهم ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبههما وفي قوله الخيال ان
يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض
لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس الصور فيجب ان
يريد بتصوريهما مفهوميهما حتى يكون له وجه صحة واما ما يقال من انه اراد بالشيئين
الجملتين وبالتصور المتعرف الواقع في الجملة حكم مراد الحاكي بعينه فهو غلط لانه مقدور
هذا الكلام على الحاكي وحمل على انه سهو منه ووضع بهذا التقرير اصلاحه على ان هذا
المعنى مما لا يدل عليه لفظه وباباه قوله في التصور معرفا الحاكي ظ حتى له معرفة
باسالب الكلام فليتامل في هذا المقام فان تحقيقه على ما ذكرت من اسرار هذا الفن
والله الموفق ومن محسنات الوصل بعد تحقق الجهات تناسب الجملتين في الاسمية
والفعلية اي في كونهما اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليتين في المضي والمضارع
وما شاكل ذلك في كونهما شرطيتين مثلا اذا اردت فجر الاخبار من غير تعرض للتجدد
في احدهما والثبوت في الاخرى لزم ان تقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم
وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمرو قعد ونعم الشارح
انما فصله بقوله كذا لاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد وعمرو مبتدا بن وقام
وقعد خبرهما وان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد
قد ما عليها حتى يجب ان يقدرا اما اسميتين او فعليتين لان تقدير احدهما

والحال انا نجد ادراكنا بالخيال انما يكون صورة
مرتسمة في الخيال ما تحس

لانه المراد من قوله في تصور متصور
وتنكيره يدل على الافراد فتجب وجود
الجامع مفردا هنا

يعني ان سؤاله فاسد كما ذكرنا من تغير
الجامع وجوابه فاسد في نفسه ايضا

مطلب اختلاف بين الجوامع

فوائد في تصحيح نقول الحاشية
وتحقيقها
للمراد ظ

مطلب محسنات الوصل تناسب الجملتين

الجامع يجب ان يكون باعتبارهما جميعا

العلامة ابو السيد الشريف

اسمية والاخرى فعلية وليس كذلك بل الكل اسمية (اشارة لكلام العلامة)
عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية وفيه ان الاولى اذا
كانت جملة اسمية خبرها فعلية كان المناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا للمطابقة
على المناسبة والاحصل المناسبة بان تؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد
عمرو وبهذا منع على ما ذكره السيرافي ومن تبعه نحو زيد قام وعمرو اكرمته من
انه اذا رفع غير وفا لجملة عطف على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل فهي عطف
على الفعلية التي هي خبر المبتداء والضمير المحذوف اي واكرمت عمرا عنده او في داره
وانما ترك سيبويه في المثال وكثير الضرر لان غرضه ههنا تجويز اسمية خبرها جملة فعلية
وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اجتمعا فيه على ما سمع والذي يشعر
به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات
وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في
الوجهين واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا المحصل المناسبة
ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان دل عليه الجمهور وخفي على كثيرين
الحمل الامانع مثل ان يراد في احديهما التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قام
وعمرو قاعدا ويراد في احديهما المضي وفي الاخرى المضارعة مثل قوله نع ان الذين
كفروا ويصدون وقوله تعالى ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون او يراد في احديهما الحالي
وفي الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا وان جفاني اكرمك ايضا ومنه قوله
نع وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر ثم ذنب شبه بعقيب
باب الفصل والوصل بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى
بالتذنيب وهو جعل الشيء ذنابة للشيء فكان بهذا تتميم لبحث الفصل والوصل
وتكميل له والحال على ضربين مؤكدة تؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية على

جملة الاسمية والفعلية اذا وقعتا حالا
مطلقا سيبويه والسيرافي

على هذا لا حاجة لدفع النقض الذي يفهم
من قول صاحب الكشاف لانه قال
في مفصلة تؤتى بها لتقرير مضمون الجملة
الاسمية وفي الكشاف تقع بعد الجملة
الفعلية فيلزم التناقض ثم قال
التي يؤتى بها لتقرير مضمون الجملة
على رأي ومضمون الجملة مطلقا
على رأي اشارة الى دفع التناقض
لان قول صاحب الكشاف يجيء لتقرير
مضمون الجملة الاسمية ليس بمذهب
بل مذهب سيبويه وقوله يقع بعد
الجملة الفعلية مذهبه والجواب
الصحيح انه قال يجيء بعد الجملة
الاسمية اراد انه يبين حال المؤكدة
فلم يلزم ان يمنع وقوعها في غير ما لان
قصر الصفة على الموصوف حق

جملة الحالية

على الاصل فيها اي يكونا بغير واو اذ كانه
قيل الاصل فيها ذلك فلم هذا لا يكونا
بها فقط والا فمن اين ثبت ان الاصل
فيها ذلك تامل حق

هذا ظاهر دفع للمنع عن دليل قوله
الاصل فيها اي يكونا بغير واو اذ كانه
قيل الاصل فيها ذلك فلم هذا لا يكونا
بها فقط والا فمن اين ثبت ان الاصل
فيها ذلك تامل حق

وجوه الاول اعرابها ليس بتبع ومالبس
اعرابه بتبع لا يدخله واو العطف وبهذه
الواو واو ان كانت تسمى واو الحال فاعلها
العطف الثاني ان الحال في المعنى حكم على
الحال كالخبر بالنسبة الى المبتداء الثالث
انها في الكشف وصف لذي الحال فلا
يدخلها الواو كما لنعت فتبث ان اصلها
ان تكون بغير الواو وتم

كانه قيل ما ذكرت لا يدفع الاحتياج
الى الواو فيجوز ان يحتاج اليها
مع ذلك لزيادة الربط تم

للدلالة على ما يستلزمه وهو ههنا وجود
كونه قيدا للفعل باعتبار كونه منبئا عن هيئة
الفاعل او المفعول به الحاصلة حين
وقوعه عنه او عليه وهي الهيئة التي حاصلة
بسبب التركيب مثلا اذا جعل المراد
من قولنا جاءني زيد راكبا جعل المراد
من هيئة الفعل ان هيئة المباشر له حين
مباشرته له تم

مطلب الفرق بين الحال والنعت

جواب عما يقال من ان ما جعلتموه
جامعا بين هذا التشبيه لا يصلح لكونه
جامعا بين الاصل المشبه عليه
والفرع المشبه بهم

الزنابة هي بقية نكاف

اصل الحال المنتقلة بغير الواو

مطلب

على رأي ومضمون الجملة مطلقا على رأي والا فان الحال التي ليست مما تثبت تارة وتزول اخرى
كثيرا ما تقع بعد الجملة الفعلية ايضا فليس اشتراط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لزم بين
بجعلها قسما اخر غير المؤكدة والمنتقلة ولتسمى دائمة او ثابتة فبالجملة الحال الغير
المنتقلة ليست مما للواو لشدة ارتباطها بما قبلها فلا يجيء ههنا الا من المنتقلة

فنقول اصل الحال المنتقلة ان تكون بغير واو لانها بمعربة بالاصالة لا بالشبهة ولا
حروف في الاسماء انما جئ به للدلالة على المعاني الطارئة عليها بسبب تركيبها مع العوامل
وهو دال على الفعل المضمن بينها وبين عواملها فيكون معنيا عن شكلة فعليا من
كالواو واستدل المصنف على ذلك بالعكس على الخبر والنعت فقال لانها اي الحال
وان كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة
الى المبتداء من حيث انك تثبت بالحال المعنى الذي في الحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدأ
فانك في قولك جاء زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب الآن
الفرق انك جئت بالحال لتزيد معنى في اخبارك عنه بالمجيء فلم تقصد ابتداء اثبات الركوب
له بل اثبتته على سبيل التبع لمخالف للخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا وصف
له اي وان الحال في المعنى وصف ايضا لصاحبه كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا
انك تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهو فيد
للفعل وبيان للكيفية وقوعه بخلاف النعت فان المقصود بيان حصول هذا الوصف
لذات الموصوف من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل او غير مباشر للفعل ولهذا
جاز ان يقع نعتا للابيض والاسود والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات
التي لا تشعر فيها بمعنا لا حالا وبالجملة كان صاحب الخبر والنعت ان يكونا بدون
الواو فكذلك الحال فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو احيانا اما الخبر
فكخبر ان كقول الحماسي • فلما صرح الشر فامسى وهو عريان • وخبر ما الواقع
بعد اذا الفجائية كقوله تعالى فاذا هم قيام ينظرون وقوله تعالى فاذا هي بيضاء
للناظرين واما النعت فكقولهم مررت برجل معه صقر صائدا به غدا وقوله
تعالى وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون ذكرى وما كنا ظالمين قلنا
الخبر والنعت في هذه المواضع في حكم الحال لان الخبر هو المحكوم به
والنعت هو المحكوم له

قوله خبرا بالنصب
صحتحنا عن بعض
الذين

فلم يبعث سوى العدوان دنيا هم كانوا
الى قوم لعادوا عاد الايام اي يرجعون قوما

عدد الاكقولهم ما جاءني الا زيد نفس اتارة وامّا النعت فكالجملة الواقعة صفة للنكرة
فانها قد تتجرد بالواو ولتوكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها
امر مستقر كقوله تع سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تع وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب
معلوم ونحو ذلك قلت امثال ذلك مما يورد على خلاف الاصل تنبيها بالحال على
ان مذهب صاحب المفتاح ان قولنا مررت برجل كاتب حال عن قرية لكونها نكرة في سياق
النفي وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وتخصيصها بالوصف كما هو مذهب
صاحب الكشاف سبق فاصل الحال ان يكون بغير واو والمكثر خولف هذا الاصل اذا كانت
الحال جملة وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها ويصح ان يكون القيد
مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة
مستقلة بالافادة من غير ان تتوقف على التعلق بما قبلها وان كانت من حيث
هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعلق بكلام سابق عليها لما مر من ان كل
لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل اثبتت او احكما ثم توصل به الحال وتجعلها من
صلته لتثبت على سبيل التبع له فتحتاج الجملة الواقعة حالا لسبب كونها مستقلة من
هي جملة الى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح
للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت
ومعنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم يمس حاجة الى زيادة ارتباط
والا فالواو اشد في الربط لانها الموضوعة له فالحال لكونها فضلة بعد تمام
الكلام لحوق الى الربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بنفسها بموضوع
للربط اعني الواو والتي اصلها للجمع اذا نامن اول الامر بانها لم تبق على استقلالها
بخلاف الحال المفردة فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء كلام
وبخلاف النعت فانه لتبعيته للمنعوت وكونه للدلالة على معنى فيه صار

ط
اي خارجة عما يحتمل بصدوره
اذا المراد انها الاصلية الخبر
والنعت فلذلك اذا قالنا
على القياس لا مطلقا تامل

وجه التشبيه ظاهر وهو كونها
حكما لصاحبها

قلنا قول صاحب الكشاف صحيح
لامنا فشة فيه بل قول صاحب
المفتاح فاسد لانه اذا كان حالا
لا يخ من ان يكون حالا مستقلة
او حالا مؤكدة وكلا منهما لا يجوز
لان حال المستقلة التي تتشبث
تارة وتنفصل اخرى وتوهم
الزوال في هذا الموضع جائز
ولا يجوز ان يكون مؤكدة لان
حال المؤكدة كما مر لا يقع
بالواقع

ط حول حرف شرط

صار كانه من تمامه فاكتفى بالضمير في الجمع كالجملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم
جزءا للكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير والكل
مقام فنقول الجملة التي تقع حالا اما ان يكون خالية عن ضمير صاحبها او لا يكون فالجملة
التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي يقع حالا عنه وجب الواو ليتكون مرتبطة
به غير منقطعة فلا يجوز حضرت زيد على الكتابة وجوزه بعضهم عند ظهور المعنى على
قلة فلما بين ان اي جملة يجب فيها الواو اراد ان يبين ان اي جملة يجوز ان تقع حالا بالواو
واي جملة لا يجوز ذلك فيها فقال وكل جملة حالية عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان
ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا مصرحا او منكرا مخصوصا مبتدأ
وخبرا ولا نكرة محضة واحترم بقيد عن ضمير صاحب الحال لان قوله كالجملة مبتدأ وخبره
المبتدأ هو قوله يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه اي مما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو
اي اذا كانت تلك الجملة مع الواو ومما لم يثبت هذا الحكم عنه وقوع الجملة حالا عنه لم يصح
اطلاق صاحب الحال عليه الا مجازا واحترم بقيل عن ضمير ما يجوز ان يقع تلك الجملة حالا
عنه ليدخل في الجملة الحالية عن الضمير المصدر بالمضارع لان ذلك الاسم هو الذي يجوز
ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال في الجملة مع كون قوله كالجملة
خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حالا منتنا ولا للمصدرة بالمضارع الخالية
عن الضمير المذكور فيصح استثناؤه بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء
زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون قولنا ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سيأتي من ان
ربط مثله يجب ان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل جملة آه شامل للجملة الانشائية وهي
لا يصح ان تقع حالا سواء كانت مع الواو او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع
مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال فيجب فيها ان يكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول
مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية قلت المراد كل جملة تصح وقوعها حالا فالجملة الانشائية

من قوله ط جملة انشائية الى آخره

هل تقع الجملة الانشائية حالا ام لا

ط في تقسيم الجملة الحالية والحال تنقسم

اقول الى صالحة بنفسها وغير صالحة بنفسها بل تحتاج الى الواو او ما في معناها
خالية عن ضمير صاحبها وجب بتجردها الواو او الوصف اعني وقوعها
يعني ان اي جملة تصلح لهذا الوصف اعني وقوعها
حالا خالية عن ضمير صاحبها مقارنة للواو وجب
سيد شريف

للمفعولية بالنظر لغير بنية سوق الكلام فان قلت هل تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك ونحو انا ان اريد ذلك لزم ان يجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان يتسال يقيد فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصديرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الآن يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدا بالعدم استغنائه من الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه اولى صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنفصل عن صاحبها جدا واما الواو الداخلة على الشرط الحديث بل جوابه جاء قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بالزوم لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها ما تقدمه من الكلام وعليه الجمهور وقال الخبازي انها للوصل على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ومعنى بالجملة الاعتراضية ما توسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى منتفيا لفظا على طريق الاستئناف كقوله فانت طالما وطلاقها البتة وقوله تنوي كل من فيها وانا ومن حاشاك فانيا • وقد يكون بعد تمام الكلام كقوله عليه السلام انا سيد اولاد بني آدم ولا فخر والاعطف عليه قوله ان خلت اي وان لم تجعل الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان تكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان تكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان تكون مثبتا او منفيا فمنفي هذه يجب فيه الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الامران وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل ذلك

وذلك وبيان اسببته بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اي دخول الواو ويجب الاكتفاء بالضمير نحو قوله يعطي والاثمن منكرا اي للشرط حال كونك عدة ما تعطيه كثيرا لان الاصل في الحال هو الحال المفردة لعراقة المفرد في الاعراب ونطفل الجملة عليه بسبب ووقوعها موقعه وهي اي المفردة تدل على حصول صفة لذا بيان الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة ما يقوم بالغير وبهذا معنى صرح الصفة غير ثابتة لان الكلام في الحال المنتقلة مقارن وذلك للحصول لما جعلت الحال قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وبهذا معنى المقارنة وهو كذلك اي المضارع المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفردة اما الحصول اي اما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا والفعلية تدل على التجدد وعدم الثبوت والاثبات يدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال ايضا اما على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال وهنا نظر وهو ان الحال الذي هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم وقد مر ان حقيقته اجزاء متعاقبة من اول لحظ الماضي واول المستقبل والحال الذي نحن بصدده يجب ان يكون مقارنا بزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون استقبالا فالمضارعة لا دخل لها في المقارنة والاولى ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لغلبة تغيره معنى فيمتنع دخول الواو فيه منهم ولما كان هنا مظنة اعتراض وتوان قد جاء المضارع المثبت بالواو في النظم والنثر اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت وأصك وجهه وقوله ابن عبد الله

ولان لها اعرابا والاصل في الاعراب ان يكون بالحركات اصالة بالنسبة الى المركب

فانك اثبت ان المضارع المثبت بصفة الحال المفردة وجب ان يتذكر رابطة بالضمير وحده كما في الحال المفردة وهذا معنى قوله وجوبا كذلك اي المضارع المثبت كالحال المفردة في الدلالة المذكورة

بن هشام السلولي فلما حشيت اظافيرهم اى اسلمتهم بجبوت وأرتهم مالكا • فقيل
على حذف المبتدا اى وانا اصككه وانا ارتهم فيكون الجملة الاسمية فيصح دخول الواو
ومثله قوله ع لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اى وانتم قد تعلمون وقيل
الاول اى قد صككه وجهه شاذ والثاني اى نجوبت وارتهم ضرورة وقال عبد
القاهر هي اى الواو فيهما اى في قوله واصككه وقوله وأرتهم للعطف لا للحال وليس
المعنى قد صككته صاكا وجهه ونجوبت راكبا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي والاصل قد
وصككتُ ونجوبت وربما عدل من لفظ الماضي الى المضارع لحكاية الحال الماضية
ومعنا فان بفرض ان ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعتبر عنه بلفظ
المضارع كقوله ولقد امُرّ على اللئيم يسبني بمعنى مررت بهذا اذا كان الفعل في الجملة
الفعلية مضارعا مثبتا وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان بعين
دخول الواو وتركه من غير ترجيح اما مجيئه بالواو فهو كقراءة ابن ذكوان فاستقيما
ولا تتبعان بالتخفيف اى بتخفيف النون فان لا تج للنفي دون النهي لثبوت النون
التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا فلا يصح عطفه على الامر قبله فتعين كون الواو
للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بتشديد النون فانه نهي معطوف على الامر
قبله والنون للتاكيد واما مجيئه بغير الواو فاشار اليه بقوله ونحوه ما لنا
لا نؤمن بالله اى اي شيء ثبت لنا والمعنى ما تصنع حال كوننا غير مؤمنين بالله
وحقيقته مكسب عدم ايماننا وانما جاز في المضارع المنفي الامران لدلالته على
المقارنة لكونه مضارعا وعدم الحصول لكونه منفيا والمنفي من حيث انه منفي
انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام على حصول ما
يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفي ههنا ما
اولا دون لن لانها حرف الاستقبال ويشترط في الجملة الواقعة حالا ان تحتوي

معنى البيت لما حشيت منهم بمرت
وخلصت منهم وجعلت مالكا يمر بهما
عنهم ومضيا بحيث لم يلحقاني حتى

مسئلة دخول الواو على الجملة الاسمية

ط
اشارة الى جواب سؤال مقدر تقريره
ان العطف غير مناسب لما ذكرت من
انه محتاج الى وصل تناسب الجملتين
في اللفظ والمضارعة وههنا ليس كذلك
لان احداهما ماضي لفظا والاخر
مضارع فلا تناسب انتهى بتوجيه
الواو للعطف

فاجاب
عن ذلك
بقوله
فالاصل الخ

امتناع دخول الواو
على الفعل المضارع ظ

قال الشيخ كان امتنع بمعنى مررت
كذلك اصكه وارهن بمعنى
صككت ورهنت الا الماضي
في هذا البيت مؤخر معطوف
وهناك معطوف عليه محذوف

خلوها من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان هذه الحال والحال التي
تقابل الاستقبال وان تباينا حقيقة لان لفظ يركب في قولنا يجيء زيد راكبا يركب
حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم
استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال
في الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفي بلفظة ما يجب ان يكون بدون الواو ولان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما
وجوابه ان قوات الدلالة على الحصول جوز ذلك قال الشيخ في قول مالك
بن رفيع فقاموا من دفني وثوعدوني ولنت وما بيَ نهرهني الوعيد • ان كان
تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال والمعنى وقد جدت غير
منهنه بالوعيد وغير مثبال به ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة
وكذا الجوز الامران اعني دخول الواو والاكتفاء بالضمير ان كان الفعل
في الجملة الفعلية ماضيا لفظا او معنى كقوله ع اجبارا الى ان يكون لي غلام وقد
بلغني الكبر بالواو وقوله ع اوجاءوكم حصرت صدورهم بدون الواو وهذا وذاك
هو ما ضي لفظا واما الماضي معنى فيعني به المضارع المنفي بلم اولما فان لفظا منهما
تقلب معنى المضارع الى الماضي واشار الى مثله وذلك بقوله وقوله ع اخبارا
الى ان يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله ع فاقلبوا بنعمة من الله وفضل
لم يمسسهم سوء وقوله ع ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين
خلوا من قبلكم واجمل مثالا المنفي بلما مجردا من الواو ولانه لم يطلع عليه لكان له
العكس بقيض جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين في الماضي مثبتا كان
او منفيا بقوله اما المثبت فلدلالته على الحصول بعين حصول صفة غير ثابتة
لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا والماضي لا يقارن الحال ولهذا

فقوله بحصرت ماضي لفظا ومعنى وفعل
مع فاعله حال وقد فيه مقدرة بهذا
على مذهب الاخفش او اسكن به
محل جاءوكم حصرت صدورهم او هما وعليهم
فتح لم يكن من هذا الباب ظ

حال من قوله ام حسبتم ان يدخلوا الجنة
لعدم المقارنة ظ
وضع الاستشهاد بقوله ولما بأتكم لان
المراد قلب المضارع الى الماضي ظ

يجيء ان جميع الافعال موضوعة
للازمنة المخصوصة التي هي زمان
التكلم وما قبله وما بعده فاذا استعملت
بحسب ما يراد بها تلك الازمنة حقيقة
واذا جعلت قيودا لما يدل على زمان
اريد بها ذلك الزمان وما قبله
وما بعده والوجه ان يقبح
الكلام وبنى المراد مثلا

ما بين الفاعل والمفعول ظ

الى الدوم الذي اجرقته
والاضافة بادنى ملابسة ظ

ما قصده ظ

اى ولعدم دلالته على المقارنة يشترط فى الماضى المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة
لان قد يقرب الماضى الى الحال ويريد بهذا الاشكال المذكور وهو ان المط فى المثال المقارنة
حصولا مضمونيا لحصول مضمون العامل لا لزمان التكلم واذا كان العامل والحال
ماضيين يجوز ان يكون امتقارنين كما اذا كانا ماضيين وايضا لفظ قد انما يقرب
الماضى الى الحال المقابل للاستقبال وبهذا زمان التكلم فربما يكون قد فى الماضى سببا
لعدم مقارنة المضمون العامل كما فى قولنا جاء زيد فى السنة الماضية وقد ركب فرسه
ولو كان المعتبر هو المقارنة للحال التى هى زمان التكلم لوجب قصد بيا المضارع
المثبت بالواو اذا كان العامل مستقبلا كقولنا سيجىء الامير ويقاتل الجانب بين يديه
لعدم المقارنة لانقطاع بان المضارع ليس بحسب الحال وغاية ما يمكن ان يقال فى هذا
المقام ان حالية الماضى وان كانت بالنظر الى عامل ولفظة قد انما تفيد قربه من حال
التكلم فقط والحالان متباينان لانهم استتبعوا لفظ الماضى والحالية لتناف الماضى
والحال فى الجملة فانوا بالفظ قد لظاهر الحالية وقالوا جاء زيد فى السنة الماضية وقد
ركب كما مر فى اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فظهر ان تصدير
الماضى المثبت بلفظة قد لمجرد استحسان لفظى ولكثيرا ما يقيد الفعل الواقع فى زمان
التكلم بالماضى الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلفظة قد يكثر منه سورة
الاستعداد كقول ابى العلاء صحابة موسى بعد
آباء التبع • وبالجملة يجب ان يعلم ان الحال التى هى بيان الهيئة لا يجب ان يكون عاملها
فى الحال الذهنى زمان التكلم وانها متباينان حقيقة وبهذا يظهر بطلان ما قال السكاكى
من انك اذا قلت جئتك وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون حالا لان كتابة
الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا اذا كان شرع فى الكتابة وقد فرغ منها
جزء الا انه متلبس بها مستديم لها فلا انقصان جزء منها حين الماضى وللتلبس بها

ع قوله
شبه من الفعل اى ليس على شكل
يخبر بها اى الشعوب الى صيغ
نبى وفتيل من النباء وهو
الفاعل وهما الجزء والاصل الهزة
كان الهزة من ذرء فترك
همزتها فى الاستعمال والشعوب
جمع شعب وهو الاصل الذى يتشعب
منه القبائل والصدع الاصل الشعب
واريد به التفرق هنا اى ان هذا الذى
يخبر بها بحال التفرق تبعا اى مخبر عنها بالتفرق
ولكنى ليس هو على شرع لما جعل الخبر
نبيا بمعنى مخبر عنه كذلك شرعت لها
ليقطع عنه ايام البعوثة وتحقيق قصته
الاضافة ثم ما يخبر به هذا النبى وهو
الاجتماع صائرا الى افتراق وبهذا
فى الرضى بالظهور كما هو عادة العرب
الا غرائب والتفرقا فسموه غريبا
البينا وغريب امثل فى التناكم
فقالوا اشأم من غراب البين
تحقيق الشعوبا

٥
اقول فيه مناقشة لان البحث عن حال
التركيب هيئة الفاعل والمفعول
وعلى تقدير كون قول الشارح وقد
اعتبرت صحابة موسى حالا بتين هيئتها
لان اعتبرت صحابة موسى للايقيد
هيئة للمصدر واجيب عنه انه
تقدير اصدق وحاكيا اعتبار
صحابة موسى فلا يكون هاهنا من
فيه لان الكلام فيما يقيد الفعل
الواقع فى زمان التكلم بالفعل
الماضى الواقع قبله بمدة
طويلة حتى
وبالجملة يجب ان يعلم ان الحال التى هى بيان الهيئة
لا يجب ان يكون عاملها مقصودا فى زمان التكلم
وبالجملة

بها وقد علم مما صح ان يكون لفظ الماضى حالا لاتصاله بالحال واما الماضى المنفى فلما
جاز فيه الامران مع استفاد المقارنة وللحصول ظاهر لكونه ماضيا منفيا احتاج فى
تحقيق المقارنة فيه الى زيادة بيان فقال واما المنفى اى اما جواز الامرين فى الماضى
المنفى فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاولى اى دلالته على المقارنة فلان لما
لاستغراق اى لامتداد النفى من حين الاستغراق الى حين التكلم نحو ندم زيد ولما
ينفعه الندم اى عدم نفع الندم متصل بحال التكلم وغيرها اى غير لما مثل ما ولم
لاستغراق متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اى استمرار ذلك الاستغراق
وان جاز انقطاعه ودون زمان التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه يضرب اليوم
فيحصل به اى بالنفى او بان الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليها اى على المقارنة عند
الاطلاق اى عند عدم التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الاستغراق كما فى قولنا لم يضرب
زيد امس ولكنه ضرب اليوم بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد
من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى فى صدقه وقوع الضرب
فى جزء من اجزاء الماضى واذا قلت ما ضرب افاد استغراق النفى لجميع اجزاء الزمان
الماضى وذلك لانهم اراد وا ان يكون النفى والاثبات متعاقبين بزمان ولقصد طرفة
نقيض فلو جعل النفى كالاثبات مفيدا لجزء من الاجزاء لم يتحقق التناقض
لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا فى الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا
فى النفى الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب واقل من استمرار الترك ولهذا كان
النهى موجبا للتكرار دون الامر وكان نفى النفى اثباتا دائما مثل ما زال وما انفك
ونحو ذلك ولتحقيقه اى تحقيق هذا الكلام وهو ان الاصل فى النفى الاستمرار بخلاف
الاثبات ان استمرار العدم لا يفتقر لسبب بخلاف استمرار الوجود يعنى ان
بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود بعد عدم وجوده

معنى نفى لما ونفى لم والفرق بينهما
كانه قيل هذا ما هو عارض لنا ولنا
اختصاص الماضى المثبت بقبول قد فى صدره
اختصاص المستقبل المثبت بقبول السين وسوف
متقدم مع الاصل استمرار النفى فى صدره
بمنع كون الاصل فيه الاستمرار لجواز
ان يكون الاصل فيه الانقطاع
الدلالة عليها عند الاطلاق فاجاب
بقوله "واما"

ص اى كون وقوع الضرب فى ضرب من
الزمان الماضى كما فى الكشف فرق
بين قولنا ما ضرب زيد امس وقولنا
ما ضرب زيد فى الماضى فان الاول
يجوز ان يكون الاستغراق فى بعض
اجزاء الماضى والثانى يجب ان يكون
فى جميع اجزائه

ص
كالماضى او الاستقبال
او الحال حق
معنى استمرار النفى واستمرار الترك
كانه قيل لم يفعل بالكسر
فانه ايضا يخصص المقصود حتى

والوجود للحادث لابد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج
الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم والمراد ان
استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود
وبهذا اندفع من قال ان العدم لا يعلل وانه اولى بالامكان من الوجود وبالجملة لما كان
الاصل في المنفي الاستمرار حصلت من الحال قرينة الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه
واما الثاني اي عدم دلالته على الاصل فلكونه منتفيا هنا اذا كانت الجملة فعلية

وان كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها اي ترك الواو لعكس ما مر في الماضي
المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لذ
لنهايتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده على بدئه فيمن رفع فوه
وعوده على الابتداء اي رجوعه على ما ابتدأه على ان البدء مصدر بمعنى المفعول
وان دخول الواو هنا ايضا ان دخول الواو اولى من تركها لعدم دلالتها اي
الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها بمن زيادة رابط نحو فلا
تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة او وانتم تعلمون
ما بينه وبينها من التفاوت حتى ذهب كثير من النحاة الى ان تجرد الاسمية عن الواو
ضعيف وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ في الجملة الاسمية ضمير ذي الحال وجبت
الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع
وذلك لان الجملة لا يربك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات
وتقدير تقديم المفرد في ان الاستيناف لها الاثبات وبهذا امتنع في نحو جاء
زيد وهو يسرع او هو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل
المرفوع كان بمنزلة اعادة الاسم صريحا في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع
في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات لان اعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استيناف

استيناف للخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدأ بغير خبره وجملته لغو في البين
وجرى مجرى ان تقول جاءني زيد وعمرو يسرع تمامه ثم ترفع انك لم تستأنف كلاما
ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعليه فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو
وما جاء بدونها فبابه الشذوذ الخارج عن قياس واصل يهرب من التباس نوع
من التشبيه وذلك لان معنى فوه الى فيّ مشافها ومعنى عوده على بدئه ذاهبا في
طريقه الذي جاء منه واما قوله اذا ثبت اياس وان تشألّه وجدته حاضرا ه
اي حاضرا عنده في الجود والكرم وتنزيل الشيء منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم
ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو وكما جاء الماضي على ارادة قد هنا كلامه
في دلائل الاعجاز والذي يلوح منه ان وجوب الواو في نحو جاءني زيد ويسرع
او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع امامه او مسرع اولى منه في نحو جاءني زيد
ويسرع او مسرع وقال ايضا في موضع آخر انك اذا قلت جاءني زيد السيف
على كتفه او خرج التاج عليه كان كلاما فرا الايجاد يقع في الاستعمال لانه بمنزلة
قولك جاءني زيد وهو متقلد سيفه وخرج زيد وهو لابس التاج في ان المعنى على
استيناف كلام وابتداء اثبات وانك لم ترد جاءني كذلك ولكن وهو كذلك
فظهر منه ان الجملة الاسمية لا يجوز ان يجعل تجرد بها عن الواو الا جزء من الثاني
والتشبيه بالمفرد وبهذا اسقط كلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تع مبينا
اوهم قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا
لاجتماع حرفي العطف لان الواو للحال هي والعطف استغنيت للوصل فتقول ذلك
جاءني زيد راجلا وهو فارس كلام فصيح واما جاءني زيد وهو راكب فخبيث وكذا
في قوله تع اهبطوا بعضكم لبعض عدو انه في موضع الحال اي متعادين بغيا بينهم
فان العداوة

وانا نحضه على الوقوف عند الشيخ
فليتأمل ذلك الحذف وليتدبر ما ذكرناه
وفهم الحال بالمعنى الذي ذكرناه السكاكي
فضلا عن النحاة

وفائدة التشبيه فيما ذكر الجملة الاسمية
الاستيناف ظاهر فلا يجوز بدون
الواو سواء كان صدره
اسم الفرع او الغير

ان يكونا من الاحوال المتعاقبة وهي ان تكون احوالا متعددة لصاحبها واحدا كالكاف
في سيقبل هنا ويجوز ان يكونا من الاحوال المتداخلة وهي ان يكون صاحب الحال الثانية
الاسم الذي يشتمل عليه الحال السابقة مثل ان تجعل قولك يريد ان تجيء حالا من الضمير
في سالما وقال بعضهم ان كان المبتدأ ضميرا في الحال يجب الواو والا فان كان الضمير فيها
صدر به الجملة سواء كان مبتدأ محذوفا نحو في ذا هبط ابوصكم ليبوض عدقا وخبرا
نحو وحدي حاضرا ان للبدو والحضر فلا يحكم بضعف مجردا عن الواو لكون الرابطة في اول
الجملة وهذان البيانان من هذا القبيل والا فهو ضعيف قليل لقوله تصف الذبار اماءه
غائرة الثنايا شاسن الاجارة والاطناب وقال الكاكي اما الاجارة والاطناب فلكونهما
نسبيتين اي من الامور النسبية التي تكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء آخر فان
المؤخر انما يكون موخرا بالنسبة الى كلام آخر منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالقياس
الى كلام انقص منه ليتبين الكلام فيهما الادراك التحقيق والتعيين بعض لا يمكن ان يقال
على التعيين والتحقيق ان الاتيان بهذا المقدار من الكلام ايجاز وبذلك المقدار اطناب
اذ رب كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وكذا
المطنب فكيف يمكن على التحقيق والتحديد ان يقال ان هذا ايجاز وذاك اطناب والبناء
على امر عرفي اي والا بالبناء على امر يعرفه اهل العرف وهو مقدار الاوساط
الذين ليسلهم فصاحة وبلاغة والاعتبار عرفهم اي كلامهم في مجرى عرفهم في تادية
المعاني عند المحاورة والمحاورة وهو اي هذا الكلام اللايق من الاوساط في البلاغة
لعدم رعاية مقتضيات الاحوال والايذم ايضا منهم لان غرضهم تادية اصل المعنى بحيث
يدل لا على وضعية والفاظه كيف كانت ومجرد تاليف يخرج به عن حكم العيّ فالايجاز
اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال الا
الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تارة الى كون عبارة المتعارف

مطلب الايجاز والاطناب

مُصَاة قد انتصف النهار
وكم يخرج بعد من الغاد وصاحبه
لا يجدن الى ام هيت
نصف اي انتصف بعض بلغ
نصف سنة

اي ضه
و رفيقة بالغيب لا يدلكه

والمراد بالاوساط اهل اللسان العارفون
بجملة صحيح الاعراب الذي لا يجد صعوبة
بالفصاحة والبلاغة ويركبون فيما بينهم
كلاما صحيح الاعراب مؤديا لمرامهم بالالفاظ
تدل عليها بالمطابقة ويخرج بسبك الدلالات
عن حكم العيّ وهو الذي يلتفت عند
البلغاء باصوات الحيوانات وهو
موضوع من الوسط بقال رشرش وسط
اي بوب الجيد والردي لانهم دون
البلغاء وفوق العاجزين عن تركيب
الكلام الصحيح ولا بد من الاعتراف
بكلامهم لانه اكثر اساس منهم وبهم قامت
في معاملاتهم والحوادث الواقعة بينهم وهو
واضح لا يخفى منه ولا يذم لانه لا يعتبر
المطابقة بمقتضى الحال كما يعتبر في كلام
البلغاء

شرح ايضاح

احترز عن علم البيان

احترز عن مسئول معتد به وهو ان يقال
اذا لم يكن هذا الكلام ايجازا مقتضيا
الاحوال فكلام في حكم العيّ ويجاب
بقوله وجرد الخ

المتعارف اكثر منه ويرجع تارة اخرى الى كون المقام خليقا بان يبسط ما ذكر اي من الكلام
الذي ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط طي مكبها الى بعض الاوهام عينا
قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة المتعارف وقد يوصف به لكونه اقل
من العبارة اللايقة بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله تبوريت اتى وبين العظم مني و
واشتعل الرأس شيبا فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا ياربّ قد شخت
لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام لانه مقام بيان انقراض الشباب والعام المشيب
فينبغي ان يبسط فيه الكلام غاية البسط ويبلغ في تاكيد كل مبلغ ممكن فعلم ان للايجاز
معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثاني كونه اقل مما يسع
مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما هو اقل من عبارة المتعارف
ومقتضى المقام جميعا كما اذا قيل رب قد شخت بحذف حرف النداء وياء الاضافة
وصدق الاول بدون الثاني كما في قوله اذا قال الخميس نعم بحذف المبتدأ فانه اقل
من عبارة المتعارف وهو بهذا لم يسع اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه
يقتضي حذف المسند اليه كما مر وصدق الثاني بدون الاول كما يقول رب اني وهن
العظم مني ويمكن اعتبار هذين المعنيين في الاطناب ايضا لكنه تركه لانسباق
الذهن اليه مما ذكر في الايجاز والنسبة بين الاطناب ايضا عموم من وجه وكذا
بين الايجاز بالمعنى الثاني والاطناب فليتأمل وقد يتوهم من كلام الكاكي
ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف
والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان الكاكي قد صرح
بخلاف الاختصار لكونه اقل من المتعارف ايضا فهم لو قبل الايجاز اختصار بالمعنى
الاصطلاح لانه لم يطلق عليه ما هو اقل بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد
الصواب وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعذر تحقيق معناه

حاشية الايضاح

حاشية المطول

حاشية الخميس فعما المقدمة
والقلب والتمية والتبيين والتتميم
والتتميم واحد الانعام هو الحال المرتضية
واكثر ما يقع هذا الاسم على الاول

الايجاز بالنسبة الى المتعارف باعتبار
الاقلية والمطابقة لمقتضى
المقام والاطناب باعتبار
الاكثرية منهما

على
لو جعل ما في قوله ربّ اني وهن
العظم مني وجه الاطناب بالمعنى الاول
دون الايجاز بالمعنى الثاني فيما اذا قال
هضاع المقام وبالعكس فيما اذا قال
المقام يا ربّ اطنب فيما اذا قال
يا ربّ شخت ولكن المسبة بين الايجاز
بالمعنى الاول والاطناب بالمعنى الثاني
عموم من وجه فليتامل

لان كثيرا من الامور النسبية والمعاني الاضافية قد يجمع معانيها وتعرف تعريفات
تليق بها كالابوة والبنوة ونحوها وجوابه ان المراد بعدم بيانه تحقيقه انه لا يمكن
ان يجمع وبيان ان هذا القدر من الكلام مجاز وذلك اطناب على ما مر وهذا ضروري
وليس المراد انه لا يمكن ان يبين معناها اصلا لان ما ذكره السكاكي تعريف بها تنبيه
على المتعارف والبسط الموصوف بان يقال المجاز الكلام قد يكون لكونه اقل من المتعارف
وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور يرد الى الجهالة لانه
لا يعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان ذلك المقام
اي مقدار يقتضي من البسط حتى يحكم عليه وبحكم بان المذكور اقل منه او اكثر
وجوابه ان الالفاظ قوالب المعاني والقدرة على تأدية المعاني بعبارات مختلفة
في الطول والقصر والتصرف في ذلك بحسب مناسبة المقامات انما هي من دأب البلغاء
واما المتوسطون بين الجهال والبلغاء فلهم في تفهيم المعاني حيث معلوم من الكلام
يجري فيما بينهم في الحوادث اليومية بذلك بحسب الوضع على المعاني المقصودة وهذا
معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا
واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون
ان اي مقام يقتضي البسط وان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط على
ما مر تنبيه من ذلك في الابواب السابقة فلا ترد الى الجهال والاقرب الى الصواب
اولى الفرم ان يقال التعبير عن المقصود اما ان يكون بلفظ مساو له او الناقص
او الزائد
اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا والناقص اما ان يكون وافيا به او لا والزائد
اما ان يكون لفائدة او لا فهذه ستة طرق ثلثة منها مقبولة واثنان مردودان
اما المقبول من طرق التعبير عن المراد فهو تأدية اصله بلفظ مساو له
لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه وان او بلفظ زائد عليه لفائدة فالمساواة

فالمساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا
به والاطناب ان يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة واحترز بقولنا عن الاخلال وهو ان يكون
اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير وافٍ ببيانه كقوله اما الحارث بن الحليزة اليشكري
والعيش خير في ظلال النوك اي الحمق والجهالة ممن اي من عيش من عاش كذا اي
مكدودا متعوبا اي الناعم وفي ظلال العقل يعني ان اصل مراده ان العيش الناعم في
ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظ خير وان بذلك فيكون مجملا
وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف ان العيش المعتد به اعني العيش الناعم انما هو عيش
الجهال المغفلون دون العقلاء والمتأملين في عواقب الامور فجعل محل العيش في ظلال
النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المنبهرين
في امورهم واشار بالتعطف وجه الى العيش في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وان
العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى انه لو ذكر الناعم وفي ظلال العقل لكان كالمتكرر
ويثبت على ذلك لفظ الظلال واحترز بقولنا من التطويل وهو ان يكون اللفظ زائدا على
اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا نحو قول عدي بن الابرش يذكر غدر
الزباء بجذيمة بن الابرش وقد قدمت الادهم لراهشيه والفي اي وجد قولها كذبا
ومينا والكذب والمين بمعنى واحد ولا فائدة في الجمع بينهما التعديد التقطع والرا
بشأن عدي فان في باطن الذراعين والضبر في راهشيه وفي الفي بجذيمة وفي قدمت
وقولنا للذم واحترز بقولنا من الحشو اي هو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا
وهو قسمان لان ذلك الزائد اما ان يكون معدا للعمد اولا يكون فالمعد للعمد
كالندى في قوله اي كلفظ الندى في بيت ابي الطيب والافضل فيها اي في الدنيا للشجاعة
والندى وصبر الفتى لولا القافية ستعرف بهي اسم للمنية غير منصرف للعلمية والتانيث
وانا صرفها ضرورة فاعلم انما الفضيلة في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر

على الشدائد على تقدير عدم الموت وهذا انما يحتج في الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاع اذا تيقن بالخلود بان عليه الاقتحام في الحروب والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث والشدائد وبقاء العربان عليه صبر على المكروه لوثوقه بالخلاص عنه بل مجرد طول مقامه يهون على النفوس الصبر على المكاره ولهذا يقال هب اني صبرت لك فمن ابن لي عمر نوح لخلافة البلاد مالك فانه اذا تيقن بالخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه اليه دائما فيكون بذاله افضل واما اذا تيقن بالموت فقد يهان عليه بذله ولهذا قيل فحل ان ملكت واطعم غيرك فلا التزديقي ولا الاكل وما يقال ان المراد بالندى بذل النفيس شيء لانه لا يفهم من اطلاق لفظ الندى ولانه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل النفس الاعدم التحرز عن الامور التي من شانها الاهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة والاقرب ما ذكره الامام ابن جني وهو ان في الخلود وتنفل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل وغير المفسد كقولك اي عن الخمر الغير المفسد للعقل كما قيل في قوله زهير بن ابي سلمى فاعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي فان قلت فد يقال ابصرته بعيني وسمعته باذني وضربته بيدي فلا يجعل مثل هذا من الحشو لوقوعه في التنزيل نحو فويل مما كتبت ايديهم قلت امثال ذلك انما يقال في مقام يفتقر الى التاكيد كما تقول لمن ينكر معرفتك كتبته بيدي هذه واما قوله تع ذلك قولهم بافواههم فمعناه انه قول لا يعضده برهان في هو الا لفظ يقولونه لا معنى له كالالفاظ المهملة التي هي حروس ونغم لا معاني لها وذلك لان العقل الدال على معنى لفظ معقول بالقلب ومعناه مؤثر في القلب وما لا معنى له معقول بالعلم لا غير ولهذا قال

قال الله تع يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم اتباعا وقد قيل انها الاصل والمعتمد عليه نحو ولا تبع الكفرين الآثام وقوله اي قول النابغة مخاطبا اياها فاربوس فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان المنتأى هو اسم الموضع من ارتمائي عنده اي بعدك عني واسع اي ذو سعة وجدت شبهته بالليل لانه وصفه في حال سخطه وهو له والمعنى انه لا يفوت الممدوح وان بعد في الهرب فيصير الى اقصى الارض لسعة ملكه وطول يده ولان له في جميع الآفاق مطيعا او امره بهيبة الهرب اليه فان قيل كلا المثالين غير صحيح لان في الآية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون الجاز اكثر من الحقيقة قلنا اعتبار ذلك امر فضلي ورعاية القواعد النحوية من حيث يتوقف عليه تادية اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون خطلا وبالجملة كون لفظ الآية والبيت ناقصا عن اصل المراد ممنوع على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط اعني الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا له الى ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه فان قلت ليس فيه حذف الفعل الذي يتعلق به الظرف قلت لما استقر الظرف مسنده ووجب تركه لعدم احتياج تادية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا صح ان ليس فيه حذف شيء مما يؤدي به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو لمجرد رعاية امر فضلي وهو ان حرف الجر لا بد ان يتعلق بفعل وفضله او رجحان قوله ولكم في القصاص حيوة على ما كان عندهم او غير كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل جملة مروي بانا ظرة الى اللفظ الذي يناظره قولهم القتل انفى للقتل منه اي من قوله ولكم في القصاص حيوة ومتناظره منه هو في القصاص حيوة

لان قوله ولكم لا مدخل له في المناظرة لكونه زائدا على ما من قولهم القتل انفى للقتل فحروف
في القصاص حيوة احد شيئين اعتبر التنوين والا فعشرة وحروف القتل انفى للقتل
اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة
دون الكتابة والنقض على الظاهر الذي هو الحيوة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل بالتصحيح
بها وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم لمنصبها اي منع القصاص اياهم عما كانوا عليه
من قتل جماعة بواحد في ما مضى لكم في هذا الحكم الذي هو القصاص حيوة عظيمة
او النوعية عطف على التعظيم اي لكم في القصاص نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة
للمقتول اي الذي قصد قتله والقاتل بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص
من القاتل لانه اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم
هو من القود واطراده اي يكون قوله ولكم في القصاص حيوة مطردا ولان الاقتصاص
مطلقا للجيوة بخلاف قولهم فان القتل الذي هو انفى للقتل ما يكون على وجه القصاص
لان مطلق القتل لان القتل ظلما ليس انفى للقتل بل ادعى له وخلوه اي بخلاف قوله
ولكم في القصاص حيوة عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار
من حيث انه تكرار من عيوب الكلام بعض ان ما يخلو عن التكرار افضل مما يشتمل
عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل في هذا التكرار
زجر العجز على الصدر وهو من المحسنات قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل
من جهة زجر العجز على الصدر وهذا لا يأتي في رجحان الخالي عن التكرار ولهذا قالوا
الاحسن في زجر العجز على الصدر ان لا يؤدي الى التكرار بان يكون كل من اللفظين
بعض آخر واستغنائه اي وبالاستغناء قوله ولكم في القصاص حيوة عن تقدير
محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اي انفى للقتل من تركه والمطابقة اي بالنظر
الى صنعة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين كالقصاص والحيوة ورجح ايضا بانه

كان جواب سؤاله مقدرا وجه
ان يقال ان الحروف في القصاص
حيوة ثلثة عشر لا احد عشر
فاجاب بقوله والمعتبر

اي بعد حضور القاتل للقصاص
او نوع فضيل له نوع من الحيوة
فكذا بين يقصد قتله

علة
اي بخلاف القتل ظلما ليس للقتل
انفى للقتل بل ادعى له وهو
القتل قصاصا او بعضهم ليس
كذلك فهو اقتل واذا

وهو قولهم القتل
انفى للقتل

اي الوجه السابع اذ قولنا فيه صنعة
المطابقة لانه فيها جمعان المتضادين
وهما القصاص والحيوة ولا مطابقة
في قولهم وسياتي ان المطابقة من غير

بقافية من القرائن وبهذا ان القصاص قتل وعقوبة للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة
وبسلامته من توالي الاربع التي تنقبض سلاسة الكلام بخلاف قولهم
فانه ليس فيه ثمانية يجمع بين حرفين متحركين متلاصقين الا في موضع واحد وبخلوه عما يثقل
عليه قولهم من التناقض بحسب الظاهر وبهذا الثاني يندفع وفيه نظر لان ذلك خلاف
محسنة وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدا للاختصاص مبالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر
على المبتدا المنكر مثل في الدار رجل لا يفيد الا الاختصاص وايجاز الحذف عطف على ايجاز
القصر وهو ما يكون بحذف شيء والمحذوف اما جزء جملة بان يذكر في الكلام ما يتعلق
به ولا يكون مستقلا بعلة كان او فضلة مغيرا كان او جملة مضاف بدل من جزء جملة
نحو واسئل القرية اي اهل القرية او موصوف نحو قول العرجي انا ابن جلا او طلاع الثنايا
اي اضع العمامة تعرفوني والثنية العقبة فان طلاع الثنايا اي راكب لصعاب
الامور اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره او جلا الامور اي كشفها فحذف الموصوف
وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا تحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض
ما قبله من المجرور بمن او بفي كقولك منهم من يقول ذلك وكقولك ما في القوم دون
هذا وقع خبرنا دون اكتسابا فالزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة فاحفظ جلا هنا
علم وحذف التنوين لانه محكي كبيد في قوله ثبت يعود الى بني يزيد ظلما علينا لهم
قديما لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا
الوزن ليس مما يختص الفعل ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل
المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل للجملة علما فهو محكي والا فمحكي حكم
المفرد في الانصراف وعدمه او صفة تحذف كان وراءهم ملك اي حاذ ملك سفينة نصبا اي
كل سفينة صحيحة او خوفا كسالمة او غير معينة وما يؤدون الى هذا المعنى جليل ما قبله
وهو قوله فاردت ان اعيبها فانه بدل على ان الملك كان اتيا بحذف الصحيحة دون المعيبة

اي لا يوجد في الاية لام القاف
والصاد متحركا متلا صقا
وكذا الكاف والباء متحركان متلاصقان

سواء استغنى المذكور من المحذوف
او لا وهو اكثر وقوعا من ايجاز
القصر

دل على ان الاحكام الشرعية انما تعلقت بالافعال دون الاعيان فلابد ههنا من تجوز
والمعنى الاظهر دل على ان المحذوف تناول لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء
تناولها وتقدير التناول اولى من تقدير الاكل ليشمل شرب البانها فانه ايضا
حرام وقوله منها ان يدل العقل فيه تسامح لان ان يدل بمعنى الدلالة والدلالة
ليست من الافعال ومنها ان يدل العقل عليها اى على الحذف وتعيين المحذوف
نحو وجاء ربك اى امره او عذابه فان العقل يدل بامتناع المجئ على الله تع
ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر او العذاب اى احدهما وليس المراد انه يدل
على تعيين الامر او تعيين العذاب فلتامل ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على
التعيين نحو فذلكن الذى لمتننى فيه فان العقل دل على ان فى قوله فيه مضافا
محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبه واما
تعيين المحذوف فانه لجواز ان يقدر فى حبه لعوله قد شغفها حبا وفى مراودته
لفوله تع تراود فتاها عن نفسه وفى شانه حتى يشملهما اى الحب والمراودة
والعادة دلت على الثانى اى مراودته لان الحب المفرط لايلام صاحبه عليه
فى العادة لقهره اياه اى لقهر الحب المفرد صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر
فى حبه ولا فى شانه لانه شامل له ويتعين ان يقدر فى مراودته نظرا الى العادة
ومنها اسم من ادلة تعيين المحذوف الشروع فى الفعل لان الشروع مثلا انما يدل
على ان المحذوف هو الفعل الذى يشرع فيه واما الدلالة على الحذف فانما هى من
جهة ان الجار والمجرور لابد له من فعل يتعلق به وهو على ما يشهد به القوانين النحوية
ويدل على تعيينه الشروع فى الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ
له اى يقدر عند الشروع فى القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع فى القيام
او القعود بسم الله اقوم واقعد ولكل فعل يشرع فيه ومنها الاقتران اى من

اى من ادلة تعيين المحذوف اقتران الكلام او المخاطب بالفعل كمقارنة الامر للركوب
والتبين اى اعرست فان كون هذا الكلام مقارنا للاعراس للمخاطب دل على ان المحذوف
اعرست والباء للملابسة والارفاء الالتيام والاتفاق تقول رفأت الثوب ارفاءه
اذا اصلحت ما وهى منه والاطناب اتقا بالايضاح بعد الابهام لذيذ المعنى او صورتان
مختلفتان احديهما مبهمة والاخرى موضحة ويتلمان خير من علم واحد او ليتمكن النفس
فضل تمكن لما طبع الله المنفوس عليه من ان الشئ اذا ذكر منها ثم بين كان اوقع فيها
من ان يبين اولا او لتكمل لذة العلم به اى بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان
عند وقوع الشعور بالمجهول بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم ولا لذة
به واذا حصل به الشعور بوجه دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وتألمت بفقدانها
اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به للعلم الضرورى بان
اللذة عقيب الالم اكمل واقوى وكانها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص من الالم
وما يواخى ذلك ما فى قوله تع هل ينظرون الا ان يأتيهم الله فى ظلل من الغمام فانه
جعل العذاب الذى يأتيهم من الغمام الذى هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان الشر اذا
جاء من حيث لا يحتسب كان اعظم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسر فكيف
اذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع
لمجيئها من حيث توقع الغيث وبالهم من الله عالم بكونها يحتسبون لخورت
اشرح لى صدرى فان اشرح لى يفيد طلب شرح لشئ ما اى للطالب وصدرى يفيد
تعيينه اى ذلك الشئ وايضاحه وبدأ الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون لاحد الاغراض
الثلثة المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشئ المبين وتعظيمه كقوله تع وقضينا اليه
ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله تع واذ يرفع ابراهيم القواعد
من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة ومنه اى من الايضاح بعد الابهام

باب نعم على احد القولين اى على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف او لوارسيد الا
اختصار كقولك نعم رجل زيد فلما قيل نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان الظنا بانهم فيه الفاعل
اولا وفسرتا نيا وقوله اذ لوارسيد الاختصار مشعر بان الاختصار قد يطلق على ما
يقابل الاطناب ويعم الايجاز والمساواة وبهذا يوافق اصطلاح السكاكى ووجه حسنه
اى حسن باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام فى معرض التمثال
نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف
المبتدا الذى هو صدر الاستيناف وابهام الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب
وقيل الاجمال والتفصيل وكذلك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة اللا
المنظورة التى تظهر فى النفس عند وجدانها تاثر وانفعال عجيب وانما قال ابهام
الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة وصفان يتضاد احدهما
كالشر والحد فى زمان واحد من جهة واحدة وبهذا يمتاز عن منه اى من الايضاح بعد
الابهام التوشيح وهو ان يؤتى فى غير الكلام بمثنى مفسر بكسيين تابعهما معطوف
على الاول نحو شيب ابن آدم وشيب فيه خصلتان الحرص وطول الامل ولوارسيد
الاختصار لقيل وشيب فيه الحرص وطول الامل لكنه ابهم اولا ثم اوضح لمكسبه
وسمى بهذا توشيحا لان التوشيح لف القطن المندوف وكانه يجعل التعبير عن المعنى
الواحد بالمثنى المفسر بكسيين بمنزلة لف القطن بعد الندف واما بذكر الخاص
بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام ونعنى بذكره بعده ان يكون
ذلك على سبيل العطف دون الوصف او الابدال فلو قال واما بعطف الخاص
على العام لكان اوضح وذلك للتنبيه على فضله اى على مزيته الخاص من كانه ليس
من جنسه اى جنس العام تنزيلا للتغاير فى الوصف منزلة التغاير فى الذات يعنى انه
لما امتاز عن سائر افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة جعل كانه شئ اخر مغاير

مغاير للعام مباينا له لاشتماله لفظ العام والا جرى فى حكمه منه بل يجب التنصيص عليه والتنبيه
به وذلك قد يكون فى مقرد وقد حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ان الوسطى من
الصلوات او الفضلى من قوله م للافضل الاوسط وهى صلوة العصر على قول الاكثرين ومنه
قوله تع من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال وقد يكون فى كلام محقوق تع
ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله
اصبروا وصابروا الان المصابرة باب من الصبر وذكر بعده تنبيها على فضله لشدته وصعوبته
واما بالتكرير لنكتة كيكون اطنا بالاقطوبلا كتاكيد الانذار فى كلا سوف تعلمون ثم كلا
سوف تعلمون فقوله كلا اردع وتنبيه على انه لا ينبغى للناظر لنفسه ان يكون الدنيا
جميع همه وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون انذار ليخافوا فيتنبهوا عن غفلتهم اى سوف
تعلمون الخطاء فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله وفى تكريره تاكيد
للردع والانذار وفى الاتيان بلفظ ثم دلالة على ان الانذار الثانى ابلغ من الاول
وكذلك كما تقول للناصح اقول لك ثم اقول لك لا تفعل وذلك لان اصل ثم للدلالة
على تراخى الزمان لكنه قد يجئ لمجرد التدرج فى درج الارتقاء من غير اعتبار التراخى والبعد
بين تلك الدرج ولان الثانى بعد الاول فى الزمان وذلك اذا كرر الاول بلفظه نحو
والله ثم والله وكقوله تع وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين ومن
نكت التكرير زيادة التنبيه على ما ينبغى التهمة والايقاظ عن سنة الغفلة ليكمل تلقى الكلام
بالقبول كما فى قوله تع وقال الذى آمن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم
انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها زيادة التوجع والتحسر كما فى قول فيا قبر معن
انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة مضجعا • ويا قبر معن كيف واريت
جوده • وقد كان منه البر والبحر مترعا • ومنها تذكير ما قد بعد بسبب طول الكلام
وهذا التكرير قد يكون مجردا عن الربط كما فى قوله تع ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد

ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم • وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها • وقد يكون مع رابط كما في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وصية لازواجهم متاعا الى الحول غير اخراج فان خرجن فلا جناح عليكم في ما فعلن في انفسهن من معروف والله عزيز حكيم والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا فاذا بلغن اجلهن فلا جناح عليكم في ما فعلن في انفسهن بالمعروف والله بما تعملون خبير • وقد يكون مع رابط محذوف كما في قوله تعالى ان الذين يلحدون في اياتنا لا يخفون علينا افمن يلقى في النار خير ام من يأتي امنا يوم القيامة اعملوا ما شئتم انه بما تعملون بصير • وقد يكون مع رابط مذكور كما في قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون • وقد يكون مع رابط مقدر

الذي يجب ان يكون لتاكيد الجملة السابقة اما ان يكون لتاكيد منطوق كهذه الاية فان
زيوف الباطل منطوق به في قوله وزيف الباطل واما لتاكيد مفهوم كقول النابغة
الذبياني • ولست بمستبق اخا لا تلمه • مثال من لم يعلم عموم موقوعه في سياق النفي او من
ضرب المخاطب فلست وبهذا العين من ان يكون صفة لاخا يعرف بالتامل يعني لا تعذر
على استبقاء موقوة ايّ حال كونك من لا تلمه والاضافة على شعث اي تفرق وذميم
خصال يقال لمّ الله شعثه اي اصلح ما يفرق من امور اتى الرجال المهذب
اي المنقح الفعال المرضي الخصال وقصد البيت دل بمجموعه على نفي الكامل من الرجال
فهو تاكيد لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب في الرجال واما
بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس هو النفي والاحتراز عن الشيء
وفيه توق عن ايهام خلاف المقصود وهو ان يوتى في كلام يوهم خلاف المقصود
بما يدفعه اي يوتى بشيء يدفع ذلك الايهام وذكر له مثالين لان ما يدفع الايهام
قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في اخره فالاول كقوله اي كقول طرفة فسقى
ديارك غير مفسدها اي غير مفسد المذباد وهو حال من فاعل سقى امن قوله
صوب الربيع اي نزول المطر وهو فوعة الربيع وديمة تهمي اي تسيل لان نزول
المطر قد يكون سببا لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك بتوسط قوله غير مفسدها
والثاني نحو قوله تع فسوف ياتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين لغرة
على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم
فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم واشعارا بان
ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولذا عدى الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كانه قيل
عاطفين عليهم على وجه الذلة والتواضع ويجوز ان يكون التعدية بعلى للدلالة
على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين حافضون اجنحتهم من

ومن هذا القسم قول كعب بن سعد الغنوي • حليم اذا ما الحلم زين اهله • مع الحلم في عين العدو
مهيب • فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من عجزه فلما زال هذا الوهم بان حلمه انما
هو في وقت تزيين الحلم لا اهله وبهذا انما يكون عند القدرة والالم يكن زينا واما المصراع
الثاني فزعم المعظم انه تاكيد للازم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين لاهله وهو انه غير جائز
ان لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما حين لا يجب الحلم يكون مهيبا في عين العدو
لا محالة فيكون هذا تذييلا لتاكيدا لمفهوم لا تاكيدا لما لزم كما زعم بعض الناس وفيه نظر لان الم
ان من لا يكون حليما حين لا يجب الحلم يكون مهيبا في عين العدو فلجواز ان يكون غضه
ما لارتياب ولا يعبا به والذي يخطر بالبال ان معنى البيت لطف وادق مما يشعر به كلام
المصنف وان المصراع الثاني تكميل وذلك لان كونه حليما في حال يجب فيه الحلم يوهم انه في تلك
الحالة ليس مهيبا لما به من البشاشة والطلاقة الوجه وعدم آثار الغضب والمهابة فنفى
ذلك الوهم بقوله مع الحلم في عين العدو مهيب عين انه مع الحلم في تلك الحالة التي يجب فيها
الحلم بحيث يابه العدو لكن مهابته في ضمن كآبة في غير تلك الحالة واما بالتتميم وهو ان
يوتى في كلام لا يوهم خلاف المراد بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه
في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اي يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه واذا جعل
الضمير لله اي يطعمونه طلبا لمحبته فلا يكون ما نحن فيه لانه لمناوبة اصل المراد ولكن قليل المدة
في قوله تع سبحان الذي اسرى بعبده ليلا ذكر ليلا مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة
على تقليل المدة وانه اسرى في بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يوتى في اثناء الكلام
او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام
ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات
والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او توكيدا له او بدلا منه
كالتنزيه في قوله تع ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فانه قوله سبحانه

جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون معطوف على
قوله لهم البشارة والنكتة فيه تنزيه الله تع وتقديس عما ينسبون اليه والدعارة
قوله اى ولكا الدعارة في قول يوسف بن محمد الشيباني يشكو كبره وضعفه ان الثمانين
وبلغتها • قد احوجت سمعي الى ترجمان • يقال ترجم كلامه اذا فسره بلسان اخر فقوله
بلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا
حالية كما ذكره بعض النحاة وبه شعر ما ذكر صاحب الكشاف في قوله تع واتخذ الله ابراهيم
خليلا • انها اعتراض لا محل لها من الاعراب نحو • الا بلى انا بها والحوادث جمة • فايأتنا
تاكيد وجوب اتباع ملته ولو جملة اعتراضية قبلها لم يكن لها معنى ومثله ما
ذكر في قوله تع واعلم ما وضعت وليس الذكر كالانثى انه اعتراض بين قولي
وضعتها انثى وقوله اني سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يليق بالحال
والغرض دفيع اشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تع اتخذتم العجل من بعده
وانتم ظالمون • ان قوله وانتم ظالمون حال اى عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة
في غير موضعها او اعتراض اى وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه في قوله اى وكما التنبيه
في قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه • ان سوف يأتي كل ما قدرا • ان هي المخففة
من المثقلة وضمير الشان محذوف يعني ان المقدور آت البتة واي وقع فيه تاخير
وفي هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومفعوله
والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية وما جاء اى من الاعتراض الذي
وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا اى كما ان الواقع هو بينه اكثر من جملة
قوله مع فاتوهن حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين
نا وكم حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر
من جملة بين كلامين متصلين معنى واشار الى اتصالها معنى بقوله فان قوله

قوله نا وكم حرث لكم بيان لقوله فاتوهن من حيث امركم الله يعني ان اتياني الذي امركم به هو
مكان الحرث لان الغرض الاصلي في الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تاتوهن الا من حيث
ياتي منه هذا الغرض والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه و
ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة التاكيد في امر عليق به كقوله تع ووصينا
الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك فقوله
ان اشكر لي تقرير لوصيتنا وقوله حملته اعتراض بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا و
وتذكيرا للقها العظيم مغزا ومنها الاطاعة والاستعطاف في قول ابي الطيب • وخفوق قلب
لو رايت لهيبه • يا جنتي لرايت فيه جهنما فقوله يا جنتي اعتراض الاطاعة مع المرام والاستعطاف
ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما في قول الشاعر • فلا هجره يبدو وفي اليأس راحة
ولا وصله يصفو لنا فنكارمه • فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب فبين سببه
بان في اليأس راحة وقال قوم قد يكون النكتة فيه اى في الاعتراض غير ما ذكر كما سبق
دفع الابهام بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه
يعني ان القائلين بان النكتة في الاعتراض قد تكون دفع الابهام ايضا افترقوا فرقتين
فجوز فرقة منهم وقوع الاعتراض اخر جملة لا تليها جملة متصلة بها بان لا تليها جملة اصلا
فتكون الاعتراض في اخر الكلام او تليها جملة غير متصلة بها وهذا صريح في مواضع من
الكشاف فالاعتراض عندهو لا بد ان يوتى في اثناء الكلام او في اخره او بين كلامين متصلين
او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة لانهم لم يجدوا لهذا القول
الا وجوبا كون النكتة دفع الابهام وجوز ان لا تليها جملة متصلة بها فبقي اشتراط
ان لا يكون لها محل من الاعراب بحاله فيشمل الاعتراض بهذا المعنى التذييل وبعض
صور التكميل وجوز ان يوتى بجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول الخنساء • وما بلغت مني
ستين في فراشه • ولا طلعت مني حيث كان فتيل • فان المصراع الثاني تكميل لا ندماج وصف

(اى لا يهدد دم فتيل من قتلتها القوم)

قومه يشمل القتل اتاهم اوتهم ان ويكيد لضعفهم فانزال هذا لوهم بوصفهم بالانتصار من
قائمهم وكلامه بهذا دال على ان الجملة في التذييل يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب في هذا
ويسمى التكميل عالم شهر به تقريره لجواز ان يكون جملة ذات محل من الاعراب تعقب بجملة اخرى
مشتملة على معنى ما معتبرة باعتبارها بدلا منها او تأكيدا ويكون الغرض منها تأكيد الاولى
اللهم الا ان يقال انه اعتمد في هذا الاشتراط على الامثلة والاعتراض بهذا التقرير
ببيان التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من الاعراب وبعضهم كونه
اى جوز الفرقة الثانية من القائلين بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام
ان يلزم الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم ان يقع في اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين معنى بجملة او غيرها والنكتة ما تشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم
وبعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين
معنى وتقرير كل منهما ما ذكر ظاهر واما ما يأتي ما ذكره في الايضاح حيث قال وفرقة
تشترط في الاعتراض ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى لكن
لا تشترط ان يكون جملة لو اكثر من جملة فيشمل من التتميم ما كان واقعا لاحد الموقعين
اى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى ومن التكميل ما كان واقعا لاحد
الموقعين ولا محل لها من الاعراب جملة كان او اقل من الجملة او اكثر ففيه اختلال
لانه اما ان يشترط في الاعتراض عندهؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب او لا يشترط
فان اشترط ولم يتم تجويز كونه غير جملة لان المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب
ولم يشمل شيئا من التتميم اصلا لانه انما يكون بفضلة ولا بد للفضلة من الاعراب
وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل لها من الاعراب لانه يشمل من التكميل
ما كان واقعا لاحد الموقعين سواء كان له محل من الاعراب او لا يكون اللهم
الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة يشترط عندهؤلاء ان لا يكون لها محل من

من الاعراب واما قوله جملة كان او اقل من جملة او اكثر فيرد لان ما هو اقل من جملة لا
من ان يكون له اعراب ففي الجملة كلامه لا يخ عن خبط واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين
يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر
ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من يشبههم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن
ذكره اى ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان وانه ما يتجلى به حملة العرش
ومن حوله ترغيبا فيه اى في الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر
بالتأمل فيها ومن الامثلة التي اوردها المصنف في هذا المقام قولهم رأيته بعيني وقولهم
تع يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم ولمخوذ لك وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم
اذ قد اتى فيه بفضلة لنكتة هي التأكيد والدلالة على ان هذا قول يجري على الستهم من
غير ان يكون تحته عن علم في القلب ومنها قوله تع تلك عشرة كاملة بعد قوله فصيام
ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة توهم الاباحة فان الواو تجيء للاباحة في
نحو جالس الحسن وابن سيرين الا ترى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان
ممتثلا وفيه نظر لانه يكون من باب التكميل اعني الاتيان بما يدفع خلاف المقصود
ومنها قوله تع اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك
لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه لو اختصر لترك قوله والله
يعلم انك لرسوله لان مساق الآية لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص في
الشهادة وفيه دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر وفيه نظر لانه ايضا من قبيل
التكميل او من الاعتراض عند من يجوز كون النكتة فيه دفع توهم الايهام واعلم
انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما ينبغي او اصل المراد
او زائدا عليه فكذلك قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه
وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساو له اى لذلك الكلام في اصل المعنى كقولهم اى

قوله الى تمام بضة اى يعرض عن الدنيا اذا عن اى ظهر سوده اى ستياوة وتمامه ولو برئت
فى زق جذل ناهد الذى الهيئة والعذراء البكر والناهد المرأة التى نهد ثديها
اى ارتفع وقوله اى قول الشاعر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء
فى جانب الفقر بالغنى مستبه اعنى الراحة وبالفقر المحنة يعنى ان السيادة مع
التعب فى المشقة احب اليه من الراحة والدعة بدونها يصفه بالميل الى المعالى فصاح
الى تمام الايجاز بالنسبة الى هذا البيت لمساواته له فى اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت
اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا بالنقير السابق وان
يكون مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب ويقرب منه اى من
هذا القبيل قوله تع لا يسئال عما يفعل وهم يسئالون وقول الحاسب وتنكر ان شئت
على الناكس قولهم ولا تكون القول حين تقول اى تغير ما تريد تغييره من
قول غيرنا واحد لا يجترئ على الاعتراض علينا انفة واستواء واقتدارا يجزمنا
يصف بأسهم ونفاذ حكمهم ورجوع الناس فى امهاتهم الى رأيهم فالاية ايجاز بالنسبة
الى البيت واناقال ويقرب لان ما فى الاية يشمل كل فعل والبيت يختص بالقول وان
كان يلزم منه عموم الافعال ايضا والله اعلم تم علم المعانى بعون الله وحسن توفيقه
ونحمده على جزيل نواله ونصلى على محمد وآله ونسئله التوفيق فى اتمام القسمين الاخرين
عنه وجوده **الفن الثانى علم البيان** قدمه على البديع لشدة الاحتياج
اليه لكونه جزء من علم البلاغة ولحناجا اليه فى تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع
فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح
الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التى يقتدر بها على ادراكات جزئية او على الاصول
والقواعد المعلومة على ما حققناه فى تعريف علم المعانى فليس التقدير علم بالقواعد
اى ادراكها والاعتقاد بها على ما توهموا واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم

القوم ما يدل عليه الكلام الذى روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال والمراد فيه ان فى المعنى الواحد لكل من
العربى واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية لمكسباتى والمعنى ان علم البيان ملكة
او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل فى قصد المتكلم واراد نه بتراكيب بلكى بعضها
اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له بهذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد فى طرق
مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معانى متعددة بطرق
بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض الاخر على معناه لم يكن ذلك من البيان فى شئ وقيد
الايراد بالاختلاف بان يكون فى وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد بطرق مختلفة
فى اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ان تورده بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون
ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال فى وضوح الدلالة وخفائها لان كلا واضح بالنسبة
الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها فى الوضوح ان بعضها واضح الدلالة وبعضها اوضح
فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتغيير المذكور لم يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن
معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والقضغم والليث ولا يخرج ايضا علم ان الاختلاف
فى الوضوح مما يأباه القوم فى الدلالات الوضعية كما سيأتى ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان
بما ذكر هنا اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما فى المفتاح و دلالة اللفظ
يعنى لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة يحتمل الوضوح والخفاء وجب
تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منها والدلالة هى كون الشئ بحيث يلزم من
العلم به العلم بشئ آخر والاول الدال والثانى المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة
لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات ودلالة الاثر
على المؤثر كدلالة الدخان على النار واضاف الدلالة الى اللفظ احترازا عن الدلالة الغير
اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية
والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا فالاولى هى التى نسميها

العموم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام والثانية اما ان تكون بحسب
مقتضى الطبع وهي الطبيعية كدلالة اخ على الوجع فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك
عند عروض الوجع له اولا تكون وهي الدلالة العقلية الصرفة كدلالة اللفظ للسميع
من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود بالنظر هنا هي التي تكون للوضع مدخل
فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية لاختلافها باختلاف الطباع والافهام والخص
بالوضع تارك التقييد لوضوحه وكون سوق كلامه في بيان التقسيم مشعرا بذلك ثم عرفوا
الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم
بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفها على العلم بالوضع
واراد وا بالوضع وضع ذلك اللفظ للجملة لا وضعه لذلك المعنى لئلا يخرج عنه التضمن
والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر فهو من المبنى
للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة للسامع وان كان من المبنى للمفعول اعني المفهومية
فهو صفة المعنى وايا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتعقب بانه فالاولى ان يقال العلة
كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند اطلاق العالم بوضعه وجوابه انا لا نم انه يلزم من
اللفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو معنى
كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة مفرد يصح ان يشتق منه
صيغة تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ او انفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقها
منه الا بارادة خطء مثل ان يقال اللفظ منفهم منه المعنى الا يرى الى صحة قولنا اللفظ
منصف بانفهام المعنى منه كما انه منصف بالدلالة وبهذا مثل قولهم العلم حصول صورة
الشيء في العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي تكون للوضع مدخل فيها
اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة الانسان
على الحيوان او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك وتسميها الاولى عين الدلالة على

على تمام ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فهي للدلالة
المنسوبة الى الوضع وتسمى كل من الاخيرين اي الدلالة على الجزء وعلى الخارج عقلية لان الدلالة
عليها انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه
وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلثة وضعية بمعنى
ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا ويقيد
الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى
الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان القيد
مشتركا بين الجزء والكل واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق تعريفها
انها دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها ليست بمطابقة بل تضمن واذا اريد به الجزء لانه
موضوعه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة
وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على
اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة
واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوعه يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم
مع انها مطابقة لا التزام وح ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض فالجواب انا لم
يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشعر
بالتعريف فلا بأس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين
القوم وجواب المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع
والتضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزؤه والالتزام دلالته على الخارج
اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ
لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع
فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا فلا

فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الاخر ولو يراد ايضا لم يكن ذلك
الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين
فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فالدلالة
مطابقة وان كان جزء فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية
لا يقتضى ان تكون تابعة للارادة بل الوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ
وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراد من اللافظ اولا ولا نعنى بالدلالة
سوى هذا فالمقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل كما ستبا في التضمن والالتزام
حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم
في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كان في المجازات صارت الدلالة عليها
مطابقة لا تضمنا ولا التزاما وعلى ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالة
لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والا
والالتزام سيتلزم المطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه لا يفيد في هذا المقام لان اللفظ
المشترك بين الجزء والكل اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر انه مطابقة ام تضمن وانما
اخذت بصدقا عليه تعريف الاخر وكذا المشترك بين الازم والملزوم فظهر ان
المقيد بالحيثية ما لا بد منه وكشرط اى كشرط الالتزام اللزوم الذهنى بين الموضوع
له والخارج عنه اى كون المعنى الخارجى بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن
حصوله فيه اما على الفور او بعد التامل في القرائن والا لكانت نسبة الخارج الى
الموضوع له كنسبة سائر الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ترجيحا
بلا مرجح ولو لاعتقاد المخاطب عرف او غيره اى ولو كان اللزوم الذهنى منا
بمثابة اعتقاد المخاطب بسبب عروض علم او نحوه من اطلاق العرف او غيره
كالشيوع واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك مما يجرى مجرى عرف خاص

خاص وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهنى و
وجهه العلامة في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم
من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنا او بغيره
من قرائن الاحوال والاظهر ان مراده باللزوم الذهنى ان لا يتوقف تعقل المدلول الا
التزامى على تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل هذا
اللزوم لخرج كثير من معانى المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن
دلالة الالتزام ايضا مما يتاتى فيه الوضوح والخفاء والايراد المذكور اى ايراد الخفى
الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتاتى بالوضعية اى بالدلالة المطابقية
لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح
دلالة عليه من بعض والا اى وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى
لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا
قلنا اخذه شيب الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التر
كيبية امتنع ان يكون كلام يؤدى هذا المعنى بدلالة المطابقة ودلالة اوضح من
دلالة قولنا اخذه شيب الورد او اخفى لانا اذا اقمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها
فالسامع ان كان عالما بوضع تلك المفردات كان فهمه اياها من المرادفات
كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لم يفهم من المرادفات
ذلك المعنى اصلا وانما قال والا لم يكن كل واحد منها دالا دون ان يقول لم يكن
واحد منها دالا لان المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه
عالم بوضع كل واحد منها فنقيضه المختار اليه بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع
كل واحد منها وهذا اعم من ان لا يكون عالما بوضع شئ منها فلا يكون شئ
منها دالا او يكون عالما ببعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون

بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا ويحتمل ان يكون بعض منها دالا فان قيل
وايما كان لا يجري فيها الوضع قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور
لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم
بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى
من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة لا على فهمه من اللفظ وبترتيب
منه ملي قال ان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف
على فهم المعنى في الحال بل في ذلك الزمان السابق فان قيل لا نم انه اذا كان عالما بالوضع
الالفاظ لكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ مخزونة في
الخيال بحيث يحضر معانيها في العقل بادنى التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب
العهد بها وبعضها لكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا ما تتقرر في
استنباط المعاني المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة
فكر ومراجعة تأمل لطول العهد بها وقلة تكرر اللفظ على الحس واعمال في العقل
فالجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس
الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد تكون واضحة
كما في اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط
بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع ومنع
قطعا عند عدم العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعاني المطابقية في العقل
وبطؤه انما هو من جهة سرعة تذكر اللام مع الوضع وبطؤه ولهذا يختلف باختلاف
الاشخاص والاوقات وينبغي بالعقلية اسم الايراد المذكور سيأتي بالدلالة
العقلية لجواز ان يختلف مراتب اللزوم في الوضوح اي مراتب لزوم الاجزاء
للكل في التضمن ومراتب لزوم اللوازم للملزوم في الالتزام اعني الالتزام فظ

فظاهر لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة
الوسائط فيكون اوضح لزوما له فيمكن تأدية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه
اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزومه بعضها
اوضح منه للبعض فيمكن تأدية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح والخ
لان المعتبرة في دلالة الالتزام هنا هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى الذهني
حصوله فيه سواء كان بلا واسطة او بواسطة او بوسائط متعددة وسواء كان اللزوم بينهما
عقليا او اعتقاديا او عرفيا او اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم
مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تأدية ذلك
المعنى بتلك العبارات التي بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما في التضمن فبيانه انه
يجوز ان يكون المعنى جزء من شيء وجزء من شيء آخر فدلالة الشيء الذي ذلك
المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا
دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من
دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم
الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن
القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى المتضمن انما ينتقل اليه الذهن من فهم
الموضوع له فكلامهم بتواد ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا
ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكره الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنب ما يحيط
بالمال ومعنى النوع بالمال ولم تراع النسبة بينهما في هذه الحال امكن ان يقيد بان الذهن
فيجوز ان يحضر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق
ان المراد بالمعنى الواحد ما يؤدي به الكلام المطابق لمقتضى الحال وهذا لا يكون
معنى تركيبيا وما ذكرت بهنا من التأدية بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية

قلت تقييد المعنى الواحد بما ذكر مما لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان
لا يكون الا في المركب
لان المجاز المفرد بكسره وبه من معظم مباحث البيان وكثيرا من امثلة الكناية انما هي في المعاني
الافرادية لكنا لما ساعدنا العموم في التقييد نقول ان كون الكلام اوضح دلالة على معناه
التركيبي يجوز ان يكون بسبب بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك
المعنى التركيبي فاذا اعتبرنا من معنى تركيبي بتركيب بعض مفرداته اوضح دلالة على ما هو داخل
في ذلك المعنى التركيبي كان هذا تأدية لبعض الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح هذا
غاية ما يتيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ الموادبه لازم ما
وضع ذلك اللفظ له عين بالملازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في المتضمن او خارجا
عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان
لم تقم قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية وهذا مبني على ما سيجيء في اول باب الكناية من ان
الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره الكاكي من ان
مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم
على الملزوم والالتزام انما هو دلالة على لازم المعنى لا على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل على
ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وبهذا لا يصح ظاهرا الا في قليل من اقسامه
على ما سيجيء وقدم المجاز عليها اي على الكناية لان معناه كجزء معناها لان المراد في المجاز هو
اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد
بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اي يحتاج اليه الكل في الوجود
مع انه ليس جملة للكل فقدم في الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع ثم منه اي من المجاز
ما يبتنى على التشبيه وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به وارید
به المشبه فهي استعارة فتتعين التعرض له اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي كان
احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه فانحصر المقصود من علم البيان في الثلثة التشبيه والمجاز

مطلب التشبيه بانواعه

والكناية فان قلت اذا كان ذكر التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل
مقصدا برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه وعموم فوائده
ارتفع عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا برأسه بهذا هو الكلام في
شرح مقدمة علم البيان على ما اخترعه السكاكي وانت خبير بما فيه من الاضطراب والاقتضاء
ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتحصيل هذه المباحث
من غير التفات الى الايجاز التي اوردها في صدر هذا الفن التشبيه اي هذا بحث التشبيه الاحسن
الذي هو مبتنى عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلثة ولما كان هو اخص
من مطلق التشبيه اعني التشبيه بالمعنى الاعم اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه ايما
مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتنى الاستعارة عليه او غير
ذلك ولهذا اعاد اسم المظهر ولم يأت بالمضمر لشدة جهود الى المذكور المخصوص فاللام في
التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهو عين الاول
فليس على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه في القلمة الدلالة هو مصدر قولك دللت فلانا
على كذا اذا بعثته له يعني هو ان يدل على مشاركة امر لامر اخر في معنى فالامر الاول هو المشبه
والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قائل
زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وما شبه ذلك واعترض بانه لم يكن اي المراد بالتشبيه المصطلح
عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة
التحقيقية نحو رأيت اسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية
اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا ولعين منه اسد على ما سيجيء في علم البديع
فان في هذه الثلثة دلالة على مشاركة امر لامر في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها
في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بان نحو رأيت بفلان اسدا
ولعين منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه في الاصطلاح عند المصنف هو الدلالة

على مشاركة امر لاخر في معنى لاعلى وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد
وينبغي ان يراد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا
وجاءني زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة
التخييلية وهي اثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر
لاخر عندالخص لان المراد بالاظفار عنده معناه الحقيقي على ما سيحقق ان شاء الله تعالى
فدخل فيه اي في تعريف التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بالاخلاق وهو ما ذكر فيه اداة
التشبيه نحو زيد كالاسد او الكاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على العقول
المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم
الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو
قوله تعالى صم بكم عمي فحذف المبتداء اي هم صم فاني للمحققين على انه سيسمى تشبيها بليغا
لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار به بالكلية ويجعل
الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او في قرينة اللفظية
الكلام كسجع ليزداد تحقيقا وتفصيل في تحرير باب التشبيه للمصطلح ان شاء الله والنظر
بهنا في اركانه اي البحث في هذا المقصد انما هو عن اركان التشبيه اصطلاحي وهي اربعة
طرفان يعني المشبه والمشبه به ووجهه واداته ويعرض منه وفي اقسامه واطلاقاته
الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها ماخوذة في تعريفه لانه هو الدلالة على
مشاركة امر لاخر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا
ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة
طرفاه اثنان حسيان قدم البحث عن طرفيه لاصالتهما لان وجه الشبه معنى قائم
بالطرفين والاداة آلة لبيان التشبيه ولان ذكر احد الطرفين وجب البتة بخلاف
الوجه والاداة فالطرفان اعني المشبه والمشبه به اما منسوبان الى الحس

الى الحس كالمذوق والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس في المسموعات والمراد
بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع الا من قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت
الذي اخفى حتى كانه لا يخرج من فضاء الفم والكتة وهي ريح الفم والعنبر في المشمومات والريق
والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات وبهذا لكل ما فيه نوع تساهل الا ترى ان الصوت
الضعيف والهمس والكتة وذلك لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد
وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير
ولينها لا نفس هذه الاشياء لكونها اجساما لا كيفا وقد استمر في العرف ان يقال ابصرت
الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير او عقليان عطف على قوله اما حسيان
كالعلم والحيوة ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك على ما سيجيء تحقيقه او مختلفان بان يكون
المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على العكس فالاول كالعلمية والسبع فان العلمية انما
الموت عقلي لانه عدم الحيوة عما من شانه والسبع حسي والثاني مثل العطر وخلق
رجل كريم فان العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر
عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم
العقلية مستفادة من المحسوس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد علما فغير
العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به
يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز فلذلك لو حاول مبالغة
في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالمحنة في الظهور والمسك
كخلق فلان في الطيب كان سخيفا من العقول واما ما جاء في الاشعار من تشبيه
المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك
المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه ثم لما كان من المشبه والمشبه به ما
هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخيالات والوهميات والوجدانيات

اراد ان يدخلها في الحسي والعقلي تغليبا للاعتبار وتسهيلا للامر على الطالب لانه كلما
قل الاعتبار قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فاشار الى تقسيم غير
الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحس المدرك هو اما مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة
وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس فدخل فيه اي بسبب مادة قولنا او مادته
دخل في الحس الخيالي وهو المعدوم الذي فرضنا مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك
بالحس كما اي كالمشبه به في قوله وكان ثغر الشقيق وهو من نبات جرد قطيفة اراد به
شبابيعا العنقان وهو ورد احمر في وسطه سواد وانما اضيف الى العنقان لانه جرى ارضا
كثر فيها وكذا اذا تصوب اي مال الى السفل من صاب يصوب اذا نزل او تصعد اي مال
الى العلو اعلام جمع علم وهي الراية ياقوت نشر على رماح من زبرجد فان الاعلام
الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدرك الحس لان الحس انما يدرك ما هو
موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة لكن مادته الزبرجد
هو منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل واحد منها محسوس بالبصر بالفعل
ما عدا وكذا اي المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة
فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالي فانه
منتزع فيه ولهذا قال اي ما هو غير مدرك بها اي باحدى الحواس المذكورة ولكنه
بحيث لو ادرك لكان مدركا بها وبهذا العهد يتميز عن العقلي كما في قوله اي كالمشبه به
في قول امراء القيس اغيلمة اي اغر في مضاجع ومسنونة زرق كانياب اغوال
يقول اغيلمة وكذا الرجل الذي سوى بدني في حسب سلمى والحال ان مضاجعهم ملأى
سيف منوب الى مشارف اليمن وسهام محدودة النصال يقال ستن السيف
اذا حدده ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان انياب
الاغوال مما لا يدرك الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر

البصر وما يجب التنبيه له في هذا المقام ان ليس المراد بالخيالي الصور المرتسمة في الخيال
المتأدية اليه بوطرق الحواس والابالوهمي المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها
في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست فاذا ثبت الى الخيال من
الحس المشترك او اذا لم يقع بها احساس قط ولان انياب الاغوال ورؤس الشياطين ليست
من المعاني الجزئية بل هي صور لم تدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجد
لم تدرك الا بها وليست ايضا مما يتخيله كصداقة زيد وعداوة عمرو بل المتخيل في هذا
المقام ان من قوى الادراك ما يسمى بالمتخيلة ومفكرة ومن شانها تركيب الصور والمعاني
وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كانسان له جناحان او انسان
او لا رأس له وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس عملها منتظما بل النفس هي التي
تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة او بواسطة
القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته
المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهم ما اختزنته المتخيلة من
عند نفسها كما اذا سمع ان العقول تشتهي الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها
بصورة السبع واختراع ناب لها كما في السبع وما يدرك بالوجدان اي دخل ايضا
في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة وسميت وجدانيات كاللذت والالم للحيوان فانه
المفهوم من اطلاقها بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات
بل من العقليات الصرفة كالعلم والمحبوة وتحقيقه وذلك ان اللذة ادراك ونيل لما
هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل لما هو عند
المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فكما
ادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير عندها وكمال كتكيف الذائقة
بالحلو والتلامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة

برالجوارح الظاهرة والباطنة
بالجارحة الظاهرة والمتوجهة بصورة شئ ترجوه وكذلك البواقي فهذه مستندة الى الحس
واما العقلي فلانك ان اللذة العاقل كالاهوا دراكها المجردات البعيدة وانما
تدرك هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية وفقد هذا الالم فالذة العقلية
ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا واما اللذة
والالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس قابل
يدرك الحواس الظاهرة وحلا بالضرورة فيما عد المدرك باحدى الحواس الظاهرة
وليسا من العقليات الصرفة لكونها من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات
المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما
شاكل ذلك ووجه مشتركان فيه اى وجه التشبيه هو المعنى الذى قصدا
اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او تخييلا والا فزيد والاسد في قولنا زيد كالاسد
شتركان في الوجود والجسمية والحيوانية ويزيد ذلك من المعاني مع ان شيا منها
ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذى ليس زيادة اختصاصها وقصد بيان
اشتراكها فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك الشيئين
في وصف هو من اوصاف النوع خاصة كالشجاعة في الاسد والنورية
الشمس والمراد بالتخييل ان لا يوجد ذلك في احد الطرفين او في كليهما الا على سبيل
التخييل والتأويل نحو ما في قوله اى مثل وجه التشبيه في قول القاضي التنوخي وكان
النجوم بين دجا ها جمع دجية وهي الظلمة والضير الليالي او الليجوم والرواية الا
الصحيحة دجاه والضير الليل سنن الاح بينهن ابتلع فان وجه الشبه فيه اى في
التشبيه المذكور في هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة تنفي بعضها
في جوانب شئ مظلم اسود فهذه الهيئة غير موجودة في المشبه به الا على طريق
التخييل وذلك اى بيان وجودها في المشبه به على طريق التخييل انه الضير

المضير للشان لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يحتمل ان يسمى بها كما سمى بها ما يشرع في الظلمة فلا يتمكن
لاحد ان يقول لا يأمن ان ينال مكروها بأشبهت وكل ما هو جهل بها اى بالظلمة وقول شبهت
جواب لو ولزم بطريق العكس ان تشبهت السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم
اى اثبت فظهر فرما ثبت الضد الآخر
يقابلان البدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة وشاع ذلك اى كون البدعة والجهل
كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى يخيل ان الثاني اى السنة وكل ما هو علم ماله بياض
واشراق كقولهم اتبعكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك اى ويخيل ان البدعة
وكل ما هو جهل ماله سواد وظلام كقولك شاهدت سواد الكفر من جبينه فلان
فصار ان بسبب تخيل ان الثاني ماله بياض واشراق والاول ماله سواد وظلام
صار تشبيه النجوم بين الدجى بالسن بين الابتداع كتشبيهها اى مثل تشبيه النجوم بياض
الشيب في سواد الشباب اى ابيضه في اسوده فيما سواء متحققا او بالتصوير اى الازهار
مؤتلقة بالتاق اى لامعة بين النبات الشديد الخضرة فيما سواده بحسب الابصار
فقط فظهر ان اشتراك النجوم بين الدجى والسن بين الابتداع في كون كل منهما
شيئا ابيض بين شئ ذى سواد على طريق التأويل وهو تخييل ما ليس بمتلون
متلونا وعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن
لاحت بين الابتداع وكان الاطيفة فيه بيانية كثرة السنن حتى كان البدعة
هي التي تلوح من بينها فعلم من وجوب اشتراك وجه التشبيه بين المشبه والمشبه به
فساد جعله اى جعل وجه التشبيه في قول القائل النحو في الكلام كالملح في الطعام كون
القليل مصلحا والكثير مفسدا لان هذا المعنى مما لا يشترك فيه المشبه اعنى النحو
لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول
مثلا فان وجد ذلك في الكلام فقد حصل النحو فيه واستغنى الفاعد عنه فصار
مستغنيا عنه في فهم المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا

لا ينتفع به بل يستضر لو فوعد في غيبا وبخوم الوحشة عليه كما يوجبه الكلام الفاسد بخلاف
الملح فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه اوافل اوكثر فالحق
ان وجه التشبيه فيه هو كون استعمالها مصلحا واهمالها مفسدا والمعنى ان الكلام كالطعام
ولا يتم منافعه التي هي الدلالة على المقاصد الا بمراعاة احكام النحو فيه من الاعراب
للخاص كما لا يجدي الطعام ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التغذية ما لم يصلح بالملح
ومن جعل وجه التشبيه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا فكانه اراد بكثرة النحو استعمال
الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام وهو ان وجه التشبيه
اما غير خارج عن حقيقتي الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتها النوعية
او جزء منها مشتركا بينها وبين ماهية اخرى او مميزا لها عن غيرها كما في تشبيه ثوب
باخر في نوعها او جنسها او فصلها كما يقال هذا القميص مثل ذلك في كونهما كرباسا او ثوبا
او من القطن او خارج عن حقيقتي الطرفين ولا محالة يكون معنى قائما بهما ولهذا قال
صفة ولكن الصفة اما حقيقة اي هيئة متكنة في الذات مستقرة فيها والصفة الحقيقية
اما حاصلة اي مدركة بالحس كالكيفيات المختصة بالاجسام فادراك بالبصر
وهي قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان الى العينين
من الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة او نهايتين
كالشكل نصف الدائرة او ثلاث نهايات كالمثلث او اربع نهايات كالمربع او غير ذلك والمقادير
والمقادير كم متصل قار الذات وغني بالكم عرضا يقبل المتجزئ لذاته وبالاتصال ان يكون
لاجزائه حد مشترك يتلاقى عنده وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون
اجزاؤه المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة
في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول والعرض وخط ان قبلها في الطول
فقط والحركات والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر

آخر اخراجه انها عبارة عن مجموع المحصولين وبهذا يختص بالحركة الاينية ويشد للكاف هو الخروج من
القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان المقادير من
مقولة الكم اعني بقبض القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا يقتضي لذاتها
قسمة ولا نسبة وكانه اراد بالمقادير ما وصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات
نحو السرعة والبطؤ والتوسط بينهما وما يتصل بها اي بالمذكورات كالحسن والقبح المختصة بها
الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين
باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل وغير
ذلك او بالتسع عطف على قوله بالبصر والتسع قوة ترتيبية في العصب المفروش على
سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين
بينها ومن الاصوات الحادة والثقيلة والتي بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول
للقرع الذي اما سباس شديد او القلع الذي هو تفريغ عنيف بشرط مقاومة المقروع
للقارع والمقلوع للقالع وبحسب قوة المقاومة وضعفها يختلف قوة وضعفا وبحسب
الاختلاف في صلابة المقروع او ملاسته كما في اوتار الاعالي الممتدة او في قصر الممتد او
ضيقه او خشونة النوئية كما في المزامير المتنوعة بخلق حدة وثقلا او بالذوق وهي قوة
مرتبة في العصب المفروش على جرم اللسان من الطعوم واصولها ستة الحرافة والحموضة
والمرارة والملوحة والعفوصة والعفن والدسومة والحلاوة والتفاهة او
او بالشم وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي منفذة للروح
والاحر لانوابها ولا كسابها الا من جهة الموافقة او المخالفة كرائحة طيبة او منتنة
او من جهة الاضافة الى محلها كرائحة المسك او الى ما يقارنها كرائحة الحلاوة او باللمس
وهي قوة سارية في البدن كله يدرك بها الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة و
واليبوسة هذه الاربعة هي اوائل الملموسات التي بها يتفاعل الاجسام العنصرية وينفعل

بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والاولیان منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة كيفية تقتضي بسهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك والخشونة وهي كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية تحصل عن استواء وضع الاجزاء واللين وهي كيفية تقتضي قبول الغير الى الباطن ويكون للشيء بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يعتد كثير بسهولة وانما يكون قبول الغير الى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة وهي تجاذب اللين وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء والحقة وهي كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لولم يعقه عائق والثقل وهي كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لولم يعقه عائق وكلاهما في الحقيقة مبدأ مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة كما يجد الانسان من نفسه اذا امسكه في الجو فانه يجد فيه مدافعة باطلة والا حركة فيه وكما يجد من الرفق المنفوخ فيه اذا حبسه بيده تحت الماء فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه وما يتصل بها اي بالمذكورات كاللزوجة والهشاشة والخفة والثقافة وغير ذلك مما ليس مذكورا في غير هذا الفن او معللة بعلة حسية اي الصفة الحقيقية اما حسية كامور وعقلية كالكيفيات النفسانية المختصة بذوات الانفس من الذكاء اي حدة الفؤاد وهي شدة قوة للنفس مهيئة لاكتناه الآراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج المقدمات وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة تمارين المقدمات المنتجة والعلم العلم فيقال على الادراك المتعلق بحصول صورة من الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو

نحو غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال لها الصناعة والعفة وهي حركة النفس مبدأها الارادة الاستقامة وللعلم وهو ان يكون النفس مطمئنة لاجرائها الغضب بسهولة ولا يتخطى عند اصابة المكروه وسائر الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة وقد تشتبه بانها ملكة تصدر عنها صفات وانية وتقرب منها الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان للاعتياد مدخلا في الخلق دون الغريزة وملك الغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وما اشبه ذلك واما اضافية عطف على قوله اما حقيقية والحقيقة كالمتطلع على ما يقابل الاضافي الذي لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى منتزعا بشيئين كالزالة للحاجب تشبيه للحجب بالشمس فانها ليست هيئة متقررة في ذات الحجب والشمس ولا في ذات الحاجب كذلك فقد تطلع على ما يقابل الاعتبار الذي لا تحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالمركب او النسبة والى كليهما اشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبتي كاضافة الشيء لكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس او كاضافة شيء تصورت وهمي فيض والعلم ان امثال هذه التقسيمات التي لا تتفرع عليها احكام متفاوتة قليلة الجدوى وكان هذا اشارة من الحاكي باطلاعه على اصطلاحات اممهم الذين فاته در الانام عبد القاهر وحاطته باسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء فانه لم يزد في هذا المقام على التكثير من امثلة انواع التشبيهات وتحقيق الطائف الواقعة فيها وايضا اي وجه التشبيه اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه التشبيه حقيقة حاصلة من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة انتزعت بالعقل من عدة امور وبهذا يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر كما ستعرفه وكل منهما اي من الواحد وما يجعل بمنزلته حسي او عقلي واما متعدد وعطف على ما بمنزلة الواحد اي وجه التشبيه اما واحد او غيره وغير الواحد

اما بمنزلة الواحد او امامتعدد بان ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين في كل
واحد منها وبهذا يخالف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما في كل واحد
من تلك الامور بل في الهيئة الحاصلة من المجموع المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وذلك المتعدد كذلك اي اما
حسي او عقلي او مختلف اي بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد الذي يتركب منه
ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف لكن لما كان وجه الشبه هو
المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى تغيير ولحق طرفاه حسيان
اي الواقع في المختلف لا مدخل في العقلي
لا غير يعني ان وجه التشبيه سواء كان تاما حسيا او متعدد المختلفا لا يكون المشبه و
المشبه به فيه الا حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك
بالحس من غير الحس شيء يعني ان وجه التشبيه امر ما خوذ من الطرفين موجود
فيهما وكل ما يؤخذ من العقلي ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان ادراك
بالحس لا يكون الا جسما او قائما بالجسم والعقلي اعم يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين
وان يكونا حسيين وان يكون احدهما حسيا والآخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل
من الحسي شيء او لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس فله اوصاف
بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه
بالوجه الحسي بمعنى ان كل ما يقع فيه التشبيه بالوجه الحسي يقع بالوجه العقلي دون
العكس كما مر فان قيل سواء وجه التشبيه مشترك فيه وهو كلي والحسي ليس بكلي
اي يصدق التشبيه بالوجه العقلي لا حقيقا حسيا بكون طرفاه حسيين لا غير
تقرير السؤال ان كل وجه التشبيه فهو مشترك فيه لان اشتراك الطرفين فيه
مشترك
وكل مشترك فيه فهو كلي لان الجزئي يكون بحيث يمتنع تصوره مما نعا من وقوع الاشتراك فيه
وكل وجه التشبيه فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في الخارج
حاضر عند المدرك وكل ما هذا شانه فهو جزئي ضرورة فلا شيء من وجه التشبيه
بحسي وهو الغلط فلنا المراد بكون وجه التشبيه حسيا ان افراده ان جزئياته

جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الوجه بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة
في المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينها مما لا يدرك الا بالعقل والجواب
ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو ان التخييل في وجه التشبيه يأبى ان
يكون وجه غير عقلي لان الحس قد دخل من التخييل الى التابع كما ترى فقوله الوجه
الحسي شروع في عدادها مثله الاقسام المذكورة وجه ضبطها ان وجه التشبيه اما
واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين اما حسي او عقلي والاخير اما حسي
او عقلي او مختلف فصارت سبعة اقسام وكل منها طرفاه اما حسيان او عقليان
او المشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس فهي ثمانية وعشرين لكن وجوب كون
طرفي الحسي حسيين يسقط اثنين منها ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي
كالحمرة من المبصرات والخفاء اي خفاء الصوت من المسموعات وفيه تسامح
لان الخفاء ليس بمسموع وكذا في قوله وطيب الرائحة من المشمومات ولذة الطعم
من المذوقات ولين الملمس من الملموسات فيما مر اي في تشبيه الخد بالورد و
الصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريح بالخز والجلد الناعم
بالحرير والواحد العقلي كالمراد من الفائدة والجزئية معنى على وزن الحمرة وهي
الشجاعة ويقال جدء الرجل جدآءة بالمد وانما اختار الجدء على الشجاعة لان الشجاعة
على ما فسرها الحكماء مختصة بذوات الانفس لوجوب كونها صادرة عن روية
فيمتنع اشتراك الاسد فيه بخلاف الجراءة فانها اعم والهداية اي الدلالة الموصلة
الى المطلوب واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع جدمه
جامع مشترك للفراد
فيما طرفاه معقولان فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان
الوجود عاريا عن الفائدة او غيرها وبهذا يسقط ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز
من ان التشبيه هو ان تثبت لاحد معنى من معاني ذلك او حكما من احكامه
المشبه
والمراد من ما هو موجود في المشبه
وبالحكم ما هو نسبة بين شيئين

كالشبائك للرجل شبه عنه الاسد ولعلم حكم النور في انه تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل
بالنور بين الاشياء فاذا اقلت للرجل الغبي المعاني هو معدوم او هو والعدم سواء لم تثبت
له شيئا من شيء بل انما تنفي وجوده كما اذا قلت ليس هو شيئا ومثل هذا لا يتبين شبها
ثم قال الامر كذلك لمن نظر الى ظاهر قولهم موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء ووجود
كشبه بالعدم فان بيت الآن على هذا الظاهر فلا مضايقة فيه والوجه استماع
بالكسر فيما طرفاه حسيان وتشبيه العلم بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فالعلم
يوصل الى المعلوم ويفرق بينه وبين الباطل كما ان النور يدرك المط ويفصل بين الاشياء
والعطر يعلق بالشخص كريح فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول وفي هذا الكلام لفت
ونشر وهو ظاهر وفي حذف بعض الامثلة تتابع لما فيه من شائبة التركب كما مر عن
الفائدة واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح والايضاح من امثلة العقل فيما طرفاه
عقليان تشبيه العلم بالحيوة في كونها جنسي ادراك وبيان ولكن المراد بالعلم الملكة التي
يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم النحو مثلا والحيوة شرط للادراك والسبب والشرط يشتركان
في كونهما طريقين الى الادراك ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل
وجه الشبه بين العلم والحيوة الانتفاع بهما كان وجه الشبه بين الليل والموت عدم الا
نتفاع كان ايضا صوابا والمركب للتقسيم من وجه الشبه لا ينقسم باعتبار هيئة الطرفين
وعقلية ما عدا فيه من ان الحس مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه ينقسم باعتبار
احدهما وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او الاول مفرد والاخر مركبا فان قلت
ما معنى الافراد والتركيب هنا ولم خصص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون الوجه
قلت يجب ان يعلم ان ليس المراد بتركيب المشبه او المشبه به ان يكون حقيقة مركبة
من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا
في وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحدا لا منتزع
من متعدد مع ان حقيقة الطرفين مركبة من اجزاء مختلفة او اجزاء متباينة

لا منتزع من متعدد بل المراد بالمركب ان يقصد الى عدة اشياء مختلفة اول عدة او صاف
شيء واحد فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها او مشبها به او وجه تشبيه ولذلك ترى صاحب
المفتاح يقول في تشبيه المركب بانه كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة من عدة اشياء
انشاء الله نفع وقوع للخفي عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى اعني بمعنى ان لا يكون
منتزعا من عدة اشياء لكل منها وحظ في تحققه لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور
لان تركب الطرفين بهذا المعنى بعض بمعنى ان يقصد الى متعددين وتنتزع منها هيئتين
ثم تقصد اشتراك الهيئتين في هيئة تغايرها وتشملها انما يكون اذا كان وجه التشبيه مركبا
فليتأمل وبهذا يظهر ان ما ذكر في المفتاح من ان وجه الشبه يكون اما امرا واحدا او
غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملفقة واما اوصافا
مقصودا امن مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون في حكم الواحد محل نظر فالمركب بالمعنى
فيما اس في التشبيه الذي طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه التشبيه في قول احيحة بن الجلاح
او قيس بن الاسلت وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحيته الملاحي بضم
الميم عنب ابيض في حبة طول وقد جاء بتشديد اللام كما في بيت الكتاب حتى نورا اي تفتح
نوره كذا في اسرار البلاغة يقال نورت الشجرة وانارت اذا اخرجت نورها من
الهيئة بيان لما في قوله كما في قوله الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الى
الصغار المقادير في الحمرائي وان كانت كبارا في الواقع على الكيفية اي تقارنها حال كونها
على الكيفية المخصوصة منضمة الى المقدار المخصوص فالمراد بالكيفية انها لا يكون مجتمعة
اجتماع الانضمام والتلاصق ولا يهمنا شدة الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب
والتباعد على نسبة قدرية مما يجده في رأي العين بين ملك الايخ وهذا الذي ذكرناه
في تفسير الكيفية جعل الشيخ عبد القاهر تغيير المقدار المخصوص اي مقدار في
القرب والبعد وعدم عنه صاحب المفتاح بالكيفية والحق فتوجيه بينهما فكأنه اراد

بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود عن مثاليهما من الطول والعرض المخصوصين
ولجعل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص فان الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما
اراده الشيخ من التعارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد
الى الهيئة الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه
والمشبه به هو العنقود حين تفتح نوره وسيجئ ان المفرد قد يكون مقيدا وانه لا يقتضي
التركب وفيما اى والمركب هو التشبيه الذي طرفاه مركبان كما في قولنا كان مثار
النقع بقيال اثار الغبار الحبيكي فوقها رؤوسنا • واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اى تساقط
بعضها في اثر بعض والاصل تتهاوى فحذف احدى التائين ومن جعله ما ضيا فلكونه
لكونه مسندا الى الظاهر • فقد دخل بكثير من الالطائف التي قصد بالتاعد على ما
ستطلع عليه في اثناء شرحه وقوله من الهيئة بيان لما في قوله كما الحاصلة من بعض
بنقع الهار اى سقوط اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جو
شئ مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة
حيث قال وقصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل والتهاوى كواكبه لاتشبيه النقع
بالليل جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا
في حكم الصلة للمصدر الذي يقع في تشبيه تفرق ويتوهم انه كقولنا كان مثار النقع
ليل كان السيوف كواكب ونصب الاسياف لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو
فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها الا ترى ان ليس لك ان تقول
لو تركت الناقة ولو تركت فصيلها فتجعل الكلام جملتين ومما ينبئ على ذلك ان قوله
تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل فالكواكب مذكورة على سبيل البدل لليل ولو كانت
مستبدة شائعا لقال ليل وكواكب فهو لم يقتصر على ان اراك بل ادعى ان السيوف
في اثناء العجاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلمت من

من اغارها وهي خلو وترتيب وتخلل وتذنب وهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لانها
لا تقع في النفس الا بالنظر الاخير من جهة واحدة وذلك ان السيوف في حال اختلاط
الحرب واختلاف الايدي فيها لضرب اضطرابا شديدا وحركات بسرعة ثم ان تلك
الحركات جهاتها مختلفة واحيانا تنتظم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض
وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلألأ وتتداخل وتتضرب بعضها ببعض ثم ان اشكال
السيوف مستطيلة فتشبه على هذه الدقايق بكلها واحدة وهي قوله تهاوى فان الكواكب
اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان لها فوق وتهاو وتدافع وتداخل ثم انها بالتهاوى
تستطيل اشكالها فاقتا اذا لم تزل عن اماكنها مع على صورة الاستدارة بهذا كلامه وقوله
ان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر ومعناه انه ليس بمعطوف على مثار النقع بل هو متعلق
به معنى الاثارة لكون الواو بمعنى الواو مع وبهذا كما يقال في قولنا زيد ضارب عمرا
وبكرا في حكم الصلة للضرب وليس المراد ان المثار بمعنى المصدر على كما سبق الى بعض
الاوهام والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان اى احدهما مفرد والاخر مركب كما سر في
تشبيه الشقيقة باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من
نشرن اجرام حمر مبسوطة على رؤس اجرام خضر مستطيلة محروطية فالمشبه مفرد
والمشبه به مركب وملك كما سيجئ في تشبيه ثغر بمشمش شبه به زهر الربا بالليل
مقمر وسيجئ لهذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن بديع المركب
الحسي ما اى وجه التشبيه الذي يجئ في الهيئات التي تقع عليها الحركة اى يكون وجه التشبيه
الهيئة التي عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها التركيب
ويكون ما يجئ في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان يقترن بالحركة غيرها من اوصاف
الجسم كالشكل واللون وقد غير المصنف عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال
اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وشرفا ان يجئ في الهيئات التي يقع عليها الحركات

والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان يقترن بغيرها من الاوصاف و
والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد بغيرها فالاول كما في قولك اي كوجه التشبيه الذي
في قول ابن المعتز والليل بنجم والشمس كالمرأة وكف الكاشح من الهيئة الحاصلة من الاستدارة
مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك
الحركة حتى يرى الشعاع كانه يرتعش بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يعود
له يقال بدا له رأي ندم واما معنى ظهر له رأي غير الاول فيرجع من الانبساط الذي بداه
الى الانقباض كانه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا اخذ الانسان النظر
اليها يتبين جرمها وجرمها مؤدية لهذه الهيئة وكذا يرأة اذا كانت في يد الكاشح والوجه الثاني
ان تجرد الحركة من غيرها من الاوصاف فيها كما ايضا يعني كما لا بد في الاول من ان تقترن
بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا في الثاني لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم جهات
مختلفة له كان تتحرك بعض الى اليمين وبعض الى الشمال وبعض الى العلو وبعض الى
السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا فحركة الرمح
والسهم لا تركب فيها الا نادرا بخلاف حركة المصحف في قوله اي قول ابن المعتز
وكان البرق مصحف قارئ يجدد سورة الهجرة اي قارئ فانه طورا مرة وانفتاحا اي
فيطبقه انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك
في الحالتين اعني حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين وفي كل حالة الى جهة قال الشيخ
كل هيئة من هيئات الجسم فوجه حركته اذا لم تتحرك الى جهة واحدة فمن شانه ان يميز قليلا
ويتدور وكلما كان التفاوت في الجهات التي يتحرك اليها اعاظم كان التركيب
في جهة المتحرك اكثر ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض جفت سيوحا
لقيان تلحفت بمئزر الحرير على قوام معتدل فكانها والريح جار جيلها تبغي التعانقا
ثم عنفوها النحل وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قولك اي كوجه التشبيه الذي

الذي في قول ابي الطيب في صفة كلب يقعي اي يجلس وذكر الكلب على الهيئة جلوس البدوي
المصطلي باربع مجدولة لم تجدل اي بقوايم محكمة الخلق من جدل الحبل الا من جدل الانسان والجدول
المفتول من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منها اي من الكلب في اوقاته فانه يكون لكل
عضو منه في الاوقات موقع خاص وللمجموع صورة حاصلة مؤتلفة من تلك المواقع وكذلك
صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار مؤوفة على الارض ومن لطيف ذلك
قول الشاعر في صفة مصلوب كانه عاشق قد مت صفحته ويوم الوداع له توديع مرتحل
او قائم من تعاسيف فيه لوثيته موأصل لتمطيه من الكسل شبهه بالمنطقي الموأصل عظيم
مع التعرض لسببه وهو الوثيته والكسل فنظر الى الجامع الثالث فلطف بحسب التركيب والتفصيل
بخلاف تشبيهه بالمنطقي فانه من قرب التناول يقع في نفس الرائي للمصاقبة لكونه امرا
خياليا والمركب العقلي من وجه الشبه كحسان الانتفاع بابلغ نافع مع نحل التعب الاستفتح
في قوله تع مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر كما السبع وهو
الكتاب فانه امر عقلي منتزع من عدة امور لانه روعي في الحمار فعل مخصوص صاحبه وفي الاسفار ان
يكون المحمول شيئا مخصوصا هو الاسفار التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها
وكذا في جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطاء لوجوب انتزاعه من
اكثر كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول من قولك ابرق فوماء عطاشا غمامة
يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به والاصبح ههنا ما سنبين
من هذين الوجهين وعلى ابرقت السماء اذا اصابت ذا برق وفي الاساس ابرقت لي
فلانة اذا تحببت لك وتعرضت فالمعنى ههنا ابرقت الغمامة للقوم اي تعرضت لهم
فحذف الجار واوصل الفعل فلما رأوها افشيت وطبقت اي تفرقت وانكشفت فاع
وجه الشبه من مجموع قوله كما ابرقت فوماء عطاشا غمامة خطاء لوجوب انتزاعه من
الجميع اي جميع البيت فان المراد التشبيه اي تشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة

بهو ظهور العمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها باتصال اسباد بسطة اتصال بعيد بالبياض
ان يكون وجه التشبيه والمقصود والمشترك فيه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء موسس الى البيت
مثل في ان ينظر المتطرف الى الشيء الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم يفوته ويبقى تحته
وزيادة ترج فالبارع في قوله باتصال البيت بها التي يدخل في المشبه به لان هذا المعنى مشترك
بين الطرفين والمشبه به ظهور العمامة ثم انكشافها بل هي مثل البارع في قولهم التشبيه بالوجه
المعلوم فليتامل فان قيل هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو
ويكدر تشبيها واحدا لان الاقتصار على احد الطرفين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض
منه وصف المخبر عنه بان يجمع بين الصفتين وان احدهما لا تدوم قلنا الغرض بينهما ان الغرض
في البيت ان يثبت ابتداء مطمعا متصلا بانتهاء موسس وكون الشيء ابتداء لاخر امرا زائدا على
الجمع بينهما وليس في قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى امتزاج
احدهما بالاخرى لانك لو قلت هو يصفو ولم يتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيها كاملا بالغا
في الصفاء بحاله على حقيقته ونظير البيت قولنا يكدر ثم يصفو لا فادة ثم الترتيب المقتضى
ربط احد الوصفين بالاخر كذا ذكره المص وقد نقله عن اسرار البلاغة والكيخيان قولنا
زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما ستعرف
ان شاء الله تع ثم قال قد ذكر ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا
بامرين احدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي
في افادة ما كان يفيده قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان
يكون لهذه التشبيهات حسن مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو
اسقط واحد من الثلثة لم تتغير حال الباقي في افادة معناه والعالم وقد مر ان وجه
التشبيه ثلثة اقسام واحد ومركب ومتعدد فلما فرغ من الاولين شرع في الثالث
وهو اما حسي او عقلي او مختلف والمتعدد هو حسي كالالوان والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة

فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر وكمال الحذر ولقاء السفاد اي نزو الذكر
على الانثى وفي المثل احفى سفادا من الغراب في تشبيه طائر بالغراب والمتعدد المختلف
الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسن ونباهة الشان الى شرفه
واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه العضد بالشان قد يتبع الشبه
اي الشامل يقال بينهما شبه بالتحريك اي تشابه وقد يكون بمعنى الشبه بالسكون وعند
المحققين المراد بهنا ما به التشابه اعني وجه التشبيه من غير اقتضاء للاشتراك
الصدرين فيه اي في اقتضاء فان كلا منهما مضاد للاخر ثم ينتقل اقتضاء ومنزلة التناسب
بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح لو تكلم
اي مستحسن واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم كلا منهما يحتمل
ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة
والظرافة من غير قصد الى استهزاء وسخرية فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح
من ان التمليح هو ان يشار في مجرى الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا هو
حاتم مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجيء في علم
البديع وليس في قولنا هو حاتم اشارة الى شيء من قصة حاتم قال الامام المرزوقي
في قول العكاس اتاني من ابي انس وعيد فسل غير الضحاك كيف ان قال بهذه الابيات
قد قصد بها الهزء والتمليح فان قلت ظاهر قوله لاشتراك الصدرين فيه يوهم ان وجه
الشبه بين البيان والاسد هو التضاد باعتبار وصفي الجبن والجرءة وكذا بين البخيل
والحاتم وح لا تمليح ولا تهكم انما اذا قلنا للجبان كالشجاع في التضاد اي في ان كلا منهما
مضاد للاخر لا يكون هذا من الملاحة والتهكم في شيء وايضا فح لا حاجة الى قوله ثم ينتزع
منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا قلت لا خفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو كالاسد
وللبخيل هو حاتم وارد نا التصريح بوجه الشبه لم يتات لنا ان نقول في التضاد او في مناسبة

الصندية بل انما يتبع ان نقول هو اسد في البلادة وحاتم في الجود وهو معلوم ان الحاصل في
المشبه هو ضد البلادة والجود وهو الجبن والبخل لكن نزلناه منزلة البلادة والجود
بواسطة التبليغ والتهكم لاشتراكهما في الصندية كما يجعل في الالكاء نبيا لمضحكة فوجه الشبه
في قولنا للابله هو اسد انما هو البلادة ولكن باعتبار التبليغ او التهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا
المقام واداته اي اداة التشبيه الكاف وكان في الزجاج كان للتشبيه اذا كان الخبر جامدا
نحو كان زيدا اسد ولذلك اذا كان مشتقا نحو كأنك قائم لان الخبر في المعنى هو المشبه
والشيء لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا ومثل هذا على حذف الموصوف اي كأنك
شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم سببا للتشبيه كانه الخبر جعل
الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كأنك قلت وكان قلت والمعنى انه قد
يستدل عند الظن بثبوت الخبر مناظر الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او
مشتقا نحو كان زيدا اسد وكأنه فعل كذا وبهذا كثير في كلام الموثقين ومثل ما
في معناه كسائر ما يشتق من العناوين والمضاهات وما يؤدي معناه ولا
في نحو الكاف اي في الكاف ونحو بما ما تدخل على المفرد كالخط نحو مثل وشبه بخلاف
نحو كان وتماثل وتشابه ان يليه المشبه به احالفظا كقولنا زيد كالاسد او كولد الاسد
وقولنا مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فان المشبه به هو مثل المستوقد اي حاله و
وقتئذ الهيئة الثانية ولما تقدم نارا كقوله تع او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد
الاية فان التقدير او كمثل ذوي صيب فحذف ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم فان
من الصواعق عليه لان هذه الضمائر لا بد لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة
عطف على قوله كمثل الذي استوقد نارا فالمثل المشبه به قد ولي الكاف لان المقدر في
حكم الملفوظ وانما جعلناه كذلك من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لما ذكر في الكشاف والاصح
فيما لا يلي المشبه به الكاف كقولنا انما مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه ان ليس المراد بتشبيه

تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بفرد اخر يتحمل التقدير به فعلمنا انه اذا كان المشبه به مفردا مقدرا فهو من قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المصنف في الايضاح بان قولنا ع يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصاري الى الله ليس من قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف لان التقدير لكون الحواريين انصار الله وقت قول عيسى من انصاري الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم اتيتك خفوق النجم اي زمان خفوق فالمشبه به هو كون الحواريين انصارا مقدرا بعد الكاف كمثل ذوي صيب حذف لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا بقول عيسى للحواريين من انصاري الى الله قال صاحب المفتاح او قع الشبه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره فتوهم بعضهم من ظاهر قوله او قع الشبه بين كذا وكذا ان المراد ان الاول مشبه والثاني مشبه به فجزم بان الصواب المؤمنين والشارح العلامة قد رد قول هذا البعض بان الاية حينئذ لا يكون نظير المثل او كصيب وبان تشبيه الكون بالقول مما لا وجه له وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل انه اوقع في لفظ التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى كما هو صريح في الكشاف فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه كما في قوله او كصيب من السماء بعينه نعم ما ذكره الشارح في توجيه لفظ المفتاح كاف في رد هذا القول وبهذا ظهر كلام او قع الشبه اي تشبيه كون المؤمنين انصار الله على ان اللام للعهد بين اي دائر بين كون الحواريين انصارا على ما يفهم ضمنا ويستلزم قولهم نحن انصار الله وبين قول عيسى على ما هو صريح سيبين ان المشبه كون المؤمنين انصار الله والمشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون

قول عيسى عليه السلام مع انه لم يقع لكن المراد هو الاول لا الثاني او لا معنى لتشبيه كونهم بعقول ليس
وقيل المراد بالحواريين في قوله اوقع الشبه بين كون الحواريين هم المؤمنين لانهم
حواريو محمد عليه السلام او حواري الرجل صفوته وخلصانه والله اعلم وقد يليه غيره
اي قد يلي نحو الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يجز عنه بعض
دال عليه وانما قلنا ولذلك احترازا عن نحو قوله نع مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها
كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب لكنه عبر عنه بعض يليه الكاف وهو المثل
اعني الحال والقصة العجيبة الشان نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه
من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح او كليس المراد
تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بعض آخر يحمل تقديره بل المراد تشبيه حالها في خضرتها و
بهجتها وما يعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا
شديد الخضرة ثم ييبس فيطيره الرياح كان لم يكن فان قلت فليعتبر ههنا ايضا
مضاف محذوف اي كمثل ماء فيكون المشبه به بدل الكاف تقديرا كما في قوله نع او كصيب
قلت هذا تقدير لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يعرج عليه لخلاف قوله نع او كصيب فان الضمائر
في قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم لا بد لها من مرجع فالصاحب الكشاف لولا الطلب
هذه الضمائر مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي صيب لاني ارى الكينونة لا
اختصاص سواء على حرف التشبيه مفروضا بانه ام لا الا يرى الى قوله انما مثل الحيوة
الدنيا الاية كيف دل الكاف ولبس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بعض آخر يحمل
لتقديره وما هو بيتة في هذا قول لبيد • وما الناس الا كالديار واهلها • بها يوم
حلوا وغدوا بلاقع • لم يشبه الناس بالديار وانما يشبه وجودهم في الدنيا وسرعة
زوالهم وفنائهم لحلول اهل الديار فيها وسرعة زوالهم عنها وتركها خالية بهذا
الزوال كلامه فان قيل يجب ان يطلب مرجع الضمير لجوعنا الى تقدير ذوي فما وجه الاحتياج الى

الى تقدير مثل لا يقال لان المشبه به ليس ذوات ذوي الصيب بل حالهم وصفتهم لانا نقول
لا يلزم من عدم تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوي ان يكون المشبه به ذوات ذوي الصيب
بل مجموع القصة المذكورة كما في قولنا انما مثل الحيوة الدنيا بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف
والتقدير فتقدير مثل ذوي الصيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوي لانه اقل في الحذف
واشد ملائمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقدنا ولا تأمل وقد ظهر بما ذكرنا
ان من قال ان تقدير قولنا كما انزلناه كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه به لم يدل الكاف
لكونه محذوفا فقد سها سهوا بينا وقد ذكر فصل ينبئ عنه اي عن التشبيه كما في علمت
زيدا اسدا ان قرب التشبيه وازيد انه مشابه للاسد مشابهة قوية لما في علمت من الدلالة
على تحقيق الشبه وتيقنه وكما في حسبت او خلت زيدا اسدا ان بعد التشبيه او ينبعد لما
في الظنون من الدلالة على الظن دون التحقيق فعلى الاستعارة بان شبهه بالاسد ليحكم
بتحققه انه هو بل بظن ذلك ويتخيل وفي كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر لانقطع
بانه لا دلالة للعلم والظن بان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على زيد
تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في قولنا زيد
اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب والغرض
منه اي من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وبقاي الغرض العائد الى المشبه بيان
امكانه يعني بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك في كل امر غريب يمكن ان يجادل
فيه ويدعى امتناعه كما في قوله اي قول الطيب فان تفق الانام وانت منهم فان
المك بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول ان الممدوح قد فاق الناس بحيث لم يبق
بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا برأسه وجنسا بنفسه وهذا في اظهار كالممتنع
لاستبعاد ان تناهى بعض انواع النوع في الفضائل فاحتيج بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس
منها فاحتج لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه حاله بحال المسك الذي هو من الدماء ثم

والله الموفق منه المشبه لان يعود الى المشبه
مطلب محمد الاغلب

انه لا يتعد من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم فان قلت اين
التشبيه في هذا البيت قلت يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفعلا
الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك فان الملك بعض هم الغزال وقدفا وقا
حتى لا يعد منها فحالك كشبيه بحال الملك وليس مثل هذا تشبيها ضمنيا وتشبيها ملتبسا عنه
او حاله عطف على امكانه اى بيان حال المشبه بانه على اى وصف من الاوصاف كالتشبيه
ثوب بآخر في السواد او اعلم لون المشبه به دون المشبه والا لم يكن لبيان الحال لانها ممتنة
او تقرير موضوع معطوف على بيان امكانه اى تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية
شانه كالتشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل يلين يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير
عدم الفائدة وتقوية شانه ما لا تجده في غيره لان العلم بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم
الحسيات وفرط الانس بها الا يرى انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كطول
ما يمر بهم او كاية لا اخر فلا تجد السامع من الانس بما تجده في قولك ويوم كفقد الربع وشرطه
دم الفراق عنا واصطكاك المزاهر وكذا اذا قلت في وصفه بالقصر يوم كما قصر يوم
البصر وكانه ساعة لا تجد فيه ما تجده في قولهم ايام كايام الفطا وقول الشاعر ظللت عندي
ابي يحيم يوم مثل سبالغة الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا هم شمر لم ينل فاذا عن ذكر
وقد حز خواطرهم على اضطراب عزمه فيه ولم يشغل منه شيء فالسامع لا يجد فيه من الاريحية
ما يجده من انشاء وقوله اذا هم القى بين عينيه عزمه وناكب عن ذكر العواقب جانبا
وهذه الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه الشبه في المشبه به اتم وبه اشهر اي وان يكون
المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف ظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضي ذلك
وليس الامر كذلك لان بيان امكانه انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس
المشبه عليه وجعل دليلا على امكانه لكنه لا يقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله
لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان ثوبان متساويان في الصورة لان

او مقدارا اى بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيه راس الشيب الاسود بالغراب في شدة السواد وهو ظ

لان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل يجوز
يقتضي كون المشبه على حده مقدار المشبه به في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ليتعين مقدار
علم ما هو عليه ولهذا قالوا لو كان وجه الشبه ادخل في السلامة عن الزيادة والنقصان
كان التشبيه ادخل في القبول واما تقرير حاله فيقتضي الامرين جميعا لان النفس الى العلم
الاشهر يميل فالتشبيه به لزيادة التقرير والتقوية بعد فان قلت لم خصص هذه الاربعة بالذكر
قلت لان التزيين والتشويه والاستطراف لا يقتضي الاتمية ولا الاشهرية بصحة تشبيه
وجه الهندي الشديد السواد بمقلة الظبي للتزيين مع ان السواد فيها ليس اتم منه في وجهه
ولا هو اشهر منه بالسواد ولان الهيئة المشتركة بين الوجه المجدور والكرة الجامدة
المنقورة كليت في البلمة اتم ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما كان المشبه به ابعد
واخفى كان التشبيه بتأدية هذه الاغراض اوفى وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي
لانه قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص بها واقوى
حالا معها والا لم يصح ان يذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه والا لتوقف
وتقديره ولا لابرازه في معرض التزيين والتشويه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول
وتغريب الشيء بما هو اغرب منه بعقد الذهب نظرا لامتناع وقوع المشبه به وهو الغير الموصوف
الى الواقع وهو الغير المذكور ليستطرف المشبه والصبورة كالممتنع لمشابهته اياه او
لوجه الاخرى اي مثلا لمدرك حضور المشبه به في الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه
لمثل ما فكر اي ليستطرف استطراف المتوار كذا ذكره الشارح العلامة وعلى هذا يكون
عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون اعرف واخص واقوى في صورة الاستطراف
خاليا عن التعليل وفيما معناه لمثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا انسب بما
كلامه وبالجملة هذا ليس لا يطابق دعواه لانه لا يدل على وجه كون المشبه به اقوى حالا

مع وجه التشبيه الا فيما يكون لزيادة التقرير بهم لابد فيما يكون للمزيتين او التشويه او الاستطراف
ان يكون المشبه به اتم في الاستشاع او الاستطباع او الغرابة والندرة لبحصل الغرض واما في وجه
التشبيه الذي هو الرهيئة المشتركة فلا يوجد ان يكون مراداً به الكل بجهة التشبيه المقصد
الذي توجه اليه التشبيه اعني الامر الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه ولانه فيما يجب ان يكون
المشبه به اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان مقداره
لكن يجب في بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف عاجة مقدار المشبه في وجه التشبيه
لا تزيد ولا انقص ويجب ان يكون اتم في وجه الشبه اذا قصد الحاق الناقص بالكامل او زيادة
التقرير عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفة فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض
بيان امكانه او تزيينه او تشويهه وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا قصد استطرافه
او تزيينه مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تزيين المشبه في عين السامع كما في تشبيه
وجه اسود بعقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه وجه دميم جامدة قد نقرتها الجدري
او استطرافه اي عزة المشبه به نادرا حاضرا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد بسحر من المسك مرفوعة
الذهب للابراز اي انما استطرف المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه في صورة المتنع
عادة ولاستطراف وجه اخر غير الابراز في صورة المتنع عادة وهو ان يكون المشبه به نادر
الحضور في الذهن اما مطلقا كما تقدم في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند حضور المشبه كما في
قول ابي العتاهية يصف البنفسج ولازورديّة تزهو فتزري بزهر الربيع الرجل
وهو مزهو اي متكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زهي يزهو زهوا بزرقتها بانها الرياض
على الحر البواقيت يجوز ان يريد بها الازهار الحمر الشبيهة بالياقوت كانها فوق خاتم عن يمين او
النارنج الطرف كبرت فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا تبدو حضورا عند حضورا
في الذهن ندرة بحر من المسك وجه الذهب لكن يتبدو حضورا عند حضور صورة البنفسج
فيتطرف لمشاهدة عناصر صورتين متباعدتين غاية التباعد ووجه الحاجة اذا ادراك شبهها

شبهها النباتي بنار في اوراق رطبة من الهب نار في جسم يستولي عليه اليبس ومن الطبع
على ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يبعد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف به
اجدر وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ان يتم من المشبه في
وجه التشبيه ويدعى في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا
الى دعوى انه زائد كقول ابي محمد بن وهيب وبدا الصباح كان غرته وجه الخليفة حين يمتدح
قوض الدراهم ثم يقال غرة الشهر لاول ليلة واكرمه وغدة الصبح لبياضه وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد
ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف
الممدوح بمعرفة معاني المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والانتباه له وعلى كونه
كاملا في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المدح والضرب الثاني بيان الاتهام
به اي بالمشبه به كتشبيه الجامع وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا
اي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض اظهار الغلط هذا الذي ذكرناه من جعل احد الشيئين
مشبها والاخر مشبها به انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في وجه التشبيه حقيقة كما في التشبيه
الذي يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه به بالذات
في وجه الشبه وهذا الكلام محل النظر لان ما تقدم لكل ليس ما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه
الشبه بالزايد على ما قررنا فيما سبق وان اريد الجمع بين شيئين في امر من الامور من غير قصد
الى كون احدهما ناقصا في ذلك الامر والاخر زائدا فيه او وجدت الزيادة والنقصان لو وجد
فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به
احترازا من ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه كقوله اي قوله الى اسحاق الصابي شكاة
دمعي اذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكاس عيني شكيبة فوالله ما ادري ابا للخمر اسبلت
جفوني ام قال اسبل الدمع والمطر افاض وسبلت السماء والبارق بالمحل المتعدية ليست
بزائدة على صانعيهم ام من تحتي كنت استر بالاعتداد اتساوي بين الدمع والخمر فلم قصد

مطلب قد يعود الغرض من المشبه الى المشبه به

ان احدهما زائد في المرة والاخر ناقص ملحوظ به حكم منهما بالشبه وترك التشبيه ويجوز عنده ارادة الجمع بين شيئين في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اما من دون ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك فلو شئ من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد في ذلك فان قلت امتنع ترجيح احد الطرفين بما يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا قلت انما يتم ذلك لو كان وجه الشبه فيجوز ان يجعل احد الشيئين مشبها والاخر مشبها به لغرض من الاغراض وبسبب من الاسباب من غير قصد الى الزيادة والنقصان لكن لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه المبني في الاغلب على كون احدهما ناقصا والاخر زائدا في وجه الشبه هذا تمام الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض منه واما التقسيم باعتبار اقسامه فهو ان يعتبر باعتبار الطرفين واحدهما باعتبار وجه الشبه واحدهما باعتبار الاداة وآخر باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو اي التشبيه باعتبار الطرفين اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهو اي المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل والمرأة بالكمل للآخر في قولك تع هنا لكمل لكم وانتم لبكمل لهن لان كلا واحد يشتمل على صاحبه عند الاجتماع كالملبس او لان كلا واحد منهما يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كالملبس الساتر للعورة فان قلت اليس قولكم ولكن قيدا في المشبه به قلت لا اذ لا دخل له في التشبيه لعدم توقف الاشتمال او الصيانة عليه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان المقيد يكون رقيما للحاصل من سعيه على شئ والمشبه به هو كالراقم على الماء لان وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهم موقوف على اعتبار هيئة المقيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك

توجيح احد جانبي التشبيه مطلقا وعدمه

قال الشيخ في اسرار البلاغة تجد القول انه متى قصد ضرب من المبالغة في اثبات الصفة لشئ ولم يقصد الى ابهام في الناقص انه كالزائد اقتصر على الجمع بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل واللون او جمع وصفين على وجه لم يجد في الفرع على جهته او وجد منه في الاصل فان العكس في التشبيه فتر اريد شئ من ذلك لم يستقم صح

مطلب تشبيه مفرد بمفرد تقييدا واطلاقا

مطلب تشبيه مركب بمركب واشروطه

مثالهم كمثل الذي استوقد نارا

مقترنة

بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك

او مختلفان اي احدهما غير مقيد والاخر مقيد كقولك والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد بكونها في كف الاشل وعكسه تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فيما للمشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار وهو قوله كان مثار النقع فوق رؤسنا وقد صبرت فيه الاسنة والقنا وقد سبق في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال ان الصبر ثم اخذ اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض فشبهها بنظائرها من غير تركيب وتشبيه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باجزاء مثلما ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحس تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف الاخر كقوله وكان اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء بساط ازرق تشبيه حسي لكن ايا ما هو من التشبيه الذي يدرك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا او عجبا من طلوع النجوم مؤتلقة في اديم السماء وهي زرقاء وزرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه الهيئة كقوله فكأنما المريخ واشتري قدامه في شائع الوقعة منصرف بالليل مدفوعة قد اسرجت قدامه شعلة فانه لو قيل المريخ كالمنهزم عن الوقعة لم يكن شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعين لكل جزء من اجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف الاخر بعد تكلف وتعسف كما في قوله تع مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية فان الصحيح ان هذين التشبيهين من تشبيهات المركبة التي لا تنحل لوجه واحد وسيأتي ما يقدح تشبيه به وهو العقل والمذهب الحق الذي عليه المحققون

مطلب تشبيه مركب بمركب واشروطه

مقترنة بالاضافة وقد يكون بالوصف وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون بالتمييز وغير ذلك

والبرح وما يصيب الكمرة من الافزاع والبلايا والغنن من جهة اهل الكسلام بالصواعق

ولما تشبيه مفرد وعكسه كما مر من تشبيه الشقيقا باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيقا والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلي بجاريه بمشقوقة الشقة والحوافر بابات على راسه شجر ناضا والفرقين

المركب والمفرد المعتمد لوضوح مشيرا الى التعلل فالمشبه به في قولنا هو كالراقم على الماء اتما هو الراقم بشرط ان يكون راقما على الماء وفي تشبيه الشقيقا او الشاة الجبلي هو المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد وكتشبيه السقوط بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشيب بالمرآة في الكل الاشكل وجعل التشبيه في نحو قوله والشمس من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب كانها بوتقة احميت تخال فيها ذهب ذايب وقول كثير بشار النفع وقول كان اجرام النجوم وقوله كان المريخ من تشبيه المركب بالمركب وذاهب الى ان كلا من المشبه والمشبه به حاصلة من عدة امور فلم يجمع شرط تشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان ما ذكرناه اقرب فان الفرقين تشبيه الشقيقا وتشبيه الشاة الجبلي بانه قصد في الاول الى ما يدخل فيه الامور المتعددة المختلفة بخلاف الثاني ضعيف

واما تشبيه مركب بمفرد كقوله اي قول ابن تمام يا صاحبي تقصيا نظركما اي ابغيا فقص نظركما واجتهدا في النظر يقال تقصيته اي بلغت اقصاه كذا في الاساس "تريا وجوه الارض كيف تصورا اي تصور لخرف النار يقال صورته فتصور حسنة فتصور تريا بدلا من الشمس اي فانظرا الشمس مستترة بغيم قد شابه اي خالطه زهر التريا خصها لانها انضر واكثر تفرقة فكانما بوادي ذلك النهار الشمس مقمر اي ليل ذو قمر شبه النهار بالشمس الذي اختلط ازهار النبات فاختفت باحضارها من ضوء الشمس حتى تضرب الى السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد والباقي هذا عن تتابع واجتماعهم اخر للتشبيه باعتبار

مثال تشبيه مفرد بمفرد

مثال تشبيه مركب بمفرد

باعتبار الطرفين وهو ان تعدد طرفاه فاما ملفوف وهو ان يؤتى على طرفي العطف او غيره كذلك او بالمشبه بها او لا ثم بالمشبه بها كقول امرء القيس يصف الغيث كمثل ما نزعت اصطيادها الطير طلبا بعضها وبا بعضها الذي وكرها العناب والحشف البالي شبه الرطب الطري من قبل الطير بالعناب والبالي بعد منها بالحشف البالي اذ ليس للاجتماع هيئة مخصوصة عند بانه تشبيها واحدا قال الشيخ في اسرار البلاغة انه انما يحسن الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا ان للجمع فائدة في غير التشبيه او مفروقا وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم يعمد باخر كقوله اي قول المرقش الاكبر صبت سنان الشدا ابطيب والريحة مسكا والوجوه دنانيرا وطرف الاراك وروى اطراف البنان نعم هو شجر لهما وان تعدد طرفه الاول هو المشبه دون الثاني فتشبيه النسوة كقوله صبح الحبيب وعادى كلاهما كالليالي وتغورن وضاحا وادمعن كالآلي وان تعدد طرفه الثاني هو المشبه به دون الاول فتشبيه الجمع كقوله ارقوك النجوم ما بات نديا حتى الصباح اغيد يجدول مكان الوشاح كانما تبسم ثغر الاقحوان البدن عن لؤلؤ منضد ومنظم او برد او هو حب الغمام او اقاح جمع الخوان وهو ورد له نور شبه ثغره بثلثة اشياء وفي قول الهذلي غيرن لؤلؤ رطب ومن برد ومن اقاح ومن طلوع حبب شبه بجزء وفي كون هذين البيتين من باب التشبيه نظر لان المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان لفظ كانما في بيت الهذلي يدل على انه تشبيه لا استعارة وسيتبع لهذا كلاما ان شاء الله تع ومن تشبيه الجمع قول الصاحب بن عباد في وصف ابيات اهديت اليه انتثن بالامس ابياتا تخلل رونق بروح الجنان كبر والشباب وبرد الشراب وظل الامان ونيل الاماني وبرد الغلل ونسيم الصبا وصفو الزمان ورجع الشبان وباعتبار وجه عطف قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه باعتبار وجه ينقسم ثلث قسمة الاول تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله اما تمثيل وهو ما اي التشبيه الذي وجه وصف منتزع

مثال تشبيه ملفوف وغير ملفوف

باعتبار وجهه ينقسم تمثيلا وغير تمثيل ومجمل ومفصل وقريب وبعيد

من متعدد اى امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا والتشبيه في بيت بشار وتشبيه الشمس
بالمرآة في الاكل وتشبيه الكلب بالمهرى المصطلى والتشبيه في قوله تع مثل الذين حملوا
التوراة الاية والتشبيه في قوله كما ابرقت فوما عطاشا البيت الى غير ذلك وقيده الى المنتزع
من متعدد والتركيبي بكونه حقيقيا حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي ولكن
منتزعا من عدة امور خصه باسم التمثيل كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه الشبه
هو حرمان الانتفاع بالبالغ نافع مع الكد والتعب في استصحاب وهو وصف مركب من متعدد وليس
بحقيقي بل يعود الى امتهم وكذا قوله مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية وما شبه وكان فالتمثيل
بتغييره اخص منه بتغيير الجمهور واما صاحب الكشاف فيجعل التمثيل مرادفا للتشبيه وقال
الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من امور او اكثر من كون التشبيه عقليا يقال انه يتضمن
التشبيه والايقال ان فيه تمثيلا او ضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان
يقال ضرب الاسم مثلا لكذا يقال ضرب الامير مثلا للعسكر والعبيد للعلم واما غيره تمثيل وهو
خلافه (اى بخلاف التمثيل وهو عند الجمهور ما لا يكون وجه منتزعا من متعدد وعند السكاكي
ما لا يكون منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود الممنور تمثيل عند الجمهور
وليس بتمثيل عند السكاكي وايضا تقسيم بعض التشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما مجمل وهو ما لم
يذكر وجهه فمنه اى من المجمل ما هو ظاهر وجهه او فمن الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر يفهمه كل احد
نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى
اين طرفاه اى هم متناسبون في الخير فيتبع بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه كالحلقة
اى الحلقة المفرغة متناسبة الاجزاء في الصورة يتبع بعض اطرافها وبعضها وسطا
فكونها مفرغة يجانب الجوانب كالدائرة بخلاف ما لو لم يكن مفرغة كالخواتم فان موضع الابتداء
منها يكون طرفا ومقابله وسطا وذكر جار الله ان هذا قول الامارة فاطمة بنت الخرشب
حين مدحت بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانشد الفوارس

الكملة (ا)

الفوارس اوالاوزباو العبسي وذلك لانه سئلت عن بنيها ايتهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان
ثم قالت تكلتهم ان كنت اعلم ايتهم بدأ فاضلهم افضلهم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه
اى المفصل منهم
قول بين وصف بين المذهب للجماع لما سيلزم وايضا منه اى من المجمل وقوله منه دون ان يقول
وايضا امتاكذا واما كذا اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل لا من غنيمات مطلق التشبيه وهذا
عطف على قوله منه ظاهر ومنه خفي اى ومن المجمل ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين بعينه
الوصف الذي يكون فيه اياه الى وجه الشبه كقولنا زيد كالاسد فقولنا زيد الفاضل اسد يكون
ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة هكذا ينبغي ان يلزم ومنه
اى من المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده بعض الوصف المشعر بوجه التشبيه كقولهم
هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين
مشعر بوجه التشبيه كما مر ومنه قول النابغة الذبياني فانك كالشمس والملوك كواكب
اذا طلعت لم يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفها اى وصف المشبه والمشبه به بكليهما
كقوله اى قول ابي تمام في الحسن بن وهب يسقط العيس في والليل عنده فتى كثير ذكر البرض
في ساعة الغضب صدقت منه اى اعرضت ولم تصدف مواهبه عفى وعاوده ظني فقلت له
كالغيث اى جئته وافاك اى اتاك ريقه يقال فعل في روق شبابه وريقه اى اوله واصابه
ربيع المطر وربيع كل شئ افضله وان ترحلت منه لجج في الطلب وصف الممدوح بان يطلب
فائقة عليه اعرض اولم يعرض وكذا وصف الغيث بانه يصيب جيئة او ترحلت منه وبهذان
الوصفان مشعران بوجه الشبه اعني الافاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي الاقبال
عليه والاعراض منه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثير اياديه لدى
ووصل مواهبه الى طلبت منه اولم الطلب كالغيث فكانه تركه لعدم الظفر بشئ من كلا مهم
واما مفصل عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء وادمعي كالآلئ
وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه والثاني ان يكون امرا لازما

من مجمل فيه وصف واحد
مطلب قد فات وما ذكر فيه وصف المشبه به
ومنه ما ذكر فيه وصفهما في التشبيه

مطلب اقسام تمثيل والتمثيل عند الجمهور

مطلب اما مجمل واما مفصل تشبيهما

لما اشار اليه بقوله وقد يتباعا بذكر ما يستتبعه مكانه اى بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه
اى يكون وجه الشبه لازما لكقولهم الكلام الفصيح هو كالعسل فى الحلاوة فان الجامع فيه
لازما اى وجه الشبه فى هذا التشبيه لازم الحلاوة و هو ميل الطبع لا انه مشترك بين العسل
والكلام الفصيح للحلاوة التى هى من خواص المطعوم كما قال السكاكى وبهذا التابع لا يكون الآن
حيث يكون التشبيه فى وصف اعتبارى كميل الطبع وازالة الحجاب ويشبه ان يكون تركهم
اى يظن
التحقيق فى وجه الشبه حيث قصروه على الحسى وعقل مع انه فى التحقيق لا يكون الا عقليا
كما مر من تتابع هذا بعين ان وكذا التابع ناشئ عن هذا التابع ومتفرع عليه ووكلا
انهم لما سامحوا فجعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا و هو امر حسى قطعا لم يكن
على ان يتسامحوا فيجعلوا وجه التشبيه منفعما الحسى والعقلى ليصح قولهم وجه الشبه ههنا
هو الحلاوة التى هى من الامور المحسوسة قطعا كذا ذكره الشارح العلامة و فاده بقوله
لان جعلهم وجه الشبه فى هذا التابع هو الحلاوة لا يزيد على ان جعل وجه الشبه على التحقيق
فى قولنا الخد كالورد فى الحمرة هو الحمرة التى هى من الامور المحسوسة فكيف يكون العامل
على التابع وتركا التحقيق هو هذا دون ذاك والذى يجذب بالبال ان معنى كلام السكاكى
ان تسامحهم فى تعميم وجه الشبه الى الحسى والعقلى وتسميته بعضه حسيا انما هى من قبيل
التابع فى تسميته ما يستلزم وجه الشبه وجه شبه وذلك لان وجه الشبه فى تشبيه الخد بالورد
هو الحمرة المشتركة الكائنة الازمة للجزئية المحسوسة فبهذا الاعتبار سموا وجه الشبه فى مثل هذا
حسيا وايضا تقسيم ذلك التشبيه باعتبار وجهه و هو انه اما قريب مبتذل و هو ما كان
التشبيه الذى ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجه ما
بادى الرأى اى فى ظاهر الرأى اذا جعلته من بدا الامر يبدو اى ظهر وان جعلته مهموزا
من بدء فمعناه فى اول الرأى وظهور وجه الشبه فى بادى الرأى يكون لوجهين اما لكون امرا
حسيا لا تفصيل فيه فان الجملة اسرع الى العقل من التفصيل الآتى او لان ادراك الانسان

الحلام الفصيح هو العسل فى الحلاوة
مثال

تقسيم آخر لوجه الشبه اما قريب مبتذل واما بعيد غريب
مثال

الانسان من حيث انه شئ او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم ناطق
حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل بالمجمل وشئ اظهر ولهذا كان العام اعرف من
الخاص ووجب تقديمه فى التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الحواس فان الرؤية تحصل اولا الى
الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء و قلان لم يمعن النظر ولم ينعم وكذا
بدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح وغير ذلك فى المرة الثانية ما لا يدرك فى
المرة الاولى او قليل معطوف على امر اجماليا اى او يكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة
حضور المشبه به فى الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به او لان
ان الشئ مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الحمرة الصفيرة بالكوز فى
المقدار والشكل فان فى وجه الشبه تفصيلا حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالبا
الحضور عند حضور الحمرة او معطوفا عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه به
فى الذهن معطوفا ايضا على تكرره اى تكرر المشبه به على الحس او لا يخفى ان ما كرر على الحس كصورة
الغرة منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة الغرة منخسفا كالشمس
كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة فى الاستدارة والاستنارة فان وجه الشبه تفصيلا ما لكن
المرآة غالب الحضور فى الذهن مطلقا لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل اى وانما كان
قلة التفصيل فى وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر على الحس
سببا لظهوره المؤدى الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة
فى الصورة الاول والتكرر على الحس فى الثانية يعارض التفصيل القليل لان كلا من القرب
والتكرار يقتضى سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه الشبه كانه امر جملى لا تفصيل
فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق فى القسم الاول واما بعيد غريب عطف على قوله اما قريب
مبتذل و هو الذى لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر
وتدقيق نظر لعدم الظهور اى لخفاء وجه فى بادى الرأى وعدم الظهور يكون لامرين اما

تشبيه بعيد غريب
مثال

اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان وجه التشبيه فيه هو الهيئة المذكورة فيلتبس وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع في نفس الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستانف تأملا ويكون في نظره متمهلا او مدورا اي او لمدور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما قرن تشبيه البنفسج بنبات الكبريت واما طلقا اي ومدور حضور المشبه به مطلقا لكونه وهميا كاعتياب الاغوال او مركبا خياليا كاحلام يقوت منشدة على رماح من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا كما مر اشارة الى ما ذكر من الامثلة المذكورة او لقوله مكررة اي مكرر المشبه به على الحسن كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المرآة في كف الاشل ليست ما تكرر على الحسن لانه ربما يقبض الرجل ويهزه ولا يتفعه له ان يريك مرآة في يد الاشل وانما كان مدور حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه لان فرع الطرفين ومنها ما يتعلق البعد لكونه اشترك والجامع بينهما قلما يدوان يخطر الطرفان اولا ثم يخطر ما يشتركان فيه فالغرابة فيه اي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل من وجهين احدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان ينظر في الكثير من وصف واحد لشيء واحد او الكثير بعض ان يعتبر في الاوصاف وجودها وعدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين او ثلثة او اكثر فلهذا قال وقع التفصيل على وجوه كثيرة اعم من ان ناخذ بعضا من الاوصاف ونترك بعضا اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله اي قول امرئ القيس حملت ردينيا كان سنانه سنا لهبهل تسيل بدخان وان تعتبر الجميع كما مر في تشبيه الثريا قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة معناه ان ممكنا وصفين او اوصافا فانت تنظر فيها واحدا فواحدا وتفصل بالتأمل بعضها من بعض وان لك في الجملة حاجة الى ان تنظر في الكثير من شيء واحد وان تنظر في الشيء الواحد الى الكثير من جهة واحدة ثم انه يقع على وجوه احدها ان تاخذ بعضا وترك بعضا كما فعل امرؤ القيس في اللهب حين جعل الدخان

الدخان عن السنان وجرده والثاني ان تنظر من المشبه في امور لتعتبر بالكل او تظلها في جملة كما اعتبرك في تشبيه الثريا بالعنقود الا ترى انهما والشكل والمقدار والعدد واجتماعها على مسافة مخصوصة في القرب ثم اعتبارك في العنقود الملاحيته مثل وكذلك الثالث ان تنظر الى حالة كالحمرة في عين الديك فانك لا تقصد فيه الى نفس الحمرة بل الى ما لها في الحمرة ثم قال ولعلم ان هذه العمدة في التفصيل هو موضوعة على الاغلب الاعرف والا فد قابله لا تكاد تضبط وكما كان التركيب خياليا كان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر لقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه الآية فانها عشر جمل متعاطفة قد انتزع الشبه من مجموعها والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل لغرابته اي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل للاسماع ولا مستوعرا يعني مذكورا عليه العناكب ولا يخفى ان المعاني الغريبة ابلغ واحسن من المعاني المبتذلة ولان تيل الشيء عند طلبه الذ وموقعه من النفس الطف وبالمسرة اولى ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه بيرد الماء على الظماء ونعني بعدم الظهور في بادي الراي ما يكون سببا لطف المعنى ودقته او ترتيب بعض المعاني على البعض فان المعاني الشريفة قلما ينفك عن بناء ثان على اول وترتيب ثالث على الثاني فيحتاج الى نظر وتامل وهل وهل اصعد من الفكر فاصعد تنهجا قويما وطريقا مستقيما يوصل الى المطلوب ويظفر بالمقصود والحمقاء المردودة المعدود في التعقيد هو الحمقاء الذي سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال عن المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد يرضى في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه عن الابتذال كقوله اي قول ابي الطيب لما لمع هذا الوجه شمس نهار ما الا وجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حيث الحياء فاخرجه عن الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وصفاء ولم تلمع ان كان من لغتيه بعض من ابصره فالتشبيه في البيت ممكن غير مصرح وان كان من لغته

بعض قابلته وعارضته وهو فعل متعد عن التشبيه اى لم تقابل ولم تعارضه في الحسن
والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الاخر اذا انتظرت نوالك قفا شبيه بها
ووقد اى فعل الوطواط عزمانه مثل تتجهم ثوابها اى اقفا معا
لو لم يكن للثاقبات افول فان تشبيه العزم بالنجم متنقل لكن الشرط المذكور رجع
الى القرابة وبسبب هذا التشبيه التشبيه المشروط وهو ان يشبه المشبه او المشبه به اولا
بشرط وجودى او عدمى يدل عليه بصريح اللفظ او بسياق الكلام ومنه قولهم هي
بدر سكن الارض اى لو كان البدر يسكن الارض وبهذه العقبة فلك ساكن اى لو كان
الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقسيم
باعتبار الاداة بقوله وباعتبار اى والتشبيه باعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذفت
اداته مثل قوله تعالى وهي تمر مر السحاب اى مثل مر السحاب ومنه اى من المؤكد ما حذف
المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحى والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب
الاصيل على لجين الماء اى على ماء كاللجين اى الفضة في البياض والصفاء والاصيل
الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف بالصفرة قال الشاعر ورب نهار للغزاة اصيل
ووجه كلا لونيهما متناسب فذهب الاصيل صفرته وشعاع الشمس فيه وعبث
الريح بالغصون عبارة عن اماتتها اياها وخص وقت الاصيل لانه من اطيب
اى الرياحات
اوقات الناسم قال الابيوردي ليالية السمار وفيه هواجر كما تقلت والشمس
اى تضيق النهار
تنفس اصيل هكذا يجب ان ينقد الذهب والجين المذكوران في البيت للمكاسبي الى
بعض الاوام الفاقدة للبصائر الناقدة من ان الجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم
اعني الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء اوان الاصيل هو الشجر الذي
له اصيل وعروق وذهبه هو ورقه الذي اصفر بعد الخريف وسقط منه على وجه
الماء فكل من هذين الوجهين ابرد من الاضافة ومرسل عطف على اما مؤكد وهو بخلافه

مشبه مشروط

مشبه باعتبار اداته اما مؤكد او مرسل

وجه تجيين الماء

بخلافه اى ما ذكر اداته فصار مرسلا من التاكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر
بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما مر من الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة
التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافي بافادته اى افادة الغرض
اى مشبه الشبيه باطرة السوار
كان يكون المشبه به اعرف شان بوجه الشبه في بيان الحال او كان يكون المشبه به
اتم شانا في وجه الشبه في الحاق الناقص بالكامل او كان يكون المشبه به مسلم
الحكم فيه اى في وجه الشبه معروفا عند المخاطب في بيان الامكان او مردود وهو بخلافه
اى ما يكون قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا في سبعة مما يجعل هذا الموضع خاتمة
خونا تحفة الاوائل
وتقسيم التشبيه بالقوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها و
قد سبق ان اركانه اربعة فالحاصل من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية فان المشبه
مذكور وقطاوع فاما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه
الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة او محذوفة
تصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا
زيد كالاسد وكالبحر جان في الشجاعة او اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد وكان
زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب
وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسط وهذا هو المقصود في هذا المقام
فلذا قال واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها فقوله
باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر
الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل فاعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف
المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه واداته فقط اى بدون
حذف المشبه كزيد اسد او هو حذف المشبه كاسد في مقام الاخبار عن زيد
ثم اى الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخي في الرتبة حذف احدهما اى وجهه او اداته

خاتمة

تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانه الاربعة كلها او بعضها

المحذوف في التشبيه بلاق لشيء

مشبه باعتبار الغرض اما مقبول او مردود

اداته كذلك اى فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد فى مقام الاخبار

عن زيد ونحو زيد اسد فى الشجاعة ونحو اسد فى الشجاعة فى الاخبار عن زيد والقوة لغيره

اى لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد فى الشجاعة او كالاسد فى الشجاعة

عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاولتان متساويتان فى القوة والاخريان

متساويتان فى عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما

وجه الشبه من حيث الاظهار او باجراء المشبه به على المشبه بانه هو نظرا الى الاظهار فى

اشتمل عليها كالاولين فهو فى غاية القوة وما خلا عنها كالاخريين فلا قوة له وما اشتمل

على احدهما فقط فهو متوسط فى القوة والضعف ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة

المتوسطة بان حذف الاداة اقوى من حذف وجه الشبه لجعل المشبه عين المشبه به من

حيث الظاهر بخلاف ما بحث وبوان الفرق بين قولنا العين اسد يرمى وبين

قولنا مام اسد او بين قولنا زيد اسد او اسد فى الاخبار عن زيد حيث يعد الاول استعارة

والثانى تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا اجرى فى الكلام لفظ دات قرينة دالة على تشبيه

شئ بمعناها فهو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك

لقيت فى الحمام اسدا اى رجلا شجاعا والاخلاف ان هذا استعارة لا تشبيه والثانى ان يكون

المشبه مذكورا او مقدرا وح فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه او فى حكم الخبر

كعبر بنا كان وان والمفعول الثانى لبنا علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى تشبيها

لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع هذه المواقع كان الكلام فصوغا لاثبات معناه

لما اجرى عليه او نفيه عنه فاذا قلت زيد اسد فصوغ الكلام فى الظاهر لاثبات معنى الاسد

لزيد وهو متفرع على الحقيقة فيجب ان تكون الاسدية ثابتة من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد

لاثبات معنى التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جئ به لافادة الشبه

بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشئ من صيغ

بل صيغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد

التشبيه مكنونا فى الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتأمل واذا افترقت الصورتان بهذا الافتراق

ناسب ان يفرق بينهما فى الاصطلاح والعبارة بان يسمى احديهما تشبيها والاخرى استعارة

بهذا لخلاصة كلام الشيخ فى اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان

الثانى ايضا اعنى نحو زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه و

والخلاف لفظى يرجع الى تغيير التشبيه والاستعارة المصطلحين بين هذا اذا كان اسم المشبة

خبرا عن اسم المشبه او فى حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو رايت بزيد اسدا ولقيت منه اسدا

فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على ما هو له استعارة له لانه استعمال

فيه حكما فى لقيت اسدا ولا باثبات معناه له كما فى زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا

يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة

على المشاركة وانما التشبيه مكنون فى الضمير لا يظهر الا بعد تأمل خلافا للسكاكى فانه يسمى

مثل ذلك تشبيها وبهذا الخلاف ايضا لفظى ثم قال الشيخ فى اسرار البلاغة فان اتيت الى

ان تطلع اسم الاستعارة على هذا القسم اعنى نحو زيد اسد فان حين دخول اداة

التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد

الاسد وهو كشمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول

شئ من الادوات الا بتغيير صورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب

لغرض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لائقة بالمشبه

نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس تغيب قال الشاعر شمس تلألأ والفراق قمر

عنا وبدر والصدود كسوف فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه فى شئ من هذه الامثلة

الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا تغيب

وعلى هذا القياس وقد يكون فى الصفات والصلات التى جئ فى هذا القبيل ما يحتمل تقدير

الفرق بين الاستعارة والتشبيه لغة واصطلاحا عند الشيخ فى اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين

مثال زيد اسد الاستعارة عند البعض

الفرق بين الاربعة فى وجه الشبه بالقوة والضعف

مثال الفرق بين التشبيه والاستعارة

والفرق بين التشبيه والاستعارة وما يراد منهما

مثال

قال الشيخ فى اسرار البلاغة يجوز ان يطلق زيد اسد استعارة وهو قول الاخفش وقد يكون اولى وانسب

اداة التشبيه فيقرب من الطلاق الاسم الاستعارة اكثر طلاقا وزيادة قرب كقولك
اسد دوم الاسد الهزبر خضابه موت فريض الموت منه يرتعد فانه لا سبيل الى ان
يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض لان تشبيه يحتمل السبع المعروف
وليل بل انه دونه او مثله وجعل دوم الهزبر الذي هو اقوى للجنس خضاب يده ودليل على انه فوقه
وكذا في الموت ومثله قول البحتري وبدر اضاء الارض شرقا وغربا وموضع رحلي منه
اسود مظلم فانه ان رجع فيه الى الشبه للساوج حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون
قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه فظاهره انما اراد ان يثبت من الممدوح بدرا
له بهذه الصفة العجيبة القائم تعرف للبدر وهو مبني على تخييل انه زاد في جنس البدر واصله لذلك
الصفة فليس الكلام موضوعا على اثبات الشبه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل
كيت وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فانما لم يكن اسم المشبهة
في البيت مختلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح بدرا امر قد استقر
وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه يمتنع
دخول كان وحسبت لاقتضائها ان يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة الآن
كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول مشكوكا فيه كقولك كان زيدا الاسد او خلاف الظاهر
كقولك كان زيدا اسدا والنكرة فيها من فيه غير ثابتة فدخول كان وحسبت عليها بالعكس
على الجعل وايضا بهذا الفن اذا تأملت وتحققت سره وجدت محصوله انك تدعي وجود
شيء هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جواز بها فلم يكن لتقدير التشبيه
فيه معنى مثلا قولنا دوم الاسد الهزبر خضابه صفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور فلا تصور
جواز باعلى ذلك الجنس لغير الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه بهذا الحصول الكلام ومن
صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه للاستعارة وانما في هذا
المقام كلام نذكره في اول بحث الاستعارة ان شاء الله على الحقيقة والمجاز اي بهذا البحث للحقيقة

الحقيقة والمجاز قد يتعلقان باللفوظين

للحقيقة والمجاز وهو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي انما هو بحث المجاز
لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من كشف تقابل العدم والملكة حيث
حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع وليظ
قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن
الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له فالتعرض للاصل مناسب وقد يقيدان
باللفظين لتشير الى ان محل الحقيقة والمجاز المعقولين الذين هما في الاسناد والاكثر تركه بهذا
التقييد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي او العرفي فالمقيد بالعقلي يعرف الحاصل في الاسناد والمطلق
الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا والحقيقة في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء
اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت الشيء اذا اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في
مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب المفتاح التاء للتأنيث
على الوجهين اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوفه
او لا نحو رجل ظريف وامرأة ظريفة واما على الثاني فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل فالاسمية
صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا اجري
على موصوفه نحو رجل قتيل وامرأة قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه فالتأنيث واجب دفعا
للالتباس نحو مررت بقتيلي بني فلان وقتيلة بني فلان والكيفي ما فهم منه التكلف المستفاد
من عدم الحقيقة او الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما اي في معنى وضعت تلك الكلمة له في اصطلاح
به التخاطب اي وضعت لذلك الاصطلاح بسبب التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت
لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند الشامل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها
لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن كلمة يسمى احد هما اذا استعمل
في غير ما وضع له غلطا كقولك جذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك فان لفظ
الفرس هنا قد استعمل في غير ما وضع له فليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني المجاز

الذى لم يستعمل فيما وضع له لا فى اصطلاح التخاطب ولا فى غيره كالاسد فى الرجل الشجاع لان الاستعمال
وان كانت موضوعة بالتاويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق
دون التاويل ويعتبر بقوله فى اصطلاح التخاطب عن المجاز الذى استعمل فيما وضع له فى اصطلاح
آخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء فانها تكون
مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هى له فى اصطلاح الشرع لانها فى اصطلاح الشرع انما وضعت
للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء فى اصطلاح آخر بعض الامة فان قلت كان
الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على
المجموع المركب فنقول ما كان تعريف الحقيقة غير مقصود فى هذا الفن لم نتعرض الا لما هو الاصل
اعنى الحقيقة فى المفرد والوضع اى وضع اللفظ بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اى لاجل
بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازى بهذا
ان تعيينه لا لان دلالته انما تكون بقرينة فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون
موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى فى
غيره انه مشروط فى دلالته على معناه الافراد وذكر متعلقها قلت لا نسلم ان معنى الدلالة
على معنى فى غيره ما ذكرت بل اشار اليه بعض المحققين من النحاة من ان الحرف ما دل على معنى
ثابت فى لفظ غيره فاللام فى قولنا الرجل مثلا دل بنفسه على التعريف الذى هو فى الرجل
وبل فى قولنا بل قام زيد دل بنفسه على الاستدراك الذى هو فى جملة قام زيد سلمنا ذلك
لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا فى الفهم دون المشترك اى فخرج
المجاز دون المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه قرين للدلالة
على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين العارض الاشتراك
لا بنفسه وذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا يجاوزه الطهر
والحيض غير مجموع بينهما بمعنى ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين فهذا معنى قوله مادام

وضع المجاز

مطلب اللفظ الطاهر هل مجاز

مادام منتسبا الى الوضعين لانه امتبادر الى الفهم والتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة
اما اذا اختصته باحد الوضعين كما اذا قالت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه يتعين
وليدل على الطهر بالتعيين والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيقها وذلك ان الوضع عينه
للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر
او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان يكون الدلالة بواسطته وحصل من هذه
الوضعين وضع اخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما
وكان الواضع وضعه مرتجلا للدلالة بنفسه على هذا وضعى للدلالة بنفسه على ذاك وقال اذا اطلق
فهو موضوع لاحد هما غير مجموع بينهما بهذا تحقيق كلام المفتاح وعليه الاعتراض اعتراضا بعد
بانا لا نسلم ان معناه الحقيقى ان لا يتجاوز الطهر والحيض وما الدليل على ارادة عند الاطلاق
بدل عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين
سهو ظاهر لان كلا من قول بمعنى الطهر وقول لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما
تكون معنوية فقد تكون لفظية وهى اكثر الشئ بدل قوله دون المشترك دون الكناية
وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذى هو مستعملا موضوع
فالمجاز ايضا كذلك لان اسدا فى قولك رايت اسدا يرمى موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان
المفترس وان اريد انه موضوع بالنسبة الى لازم المعنى الذى هو معنى الكناية فمسلم
واضع لظهور ان دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقال معنى قولنا
بنفسه اى من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية لانا
نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع فى تعريف الوضع والثانى يستلزم خلو
قرينة المجاز فى الاغلب حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز خلافا فى الحقيقة فان
قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على
ما صرح به السكاكى حيث قال الحقيقة فى المفرد والكناية تشتركان فى كونها حقيقتين وتفترقان

مطلب القرء للطهر هل مجاز

المجاز قد يدخل فى الحقيقة اذا كان القرينة معنوية

في التصريح وعدمه قلت هذا ايضا صحيح لان الكناية تستعمل في الموضوع له بل انما تستعمل في
لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم ومجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ
مستعملا فيه وسيجئ لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية ان شاء الله تعالى والقول بدلالة اللفظ
لدلالة ظاهرة في سد من العجائب في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الائمة وحذاق العصر
وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكي فقال ان مراد السكاكي
بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم والعلم حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته
ظاهر الفساد وتوهم ان السكاكي اراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا
يحتمل لاحد ان يبطل كلام غيره بحمله على معنى قائل بخلافه عند هذا كلامه والقول كيف حال ابطال كلام المصنف بحمله على معنى هو برئ عنه والعجب انه لم يتنبه ان المصنف ايضا اعتبر الوضع
بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب واختاره ثم
تأول فالحري بهذا المجال قول من قال حفظت شيئا وغابت عنك اشياء فنقول ابتدا بحث يعني ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لنا وبسببه
الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع ومخصص وضعه لهذا دون ذاك هو ارادة
الواضع واللفظ ان الواضع هو الله تعالى وذهب الشيخ ابو الحسن الاشعري من انه تعالى وضع
الالفاظ ووقفنا عباده عليها تعليما بالوحي او خلق الاصوات والحروف في جسم واسمع ذلك الجسم
احدا او جماعة من الناس او خلق علما ضروريا في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص
هو ذات الكناية يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص دلالة اللفظ
على ذلك المعنى واتفق الجميع على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت
لذاته كدلالته على الافاظ لوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم
كل احد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول كما ان كل احد يفهم من كل لفظ
ان له لا فظا ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي

استعمال الكناية في الموضوع له مطلب

دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لنا وي مطلب

وضع الالفاظ لاي معنى وضع الله تعالى ومخصص الالفاظ مطلب

للحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير ولا يمتنع انتقاله من معنى الى معنى اخر بحيث لا يلزم منه عند الاطلاق
الا المعنى الثاني كاثر الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية بل ذكر ولا يمتنع وضعه
مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان والمتضادين كالجون للابيض والاسود
لاستلزامه ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل او جون اتصافه بالمتنافيين او المتضادين وهذا
اولى من قولهم لان الاسم الواحد لا يكتسب بالذات المتنافيين او المتضادين لانه ممنوع وقولهم
اي العقل بدلالة اللفظ لذاته السكاكي اي صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة علم
الاستعارة والتصريح به من ان للحرف في انفسها خواص يختلف كالجر للبعض والشرة
والرخاوة والغلظ بها وغير ذلك وتلك الخواص يقتضي ان يكون العالم بها اذا احذ في تعيين
شيء مركب منها معنى لا يحل التناسب بينها اقتضاء لحلها الكلمة كالفصم بالفاء الذي هو حرف
رخو لكسر الشيء من غير ان يبتين والقصم بالقاف الذي هو شديد لكسر الشيء بحيث يبين وان
لم يتأت تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعل بالتحريك كالنزوان والحيدى
لما فيهما من الحركة وكذا بناء فعل بضم العين مثل شرف وكرم للافعال المطبوعة الازمة
وقد علم بهذا والمجاز في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة المجاوزة
اي المتعدية مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جاز وا بها مكانها الاصلي كذا ذكره
الشيخ في اسرار البلاغة وزعم المصنف ان الظاهر من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي
ظرفيتها لها على ان معنى مجاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب
في تسمية شيء باسم غير اعتبار المعنى في وصف شيء بشيء كتسمية انسان احمر باحمر
ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غير محال ووضع للمعنى
وبيان انه اولى بذلك من غيره وفي الوصف لصحة اطلاقه ولهذا اشترط بقاء المعنى
في الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة ويصح تسميته
بذلك فاعتبار المناسبة في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتها بهما بل للاولوية كالاولوية

المنقولات والمشتركة والمتضاد مطلب

ان الحروف في انفسها خواص مطلب

المجاز في الاصل مطلب

اعتبار التناسب في تسمية الشيء مطلب

على كسبته بها بغيرها من الاسماء فلا يصح في اعتبار تلك النسبة ان ينقض بوجود ذلك المعنى
في غير المسمى فالمجاز مفرد ومركب وحقيقة كل منهما بخلاف حقيقة الاخر فلا يمكن جمعهما في
تعريف واعلم ان المفرد فيهما الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في الاصطلاح التخاطب
على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل
فان الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كالا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن
الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غير هما وقوله في اصطلاح التخاطب وهو متعلق بقوله وضعت
ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح اخر كلفظ الصلوة اذا استعمل المخاطب
بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس مستعملا
فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا استعمال المخاطب
بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا فلا بد من العلاقة المعتبرة نوعها لان هذا معنى
قولنا على وجه يصح وهو متعلق بالمستعمل ليخرج الغلط من تعريف المجاز كما نقول في هذا الفرق
من غير لاى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة ويخرج الكناية ايضا
بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادته
فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد
يكون مرتجلا وقد يكون منقولا والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع له الاول
حتى هجر الاول وهو في اللغة حقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول منه
بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء
في اللغة حقيقة في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب
في بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس باعتبار تجرده اذ هي
على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصيته الفرسية والدبب جميعا يكون مجازا ابدا من
حيث اللغة اما من حيث العرف فهي موضوعة له ابتداء ورعاية معنى الدبب انما

بهما المجرد والمنكسبة في التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها صحة الاطلاق حتى صح اطلاق
الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب بخلاف المجاز فان اعتبار المعنى للمحقق فيه انما هو لصحة
الاطلاق على كل ما يوجد فيه لازم ذلك المعنى حتى صح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة
ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع
على كل دعاء وكل منها اي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو ما يتعين بنقل عن
المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي ونحو ذلك او عرفي عام لا يتعين بناقل اما الحقيقة
فلان واضعها ان كان واضع اللغة فهي لغوية وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية عامة
او خاصة وبالجملة تنسب الى الواضع واما المجاز فلان الاصطلاح الذي يقع به التخاطب في كان اللفظ
مستعملا في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان
اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص كاسد للسبع والرجل الشجاع حيث ان لفظ
اسد اذا استعمل المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع
يكون مجازا لغويا وصلوة للعبادة والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ
الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة وفي الدعاء يكون مجازا وفعل اللفظ والحدث
يعني اذا استعمل المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازا
ودابة لذي الاربع والانسان فانها في العرف العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني فما ذكر
بلفظ النكرة مثال للحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من المعرفتين اشارة الى المعنى
للحقيقي والمجازي والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازي
والمعنى الحقيقي والا فاستعارة فالاستعارة على هذا هي اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه
الاصلي كالاسد في قولنا رايت اسدا يرمي وكثيرا ما يطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعني
على استعمال اسم المشبه به في المشبه وح يكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق فيكون
المتكلم مستعيرا واللفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه

مطلب المجاز المرسل
القاعدة الثالثة

مستعارا له ولهذا اشار بقوله فظاهر المشبه به والمشبه مستعارا منه ومستعارا له
والافظ اى لفظ المشبه به مستعار لان اللفظ بمنزلة اللباس طلب عارية من المشبه
لاجل المشبه والمرسل وهو ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد في النعمة وهي موضوعة للجارحة
المخصوصة لكن من شان النعمة ان تصدر منها وتحصل الى المخصوص بها فالجارحة المخصوصة
بمنزلة العلة الفاعلية لها وايضا يظهر النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا
فلا بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادى فلان عندى وجلبت يده لدى ونحو ذلك
بخلاف قصرت اليد واليد والقدرة اى وكاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان
القدرة في اليد وبها يكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع واخذ
وغير ذلك واما اليد في قوله عليه السلام المؤمنون تتكافاء دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم
وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اى هم مع كثرتهم وجوب الاتفاق بينهم مثل
اليد الواحدة فلا يتصور ان تتعذل بعض اجزاء اليد بعضا وان يختلف بها القبض والبسط
كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكر
الشيخ في اسرار البلاغة من ان اليد ههنا كناية هي مبنية على ما نقلنا عنه من ان المشبه به
اذا كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه فالطلاق الاستعارة عليه يحمل على القبول
وههنا كذلك اذ لا يحسن ان يقال هم كيد على من سواهم والراوية في الحزامة اى في
الذى يحمل فيه الزاد اى الطعام المتخذ للسفر والراوية في الاصل اسم للبعير الذى يحمل
الحزامة والعلاقة كون البعير حاملا لها فاذكر المرسل عدة امثلة اراد ان يبين
عدة انواع العلاقة على وجه كلى ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب ان تكون مما
اعتبرت العرب نوعها ولا تشترط النقل عنهم في كل جزئى من جزئياتها لان ائمة الادب كانوا
يتوقفون على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على ان سمع كل واحد
وجزئياتها مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان

اطلاق العين على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعى لا بالوضع الشخصى فان
العلاقة المعتبرة كثيرة بر تقى ما ذكروه الى خمسة وعشرين والمصنف قد اورد ههنا تسعة منها
اولا في اطلاق اليد على النعمة والقدرة علاقة السببية الصورية واطلاق الراوية على المزادة
لعلاقة المجاورة فقال ومنه اى ومن المجاز المرسل تسمية الشئ باسم جزئه بعض ان في هذه
التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشئ عند اطلاقه على ذلك الشئ لان
نفس التسمية مجاز فعلى العبارة تسامح كالعين وهي الجارحة المخصوصة في الربيئة وهي الشخص
الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة
لان غيرها من الاعضاء مما لا يغنى شيأ بدونها صارت العين كانها الشخص كله فلا بد في الجزء
المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل مثلا لا يطلق
يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة وان كان كل منهما جزء منه وعكسه اى ومنه عكس
المذكور يعنى تسمية الشئ باسم كله كالاصابع في الانامل في قوله تعالى يجعلون اصابعهم
في آذانهم من الصواعق والانملة جزء من الاصابع والغرض منه المبالغة كانه جعل
جميع الاصبع في الاذن لئلا يسمع شيأ من الصاعقة وتسميته اى ومنه تسمية الشئ
باسم سببه كخور عينا الغيث اى النبات الذى سببه الغيث او تسمية الشئ باسم مسببه
نحو امطرت السماء نباتا اى غيثا لكون النبات مسببا عنه واورد هذا الايضاح وامثلة
تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم وظاهر انه من تسمية المسبب
باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال في تقريره اى الدية المسببة عن الدم
او ما كان عليه اى تسمية الشئ باسم الشئ الذى كان هو عليه في الزمان الماضى نحو
وآتوا اليتامى اموالهم اى الذين كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشئ
باسم ما يؤول وذلك الشئ اليه في الزمان المستقبل نحو اني اراني اعصر خمرا اى عصير يؤول
الى الخمر او تسمية الشئ باسم محله نحو فليدع ناديه اى اهل ناديه الحال فيه والناديا المجلس

قوله تعالى

او تسمية الشيء باسم ما يجاوره كقولك الشمس نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة التي فيها الرحمة او تسمية الشيء باسم آلته نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين اي ذكرا حسنا والسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الآخرين نوع حقارة صرح ببرفع الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان منها المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما اما في الاستعارة فقط لان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه لا محالة فالاسد مثلا انما يستعار للرجل الشجاع لانه اقوى او عرف على الخصوص ولا شك في انتقال الذهن من الاسد الى الشجاع واما في غيرها فيظهر بما يراد الكلام وكذا بعض المتأخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يئول او بالقوة فما يراد بالقوة كاسكر الخمر التي ريقت واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي في الجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة وان لم يتصف به الا بالقوة والا بالفعل فلا بد ان يريد باللفظ معنى لازما لمعناه الحقيقي ذهنا اي معنى ينتقل الذهن من الحقيقي اليه في الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصوره تصوره والملزوم اما ذهني محض كاطلاق الدبير على الاعمى او منضم الى لزوم خارجي بحسب العادة او بحسب الواضع وح اما ان يكون احدهما جزء للاخر كالعرآن للبعض والرقبة للعبد او خارجا عنه والملزوم بينهما قد يكون لحصول احدهما في الآخر كالعالم والعلم او بسببية احدهما للاخر او مجاورتهما او يكون احدهما سببا للآخر بجميع ذلك يشتمل على الملزوم ولهذا اشترط في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والعرش مثلا فان الانسان لا يوجد بدونها بخلاف اليد فانه يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان بل

العلاقة المعتبرة

من حيث انه رقيب وبهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم والجملة اذا كان بين الشيئين علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن من احدهما الى الاخر في الجملة وبهذا معنى اللزوم في هذا المقام والاستعارة وهي ما كانت علاقته المشابهة اي قصد ان اطلاق على المعنى الحقيقي بسبب تشبهه بمعناه الحقيقة فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد انه اطلاق المقيد على اطلاقه كما اطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه في ذهن مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين قد تقيد بالتحقيقية وبهذا التقييد تتميز عن التخييلية والمكنى عنها واما تسميتها تحقيقية لتحقق معناها اي ما عنى بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان يحقق عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية فيقال ان اللفظ في التبعية قد نقل من مسماه الاصلي فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل الاعارة للمبالغة في تشبيهه بالمعنى الموضوع له فالحكم كقوله اي قول زهير بن ابي سلمى لدى اسد شاكي السلاح اي تام السلاح وكذا شاكي السلاح وشاكي السلاح بالقلب والحذف متعذف اي رجل شجاع قذف به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف بالهم ورمي به فصار له حسامة وبسالة تامة له لبد اظفاره لم تقلم لبدة الاسد ما تلبد من شعر على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع فالاسد هنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا وقوله اي والعقل كقوله مع اهدنا الصراط المستقيم ان الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا متحقق عقلا احتسابا وذكر صاحب المفتاح في قوله ع فاذا قرأه الله لبيك اللجمع ان الظاهرين اللباس عند اصحابنا بالحمل على التخييل وان كان يحمل عندي ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبسه الانسان عند بعده من اشتعال اللون وتغيره ورثاثة هيئته وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية يحتمل ان تكون عقلية وان تكون حسية لانه قال كشبته باغتنام الانسان

مبدأ الاستعارة في المقدمة

والتتبيع من بعض الحوادث بالتمثيل لاشتراكهما على التلبس والحادث الذي عشيه بجمل
ان يريد به الضرر الحاصل من الجميع فيكون عقلية وان يريد به انتفاع اللون ورائحة
الهيئة فيكون حسية كما ذكره السكاكي وبالجملة ليس المشبه هو الجميع بل الامر الحادث منه
فنعم كونه تشبيها لاستعارة ناطقا قال الامام فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه باوضع
له والمراد بمعناه ما عنى بالافظ واستعمل الافظ فيه وعلى هذا لا يتناول قولنا ما تضمن
تشبيه معناه باوضع له الافظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيئا به كقولنا زيد
اسد ورايت اسدا ورايت به اسدا لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح
تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ما مر فقولنا ما تضمن
عبارة عن المجاز اي مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها واسد في الامثلة
المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا لا نم ان اسدا في نحو زيد
مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاعة فيكون مجازا واستعارة كما في رايت
اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان اداة التشبيه ههنا محذوفة وان
التقدير زيد كالاسد فان قلت قد استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد
اسد او وقعت اسدا على زيد وهو معلوم ان الانسان لا يكون اسدا وجب المصير الى
التشبيه بحذف اداته وقصدا الى اعلى المبالغة قلت لانم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب
اذا كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فصح
حمله على زيد ظاهرة وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رايت اسدا يرمى ان اسدا استعارة
فلا نعني انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما نعني انه استعارة
عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذف فيه
المشبه واستعملنا المشبه به في معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به
في مثل هذا المقام كثيرا ما تعلق به الجار والمجرور كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة

نعامة اي مجترئ على حمائط وكقوله والطير اغرة بليه اي باكية وكقوله عليه السلام هم بدل
من سوابهم وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقلنا عن عبد القاهر
وكذا الكلام في نحو لقيت اسدا اي شجاعا كالاسد واما اذا ترك المشبه بالكلية لكن اتى
بوجه الشبه نحو رايت اسدا في الشجاعة ونحو قوله ولاحت من بروج البدر نجد اخر
بدور حانه جرما كالتنان فقيه اشكال لان ترك المشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه
عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة وكره وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اي رايت رجلا
كالاسد في الشجاعة ولاحت من قصور مثل بروج البدر في البعد فيهما تدافع كذا ذكره
صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد بكون المشبه
مقدرا اعم من ان يكون محذوفا جيء كلام كما في قوله نبغ صم بكم عمي او يكون في الكلام ما يقتضي
تقديره كما في قولنا رايت اسد الشجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى
حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض
بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا مبين بسواد آخر الليل والبعد من ذلك ما يشعر
كلام صاحب الكشاف من ان قوله ع ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون
ورجلا سالما لرجل وقوله تعالى ومكيدون الجبران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا
ملح اجاج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وهو مشكل لان المشبه
ليس بمحذور ولا بمقدر ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بان الاستعارة يجب ان تكون مستعملة
في غير ما وضع له وعلامته ان يصح وقوع اسم المشبه موقعه ولا يقوت الا المبالغة والتشبيه
فيصح في نحو رايت اسدا ان يقال رايت رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتامل
ولكنا لا نسلم ان يراد بالعبرين المؤمنون والكافرون لان قوله تعالى ومن كل تاكلون
لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها ينبئ عن انه قصد التشبيه لا الاستعارة واراد تفضيل بحر
الاجاج على الكافر بانه قد شاركه في العذوبة في منافع والكافر خلو عنه المنفعة فهو في طريقة

قواعد منها كالحجارة او اشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار والحقا ذلك ذهب
كثير من الناس الى ان الايتين من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اورد بهما مثالين
للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من يتامل لفظ الكشاف ودليلنا انها اى الاستعارة مجاز
لغوى كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا اعم منهما اختلفوا في ان الاستعارة
مجاز لغوى ام عقلى فذهب الجمهور الى انه مجاز لغوى بمعنى انها لفظ استعمل في غير ما وضع
له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كالمسد مثلا في قولنا رايت اسدا
يرمى موضوعة للمشبه به اعنى السبع المخصوص لا للمشبه اعنى الرجل الشجاع ولا لامر
اعم من المشبه والمشبه به كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان
عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فح يكون استعمالها في المشبه استعمالا في
غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعنى المشبه به فيكون مجازا لغويا
وبهذا الكلام خرج ح انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه
فليس من المجاز في شئ كما اذا رايت زيدا فقلت رايت انسانا او رايت رجلا
فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا
اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لكن لفظ فعلت
مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق فتامل فان هذا الحث يشتبه
على كثير من المحصلين حتى توهموا ان انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويعترضون
ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشأ توهم عدم التفرقة بين
ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق
في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه وقيل انها مجاز عقلى بمعنى ان التصرف
في امر عقلى لا في اللغوى لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله اى دخول
المشبه في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كان استعمالها

استعمالا اى استعمال الاستعارة في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا
فيما وضعت له وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء المذكور لانها لو لم تكن كذلك
لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كانت استعارة لكان الاعلام المنقولة لغير مسمياتها
استعارة ولما كان الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عما
عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا كما لا يقال
لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا الا ان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى
صير ويفيد اثبات صفة لشئ حتى يقول جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان
نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد للحقيقة اقتدارا ثم
اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى
ان العقل تصرف وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعله ما ليس في الواقع واقعا
مجاز عقلى ولهذا اى وان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في
جنس المشبه به صح التعجب في قول ابى الفضل بن العميد في غلام قام على راسه يظلله
قامت تظللنى اى توقع الظل على من الشمس اظن على من نفسه قامت تظللنى ومن
عجب ويروى فاقول يا عجبا ومن عجب شمس اى انسان كالشمس في الحسن والبهاء
تظللنى من الشمس فلولا انه ادعى دخول معنى الشمس الحقيقة وجعله شمسا على الحقيقة لما كان
لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان عن الوجه انسانا آخر وانما عدل
لهذا صح النهى عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلالة لانه هى شعار يلبس تحت الثوب
وتحت الدرع ايضا قد زرزر ازرارا على القر تقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت
ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهى عن التعجب معنى لان الكتمان انما
يستحسن لليم البلاء بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في الحسن
ورد بان الادعاء اى رد بهذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضى

جواب لما

كونها اى كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيقه ولكنك ان رددت على ما ذهب اليه المشبهة مبنيا على انه جعل افراد الاسد بطريق التاويل قسمين احدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجرأة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة وباتيان الصورة والهيئة وتلك الاسباب والمعالم الى غير ذلك والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجرأة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع بناء في نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوصة واما التعقيب والمنع عنه في البيتين المذكورين وغيرهما فللبناء على تناسي التشبيه فتصار الحال الحالة ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعقيب والمنع عنه يترتب على المشبه ايضا والاستعارة تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التاويل ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر بمعنى ان في الاستعارة ادعى وجعل المشبه في جنس المشبه به مبنيا على تاويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تاويل في الكذب وايضا لابد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي الموضوع له والا لتعذر على المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى البالطة لبناء الدعوى فيها اى في الاستعارة على التاويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فرق الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب انما يكون على خلاف ما في الضمير وانت تعلم ان تغيره الكذب على خلاف ما عليه الجمهور والمختار السكاكي ومع هذا فلا حاجة لتخصيص التاويل بمغايرة الباطل للقرينة

الاستعارة غير الكذب

والقرينة بمغايرة الكذب بل يحصل بكل منهما المغايرة من الباطل والكذب جميعا ثم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجد التخصيص غير ظاهر بعد ولا يكون الاستعارة علما لما سبق من انها يقتضي احوال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يكون كذلك في العلم لما فاته الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنس يقتضي العموم وتناول الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم فانه تضمن الاتصاف بالجود وكذا عادر في الجبل وسحبان في الفصاحة وبافل في الهباهة وح يجوز ان يشبه الشخص بحاتم في الجود ويتأول في حاتم فيجعل كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طي او اجنبيا كما جعل سحبان كانه موضوع للشجاعة سواء كان متعارفا او غيره فبهذا التاويل يكون حاتم متناولا للافراد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود لكن استعارة في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع له فيكون الاستعارة بخلاف الكذب اليوم خاتما و قرينتها اى قرينة الاستعارة لابد لها مجاز لابد من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كما في قولك رايت اسدا يرمي او اكثر من امرين او امور يكون كل واحد منها قرينة كقوله فان تعافوا اى تكرهوا العدل والايمان فان في ايماننا نيرانا تلتظي كشعل النيران فتقلعوا قوله تعافوا الجار من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على جواب هذا الشرط الخاربون و تلوا وان الى الطاعة بالسيوف او معان ملتبسة مرتبطة بعضها ببعض يكون للجميع قرينة لا كل واحد وح يخص صحة كونه قرينة القول او اكثر كقول ان قول العجلي و وصاعقة تروى بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدا موصوف بقوله من فصل اى من فصل سيوف الممدوح وخبره قوله تشفي من الشفاء اى انقلب والباء في قوله

وكل مجاز ← قرينة الاستعارة

خلاف الخصمة

بها للتعدية والمعنى رتب نارمن حدسيفة خلقها على اثر رؤس الاقران حتى سبح بها اى ثنا عليه
للخيل الخ بهرة الجود وعموم العطايا سميت بها على تشبيها على الكناية فالعرب قد يكلمهم بها والمراد
بارؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لان كلا من صيغة جمع القلة والكثرة تستعار
للاخر لما استعار السخاء للانامل المدوح ذكر ان بينك صاعقة وبين انها من فصل سيفه غم
قال علا رؤس الاقران ثم قال حتى فذكر العدد الذى هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك
انه اراد بالسخاء الانامل وهى اى الاستعارة تتقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع
وباعتبار الثلثة وباعتبار اللفظ وباعتبار غير ذلك فهى باعتبار الطرفين يعنى المستعار
منه والمستعار له فان لان اجتماعهما اى اجتماع الطرفين فى شئ اما ممكن نحو احياه
فاومن كان ميتا فاحييناه اى ضالا فهديناه استعار الاحياء من معناه الحقيقة وهو
جعل الشئ حيا للهداية التى هى الدلالة على طريق يوصل الى الخط والاحياء والهداية هما يمكن
اجتماعهما فى شئ واحد وبهذا اولى من قولهم المعنى الحقيقة والهداية هما يمكن اجتماعهما واما
استعارة الميت للضال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت بالضال
فلهذا قال نحو احييناه فاومن كان ميتا فاحييناه ولتسم هذه الاستعارة التى يمكن
اجتماع طرفيها فى شئ وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطف على قوله
استعارة المعدوم والموجود
اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه هو بالفتح النفع اى لانتفاع
النفع فى ذلك الموجود كما فى المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم فى شئ ممتنع
وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد اذا بقيت اثاره الجميلة التى تجبر ذكره وتديم
فى الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحى الجاهل او العاجز او النائم فان الموت
والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما فى شئ قال المصنف ان كان قابلين للشدة و
الضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى فكل من كان اقل علما واضعف
قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن الاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة لان

لان الادراك اقدم من الفعل فانه خاصة الحيوان لان افعاله المخصوصة اى المركات الارادية
مسبوقة بالادراك واذا كان الادراك اقدم واشد اختصاصا به كان النقصان فيه اشد
تبعيدا له من الحيوة وتقريبا الى ضده وكذا فى جانب الاشد فكل من كان اكثر علما او اشرف
كان اولى بان يقال له انه حى هذا كلامه ولا يخ عن اختلال لان الضدين القابلين للشدة و
الضعف بها العلم والجهل والقدرة والعجز فلم يستعر اسم احدهما للاخر بل المقصود انه اذا
اطلع اسم احد الضدين على الاخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان ذلك
المعنى فيه اشد كان اطلاقا ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك ولتسم هذه
الاستعارة التى لا يمكن اجتماع طرفيها فى شئ عنادية لتعاند الطرفين ومنها اى من العنادية
الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما استعمل فى ضد ما الاستعارة التى استعمل فى ضد
معناها الحقيقى او نقيضه لما مر اى لتنزل التضاد او التناقض منزلة التناسب بطريق
تليح او تهكم على ما سبق تحقيقه فى بحث التشبيه نحو فبشرهم بعذاب اليم اى انذرهم استعيرت
البشارة التى هى الاخبار بما يظهر سرور المخبر له للانذار الذى هو ضده بادخاله فى جنسها
على سبيل التهكم وكذا قولك رايت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التليح والاظرف والاكثر
والاستعارة باعتبار الجامع اعنى ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذى يسمى وجه
التشبيه وجها وبهذا جامعا فان لان الجامع اما واحد فى مفهوم الطرفين المستعار له
والمستعار نحو قوله عليه السلام خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة
طار اليها او رجل فى شعفة من غنيمة حتى ياتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التى يفزع
منها واصلها من باع يبيع اذا جبن والشعفة راس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ
بعنان فرسه واستعد للجهاد فى سبيل الله او رجلا اعتزل الناس وسكن فى بعض
رؤس الجبال فى غنيمة له قليل بها ويكتفى بها امر معاشه ويعبد الله حتى ياتيه الموت
استعار الطيران للعدو والجامع واحد فى مفهومها فان الجامع بين العدو والطيران

قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيها اى في مفهوم العدو والطيران الآنية في الطيران اقوى منه في العدو قال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين الخوارجية الاسد ان الاستعارة ثمة في صفة توجد في جنسين مختلفين كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قابل التحلل السكنات وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن للانف ان مع كل من المرسن والطيران خصوص وصف ليس في الانف والعدو وان خصوص الوصف الكائن في طائر مرعى في استعارة للعدو وفي خلاف خصوص الوصف في المرسن والحاصل ان التشبيه ههنا منظور بطلا فثم ولهذا اذا قوبل وصف فيه التشبيه كما في غليظ المشافر عد استعارة وقال ايضا كان الواجب ان لا يطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك الا اذا كربت في لغة السلف فانهم عدوها في الاستعارات وخلطوها بها فاعتدوت بكلامهم في الجملة وبنيت على ذلك بان سمية استعارة غير مفيدة ووجه التشبيه بينه وبين الاستعارة انك تنقل فيه الاسم الى مجانس له كالمرسن والانف والمجانسة والمشابهة من واد واحد وهذا نحو خلاف اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما فلا يطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع في المستعار يجب ان يكون اقوى واشد ليكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر في غير هذا الفن ان جذء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فيكون الجامع واحدا في مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية الا يرى ان السواد جزء من المجموع المركب من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف ووجه الشبه انما جعل واحدا في مفهوم الطرفين لا في الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع واحدا في المفهوم مع كونه في احد المطرحين اشد واقوى وفي كون استعارة الطيران للعدو ومن هذا القبيل

القبيل نظر لان الطيران هو قطع المسافة بالجناح وليس السرعة داخلة فيه بل هما امران متغايران والاكثر كالمجرأة للاسد والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع لمزاولة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريقها للجامع وابعاد بعضها عن بعض في قولهم وقطعناهم في الارض اما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومها وهي في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب للتمزق الذي هو ضم حلق الدرع بجامع الضم الداخل في مفهومها الاشد في الاول واما غير داخل عطف على قوله اما داخل كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشجاعة للوجه المتهلل وذلك ظاهر

وان قلت فان قلت نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا لخلو الطرفين وما هذا قياس منيره قلت اما كلام الشيخ فغير مجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا لصح ان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني الاسد وايضا تقسيم آخر للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها اما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها لخورات اسدايي او خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا فضلا من ارتفعوا عن طبقة العامة والقرينة قد تكون في مقر التشبيه بان يكون تشبيها في نوع غرابة كما في قوله اى قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا له بانه مؤدب وانه اذا تبل عنه والقى عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه واذا حثث قربوسه ان مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس البرج بعنانه ملاك الشكيم الى طرف الذنب الشكيم والشكيمة هما الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد بالدابر نقيض

بدليل ما قبله عودة فيما أزوره حبابيّ إليها لكن وكذلك كل مخاطر شبّه بينة ووقع
العنان في موقعه من قربوس السرج مبتدأ الى جانبي فم الفرس بينة ووقع الثوب
موقعه من ركبة المحبّ مبتدأ الى جانبي ظهره فاستعار له الاجتياز وبيان يجمع الرجل ظهره
وساقيه بثوب او مندیل لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة مزينة للغرابة
التشبيه فان قلت هل يجوز ان يقال انه شبّه بينة ووقع العنان في القربوس مبتدأ
الى جانبي الفم بينة ووقع الثوب في ظهر المحبّ مبتدأ الى جانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة
القربوس والركبتان والساقان بمنزلة رأس الفرس قلت الاحسن ما ذكرناه او لان
الركبتين متقاربتين تشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مائل الى العلو ثم يمتد منحدرا
الى الظهر كان الطرف الذي يلي القربوس من العنان اعلى من الذي يلي فم الفرس وقد تحصل
الغرابة بتصرف في العامية كما في قوله ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان من هو
ماسح وشدت على دهم المهاري رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح اخذنا باطراف
الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطي الاباطح والدهم جمع الدهماء وهي السوداء والمهاري
جمع المهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة الاباطح جمع ابطح وهو
مسيل الماء فيه رقاق الحصى اي لما فرغنا من اداء مناسكنا للحج ومسحنا اركان البيت
عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا اوارتحلنا ولم ينتظر السائرون في الغداة
السائرين في الرواح للاستعجال اخذنا في الاحاديث ولعذرت المطايا في سرعة العنق استعار
سيلان السيول الواقعة في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة
على اللين والسلاسة والشبه فيها ظاهر على ان قد تصرف فيه بما اخذ والاعناق والغرابة
اذ اسند الفعل بعينه قوله سالت الى الاباطح دون اعطى اوعناق فاحتج افادانه امتلأت
الاباطح من الابل كما في قوله رتع واشتعل الرأس شيبا واوحل الاعناق في السير لان
السرعة والبطء في سير الابل يظهران غالبا في الاعناق ويتبين امرهما في الهوادي

وقد تحصل

في البواقي وسائر الاجزاء تستند اليها في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة وقد يحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات الالحاق الشكل بالشكل كما في امراء القيس فقلت له لما تمطى بصلبه وأردف
اعجازا وناء بكلكل اراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذي
صلب يزيد شيئا في طوله عند تمطيه ثم بالغ فجعل له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه
بالثقل على قلب ساهره والشدة والمشقة فاستعار له كلكلا يُنَوء به اي يثقل به والظاهر
ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كما ليد الشمال و الاستعارة باعتبار الثلاثة اي المستعار منه
والمستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما محسوسان او عقليان
او المستعار منه حسي والمستعار له عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلثة
الاخيرة لا يكون الا عقليا لما عرفت فوجه التشبيه والقسم الاول ينقسم ثلثة اقسام لان
الجامع فيه اما حسي او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام والى هذا
اشار بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا جسدا له
خوار فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط
التي سبكتها نار السامري عند القائه في تلك الحلي التربة التي اخذها من موطئ فرس جبريل
عليه السلام والجامع الشكل فان وكف الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا كما يقال للصورة
المنقوشة على الجدار انه فرس يجامع الشكل والجميع اي المستعار منه والمستعار له والجامع
حسي يدرك بالبصر وعامة الكلام من هذا القسم فقولهم واشتعل الراس شيبا فالمستعار منه
هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي في النار شدة وقوة والجميع
حسي والقرينة هو الاشتعال الذي هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة
بالكناية صح لمن كان ان يحتمل به لان كلامه فيما هو اعم من الاستعارة المصرحة والمكنى عنها
بخلاف المصرح فان كلامه في المصرحة وزعم المص ان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بالنار
في البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية والثاني تشبيه انتشار الشيب

مبحث تقسيم الاستعارة

في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه وهذه الاستعارة تصريحية لكن
الجامع فيها عقلي واما سلخ فعطف على اماحتى يعني ان الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع
عقلي نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة و
(اي نزع)
والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وموضع الفاعل وجه حسي والجامع عقلي
من ترتب امر على آخر اي حصول امر عقيب امر دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد
وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وبهذا معنى عقلي وبيان ذلك ان الظلمة
(اي الجامع)
هي الاصل والنور طارئ عليها بسبب ما يصنعه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل
اي كشط وازيل كما يكشف عن الشيء الظاهري عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء
النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح
ان المستعار ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لوارد وذلك لقبول فاذا هم مبصرون
ولم يقل فاذا هم مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل
انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بجواز عبارتها على القلب اي ظهور ظلمة الليل من النهار و
بان المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال كما في
العكس وذلك عار بالبت ربطة ظاهر قال الامام المرزوقي وذلك عار ظاهر اي زائل قال ابو
ذويب وعيرها الواشون اني احبها ولكل شاكاة ظاهر عنك عارها فالمعنى ان المستعار
زوال ضوء النهار من ظلمة الليل فاقام من مقام من فيكون موافقا لكلام غيرهما وذكر
الشارح العلامة ان السلخ بمعنى النزع كحوسلخت الاباب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج
كحوسلخت الشاة من الاباب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والكاكي في الثاني
وغيرهما الى الاول فاستعمال الفاء في قوله فاذا هم مظلمون ظاهر على قول غيرهما واما على
قولها فانما صح من جهة انها موضوعة لما يعد في العادة مرتبا غير متراخ وهذا يختلف
باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان والعادة في مثله تقتضي عدم اعتبار المهلة

المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الآية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار
من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما لا ينبغي
ان لا يجعل الا في اضعاف ذلك الزمان عد زمانا قريبا وجعل القبيل كانه يفاجئهم
عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجأة انما تصح اذا جعل السلخ
بمعنى الاخراج كما قيل اخرج النهار من الليل ففاجاءوه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف
ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجاءه الظلام
كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجأه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول
الظلام فيكون نسبته ودخولهم في الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا
جعل السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه واقول تقويته لذلك لا يشك ان الشيء
انما يكون آية اذا استمر على نوع استغراب واستجلب بحيث يفتقر الى نوع اقتدار وذلك
انما هو مفاجأة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فليتأمل
واما مختلف بعضه حتى وبعضه عقلي كقولك رأيت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة وبهجة وبهاء الشأن وهي عقلية وقد اهمل صاحب
(اي رفعة الشأن)
المفتاح هذا القسم لندرة وقوعه ولانه في الحقيقة استعارتان الجامع في احداهما حسي
وفي الاخرى عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا آخر فقال ولان الاستعارة مبناها
على التشبيه تتنوع الى جنسه انواع بتنوع التشبيه بها لكنه قد ذكر في باب التشبيه الاقسام
الستة والاعطف على قوله ان كانا حسيين فيهما اي الطرفان اما عقليان نحو من
اي وان لم يكن الطرفان حسيان
بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اي النوم والمستعار له الموت والجامع
عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت لم اعتبر التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة
تبعية قلت لكي يتأتى منه اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة
تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول او

او غير صفة للاسم الزمان والمكان والآلة ولان المنظور في هذا التشبيه هو الموت والرقاد والجرد القبر والمكان الذي ينام فيه ويجوز ان يكون المراد بمعنى المصدر فيكون قوله المستعار منه الرقاد تنقيح الكلام وتحقيقا ويكون الاستعارة اصلية وبهذا يجب وجوان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر ولا شك ان عدم ظهور الافعال في الموت الذي هو المستعار له اقوى واشهر وهو لا يصلح جامعا فتعين للجامع البعث الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام للانام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال من زعم ان القرينة هو كل البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اظهر التشريع والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له واما خلقا فان عطف على اما عقليان اى احد الطرفين حسي والآخر عقلي والحق هو ان المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر اباءة لا تخشى كما لا يلتئم صدع الزجاجة (اى الظهر الدين) وكذلك قوله ع ضربت عليهم الذلة اى جعلت الذلة محيطة بهم كما يضرب الخيمة او القبة على من فيها وجعلت الذلة ملتصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار منه ضرب القبة على الشخص او ضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له تثبيت الذلة والصاقها بهم والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان يشبه الذلة بالقبة او الطين ويكون القرينة اسناد الضرب المعدى على اليهام فيكون استعارة بالكناية واما عكسه ولكن اى الطرفان مختلفان والحق هو ان المستعار نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والتجاوز عن الحد وهما عقليان والاستعارة باعتبار لفظ المستعار فتعين لانه اى اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الصالحة

مقسم الاستعارة اصلية وتبعية

الصالحة لان يصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اى فالاستعارة اصلية للاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقيل اذا استعير لاحد المشتبه الاول لهم عين والغائب اسم معنى وكذا ما يكون متأولا بالاسم جنس كالعلم المحول بالاسم الجنس كالحارث اليوم خاثما والا فتبعية اى وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية للعقليات اى الامور المحققة المقررة الثابتة كعدد لكذ جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير مقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضه لها ودون الحروف وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع باسل (اى كامل) او جواد فياض وعالم بمعنى فمحذوف اى رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم وهنا نظر وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مكان واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب ونحو ذلك ولا يبعد اوصافا للبنية وهم اعتقد قد خصصوا ما يشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذا ليست بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو ايضا معتمد وغير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة فان المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان عقد التشبيه في نفس الامر مصادرها ولا شك انا اذا قلنا بلغنا مقتل فلان اى الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا كان بلغ المعنى تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا امر قد فلان اشارة الى فتوره فهو على تشبيه الموت بالرقاد فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة

او اسم وكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لولم يقصد ولكن لوجب
ان يذكر للفظ الدال على نفس الذات مع كون الاستعارة في جميعها تبعية فالتشبيه في الا
ولين اي الفعل ومكنيته منه طعن المصدر وفي الثالث اي الحرف لمتعلق معناه اي ما تعلق
به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بتعلق معاني الحروف ما يعبر بها عند تقدير
معانيها مثل قولنا من معناها الابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض
فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هما
باعتبار المعنى وانما هي متعلقات معانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني رجع ذلك المعنى
الى هذا بنوع استلزام فتعلق في تشبيه متعلق معنى الحرف كالمجرور في نحو زيد في غرفة صحيح
كما سنشير اليه فيقدر التشبيه في نطقت الحال والحال انما طفقه بكذا الدلالة بالانطقاع اي يقدر
تشبيه دلالة الحال بانطقاع الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم يدخل الدلالة
في حيز الانطقاع بالتأويل المذكور فيستعار لها لفظ الانطقاع ثم يشتق منه الفعل والصفة
فيكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض الافاضل
يقول ان الدلالة لازمة للانطقاع فلم لا يجوز ان يكون اطلاق الانطقاع عليها مجازا مرسلا
باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فعلمت
ان اللفظ بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون استعارة
باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما
المشابهة والاخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار
قصد المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد عن هو مشفر البعير
في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق الانطقاع على الدلالة يصح
التمثيل على احد الاعتبارين فاستحسنه وسيقدر التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه
اي موسى آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اي يقدر تشبيه العداوة

والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلة اي علة الالتقاط الغائية كالمحبة والتبني
ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط وللحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه
ان يستعمل في العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور وبهذا الذي
ذكرنا لخص ما أخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على
طريقة المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني
ونحوهما ذلك لما كانت نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله وهو
غير مستقيم على مذهب المصنف لان المشبه يجب ان يكون مترددا في الاستعارة قبل مذكرة
سواء كانت اصلية او تبعية نائبة مناب التشبيه في التبعية لا يكون في نفس الملفوظ
الا فظ نعم هذا موجه على ان يكون استعارة بالكناية في نفس المجرور لانه اضمر في النفس
تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية فلم يصرح بغير المشبه وقد علمت بذكر ما يخصص المشبه
وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء وكذا يصح على مذهب السكاكي
في الاستعارة بالكناية لانه قد ذكر المشبه اعني العداوة واريد المشبه به اعني العلة الغائية
ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقق استعارة التبعية في ذلك انه شبه ترتب العداوة
والحزن على الالتقاط بترتب العلة الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة
للدلالة على ترتب العلة الغائية التي هو المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية
والغرضية وشبعتها في اللام كما مر فنطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث
استعيرت لما شبه العلية والحاصل انه ان قدر التشبيه في امثال ذلك فيما دخل
عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما ان قدر
في نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر
التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما شبه ذلك فالاستعارة
تبعية ومدار قرينتها اي قرينية الاستعارة التبعية في الاولين اي الفعل

ومايشتق منه على الفاعل نحو خلقت الحال بكذا فان المنطوق الحقيقي لكسند الى الحال او
المفعول نحو جمع الحق الباطل وامام قتل البخل واحيا السماحا فان القتل والاحياء
للحقيقيين لاتعلقان بالبخل والجود ونحو قول القطامي لم تلق قومك ما لقوا منا عشية
منا عشية تجري بالدم الوادي نقرنهم لبذ بتشبيه ما كان خاط عليهم كل ذرا واد
اللبدم من الاسنة القاطع فارادبلبد مياطعنا منسوبة الى الاسنة القاطعة
اوارادنفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمري والقنا القطع وزرد الدرع و
وسرد بالسين فالمفعول الثاني اعني اللبد مياتي قرينة على ان نقرنهم استعارة وقد يكون
المفعولان لبيت يصلح كل منهما قرينة كقول الحريري واقري للمسامع ما نطقت بيانا
يقود للروق الشموسا فان خلق اقري لكل من المسامع والبيان دليل على انه استعارة
او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان تبشر استعارة
او على الجميع اعني الفاعل والمفعول والمجرور نحو قرى حرب بني فلان اعنا وا الاعادي
بالسيوف طعنا وا ما عسيل الكاي فوذك بقول الشاعر تقرى الرياح رياض الحزن
مزهرة اذا سرى النوم في الاجفان اسقاطا فقيد صحيح لان المجرور اعني في الاجفان متعلق
بسرى لا بتقرى وما ذكره الشارح من انه قرينة على ان سرى استعارة لان السرى
في الطعنة البر في القبل فليس بشئ لان المقصود ان يكون للجميع قرينة الاستعارة
واحدة وانما قال مدار قرينة ها على كذا لجواز ان يكون القرينة غير ذلك كقرائن الاحوال
نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا واما القرينة في المعروف فغير منضبط و
والاستعارة باعتبار اخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلثة اقسام
لانها اما ان لم تقرن بشئ يلايم المستعار له او المستعار منه او قرنت بما يلايم المستعار
او قرنت بما يلايم المستعار منه الاول مطلقة وهي ما لم تقرن بصفة ولا تفريع
اى تفريع كلام ما يلايم المستعار له او المستعار منه نحو عندي اسد والمراد بها

تقسيم الاستعارة

بالصفة المعنوية لا الصفة النحوية على ما مر في بحث القصر والثاني مجردة وهي ما قرنت بما
يلايم المستعار له كقولك اى قول كثير غمر الرداء اى كثير العطاء والرداء للعطاء لانه يصان
عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلايم العطاء دون الرداء
تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام اعني قوله اذا انتسبتم ضاحكا اى شارعا في الضحك
آخذا فيه غلقت ضحكته رقاب اما لقيال غلق الرهن في يد المرتهن اذ لم يقدر على افتكاكه
حين اذا انتسبتم غلقت رقاب اموالكم في ايدي السائلين وعليه قوله تع فاذاقها الله لباس
الجوع والخوف حيث لم يقل فكساها لان الاذاقة ترشيح وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق
سيلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة استعارة بتبعية الاصابة بخلاف
الكسوة واعلم ان قيل طعم الجوع لانه وان لائم الاذاقة فهو مفوت لما يفيد لفظ اللباس
من بيان ان الجوع والخوف عمتهما جميع البدن عموم الملابس فان قيل استعارة له
هو ما يدرك عند الجوع من الضعف واستقباح اللون ونحافة البنية على ما مر والاذاقة
لا تناسبه لانك لا تكاد تجد مجردا قلنا المراد بالاذاقة اصابة ما بذلك الامر الخاص الذي استعير
له اللباس كانه قيل فاصابها بلباس من الجوع والخوف والاذاقة معبر بها عن ادراك
المعتقة شبوبها في البلايا واشتدادها كما يقال ذاق فلان البؤس والضر واذاقه
العذاب والذي يلوح من كلام القوم في هذه الاية ان في لباس الجوع استعارتين
احديهما تصريحية وهو انه شبه ما ينشى الانسان عند الجوع والخوف من بعض
الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية
وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى
او قع عليه الاذاقة كذا في الكشاف فعلى هذا يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية
فلا يكون تجريدا والثالث مرشحة وهو ما قرنت بما يلايم المستعار منه نحو ولئك
الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال

والاختيار ثم فرع عليها ما يلايم الاشتراء من البيع والتجارة ونظير الترشيح بالصفة
فولك حاورت اليوم بحرا زاخرا متلاطم الامواج وقد يجتمعان اى التجريد والترشيح
كقوله لدى اسد شاكى السلاح مقذف له لبد اظفاره لم تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف ما يلايم المستعار
منه اعنى الاسد الحقيقى والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد
لاشتماله على تحقيق المبالغة فى التشبيه لان فى الاستعارة مبالغة فى التشبيه فترشيحها
وتزيينها بما يلايم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية ومبناه اى مبنى الترشيح على
تناسى التشبيه وادعاء ان المستعار له نفس المستعار منه لا شئ مشبه به حتى انه
يبنى على علو القدر الذى يستعار له علو المكان ما يبنى على علو المكان كقول ابى
تمام من قصيدة حين بلغه قتل خالد بن يزيد الشيبانى ويذكر اباه وهذا البيت فى مدح ابيه
وذكر علوه وسمو قدره حتى يظن المجهول بان له حاجة فى السماء استعار الصعود للعلو
القدر والارتقاء فى مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان وهو الارتقاء الى
السماء فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا الى السما
من حيث مسافة المكانية كما كان لهذا الكلام وجه ونحوه اى نحو البناء على القدر
ما يبنى على علو المكان لتناسى التشبيه ما مر من المتعجبة فى قوله فامت تظللنى ومن
عجب يحسبنى المنتمى من الشمس والنهى عنه اى عن التعجب فى قوله لا تعجبوا من بلاغلانة لانه
لو لم يقصد تناسى التشبيه وانكاره لما كان للتعجب او النهى عنه وجه كما سبق الا ان
مذهب التعجب على ما مر مذهب النهى فان مذهب التعجب اثبات وصف يتبع ثبوته للمتعجب منه
ومذهب النهى عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير
وتحقيق لهذا الكلام بقوله وانما جاز البناء على الفرع اى المشبه به مع الاعتراف بالاصل
اى المشبه وذلك لان الاصل فى التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى

والتعجب البليغ من الطلعة والجودة

اقوى واعرف فى وجه الشبه لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه والمقصود
فى الكلام بالاثبات والنفى ومنهم من استحسنه المشبه اصلا والمشبه به فرعا فرع ان
المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط لانه لا معنى للبناء على الاستعارة
مع الاعتراف بالتشبيه وما ذكرنا صريح فى الايضاح ويدل عليه ما ذكرنا لفظ المفتاح وهو
قوله واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل سيتبينون ان لا ينبغى الا على الفرع
كما فى قوله اى قول العباس بن الاحنف هى الشمس مسكنها فى السماء فعز امرمن
عزاه حمل على العزاء وهو الصبر الفواد عزاء جميلا فلن تستطيع انت اليها اى الشمس
الصعود ولن تستطيع الشمس النبك النزولا وبحث بتقديم الظرف على المصدر قد سبق
فى شرح الديباجة فمع تحمده اولى بهذا جواب الشرط اعنى قوله واذا جاز انا فالبنا
على الفرع مع تحمد الاصل كما فى الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوى فيما ذكر الاصل اعنى
المشبه وجعل الكلام خلوا عنه وجاء الحديث مع المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام
عليه هذا هو المجاز المفرد واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اى فى المعنى الذى
شبه بمعناه الاصلى اى بالمعنى الذى يدل عليه وكان اللفظ بالطبع تشبيه التمثيل
وهو ما يكون وجه منتزعا من متعدد واحتراز بهذا من الاستعارة فى المفرد للمبالغة
فى التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية فى الاستعارة فى المفرد والمركب وحاصله ان كثيرة
احدى الصورتين المنتزعتين من المتعدد والاخرى ثم يدعى ان الصورة المشبه
من جنس الصورة المشبه بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة
على الصورة المشبه بها كما يقال للمتردد فى امر انى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى
وكما كتب الوليد بن يزيد لمروان بن محمد وقد بلغ انه متوقف فى البيعة
له اما بعد فانى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابى هذا فاعتمد على ايتهما
شئت شبه صورة تردده فى المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب فى امر

تحمان مركب

تشبيه تمثيل

فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخرها فاستعمل الكلام الدال على
هذه الصورة في تلك الصورة ووجه الشبه هو الاقدام تارة والاحجام اخرى المنتزع
عن عدة امور كما ترى وبهذا اندفع المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجه منتزع من متعدد
على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما
هو طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة
وبتنازع عن التشبيه بانه يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيل وبهذا يحث وهو ان المركب
كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة وتحقيقا وذلك ان الواضع كما وضع
المفردات لمعانيها بالتشخيص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة
التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب
في غير ما وضع له فلا بد وان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة
المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقولهم هواى مع الركب اليمانين مصعد
البيت فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر لمجاز المركب
في الاستعارة وتعريفه باذكر معدول عن الصواب ومتى فشا استعماله اى استعمال المجاز
المركب او التمثيل كذلك اى على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا في معناه الاصطلاحي
سمي مثلا ولهذا اى لكون المثل مثلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تغير
الامثال لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به مستعملا في المشبه فلو تطرق
تغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيقا
وذلك ان الاستعارة يجب ان يكون اللفظ الذي هو موضوع المشبه به اخذ منه عارية للمشبه
فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي يخص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا
يلتفت في المثل الى مضربه تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد
المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول له ضيعت اللبن بالصيف

بالصيف بكسر التاء للخطاب لان المثل قد يرد في امراة وانما ما يقع في كلامهم من ان موضع تلك الامثلة
بالصيف على لفظ الكلام فليس بمثل بل ما حوذ من المثل واشارة اليه ولكون المثل قابلا لغيره
استعير لفظ للحال او الصفة او القصة اذا كان لها شان عجيب ونوع غرابة كقوله
مثلهم كمثل الذي استوقد نارا اى حالهم العجيب الشان وكقوله ولها المثل الاعلى اى الصفة
العجيبة وكقوله مثل الجنة التي وعد المتقون اى فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة
الجنة العجيبة وقصد في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية قد
اتفقت الآراء على ان في مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية
واستعارة تخييلية لكن اضطربت في تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان
اللفظان ومحصل ذلك يرجع الى ثلثة اقوال احدها ما يفهم من كلام القدماء والثاني
ما ذهب اليه السكاكي وسيجيء بيانها والثالث ما اورده المص وليما كانتا عنده امرين
معنويين غير داخلين في تعريف المجاز اوردهما فصلا في ذيل بحث الاستعارة حتما
لاقسامها وتكميلا للمعاني التي تطلع عليها فقال وقد يضمر التشبيه في النفس اى في نفس
المتكلم فلا يصرح شيئا من اركانه سوى المشبه فان قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر
المشبه به ولجب البتة وان اقتضاه لا يخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت
ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد به غير الاستعارة بالكناية ويدل عليه
اى على ذلك التشبيه المضمر في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون
هناك امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر في النفس
استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه
ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية حاصلة عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك
الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر
الذي يختص بالمشبه به وبه يكون كاله او قوامه في وجه الشبه ليتخيل انه من جنس المشبه

مطلب تحقيق معنى الاستعارة

تحقيق وضع المفردات والمركبات بالوضع

مثل وتمثيل

في الصيف ضيعت اللبن

مطلب

ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما لا يكاد يوجد في المشبه به بدونه والثاني ما يمكن قوام وجه الشبه في المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما في قول ابي ذؤيب الهذلي واذا المنية انشبت اي علقت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع والتميمة الخرزة التي تجعل معاذة يعني اذا علق الموت مخلبه في شيء لم يذهب بطلبته عنده الجيل روي انه هلك لابي ذؤيب في عام واحد خمسة بنين وكانوا فيمصر فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله اودى بني واعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع حكي ان الحسن بنا على رضي الله عنه وخلا على معاوية يعوده فلما رآه معاوية قام فتجلد وانشد متجلدا للشامتين اريهم اني لريب الدهر لا اتضعضع فاجابه الحسن رضي الله عنه على الفور فقال واذا المنية انشبت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع فالمنية بالسبع في احتمال المعدوس بالقمر والغلبة من غير تفرقة بين نقاع وضرار ولا رقية لمرحوم ولا تميمة لاعلى اي فضيلة فاثبت لها اي للمنية الاظفار التي هي كذلك الاحتمال فيه اي في السبع بدون التحقيق للمبالغة في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية واشار الى الثاني بقوله وكما في قول الاخر ولئن نطقت بشكر بر تركك مقصحا فلسان حالي بالشكاية انطق شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت لها اي للحال اللسان الذي به تقاوم اي تقوم الدلالة فيه اي في الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلم ما ذكره المصنف من لفظ الاظفار والمنية حقيقة مستعملة في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز هو اثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا عقلي كاثبات الانبات للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية امران ممنوعان وقد افصلا في الكلام لا يتلازمان في الكلام لا يتحققان احدهما بدون الآخر لان التخييلية يجب ان تكون قرينة للمكنية البتة ويجب

يجب ان يكون قرينتها التخييلية البتة فان قلت فما ذا يقول المنصف في مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا قلت له ان يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه كما سيمر مطولا لكن في قوله عليه السلام اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا اثر شجا للمباز اعني اليد المستعارة في النعمة فان ما ذكره المنصف من تقدير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني على مكتبة لغوية ولكانه استنباط منه فانه تقدير صحيح فان معنا بالصحيح المذكور في كلام السلف بيان لا يصح بذكر المستعار له ريفه ولا لازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية كما ستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رايت اسدا يرمي لكن لم يصح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصر على ذكر لازمه ليتنقل منه الى المقصود كما هو شان الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تع ينقضون عهد الله حيث قال شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمز والاليه بذكر شيء من روادفه فينبه به على ذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان تكون استعارة تخييلية بل قد تكون تحقيقية كاستعارة النقض لابطال العهد وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم اشعر لكلامه بذكر الاستعارة بالكناية وانما تاول على ان في قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية ما يليق لها بناء على تشبيهها بالسبع الاظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكره المصنف في التخييلية وذلك انه قال في اسرار البلاغة الاستعارة على

طلق فاما ان احد هما ان ينقل الاسم عن مستعاره الى امر محقق يمكن ان ينبض عليه ويشار اليه نحو
رايت اسدا اى رجلا شجاعا والثانى ان يؤخذ الاسم من تحقيقته ويوضع موضعا لا يتبين
فيه شيء يشار اليه فيقال هذا اسد والمراد بالاسم كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة
اذا اصبحت بيد الشمال زمامها جعل للشمال يدا من غير ان يشبه الى معنى فيجرى عليه اسم اليد
ولهذا لا يصح ان يقال اذا اصبحت بشيء مثل اليد للشمال كما يقال رايت رجلا مثل الاسد و
انما يتاتى ذلك التشبيه في هذا البيت بعد ان يغير الطريقة فتقول اذا اصبحت الشمال ولها
قوة ثانيرها في الغداة شبه المالك بقهر الشمال بيده فتجد الشبه المنتزع لا يلفاك
من المستعار نفسه بل ما يضاف اليه لانك تجعل الشمال مثل ذى اليد من الاحياء
فتجعل المستعار له اعنى الشمال مثلا اشيا وغرضك ان تثبت له حكم من يكون له
ذلك الشيء وقال ايضا لا خلاف في ان لفظ اليد مستعارة مع انه لم ينقل من شيء
الى شيء اذ ليس يلزم من علمك انه شبه شيئا باليد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال
يدا ولكن نقول زهير صحا اى سلا مجازا من الصحو خلاف السكر القلب من سلم واقصر
بالطلب يقال اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اى تركه وامتنع عنه فتبين هو على القلب فاقصر
هو عن طلبه ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع بالطلب عنه وتركه بحاله وعدى افراس
الصبى ورواحله هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية اورده تنبيها على ان
من التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهى التى سماها السكاكى الاستعارة المحتملة
للتحقيق والتخييل وعندها على التحقيقية ينتفى الاستعارة بالكناية ضرورة
فاشار اولا الى بيان التخييلية وقال اراد زهير ان يبين انه ترك بالكان يتركه
زمن المحبة من الجهل والغى واعرض من معاودته فبطلت الانة اى الآت
بالكان يتركه وكذا الضمير في معاودته فشبه زهير في نفسه الصبى بجهة من جهات
السير كالحج والتجارة فقضى منها اى من تلك الجهة الوطر فاهملت الانا ووجه الشبه

الشبه الاشتغال التام بدور كوب المسافر الصعبة فيه غير مبال بهلكة ولا يعرز عن معركة
كورة فهذا التشبيه للضرغ النفس استعارة بالكناية فاثبت له يعنى بعد ان شبه الصبى بالجهة اخذ
اثبت له بعض ما يختص بتلك الجهة اعنى الافراس والرواحل التى بها قوام جهة السير والسفر
فاثبت الافراس والرواحل استعارة تخييلية فالصبى على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل
والفتوة يقال صبا يصبو صبوة وصبوا اى مال الى الجهل والفتوة كذا في المفتاح لا من الصبا
بفتح الصاد يقال صبى صبا مثل سمع سماعا اى لعب مع الصبيان واشار الى التحقيقية بقوله
ويجعل انه اى زهيرا اراد بالافراس والرواحل دواعى النفوس وشهواتها والقوى الحاملة
لها في استيفاء اللذات اوارادوا بها الاسباب التى قلما تنفك في اتباع الهوى الا آن الصبوة موهون
الشباب مثل المال والمنال والاعوان والاحوان فيكون الاستعارة اعنى استعارة الافراس
والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعى وحسا اذا اريد بها اسباب اتباع
الهوى ولما كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية فيما لما ذكره المصنف في عدة مواضع اراد ان ينبه عليها والى ما فيها والى ما علمها
فوضع لذلك فصلا فقال وقصر عرف السكاكى الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت
له من غير تاويل في الوضع واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير تاويل في الوضع عن
الاستعارة على اصح القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوى لكونها مستعملة في غير
الموضوع له للحقيقى فلا بد من الاحتراز عنها واما على القول الآخر وهو انها مجاز عقلى بمعنى
ان التصرف في امر عقلى وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له فيكون
حقيقة لغوية فلا يحتاج الاحتراز عنها فانها اى انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة
لانها مستعملة فيما وضعت له بتاويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به ليحصل
المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف فخرج قولنا المستعملة فيما وضعت له لان
الاستعارة بد لا بد من التقييد بقولنا من غير تاويل بهذا هو المعنى الصحيح الذى يجب ان يعد

ان يقصده السكاكي لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا القيد ليخرج
من غير تاويل في الوضع ليحترز به عن الاستعارة فان الاستعارة يعتبر الكلمة مستعملة
فيما وضعت له على اصح القولين ولا تسميها حقيقة بل مجازا لغويا بالنسبة الى دعوى اللفظ
المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التاويل فان ظاهر ان قوله على اصح القولين
متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح
لما سبق من ان الاختلاف انما هو في كونها مجازا لغويا ام عقليا لا في كونها مستعملة
فيما وضعت له لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له والمجاز ولو اريد الوضع
بالتحقيق فهو ليس باصح القولين ولو كان فكيف يخرج بقوله من غير تاويل فليتامل
فالوجه ان يتعلق بقوله ليحترز به عن الاستعارة ويترتب كون الكلام قلقا وعرف
السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا
في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع و
الباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير
المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة
تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها الغويا يكون تلك الكلمة قد استعملت في غير معناه
اللغوي فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس وما كان هذا القيد بمنزلة قولنا مع
اصطلاح به التخاطب مع انه اوضح وادل على المقصود اقامه الخ صحة ما قاله

في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته
اي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح واتى السكاكي بقيد التحقيق اي قيد الوضع في قوله
في غير ما وضعت له بقوله بالتحقيق ليدخل في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز
لغوي على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتاويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد
الوضع بالتحقيق لم يدخل هي في التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستعملة في غير ما

المجاز اللغوي

غير ما وضعت له بهذا الوضع لكن عبارته في هذا المقام قلقة لانه قال وقولنا بالتحقيق
احتراز ان لا يخرج الاستعارة وبهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة لاعدم
خروجها فيجب ان يكون لا زائدة مثلها في قوله تعالى لئلا يعلم وقال ايضا وقولي استعمالا في الغير
بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا استعمل كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة
الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط في فضلات الانسان مجازا او صاحب
الشرع لفظ الصلوة في الدعاء مجازا او صاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا وهذا في الظاهر
فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه فلا بد ههنا من حذف مضاف اي
احتراز من خروج ما اذا استعمل او نحو ذلك وردّ ما ذكره السكاكي بان الوضع وما يشتق
منه اذا طلق لا يتناول الوضع بتاويل لانه يفرق الوضع بتعيين اللفظ بازاء
المعنى بنفسه وقال قولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك
ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة في الحاجة الى تقييد
الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التاويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة
الايضاح لا تتميم الحد وان اراد ذلك فقوله ليحترز به عن كذا وكذا مبني على تجوز وتسامح
ويجيب بالام ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل والتقييد بقولنا
بنفسه انما يصح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ في الاستعارة
بازاء المعنى بنفسه بسبب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافي الوضع
كما في المشترك فالمستعير يدعي ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف
ونصب القرينة انما هو لنفي المتعارف لتعيين المراد اعني غير المتعارف لا لنفي الاسد
مطلقا والا لا يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام
وردّ ايضا ما ذكره بان التقييد باصطلاح به التخاطب او ما يؤدي معناه كما لا بد في تعريف
المجاز لا بد ان يدخل فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فكذا

لابد منه في تعريف الحقيقة ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في
الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ولا تاويل في هذا الوضع لما عرفت من معنى
التاويل وانه مختص باخراج الاستعارة فما بال هذا القيد في تعريف الحقيقة تخلو به
ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفها انما يمكن بهذه العبارة اعني قولنا في
اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت
له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقة واما الى نوع مجاز فلزم الدور اما على الاول فظ
واما على الثاني فلكون الحقيقة مأخوذة في تعريف المجاز وما يقال من ان هذا القيد
مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذكره في تعريف المجاز لكون البحث
عن الحقيقة غير مقصود بالذات فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لا سيما في التعريفات
وكذا ما يقال ان تعريف الوضع بلام العهد اغنى عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو
الوضع الذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع
فيه التخاطب اذ لا دلالة عليه ولو سلم ذلك فلا نسلم ايضا حتى يقيد الموضوع في قولنا فيما
هي موضوعة له بالوضع الذي فيه وقع التخاطب ولا نعني بهذا التعريف سوى
هذا بل لابد ان يتعلق الكلام بالوصف مشعر بالحقيقة كما في قولنا للجواد لا يخيب سائله
اي من حيث انه جواد بل للجواب ان الامور التي يختلف باختلاف الاوقات لابد وان تعر
يها ما من التقييد بقوله من حيث هو كذلك وبهذا القيد كثيرا ما يحذف من اللفظ
لانسياق الذهن اليه من العلم بكونه اضافيا كما حذف جمع المنطقيين من تعريفات
الكليات الخمس والمتقدمون من تعريفات الدلالات الثلث ومعلوم ان الكلمة بالنسبة
الى معنى ولعدا يضا قد يكون حقيقة ومجازا لكن بحسب الوصفين كما مر فالمعنى هنا
ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له وج
يخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا استعملها الشارع في الدعاء لان استعمالها اياها في

في الدعاء ليس من حيث انها موضوعة للدعاء والا لما احتيج الى القرينة بل من حيث
ان الدعاء لازم للموضوع له لا يقال فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد في تعريف المجاز ايضا لانا
نقول اولا الاصل هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار عن تركه وثانيا انه لو ترك
في تعريف المجاز لصدق المعنى انه الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له من حيث
انه غير ما هي موضوعة له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير
الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة
الموضوع فلهذا جاز تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز فافهم ويعترض ايضا بان
تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه صحيح فاجيب بانه يخرج
بقولنا مع قرينة مانعة عن ارادة معناها ذا لا ينصب في الغلط قرينة على عدم ارادة
الموضوع له وهذا غلط لان اشارته الى الكتاب حيث يجد هذا الفرس مشيرا الى الكتاب
بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا قال اكتب هذا
الفرس وقسم السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة
وغيرها بانه اذا تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف
الاستعارة بانها تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به اي بالطرف المذكور الآخر اي الطرف
المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول في اللهم اسد وانت تريد به
الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسد فتثبت له ملخص المشبه به وهو اسم
جنسه وكما تقول انتفت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية
لها فتثبت لها ما يخص المشبه به اعني السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم
الاسد كما اكتساه الحيوان المفترس والمنية قد برز تسمع الاظفار في عرض السبع
معها فانه كذلك ينبغي كما هو شان العارية فان المستعير يبرز مع العارية في
عرض المستعار منه لا يتفاوتان الا بان احدهما مالك لها والآخر ليس بمالك

ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه ويسمى المشبه به مستعارا له ويسمى المشبه بالمشبه به مستعارا له هذا كلامه وهو دال على ان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك وللمستعار هو لفظ السبع والمستعار له هو المنية وكلامه في منكسبة التمية كان مشعرا بان المستعار هو الاظفار مثلا ويسمى من كلامه ما يناقض جميع ذلك ففي الجملة قد وقع منه على ما زعم القوم خبط في تحقيق الاستعارة بالكناية وقسمها الى قسم السكاكي الاستعارة التي المصرح بها والمكنى عنها وعنى بالمصرح بان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اى من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما يقال قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما آخر وسماه المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في بيت زهير وفسر التحقيقية بما يراد بها ان يكون المشبه المتروك محققا حسا او عقلا وعد التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها اى من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع وهي الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من لعور او صف صورة اخرى وردوا ذلك بانه اى التمثيل مستلزم للتركيب الخالي عن الافراد فلا يصح عده من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد لان تنافي اللوازم تدل على تنافي الملزوم وما ذكر لا يلزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا مفردا كما يقال الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون وهما يدل قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له

وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة فظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه ليس مورد القسمة وليجيب بوجوه احدها الاول ان الكلمة قد يطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الشهادة فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد وسلمنا ذلك لكنا نقول بعد ما نريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع بالشخصي يدخل المركب في التعريف لانه ليس له وضع شخصي فان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه هو وضع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما تبين في علم الاصول الثاني انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قولك قدم رجلا وتؤخر اخرى كمثل الذي استوقد نارا الآية وفيه نظر لانا لو سلمنا ان مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المصنف حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عد من التحقيقية مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه ان لم يستلزم التركيب فلم يستلزم الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الى الشيء او تقييدها او اقترانها بالشيء لا تخرجها عن ان يكون كلمة فالاستعارة بها هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتاخير اخرى والمستعار له هو الترود وهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط وان كان صادرا ممن

تعريف تقسيم
مطلب
المجاز

المجاز المؤد

هو في غاية الحذاقة والاشتهار للقطع بان لفظ تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل في معناه
الاصلي والمجازي شايع وذايع واستعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من
يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فتقدم رجلا وتارة لا يريد ويؤخر اخرى وهذا
ظاهر عند من له مسكة في علم البيان وفتر السكاكي الاستعارة التخييلية بما لا تحقق
لمعناه حسا ولا عقلا بل هو اي معناه صورة وهيئة محضة اي لا يتوهم لشيء
من التحقق العقلي او الحسي كلفظ الاظفار في قول الهذلي واذا المنية انشبت
اظفارها فالفت كل تميمة لا تنفع فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورة
اي تصوير المنية بصورة السبع واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع للمنية وعلى
الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للمفترس به فاخترع لها اي للمنية صورة
مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليه اي على المثل بعني على الصورة التي هي
مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق المشبه
وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهيئة شبيهة بصورة الاظفار المحققة
والقرينة اضافتها الى المنية فالتخييلية عنده لا يجب ان تكون تابعة للاستعارة
بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال الشبيهة
بالمتكلم وزمام الحكم الشبيهة بالناقة فوضح بالتشبيه ليكون الاستعارة في الاظفار
فقط من غير استعارة بالكناية وقال المص انه بعيد جدا اذ لا يوجد له مثال
في الكلام واما قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام فانني ... صببت قداستعذبت
ماء بكائي فزعم السكاكي انه استعارة تخييلية غير تابعة للمكنى عنها وذكر بانه
توهم للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء ولكنه مستهجن وزعم المص
انه لا دليل له فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون
استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة تخييلية او يكون قد شبه الملام

الملام بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما في جين الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء
وعلى التقديرين يكون مستهجنا ايضا لانه كان ينبغي ان يشبه بظرف شراب مكروه لا خمر
مكروه ولا دلالة للفظه على هذا وفيه اي في تقرير التخييلية بما ذكر تعسف اي اخذ على غير
الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا تدعو اليه حاجة وقد يقال ان
التعسف فيه انما لو كان الامر كذلك لوجب ان يسمى بهذه الاستعارة توهمية للتخييلية وهذا
في غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا فكرر ابو علي في الشفاء ان القوة المسماة
بالوهم هي الرئيسة للحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا وايضا انهم يقولون
ان للوهم قوة تخدمه وهي الذاكرة فالتركيب والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية
وسيجيء هذا عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة فخالف تقرير
التخييلية تقريره اي تقرير السكاكي للتخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال يدا وجعل
الهذلي للمنية اظفارا فعلى تقرير السكاكي يجب ان يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد
ويكون اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمالا للفظ في غير ما وضع له و
عند غيره الاستعارة هي انباء اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه
الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع
ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل من شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل
المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا لا يقال انما يتحقق معنى الاستعارة في التخييلية
على تقرير السكاكي دون المص لان الاستعارة في شيء تقتضي تشبيه معناه بما وضع له
اللفظ المستعار بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء للشيء من غير
توهم تشبيه بمعناه الحقيقي لما سبق من تقرير الاستعارة ولن خصصنا التقرير
المذكور بغير التخييلية يصير النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من
ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوي لانا نقول ما ذكرت من

من معنى الاستعارة المقتضى للتشبيه انما هو الاستعارة التي هي من اقسام المجاز اللغوي
وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وتحقيقه معنى الاستعارة في التخييلية انه
استعير للمنية ما ليس لها وهو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعمل في معناها
الحقيقي ليكون حقيقة لغوية او في غير معناه اعني الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار
ليكون مجازا لغويا وقسما من الاستعارة التصريحية كما هو مذهب السكاكي فظاهر ان هذا
النزاع ليس بلفظي والقول باجماع السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض بل
لا يبعد ان يدعى اجماعهم على خلافه ويقتضي ما ذكره السكاكي في التخييلية ان يكون الترشيح
استعارة تخييلية للمزوم مثل ما ذكره السكاكي في التخييلية من اثبات صورة وهمية فيه
اي في الترشيح لا في كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه
فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك
اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء
الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هناك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر
ههنا ايضا معنى وهمي شبيه بالتجارة ولعل شبيه بالربح يكون استعارا التجارة والربح فعلى هذا
الاستعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت لما
يخص المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظ الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح
بغير لفظ كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع
ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وبهذا معنى قوله في الايضاح ان في كل منهما اثبات
بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه غير انه التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظ
الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه فالمشبه في قوله ان التعبير عن المشبه هو المعهود
الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان المراد با
المشبه ههنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المتحققة فاعترض بان التعبير

التعبير عنه انما ليس بلفظ بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار التي هي موضوعة للصورة
المتحققة التي هي المشبه بها وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم
في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في احدهما دون الاخر تحكم وما يدل على
ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله
انه يجوز ان يكون للحبل استعارة للعهد والاعتصام به استعارة للوثوق بالعهد او
ترشيح لاستعارة للحبل بما يناسبه وحاصل اعتراض المص مطالبته بالفرق بين التخييلية
والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه
كالمنية متخيلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه ورفع
الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المخصوص مع لوازمه
فاذا قلنا رايت اسدا يفترس اقرانه ورايت بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد
الموصوف بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم للتحقيق بخلاف اظفار المنية
فانها مجاز عن الصورة المتوهمة لم يصح اضافتها الى المنية فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح
خارجا عن الاستعارة زائدا عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف
والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وايضا مضى زيادته ان الاستعارة تامة
بدونه ومعنى بالمكنى عنها ان اراد السكاكي بالاستعارة المكنى عنها ان يكون الطرف المذكور
من طرفي التشبيه هو المشبه وبراد به المشبه به على ان المراد بالمنية في قوله واذا
المنية انشبت اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير
السبع بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص السبع اليها اي الى المنية فقد ذكر
المشبه اعني المنية واريد به المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك
عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا يكون الا على سبيل الاستعارة
ورد ما ذكره من تفسير الاستعارة المكنى عنها بان لفظ المشبه فيها اي في الاستعارة

بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية هو
الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه فر بابان تذكر احد طرفي التشبيه ويريد
به الطرف الآخر وجعلها قسما من المجاز اللغوي المفرد بالكلمة المستعملة في غير ما
وضع له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التي جعلها قرينة الاستعارة انما هي قرينة
التشبيه المضمر في النفس اعني تشبيه المنية بالسبع وهذا كانه جواب عن سؤال مقدر
وهو انه لو اريد بالمنية معناه المحقق فما معنى اضافة الاظفار اليها والا فلا دخل له
في الاعتراض فان قلت انه قد تكرر في كتابه ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض
حيث اورد سؤالا وجوابا ان الاستعارة تقتضي ادعاء ان المستعار له من جنس
المستعار منه والحال ان يكون شيئا غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه
بالسم جنسه ولا اعتراف بحقيقة الشيء الا من التصريح بالسم جنسه ثم اجاب بانا نفعل
ههنا في السم المشبه ما نفعل في الاستعارة المصرح بها بسم المشبه فكما ندعي هناك الشجاع
مسمى بلفظ الاسد بارتكاب تاويل كما هو حقها يهيا لنا التفصي عن التناقض بين ادعاء
الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعي ههنا السم
المنية اسما للسبع مرادفا للفظ السبع بارتكاب تاويل وهو ان يدخل المنية من جنس
السبع للمبالغة في التشبيه فيصير افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف
ثم نذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظي المنية
والسبع لحقيقة واحدة ولا يكون ذلك مترادفين فيهيا لنا بهذا الطريق دخول السبعية
للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية
مستعملا في غير ما وضع له بالتحقيق من غير تاويل حتى تدخل في تعريف المجاز ويخرج
عن تعريف الحقيقة فكانا انا اوجبنا تسمي الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتاويل
ولم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا السم

اسم المنية مرادفا للاسم السبع بالتاويل لم يصر استعماله في الموت بطريق المجازحتى يكون
استعارة بل هو حقيقة فليتامل و بالجملة ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت
و بهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع ما قيل ان
لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له اولا
للتحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحقيقة مراد و تعريف
الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها
موضوعة له بالتحقيق ولا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت
المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل
من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتاويل
المذكور و بيان ذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل
قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت
فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية فالاستعمال بالاعتبار
الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث انه
موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراد
فليفهم هذا غاية ما امكن في توجيه كلامه وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية
هو لفظ السبع المكنى عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المنية المراد فرد اعلى
والمنية مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه على ما سبق والكلام حيث
فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه واراد ته المشبه به اراد بها المعنى المصدري
وحيث جعلها من اقسام المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان
المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا الاشكال
عليه الا انه صرح في آخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية تفن

قيد حقيقة في الحقيقة

عن السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفي احد فصول المجاز العقلي بان الربيع
استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي في الاشكال فالوجه ان يجعل مثل هذا على حذف المضاف
اي ذكر المنية استعارة بالكناية بحال كونها عبارة عن السبع او حاء على ان المراد بالاستعارة
معنا ها المصدر اعني استعمال المشبه في المشبه به او حاء فيوافق كلامه في بحث الاستعارة
بالكناية ويندفع الاشكال بجذافيره واختار السكاكي رح الاستعارة التبعية وهي ما
يكون في الحروف والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة المكنى عنها بجعل قرينتها اي قرينة
التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة الاستعارة المكنى
عنها على نحو قولنا اي قول السكاكي في المنية واظفار باحيث جعل المنية استعارة بالكناية
واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل العدم نطقت استعارة
عن دلت والحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق للدلالة فهو يجعل
الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليها قرينة الاستعارة وبهكذا
في قولهم تقريرهم لهذا مبنيا يجعل الهدم استعارة بالكناية عن المطعومات الشرعية على سبيل
التهكم ونسبة لفظ التقرير اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الامثلة ففي
قوله تع ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة
الغائية للالتقاط ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله تعالى ولاصلبنكم في
جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال في قرينة
عليه لكن بالمجاز ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية
وما جعلوه استعارة تبعية يجعله هو قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك
ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام ورد ما اختاره السكاكي بانا ان
السكاكي ان قدر التبعية كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بانم يرد بها معنا
الحقيقي لم يكن الاستعارة التخييلية لانها اي التخييلية مجاز عنده اي عند السكاكي لانه جعلها

جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها التي هي من اقسام المجاز المفسرة بذكر المشبه به ولا
المشبه الا ان المشبه فيجب ان يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهيئة مختصة
وافاد لم يكن التبعية تخييلية فلم يكن الاستعارة المكنى عنها مستلزمة للتخييلية لوجود المكنى بهذا
في مثل نطقت الحال واشباهه بدون التخييلية ح وجود الملزوم بدون اللازم مع ورود
اي عدم استلزام المكنى عنها التخييلية ط بالاتفاق والا اي وان لم يقدر التبعية التجعلها
قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازا فتكون التبعية كنطقت مثلا استعارة لا مجازا
مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ولا تعنى بالاستعارة سوى هذا فلم
يكن ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعية الى المكنى عنها مغنيا عما ذكره غيره اي غير السكاكي
من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية
حيث لم يتأت له ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بل لزمه ان يقدره
استعارة والاستعارة في الفعل لا يكون الا تبعية وما يقال ان مجرد كون العلاقة هي
المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما يكون اذا كانت جلية مع قصد المبالغة في التشبيه
وتحقيق هذين الامرين ممنوع فما لا ينبغي ان يلتفت اليه وذكر بعض من له حذاقة في غير
هذا الفن جوابا عن اعتراض المحصل انا لا نم ان لفظ نطقت اذا كانت حقيقة لم يوجد الاستعارة
التخييلية لانها ليست في نطقت بل في الحال بانم تجعل لها لسانا وايضا معنى قولهم المفتاح
لا ينفك المكنى عنها من التخييلية انا التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهم
المحصل فاذا قلنا نطقت لسان الحال وارونا بالسانا الصورة المتخيلة للحال التي
هي بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة المتكلم للحال وههنا استعارة تمكن
عنها وتخييلية اما اذا قلنا نطقت الحال بكذا فالمكنى عنها موجودة دون التخييلية
فانها قسم من اقسام المصرح بها ولا تصرح بالمشبه به في نطقت الحال بهذا كلاما ولا
مساعدة بكلام السكاكي والعجب ممن يقوم بالذب عن كلام احد من غير ان ينظر فيه

اوفى نظرة فان قلت ان اراد بالاتفاق على استلزام المكنى عنها التخييلية اتفاقا غير
السكاكى فهو لا يقوم دليلا على ابطاله كلامه لانه بصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف
فى قوله تع يتقضون عهد الله ان فى العهد استعارة بالكناية وتشبيها بالحبل والمقتضى استعارة
لابطال العهد وهذا امر محقق عقلا فلا يهم فيكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة ثم
تحقيقية لا تخييلية وان اراد اتفاق السكاكى وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم
انفكاك المكنى عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده لا لزوم بينهما اصلا بل توجد
التخييلية بدونها كما ذكره فى اظفار المنية الشبيه بالسبع وهى توجد بدونها التخييلية كما صرح به
المجاز العقلى حيث قال ان قرينة المكنى عنها اما امر مقدر وهمى كالاظفار فى اظفار المنية و
نطقت فى نطقت الحال او امر محقق كالانبات فى قولك انبت الربيع البقل والهزم فى
هزم الامير الجند قلت هذا يعلم ابطالا لكلام المص لا توجيها لكلام السكاكى لانه قد صرح بان
نطقت من قبيل الوهمى كالاظفار فيجب ان يقدر امرا وهميا شبيها بالنطق كما ذكره فى الاظفار
وهذا قول بالاستعارة التبعية ثم يستفاد من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل على التبعية
الى التركيب المشتمل على المكنى عنها اذا اعتبر فى المكنى عنها والتخييلية تغير الحاصل مثلا فى
نطقت الحال بكذا الجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق له استعارة
تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة فى المعنى الاصلى كما هو مذهبه فى الاظفار فلا يلزم
القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن رد ذلك على مذهب السلف ايضا لما مر من ان التخييلية
عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار المنية فصل فى شرائط حسن الاستعارة حسن كل
من الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كان
يكون وجه التشبيه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما يتعلق به من الغرض ونحو
ذلك مما سبق فى باب التشبيه وذلك لان مبناها على التشبيه فيتبعانه فى الحسن والقبح
والاتم فى الجهة لفظا اى وبان لا تتم كلا من التحقيقية والتمثيل لجهة التشبيه من جهة اللفظ
كما يدل عليه التبيين

اللفظ ولهذا قلنا بانحوا رايت اسدا فى الشجاعة تشبيه لا استعارة وذلك لان اشتمال رائحة
التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة اعنى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به والحاقه
به لما فى التشبيه من الدلالة على كون المشبه به اقوى فى وجه الشبه كقولك ظلمك فى تشبيه
صدفيك بالمسك فقاعدة التشبيه نقصان ما يمكن ومن زعم ان من شرائط حسن كل
منها ان يكون مطلقة غير معقبة بصفة او تفريع كلام يلايم لاحد الطرفين فقد اخطاء
لان المرشحة من اعلى انواع الاستعارة ثم المجردة ناقصة للحسن بالتشبيه الى المرشحة
كما مر وذلك اى وبان شرط حسنه ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا يوقف ان يكون الشبه
اى ما به المشاركة بين الطرفين جليا بنفسه او بسبب صرف او اصطلاح خاص للبليغ
كل منها الفارا اى تعينه فى المراد يقال الغز فى كلامه اذا عمى مراده ومنه الالغز والجمع الغاز
مثل رطب وارطاب يعنى يصير الفارا اذا روعى شرائط حسن الاستعارة واما اذا لم تلح
كالوشم رائحة التشبيه فلا يصير الفارا لكن يفوت الحسن كالو قيل فى التحقيقية رأيت اسدا
واريد انسانا انجر وفى التمثيل رأيت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس من قوله
عليه السلام الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفى الغاية تجدون الناس كالابل المائة
ليست فيها راحلة الراحلة البعير الذى يرتحله الرجل جملا كان او ناقة يريد ان المرء صلى المنتخب
فى عزة وجوده كالنجيبة التى لا توجد فى كثير من الابل والكاف مفعول ثان لتجدون ولبث
مع ما فى حيزها فى محل النصب على الحال كانه قيل كالابل المائة غير موجودة فيها راحلة ومن جملة
مستأنفة وبهذا ظهر ان التشبيه اعم لحلا بعين ان كل ما يتاتى فيه الاستعارة التحقيقية او
التمثيل يتاتى فيه التشبيه وليس كل ما يتاتى فيه التشبيه يتاتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل
لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا فيصير تعيه والغازا وتكليفا بالايطاء كما مر بيانه المذكور
ويتصل به اى بما ذكر من انه اذا خفى الشبه بين الطرفين لا يحسن الاستعارة ويتعين التشبيه
انه اذا قوى الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه

ونفيت الاستعارة لئلا يدرك تشبيه الشئ بنفسه فاذا قلت مسئلة تقول حصلت في قلبي نور والانقول كان في قلبي نور اوكذا وقعت في شبهة فتقول وقعت في ظلمة والا تقول كاني وقعت في ظلمة والاستعارة المكنى عنها كالتحقيقية في ان حسنها بمراعاة جهة حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر والاستعارة التخييلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها لانها لا تكون الا تابعة للمكنى عنها عند الخصم وليس لها في نفسها تشبيه لانها حقيقة كما مر فهي تابع لحسن متبوعها واما عند صاحب المفتاح فلعلم يقل بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها قال ان حسنها بحسب المكنى عنها حتى كانت تابعة لها وقال حسن الحسن البليغ اذا كانت غير تابعة لها وبهذا استهجن ماء الملام والقائل ان يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم يكن حسنها بمراعاة حسن التشبيه ايضا كما ذكر في التحقيقية والمكنى عنها فصل اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي الى غيره كذلك توصف بها ايضا لنقلها عن اعرابها الاصلي الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وبهذا ظاهر في الحذف كالنصب في القرية والرفع في ربك لانه قد نقل من محله اعني المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه وبهذا صرح بان الجر في ليس كمثله مجاز والمقصود في فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه حاول التنبيه على المعنى الثاني اقتداء بالسلف ولهذا يضيع السامع عن الرفع عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال وقد يطلق المجاز على الكلمة بتغير حكم اعرابها الظاهر ان اضافة الحكم الى الاعراب للبيان وبه يشعر لفظ المفتاح اي تغير اعرابها من نوع الى نوع آخر بحذف لفظ اوزيادة لفظ فالاول كقوله تعالى وجاء ربك وكقوله واسئل القرية والثاني مثل قوله تع ليس كمثله شئ ان جاء امر ربك لاستحالة مجيئ او امر واسئل اهل القرية للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله قادرا على اسطاعة الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف هنا لامر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام

جريان المجاز على كلمة
تغير حكم اعرابها

كلام رجل من القرية قد خرب وباد اهلها فاراد ان يقول لصاحبه ولنفسه متعظا ومعتبرا اسئل القرية عن اهلها وقولي لها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك فالحكم الاصلي لركبة والقرية هو الجر وقد تغير في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف وليس مثل شئ فالحكم الاصلي في مثل هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود هنا نفي ان يكون شئ مثله نحو لا نفي ان يكون شئ مثل مثله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفي الشبه بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخي زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ او لو كان لزم الكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا انفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تع اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذا التقدير انه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يجبن فنفوا البخل عن مثله والغرض تنفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عمن يماثله ومتى يكون على بعض اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ابيضت لداته وبلغت اترابه يريدون ايامه وبلوغ فرع لا فرق بين قوله ليس كالله شئ وقوله ليس كمثل شئ الا ما يعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحوه قولهم تتابعت شؤن متتابعة ابداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانه وقعت عبارة عن الجود ولا يقصدون شيئا اخر متى انهم استعاروا لفين لا يد له فكذلك يستعمل هذا فيمن لا مثل له ومن لا مثله فان كان للحذف او الزيادة فيما لا يوجب تغير حكم الاعراب كما في قوله اوكصيب من السماء اي كمثل ذوي صيب وقوله فبما رحمة من الله اي فبرحمة من الله فالكناية توصف بالمجاز والاول سيمى مجازا بالنقصان ويعرف بانه المنقول المستعمل

نفي الشئ بنفي لازمه

المجاز بالنقصان والمجاز بالزيادة

في غير ما وضع له لعلاقة بعد نقصان منه تغير الاعراب والمعنى الى ما يخالفه رأسا كنقصان الامر والاهل فيما مر لا كنقصان منطلق الثاني في قولنا زيد منطلق وعمرو ونقصان مثل ذوى من قوله تعالى او كصيغة الاعراب ولا كنقصان في من قولنا سرت يوم الجمعة لبقاء على معناه وفيه نظر لان تغير المعنى واستعمال اللفظ في غير ما وضع له في هذا النوع من المجاز ممنوع اذ لو جعل القرية مثلا مجازا عن الاهل لعلاقة كونها محلا لهم كما وقع في بعض كتب الاصول فهو لا يكون في شيء من هذا النوع من المجاز والمحتاج الى تقدير المضاف كما لو قيل يكونهما مشتركة بين الجدران والاهل والثاني يسمى مجازا بالزيادة ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بعد زيادة عليه تغير الاعراب والمعنى الى ما يخالفه بالكلية فخرج ما لا يغير شيئا نحو فبما رحمة وما يغير الاعراب فقط نحو سرت في يوم الجمعة وما يغير المعنى فقط نحو الرجل بزيادة اللام للعهد وما يغير المعنى لا الى ما يخالفه بالكلية مثل ان زيدا قائم وفيه نظر لان تغير المعنى والاستعمال في غير الموضوع له ممنوع كما مر والمراد بالزيادة ههنا ما وقع عليه عبارة النحاة من زيادة الحرف فلا يرد عليه سرت في يوم الجمعة والرجل قائم وانه قائم وما شبه ذلك قال صاحب المفتاح ورأيي في هذا النوع الثاني ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا لم اذكر المحدثون الا لكن العهدة في ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان اراد بعده من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء كان على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المفسر بتفسيرنا وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في تعريف الذي نقله السكاكي منهم وهو كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع لعلاقة بين الثاني والاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي والا لدخل في تعريف السكاكي ايضا واما تقسيم

الكناية

تعجبهم المجاز الى هذا النوع وغيره فضناه انه يطلق عليها كما يقال المستثنى متصل ومنقطع ولا يعرف للسكاكي ههنا رأي يتفكر فيه واعلم ان الكناية في اللغة مصدر فوكك كتبت بكذا اذا كنوت اذا تركت التصريح به وهي في الاصطلاح تطلق على معنيين احدهما معنى المصدر الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ ملكنى والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ وهو الذي اشار اليه المص بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز اراده معناه ارادة ذلك المعنى مع لازمه كاللفظ طويل النجاد المراد به لازم معناه اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد ايضا فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى للحقيقي للفظ مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى للحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رأيت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي فلو انتفى بهذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وبهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة للارادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء والاصدق الملزوم بدون اللازم وبهذا بحث وبهوان المفهم من التعريف المذكور ان المراد في الكناية بلوازم المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة وبهذا يشعر قوله في المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول نجاده مع ارادة طول قامته وبهذا يطلع لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع اخر منه مفتاح تصريح بان المراد بالكناية هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها والاول للحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية تشتركان

في كونها حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدم التصريح وبهذا يشعر قول المص انها تخالف
المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان مشيرا الى ان ارادة اللازم اصل وارادة
المعنى تبع كما يلزم من قولنا جاورزيد مع عمرو وانما يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء
الامير مع الغلمان فوجه التوفيق بين كلامي المص ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى من
جهة جواز ارادة المعنى بقرينة مكسبقة من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق بينها وبين
المجاز من هذا الوجه اى من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس بصحيح اذ لم
ان يراد بالمعنى ما يعنى باللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له وبلازم المعنى معناه الموضوع له
وفيه ما فيه وفرق اى وفرق السكاكي وغيره اى بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اى
في الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة
اليه وفيه اى في المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم النبت
الى النبت ومن الاسد الذي هو ملزوم الشجاع الى الشجاع ورد بهذا الفرق بان اللازم ملم
يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من
الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما فان قيل
يجوز ان يدل عليه بواسطة انضمام القرينة فلتاح لا يبقى اعم ولو سلم فليكن المجاز ايضا كذلك
وح اى اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق
الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال لانه قال في بيان
الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وبهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم
وح يكونا متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم ح بمنزلة الانتقال من
الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان اللزوم من الطرفين من خواص الكناية
دون المجاز او شرطها وهو نه قلنا لانم ذلك وما الدليل عليه بل الجواب ان مراده
باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا

الفرق بين الكناية والمجاز

ولا يجوز ان يكون اللازم منصوصا كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية ان تذكر من الملزومين
ما هو تابع ورديف ويراد بها هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز
قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث في النبت والنبت في الغيث وهي اى الكناية ثلثة
اقسام الاولى اى القسم الاولى والثانية باعتبار كونه عبارة عن الكناية يعني الاولى
من الكناية المطلوب بها نفس صفة او نسبة فنها اى من الاولى ما هي معنى واحد وهو ان يثبت
في صفة من الصفات اختصاصا موصوف معين عارض فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها
الى ذلك الموصوف كقولهم الضاربين بكل ابيض مجذم والطاعنين مجامع الاضغان الجذم
القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب ومنها ما هي
مجموع معان وهو ان تؤخذ صفة فتضم الى لازم آخر او آخر ليصير جملتها مختصة بموصوف
فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان حي مستوى القامة عريض الاظفار و
يسمى خاصة مركبة وشرطها اى شرط هذين الكنايتين الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل
الانتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكي الاولى اعني ما هي معنى واحد قريبة والثانية
اعني ما هي مجموع معان بعيدة وقال المص فيه نظر ولعل وجه النظر انه في القريبة
في القسم الثاني جايكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة جايكون الانتقال بواسطة لوازم
متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خالية عن الواسطة ح
انظر وان ليس الانتقال من حي مستوى القامة عريض الاظفار الى شئ ثم منه
الى الانسان والجواب ان القرب هنا باعتبار آخر وهو سهولة اما خذ لبساطتها والانتقال
عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما وتكلف في الثاني والاختصاص وابعد بخلاف
ذلك والثانية من اقسام الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم
والشجاعة وطول القامة ولحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال
من الكناية الى المطلوب بواسطة فقريبة والقرينة فما واضحة يحصل الانتقال

منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد ثم اشار الى الفرق
بين الكنايتين بقوله فمعنى قولنا طويل نجاده وطويل النجاد بقوله والاولى كناية ساذجة لا تشوبها
شئ من التعريض والثانية تعريض مآله قضى الصفة الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة اسنادها
الى مرفوع مسندا اليه فيشتمل على نوع تعريض بثبوت الطول له والدليل على هذا انك تقول
زيد طويل نجاده وهند طويل نجاد باو الزيدان طويل نجاد هما والزيدون طويل نجاد هم
بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى لفظ وفي الاضافة تقول هند طويلة النجاد
والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال الانجاد فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة لكونها
مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير السبب مع انها في المعنى
عبارة عن السبب اعني المضاف اليه لكونها جارية على السبب في اللفظ خبرا او حالا
او نعتا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة كقولهم زيد حسن
الوجه فانه يتصف بالحسن وجهه او كانت غيرها كقولهم زيد ابيض اللحية اي شيخ
وكثير الاخوان اي متقلبوهم بخلاف قولهم زيد احمر فرسه واسود ثوبه فانه تقبح فيه الاضافة
وكذا تقبح هند قائمة الغلام فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت
انها كناية مشوبة بالتعريض وهلا كانت تصريحا كما ان قولنا نح حتى يتبين لكم الخيط الابيض
من الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة الى ذكر احد الطرفين حيث شبهها
لاستعارة مشوبة بالتشبيه قلت للقطع بانها في المعنى صفة للمضاف اليه لاعتبار
الضمير العائد الى ما لابتباع مجرد امر لفظي وهو امتناع خلو الصفة من معمول مرفوع
بها او حقيقة عطف على واضحة وخفاؤه بان يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال
روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط
مما يستدل به على بلاهة الرجل فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى
البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منه الى امر بغيض ومن ذلك الامر

الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن لا في بادي النظر وبهذا يتمايز من البعيدة
وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعني
قولنا عريض القفا قال المحقق وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابلة لانه ينتقل منه الى
عريض القفا ومنه الى الابلة والجواب انه لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى
المطلوب وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب
بواسطة فانه صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود والمصرح
وقد يكون ما هو كناية عنه هذا كله ان لم يكن الانتقال بواسطة وان كان الانتقال من الكناية
الى المطلوب بواسطة فهي بعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من
كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب ثم الى كثرة القدور ومنها الى كثرة الاحراق وكذا الى ضيافة
منها عاد الى الكثرة التي قبلها الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة جمع آكل ومنها الى كثرة الضيفان
بكسر الضاد جمع ضيف ومنها الى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها يختلف الدلالة
على المقصود وضوحا وخفاء وعليك بتتبع الامثلة فانها اكثر من ان يحصر والثالثة من
اقسام الكناية الكناية المطلوب بها نسبة اي اثبات امر لامر او نفيه عنه وبهذا عمم قولنا
المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا وجه لها
كقوله اي قول ابن زياد الاعمى ان الساحة والمروة اي كمال الرجولية والندى في قبيلة مختص
على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات اي ثبوتها له سواء
كان على طريق الحصر او لا فترك التصريح باختصاصه بها بان يقول انه مختص بها ونحوه مجرور
معطوف على ان يقول اي او بمثل القول او منصوب معطوف على مفعول ان يقول
نحو قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة ومعناها والاسناد
ومعناه مثل ان يقول ساحة ابن الحشرج او الساحة لابن الحشرج او لابن الحشرج
او حصل الساحة له او ابن الحشرج كما ان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح بنوع من

القسم الثاني باعتبار اضافته او اسناده الى الموصوف او ضميره الا ترى ان طول القامة
المكنى عنه طويل النجاد مضاف الى ضميره في قولنا طويل نجاده ومسند الى ضميره في قولنا
طويل النجاد وكذا في كثير الرماد وغيره كذا في المفتاح وبه يعرف ان ليد المداد بالا
خصاص هنا هو للحصر فترك التصريح باختصاصه بها الى الكناية بانه جعلها اي جعل تلك
الصفات في قبة تبنيها على ان لها ذوقية وهي ان يكون فوقها لخيمة يتخذ بالروساء مفروشة
عليها اعلى ابنا للتشريح وانما احتاج الى هذا الوجود ذوي قباب في الدنيا كثيرين
فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت الامر فه كان الرجل وحده فقد
اثبت له فحو ما تخو قول زياد في كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بانه يجعل
فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصح ثبوت
المجد والكرم له بل كني عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفي هذا اشارة الى دفع
ما توهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثاني نحو
طويل نجاد ثنبا، على ان اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه
وليس كذلك لان اسناد طويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وهو قائم مقام
طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول
القامة له وان كان ذكر طول القامة غير صريح وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة
على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوبين
الى الضمير تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير وامثلة هذا القسم ايضا اكثر
من ان تحصى فان قلت هذا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب باصفة ونسبة معا
كما في قولنا كثير الرماد في ساحة عمرو كناية عن نسبة المضافية اليه قلت ليس هذا
بكناية واحدة بل كنايتان احديهما المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد والثانية
المطلوب بها نسبة المضافية اليه وهو جعلها في ساحته ليفيد اثبات الرماد الموصوفة

في هذين القسمين على الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال في
عرض من يؤذي المسلمين المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه فانه كناية عن نفي صفة الاسلام
عن المؤذي وهو غير مذكورة الكلام وكما تقول في عرض من شرب الخمر ويعيبه حلها وانت تريد تحريمه
انما لا اصفه حل الخمر فهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له مع انه قد يكون من الكفر ايضا باعتقاد حل
الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة
لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال فاذا كان الموصوف
غير مذكور كان القسم الثاني مستلزما للثالث من غير عكس فافهم وعرض الشيء بالضم
ناحيته من اي وجه جئته يقال نظرت اليه من عرض وعرض اي من جانب وناحية قال
السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر في شرح المفتاح
انه انما قال تتفاوت ولم يقل ينقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية
فقط بل هو اعم وفيه نظر فما المناسب للعرضية التعريض اي الكناية اذا كانت عرضية موصوفة
لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض يقال عرضت لفلان
وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكأنك اشرت به الى جانب فتريد جانبا اخر
ومنه المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء وقال صاحب الكشاف الكناية
ان يذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره كما
يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكأنه اماله الكلام الى عرض يدل على المعنى
وليس بالتلويح لانه يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على معنى
يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب والتعريض
هو اللفظ الدال على معنى لامن جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة
فيختص بالالفاظ المركبة كقول من يدفع صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب
مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه

(أي عطيتك)

مطلب الفرق بين الكناية والتعريض

ولغير باى والمناسبة لغير العرضية ان كثرت الوسائط بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل التلويح لان التلويح هو ان يشير الى غيرك من بعيد والمناسب لغيرا ان قلت الوسائط مع خفاء في اللزوم كعريض القفاء وعريض الوسادة الرمز لان الرمز اى تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لانه الاشارة بالشفة وللحاجب والمناسب لغيرا ان قلت الوسائط بلا اخفاء كما في قوله او ما رايت المجد القى رحله في آل طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة ثم قال السكاكي و التعريض قد يكون مجازا كقولك اذ نيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه اى لا تريد المخاطب وان اردتها اى المخاطب وانسانا آخر معه جميعا كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي ولا بد فيها اى في الصورتين من قرينة دالة على ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وهي بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون مجازا و قد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز و قد يكون على سبيل الكناية و قال الشارح العلامة معناه ان عبارة التعريض قد يكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال تاء المخاطب فيما هي غير موضوعة له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من الملزوم الى اللازم و قد يكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير ما هو موضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم و ملزوم وانتقال من احدهما الى الآخر وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل امر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما هو المراد به المص وهو الذي قصده

وقصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا آذ نيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد الى كل من صدر منه الايذاء فان استعملته وارد به تهديد المخاطب وغيره من اهل دينه كان كناية وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء لعلاقة كشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا والله اعلم

فصل اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيها من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشاهد بينة فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم من اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم في سائر انواع المجاز واطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية او التمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيد تا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكنى عنها ليستا من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيده باخلافه بل لانه يفيد تاكيد لاثبات المعنى لا يفيده خلافه فليست مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة ان الاول افاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفده الثاني بل الفضيلة هي ان الاول افاد تاكيدا لاثبات ملكة المساواة له لم يفده الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول افاد زيادة لم يفدها الثاني بل هي ان الاول تاكيد لاثبات كثرة القرى لم يفده الثاني واعترض المص بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه واظهر فنقولنا رايت اسدا هو من يفيد للمرء شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رايت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثاني يفيده شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بان ليس لاحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى

لا يفيد باخلا فتم الجواب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليست هو ذلك والسبب المراد
ان ذلك ليس سببا في شيء من الصورة فهذا معنى قولنا رأيت اسدا بالنسبة الى قولنا
رأيت كالاسد بالنسبة الى قولنا رايت رجلا مساويا للاسد او زائدا عليه في الشجاعة
ولا يتحقق ايضا في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من لخص بلا معنى فكلام
الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل لزيد في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلت
رايت اسدا فهو لا يوجب ان يحصل لزيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رايت
رجلا كالاسد وبهذا ظهر ما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون
بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل
على ما ذكرناه انه قال فان قيل مزيته قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا مساويا للاسد
في الشجاعة ان المساواة في الاول يعلم من المعنى وفي الثاني من اللفظ قلنا لا يتغير
حال المعنى في نفسه بان يكون منه بعض آخر ولا يتغير معنى كثرة القرى بان يكون عنه بكثرة
الرماد وكذا لا يتغير معنى مساواة الاسد بان يدل عليه بان يجعله اسدا وبهذا يصير فرع
ان مراده ما ذكرنا لكن الامر كثيرا ما يغلط في استنباط المعنى من عبارات الشيخ لا فتقارها
الى تأمل وافر هذا آخر الكلام في علم البيان والله المشكور على نواله والمسؤول لاتمام القسم
الثالث بالنبي وآله

القسم الثالث علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام
اي تيسر مراعاتها وعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة
الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله وتنتهيها وجوه اخر تورث الكلام حسنا
وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة
اي الخلو من التعقيد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية
الامرين والا لكان كتعليق الدر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق باعد صدرا اعني
تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل للافادة

علم البديع وجوه محسنة

بحث وجوه محسنة معنوي ولفظي

للمطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان
داخلا في البلاغة او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا
عما يكون داخلا في البلاغة مما يبين في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو لا يدخل
فيها بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع انه
ليس من علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي اي راجع الى تحسين
المعنى بحسب الطراقة والاصالة وان كان بعضها لا يخلو عن تحسين اللفظ ولفظي اي
راجع الى اللفظ كذلك وبدأ بالمعنوي لان المقصود الاصلي والغرض الاولي هو المعاني
والالفاظ توابع وقوالب لها فقال اما المعنوي فالمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون

فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين
متضادين اي معنيين متقابلين في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين ههنا الامر المغاير
الوجود بين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من
ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتنافر في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل
حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل
العدم والملكة او تقابل التضايف او ما يشبه شيئا من ذلك على ما بين في الاشتقاق
ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع من انواع الكلمة اسمين نحو ويحسبهم ايقاظا
وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت
فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى الضرر اي لها ما اكتسبت من خير وعليها
ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها والتخصيص الخير بالكسب والشر
بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه النفس وتجذب اليه فكانت اجدر في
تحصيله واعمل او من نوعين عطف على قوله من نوع والقسمة تقتضي ان يكون
هذا ثلثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف فان الموجود هو الاول

فقط نحو ومن كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء مايتقابلان في الجملة وقد
ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهو اي الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق
السلب وهو ان يجمع بين فعلين مصدر واحد احدهما مثبت والاخر منفي او احدهما امر
والاخر نهي فالاول نحو ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا
والثاني نحو ولا تخشوا الناس فاخشون ومن الطباق ما استاء بعضهم تدبيجا من
وبج المطر الارض اذا زينها وفسره بان يذكر في معنى من المدح او غيره الوان لقصد
الكناية او التورية واراد بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا داخلا في تقسيم الطباق
لما بين اللونين من التقابل صح ادعاء بانه من اقسام الطباق وليس قسما من المعنون
بهذا فتدبيج الكناية نحو قوله اي قول تمام في مرثية ابي شاكر محمد بن حميد حين استشهد
تروي ثياب الموت حمرا فما اتى لها اي لتلك الثياب الليل الا وهن من سندس خضر
اي ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت
الثيابا من سندس خضر من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة والقصد من الاول
الكناية عن القتل ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا البيت من الكناية
قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغني عن البيان ولا يفيد الامن لا يعرف معنى الكناية
واما تدبيج التورية فكقول الحريري فمذ اغبر العيش الاخضر واز ورا الجديد الاصفر
السود يعني الابيض وابيض فودي الاسود حتى رثى لي العدو الازرق فيا جند
الموت الاحمر فاعن القريب المحبوب الاصفر هو الانسان الذي له صفرة والبعيد
هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية ويجمع به اي بالطباق شيئان احدهما
الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الاخر نوع تعلق مثل البهجة والتذوم
نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم يكن مقابلة للشدة لكنها مسببة
عن اللين الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار

والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه
سيستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تع اغرقوا فادخلوا نارا الان اوصال النار تتنافر
الاجزاء المتضادة للاغراق والثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين متقابلين
معنيا هما الحقيقيان نحو قولا اي قول وبهل لا تجبن يا سلم من رجل يعني نفسه ضحك المشيب
برأسه اي ظهور ظهورا تاما فبكى ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور المشيب لكنه عبر
عن ظهور المشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي مضادا لمعنى البكاء ويسمى الثاني
ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا
لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان بالتضاد نظرا الى الظاهر والمحل للمعتقة ودخل فيه ايضا
في الطباق بالتفسير الذي سبق ما يختص باسم المقابلة التي جعلها السكاكي وغيره قسما
برأسه من المحسنات المعنوية وهي ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر اي بمعان متوافقة
ثم بما يقابل ذلك اي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة على الترتيب
فيدخل في الطباق لا نه يكون جمعا بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق
خلاف التقابل لان يكونا متناسبين ومتلائمين فان ذلك غير مشروط كما يجيء من
الامثلة ثم يختص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه المقابلة مثل مقابلة
الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلاثة بالثلاثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة
الاثنين بالاثنين نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اي بالضحك والقلة المتوافقين
ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لها ومقابلة الثلثة بالثلثة نحو قوله اي قول الى فلانة
ما لحسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل قابل الحسن والدين
والقبح بالكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو فاما من
اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى
فسنيسره للعسرى فلما كان التقابل في الجمع ظاهرا لم يحتج الى المقابلة بالاتقاء والاستغناء بتيه

بقوله الحمد لله مستغنى انه زهد فيما عند الله تع كانه مستغنى عنه اى تعالى عند الله تع فلم يتقه
او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتقه فيكون الاستغناء مستلزما لعدم
اتقاء المقابل للاتقاء ففى هذا المثال تنبيه على ان المقابلة قد تتركب من الطباق و
وقد تتركب فما هو ملحق بالطباق لما مر من ان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل
الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرخاء والسكاكى فى تعريف المقابلة قيدا اخر
قال هى ان يجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما واذا شرط ههنا اى فيما بين
المتوافقين او المتوافقات امر شرط ثم اى فيما بين الضدين او الاضداد ضده اى ضد
ذلك الامر فى هاتين الاثنين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق
جعل ضده اى ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا
بين اضداد وباى اضداد ذلك المذكورات وهى البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا
لا يكون بيت ابى دلامة من المقابلة لانه اشترط فى الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط
فى الكفر والافلاس ضدة ومنه اى المعنوى مراعات النظير وشم التناسب والتوفيق
والائتلاف والتلفيق ايضا وهو جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد
ان يكون كل منهما مقابلا للاخر وبهذا القيد يخرج الطباق ودك فقد يكون بالجمع بين امرين
نحو والشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلاثة امور نحو قوله اى قول الجعدى
وصفة الابل كالقسى المعطفات اى المنحنيات من العود وعطفه حناؤه بل الاكثر هم
منبرية اى منحوتة من نبر اذا نحت بل الاوتار جمع بين القوس والسهم والوتر وقد
يكون بين اربعة كقول بعضهم للمرئ القيس انت ايها الملك الضليل وابن الوردية
التوفيق يوسف العقيق العبد محمدى الخ وقد يكون بين اكثر كقول ابن الرشيق الصحيح
واقوى ما سمعناه فى الندى من الخبر المأثور منذ قديم احاديث تروى عن السيول
عن الحيا عن المجر عن كف لا هير عيم فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخير

مناسب وتوضيح

والخبر المأثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب بعضه بين السيل والحيا والبحر وكف تمم مع
ما فى البيت الثانى من صحة الترتيب والعنعنة او جعل الرواية اتصافا عند من كابر كما يقع فى
سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصل البحر على ما يقال والبحر اصل كف الممدوح
على اذعان الشاعر ومنها اى ومن مراعات النظير ما يسمية بعضهم عشابه الاطراف وهو ان
يختم الكلام بما يناسب ابتداءه فى المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا نحو لا تدركه الابصار
وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك للابصار
والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان ادراك الشئ يكون خبيرا به وقد يكون خفيا
كقولنا ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله ان تغفر
لهم يوهم ان العاصى المغفور الرحيم لكن يعرف بعد التأمل ان الواجب هو العزيز الحكيم
لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه وهو العزيز اى
الغالب من عزه يعزه غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم
انه خارج من الحكمة اذ الحكيم من يضع الشئ فى محله اى ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب
فلا اعتراض عليك لاحد فانك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اى بمراعاة النظير ان يجمع بين
امرين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين هنا
هنا نحو والشمس والقمر بحسبان والنجم اى النبات الذى ينجم اى يظهر من الارض لا ساق
له كالبقول والشجر الذى له ساق يسجدان اى ينقادان لله تع فيما خلقا له والنجم بهذا
المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما
ولهذا يسمى ايهام التناسب كما مر فى ايهام التضاد ومن ايهام التناسب بيت السقط
وحروف كنون تحت راء ولم يكن بدال يوم الرسم غير النقط للحروف الناقة المهزولة
وهى مجرورة معطوفة على الربط فى البيت السابع تجلى عن الربط الاهالى ناقة لها من عقيل فى هالكها رهط • والنون هو المعروف من حروف المعجم شبه به الناقة

في الرقة والانحناء وليس المراد بها الحروف على ما هو مراد اسم الفاعل من راتيته اذا صيرته
رتيتة وكذلك دال اسم الفاعل من دلا الدكاب اذا رفعها جسوقها واراد بالفقرة ما تقابل
على الرسوم من المطر وقوله يوم الرسم صفة راء والمعنى قبل هذه الحبية عن ان مركب
من النون فما هي في الضم والانحناء كالنون يركبها الاعرابي لزيادة الاطلال فيضرب
رتيتها اذ لا حراك بها من شدة الهزال يريد ان مراكب هذه الحبية سمان ذوات استة
ففي ذكر الحرف والنون والدال والدال والنقط ايهام ان المراد بها معانيها المناسبة
واما ما يستبيه بعضهم بالتعويض من قولهم بُرْدٌ مفوف للذي على لون وفيه خطوط
يخالف الطول وهو ان يؤتى في الكلام بجملتين متلائمتين وجمل مستوية المقادير او متقاربة
المقادير كقول من يصف سحابا تسربل وشيا من خزوز تطرزت مطارفها طرزا
من العبقر فالتبر فوشى بلا رقم ونقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر
تسربل اي لبس السربال والوشي ثوب منقوش والخزوز جمع خز وتطرزت اي
اتخذت طرزا او المطارف جمع مطرف وهو رداء من خز مربع او علام والطرز جمع طراز
وهو علم الثوب وكقولهم بكل لجين احل وامر وضر ونفع ولين واخشن ورشا
وابر واستدب للمعالي اي كفتلوا للاولياء متزايدا على الاعداء ضرارا للمعالف نافعا للموافق
ليتأتى من بلاين خشنا لمن يخاشن ورشا اي اصلح حال من يحتال حالا وابر من جرى
العلم ختما اي افد حال المعدين واستدب اي احب للمعالي واجمعها يقال ندبه
الامر فانتدب اي دعاه له فاجاب فالاول داخل في مراعاة النظير لكونها جمعا بين
الامور المتناسبة والثاني داخل في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ومنه اي
من المعنوي الارصاد وهو نصب الرقيب في الطريق من رصدته رقبته والرصد
البيع الذي يرصد ليثب والرصد القوم الذين يرصدون كالحرس يستوي فيه
الواحد والجمع والمؤنث وبيته بعضهم التسريح وبرد مفوف فيه خطوط مستوية

مستوية وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة وهي في النثر بمنزلة البيت من الشعر مثلا قوله
وهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى وهي في
الاصل حق يصاغ على شكل فقرة الظهر او من البيت ما يدل عليه اي على العجز وهو اخر كلمة
من البيت او الفقرة اذا عرف الروي الظرف متعلق ببدل اي انما يجب فهم العجز في الاسجاع
بالنسبة الى من يعرف الروي وهو الحرف الذي تبنى عليه اواخر الابيات او الفقر ويجب
تكراره في كلها فانه قد يكون من الاسجاع ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حروف الروي
كقوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي
بينهم فيما هم فيه يختلفون فانه لو لم يعرف ان حرف الروي النون لربما توهم ان العجز
ههنا فيما هم فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله احلت دمي من غير جرم وحرمت
بلا سبب يوم النقا كلامي فليس الذي حللته بحلال وليس الذي حرمته بحرام فانه لو
لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام لربما يوهم ان العجز بحرم فالارصاد في الفقرة
نحو قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قوله او قتل
عروبن معدي كرب او لم استطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه اي من
المعنوي المماثلة وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء
في صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا ان وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقولهم
اقترح شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل
التكلف والتحكم لان من اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لارتجاله فانه غير مناسب
له على ما لا يخفى مجزوم على انه جواب الامر من الاجادة وهو تعيين الشيء لذلك
طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا اي خيطوا وذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها
في صحبته طبخ الطعام ونحوه علم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس
على ذات الله تعالى والثاني وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا نحو قولهم

قولوا امنا بالله وما انزل الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون وهو اى قوله صبغة الله مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهى الحالة التى يقع عليها الصبغ مؤكدا لامنا بالله اى تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس فيكون امنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين وواقعا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قولوا امنا بالله فيكون قوله لان الايمان يطهر لكونه مؤكدا لامنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله فى صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقولوا والاصل فيه اى فى هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم فى ماء اصفر كانوا يسمونه المعمودية ويقولون انه التطهير وذلك الماء تطهير لهم فاذا فعل واحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فامر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيركم هذا اذا كان الخطاب فى قولوا امنا بالله للكل فرضيا واما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم ايها النصارى فنعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه فى صحبة صبغة النصارى تقديرا بهذه العربية الحالية التى هى سبب النزول من غير النصارى اولادهم فى الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وبهذا لا تفعل لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم فتعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن له ذكر فى المقال ومنه اى من المعنى المزاوجة وهى ان تنزاوج اى توقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كما فى قولهم لقد حيل بين العير والنزوان بين معنيين فى الشرط والجزاء اى لجعل معنيان واقعان فى الشرط والجزاء مزاوجة جعلين فى ان يترتب على كل واحد منهما معنى رتب على الآخر كقوله اى قول البحترى اذا ما نهى

مزاوجة

ما نهى الناهى ومنعنى عن حبها قبح لى الهوى ولزمنى اصاخت الى الواشى اى استمعت الالمام الذى يحدثه ونزتيه فصدقته فبا افترى علة قبح بها الهجر زاوج بين نهى الناهى واصاختها الى الواشى الواقعين فى الشرط والجزاء فى ان يترتب عليها الحاج شئون ومثله قوله ايضا اذا احتربت يوما فطاحت دماؤها • تذكرت القربى ففاضت دموعها • زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين فى الشرط والجزاء فى ترتب فيضان شئون عليها ومن تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معنا ما ذكرنا لما سبق الى الوهم من ان معنا ها ان يجمع بين معنيين فى الشرط ومعنيين فى الجزاء كما جمع فى البيت بين نهى الناصح ولجاج الهوى وفى الجزاء بين اصاختها الى الواشى ولجاج الهجر اذ لا يعرف احد يقول بالمزاوجة فى مثل قولنا اذا جاءنى زيد فلم اقم على اجلسته فاقعدت عليه ومنه اى من المعنوى العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء فى الكلام على جزء آخر ثم يؤخر ذلك المتقدم على جزء الآخر فالعبارة الصحيحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان تقدم فى الكلام جزء ثم تعكس فتقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت واما ظاهر عبارة المصنف فتصدق على مثل قوله عز وجل وتحنون بالله احقا ان تحنثناه وقول الشاعر سريع

الى ابن العم يلطم وجهه ... وليس الى داعى الندى بسريع

ولا عكس فيه ويقع اى العكس على وجوه منها ان يقع بين احد طرفى جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات فان العكس فيه قد وقع بين العادات وهو احد طرفى الكلام وبين السادات وهو الذى اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات اولا على السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات ومنها اى ومن الوجوه ان يقع بين متعلق فعلين فى جملتين نحو يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى فقد وقع العكس بين الحى والميت بان قدم الحى واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحى وهما متعلقان بفعلين فى جملتين ومنها اى ومن

عكس تبديل

ومن الوجوه ان يقع بين لفظين وطرفي جملتين خلو لا بين حق لهم ولا بهم يحلون ابين
فقد وقع العكس بين بين وبهم حيث قدم بين على هم ثم عكس فاخذ بين عن بهم وبها
لفظان واقعان في طرفي جملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما قلت طويت بها
باجياد العنون وبيدا مرواشيا بي والعنون فنون فبين تعاطيب العنون وحظها
تبين لي ان العنون جنون ومنه اي ومن المعنوي الرجوع وهو العود الى
الكلام السابق بالنقض اي بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اس قول زهير قف بالربابر
التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الارواح والديم وذلك الكلام السابق على ان تطاول الزمان
وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها الرياح والامطار لنكتة
وهو اظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهش حتى كانه اخبر اولا بما يجد فعاد ثم رجع اليه فعله
واما ان بعض الافاقة فنقض كلامه السابق قائلا بلى عفاها القدم وغيرها الارواح
والديم ومثله فاني لهذ الدهر الا بل لاهل ومنه اي من المعنوي التورية وتسمى الايهام
ايضا وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة
خفية وهي حرفان مجرورة وهي التورية التي لا يتجامع شيئا ما يلايم المعنى القريب نحو الرحمن
على العرش استوى فانه اراد بالستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيء
ما يلايم المعنى القريب الذي هو الاستقرار ومن شحمة عطف على مجرورة وهي التي يتجامع
شيئا ما يلايم المعنى القريب للتورية به عن المعنى البعيد المراد اما بلفظ قبله نحو
والسماء بنيناها بايد فانه اراد بايد معناها البعيد اعني القدرة وقد قرن بها ما يلايم
المعنى القريب اعني الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها او بلفظ بعده كقول القائل
الى الفضل حياض يصف ربيعا بارد او العذالة من طول المدى حرفت فانتزعوا
بين البرج والحمل يعني كانه الشمس من كبرها وطول مدتها صارت حرفة قليلة العمل
فنزلته في برج الجدي في آوان الحلول ببرج الحمل اراد بالعذالة معناها البعيد اعني

اعني الشمس وقد قرن بها ما يلايم المعنى القريب الذي ليس بمراد اعني الرشاء حيث
ذكر للغدافة وكذا ذكر الجدي والحمل وقد يكون كل من التورية بين تراشحيا للاخرى كبيت
السقط اذا صدقت الجدة افترى العم للفتى مكارم الاخفى وان كذب القال اراد بالجدة
وبالعم الجماعة من الناس وبالخال المختيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله
تعالى الرحمن على العرش استوى انه تمثيل لانه لما كان الاستيلاء على العرش وهو سرير الملك
مما يروف الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى الحقيقي صار مجازا كقوله
وقالت اليهود يد الله مغلولة اي هو بخيل بل يداه مبسوطتان اي هو جواد من غير تصور
يد ولا غل ولا بسطة والتعبير بالنعم والنعل للتثنية من ضيق العطن والمافرة
من علم البيان مبرة لاعوام وكذا قوله والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته
وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة او مجاز بل يذهب الى
احد الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان يتمحل لمفرداته حقيقة او مجازا وقد ترد
النكير على من غير اليد بالنعمة والايدي بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين
بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة
فذلك تغيير منهم على الجملة وقصد الى نفي الجارحة بسرعة نحو فاعلى السامع من خطرات
يقع للجهال واهل التشبيه والافلوك من طريق التمثيل قلت قد جرى المصنف فجعل
الآيتين مثالين للتورية على ما اشتهر بينا اهل الظاهر من المفسرين ومنه اي من
المعنوي الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اي احد المعنيين ثم يراد
بضميره اي بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه الآخر او يراد باحد ضميره اي ضمير
اللفظ احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بالآخر اي بالضمير الآخر معناه الآخر فالاول
كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد بالسماء الغيث
وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت والثاني كقوله اي قول البحتري فسقى

الفضاء والتاكيد وان هم شبوه بين جوانحي وضلوعي اراد باحد الضريبين الرجعين الى الفضاء وهو المجرور في ساكنيه المكان وبالاخر وهو المنصوب في شبوه النار اي وقدوا بين جوانحي نار الفضا يعني نار الهوى التي شبه نار الفضاء منه اي المعنوي

انشر واللف مطلب ١٠

اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل من احاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه اي يرد ما لكل من احاد هذا العدد الى ما هو له فالاول وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثاني للثاني وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله وذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لكل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله على الترتيب واما على غير ترتيب اي ترتيب اللف وهو ضربان لانه اما ان يكون الاول من النشر للآخر من اللف والثاني لما قبله وهكذا على الترتيب وليتم معكوس الترتيب كقوله اي قول ابن حيوس تيس كيف اسلوا وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وورد فالحظ للغزال والقد للغصن والورد للحقف وهو النقاء من الرمل شبه الكفل في العظم والاستدارة او لا يكون كذلك وليتم مختلط الترتيب كقولك هو شمس وبحر جودا وبدر وشجاعة والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارا فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان وذلك ان تجعل قولا الفريقين فانه قد لف بين القولين ثم قالوا اي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح فلف بين القولين فان ما لف بينهما في هذا الكتاب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب المفتاح حيث قال هو ان تلف بين الشيئين في الذكر ثم تشرعهما كلاما مشتملا على متعلق باحدهما ومتعلق

ومتعلق باخر من غير تعيين اي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف بين الفريقين او بين القولين اجمالا لعدم الالتباس والثقة بان السامع يرد الى كل فريق او كل قول مقوله العلم بتفاصيل كل فريق صاحبه واعتقاده انه انما يدخل الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى على شئ وقالت النصارى ليست اليهود على شئ وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وبهما نوع آخر من اللف لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعده بذكر ذلك المتعدد على الاجمال ما فرطنا ومقدرا فيقع النشر بين لفين احدهما مفصل والآخر مجمل وهذا معنى لطيف مسلكه فوكل كما يقول ضربت زيدا واهنت عمرا وخرجت من بلد كذا والتاديب والاكرام وخافة الشر فعلت ذلك وعليه قوله تع فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف العامل المعلل محذوف مدلول عليه بالسوق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع وذلك يعني جملة ما ذكر من اصل الشاهد صوم الشهر وامر المرخص له بعدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله لتكملوا علة الامر بمراعاة العدة ولتكبروا علة ما لم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون اي ارادة ان تشكروا علة الترخيص والتيسير وبهذا نوع من اللف لطيف المسلك لاجله تهدى الى تبيينه الالفعاء المحدث من علماء البيان بهذا كلامه وعليه اشكال وهو انه جعل من تفاصيل المعللات امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل راجعا اليه وجعل ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكر من تفاصيل المعللات فاذكر في بيان تطبيق العلل غير موقعا لما ذكره من تقدير الكلام ويمكن الخلاص عنه بان يقال ان ذكر امر الشاهد

بصوم الشهر في تفصيل المعلل لانه باستقلاله معلل شيئا من العلل المذكورة بل هو
توطئة وتمهيد ليفرع الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه ويشهد بذلك انه
لم يقل ومن امر المرخص بمراعاة عدة بحرف الجر كما قال ومن الترخيص والحاصل ان المذكور
فيما سبق من الكلام جدا مرتب شاهد بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة
عدة ما افطر لصوم ما في ايام اخر فرع هذا ودلالته واضحة على تعليم كيفية القضاء فصار
جدا الامر بصوم الشهر ثلثة احدها امر المرخص له بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية
القضاء والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل
راجعا الى واحدة من هذه الثلثة وقد يقال ان قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة
شامل للمرتب شاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كله في الشاهد وعدة
ايام الافطار في المرخص له وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر
باكمال عدة ايام الشهر على انه لا ارتياب في ان الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا العدة
علة الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور قبله وهو امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر
فيه ومنه اى من المعنوى للجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد قد يكون
شيئين كقولك مع المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر نحو قول ابي العتاهية
علمت يا مشاجعي بن معدة ان الشباب والفراغ والجدة اى الاستغناء يقال وجد في المال
وجدا ووجدا ووجدا وجدة اى استغنى معدة علم اى معدة هي ما يدعو اصحابه
الى الغناء ومنه اى ومن المعنوى التفريع وهو ايقاع التباين بين امرين من نوع
في المدح او غيره كقولك اى قول الوطواط ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير
يوم سخا فنوال الامير بدرة عين ٭ وهي عشرة آلاف درهم ونوال الغمام قطرة ماء
ومنه اى من المعنوى التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين و
بهذا القيد يخرج عنه الف واللام والنشر وقد اهمله السكاكي فيكون التقسيم عنده اعم من الف

من الف والنشر والقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس في الف
والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده عليه فليتأمل
فانه دقيق ٭ كقوله اى قول المتلمس ولا يقيم على ضيم اى ظلم يراد به الضيم رجع الا المستثنى
المقدر العام اى لا يقيم احد على ظلم يراد ولذلك الظلم بذلك لا احد الا الاذلان هذا استثناء
مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعني لا يقيم في الظاهر وان كان في الحقيقة مسندا الى العام
المحذوف منه غير لفظ اى العير لظهور الوحشي والاهل وهو المناسب هنا والوتد هذا اى
غير لفظي على الخشف اى الذل مربوط برمته هي قطعة حبل بالية وذا اى الوتد شيخ
اى يدوم وشيخ راسه فلا يرحل اى لا يبرح ولا يبرحه لاحد وذكر العير والوتد ثم اضافه
الى الاول الربط مع الخشف والى الثاني الشيخ على التعيين فان قلت هذا وذا متساويان
في الاشارة الى القريب وكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى العير والوتد فلا تحقق
التعيين وح يكون البيت من قبيل الف والنشر قلت لانم التساوي بل في حرف
التنبيه اياء الى ان القرب فيه اقل واندر يفتقر الى تنبيه ما فيكون اشارة الى غير الحق
والسلم فسواء جعلت هذا اشارة الى عير لئى وذا الى الوتد او بالعكس يحصل
التعيين غاية ما في الباب ان التعيين المحتمل ومثل هذا ليس من الف والنشر فليتأمل
ومنه اى من المعنوى للجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان او معان وغيرها
بين حرفي الاوخال كقوله اى قول الوطواط فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي كالنار
في حرها اوخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان جهة اوخال الوجه فيه
من جهة الضوء واوخال القلب من جهة الحر والاحتراق ومنه اى من المعنوى للجمع مع
التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس اى تقسيم متعدد ثم جمعه تحت
حكم فالاول كقوله اى للجمع ثم التقسيم كقول الطيب حتى قام ممدوح وهو سيف
الدولة وتقضى الاقامة معنى التسليط متدرجا على فقال على ارباضي جمع ربض وهو

مالهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الى الاخرة وقد تطلق التقسيم على امرين
احدهما ان يذكر احوال الشيء مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقول ابي
الطيب سأطلب حقي بالقنا ومشايخ كانهم من طول ما التثموا مرد ثعالبة
وطأنهم على الاعداء وثبا تهم على اللقاء اذا لاقوا اي حاربوا الاعداء خفاف مسرعين الى
الاجابة اذا دعوا الى كفاية مهم ومدافعة خطب كثير اذا شدوا لان واحدا منهم يقوم مقام
جماعة قليل اذا عدوا وكراعوال المشايخ واضاف الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر والثاني
استيفاء اقسام الشيء كقولك يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم
ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما فان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون وان
كان اما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى وقد استوفى جميع الاقسام وذكر اولا اناثا قدم
ذكور الاناث لان سياق الاية على ما يفعل ما يشاء لا ما ينشأ وفي الانسان فوائد الا
ناث اللاتي هي من جملة ما يشاء وفي الانسان ايهم لكنه لجبرتا خير الذكور عرفهم لان الشر
تنبو بها بالذكر وكانه قال ويهب لمن يشاء الغرسان الذين لا يخفى عليكم ثم اعمل الجنين
حقه ما من التقديم فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على تقديم الاناث لم يكن التقديم من
بل لمقتضى اخر ومنه اي من المعنوي التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر اخر
مثلها في تلك الامر ذي الصفة في ذلك الصفة مبالغة لكمالها فيه اي لاجل
المبالغة في كمال تلك الصفة في ذلك الامر ذي الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك
الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف اخر بتلك الصفة وهو اي التجريد اقسام
منها ان يكون التجريد بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق حميم في الصحاح
جيئك قريبك الذي تاتم لامرك اي بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه ان ينتزع
ذلك الحد ان يستخلص منه اي من فلان صديق اخر مثله فيها اي في الصداقة
ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سألت

سألت فلانا للنسائل به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في السماحة وزعم بعضهم
ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف مضاف فمعنى قولهم لقيت من زيد اسدا من لقائه اسدا
والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به اسدا لقيت بلقائه اسدا والاكثرون ضعف هذا التقدير
في مثل قولنا لي من فلان صديق حميم لفوات المبالغة في تقدير حصل لي من حصوله صديق حميم فلتأمل
ومنها ما يكون بدخول باء الملابسة والمصاحبة في المنتزع نحو قوله وشوهاء من شاهت الوجوه
قبحت وفرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة الشراق وقيل اراد بها فرسا قبيح الوصل ما
اصابها من شد ابد الحرب تقدو وتسرع بي الى الصارخ الوغى اي مستغيث في الوغى وهو الحرب يستلم
اي لابس لأمته وهي الدرع والبرد الملابسة والمصاحبة مثل الفقيه وهو الخبير الحكم منه يا هذا
المدرج من رحل ببعير ليشخص عن مكانه وارسله اي تعدو بي ومعي من غير لابس درع لكمال استعداده
للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعدا اخر لابس درع ومنها ما يكون
بدخول في المنتزع منه نحو قوله لهم في دارهم الخلد اي في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها
اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها
ما يكون بدون توسط حرف نحو قول اي قول قتادة بن مسلمة الحنفي فالئن بقيت لارحلن
بغزوة تحوي الغنائم اي تجمع الغنائم للجند صفة مخوة وروى نحو الغنائم فالظرف منصوب
بارحلن او بيوت منصوب بان مضمرة كانه قال الآن يوت كريم يعني بالكريم نفسه فكانه
انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه ولزم يقل او لموت وهذا بخلاف قوله ع انا ابن
كل الكوثر فصل لدلالة اذا لامعنى للانتزاع فيه وقيل تقديره او يموت من كريم فيكون
من القسم الاول اعني ما يكون عن التجريدية وفيه نظر اذ حاجة الى هذا التقدير لصحة التجريد
بدونه ولا قرينة عليه وبهذا يسقط ما قيل انه اراد ان في البيت نظرا لانه من باب الالتفات
من التكلم الى الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات هو واقع بان
يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبا لنكتة كالتوبيخ ونحوه والحاصل بالاتحاد والتشخيص

في قوله اقول لها اذا جشأت وجاشت كما لكما يجدي او تستريبي ومنها ما يكون طريقا الكنايه نحو قوله يا خير من يركب المطي ولا يشرب فاسا بكف من يجوده ان يشرب الكاس بكف جواد فقد استنتج من الممدوح جوادا يشرب هو الكاس بكفه على طريقة الكنايه لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد حقق هذا بعضهم لدقته قدم ان الحطاء ان كان له لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد في شيء وانما هو كنايه عن كون الممدوح غير بخيل فلم يعرف ان كونه كنايه لابناء في التجريد وانه وان كان الملحظ لنفسه لم يكن قسما برأسه ويكون داخلا في قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد انه ينتزع فيها من نفسه شخصا آخر مشاركا في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقولهم اذا قال لي الطبيب لاحيل عندك تزهد بها وللمال فليبعد النطح ان لم يسعد المال اراد بها بالحال الغنى فكأنه انتزع من نفسه شخصا آخر مشاركا فقد الخيل والمال والحال ومثل قول الاعشى ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومنه اي من المعنوي المبالغة المقبولة لان المردودة لا يكون من المحسنات وفي هذا اشارة الى الرد على زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج المعاد وجاء على نهج الصدور كما يشير له قول حسان وانما الشعر لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا وان حمقا فان اشعر بيت انت قائله بيت يقال اذا انشدته صدقا وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليه لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان في قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث استعمل جمع القلة اعني الجفنات والسيوف وذكر وقت الضحوة وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن ويفضن ونحو ذلك بل المذهب المرضي ان المبالغة منها مقبولة

مطلب مخاطبة الانسان نفسه

مبالغة

مطلب المبالغة

مقبولة ومنها مردودة فالمرضي اشار الى تقسيم المبالغة مطلقا وتقسيمها اليه منها المقبولة من المردودة والمردود لم يقل به احد بل قال والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة او الضعف او الضعف حدا مستحيلا او مستبعدا فما يدعى ذلك للملائكة انه اي ذلك الوصف غير متناه فيما ذكر في الشدة او الضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قول امرء القيس يصف فرسه بانه لا يعرق واني كر العدو وفار عدا في الصحاح العدو بالكسر الفلاة بين الصيدين يقرع احدهما على اثر الاخر طلعا واحد بين ثور ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر الوحش وبالنعجة الانثى منها وراقم متتابعا فلم ينضح جاء فيفسل مجزوم معطوف على ينضح اي لم يعرق فلم يغسل لو ترى ان هذا الفرس ادرك ثورا وبقرة وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا اي حيثما مال اي جانب مال عنه الى جانب الا وهو يسأل الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان والا اي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اي قول ابي نواس واخفت اهل الشرك حتى انه الخ ضربان لتعلق الخوف التي في الغلو لم تحقق اذ هي انه تخاف من المدوح البطش الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه اي من الغلو اضافي منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظة كاد في يكاد زيتها يضيء ولولم تمسسه نار ومثله بيت السقط شجار كبا وافرا وابلا وزادوا فلما ان تجوا الرجال ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقول اي قول ابي الطيب عقدت سنابك بها عليها الضبران الجيادي عقدت سنابك لكنك الجياد فوق رؤسها اشيرا اي عنبارا لو تبتغي ملك الجياد وعنقا هو نوع من الطير

عليه اى على ذلك العتيد لامكنا اى لعلمنا العنة اذ هى ان العبار المرتفع من سنابك
الخيل قد اجتمع فوق رؤسنا مثل كما متكاثفا بحيث صار رضا يكن ان يسير عليها بالبساط
وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن وقد اجتمعا اى ادخال ما يقرب الى الصحة وتضمن
نوع حسن من التخييل فى قوله اى فى قول القاضى الارجانى يصف طول الليل يخيل لى ان سعد
الشتبهة فى الدجى وشدت باهدابى اليهن اجفانى اى يوقع فى ظنى ان الشهب المكنة
بالمسامير لا تنزل عن مكانها وان اجفان عينى قد شدت باهدابها الى الشهب لطول سهدى فى ذلك
الليل وعدم انطباقها والتعانها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن ولفظة يخيل قامت
الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا
ان ذا من العجب ومنه اى من المعنوى المذهب الكلامى وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة اهل
الكلام وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب بحيث لو كان فيهم الهة الا الله لفسدتا و
وهو قوله والسموات والارض باطل لان المراد به جزء ما من النظام الذى هما عليه فكذا الملزوم
وهو تعدد الآلهة وفى التمثيل بالآية رد على الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامى ليس فى القرآن
وكانه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التى لا يحتمل
النقيض بوجه ما والآية ليست كذلك لان تعدد الآلهة ليس قطعى الاستلزام للفساد وانما
هو من المشهورات الصادقة وقوله اى قول الناجغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان ابن المنذر
وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك حلفت ولم اترك لنفسك ريبة وهل
ما يريب الانسان ويقلقه واراد بها الشك وليس ورا الله للمرء مطلب اى هو اعظم
المطالب فالحلف به اعلى الاحلاف لئن كنت قد بلغت عنى جنايه بلغك الواشى اغش
من غش اذا خان والكذب واللام فى لئن كنت موطئة للقسم وفى لمبلغك جواب القسم
ولكنت امرأ لى جانب من الارض فيه اى فى ذلك الجانب واراد به الشام مترادا
موضع يتردد فيه لطلب الرزق ومتنجع من رآها للكلاء وارتاده ومذهب ملوك اى فى

اى الممدوح فى طلب الكلاء

مذهب كلامى صحة مطلوب اى راد

اى فى ذلك الجانب ملوك ولخوان اذا ما مدحتهم احكم فى اموالهم واقرب كفعلك
اى يحكمون فى اموالهم مقربا منهم رفيع المنزلة عندهم كما تفعل انت فى قوم اراك
اصطنعتهم واحسنت اليهم فلم تر بهم فى مدحهم لك اذ نبا حسن الاثنى والاعتداد على مدحى اياهم
وقد احسنوا الى كما لا تذم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم فكما ان مدح اولئك لك لا يجد ذما
كذلك مدحى لهم احسن الى وهذه الحجة على صورة التمثيل الذى يسميه الفقهاء قياسا ويكن رده
الى صورة قياس استثنائى بان يقال لو كان مدحى لآل جفنة ذما لهان مدح ذلك القوم لك
ايضا ذما لكن اللازم باطل فكذا الملزوم وما ورد على صورة القياس الاقترانى قوله تعالى
وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه اى الاعادة اهون والسبل عليه من البدء
وكل ما هو اهون فهو داخل فى الامكان فالاعادة داخلة فى الامكان وقوله تع حكاية قال افل
قال لا عجب الآفلين اى القمر آفل وكل ما يس بآفل فالقمر ليس بآفل ومنه اى من المعنوى
حسن التعليل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقى اى بان
ينظر نظرا يستحسن على لطفه ودقته ولا يكون موافقا لما فى نفس الامر حين يجب ان يكون اما معتبر
علة لهذا الوصف علة له فى الواقع والا لما كان من محسنات الكلام لعدم تصرف فيه كما تقول
قتل فلان اخاه ربه لدفع ضررهم وبهذا يظهر فساد ما توهم من ان هذا الوصف غير مفيد
لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقى ومنشأ هذا الوهم انه شاع ارباب المعقول يطلقون
الاعتبارى على مقابل الحقيقى ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل
غير مطابق للواقع وهو باطل قطعا ضرب لان الصفة التى ادعى لها علة مناسبة اما ثابتة فقصد
ببيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها فى العادة علة وان كانت لها
فى الواقع عن علة كقوله اى قول ابى الطيب لم يكن الا بشاشة ان بشاشة اى عطاؤك السحاب
وانما حسنت به اى صارت محمودة بسبب ذلك وتفوقه عليها فى صيبها الروضاء اى فاعل صوب
من السحاب هو نوع من المطر فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة له لا يظهر لها علة فى العادة وقد علم

حسن تعليل

بانه عروض حاباالطاوسة بسبب عطاء الممدوح او يظهرلها اى لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة
اولوكانت علتها هى المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل
كقوله اى قول ابى الطيب ما به قتل اعاديه ولكنه يخيل اخلاقه ما تر جوالذياب فان قتل
الاعداء اى قتل الملوك اعدائهم انما يكون فى العادة لدفع مضرتهم عن سيوفهم او ملكتهم
عن منازعتهم لا لما ذكره من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته ان يصطاد رجال الرجيين
بقتله على قتل اعاديه لما علم انه لما غادر الحرب غدت الذياب ترجوا ان يتبع عليها الرزق
من قتلاهم وهذا مبالغة فى وصفه بالجود ويتضمن المبالغة فى وصفه بالشجاعة على وجه
تخييلية اى تناهى فى الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذياب وغيرها فاذا غدا الحرب
رجت الذياب ان تتالوا من لحوم اعدائه ويتضمن ايضا مدحه بانه ليس ممن يسرف فى
القتل طاعة للغيظ والحنق اى ليست قوته الغضبية متصفة برذيلة الافراط ويتضمن
ايضا قصور اعدائه عنه وفرط امنه منهم وانه لا يحتاج الى قتلهم واستيصالهم والثانية
اى الصفة الغير الثابتة التى اريد اثباتها اما ممكنة كقوله اى قول مسلم بن الوليد يا واشا اى تمام
حسنت فيا اسماء ثم بخى حذارك اى حذارى اياك انسانى آى انسان عينى من الفرق
فان استحسان سماة الواشى ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه حيث لا يستحسن الناس
اسماة الواشى وان كان ممكنا عقبه اى عقب الشاعر استحسان اسماة الواشى بان حذارى
اى حذار الشاعر منه اى من الواشى بخى انسانه اى انسان عين الشاعر من الفرق فى
الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه او غير ممكنة عطف على اما ممكنة كقوله هذا البيت للمعرى
وقد وجد بتا فارسيا فى هذا المعنى فترجمه لو لم تكن نية الجوزاء حذرمنه
لرأيت عقد النطاق عقدا منطلقا من ان تطلع اى شدة النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء
فنية الجوزاء حذرمنه الممدوح صفة غير ممكنة وقصد اثباتها كذكره المصروفيه نظرا لان
المفهوم من الكلام على ما هو اصل لو من امتناع الجزاء لامتناع الشرط ان يكون نية

نية الجوزاء حذرمنه علة لرؤيته عقد النطاق عليها ورؤيته عقد النطاق عليه اعنى الحالة
الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية حذرمنه الممدوح فيكون هذا من
الضرب الاول مثل قوله لم يحك نائلك السحاب الا ان فى السحاب ماء ينتطق به فان زعم انه اراد ان الانتطاق صفة
ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية حذرمنه الممدوح فقد اخطأ مرتين
لان حديث نطاق الجوزاء اشهر من ان يمكن انكاره بل هو محسوس لذى المراد به الحالة الشبيهة
بانتطاق المنتطق ولان المص قد صرح فى الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان
يكون لو فى البيت مثلها فى قوله ع لو كان فيهما آلهة الا الله لغوتا اعنى الاستدلال بانتفاء
الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤيته ماعلى الجوزاء من هيئة الانتطاق علة لكون نية حذرة
الممدوح اى دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الآلهة والحاصل ان العلة
المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما فى الضربين الاولين لان ثبوته معلوم
وقد يقصد كونها علة للعلم به كما فى الاخيرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته فاذا جعلت
نية خدمة الممدوح علة للانتطاق كان من الضرب الاول واذا جعل الانتطاق دليلا على كون
النية خدمة الممدوح كان من الضرب الرابع فصح التمثيل قلت لا يخلو عن تكلف لان الظاهر
من قوله ان يدعى لوصف علة مناسبة انها علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به والحق به
اى بحسن التعليل ما بنى على الشك والكونه مبنيا على الشك لم يجعل من حسن التعليل الذى فيه
ادعاء وانكار والشك ينافيه كقوله اى قول ابى تمام كانما السحاب الصريح الاغر والمراد السحاب
الماطرة الغزيرة الماء غيبن تحتها حبيبا فترقا اراد ترقا بالهمزة فخففها اى ما يسكن
لهن مدامع والضمير فى تحتها للربى فى البيت الذى قبله وهو قوله ربى شفعت ريح الصبا
بشميمها الى المزن حتى جادها وهو هامع اى ساكب الاعلى من الشاعر عين ساقت الريح المزن اليها وحاقبن
للجود وهو الماطر العظيم القطر والهامع السائل فقد علل على سبيل الشك نزول الماطر من
السحاب بانها غيبت حبيبا تحت ملك الربى فهى تبكى عليها وهذا البيت يشير الى قول محمد بن

وبيب خلا لان طال عليها الامد درسا فلا علم ولا تعهد لسبا البكي فكانا وجد بعد الاحبة مثل
ما اجد وقال بعض النقاد في هذا البيت قوم فقالوا اراك عيبت شيئا ولا ادري ما هذا الا
التقعير قلت وجه هذا التعيير انه قصد به الملائمة لمطلع القصيدة وهو قوله الا ان صيدي
من غدانى بلا قع عرية شاقتني الديار البلاقع وفي بعض النسخ من الديوان هذا البيت
قبل قوله كان السبب الخ وعلى هذا فالضمير في تحتها للديار البلاقع فكان تقرير تام
هو الجيب الذي فقدته السبب في تلك الديار ومنه اي من المعنوي التفريع وهو ان يثبت
لمتعلق امر حكم تعقيبا اثباتا اي اثبات ذلك الحكم لمتعلق له اخر عليه وبه شعر بالتفريع والتعقيب
وهو احتراز من نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه رجل كقولك اي الكتب من قصيدة مدح
بها اهل البيت اهلا وكم لسقام الجهل شافية كاوامر كم شفى من الكلب الكلب بفتح اللام الشبه
جنون يحدث للانسان من عضة الكلب الكلب بالضم هو الذي كلب بالكلب اي الحموم الناس فيأخذه
من ذلك شبه جنون يعض انسانا الا كلب ولا دواء له الجمع من شرب دم كملا يعني انتم
ارباب العقول الراجحة واشراف وملوك وفي طريقته قول المكاسي بناة مكارم واساة كلم الجراحة
وما مكم من الكلب شفاء فقد فيه على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء
ما ئهم من داء الكلب ومنه اي من المعنوي تاكيد المدح بما يشبه الذم انظر في هذه النسبة
على الاعم الاغلب والا فقد يكون ذلك في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله
ولا تنكحوا ايامكم من النساء الا ما قد سلف يعني انا ما كان لكم ان تنكحوا اما قد سلف فلم
فلتنكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه وليس تاكيد الشيء
بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح
لذلك الشيء بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة المدح في صفة الذم كقول اي قول النابغة
الذبياني ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اي كسور في حدها والوعد قول من
قراع الكتائب اي من مضاربة للبيوض فالعيب صفة ذم منفية قد استثنى صفة مدح

مدح هو ان سيوفهم فلول اي ان كان فلول السيوف عيبا فما اثبت شيئا منه اي
من العيب على تقدير كونه منه اي كون فلول السيف من العيب وهذا زيادة توضيح للمعنى
وتصريح به والا فهو مفهوم من بناء على الشرط المذكور وهو اي هذا التقدير وهو كون الفلول
من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة فهو اي اثبات الشيء من العيب في المحض
نقيضه بالمحال كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط فالتاكيد فيه اي تاكيد
المدح ونفي صفة الذم في هذا الضرب من جهة انه كدعوى الشيء ببينة لان ذلك قد علقت نقيض الشط
وهو اثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت ومن جهة
ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال اي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى
على تقدير السكوت عن الاستثناء ليكون ذكر المستثنى اخراجا له عن الحكم الثابت للمستثنى منه
وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان الاصل في الاستثناء
الاتصال فذكروا انه قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم اخراج شيء وهو المستثنى منه
قبلها اي ما قبل الاداة وهو المستثنى منه عين يوقعه في وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم
ان يخرج شيئا من افراد ما نفاه عن المثنى ويريد اثباته حتى يحصل فيهم شيء من العيب قال
توهمت الشر اي ظننته واوهمته غيري فاذا اوليها اي الاداة صفة مدح وعقول الاستثناء
من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه من الحمل على المدح والاشعار بانه لم يجد فيه صفة
ذم حتى يثبتها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع خلابة اي وتاخيذ للاعراب
والضرب الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت للشيء صفة مدح ويعقب باداة
استثناء اي يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشيء اداة استثناء يليها صفة
مدح اخرى له اي لذلك الشيء نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش وبيد بمعنى غير
وهو اداة استثناء واصل الاستثناء فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا كما
ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا

لاينافي قولهم ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال فليتامل لكنه اي الاستثناء المنقطع
في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول بل بقي على حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا
الضرب صفة ذم منفية عامة يكون تقدير دخول صفة المدح فيها وافاد لم يقدر الاستثناء
في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التاكيد الا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في
الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال وقد ذكر اداته قبل ذكر المستثنى ويلزم الخروج
عن شيء مما قبلها من حيث انه استثناء فاظافة ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التاكيد
ولا يتاتى فيه التاكيد من الوجه الاول اعني دعوى الشيء ببينة لانه مبني على التعليق
بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا ولهذا اي ولكون التاكيد في هذا الضرب من الوجه
الثاني فقط كان الضرب الاول افضل لافادته التاكيد من الوجهين واما قوله لم لا يسمعون
فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام دخلا في اللغو فيفيد
التاكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء من
اصله منقطعا ويجتمل وجها اخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام
الدعاء بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول
الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام فكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من
اللغو وقوله لا يسمعون فيها لغوا ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من ضربي
تاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء لما يحصل
لان قولهم سلاما وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التاثيم وهو
المنسبة الى الاثم وليس لك في الكلام ان تذكر متعددين ثم تاتي بالاستثناء المتصل من
الاول مثل ان يقول ما جاءني رجل ولا امراة الا زيدا ولو قصدت ذلك كان الوجب
ان تؤخر ذلك الرجل ومنه اي تاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب اخر وهو ان يؤتى بالاستثناء
مفرغا ويكون العامل فيما قبله معنى الذم والمستثنى منه فيه معنى المدح نحو قوله تعالى وما

وما تنقم منا الا ان امنا بايات ربنا اي وما تعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر كالايمان
وهو الايمان بايات الله لما سمع قال نعم منه واستقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى يا اهل
الكتاب هل تنقمون منا الا ان امنا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار
فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في افادة التاكيد من وجهين والاستدراك
الدال عليه لفظ لكن في هذا الباب اي في باب تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في
افادة المراد مكانا في قوله اي قول ابي الفضل بديع الزمان الهمداني يمدح خلف بن احمد
السجستاني هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه الوبل فالا قولان
استثنا ان مثل قوله بيداني من قدميش وقوله لكنه الوبل استدراك يفيد من التاكيد
ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء لانه استثناء منقطع والا فيه بعض لكن ومنه
اي من المعنوي تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح
منفية عن الشيء صفة ذم له بتقدير دخول فيها اي دخول صفة الذم في صفة المدح
لعمرك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشيء
صفة ذم ويعقب باداة استثناء يليها صفة ذم اخرى كقولك فلان سوء الا انه جاهل
فالضرب الاول يفيد التاكيد من وجهين والثاني من وجه واحد وتحقيقهما على قياس
ما مر ويأتي منه الضرب الاخر اعني الاستثناء المنقطع لا يستحسن منه الا جهله والاستدراك
فيه بمنزلة الاستثناء نحو هو جاهل لكنه فاسق ومنه اي ومن المعنوي الاستباع
وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء اخر كقول ابي الطيب
من الاعمار ما لو حويته اي جمعته لهنيك الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية في
الشجاعة اكثر قتلا بحيث لو ورث اعمارهم لخلد في الدنيا على وجه يستتبع مدحه
بكونه سببا لصلاح الدنيا وظهورها حيث جعل الدنيا تهنا بخلوده ولا معنى لتهنئة
احد شيئا لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربعي وفيه اي في البيت وجهان احدهما

من المدح لعدها انه ذهب الاعمار دون الاموال وبهذا ما ينبئ عن علو الرتبة والثاني
انه لم يكن ظالما في قتلهم اى قتل معتوليه لانه لم يقصد بذلك الا صلاح الدنيا وبها
وذلك لان تهتهة الدنيا انما هي تهتهة لاجلها فلو كان ظالما في قتل من قتل لما كان لابيل
الدنيا سرور بخلوده ومنه اى من المعنوى الادماج يقال ادمج الشيء في الثوب
اذا لفه فيه وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى آخر منصوب
مفعول ثان ليضمن وقد اسند الى المفعول الاول فهذا المعنى الثاني يجب ان لا
يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام اشعار بانه مسوق لاجل من قال في قوله الشاعر
ابى دهرنا اسعافنا في نفوسنا • واسعفنا فيمن نحب ونلزم • فقلت له نعاك
فيهم انفسها • ودع امرنا ان الهوام المقدم • انه ادمج شكوى الزمان في التهنية فقد سها
لان الشكاية مصرح بها فكيف تكون مدمجة ولو جعل التهنية مدمجة لكان اقرب فهو
اعم من الاستتباع لشمول المدح وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح كقوله اى
قول ابى الطيب اقلب فيه اى في ذلك الليل اجفاني كاني • اعد بها على الدهر الذنوبا
فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر عين الكثرة تقليب الاجفاني في ذلك
الليل كاني اعد بها على الدهر ذنوبه وقوله معنى اخر اراد به الجنس اعم من ان يكون
واحدا كما في بيت ابى الطيب او اكثر كما في قول ابن نباتة ولا بد لي من جهلة في وصالكم
فمن لي بحلم او دفع للحلم عنده فانه ادمج في الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك
بالاستفهام عن وجود خليل صالح لان يودعه حلمه وضمن الفخر بذلك شكوى الزمان
لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار لتنبيهها على انه لم يبق في الاخوان
من يصلح لهذا الشان ونبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكن لما كان
مريدا الوصول بهذا المحبوب الموقوف على الجهل المنافي للحلم عزم على انه ان وجد من
يصلح لان يودعه حلمه اودعه اياه فان الودايع تستعاد اخرا الامر • ومنه اى من

اى من المعنوى التوجيه وسيجئ تحقيق الضدين وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين
كقول من قال لاعور سبتني عمرا خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء • فانه يحتمل تمنى ان تقصر
العين العوراء صحيحة فيكون مدحا وتمنى خيرا او بالعكس فيكون ذما قال السكاكي ومنه
اى من التوجيه متشابهات القرآن باعتبار وجوه احتمالها للوجهين المختلفين وتعارضها باعتبار
الضد وهو ان يجيء في التوجيه استواء الاحتمالين وفي المتشابهات احد المعنيين قريب والآخر
بعيد ولهذا قال السكاكي واكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والايهام ومنه اى
من المعنوى الهزل الذي يراد به الجد كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا • فقل عد عن ذا كيف
اكلك للضب • ومنه اى من المعنوى تجاهل العارف وهو كاستهام السكاكي سوق المعلوم
مساق غيره لنكته وقال الاصبهاني تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله ع كالتوبيخ في
قول الخازن جية ايكم يحب ان يجوز وهو نواه ويار بكرما لك مهورقا • من اوراق الشجر
صار ذا ورق فانك كم يجز على بن طريف فانها تعلم ان الشجر لم يجز على بن طريف فانها تجاهلت
فاستعملت لفظ كان الدال على الشك والمبالغة اى كالمبالغة في المدح كقوله اى قول البحتري
المُعْ برقٍ سرى ام ضوء مصباح • ام ابتسامت بثغر بالمنظر الضاحي • اى الظاهر بالفرع ومع
ابتسامتها حيث لم يفرق بينهما وبين لمع البرق وضوء المصباح او المبالغة في الدرع فقوله
اى قول زهير وما ادري وسوف اخال ادري • اقوم آل حصن ام نساء • وفيه دلالة
على ان القوم للرجال خاصة والنساء لا تغبر • ومنه اى ومن التجاهل في الحب في قوله اى قول حبيب
بن عبد الله • بالله يا ظبيات القاع قلن لنا • ليلاى منكن ام ليلى من البشر • اضافة ليلى الى نفسه اولا والتصريح باسمها اظهر ثانيا تلذذ ومن
هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام عنها كقوله امنزلتي
حتى سلام عليكما • هل الازمن اللاتي مضين رواجع • وهل يرجع التسليم او يكشف العمى
ثلاث الاثافي والديار البلاقع • والتعجب كقوله يحكايته عن الكفار هل ندلكم على رجل

ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد يعنون محمدا عليه السلام كان لم يكونوا غيروني منه
الا انه رجل ما وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض في قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في
ضلال مبين وكضربك من الاعتبار ومنه اي من المعنوي القول بالموجب وهو
ضربان احدهما ان تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء اثبت له اي لذلك الشيء حكم
فتثبتها للغير اي تثبت انت في كلامك تلك الصفة للغير وذلك الشيء من غير تعرض لثبوته له
او انتفائه عنه اي من غير ان تعترض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير او لانتفائه عن
ذلك الغير نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل وقد اثبتوا العزة
ولرسوله وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل
كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا الفريق الممكن عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تع في
الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت
ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعني الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه
عنهم والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله اي حال كون خلاف
مراده من المعاني التي يحتملها وذلك الله بذكر متعلقه متعلوق بالحمل اي يحمل على خلاف مراده
بان يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله • قلت تعلت اذا اثبت مدارا • قال تعلت كاهلي بالايادي
• فلفظ تعلت وقع في كلام الغير عن حلتك المؤنة وتعلتك بالاتيان مرة بعد اخرى
وقد حمله على تثقيل عاتقه بالايادي والمنن والنعم وبعده قلت طولت قال لابل طولت
وابرمت قال حبل وادي • اي طولت الاقامة والاتيان وابرمت اي املت قواه
ايضا الحكم والتطول التفضل والانعام فقوله ابرمت ايضا من هذا القبيل واما قول
الشاعر وهو احوان حتى بينهم دروعا فكانوا ولكل للاعادي وخلتهم سهاما صائبات
فكانوا ولكن في فوادي وقالوا قد صفحنا منا قلوب فقد صدقوا ولكن عن ودادي
فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيان الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول على معنى

القول بالموجب

على معنى اخر لم يقع في كلام الغير بل وقع في ظنه بعض مجاز على خلاف ذلك المعنى ومنه اي
من المعنوي الاطراد وهو ان تاتي باسماء الممدوح او غيره او اسماء ابائه على ترتيب الولادة
من غير تكلف في السبك ويسمى اطرادا لان تلك الاسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطراده
وسهولة انسجامه كقولهم ان جئتلوك فقد قتلت عمرو وشهم بعيثة بن الحارث بن شهاب
يقال قتل الله عمرو وشهم اي هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضعت حالهم
قد قتل عمرو شهم اي تجحفل ابتلك وصاروا يغرون به فقد اثرت في عزهم وهمته اسكن
مجدهم قتل رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه قوله عليه السلام الكريم بن الكريم بن الكريم
بن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم هذا تمام الكلام في الضرب المعنوي

الاطراد ٣٨

الجناس

واما الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه في الكتاب سبعة فمنه الجناس
بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ اي في التلفظ فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع
او في بعض حدود الحروف نحو ضرب وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل وجوه التشابه في اللفظ
كثيرة يرجع تفصيلها الى الجناس ضربان تام وغير تام والتام منه ان تتفقا اي اللفظتان في انواع
الحروف فكل من الالف والباء والتاء الى الاخر نوع اخر من انواع الحروف وبهذا يخرج نحو
تفرح وتمرح وفي اعداد ما به يخرج نحو الساق والساق وفي هيئاتها وبه يخرج نحو البر والبر
بفتح احدهما وضم الاخر فان هيئة الكلمة هي كيفية تحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها
فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول ونحو غيرها
اي تقديم بعض الحروف على بعض وتاخيره عنه وبه يخرج نحو الفتح والختف ووجه الحسن
في هذا القسم اعني التام حسن الافادة مع ان صورته صورة الاعادة فان كانا اي
اللفظتان المتفقتان في جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كالاسمين او فعلين او حرفين
يسمى متماثلا لان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما متفقان في الافراد او المجموعية
بان يكونا مفردين نحو ويوم يقوم الساعة اي القيامة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة

من ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر • حرف الآجال تجال • والروى لمرء قتال
• الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثانى جمع اجل واجل وبه سمّيت الاعمار
واما مختلفان نحو قول الحريرى • وذى ذمام وفّت بالعهد ذمّته • ولا ذمام لمن ضمّت
العرب • الذمام الاول للحرمة والثانى جمع ذمّة وهى البئر القليلة الماء ونحو فلان طويل
النجاد وطلاع النجاد الاول مفرد والثانى جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض وان كانا اى
اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف سمّى
مستوفى كقوله اى قول ابى تمام ماماتت من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله
لانه كريم يحيى الكريم ويجدّده واربعا تقسيم احسن للنظام وانه ان كان احد لفظيه اى احد
التجنيس التام مركبا والاخر مفردا يسمّى جناس التركيب ويجدان يكون التجنيس
جناس التركيب فان اتفقا اى لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب والاخر مفرد فى
اللفظ خصّ هذا النوع من الجناس المركب باسم المتشابه لاتفاقهما لفظيه فى اللفظ ايضا
كقول ابى الفتح البستى • اذا ملكت لم تكن ذا هبة • اى صاحب هبة قد عدمت فدولته
ذاهبة اى غير باقية وكقول ابى العلاء • مطايا مطايا وجدكن منازل • منازل منها ليس
عنى بمقلع • فطا فعل ماض وياحرف نداء ومطايا منادى • والا اى وان لم يتفقا
اللفظان اللذان احدهما مفرد والاخر مركب فى اللفظ خصّ هذا النوع من جناس
التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين فى اللفظ كقوله اى قول ابى الفتح طلع قد
الجام ولا جام لنا ما الذى ضر مدير الجام لو جاملنا اى عاملنا بالجميل فان قلت يدخل
فى قوله والاخص باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة
كقول الحريرى ولا ئمة عن تذكار فنيك وانكم • بمرمى ضاهى الويل حال مصابه • اى
مثل لعينيك الهمام ووقعه • وروعة ملقاه ومطمح صابه • والثانى مركب من مطمح
والجيم من مطمح والصاب عصارة شجرة مرة والمصاب اللام بالفتح مفعل من

من صاب الطير اذا نزل وبهامش متفقين فى اللفظ فهل يسمّى مفروقا قلت لا اذ يبعد فى المفروق
ان يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة والتقسيم ان المركب ان كان مركبا من كلمة و
بعض كلمة يسمّى تجنيسا مرفوا والا فهو اما متشابه او مفروق صرح بذلك فى الايضاح فتح
عبارة الكتاب بتتابع هذا اذا كان اللفظان متفقين فى انواع الحروف واعدادها وهيأتها
وترتيبها وان لم يكونا متفقين فى ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق فى ذلك
اما ان يكون بالاختلاف فى انواع الحروف او فى اعدادها او فى هيأتها او فى ترتيبها لانها
لو اختلفا فى اثنين من ذلك او اكثر حتى لم يقع الاتفاق الا فى النوع والعدد مثلا او
فى الهيئة او العدد فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا احصر
المذكور فى الاقسام الاربعة فقال وان اختلفا وهو عطف على الجملة الكسبية اعنى
قوله والتام منه ان يتفقا اوعلى مقدار اى هذا ان اتفقا فيما ذكر وان اختلفا اى لفظا
الجناسين فى هيأة الحروف فقط واتفقا فى النوع والعدد والترتيب سمّى التجنيس محرفا
كالحرف هيئة احد اللفظين عن هيأة الاخر والاختلاف قد يكون فى الحركة كقولهم بضم
البرد جنة البرد والمراد لفظ البرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظ لبنة ولبنة فمن باب
التجنيس الملاحق ونحوه اى نحو قولهم جبة البرد جنة البرد فكونه من التجنيس المحرف
وكون الاختلاف فى الهيئة فقط قولهم الجاهل اما مفرط او مفرّط لان الراء من مفرّط
وان كان مشددا والمشدد حرفان وهذا يقتضى ان يكون مفرط ومفرّط مختلفين فى عدد الحروف
ولكن لما كان الحرف المشدد يرتفع منه اللسان دفعة واحدة كحرف واحد عدّ حرفا واحدا
فكانه فى الصورة حرف واحد نزيت فيه كيفية وان هذا اشار بقوله والحرف المشدد
فى هذا الباب فى حكم المخفف فعلى هذا الراء من مفرط حرف مكسور كالراء من مفرّ
والاختلاف بينهما فى الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن ومن الثانى متحرك
وهذا نوع اخر من الاختلاف غير الاول وغير قولهم البدعة مشتركة الشركة وقولهم

الاختلاف في الحركة والسكون كقولهم البدعة شر من الشر فان الشين من الاول
مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن وان اختلفا في
اعداد با اي وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد الحروف بان يكون حروف احدها
اكثر من الاخر بحيث اذا حذف الزائد اتفقا في النوع والهيئة والترتيب سمي الجناس
ناقصا لنقصان احد اللفظين من الاخر وهو ستة اقسام لان الزائد اما حرف واحد
او اكثر وعلى التقديرين فهو اما في الاول او في الوسط او في الاخر والى هذا اشار بقوله
وذلك الاختلاف اما ان يكون بحرف واحد في الاول مثل والتفت الساق بالساق الى
ربك يومئذ المساق او في الوسط نحو وجوه يومئذ ناعمة او في الاخر كقوله اي قول ابن تمام تحدث
من ايد عواص عواصم تصول باسياف قواض قواضب من ذا من ايد صفة لمحذوف
اي عددن سواعد من ايد او زائدة على مذهب الاخفش والتبعيض مشهاع فيهم
هنر من عطف والجملة هو الواقع موقع مفعول يعدون وعواصم جمع عاصية من عصاه
اذا ضربه بالسيف وعواصم من عصم حفظ وحماه وقواض من قضاعليه حكم وقواضب
من قضبه قطعه اي يعدون للاضرب يوم الحرب ايديا ضاربات للاعداء حاميات للاولياء
صائلات على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة ورتبا سمي هذا القسم الذي يكون
زيادة الحرف الاخر مطرفا ووجه حسنه انه يوهم قبل ورود اخر الكلمة كانهم في عداهم
انها هي الكلمة التي مضت واعاني بها تاكيدا للاولى حتى اذا تمكن لصنها في نفسك ووعاه
سمعك انصرف عنك وذلك التوهم وحصل لك فائدة بعد اليأس منها واما اكثر
عطفا على قوله اما بحرف ولم يذكر منه الا قسما واحدا وهو ما يكون الزيادة في الاخر نحو
كقولها اي قول المنساء ان البكاء هو الشفاء من الجوى اي حرقة القلب بينا الجوى الاضلاع
ورتبا سمي هذا الذي يكون اكثر من حرف مؤتلفا وان اختلفا في انواعها اي ان اختلف
لفظا المتجانسين في انواع الحروف فيشترطان لا يقع الاختلاف باكثر من حرف واحد

واحد والا بعدت بينهما الشابه فيخرجا عن التجانس كلفظ عرو وكل ولفظ ضرب وفرح ولفظ ضرب
وكسب ثم الحرفان الاذان وقع فيهما الاختلاف ان كانا متقاربين في المخرج سمي هذا الجناس مضارعا
وهو ثلثة اضرب لان الحرف الاجنبي اما في الاول نحو بينى وبين كتى لسلى وأبسى وطرعا طامسى
او في الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه او في الاخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير والا
يجمع بين الدال والطاء وبين الباء والهمزة وما بين اللام والراء من تقارب المخرج والا
وان لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقا وهو ايضا اما في الاول نحو ويل لكل همزة لمزة الهمز
الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالها في الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة
يدل على الاعتياد لا يقال ضحكة ولعنة الا لمكثر المتعود او في الوسط نحو ولكم في القصاص حياة تفرحون
في الارض بغير الحق وبما كنتم تفرحون الاول ان يمثل بقوله عز اسمه على ولكن اشهد دانه
لحب الخير لشديد لان في عدم تقارب الفاء والميم المتقوبين نظرا وفي الاخر نحو واذا
جاءهم امر من الامن وان اختلفا في ترتيبها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب
الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن قدم احد اللفظين من الحروف ما هو
مؤخر في اللفظ الاخر سمي هذا النوع تجنيس القلب وهو ضربان لانه اما وقع الحرف الاخر
من الكلمة الاولى او لا من الثانية والذي قبل ثانيا وبكذا على الترتيب سمي قلب الكل
والاسم قلب البعض واليها اشار بقوله نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه قال
الاحنف حسامكم فيه للاصدقاء فتح ورمحكم منه للاعداء حتف وسيم قلب كل ونحو انهم
استرعوا رأتنا وامن روعاتنا وسيم قلب بعض واذا وقع احدهما اي احد المتجانسين
تجنيس القلب في اول البيت والجناس الاخر في اخره سمي تجنيس القلب مقلوبا مجنحا لان
اللفظين كانهما جناحا ان للبيت كقوله لاح انوار الهدى من كفه فوكل حال واذا اولى احد
المتجانسين سواء كان جناس اللفظ ام غيره ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون المضمر لان
المتجانسين الاخر سمي الجناس مزدوجا ومكررا او مرددا نحو وجئتك من سبا بنبأ

بكسر الكاف المشبعة

يقين ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبز بغير النغم غم وبغير الدسم سم
ومثل بواس عواصم وقواض قواضب وكقولك حسامه للاولياء والاعداء فتح وحتف
وقد يقال التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة وسمي تجنيسا خطيا كقوله تعالى والذي
هو يطعمني ويسقين واذا مرضت فهو يشفين وكقوله عليه السلام مليكم بالابكار فانهن أرشد
حتا واقل حنثا وكقولهم عذرك عنك قصار قصارد ذلك ذلك فاحش فاحش فعيلك
فعلك قد ابدا وقد يعد في هذا النوع ما لم ينظر فيه الى الحروف وانفصالها كقولهم نامو
من يعود في المستهيرة جنة المشتهر به حية وقيل الفاضل استمع ثقة انبئك تصحف
فقال انبث بتصحيف وبلجع بالبلنا سكت شبانا لحد هما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو
توافقهما في الكلتين في الحروف الاصول مرتبة والاتفاق في اصل المعنى نحو فاقم وجهك للدين
القيم فانهما مشتقان من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اي اللفظين المشار بهما وهما شبه
الاشتقاق وليسا باشتقاق وذلك بان يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الاخر
من الحروف اكثرها لا يجمعان الى اصل واحد في الاشتقاق نحو قاد الى الفحل من القائلين
فان قال من القول والقائلين من القلي ونحو قوله تعالى انا قلتم الى الارض ارضيم بالحيوة
الدنيا وبهذا يعرف ان ليس المراد بما شبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق
الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرقم
ونحو ذلك والارض مع ارضيم ليس من هذا القبيل وهو ظاهر ومن اجناسا التجنيس
تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس بالنظر بل الاشارة كقول حلقت لحيته موسى
باسم وهارون اذا ما قلبا ومنه ان من اللفظين رد العجز على الصدر وهو في النثر
ان يجعل احد اللفظين المكررين احد المتفقين في اللفظ والمعنى او المتجانسين للمشابهين
في اللفظ دون المعنى او الملحقين بهما اي بالمتجانسين والمراد بها اللفظان اللذان يجمعهما
الاشتقاق او شبه الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الاخر ا

الاخر فاحدها اي احد اللفظين المكررين في اخر الفقرة فيكون لها اربعة اقسام احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى
الناس والله احق ان تخشاه والثاني ان يكونا متجانسين نحو سائل الثيم يرجع ويعتم سائل
الاول من السؤال والثاني من السيلان والثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا
ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين وهو في النظم
ان يكون احدهما اي احد اللفظين المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما في اخر البيت واللفظ
الاخر في صدر المصراع الاول او حشوه او اخره او صدر المصراع الثاني واعتبر صاحب المفتاح
قسما اخر وهو ان يكون اللفظ الاخر في حشو المصراع الثاني نحو في علاه وحلم وزهده وعبده
مشتهر مشتهر وراى المص تركه اولى اذ لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة
لحشو المصراع الثاني اصلا بخلاف المصراع الاول فالمعتبر عنده اربعة اقسام وهو ان يقع
اللفظ الاخر في صدر المصراع الاول او حشوه او عجزه او صدر المصراع الثاني وعلى كل تقدير فا
فاللفظان اما مكرران او متجانسان او ملحقان بهما يصير اثنى عشر حاصلة من ضرب اربعة
في ثلثة وباعتبار ان الملحقين قسمان لانه اما ان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق يصير
الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب الاربعة في الاربعة لكن المص لم يورد من شبه
الاشتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر بالامثلة الباقية واما للاكتفاء بامثلة
الاشتقاق فهذا الاعتبار اورد ثلثة عشر مثالا اما ما يكون اللفظان مكررين فاما يكون
احد اللفظين في ضرب البيت واللفظ الاخر في صدر المصراع الاول كقوله بسريع الى ابن العم
يلطم وجهه ليس الى داعي الندى بسريع وما يكون اللفظ الاخر في حشو المصراع الاول مثل
قوله اي قول حشمة بن عبد الله القشيري تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية
من عرار وهي وردة نابتة صفراء طيبة الرائحة وموضع من عرار رفع على انه اسم ما
من زائدة وتمتع فعل ماض اقول في قوله اقول لصاحبي والعيس تهوي بنا بين المنيفة
فالضار بين جاري رفيقي وابانة قصتنا والوصل جمع بين هذين المرضيين والعيس

في اثناء ذلك مُتَبَرِّمًا كمستمع سئم عن سماع فانا نعدمه اذا مسينا المرء وجنا من ارض بجدو
ومُنَابَتِهِ وما يكون اللفظ الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله اي قولا اباتمام ومن كان
بالبيض الكواعب جمع كاعب وهي الجارية حين تبدو ثديها للنهود مُهَرْمَاً مولعًا فما زلت بالبيض
يعني بالسيوف القواضب القواطع مُهَرْمَاً وما يكون اللفظ الاخر في صدر المصراع الثاني
مثل قوله وان لم يكن الا مُعَرَّجُ ساعةٍ قليلا فاني نافع لي قليلها • وقيل انما على الدار التي لو وجدتها
بها الها ما كان وحشا مقيلها • الا مام النزول القديم والتعريج على الشيء الاقامة عليه والتعقب
محرجا على انه خبر لم يكن واسمه ضمير الالمام وقليلا صفة موكدة لان القلة تفهم من اضافة
التعريج الى الساعة ويجوز ان يريد الا تعريجا قليلا في ساعة فيكون الصفة مقيدة وقليلها
فاعل نافع او هو مبتداء ونافع خبره والضمير مقدم عليه والجملة في محل الرفع على انها خبر ان
والضمير في قليلها للساعة اي قليل التعريج في الساعة يعني قليل الدار التي لو وجدتها ما بها
ما كان موضعها موحشا لعالية الكثرة اهلها وكثرة النعم فيها وان لم يكن انما مكثها الا التعريج
ساعة فان قليلها ينفعني وشيئ قليل يجدي واما اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع
احدهما في اخر البيت والاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول القاضي الارجاني دعاني
اي اتركاني من ملامكما سفاها • هو الخفة وقلة العقل فداعي الشوق قبلكما دعاني • من الدعاء
وما يكون من المتجانس الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي فعل الثعالبي واذا البلابل
جمع بلبل وهو الطير المعروف افصحت بلغاتها • فالبلابل جمع بلبال وهو الهم يريد انها
حشاء بلابل جمع بلبلة بالضم وهو اسم يجيء يكون فيها الهم والاحتباء الشرب والمقصود بالتمثيل
هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني فهو من بنات البلابل مذهب
السكاكي دون المص وما يكون المتجانس الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله اي قول
الحريري فشعوف بآيات المثاني اي القرآن قال الجوهري المثاني من القرآن ما كان اقل
من المئين وسميت فاتحة الكتاب مثاني لانها تثنى في كل صلوة وسمي جميع القرآن مثاني

مثاني ايضا لاقتران آية الرحمة بآية العذاب ومفتونٌ بِرَنَّاتِ الاغاني اي بنغمات اوتار العود لان
ضم ما فاؤها الى طاقة الوحدة مثنى مفعول من الثنى وما يكون المتجانس الاخر في صدر المصراع الثاني
مثل قوله اي قول القاضي الارجاني اعلمتهم نحن اعلمهم • فلاح اي ظهر لي ان ليس فيهم فلاح او فوز
ونجاة واما اذا كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين فما يكون احدهما في اخر البيت والاخر في صدر
المصراع الاول مثل قوله اي قول البحتري ضَرِيبُ أَبْدَعَتْهُ في الستاع • فلسنا نرى لكل فيها ضريبا
فالضريب جمع ضريبة وهو الطبيعة والشجيبة التي ضربت للرجل وطبع الرجل عليها والضريب المثل
والعديل المثل وضرب القدح فيها رجمان الى اصل واحد والاشتقاق واما يكون الملحق الاخر
في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول امراء القيس • اذا نحن لم يحزن عليه لسانه فليس على شئ
سواه بحزان • اي اذا لم يحزن المرء لسانه على نفسه ولم يحفظه ما يجده ضرره اليه فلا يحزنه
على غيره ولا يحفظه مما لا ضرر له فيه فيحزن وحزان ما يجمعها الاشتقاق وقوله ان قول اذا العلا
لو اختصرتم من الاحسان زرتكم • والعذب من الماء ابرد للافراط في الحر اي البرودة يعني
ان بعد منكم لكثرة انعامكم علي فهذا ايضا مثال لما وقع احد الملحقين في اخر البيت والاخر في
حشو المصراع الاول الا انه من القسم الثاني من الالحاق اعني ما يجمعها مع شبه الاشتقاق وما
يكون الملحق الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله فنع الوعيد فما وعيدك ضائري اطنبنا
اجمنه الذئاب غير ضائري • ويضير ما يجمعها الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في صدر المصراع
الثاني مثل قوله اي قوله الى تمام من مرثية محمد بن حميد حين استشهد • ثَوَى في الثرى من كان
يحيا به الورى • وغيض صرف الدهر ماء الغدر • وقد كانت البيض القواضب • اي سيوف
القواطع في الوغى • جوانا اي قواطع بحسن استعمالها اياها فهي الآن من سعيه بتر جمع ابتر اي
لم يبق بعده من يستعملها استعماله فيغمر والغدر ما يجمعها الاشتقاق وكذا البواتر والبتر واما
الامثلة الثمانية التي اتيها المصنف فمثال ما يقع احد الملحقين الذين يجمعها شبه الاشتقاق
في اخر البيت والملحق الاخر في صدر المصراع الاول قول الحريري والاح يلمع الجرد العنان

الى ملمّى فسجعه قال من لايح لاح فالاول ماض يلوح والاخر اسم فاعل من لحاه ومثال ما وقع
الملحوظ الاخير في المصراع الاول قوله ومصطلح بتلخيص المعاني ومطلع الى تحمايصرعاني فالاول
من سنن عين والثاني من عنى يعنو ومثال ما وقع الملحوظ الاخير في صدر المصراع الثاني قول
الاخر لعمري لقد كان الثريا مكانه ثرى فاضحى الآن منواه في الثرى فالثراء واوى من
الثروة والثرى يائي وهذه اي من الالفاظ السجع وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة
من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى كما سيجيء وقد يطلق
على توافقها والى هذا اشار بقوله قيل هو تواطئ الفاصلتين من النثر على حرف واحد
في الاخر وهو معنى قول السكاكي هو اي السجع في النثر كالقافية في الشعر وفيه بحث لان
القافية هو لفظ في اخر البيت لما الكلمة بدا سرها او الحرف الاخير منها او عبره لان على التفصيل
المذاهب ولا يطلق القافية على تواطئ الكلمتين من اواخر الابيات على حرف واحد وانما يطلق
السكاكي بالاسجاع حيث قال انما يجيء النثر كالقوافي في الشعر الالفاظ المتواطأ عليها
في اواخر الفقر وهي التي يقال لها الفواصل ولذا ذكر بالفظ الجمع والحاصل انهم يريدون بالاسجاع
معنى المصدر كما اراده الخطيب فقوله وهو معنى قول السكاكي معناه ان هذا مقصود كلام
السكاكي والمحصول عنده كما ان القوافي هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات كذلك الاسجاع
هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الفقر فكما ان التقفية ثم توافقها فكذلك السجع بمعنى
المصدر ههنا توافقها وهو اي السجع ثلاثة اضرب على طريق ان اختلفتا اي الفاصلتان
في الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فالوقار والاطوار مختلفتان
وزنا وقالا اي وان لم يختلف الفاصلتان في الوزن فان كان ما في احدى القرينتين
من الالفاظ او كان اكثر اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابلها اي ما يقابلها في
احدى القرينتين من الاخرى في الوزن والتقفية اي التوافق على حرف الاخر فقط نحو
فيه جنى الاسجاع بجواهر لفظه وقيد الاسجاع بزواجر وعظه فجميع ما في القرينة

القرينة الثانية يوافق ما يقابله من الاول في الوزن والتقفية وما لفظة فهو فلا يقابل شيئا من
القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسماع الاذان لكان اكثر ما في الثانية موافقا لما يقابله من الاولى
والافتوازا اي وان لم يكن ما في احد القرينتين والاكثر مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع
المتوازي وذلك بان يكون ما في احدى القرينتين او اكثره ما يقابله من الاخرى مختلفين
في الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة او في الوزن فقط نحو
واذا سألت عرفانها صافا او التقفية فقط كقولنا حصل الناظما والعامت ملكا
الحاسد والشامت او لا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى نحو انا اعطيناك
الكوثر فصل لربك والنحر قال ابن الاثير السجع يحتاج الى اربعة شرائط اختيار مفردات
الالفاظ واختيار التأليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكونه خاليا عن عدة من الفقرتين
دالة على معنى اخر والا لكان تطويلا كفعل العالي المجد بذله الذي لا تدركه الاعين بل اخرها والاتحاده
الالسن بالفاظها والا لتعلقه العصور بعبورها ولا بدده الدهور بكرورها والصلوة على من لم
يرد الكفر اشرا الاطه ومحاه ولا رسما الا ازاله وسقاه اذلا فرق بين سرور العصور وكرور
الدهور ولا بين محوى الاثر واعياء الرسم وقيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه
نحو ع سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم اي جيدان لم تساو قرائنه فالاحسن ما طالت
قرينة الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينة الثالثة نحو حذروه فعلموه
ثم الجحيم صلوه والاحسن ان تلي قرينة قرينة اخرى اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن الاثير
السجع ثلثة اقسام الاول ان يكون الفصلان متساويين كقوله ع ما لليتيم فلا تقهر
واما السائل فلا تنهر والثاني ان يكون الثاني اطول من الاول لا طولا يخرجه عن الاعتدال
كثيرا والا لكان قبيحا كقوله وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه
وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاول ثمان قطعات والثاني تسع ولو قرن
غير نظيره بشيء منهما كان على ثلثة فرق فان الاولين يجيئان في عدة واحدة ثم يأتي الثالثة

بحيث تزيد عليها طولا ويكون مساوية لها كقوله ع واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر مخضود
وطلح منضود وظل ممدود وفي هذه الثلثة كل منها من لفظين ولو جعلت الثالثة منها حسن
لفظات او ستا كان حسنا والثالث ان يكون الاخر اقصر من الاول وهو عندي حبب
فاحش لان السجع قد استوفى امره في الاول بطوله فاذا جا والثاني قصيرا يبقى الانسان
عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما قصير او طويل والمقصد
هو احسن المراتب الفواصل المسجوعة من سجع السامع وايضا هو اوعر مسلكا لان المخ
اذا صيغ بالفاظ قليلة عثر وطأة السجع فيه واحسن القصير ما كان من لفظين ومنه
ما يكون من ثلثة الى عشرة وما زاد عليها وهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصير
بان يكون تاليه من احدى عشرة الى اثنى عشرة الا كثر من عشرة لفظة كقولهم واذا اذ
قنا الانسان منا رحمة الاية فالاولى احدى عشرة والثانية ثلثة عشر والاسجاع مبنية
على سكون الاجازا ى اواضر فواصل القدماين لان العرض من السجع ان يزاوج بين
الفواصل والايتم ولكن في كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما ابعد
ما فات وما اقرب ما هو آت فانه لو اعتبر لحركة لغات السجع لان التا من فات
مفتوح ومن آت مكسور مضموم وهذا غير جايز في القوافي ولا واف بالعرض احسن
تزاوج الفواصل واذا رايتهم يخرجون الكلام عن اوضاعها للازدواج فيقولون ابتك
بالغدايا والعشايا اى بالغدوات وهنائي اطعامها ومرادي اى امرائي واحدا ما قام
وما حدث اى حدث بالفتح مع ان فيه ارتكابا لما يخالف اللغة فما ظنك بهم في ذلك
قيل ولا يقال في القران اسجاع لان السجع في الاصل يهدر للحمام ونحوه بل يقال فواصل
وبهذا اشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة او لا يقال لها فواصل الا نها
وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا ومثاله من النظم قول ابي تمام
تجلى رشدي واثرت به يدي وفاضت به تندى هواما يا القليل واصله في اعاديا

في الحمار واوري به اى صار واورى وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب واما اورى بضم الهمزة
وكسر الراء على انه مضارع متكلم من اوريت الزند اخرجت ناره ففلط وتصحيف والصواب
في البيت السابق وهو قوله ساحد نصر ما حييت وانى لاعلم ان قد جعل
نصر من الحمل ومن السجع على هذا القول يعني القول بعدم الاختصاص بالنثر ما يستهم
النشطر وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لاختها اى السجعة التي في الشطر
الاخر قوله سجعة ينبغي ان ينتصب على المصدر اى يجعل كل من شطري البيت مسجوعا
سجعة مخالفة للسجعة التي في الشطر الاخر على انه المفعول الثاني لجعل لان الشطر
ليس بسجع ويجوز ان يسمى كل من فقرتين ومسجعتين سجعة تسمية للكل باسم جزئه فقوله
الحريري لما اقتضت غارت الاغتراب هو اثنتي المزيرة عن الاذناب سجعة وقوله
طوحت بي طوالع الزمن الى صنعا اليمن سجعة اخرى كقول اى قول ابي تمام يمدح المعتصم
بالله حين فتح عمورية تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتقب في الله اى راغب فيما يقرب من
رضوانه مرتقب اى منتظر ثوابه او خائف عذابه فالشطر الاول سجعة مبنية على اليم
والثاني على الباء وقوله تدبير مبتدا وخبره في البيت الثالث وهو قوله لم يرم قوما
ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب ومن السجع على القول بجريانه في النظم
النظم ما يسمى بالتقريع وهو جعل العروض مقفاة مخالفة للضرب والعروض مواضع
المصراع الاول من البيت والضرب آخر المصراع الثاني منه قال ابن الاثير التقريع ينقسم
الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه وسمي التقريع
الكامل كقول امرء القيس افاطم مهلا بعد هذا التدلل وان كنت قد ازمعت هجري
فاجمل الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى الثاني فاذا جاء جاء مرتجلا كقوله ايضا
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل الثالثة
ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الاخر كقول ابن الحجاج البغدادي

مطلب ضرب وعارض

من شروط الصبوح في امهرجان خفة الشرب مع خلو المكان الرابعة ان لا يفهم معنى الاول
الا بالثاني ويسمى التصريع الناقص كقول ابي الطيب مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة
من الزمان الثامنة ان يكون التصريع بلفظة واحدة في المصراعين ويسمى التصريع المكرر
وهو ضربان لان اللفظة اما متحدة المعنى في المطرعين كقول عبيد بن الابرص فكل ذي غيبة
يؤب وغائب الموت لا يؤب وهذا انزل درجة واما المختلفة المعنى لكونه مجازا كقول
ابي تمام فتى كان شبيا للعفاة ومرتعا فاصبح للهندية البيضا مرتعا السادسة ان
يكون المصراع الاول معلقا على صفة يأتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول امرء
القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل لان الاول معلق
بصبح وهذا مصيب جدا السابعة ان يكون التصريع في البيت المخالف قافيته ويسمى التقفية
كقول ابي نواس اقلني قد ندمت من الذنوب وبالاقرار عدت الى المجون وفتح بالباء
ثم قفاه بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان السابعة خارجة عما نحن فيه ومنه اي من اللفظي
الموازنة وهي تساوي الفاصلتين اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او المصراعين في
الوزن دون التقفية نحو دنانير مصفوفة ودراهم مبثوثة فلفظ مصفوفة ومبثوثة
متساويتان في الوزن لا في التقفية لان الاول على الفاء والثاني على الثاء ولا عبرة بناء
التأنيث على ما بين في علم القوافي ومثل قوله هو كالشمس قدرا والملوك كواكبا
البحر جودا والكرام حداول والظاهر من قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة ان لا
تتساوى الفاصلتان في التقفية البتة وح يكون بينها وبين السجع تباين ويحتمل
ان يريد انه يشترط التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية فح يكون بينها
وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة واكواب
موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع في مثل دنانير مصفوفة ودراهم مبثوثة
وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا وما ذكره الاثير

الموازنة ج

عموم خصوص من وجه بين الموازنة والسجع

الاثير في المثل السائر من ان الموازنة هو تساوي فواصل النثر وصدر البيت وعجزه في الوزن لا
في الحرف ايضا كما في السجع وكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا فمبني على انه يشترط في السجع تساوي
الفاصلتين في الوزن والاشتراط تساويهما في الحرف الاخير كتريد وقريب ونحو ذلك فان
كان اي ثم ذا تساوي الفاصلتان في الوزن دون التقفية فان كان ما في احدى القرينتين
من الالفاظ اواكثر مثل ما يقابله من الالفاظ من القرينة الاخرى في الوزن سواء كان مثل
في التقفية اولم يكن خص هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة فهي من الموازنة بمنزلة التر
صيع من السجع وما كان في كلام البعض ما يشعر بان الموازنة المقيدة بما قيده المماثلة
ما يختص بالشعر اورد لها مثالا من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على انها يجري في النثر و
النظم جميعا والاختص بالنظم علما هو مذهب البعض وعلم منه ان المماثلة لا تختص بالنثر
كما يسبق الى الوهم من قوله ثم تساوي الفاصلتين فقال نحو اتينا بهما الكتاب المستبين
وهدينا بهما الصراط المستقيم وقول ابي تمام بها الوحش اي بقر الوحش الاتي بانا
لوانس اي هذه النار تؤنسك وبحديثك وبها الوحش نوافر قنا الخط الان لكل القنا
وابل والنار نواصر لا وجل فيها الظاهر ان الآية والبيت مما يكون اكثر ما في احدى القرينتين
مثل يقابله من الاخرى لاجميعه او لا يتحقق تماثل الوزن في اتينا بهما وهدينا هما وكذا
بانا ولكنك ومثال الجميع قول البحتري فاجمع لهم بحدك مطعما واقدم لهم بحدك مهربا
ومنه اي من اللفظي القلب وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدأت من حرفه الاخير
الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون في النظم وقد يكون في النثر اما
في النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلب الاخر كقوله ارانا الارهفا لا انارها
وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلب مجموعه كقوله اي قول الغاضي الارجائي مودته
تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم واما في النثر فما اشار اليه بقوله وفي التنزيل كلا
فكلك وربك فكبر والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف لان المعتبر هو الحرف المكتوبة

القلب ج

ومنه اى من اللفظى التشريع وسمى التفويف والقافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين
يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما اى من القافيتين ولكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى
عند الوقوف على كل منهما لانه يجب فى التشريع ان يكون الشعر مستقيما على اى القافيتين وقفت
لانهم فروه بان يبنى الشاعر ابيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين او ضربين من بحر ولعل قوله
اى القافيتين وقفت لكن شعر مستقيما والجواب ان لفظ القافيتين مشعر بذلك فافهم
كقول اى قول الحريرى يا خاطب الدنيا من خطب الحوادث الدنية الخسيسة انها شراك الردى وحبالة
الخلاك وقرارة الاكدار اى مقر الكدورات دار من ما ضحكت فى يومها بلت غدا بأجلها
من دار غارتها لا تنقضى واسيرها لا يقتدى بجلايل الاخطار وكذا سائر الابيات فهذه الابيات
كلها من الكامل الا انها على القافية الثانية من ضربه الثانى وعلى القافية الاولى من ضربه الثالث
والقافية عند الخليل من آخر حرف فى البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التى قبل ذلك الساكن
ويروى عنه ايضا ان المتحرك الذى قبل ذلك الساكن هو اول القافية فالقافية الاولى من قوله
يا خاطب الدنيا هى من حركة الكاف من شراك الردى الى الاخر وبجموع قوله كر الردى والقافية
الثانية من فتحة الراء الى من الاكدار الى الآخر او لفظ دارها منه وهنا اقوال آخر مذكورة
فى علم القوافى ولو قال هو بناء البيت على قافيتين او اكثر لكان اعم بحيث يشمل نحو قول الحريرى
جودى على المستهتر الصب الجوى • وتعطفى بوصاله وترحمى • فالمبتلى المتفكر القالى السجى
ثم الكشف عن حاله الاشكل • فان قيل اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين فقد وجد البناء على
قافيتين قلنا النظم من قوله هو بناء البيت على قافيتين انه يكون مبنيا عليها فقط او
ومنه اى من اللفظى لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والعنت ايضا وهو ان يجئ قبل حرف الروى وهو الحرف الذى يبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال حرف روى
قصيدة لامية او نونية مثلا سمى بذلك لانه يجمع بين الابيات من روبت الحبل اذا فتلته
وبهذا لان الفتل يجمع بين قوى الحبل او من روبت على البعير اذا شددت عليه الرواء

الرواء وهو الحبل الذى يجمع به الاحمال او من الرية لان البيت يرتوى عنده فينقطع كان عند
الارتقاء ينقطع الشرب او ما فى معناه اى قبل الحرف الذى هو فى معنى الحرف الروى مثل
الفاصلة يعنى الحرف الذى وقع فى فواصل الفقر موقع حرف الروى فى قوافى الابيات
ما ليس بلازم فى السجع مثل التزام حرف او حركة يحصل السجع بدونه فقوله من الغائر
حال مما فى معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل يجئ والمراد ان يجئ ذلك فى بيتين او اكثر
وقرينتين او اكثر والا فمتى كل بيت يجئ قبل حرف الروى ما ليس بلازم فى السجع مثلا
قوله فما بكت من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل فحرف قبل
اللام ميم مفتوح وهو ليس بلازم فى السجع وانما يتحقق اللزوم ما لا يلزم لو جئ فى
البيت الثانى ايضا بحيث هو قوله ما ليس بلازم فى السجع معناه انه يؤتى قبل حرف الروى
من قافية البيت او قبل ما فى معناه من فاصلة الفقرة شئ لا يلزم الاتيان به
فى مذهب السجع بعينه لو جعلنا هاتين القافيتين او الفاصلتين لسجعتين لم يحتج الى الا
تيان بذلك الشئ ويصح السجع بدونه وبهذا يظهر فساد ما قيل انه كان ينبغى ان يقول
ما ليس بلازم فى السجع او القافية ليوافق قوله قبل حرف الروى او ما فى معناه فجئ
ما ليس بلازم فى السجع قبل ما هو فى معنى حرف الروى من الفاصلة لخوف ان
فلا تقهر والسائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروى وقد جئ قبلها فى الفا
صلتين بالهاء وهو ليس بلازم فى السجع لتحقق السجع بدون ذلك مثل فلا تنهر ولا تسخر
ولا تظهر ونحو ذلك وكذا فتحة الهاء لتحقق السجع فى نحو لا تنهر ولا تبصر ولا تسخر
ونحو ذلك كما ذكر فى قوله ع اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا
ويقولوا سحر مستمر وجئ قبل حرف الروى لفظ قوله سأشكر عمرا ان تراخت
منيتى ايادى لم تمنن وان هى جلت اى لم تقطع اولم تحص بمنة وان عظمت وفى الا
ساس شكرت لله نعمته وشكرت لى وقد يقال شكرت فلانا يريدون خدمته فكأنه

اراد سائكر لعمرو فحذف الجار او جعل ايادى سبا كاشتمال من عمرو فتى اى هو فتى غير
محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت يقال فى الكناية عن نزول الشر
وامتحان المرء زلت القدم به وزلت النعل بها اى لا يظهر الشكاية اذا نزل به البلايا وان تلك
بالشدة بل يصبر عليها ينوبه من حوادث الزمان وفى طريقته قول الاخر اذا افتقر
المرء لم يرفقره وان ايسر المرء ايسر صاحبه • راى خلتى اى فقرى من حيث يخفى
مكانها لانى كنت استر بالتجمل فكانت خلتى قذى عينيه حتى تجلت اى انكشفت وزالت
باصلاحه لها بايا به عينى من حسن اهتمامه جعل كالامر الملازم له حتى تلافاه بالاصلاح
فحرف الروى هو التاء وقد جرى قبلها فى الابيات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس
بلازم فى مذهب السجع لتحقق السجع فى تجلت ومدت ومنت وانشقت ونحو ذلك
ففى كل من الاية والابيات نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء والام
والثانى التزام فتحها وقد يكون الاول بدون الثانى كالعمر ومستمر وبالعكس كقول
ابن الرومى • لما توفين الدنيا به من صروفها • يكون بكاء الطفل ساعة يولد • والا فما
يبكيه منها وانها لاوسع مما كان فيه وارغد حيث التزم فتح ما قبل الدال فان قلت قد
ذكر المص فى الايضاح ان ذلك قد يكون فى غير الفاصلتين ايضا كقول الحريرى وما اشتكاء
العلل من اختيار الكسل • فانه كما التزم فى الفاصلتين اعنى العلل والكسل السينا التى
تحصل السجع بدونها كذلك قد التزم فى اشتمار واختيار التاء التى تحصل السجع بدونها
فهل يدخل مثل ذلك فى التغيير المذكور قلت يجتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروى ولها
او ما فى معناه اعم من ان يكون ذلك فى حروف القافية والفاصلة او فى غيرها لان
جميع ما فى البيت الى حرف الروى يصدق عليه انه قبل حرف الروى وكذا ما فى معناه
من الفاصلة فيصدق على التاء فى اشتمار واختيار انه قبل اللام التى هى بمنزلة حرف
الروى لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون فى القافية

فى القافية او الفاصلة لانهم فسروه بان يلتزم المتكلم فى السجع والتقفية قبل حرف
الروى ما لا يلزمه من مجئ حركة مخصوصة او حرف بعينه او اكثر وان قوله قبل حرف
الروى او ما فى معناه يعنى من حروف القافية او الفاصلة والا لكان المناسب ان
يقول فى البيت او الفقرة وقوله فى الايضاح وقد يكون ذلك فى غير الفاصلتين ايضا
معناه ان مثل هذا الاعتبار الذى يسميه لزوم ما لا يلزم قد يجئ فى كلمات الفقرات والابيات
غير الفواصل والقوافى واصل للحرف فى ذلك كله يعنى فى الضرب اللفظى من المحسنات
ان يكون الالفاظ تابعة للمعانى دون العكس اى لان يكون المعانى توابع الالفاظ
وذلك ان المعانى اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فيحسن اللفظ
والمعنى جميعا وان ابى بالالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعانى تابعة لها كان كظاهر
مموه على باطن مشوه وليس حسن على منظر قبيح وعد من ذهب على نحاس فينبغى
ان يجتنب ما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف بايراد شئ من المحسنات
اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام كانه غير مسوق
لافادة المعنى فلا يبالون لخفاء الدلالة او ركاكة المعنى قال المص هذا ما تيسر لى املاؤه
الله يجعله وتحريره فى اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها فى علم البديع
بعض المصنفين وهو قسمان الاول ما يتعين اهماله ويجب ترك التعرض له اما لعدم
دخوله فى فن البلاغة او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما
مثل ما يرجع الى التحسين فى الخط دون اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون الكلمات
متماثلتين فى الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصول وهو ان يؤتى بكلام يكون كل من
كلماته متصلة الحروف كقول الحريرى • فَتَنَتْنِى بِجَنِّ جَنَّتْنِى بِجَنٍّ بِفَتَنَّ عَبَّ تَجَنِّ
• ومثل المقطع وهو ضد الموصول كقول الوطواط • وَأُدِرُّ اِنْ زُرْتُ دارَ وُدُّ
دُرًّا وَوَرْدًا وَوِرْدًا وَوُرْدًا • ومثل الخيفاء وهى الرسالة او القصيدة التى تكون

خاتمة

حروف لعدى كلمتها منقوطة باجمعها و حروف الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول للبرى
الكرم ثبت الدجيش سعود كل بزين • الى اخر الرسالة و القصيدة و مثل الرقطاء و هى التى
احد حروف كل كلمة منها منقوطة و الاخر غير منقوطة و مثل الحذف و هو ان يتكلف الكاتب
او الشاعر فيأتى برسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم و الثانى مالا
اثر له فى التعيين قطعا مثل الترديد و هو ان يجعل الكلمة فى المطلع او الفقرة بعينها تعلق
بعينها بعين اخر كقوله يوحق يؤتى مثل ما اوتى رسل الله الله اعلم و كقول زهير • من يلق يوما
على علاته هرما • يلق السماحة فيه و الندى خلقا • و قول ابى نواس صغرا لا تنزل الاحزان
ساحتها • لو مسها حجر مسته سراء • و مثل التعديل و يسمى بالفة الاعداد و هو ايقاع السجع مفرقة
على سياق واحد و مثل ما يسمونه تشييع الصفات و هو تعقيبها صوب صفات تتوالیه و اما عدم
الفائدة فى ذكره لكونه دخيلا فيما ذكرناه مثل ما سماه بعض المتاخرين الايضاح و هو ان ترى فى
كلامك خفاء و دلالة فتأتى بكلام يبين المراد و يوضحه انه دخيل فى الاطناب و مثل التوشيح
بالمعنى المذكور فى باب الاطناب و قد اوردوه فى المحسنات لكونه مشتملا على تخليط مثل ما سماه
حسن البيان و هو كشف المعنى و ايصاله الى النفس فانه قد يجئ مع الايجاز و قد يجئ مع الاطناب
و مع المساواة ايضا القسم الثانى مما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما
سبق مثل القول فى السرقات و ما تشعر به و ما يتصل بها و مثل القول فى الابتداء و التخلص و الانتهاء
و الحق قد ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء و عقدها خاتمة و فصلا و علم بذلك ان الخاتمة
انما هى خاتمة الفن الثالث و ليست خاتمة للكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كما هو عادة
على ما توهم بعضهم خاتمة فى السرقات الشعرية و ما يتصل بها اى بالسرقات مثل
الاقتباس و التضمين و العقد و الحل و التلميح و غير ذلك مثل القول فى الابتداء و التخلص
و الانتهاء اتفاق القائلين ان كان فى الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة و السخاء
و حسن الوجه و البهاء و نحو ذلك فلا يعد سرقة و لا استعانة اخذا و نحو ذلك مما يؤخذ

يؤدى هذا المعنى تقريره اى لتقرير هذا الغرض العام فى العقول و العادات يشتركان فيه الفصيح
و الاعجم و الشاعر و المفحم و ان كان تفاوت القائلين فى وجه الدلالة على الغرض و هو ان يذكر
ما يستدل به على اثبات وصف من الشجاعة و السخاء و غير ذلك من الاغراض العامة
كالتشبيه و المجاز و الكناية و كذكر ما يستدل به على الصفة لاختصاصها بمن هو له اى لاختصاص
تلك الاشياء بمن تثبت تلك الصفة له كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة اى السائلين
و كوصف البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشتراك الناس فى معرفته اى معرفة
وجه الدلالة على الغرض لاستقراره فيها اى فى العقول و العادات كالتشبيه الشجاع بالاسد و الجواد
بالبحر فهو كالاول اى فاتفاق القائلين فى هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق
فى الغرض العام فانه لا يعد سرقة و لا اخذا فقوله فهو كالاول جزاء القول فان اشتراك
الناس و هذه الجملة الشرطية جزاء القول و ان كان فى وجه الدلالة و الا اى و ان لم
يشترك الناس فى معرفته و لم يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى
فيه اى فى هذا النوع من وجه الدلالة السبق و الزيادة بأن يحكم بأن القائلين فيه بالتفاضل
و ان اتحدا بها فيه الكلام من الاخر و ان الثانى زاد على الاول او نقص عنه و هو اى مما لا
يشترك الناس فى معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاصة بنفسه
غريب لا ينال الا بفكر و الاخر عامى تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما
مر فى باب التشبيه و الاستعارة من تقسيمها الى القريب الحاصل و المبتذل العامى
امامع البقاء على الابتذال او مع التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر
فى الامثلة المذكورة ثم و اذا تقرر هذا فالاخذ و السرقة اى ما سيجئ بهذين الاسمين
نوعان ظاهر و غير ظاهر اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه
او وحده عطف على قوله اما مع اللفظ اى او يؤخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ
كله و لا بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله

او بعضه والثاني ان يؤخذ المعنى وحده والضرب الاول فمنه ان لا ان الماخوذ يدع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما مع تغيير النظم او بدونه فهذه اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اى لكيفية الترتيب والتاليف الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة وليس بشيء واختلاكما حكي عن عبد الله بن زبير انه قال يقول معن بن اوس انوانك لم تنصف اخاك بعدنا اذا لم تقط صاحبك النصفة ولم توفه حقه قوله منوعيتا المعدلة ولم توجب له عليك مثل ما توجبه لنفسك عليه وجدته على طرفي النهار ان كان يقبل اي وجدته باجرائك متبلدا بك وبواخائك ان كانت به مسكة وان عقل ومعرفة ويركب هذا السيف اراد بركوب حد السيف تحمل امور تقطع تقطيع السيف وتؤثر تاثيره او اراد الصبر على الحرب والموت من ان تخونه اي بلا امن ان تخونه اذا لم يكن عن شفرة السيف اي عن ركوب حد السيف مرتحل اي مبعدا اي لا يحال ان يركب من الامور ما يؤثر فيه تاثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيم او لجقه عار واهتضام متيمم يجد عن ركوبه مبعدا ومعدلا فقد حكي ان عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فانشده هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت سعدى يا ابا بكر ولم يغار قال عبد الله الحلبي حتى دخل معن بن اوس المزني فانشد قصيدته التي اولها لعمرك ما اوري واني لاوجل على اينا تغدو المنية اول حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال له الم تخبرني انها لك فقال اللفظ والمعنى له وجدت احسن من الوضاعة وان الحجا بشره وفي معناه اي في معنى ما لم يغير فيه النظم ان تبدل باللفاظ كلها او بعضها ما يراد فيها بعينه انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقال في قول الحطيئة دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي وذر المآثر لا تذهب لمطلبها واجلس فانك انت الآكل اللابس وكقول امرئ القيس وقوفا بها صحبي علي مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل واورده طرفة في داليته الآنه اقام تجلد مقام تجمل وقال عباس بن عبد المطلب وما انس بالناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التي كنت تعلم فاورده الفرزدق

اخذ بعض اللفظ لا كله

الفرزدق في شعره الآنه اقام تعرف مقام تعلم وقريب من هذا ان يبدل بالالفاظ مرادفة لها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال في قول حسان بيض الوجوه كريمة احسابهم شم الانوف من الطراز الاول سود الوجوه لئيمة احسابهم فطس الانوف من الطراز الاول وان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير نظمه اى لنظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله سمي هذا الاخذ اغارة ومسنما وهو ثلثة اقسام لان الثاني اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ من الاول لاختصاصه بفضيلة لا توجد في الاول لحسن السبك والاختصار او الايضاح او زيادة معنى ممدوح فالثاني ممدوح مقبول كقول بشار من راقب الناس اي جاذرهم في الاساس رقيب وراقبه جاذر لان الخائف يرقب العقاب ويتوقعه لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج اي الشجاع القتال الذي له وقوع بالقتل وقول اسلم الخاسر بالماء الملهجة لسمي بذلك لخسارته في تجارته في الاساس سلم الخاسر لانه باع مصحفا ورثه واشترى ثمنه عودا يضرب به من راقب الناس مات هما احزنا انتصب على انه مفعول له او تمييز له وفاز بالفلة للجسور اي الشديد الجرأة فيت سلم اجود بسكا وبعضهم لفظا روي عن ابي معاذ رواية بشار انه قال انشدت بشارا قول اسلم فقال ذهب الله بين فهو اخف منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت ولقطع الامر خلفنا هم في كل عين وحاجب بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا وقول ابن نباتة جعله خلقنا باطراف القنا ظهورهم عيونا لها والبيض حد حاجب فيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن على ظهورهم وان كان الثاني دونه اي دون الاول في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الاول فهو اي الثاني مذموم مردود كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد في بعض غزواته هيهات لا يأتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل اي سجدان يأتي الزمان بمثله بدليل ما بعده او جد نسياني

له بدلالة ما قبله وهو قوله اعمى ابا نصر شبيب اذن بدى من حيث ينصر الغنى وبنيل قال الشيخ
عبد القاهر في المسائل المشكلة قال الشيخ الوجه في هذا البيت تقصير لان الغرض في هذا النحو في
المثل وان يقال انه يعتزلوانه لا يكون فاذا حصل سبب فقد مثل بخل الزمان به فقد اتفقا بالغرض
وجوز وجود المثل ولم يمنعه من حيث يحول من حيث يخل الزمان بان يجود بمثله وقول
ابي الطيب اعدى الزمان سخاؤه فسخا به والقد يكون به الزمان بخيلا فالمصراع الثاني
مأخوذ من المصراع الثاني لابي تمام لكنه مصراع ابي تمام اجود وسبكا لان قول ابي الطيب والقد
يكون بلفظ المضارع لم يصب لحزة اذا المعنى على الماضي والمراد والقد كان فان قلت جعلها
مضاف محذوف والفعل المضارع على معناه اي يكون الزمان بخيلا بهلاكه اعني لا يسمح بهلاكه
ابدا العامه بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت السخاء بالنفس هو بذله للغير فالزمان
اذا سلمنا به فقد بذله ولم يجد في تصرفه حتى يسمح بهلاكه او يخل به كذا ذكره المص واعترض عليه
بانا سلمنا ان ايجاده لم يجد في تصرفه لكونه تحصيلا للحاصل واما اعدامه فانه فيها جد في
تصرفه فلا ان يسمح بهلاكه وان يخل فنفي الثاني عن حد ذلك والحاصل ان ايجاده واعدامه كان سيد الزمان
فنفي بايجاده لكنه لا يجود باعدامه قط لكونه سببا لصلاحه قلنا وعلى تقدير صحة هذا المعنى
يكون مصراع ابي تمام اجود سبكا لاستغنائه عن تقدير المضاف الذي لا يظهر فيه قرينة تدل
عليه على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد غير هذا البيت قال ابن جني اي تعلم الزمان
من سخائه فسخا به واخرجه من العدم الى الوجود واولا سخاؤه الذي افاد منه لبخل
به على الدنيا واستبقائه لنفسه قال ابن فورجة هذا تأويل فاسد وغرض بعيد لان
سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى واذا اعداه سخا به على وكان بخيلا به على
فاما اعدى سخاؤه اسعدني بعضي اليه وهذا يدل له وعلى التفسير الثاني فالمصراع
مأخوذ من مصراع ابي تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه او بايجاده او باوصاله الى الشاعر
كان معنى مصراع ابي تمام بخل بمثل المعنى ولو اشترط في الاخذ اتحادها بحيث لا يكون بينهما

بينهما تفاوت ما كاد يسبق الى بعض الاوهام ما كان هو ذا منه على وجه من التفاوت لان با
تمام قد علق البخيل بمثله صريحا ولهذا قال الامام الواحدي بعد ما ذكر معنى قول ابن جني وابن
وفي وجه ان المصراع الثاني من قول ابي تمام جيد بالبيت وان كان الثاني مثل الاول فما بعد
اي فالثاني ابعد من الذم والفضل للاول كفعل ابي تمام لو حار مرتاد المنية لم يجد الا الفراق
على النفوس دليلا الارتياد الطلب واضافة المرتاد الى المنية للبيان اي المنية الطالبة
للنفوس لو تحيرت في الطريق الى اهلاكها ولم يمكنها الوصول اليها لم يكن لها دليل عليها الا
الفراق وقول ابي الطيب لولا مفارقة الاحبة ما وجدت لها المنايا الى اروحنا سبلا الى
الضمير في لها المنايا وهو حال من سبلا وقيل انها جمع لها وهو فاعل وجدت اضيفت
الى المنايا وروي بدا المنايا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ كالمنية والفراق والوجدان
وبدل بالنفوس الارواح وكذا قول القاضي الارجاني لم يمكن الاحبة فراقكم لما استرب
الى موضع هو ذلك الذي اودعتم في هيكلي القيته من مدمعي وقول جار الله
مرتبة استاده وقابلة ما هذه الدرر التي تناقطر اعيناكما سمطين سمطين فعلت هي
الدرر الذي حثها بوصفه اذ تناقط من عين وقوله فهو اجد من الدم انما هو
على تقدير ان لا يكون في الثاني دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية والا فهو
مذموم جدا كقول ابي تمام مقيم الظن عندك والامالي وان قلقت ركابي في البلاد
ولا سافرت في الافاق ومن جدواك راحلتي وزادي وقول ابي الطيب واني عندك
بعد غد لغاد وقلبي من فنائك غير غاد ومحبتك حيث ما اتجهت ركابي وضيفك حيث
كنت من البلاد وما فرع من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة
شرع في الضرب الثاني منه وهو ان يؤخذ المعنى وحده فقال واما اخذ المعنى وحده
وهو عطف على قوله واما اخذ اللفظ فسيأتي اخذ المعنى وحده اما من الم فاقتصده
واصله من الم بالمنزل اذا نزل به وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها واللفظ

مفارقة الاحبة

للمعنى بمنزلة الجلد ولكانه كشط من المعنى جلدا والبسه جلدا آخر وهو ثلثة اقسام كذلك اى
مثل ماسيمر اغارة وسخايعنى ان الثانى ابلغ من الاول اوادونه او مثلا وكلها اى اول الاقسام
وهو ان يكون الثانى ابلغ من الاول كقولك ابى تمام هو الضرب للشان الصنع اى الاحسان
وهو مبتدا خبره الجملة الشرطية اعنى قوله ان تجعل فحيروان ترث اى تبطؤ فالترية بطؤ
بعض المواضع نفع وقول ابى الطيب ومن الخير بطؤ سيبك اى تاخر عطائك عنى اسرع
السحب فى الميرالجهام اى السحاب الذى لاماء فيه يقول لعل تاخر عطايا كعنى بدل على
كثرتها كالسحاب انما يسرع منها ما كان جهاما لاماء فيه وما فيه ماء يكون ثقيلا ممتلئا فيبطئ
ابى الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة بيان المقصود وحيث ضرب المثل بالسحاب وثانيها اى الثانى
الاقسام وهو ان يكون الثانى دون الاول كقول البحترى واذا تالقت فى الندى اثنى فى المحفل
الفاضل باشرف الناس كلامه اه المصقول اى المنقح خلت لسانه من عضبه اى من
سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه وقول ابى الطيب كان السنتهم فى النطق قد جعلت على
رماحهم فى الطعن حرصا نا حرصان الشعر قضبانها وحرصان الرماح السنتها واحد باحرص
بالضم والكسر يعنى لفرط مضاء السنتة رماحهم ونفاذها كان السنتهم عند النطق جعلت
السنتهم على رماحهم عند الطعن فصارت الالسنة فى النفاذ كالسنتهم فبيت ابى الطيب
دون بيت البحترى لانه قد فاته ما افاده البحترى بلفظ تالق واما صقل من الاستعارة
التخييلية حيث اثبت التالق والصقالة للكلام كاثبات الاظفار للمنية ويلزم من هذا
تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية وثالثها اى ثالث الاقسام وهو ان يكون
الثانى مثل الاول كقول الاعرابى ابى زياد ولم يلك اكثر الفتيان مالا وروى وما ان كان
اكثرهم سواما السائمة والسوام والسوائم الابل الراعية ولكن كان ارجحهم ذراعا فى
الاساس فلان رجيح الميزان والذراع ورجيحها اى كسخ وقول البحترى لمدح جعفر بن يحيى
وليس باوسعهم فى الفضل الضربة فى اوسعهم للملوك فى البيت قبله يروم الملوك مدى جعفر

جعفر ولا يضعون كما يضع ولكن معروفه اى لعانه اوسع وكقول الاخر وهو مثنية ابن له
والصبر يحمد فى المواطن كلها الا عليك فانه مذموم وقول ابى تمام جده وقد كان يدعى للبس الصبر
حازماه فاجمع يدعى حازما حين يجزع هذا هو النوع الظاهر من الاخذ والسرقة واما غير لفظ
فمنه ان يتشابه المعنيان اى معنى البيت الاول ومعنى البيت الثانى كقول جرير فلا عينك من
اوب اى حاجة لحاجم بالضم جمع لحية سواء ذو العامة والخمار اى لاعينك عن الحاجة كونها ولا
على صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء فى الضعف وقول الطرماح فى سين الرواة
بذكر خضع بنى كلاب وقبايل العرب ومن فى كفه منهم قناة كمن فى كفه منهم خضاب تغير
جرير من الرجل بذى العمامة كتغيير ابى الطيب له بمن فى كفه منهم قناة وكذا التغيير من العمامة
بذات الخمار وبمن فى كفه خضاب ويجوز فى تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين سببا
والاخر مديحا او هجاء او افتخارا او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا اقتصد الى المعنى المختلس
لبعض اختيال فى احتفائه فغير لفظه وصرفه من نوعه من النسيب او المديح او غير ذلك
وبمن وزنه وبمن قافيته ومنه اى من غير الظاهر النقل وهو ان ينقل المعنى الى محل آخر
كقول البحترى سلبوا اى ثيابهم واشرقت الدماء عليهم محمرة فكانهم لم يسلبوا الا ان
الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم وقول ابى الطيب يبس النجيع عليها اى على السيف
وهو مجرد من غمده فكانما هو مغمد لان الدم اليابس صار بمنزلة غمد له فنقلوا المعنى من العقب
والجرحى الى السيف ومنه اى من غير الظاهر ان يكون المعنى الثانى اشمل من المعنى الاول
كقول جرير اذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا لانهم يقومون مقام
الناس كلهم وقول ابى نواس ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم فى واحد فالاول
يختص بعض العالم وهم الناس وهذا يشملهم وغيرهم وروى ما بلغ بادون الرشيد
كثرة افضال الفضل البرمكى وفرط احسانه فى زمانه فاشار عليه غيره افضت به الى الكفر
له والامر بجبه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات وقال لها دون امام الهدى عند استقلال

المجلس للحاشية انت على ما بك من قوة فليست مثل الفضل بالبعيد وليس من الله ببعيد
قام هارون بالخلافة ومنه اى من غير الظاهر الغلب وهو ان يكون معنى الذى ينقبض معنى
الاول اقول الى الشيء صاحبه علامة في هو اكن الذبذبة حتى اذكرك فليلمني اللوم وقول ابي
الطيب احبة الاستفهام للانكار والانكار يعيد الى القيد الذى هو الحال اعنى قوله وحبب فيه
ملامة كما يقال اتصل وانت محدث هذا اذا جعلت الواو للحال اما على تجويز تصدير المضارع
المثبت بالواو كما هو رأى البعض او على تقدير المبتدأ اى وانا احب واذا جعلناها للعطف فالا
نكار راجع الى الجمع بين الامرين اعنى محبته ومحبته الملامة فيه يعني لا يكون الا واحدا ان الملامة
فيه من اعدائه وما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا لا محبوبا فهذا ينقض معنى
بيت ابي الشيص والاحسن في هذا النوع ان يبنى السبب كما في هذين البيتين الا ان يكون
ظاهرا كما في قول ابي تمام ونغمة معتقبي جدواه لعذله على انه من نغم السماء وقول ابن الطيب
والجو احسن عنده نغمات سبقت قبل سيبه بسؤال فاراد ابو تمام ان الممدوح يستلذ نغمات
السائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود واراد ابو الطيب انه ان سبقت نغمة من سائل
عطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من الجروح لان عادته ان يعطي بغير سؤال
ومنه اى من غير لفظ ان يوخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يجنسه كقول الاقيوه
وترى الطير على اثارنا رأى عين اى عيانا ثقة حال اى واثقة على ان المصدر اقيم مقام
الصفة او مفعول لرفع الفعل الذى يتضمنه قوله على اثارنا اى كائنة على اثارنا الموثوق بها
واعتمادها ان ستمار اى ستطعم من لحوم من يقتلهم من القتلى وقول ابي تمام وقد ظللت
اى القى عليها ظلها عقبان اعلامه ضحى بعقبان صيح الدماء نواهل من نهل اذا روى
بعقبان عطشى اقامت اى عقبان الطير مع الرايات اى الاعلام اعتمادا على انها ستطعم
لحوم قتلاه حتى كانها من الجيش الا انها لم تقاتل يعني ان رايات الممدوح اترتهى كالعقبان
قد صارت مظلة بالعقبان من الطيور النواهل في دماء القتلى لانه اذا خرج للغزو

للعز وتاثير العقبان فوق راياته لاكل لحوم القتلى فتتلق ظلالها عليها فان راياتهم لم
يشئ من معنى قول الاقيوه راى عين ومن معنى قوله ثقة ان ستمار يعني ان ابا تمام انما اخذ
بعض معنى بيت الاقيوه لا كله لان الاقيوه افاد بقوله راى عين قرب الطير من الجيش لانها
اذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية راى عين وقربها انما يكون لاجل توقع الغريسة وبهذا يتولد
المعنى المقصود اعني وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الاعادى ثم قال ثقة ان ستمار
فجعل الطير واثقة بالميرة لا متيا وبا بذلك وبهذا ايضا يتولد المقصود واما ابو تمام فلم يات
بشئ مما افاده قول الاقيوه راى عين وقوله ثقة ان ستمار لا يخال ان قول ابي تمام ظللت
الهام لمعنى قوله راى عين لان وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها من الجيش لانا نقول
هذا ممنوع او قد يقع ظل الطير على الرؤية وهو في جو السماء بحيث لا يرى اصلا لكن زاد ابو تمام
عليه اى على الاقيوه زيادات فحسنته لبعض المعنى الذى اخذه من الاقيوه وهو سائر
الطير على اثارهم بقوله الا انهم لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وبافامتها مع الرايات حتى
كانها من الجيش وبما اى بافامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش يتم حسن الاول اعني
قوله الا انهم لم تقاتل لانه لو قيل ظللت بعقبان الرايات بعقبان الطير الا انهم لم تقاتل لم يحسن
هذا الاستثناء امنقطع ذلك الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش مظنة
انها ايضا تقاتل مثل الجيش فجيء الاستدراك الذى هو رفع التوهم الناشئ من الكلام
السابق بخلاف ومنع ظلها على الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبما يتم حسن الاول
ان بهذه الزيادات يتم حسن معنى البيت الاولا على سائر الطيور على اثارهم وما ذكرناه
اولا هو الموافق لمانع الايضاح وعليه التعويل واكثر هذه الانواع المذكورة لغة فالغا
وتحوها مقبولة بل منها اى من هذه الانواع ما اخرجه حسن التعرف من قبيل الانتباع
الى حيز الابتداع ولكل ما كان اى كل نوع من هذه الانواع يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف
ان الثاني مأخوذ من الاول الا بعد اعمال روية ومزيد تأمل كان اقرب الى القبول

لكونه بعيدا عن الاخذ والسرقة او دخل في الاتباع والتصرف بهذا الذي فكره في الظاهر وغيره
من ادعاء سبق احدهما واتباع الثاني وكونه مقبولا او مردودا وسيتبين كل ذلك في المذكور
وغيره ذلك مما سبق فكل انما يكون اذا علم ان الثاني اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ
قول الاول حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما
واتباع الاخر ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة لجواز ان يكون الاتفاق اي اتفاق
القائلين في اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى وحده من قبيل توارد الخاطرين الجيدين
على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن متاوة انه انشد لنفسه
معيد ومتلاف اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له ابن تذهب بك
هذه الوطية فقال الآن علمت اني شاعر اذا وافقته على قوله ولم اسمعه ولكان
سليمان بن عبد الملك اتى بالساري من الروم وكان العرزمي حاضرا فامر سليمان
بضرب عنقه واعد منه فاستعفى فاعفى وقد اشير الى سيف مهند صالح للضرب ليستعمل
فقال العرزمي بل اضرب بسيف ابن رعوان سيف مجاشع يعني نفسه وكان قال
لا يستعمل ذلك السيف الا ظالم او ابن ظالم ثم ضرب بسيف الدرمي واتفق ان ضرب السيف
فضحك سليمان ومن حوله فقال العرزمي اعجب الناس ان اضحكت سيدهم عليه
بسيف به اطرم ليس بسيف من رعب ولا يخش من الاسير ولكن اخذ القدر وان
يقدم نفسا قبل ميتتها جمع البدين ولا الصمامة الذكر ثم اغمد سيفه وهو يقول
ما ان يجاب سيدا اذا صبا ولا يجاب صارم اذا نبا ولا يجاب شاعرا اذا كبا ثم جلس
يقول كاني بابن المراغة يعني جريرا قد هجاني فقال كسيف ابي رعوان سيف مجاشع
ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم وقام وانصرف وحضر جرير مجلس الخبز ولم ينشد الشعر
فانشاء يقول بسيف ابي رعوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم فما
فاعجب سليمان ما تاه بدثم قال جرير يا امير المؤمنين كاني بابن القين يعني العرزمي

الفرزدق قد اجابني فقال ولا انقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا ثقل الاعناق احمل المغارم ثم اخذ الفرزدق
بالهجو دون ما عداه فقال مجيبا كذاك سيوف الهند تنبو ظباتها وتقطع احيانا منا طالما انتمى
ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا ثقل الاعناق نحمل المغارم وحمل ضرة الرومي جامعة لهم ابا عن
كليب اوانما مثل دارم فاذا لم يعلم ان الثاني اخذ من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه الى
فلان فقال كذا ليفتنم بذلك فضيلة الصدق واسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير
الى النقص وما يتعلل بهذا اي بالقول في السرقات الشعرية القول في الاقتباس والتضمين والعقد
والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم من لحمه اذا ابعده ووجه اتصال القول فيها بالقول في السرقات
الشعرية ان كلا منها اخذ شيء من الاخر اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان
او نظما شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه اي لا على طريقة ان ذلك الشيء من القرآن او الحديث
بل على وجه لا يكون فيه اشعار بانه من القرآن او الحديث وهذا احتراز عما يقال في اثناء
الكلام قال الله تعالى كذا او قال عليه السلام كذا ونحو ذلك ومثل الاقتباس في الكتاب بارزة
امثلة لان الاقتباس اما من القرآن او من الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما منثور
او منظوم فالاول كقول الحريري فلم يكن الا كلمح البصر او هو اقرب حتى انشد واضرب
والثاني مثل قوله الا ضر ان كنت ازعجت اي مزعجت على هجرنا من غير ما جرم فصبرا جميل
وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريري فلما شاءت
الوجوه وقبح الكلح ومن بديعه فان قوله شاءت لفظ الحديث على ما روي انه لما اشتد
الحرب يوم حنين اخذ النبي عليه السلام كفا من الحصباء فرمى بها وجوه المشركين وقال
شاهت الوجوه اي قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن وقول الحريري وقبح الكلح
اي لعن اللئيم وقيل ابعد من قبحه الله بفتح العين اي ابعده عن الخير والرابع مثل
قول ابن عتاب وقال لي الحبيب ان رقيبي سكن الخلد فداره من اعذارة وبها المحاتة
والاملاطفة وضمير المفعول للرقيب قلت دعني وعريك الجنة صفت بالمحاره اقتباسا

من قوله عليه السلام حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات يقال حففته بكذا اى جعلته محفوفا فالمحاط جعل ان وجهك جنة فلا تبذل من نحو مكاره الرقيب كما لا يبذل طالب الجنة من مشاق التكاليف وهواى الاقتباس فرمان احدهما ما لم يتقيد فيه المقتبس من معناه الاصلى كما تقدم من الامثلة الاربعة والثانى خلافه اى تقيد فيه المقتبس عن معناه الاصلى كقوله اى قول ابن الرومى لئن احظيت فى مدحك ما احظات فى منعى لقد نزلت حاجاتى بواد غير ذى زرع فقوله بواد غير ذى زرع مقتبس من قول تعالى حكاية رب انى اسكنت من ذريتى بواد غير ذى زرع عند بيتك المحرم لكن معناه الغزل واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقل ابن الرومى عن هذا المعنى الى جناب لا خير فيه ولا نفع ومن لطف هذا الضرب قول بعضهم فى جميع الوجه دخل الحمام فلما راسه تجرد للحمام عن قرطى لؤلؤ والبسه من ثوب اعلاه حتة ملبوسا وقد جرد المؤنس لتزيينها راسه فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى ولا بأس بتغيير يسيرة اللفظ المقتبس للوزن او غيره كالتفقية كقوله اى قول بعض المغاربة عند وفاة بعض اصحابه قد كان ما خفت اى وقع ما خفت ان يكون انا لله راجعون وفى القرآن انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بينا كان او مافوقه او مصراعا او ما دونه مع التنبيه عليه اى على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا يتبين عن الاخذ والسرقة ولو كان قوله من شعر الغير من شعر نفسه لكان احسن لتناول ما اذا ضمن الشاعر شعر شيئا من قصيدته الاخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرته فى اشعار العرب اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير فكقول عبد القاهر بن الطاهر التميمى اذا ضاق صدرى وحفت العدى غفلت بيتا بحالى يليق فما ابلغ ما ارتجى وبا لله ادفع ما اطيقا وبدونه كقول بعضهم كانت بلدتنا الشبيبة سكرة فصحت واستبدلت سيرة مجمل

مجمل وقصدت انتظر الغنا وكذا الكتب عدف المحل فبات دون المنزل البيت الثانى لمسلم بن الوليد الانصارى وما نبه فيه على انه من شعر الغير مع كونه مشهورا لا حاجة اليه قول ابن العبد كانه كان مطويا على اضغن فيه بكين فى قديم الدهر انشدنى ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا من كان يألفهم فى المنزل الخشن البيت الثانى لابى تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه من شعر اعرفه اى قول الصريحى يحكى ما قاله الغلام الذى عرضه ابو زيد للبيع على انى سمانى سند عند بيعى اضلعونى وانى فتى واضاحا المصراع الثانى للمبرد وهو عبد الله بن عروبن عثمان بن عفان رضى الله عنهم ينسب الى الغبرة وهو منزل بطريق مكة وقيل لامية بن ابى الصلت وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر اللام فى اليوم فى الوقت والكريهة من اسماء الحرب وسداد ثغر يسد الثغر اى الخلل وهو سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فرج البلدان اى اضاعونى فى وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يرعوا حقى اجرح ما كانوا انى وانى فتى اى كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه تندم واقايد بدون التنبيه فكقول الاخرقد قلت لما اطلعت وجنانه حمل الشقيق الغض روضة انس اعذاره السارى الخجول توقفا فى وقوفك ساعة من بأس المصراع الاخير لابى تمام واعلم ان تضمين ما دونه البيت ضربان احدهما ان يتم المعنى بدون تقدير الباقى كما مر آنفا والثانى ان لا يتم بدونه كقول الشاعر كنا معا امس فبؤس بكا بدء والعين والقلب منا فى قذى وادى والآن اقبلته الدنيا عليك بما تهوى فلا تنسنى ان الكرام اذا ساروا الى بيت الى تمام ولا بد من تقدير الباقى منه لان المعنى لا يتم بدونه واحسنه اى احسن التضمين ما اراد على الاصل بنكتة اى تشبيه البيت او المصراع المضمن فى شعر الشاعر الثانى بما يطيب الاذواق فى شعر الشاعر الاول كالتورية وهو ان يذكر لفظا له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه فى قوله اى قول صاحب التحبير اذ الوسيم ابدى اى اظهر لى لمحا اى اشعة من الجمة شغفتها وثغورها تذكرت ما بين العذيب وبارق ويذكرنى من الاذكار من قد بدا

ومداهي مجرّ وعوا لنبا ومجرى السوابق انتصب مجرّ وعلى انه مفعول بذكرن وفاعل ضمير يعود
الى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق مجرّ عوا لنبا ومجرى السوابق مطلع قصيدة
لابي الطيب والعذيب وبارق موضعان معروفان وما بين ظرف للتذكر او للمجرّ
وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر ويجوز ان يكون ما بين العذيب مفعول
تذكرت ومجرّ عوا لنبا بدلا منه والمعنى انهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين وكانوا
يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فهذا الشاعر اراد ان
يضنيه بالعذيب وبارق معنيين البعيدين لانه جعل العذيب تصغير العذب وسمّاه
به شفقة للحبيبة وبارقا شعرها الشبيهة بالبرق وبابنة بارقا وشبه بتخترقها
بتمايل البرق وجريان دمعه على التتابع بجريان الخيل السوابق فزاد على ابي الطيب بهذه
التورية والتشبيه ولا يضرّ في التضمين التغيير اليسير لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام
كقول بعضهم في يهودي به داء الثعلب اقول لمن شمّر غلطوا وغضّوا من الشيخ الرشيد
والكروه هو ابن جلا او طلاع الثنايا متى يضع العمامة يعرفوه فالبيت لسحيم بن وثيل
واصله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة يعرفوني فغيره الى طريقة العنبة ليدخل
في المقصود وقوله غلطوا وغضوا اي وقعوا في الغلط في حقه وحطوا من رتبة فلم يعرفوا
مقداره وفيه تهكم ولهذا وصفه بالرشيد وارد به الغوي على طريقة التهكم وربما سمّى
تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة وتضمين المصراع فما دونه ايداعا لان الشاعر
الثاني قد اودع شعره شيئا من شعر الاول هو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب ورفوا
لانه رفا خرق شعره بشعر الغير واما العقد فهو ان ينظم نثر قرانا كان او حديثا
او مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس وقد عرفت ان طريق الاقتباس
هو ان يضمن الكلام شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه فالنثر الذي قصد
نظمه ان كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد على اي طريق كان اذ لا دخل فيه للاقتباس

اما عقد

للاقتباس كقوله اما قول ابي العشائر به ما بال منه اوله نطفة وجيفة آخره يخرج حال ما بالله
مفتقر اعقد قول عارضه سعد به ما لابن آدم والفخر وانما اوله نطفة وآخره جيفة وان كان قرانا
او حديثا فانما يكون عقدا اذا غيّر تغييرا كثيرا لا يحتمل مثله في الاقتباس اولم يتغير تغييرا كثيرا
ولكن كثير الى انه من القرآن او الحديث وقع لا يكون على طريق الاقتباس كقول الشاعر انلني
بالذي استقرشته خطأ واكشف معشرا قد شاهدوه فان الله خلاق البرايا عند الجاهل
هيبته الوجوه يقول اذا رأيتم بدرين الى بعد مسمى فاكتبوه وكقول الامام الشافعي رضي الله عنه
للغير عندنا كالماء ارع فالهن غير البرية اتقوا الشبهات وازهد وع ما ليس بعينك واعملن
بنيته عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما امور متشابهات وقوله ازهد في الدنيا
يحبك الله وقوله عليه السلام من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات
واما الحل فهو ان ينثر نظم وشرطه كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا ينفر عن سبكه
الناظم وان يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول بعض المغاربة فانه لما قبحت
فعلاته وحنظلت تخلاته اي صارت ثمار تخلاته كالحنظل في المرارة لم ينزل سوء الظن به
يقتاده اي يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة ومصدعا هو توهمه الذي يعتاده
يعاوده ويراجعه فيحمل على مقتضى توهمه حتى قول ابي الطيب اذا سار فعل المؤسار
ظنونه ومصدعا ما يعتاده من توهم بتكوسيف الدولة واستاءه بقول امدائه الى ان
قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيه ظنه باوليائه ومصدع ما يخطر بقلبه من التوهم

حل انشاد

الجلال صح

تلميح اشارة

على احاضره واما التلميح صح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما
تسمعهم يقولون في تفسير الابيات في هذا البيت تلميح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت
قول فلان الى غير ذلك من العبارات واما التلميح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر ملمح الشاعر
اذا اتى بشعر ملمح وقد ذكرناه في باب التشبيه وهو هنا خطأ محض نشأ من قبل الشارح العلامة
حيث سوى بين التلميح والتلميح وفسرها بان يشار الى قصة او شعر ثم صار الغلط

مستمرا واخذ مذهب العدم التمييز فهو ان يشارف فحوى الكلام الى قصته او شعرا ومثل سائرين
غير ذكره اى ذكر تلك القصة او الشعر او المثل فالاول لعدم من القصة والشعر واقسام
التلميح ستة لانه اما ان يكون في النظم او النثر وعلى التقديرين فاما ان يكون اشارة الى قصة او
شعر او مثل اما في النظم فالتلميح الى القصة كقوله اى قول ابى تمام لعفنا باحرابهم وقد حوم
البعوض فاولبلدنا الحبر ثاو وهو وقع فودت علينا الشمس والميل راغم بشمس لهم من
جانب الخدر تلمع نضاضو باصبح الدجنة واطوى بهبابتها ثوب السماء المجزع سوقله
ما ادرى احلام نايم ام كان في الركب يكشخ العنيزة لعزاهم ولهم للاحبة
المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر في الخط وهام الطير على اعمادها رواحوا تمة غيرة تضاد بهبه
وازاله العنيزة صونها وبهبتها للشمس الطالعة من الخدر الدجنة الظلمة واطوى انهم المجزع
ذو لونين وقوله احلام نايم استفهام للرأى واستعراب اشارة الى قصة يكشخ بن نوف بن
موسى عليه السلام واستفاقه الشمس اى طلبه وقوف الشمس فانه روى انه قاتل الجبارين يوم
الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل لهم قتالهم
فيه فدعاه الله فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم والتلميح الى الشعر كقول العجير ومع الارض
ارض رمضاء ورجارة يرمض فيها القدم اى تحترق والنار تلتظى ارقاله من رقال اذا جمع
اراجمه والمعنى من حفى عليه تلطف وتشفع منك فوسامة الكلب للام للابتداء وعمر ومبتدأ وخبره
ارقال ومع الرمضاء حال من الضمير في ارقال والنار عطف على الرمضاء وتلتظى حال من النار
الى البيت المشهور المستجير اى المستغيث بعمرو عند كربته الصحيح الموصول اى الذى يستغيث عند
كربته بعمرو كالمستجير من الرمضاء بالنار وعمرو جساس بن مرة ولهذا البيت قصة وهى
ان البسوس زارت اختها الهبولة وهى امرأة جساس بحارها من جرم بن زبان له ناقة وكليب
قد حمى ارضا من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس فصاهرة فنيها فخرجت في ابل جساس ناقة
البسوس فرعى في حمى كليب فانكر بها كليب فرماها فاخطأ ضرعها فولت حتى برکت بفناء صاحبها

ضربا فقال ضرب مثل

صاحبها وضربها بشيخ جاء ولبانها فصاحت البسوس واذلاه واعزتباه فقال جساس
ايثار الحرة اهدا لا فوالله لاعقرن فحلا هو اعز على اهل منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب
حتى خرج وتباعد عن الحمى فبلغ جساس خبره فخرج على فرسه واتبعه فرموه بصليم ثم وقف
عليه فقال يا عمرو اغثني بشربة ماء فاجهز عليه فقيل للمستجير بعمرو اليبت وتمثل البيت
بينا تعلب وبكر اربعين سنة كلما التقب على بكر والهذا قيل اشأم من البسوس والتلميح الى
المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد اشار الامثل السابرون علينا
القناة والخرط وود انه خرط القتاد يعيره بالامر الشاق فقال كليب اذ سمع قول
لاعقرن فحلا فظن انه تعرض بخيل له يسمى علبان والخرط ان تمر يدك على القناة من اعلاها
الى اسفلها حتى يتناثر شوكها واما في الشعر فالتلميح الى القصة والشعر كقول هرير بن
بليلة نابغية ولعزان يعقوبية اشار الى قوله النابغة فبت كاني ساورتني ضئيلة من الرقش
في انيابها السم ناقع والى قصة يعقوب عليه السلام والتلميح الى المثل كقول العنبر فيها من
هقة تعالوا ولادا باشار الى امثل اعوذ من الهرة تأكل اولادها ومن التلميح ضرب شبه الغفر
كما روى ان فيها فال الشريك النهدي ماع الجوارح احب الى من البازي فقال النهدي وقاصه
اذا كان يصيد القطا شار النهدي الى قول عمرو بن انا البازي اعطلا على عمد اتيح من السماء
لها انصبابا وشار شريك الاقول الطرماح تميم بطرق الاوم اهدى من القطا واسلك طرق
للكارم ضلت وروى ان رجلا من بني محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالي فقال ايها
ماذا الغنا البارحة من شيوخ محارب ما تركوا لنا تنام وارد قول الاخطل تكشى بلكنة شيوخ
محارب وما حلتها كانت ترتش ولا تبرى ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت فدل عليها صوتها
البحر فقال اصلحك الله اضللوا البارحة بعيرا قعاسا وكانوا فيه طلبه اراد قول الفاعل الكل جهلا ومن
من اللوم برقع ولابن يزيد وجلال فصل من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء
ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتأنق اى يفعل فعلا متانوقا في الرياض من تنوع الازهار

والاجنبي يقال تأنق في الروضة اذا وقع فيما مستحسنا مما يتنقى اي يجتنبه في كلامه موضع من كلامه
حتى يكون ملائما لما قبله وما بعده وضربه حتى عصا وقال اصلح او دبا بلغ من غوايته واحسنه اي احسن الابتداء ما
تام الفهم مقصود بان يكون فيه اشارة الى ما سيجيء الكلام لاجله ليكون المبتدأ مشعرا بالمقصود والاشارة
في الابتداء وبتمكن الابتداء مناسبا للمقصود جزالته الاستهلال من بزع الرجل جزلته اذا فاق اقرانه في
العلم او غيره كقوله في التهنئة اي كقول ابن محمد الخاتمي يهنئ الصاحب بمولود لابنة بشرى فقد اقبل
ما عدا ولكوكب المجد في افق العلى صعد او قوله في التهنئة اي كقوله الى الفتح الناصري في مرثية فزارة
بها الدنيا تقول بملء فيها حذار حذار ممن يطش اي احذر من يطش الشر بوفتكا ر فتك بفتة وكقول ابي
تمام بانه المعتصم بالله في فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انها لا تفتح وذلك الوقت السيف اصدق انباءً
من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفائح لا سود الصحائف في متونهن جلاء الشك والريب والعلم
الى العلياء فيهن عرضت لرشكاية عظيم لعمري الامر عظيم بالي على والامام سليم وكقول ابي الطيب في التهنئة بزوال
المرض الجهد في وضوعيفت والكرح وزال منك الى عدائك السقم ومنه ما يشارف افتتاح الكتب بالغرض
الخاص فيه كقول جار الله في الكشاف الحمد لله الذي انزل القرآن الخ مما مر لنا مستوفاة والحمد لله المنعم
ان جعلناه من علماء العربية وثانيها اي ثاني المواضع الثلثة التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها التخلص الخروج
مما شبب الكلام به اي ابتداء وافتتح قال الامام المرزوقي معنى التشبيب ذكر ايام الشباب والهوى العذري وقد يكون
يكون في ابتداء قصايا الشعر فسمي ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن في ذكر الشباب هتى نسيب اي صفة تجعل
أو غيره كالادب والافتخار والشكاية وغيرها مما المقصود مع رعاية الملاءمة بينها اي بين ما شبب به
الكلام وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب وقد التخلص اردوه المصنف المقول والا فالتخلص
هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وانما كان التخلص من اهم مواضع التأنق
ان تتأنق فيها لان السامع يكون متهيئا قبلها للانتقال من الافتتاح الى المقصود فكيف يكون فان كان حسنا
ملأ النفوس وحرك من نشاط السامع واعان على اصغاء ما بعده والا فبالعكس ثم التخلص قليل في كلام
المتقدمين واكثر استعمالاتهم من قبيل الاقتضاب واما المتأخرون وقد اجاد ابو تمام فيه من الحسن والدلالة

براعة الاستهلال

والتخلص

لا تقترب شرى ولكن بشيان غرة الداعي ويوم المهرجان فتظهر به الداعي فقال الامر تبتدأ به هذا يوم المهرجان
وقيل بطحاء الماء على وجهه وضربه حتى عصا وقال اصلح او دبا بلغ من غوايته واحسنه اي احسن الابتداء ما

على براعة الشاعر كقوله اى قول تام فى عبد الله بن طاهر بقوله فى قوم اسم موضع قوى وقد اخذت منا السرى اخذ منه اى اخرفيه ونقصه والسرى مصدر سريت اوا سرت ليلا وتعالى سريا سرية والوحدة والاسم السرية بالضم والسرى وبعض العرب يؤنث السرى والمهرى وهم مواليد تنوهما انها جمع سرية ومهرية لان هذا الوزن من انيثة الجمع ويقال فى المحصاور كذا فى الصحاح وعلى المهرية المقود للفظ جمع مقطوة وهما بين القدمين والمهرية المنسوبة للمهرة بن حيدان ابى قبيل تنتسب اليها الابل المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق والواحد اقود اى يقول قوى والحال انها مذللة السرى ومسايفة المطايا بالخطى فدارت فينا ونقصت من قوانا فقوله وخطى المهرية علة على السرى لاعلى قوله منا بمعنى ان السرى اخذت منا واخذت من خطى الابل على ما تنويهم ومفعول يقول قوله الشعر شفع ان نوم بنا فقلت لكلاروع للقوم وتنبيه ولكن مطلع الجود واحسن التخلص ما وقع به وبعد كقول ابى الطيب نوم هم اى والبين فينا كانه قتنا ابن ابى الهيثا فى قلب فيلق وقد ينتقل منه اى فاشبه به الكلام الى ما لا بائه وليس هو ذلك الانتقال الاقتضابى وهو الانتقال والارتحال وهو الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالفاء والاصاد المهملتين وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال فى الاساس ناقة مخضرمة متجدع نصف اذنها وهنا المخضرم الذى ادرك الجاهلية والاسلام كانما قطع نصفه حيث كان فى الجاهلية والاقتضاب ان كان مذهب العرب والمخضرمين لكن الشعراء الاسلامية ربما قد يتبعونهم فى ذلك ويجرون على مذهبهم وان كان الاكثر فيهم التخلص كقوله اى قول ابى تمام وهو من الشعراء الاسلامية فى الدولة العباسية لو راى الله ان فى الشيب خيرا جاورته الاجرار فى الخدر شيبا يجمع الشيب وهو حال من الابرار ثم انتقل من هذا الكلام الى ما لا يلائمه قطعا كل يوم تبدى صروف الليالى خلقا من ابى سعيد غياث وهنا اى من الاقتضاب ما يقرب من التخلص فى انه بعد بيت من الملائمة كقول بعد الله اما بعد فانى قد فعلت كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة انه قد انتقل من حمد الله والثناء على رسوله الى كلام اخر من غير عناية ملائمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم يثبت بالكلام الاخر فجاة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله بل اتى بلفظ اما بعد الذى

مهما يكن من شئ بعد حمد الله فانى فعلت كذا اقصد الى ربط هذا الكلام بما سبقا عليه وقيل هو ان قول ابى تمام بعد حمد الله اما بعد فصل الخطاب قال ابن الاثير والذى اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه فى كل امر ذى شان بذكر الله وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد ومن الاقتضاب الذى يقرب من التخلص ما لم يلفظ بهذا كقول بعضهم بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين لشر مآب فقد اقتضى لانه فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال واللفظ هذا اما خبر مبتداه محذوف اى الامر هذا او مبتدا محذوف الخبر اى هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله ع حيث ذكر جملة من الانبياء واراد ان يذكر عقيبه الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال ابن الاثير لفظ هذا دفع هذا المقام من الفصل الذى هو احسن من الوصل وهى علاقة وكيدة بين المخرج من كلام الى كلام اخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب الذى هو احسن موقعا من التخلص ومنه اى من الاقتضاب الذى يقرب من التخلص قول الكاتب عند اراده الانتقال من حديث الى حديث اقصر هذا باب فاقيمه نوع ارتباط حيث لم يتبعه الحديث الاخر مجانة ومن هذا القبيل لفظ ربما تخلص كلام المتاخرين من الكتاب وثالثها اى ثالث المواضع التى يشتبهان بتا فيها الانتهاء فينبغى ان يختم كلامه بشعر كان او خطبة او رسالة بما حسن جانة لانه اخر ما يعيه السمع ويرتسم فى الفهم فان كان مختارا سما بلقاء السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبقا من التقصير كالاطعام اللذيذ الذى يتناول بعد الاطعمة التافهة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما انساه المحاسن المورودة فيما سبقا كقول ابى نواس فى الفضل بن عبد الصمد الرقاشى وان جديدا منك يا فضل باليا بلى انك بالعتب الجديد الغرور بالاعانى وانت بما املت منك جدير فان تعطينى منك الجميل فاهله اى فانت اهل لاعطاء ذلك الجميل والا فانى عاذر ايالا من هذا المنع وشاكر ما صدر منك من الاصغاء الى المديح او من العطايا السابقة والحسن الانتهاء ما اذن باتمامه الكلام حتم ما يسوغ للسمع تشوفه الى ما وراءه كقولهم فى قول الشعر بقيت بقاء الدهر يا كبشة اصلا وبهذا دعاء للممدوح شامل لان بقاءه سبب لكون البرية فى امن ونعمة وصلاح عاد وقد قات

عناية المتقدمين بهذا النوع والمتأخرون يجتهدون في رعايته ويحسنون حسن المقطع وبراعة
المقطع وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه وأكملها من البلاغة فانك اذا نظرت
الى فواتح السور جملها ومفرداتها رأيت من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة ما تقصر عن كنه
وصفه العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها في غاية الحسن ونهاية الكمال كما بين ادبة
ووصايا ومواعظ وتحميد وومدو وعيد الى غير ذلك من الفواتح التي لا يليق للقدوس جل مطلع
ولا تشوف الى شيء آخر وكيف لا وكلام الله عز وجل في الطرف الاعلى من البلاغة والغاية القصوى
من الفصاحة وقد أعجز مصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء ولما كان في هذا النوع جفاء
بالنسبة الى بعض الاذهان حيث افتتحت بعض السور بذكر الاهوال والافزاع ولعوال
الكفار وامثال ذلك كقوله يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وقوله
تبت يدا ابي لهب وغير ذلك وكذا خواتم بعض السور مثل قوله تعالى غير المغضوب عليهم
ولا الضالين وان شانئك هو الابتر ونحوه اشرنا الى هذا انما يظهر عند التأمل والتذكر لاحكام
المذكورة على المعاني والبيان وان لكل مقام مقالا لا يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه هذا
مع قوله يظهر ذلك بالتأمل مع التذكر لما تقدم من الاصول المذكورة في الفنون الثلاثة وتحصيل
ذلك مما لا تفي بها الدفاتير بل لا يمكن الاطلاع على كنهها الا العلام الغيوب هذا اخر ما اوردنا
جمعه من الفوائد ونظم من الفرائد مع توزع البال وتشتت الاحوال وتقاطع الاحزان والمحن
وتكاثر الافزاع والفتن وتواتر حوادث اورثت الطبع ملالا والخاطر كلالا الا ان الله جلت
حكمته قد وفقنا الاتمام ورزقنا الفوز بهذا المرام ونهاية المطاف من نقله الى البياض
في يوم الاربعاء الحادي عشر في صفر سنة ثمان واربعين وسبعمائة بحرم سنة هجرة
صانها الله عن الآفات وكان الافتتاح يوم الاثنين الثاني من رمضان الواقع
في سنة اثنين واربعين وسبعمائة بجرجانية خوارزم حماها الله حماها عن البليات والحمد لله
على التوفيق ومنه الهداية الى سواء الطريق والصلوة على نبيه خير البرية وآله واصحابه ذوي

التقديس التركية

سنة ٦
تأليف شرح العلامة
سنة
٧٤٨

التقديس التركية

كتب بعون الله الملك المنان • حامدا لله الحليم الحنان • ومصليا على نبيه محمد
شفيع اهل الايمان • وعلى اله واصحابه ذوي العلم والعرفان • صلوة

• دائمة لا تفنى بفناء الزمان
• على يد العبد الضعيف
• الفريج في بحر العصيان
• الراجي من الله
• الكريم الغفران
• والشفاعة من
• النبي الشفيع
• في الميزان

عبد الله بن عمر بن الحسين • غفر الله له ولوالدي في يوم الحساب • وتم في ظهر اليوم •
الخمس عشرين من شهر ذي الحجة الحرام يسر لنا الختم سنة سبعة عشر وثمانين
والف • من هجرة النبي المبعوث الى الانس والجان اللهم يسر لنا كل عسير
وعلى جميع الاخوان • ولا تسلط علينا نوائح حال النزع الشيطان • امين
بالله يا غفران • يا معين يا سبحان • يا ذا الفضل
والاحسان •

252 Welt.

π M. Sp. 43650

قد رأيت البوم هلا الا فعلت ساعم فعال لا افعلت لعلى
فعلا لا افعلت لو لو فعال لؤلؤ فعلت رجاني
فعالا نعم